جمهوريّة العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كليّة العلوم الإسلاميّة

قسم اللغة العربيّة

آراء أبي حيّان الأندلسي في أشكال التراكيب القرآنيّة في تفسيره البحر المحيط، دراسة في ضوء ميزان النحو التقليدي

أطروحة مقدمة إلى مجلس كليّة العلوم الإسلاميّة – جامعة كربلاء، وهي من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربيّة، لغة القرآن وآدابها/ النحو

تقدّم بها الطالب

زاهد حميد عبيد

بإشراف

أ. د. عبّاس علي إسماعيل

رجب/١٤٤٥هـ **كانون الثاني/ ٢٠٢٤م**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ
وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ
خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ
يَحْزَنُونَ))

[سورة آل عمران : ١٧٠]

صدق الله العلي العظيم

ترشيح الأطروحة للطبع

نظرًا لإنجاز فصول الأطروحة ومباحثها الموسومة بـ (آراء أبي حيّان الأندلسي في أشكال التراكيب القرآنيّة في تفسيره البحر المحيط دراسة في ضوء ميزان النحو التقليدي) لطالب الدكتوراه (زاهد حميد عبيد حسن) فإنّي أرشحها للطبع.

الإمضاء :

المشرف : أ . د . عبّاس علي إسماعيل

مكان العمل : كليّة التربيّة للعلوم الإنسانيّة / جامعة كربلاء

التاريخ : ١٦ / ١ / ٢٠٢٤م

إقرار المشرف

أشهد أنّ إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ (آراء أبي حيّان الأندلسي في أشكال التراكيب القرآنيّة في تفسيره البحر المحيط دراسة في ضوء ميزان النحو التقليدي) التي قدمها الطّالب (زاهد حميد عبيد حسن) قد تمّ إعدادها بإشرافي في كليّة العلوم الإسلاميّة – جامعة كربلاء ، وهي من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللّغة العربيّة وآدابها ، لغة القرآن وآدابها / النحو .

الإمضاء :

الاسم : أ . د . عبّاس عليّ إسماعيل

التاريخ : ١٦/ ١ / ٢٠٢٤م

بناءً على التوصيات المتوفرة ، أرشح هذه الاطروحة للمناقشة

الإمضاء :

الاسم : أ. م. د حامد شهاب أحمد

رئيس قسم اللغة العربيّة

التاريخ : ١٨/ ٢ / ٢٠٢٤م

إقرار لجنة المناقشة

نحن رئيس لجنة المناقشة وأعضاءها نشهد أننا قد اطّلعنا على الأطروحة الموسومة بـ (آراء أبي حيّان الأندلسي في أشكال التراكيب القرآنيّة في تفسيره البحر المحيط ،دراسة في ضوء ميزان النحو التقليدي) التي قدّمها الطالب (زاهد حميد عبيد حسن) ، وناقشناه في محتوياها ، وفيما له علاقة بها ، ونرى أنّها جديرة بالقبول بتقدير (ممتاز) لنيل درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربيّة ،لغة القرآن وآدابها / النحو.

الإمضاء

الاسم: أ. م.د. سرمد عادل صاحب

عضوًا

التاريخ : ٧ / ٤/ ٢٠٢٤

الإمضاء

الاسم : أ.م.د. عصام عدنان رحيم

عضوًا

التاريخ : ٤ /٤/ ٢٠٢٤

الإمضاء

الاسم: أ.م.د.مجيب سعد أبو كطيفة

عضوًا

لتاريخ : ٧ /٤/ ٢٠٢٤

الإمضاء

الاسم : أ.د. حمزة خضير أفندي

عضوًا

التاريخ : ٤ /٤/ ٢٠٢٤

لإمضاء

لاسم : أ.د. عبّاس علي إسماعيل

عضوًا ومشرفًا

لتاريخ : ٧ /٤/ ٢٠٢٤

الإمضاء

الاسم : أ.د. فلاح رسول حسين

رئيسًا

التاريخ : ٧ /٤/ ٢٠٢٤

صُدّقتْ من مجلس كلية العلوم الإسلاميّة ، جامعة كربلاء

الإمضاء :

الاسم : أ. د. محمّد حسين عبود الطائي

عميد كلية العلوم الإسلاميّة

التاريخ : ٧/٤/٢٠٢٤

الإهداء

إلى :

- منقذ البشرية ومعلمها الأول (رسول الله) (صلى الله عليه وآله) ، والهداة الميامين من بعده (عليهم السلام)

- إلى : روح من علمني وأرشدني من صغري والدي .

- إلى : روح والدتي التي لا تجزى على شيء أبدًا .

- إلى : روح أبي الروحي السيد الشهيد الصدر ، وبخليه .

- إلى : رفيقة طريقي التي كان لها فضلٌ في كلِ ذلك .

- إلى كلْ مَن ساندني ، ووقف بجانبي .

أهدي هذا العمل

الباحث

شكر وعرفان

الحمد لله ربّ العالمين أولًا وآخرًا ، الحمد لله وصلى الله على خير خلقه البشير النذير السراج المنير الطهر الطاهر حبيب إله ربّ العالمين أبي القاسم محمد (صلى الله عليه وآله) وعلى آله وصحبه المنتجبين الأحرار .

لا يسعني إلّا أن أتقدّم بجزيل الشكر والعرفان إلى كلّ مَن مدّ لي يد العون في إنجاز هذه الأطروحة ، ولا سيّما الأستاذ الدكتور عبّاس علي إسماعيل المشرف على أطروحتي ، الذي لولاه لكدتُ أغرق في الموج المتلاطم للبحر المحيط ، فلا تجازى بهذه الكلمات ، ودعائي له أن يمدّ الله في عمره ؛ لينفع به اللغة وأهلها ، فهو عالم قلّ مثيله في علمه وتواضعه ، وكذلك أشكر أسرتي التي تحمّلت الأعباء ، وصبرت من أجل إتمام هذا البحث؛ عرفانًا بفضلهم ووفاءً بحقهم.

والشكر موصول إلى مَن انتفعت منهم في سنتي التحضيرية من أساتذتي ، وكذلك من وقفوا معي في محنتي في تلك السنة ، وكانت لهم مواقف إنسانية نبيلة في صدّ موجات الضرر النفسي التي لحقت بي ، وهما ، الأستاذ الدكتور مسلم مالك الأسديّ ، والأستاذ الدكتورة ناهدة الغالبيّ ، وكذلك أشكر السيد رئيس قسم اللغة العربية الأستاذ المساعد الدكتور حامد شهاب أحمد ؛ لتعاونه مع طلاب الدراسات العليا ، كما أقدّم شكري وامتناني إلى أميّ الثانية العلوية (أم علي) وعائلتها ، وأبناء عمومتي الذين وفّروا لي المناخ المناسب في مدّة كتابة أطروحتي ، فجزى الجميع خيرًا ، وكذلك أسجل شكري إلى السيّدتين العاملتين في شعبة الدراسات العليا : الست هديل فائق مهدي ، وست ناهد عبّاس راهي .

الخلاصة

سعيت في هذه الأطروحة إلى دراسة (آراء أبي حيّان الأندلسي في أشكال التراكيب القرآنية في تفسيره البحر المحيط ، دراسة في ضوء ميزان النحو التقليدي) ؛ إذ بيّنت فيها موقف أبي حيّان الأندلسي من مسائل النحو القرآني عن طريق دراسة التراكيب الجمليّة القرآنيّة في البحر المحيط التي جاءت متعارضة مع قواعد النحو التقليدي أو ما يُسمّى بالنحو المألوف .

والمقصود بالنحو القرآني : أساليب وظواهر نحويّة وردت في القرآن الكريم ، وأغفل النحويون الحديث عنها ، أو وقفوا منها موقف الرافض المنكر ، أو وصفوها بالقلّة ، أو الندرة ، أو الشذوذ ، أو ضعف ، أو لا يجوز ، أو لا يقاس عليها ، أو ليست بشيء ، أو غير صائبة ، أو غير معروفة عند النحويين ، أو تأباها قواعد النحو ، أو مردودة) ، أو حملوها على الضرورة ، أو لجأوا إلى تأويلها ؛ لتستقيم مع قواعدهم التي وضعوها . [ينظر مفهوم النحو القرآني في المؤلفات التي حملت عنوان النحو القرآني ، للدكتور عباس علي إسماعيل ، وآمال عبد المحسن تايه: ١١٧-١١٨] .

تتكون هذه الأطروحة من تمهيد، وأربعة فصول، تسبقها مقدمة وتليها خاتمة. وقد تحدثت في التمهيد عن الخصائص المنهجية لأبي حيّان الأندلسي في دراسة تركيب الجمل القرآنيّة في كتابه البحر المحيط.

وجعلت الفصل الأول بعنوان (ما وصفه أبو حيّان بالضعف والقلّة ، وهو وارد في القرآن الكريم) ، وهو يتألف من قسمين ، أخذ القسم الأول عنوان (ما وصفه أبو حيّان الأندلسي بالضعف ، وهو وارد في القرآن الكريم ، واشتمل هذا القسم على مسائل نحويّة ، هي: مجيء الحال من المضاف إليه ، ومجيء (إلى) بمعنى (الباء) ، ومجيء (في) زائدة ، ومجيء (مِن) بمعنى (عند) و (بَعْدَ) ، ودخول (الواو) على الجملة الموصوف بها ؛ لتأكيد لصوقها بالصفة ، ومجيء (إلّا) بمعنى (بَعدَ) ، ومجيء (إلّا) زائدة ، ومجيء

(إنْ) بمعنى (إذْ) ، ومجيء (لمّا) زائدة ، وقيام (الواو) مقام (إلّا) ، ومجيء عطف البيان نكرة) .

على حين كان القسم الثاني من هذا الفصل تحت عنوان (ما وصفه أبو حيّان الأندلسي بالقلّة ، وهو وارد في القرآن الكريم) ، واشتمل على مسائل ، هي : إضافة الأعداد (٣– ١٠) إلى اسم الجمع واسم الجنس الجمعي ، ومجيء (جعلَ) بمعنى (سمّى) ، وحذف أداة النداء مع اسم الإشارة ، ومجيء (إنْ) بمعنى لو) .

وكان الفصل الثاني بعنوان (ما وصفه أبو حيّان بأنّه ضرورة وشاذّ ، وهو وارد في القرآن الكريم) ، واحتوى هذا الفصل على مسائل ، هي : مجيْ خبر الفعل الناقص محذوفًا ، وحذف المصدر وإبقاء معموله ، والعطف على الضمير المستكن من دون ضمير أو فاصل ، والفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالظرف والحال ، وحذف (أنْ) الناصبة ، وإبقاء الفعل المضارع بعدها منصوبًا ، وحذف لام الطلب الجازمة وإبقاء عملها ، وعدم اقتران جواب الشرط بالفاء في المواضع التي نصّ النحويون على اقترانها به ، وإثبات ألف (ما) الاستفهامية مع دخول حرف الجرّ عليها .

وتكفل الفصل الثالث بدراسة ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز ، ليس بشيء ، ولا حجة في شيء من ذلك) ، وهو وارد في القرآن الكريم) ، وكان على قسمين ، الأول منهما : (ما وصفه أبو حيّان بأنّه لا يجوز ، وهو وارد في القرآن الكريم) ، وضمّ المسائل النحويّة الآتية ، هي : وقوع المسند إليه جملة ، ومجيء تمييز العدد (اثنا عشر) جمعًا منصوبًا ، ومجيء الجملة بدلًا من المفرد ، ومجيء (قعد) بمعنى صار ، وحذف فعل الشرط بعد (ما) الشرطية ، ومجي (مِنْ) زائدة في الإيجاب والمعرفة ، ودخول (الواو) الحالية على الفعل المضارع المثبت .

وأمّا القسم الثاني من الفصل الثالث ، فدرست فيه ما وصفه أبو حيان بأنّه (ليس بشيء ، لا حجّة في شيء من ذلك وهو وارد في القرآن الكريم) ، ومسائل هذا القسم ، هي (مجيء كادَ زائدة ، ومجيء (إلى) بمعنى (مع) ، ومجيء (الفاء) زائدة .

وتضمّن الفصل الرابع دراسة المسائل النحويّة التي خالف فيها أراء جمهور النحويين ، وانتصر فيها إلى النحو القرآني ؛ إذ أيّد وجودها في القرآن الكريم، أو سكت عنها ، ولم يصرّح بشيء بحقها ، وكان هذا الفصل بعنوان (ما وافق عليه أبو حيّان ، وما سكت عنه ، وهو وارد في القرآن الكريم) ، وهذا الفصل على قسمين ، الأول منهما جاء بعنوان (ما وافق عليه أبو حيّان ، وهو وارد في القرآن الكريم ، وشمل مجموعة من المسائل ، هي : مجيء الحال متقدّمًا على صاحبه ، ومجيء الحال جامدًا ، ووقوع الجملة الماضويّة حالًا من دون أن تتصدر بـ (قد)، ومجيء الجملة الخبريّة معطوفة على الجملة الإنشائيّة ، وعطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ، ومجيء مميز (كم) الاستفهامية مجرورًا بـ (مِن)، ومجيء (إنْ) بمعنى حرف الجواب (نعم)، وأمّا القسم الثاني فجاء بعنوان (ما سكت عنه أبو حيّان وهو وارد في القرآن الكريم)، وتضمن مسائل نحويّة، هي:(مجيء اسم الإشارة اسمًا موصولًا، وإضمار الاسم الموصول، ومجيء (مِن) لابتداء الغاية الزمانيّة، ومجيء (اللام) بمعنى (في) ، ومجيء (هل) بمعنى (قد)، ومجيء (إلّا) بمعنى سواء ، ومجيء (أو) بمعنى الواو) . وبعد أن انتهيت من ذلك كلّه كتبت خاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التفسيري في دراسة المسائل النحويّة التي وردت فصول هذه الأطروحة، أمّا المنهج التدويني الذي اتبعته هذه الدراسة فكنت أبدأ بذكر رأي جمهور النحويين في المسألة النحويّة ، ومَن سار على نهجهم ، ثم أعمد إلى ذكر آراء المخالفين لهم ، وأختتم الحديث عن المسألة النحويّة بذكر رأي أبي حيّان فيها ، وتعليقي على رأيه.

قائمة المحتويات

الموضـوع	رقم الصفحة
المقدمة	أ- د
التمهيد: الخصائص المنهجيّة لأبي حيّان الأندلسي في دراسة تراكيب الجمل القرآنيّة في كتابه البحر المحيط .	١- ٥٣
الفصل الأول : ما وصفه أبو حيّان الأندلسي بالضعف والقلّة، وهو وارد في القرآن الكريم.	٥٤-١٤٤
القسم الأول : ما وصفه أبو حيّان الأندلسي بالضعف، وهو وارد في القرآن الكريم .	٥٤-١٢٥
١-مجيء الحال من المضاف إليه .	٥٤-٦٥
٢-مجيء (إلى) بمعنى (الباء) .	٦٥-٧٢
٣-مجيء (في) زائدة .	٧٣-٧٩
٤-مجي (مِن) بمعنى (عند) و (بعدَ) .	٧٩-٨١
٥-دخول (الواو) على الجملة الموصوف بها ؛ لتأكيد لصوقها بالصفة.	٨٢- ٩٠
٦-مجيء (إلّا) بمعنى (بَعدَ) .	٩٠-٩٢
٧-مجيء (إلّا) زائدة .	٩٢-٩٩
٨-مجيء (إنْ) بمعنى (إذ) .	٩٩-١١٠
٩-مجيء (لمّا) زائدة .	١١٠-١١٢
١٠-قيام (الواو) مقام (إلّا) .	١١٢-١١٩
١١-مجيء عطف البيان من النكرة .	١٢٠-١٢٥
القسم الثاني : ما وصفه أبو حيّان الأندلسي بالقلّة ، وهو وارد بالقرآن الكريم .	١٢٥-١٤٤
١-إضافة الأعداد (٣-١٠) إلى اسم الجمع واسم الجنس الجمعي .	١٢٥-١٣٠
١-مجيء جعل بمعنى سمّى .	١٣٠-١٣٣
٢-حذف أداة النداء مع اسم الإشارة .	١٣٣-١٣٩
٣-مجيء (إنْ) بمعنى (لو) .	١٣٩-١٤٤
الفصل الثاني : ما وصفه أبو حيّان بأنّه ضرورة وشاذّ ، وهو وارد في القرآن الكريم .	١٤٥-٢٤٢
١-مجيء خبر الفعل الناقص محذوفًا .	١٤٥-١٦١

٢-حذف المصدر ، وإبقاء معموله .	١٦١-١٦٤
٣-العطف على الضمير المستكن من دون ضمير أو فاصل.	١٦٤-١٧٤
٤-الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالظرف والحال .	١٧٥-١٨٦
٥-حذف (أنْ) الناصبة ، وإبقاء الفعل المضارع بعدها منصوبًا .	١٨٦-١٩٥
٦-حذف لام الطلب الجازمة ، وإبقاء عملها .	١٩٦-٢٠٨
٧-عدم اقتران جواب الشرط بـ (الفاء) في المواضع التي نصّ النحويون على اقترانها به .	٢٠٨-٢٣٠
أ- وقوع جواب الشرط جملة اسميّة ، ولم يقترن بالفاء .	٢٠٩-٢٢٢
ب-وقوع جملة جواب الشرط جملة فعليّة مسبوقة بطلب (استفهام)، ولم يقترن بالفاء .	٢٢٢-٢٣٠
٨-إثبات ألف (ما) الاستفهاميّة مع دخول حرف الجرّ عليها .	٢٣١-٢٤٣
الفصل الثالث : ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشيء ، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم	٢٤٤-٣٣٤
القسم الأول - ما وصفه أبو حيّان بأنّه لا يجوز ، وهو وارد في القرآن الكريم .	٢٤٤-٣١٩
١-وقوع المسند إليه جملة .	٢٤٣-٢٦٢
أ- وقوع الفاعل جملة .	٢٤٤-٢٥٨
ب-وقوع نائب الفاعل جملة .	٢٥٩-٢٦٤
٢-مجيء تمييز العدد (اثنا عشر) جمعًا منصوبًا .	٢٦٤-٢٧٣
٣-مجيء (قَعَدَ) بمعنى صَارَ .	٢٧٣-٢٧٩
٤-حذف فعل الشرط بعد (ما) الشرطيّة .	٢٨٠-٢٨٨
٥-مجيء (مِنْ) زائدة في الإيجاب والمعرفة .	٢٨٩-٣٠٥
٦-دخول (الواو) الحاليّة على الفعل المضارع المثبت .	٣٠٥-٣١٦
القسم الثاني - ما وصفه أبو حيّان بأنّه(ليس بشيء - لا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.	٣١٦-٣٣٤
١-مجيء (كاد) زائدة .	٣١٦-٣٢٥
٢-مجيء (إلى) بمعنى (مع) .	٣٢٥-٣٣٤
الفصل الرابع : ما وافق عليه أبو حيّان ، وما سكت عنه، وهو وارد في القرآن الكريم.	٣٣٥-٤١١
القسم الأول - ما وافق عليه أبو حيّان ، وهو وارد في القرآن الكريم	٣٣٥-٣٧٩
١-جواز حذف الاسم الموصول وإبقاء صلته .	٣٣٥-٣٤٠

٢-مجيء الحال متقدّمًا على صاحبه الجارّ والمجرور .	٣٤٠-٣٤٥
٣-مجيء الحال جامدًا .	٣٤٥-٣٥١
٤-وقوع الجملة الماضويّة حالًا مِن دون أن تتصدر بـ (قد) .	٣٥١-٣٥٨
٥-وقوه الجملة بدلًا مِن المفرد .	٣٥٨-٣٦٣
٦-مجيء الجملة الخبريّة معطوفة على الجملة الانشائية أو العكس.	٣٦٣-٣٦٨
٧-عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور مِن غير إعادة الجارّ.	٣٦٨-٣٧٥
٨-مجيء مميّز (كم) الاستفهاميّة مجرورًا بـ (مِن) .	٣٧٦-٣٧٩
القسم الثاني – ما سكت عنه أبو حيّان ، وهو وارد في القرآن الكريم .	٣٨٠-٤١١
١-مجي اسم الاشارة اسمًا موصولًا مِن دون شرطٍ أو قيّد .	٣٨٠-٣٨٥
٢-مجيء (كلّا) بمعنى (حقًّا) .	٣٨٥-٣٨٨
٣-مجيء (نفس وعين) توكيدًا لضمير الرفع المتصل من دون ضمير منفصل أو فاصل .	٣٨٨-٣٩٢
٤-مجيء اللام بمعنى (في) .	٣٩٣-٣٩٦
٥-مجيء (مِن) لابتداء الغاية الزمانيّة .	٣٩٧-٤٠٢
٦-مجيء (هل) بمعنى (قد) .	٤٠٢-٤٠٦
٧-مجيء (إلّا) بمعنى سواء .	٤٠٧-٤٠٨
٨-مجيء (أو) بمعنى (الواو) .	٤٠٩-٤١١
الخاتمة	٤١٢-٤١٦
روافد البحث	٤١٧-٤٧٤٤
الملخص باللغة الإنكليزية	A-F

المقدّمة

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبي الرّحمن، وحامل آيات الفرقان نبينا الكريم أبي القاسم محمد ، وعلى آل بيته الطيّبين الطاهرين .

أمّا بعد :

فإنّ عنوان هذه الأطروحة (آراء أبي حيّان الأندلسي في أشكال التراكيب القرآنية في تفسيره البحر المحيط ، دراسة في ضوء ميزان النحو التقليدي) ، بيّنت فيه موقف أبي حيّان الأندلسي من مسائل النحو القرآني عن طريق دراسة التراكيب الجمليّة القرآنيّة في البحر المحيط التي جاءت متعارضة مع قواعد النحو التقليدي أو ما يُسمّى بالنحو المألوف .

والمقصود بالنحو القرآني : أساليب وظواهر نحويّة وردت في القرآن الكريم ، وأغفل النحويون الحديث عنها ، أو وقفوا منها موقف الرافض المنكر ، أو وصفوها بالقلّة ، أو الندرة ، أو الشذوذ ، أو الضعف ، أو لا يجوز ، أو لا يقاس عليها ، أو ليست بشيء ، أو غير صائبة ، أو غير معروفة عند النحويين ، أو تأباها قواعد النحو ، أو مردودة ، أو حملوها على الضرورة ، أو لجأوا إلى تأويلها ؛ لتستقيم مع قواعدهم التي وضعوها . [ينظر مفهوم النحو القرآني في المؤلفات التي حملت عنوان النحو القرآني ، للدكتور عباس علي إسماعيل ، وآمال عبد المحسن تايه: ١١٧-١١٨] .

تتكون هذه الأطروحة من تمهيد ، وأربعة فصول ، تسبقها مقدمة وتليها خاتمة . وقد تحدثت في التمهيد عن الخصائص المنهجية لأبي حيّان الأندلسي في دراسة تركيب الجمل القرآنيّة في كتابه البحر المحيط .

وجعلت الفصل الأول بعنوان (ما وصفه أبو حيّان بالضعف والقلّة ، وهو وارد في القرآن الكريم) ، وهو يتألف من قسمين ، أخذ القسم الأول عنوان (ما وصفه أبو حيّان الأندلسي بالضعف ، وهو وارد في القرآن الكريم ، واشتمل هذا القسم على مسائل نحويّة ، هي: مجيء

الحال من المضاف إليه ، ومجيء (إلى) بمعنى (الباء) ، ومجيء (في) زائدة ، ومجيء (مِن) بمعنى (عند) و (بَعْدَ) ، ودخول (الواو) على الجملة الموصوف بها ؛ لتأكيد لصوقها بالصفة ، ومجيء (إلّا) بمعنى (بَعدَ) ، ومجيء (إلّا) زائدة ، ومجيء (إنْ) بمعنى (إذْ) ، ومجيء (لمّا) زائدة ، وقيام (الواو) مقام (إلّا) ، ومجيء عطف البيان نكرة) .

على حين كان القسم الثاني من هذا الفصل تحت عنوان (ما وصفه أبو حيّان الأندلسي بالقلّة ، وهو وارد في القرآن الكريم) ، واشتمل على مسائل ، هي : إضافة الأعداد (٣– ١٠) إلى اسم الجمع واسم الجنس الجمعي ، ومجيء (جعلَ) بمعنى (سمّى) ، وحذف أداة النداء مع اسم الإشارة ، ومجيء (إنْ) بمعنى (لو) .

وكان الفصل الثاني بعنوان (ما وصفه أبو حيّان بأنّه ضرورة وشاذّ ، وهو وارد في القرآن الكريم) ، واحتوى هذا الفصل على مسائل ، هي : مجيء خبر الفعل الناقص محذوفًا ، وحذف المصدر وإبقاء معموله ، والعطف على الضمير المستكن من دون ضمير أو فاصل ، والفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالظرف والحال ، وحذف (أنْ) الناصبة ، وإبقاء الفعل المضارع بعدها منصوبًا ، وحذف لام الطلب الجازمة وإبقاء عملها ، وعدم اقتران جواب الشرط بالفاء في المواضع التي نصّ النحويون على اقترانها به ، وإثبات ألف (ما) الاستفهاميّة مع دخول حرف الجرّ عليها .

وتكفل الفصل الثالث بدراسة ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز ، ليس بشيء ، ولا حجّة في شيء من ذلك) ، وهو وارد في القرآن الكريم ، وكان على قسمين ، الأول منهما :(ما وصفه أبو حيّان بأنّه لا يجوز ، وهو وارد في القرآن الكريم) ، وضمّ المسائل النحويّة الآتية ، هي : وقوع المسند إليه جملة ، ومجيء تمييز العدد (اثنا عشر) جمعًا منصوبًا ، ومجيء (قعد) بمعنى صار ، وحذف فعل الشرط بعد (ما) الشرطيّة ، ومجيء (مِنْ) زائدة في الإيجاب والمعرفة ، ودخول (الواو) الحاليّة على الفعل المضارع المثبت .

وأمّا القسم الثاني من الفصل الثالث، فدرست فيه ما وصفه أبو حيّان بأنّه (ليس بشيء ، لا حجّة في شيء من ذلك ، وهو وارد في القرآن الكريم) ، ومسائل هذا القسم ، هي : مجيء كادَ زائدة ، ومجيء (إلى) بمعنى (مع) .

وتضمّن الفصل الرابع دراسة المسائل النحويّة التي خالف فيها أراء جمهور النحويين ، وانتصر فيها إلى النحو القرآني ؛ إذ أيّد وجودها في القرآن ، أو سكت عنها ، ولم يصرح بشيء بحقها ، وكان هذا الفصل بعنوان (ما وافق عليه أبو حيّان ، وما سكت عنه ، وهو وارد في القرآن الكريم) ، وهذا الفصل على قسمين ، الأول منهما جاء بعنوان (ما وافق عليه أبو حيّان ، وهو وارد في القرآن الكريم ، وشمل مجموعة من المسائل النحويّة ، هي : جواز حذف الاسم الموصول وإبقاء صلته ، ومجيء الحال متقدّمًا على صاحبه الجارّ والمجرور، ومجيء الحال جامدًا ، ووقوع الجملة الماضويّة حالًا من دون أن تتصدر بـ (قد)، ووقوع الجملة بدلًا من المفرد ، ومجيء الجملة الخبريّة معطوفة على الجملة الإنشائيّة أو العكس ، وعطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ ، ومجيء مميّز (كم) الاستفهاميّة مجرورًا بـ (مِن) .

أمّا القسم الثاني فجاء بعنوان (ما سكت عنه أبو حيّان وهو وارد في القرآن الكريم) ، وتضمّن مسائل نحويّة ، هي : مجيء اسم الإشارة اسمًا موصولًا من غير شرط أو قيّد ، ومجيء (كلّا) بمعنى حقًا ، ومجيء (نفس وعين) توكيدًا لضمير الرفع المتصل من دون ضمير منفصل أو فاصل ، ومجيء (اللام) بمعنى (في) ، و مجيء (مِن) لابتداء الغاية الزمانيّة ، ، ومجيء (هل) بمعنى (قد) ، ومجيء (إلّا) بمعنى سواء ، ومجيء (أو) بمعنى الواو) . وبعد أن انتهيت من ذلك كلّه كتبت خاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التفسيري في دراسة المسائل النحويّة التي وردت فصول هذه الأطروحة ، أمّا المنهج التدويني الذي اتبعته هذه الدراسة فكنت أبدأ بذكر رأي

جمهور النحويين في المسألة النحويّة ، ومَن سار على نهجهم ، ثم أعمد إلى ذكر آراء المخالفين لهم ، وأختتم الحديث عن المسألة بذكر رأي أبي حيّان فيها ، وتعليقي على رأيه.

ولا يخفى على المتخصّصين أنّ تفسير البحر المحيط لا يخلو من دراسات سابقة ، ومنها : تعدّد التوجيه النحوي في تفسير البحر المحيط ، للباحث ماهر سلام عبده عبد الله ، جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم ، سنة ٢٠٠٩م ، وآثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط ، للباحث أحمد خضير عبّاس علي ، جامعة الكوفة ، كليّة الآداب ، سنة٢٠١٠م ، ومسائل الترجيح في إعراب القرآن عند أبي حيّان ، دراسة وتقويم ، للباحث أحمد بن محمد بن يحي الفقيه الزاهراني، جامعة أم القرى ، السعوديّة ، سنة٢٠١١م .

وعند الاطّلاع على هذه الدراسات وجدت أنّها عيال على أطروحة الدكتوراه التي كانت بعنوان (المُحاكمة بين المفسرين: أبي حيّان ، وابن عطية، ومحمود الزمخشري من أول سورة الكتاب إلى نهاية سورة البقرة ، تحقيق ودراسة ناجي بن محمّدو بن حين بن عبدالجليل ، الجامعة الإسلاميّة ، السعوديّة ، ١٩٩٩م ، فلم تأتِ هذه الدراسات بشيء جديد لم يرد في الأطروحة الموسومة (المحاكمة بين المفسرين) ، والغريب أنّهم أخذوا منها أشياء كثيرة ، ولم يشيروا لها .

أمّا الدراسة التي قمت بها فلا تلتقي مع الدراسات السابقة بشيء ؛ إذ درستُ موقف أبي حيّان من النحو القرآني، وبيّنت الآراء التي قيلت في التراكيب الجمليّة القرآنيّة في ضوء قواعد النحو التقليدي ، فوقفت عند هذه الآراء وقفة مطمئنة مستشهدًا بالرّد عليها بنصوص قرآنية وغير قرآنية . أي إنّ هذه الدراسة حاولت أن تبيّن منهجية أبيّ حيّان الأندلسي في ردّه وقبوله القاعدة النحويّة المستنبطة من النص القرآني ، ومدى تمسكه بآراء سيبويه ومدرسته، وكثرة موافقته قواعد النحو المألوف .

ولا يسعني بعد هذه الكلمات إلّا أن اتضرع بالشكر لله تعالى على توفيقه وهدايته إنّه نعم المولى ونعم النصير، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

التمهيد :

الخصائص المنهجية لأبي حيّان الأندلسي في دراسة تركيب الجمل القرآنيّة في كتابه البحر المحيط

التمهيد :

الخصائص المنهجية لأبي حيّان الأندلسي في دراسة تركيب الجمل القرآنيّة في كتابه البحر المحيط

إنّ شخصية أبي حيّان غنية عن التعريف، فاسمه ونتاجه العلمي معروفان في الساحة اللغوية ، وقد ولد عام (٦٥٤هـ) ، وتوفي سنة (٧٤٥هـ) ، وخلّف وراءه العديد من الكتب اللغوية التي ما زالت تحتاج إلى دراسات متعدّدة ، ويتصدرها تفسيره البحر المحيط ، الذي يُعدُّ بحق اسمًا على مسمى ، فهو بحر بحقيقته ، محيط بكلّ المواد اللغوية وغير اللغوية ، سواء في المجال الصوتي أو الصرفي أو النحوي أو الدلالي ، زيادةً على المسائل البلاغية التي تفوح في شرحه للنصوص القرآنية التي يتناولها .

ويجد المتأمل في تفسير البحر المحيط أنّ أبا حيان الأندلسي قد اتّبع منهجًا محدّدا في دراسة التراكيب القرآنية في الوجوه النحويّة في تفسيره ، ويمكن دراسة خصائص منهجية أبي حيان الأندلسي في تحليله النحوي في كتابه البحر المحيط على الشكل الأتي :

أولًا – استعمال مصطلحات الرفض في دراسة المسائل النحوية :

المصطلحات التي استعان بها صاحب البحر المحيط لتكون أدلة على ما ذهب إليه في رفض المسائل النحوية ، التي وردت في القرآن الكريم ، هي : **(ضعيف – قليل – ضرورة – لا يجوز – لا يقاس عليه – فاسد – ليس بشيء – غير صواب – خطأ – مختار غير مختار – يحفظ فيها على السماع – لا أعلم أحدًا ذكره – غير معروف عند النحويين – المنع – غريب – وهم – تأباه قواعد النحو – ليس بجيد – مردود – ركيك – دعوى لا يقوم عليها برهان ودليل)** ، وسنورد مصاديق هذه المصطلحات مع أدلتها النحوية ، وهي :

أ- **ما وصفه بالضعف ، وهو وارد في القرآن الكريم :**

من أمثلة ذلك :

- **الفصل بين النعت والمنعوت بالعطف** : تناول أبو حيّان الأندلسي الفصل بين النعت والمنعوت بالعطف في **قوله تعالى** :﴿**وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا**﴾**[الأعراف : ١٣٧]** ، فوصف مجيء (التي) نعتًا بالضعف بقوله :" ومَن أجاز أن تكون (التي) نعتًا للأرض ، فقوله ضعيف للفصل بين المنعوت ونعته "[١] .
- **وقوع الجملة الفعلية صفة مع حذف الفاعل** : عالج أبو حيّان هذه المسألة النحويّة في **قوله تعالى** :﴿**وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ**﴾**[ال عمران : ١٤٦]**، ووصف قول من قال : إنّ الضمير في (معه) وصف لـ (قاتلَ) ، وخبر كأين محذوف تقديره : (في الدنيا) أو مضى ، بأنّه توجيه إعرابي ضعيف ، وعلل الضعف فيه بمنع إضمار الخبر بقوله :" وهذا ضعيف ؛ لأنّ الكلام مستقل بنفسه لا يحتاج إلى تكلف إضمار ، وأمّا إذا رفع الظاهر ، فجوزوا أن تكون الجملة الفعلية من (قيل ومتعلقاتها) في موضع صفة لـ (نبي) ، والخبر محذوف وهذا كما قلنا ضعيف"[٢] .
- **دخول الفاء على الخبر مع مجيء صلة (الذي) وما عطف عليها ماضيًا** : بيّن أبو حيّان الأندلسي ضعف تلك القاعدة ؛ لأنّ الاسم الموصول (الَّذي جعل) يجوز رفعه ونصبه " فرفعه على أنّه خبر مبتدأ محذوف ، فهو رفع على القطع ، إذ هو صفة مدح أو على مبتدأ خبره قوله (فلا تجعلوا لله أندادًا) "[٣] ، وذكر في شرحه **قوله**

---

(١) البحر المحيط : ٤/ ٣٧٥ .

(٢) المصدر نفسه : ٣/ ٧٨ .

(٣) المصدر نفسه : ١/ ٢٣٦-٢٣٧ .

تعالى:﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[البقرة : ٢٢] .

وبذلك قدّم دليلين على كون هذه القاعدة وتوجيهها ضعيفًا بقوله :" وهو ضعيف لوجهين ، أحدهما : أنَّ صلة (الذي) وما عطف عليها قد مضيا ، فلا يناسب دخول الفاء في الخبر ، الثاني : وذلك يتماشى إلاَّ على مذهب أبيّ الحسن؛ لأنّه من الروابط عنده تكرار المبتدأ بمعناه ، فـ (الذي) مبتدأ و (فلا تجعلوا لله أندادًا) جملة خبرية ، والرابط لفظ الجلالة الله من (لله) ، كأنّه قيل : (فلا تجعلوا لله أندادًا)، وهذا من تكرار المبتدأ بمعناه ، ولا نعرف إجازة ذلك إلَّا عند أبي الحسن ، أجاز أن تقول : زيدٌ قام أبو عمرو ، إذا كان أبو عمرو كنية زيد ، ونص سيبويه على منع ذلك"(١) .

ب- ما وصفه بأنّه (قليل) ، وهو وارد في القرآن الكريم :

ومن موارد ذلك :

- **مجيء عسى للإشفاق لا للترجي** : ذهب أبو حيّان إلى تقليل مجيء (عسى) للإشفاق ، وهو يعلق على قوله تعالى : **﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾[البقرة : ٢١٦]** ، فقال :" عسى هنا للإشفاق لا للترجي ، ومجيئها للإشفاق قليل ... وعسى للترجي ومجيئها له هو الكثير في لسان العرب"(٢).
- **مجي الحال من النكرة** : وصف أبو حيّان ذلك بالقلة بموازنته مع المعرفة ، فهو يقول :" والحال من النكرة أقل من الحال من المعرفة"(٣) ، فجملة (وهو خيرٌ لكم)

(١) البحر المحيط : ١/ ٢٣٦ -٢٣٧ .
(٢) المصدر نفسه : ٢/ ١٥٢ .
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

في **قوله تعالى** : ﴿**وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ**﴾**[البقرة : ٢١٦]** ، هي حال من (شيئًا)[١] .

وغني عن البيان أنّ وصف أبي حيان هذه المسألة النحويّة الواردة في القرآن الكريم بالقلّة شيء غريب ، ولا سيمّا أنّه في مكان آخر من كتابه لا يرتضي حمل النص القرآني بالقلة بقوله :" ولا ينبغي حمل القرآن على هذه اللغة القليلة"[٢] ، وكذلك قوله في مكان آخر : " فلا تحمل كتاب الله ما أشبه بعض النحويين في قليل "[٣] .

ج- **<u>ما وصفه بأنّه (ضرورة) وهو وارد في القرآن الكريم :</u>**

ومن أمثلة ذلك :

- **مجيء فعل الشرط مضارعًا وجوابه ماضيا:** أسس جمهور النحويين قواعد للجملة الشرطية ، ورفضوا فيها مجيء جواب الشرط ماضيًا ، وفعله مضارعًا ، وتفننوا في وصف الرفض ، ومنه القبيح[٤] ، والضعيف والتكلف والقلة والضرورة[٥]، وأيّد بعضهم وقوع الجملة الشرطية بهذا الشكل[٦] .

على حين جعله أبو حيّان ضرورة مع وجود أمثلة عليه من القرآن وكلام العرب الشعري والحديث النبوي ، بقوله :" في هذا التركيب جواز وقوع المضارع بعد (إذا) وجوابه

(١) ينظر : البحر المحيط : ٢/ ١٥٢ .
(٢) المصدر نفسه : ١/ ٢٠٤.
(٣) المصدر نفسه : ١/ ١٨٢.
(٤) ينظر : علل النحو ، للوراق : ٤٤٠ .
(٥) ينظر : شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : ٢/ ٣١٥ ، شرح الرضي على الكافية ، للرضي الاسترابادي: ٤/ ١٠٦، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، لبدر الدين العيني : ١٩١٨/٤.
(٦) ينظر : معاني القرآن ، للفرّاء : ٢٧٦/٢ ، المقتضب ، للمبرّد : ٢/ ٥٨ ، شرح الكافية الشافية : لأبن مالك : ١٥٨٤/٣ ، اللمحة في شرح الملحة ، لمحمد بن حسن الصايغ : ٨٧٣/٢ .

ماضٍ جوازًا فصيحًا عند أدوات الشرط ، فإنّه لا يجوز ذلك إلَّا في الشعر"[١] ، صرّح بذلك عند تفسير **قوله تعالى:**﴿ **وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا إِنْ هَذَا إِلا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ**﴾[**الأنفال : ٣١**] ، وعضّد رأي القرآن بكلام العرب الشعري وهو قول الشاعر أبي زبيد الطائي[٢]: **(بحر الخفيف)**

مَن يَكِدْنيّ بِسَيّيء كُنتُ مِنْه كَالشَجَا بَيَنَ خِلْقَه وَالوَرْد

وقول آخر[٣]: **(بحر البسيط)**

إنْ يَسْمَعُوا رِيْبَة طَارُوا بِهَا فَرَحًا مِنّي وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالحٍ دَفَنُوا

ولا ضرورة في ذلك لتمكن الشاعر من استبدال (أكٌ منه) بدلًا من (كُنتُ منه) ، وكذا(إن يسمعوا – إن سمعوا) و (ما يسمعوا – وما سَمعوا)[٤] ، وقدّم ابن مالك حديثًا نبويًّا شاهدًا على ارتفاع الضرورة ، وهو **قول النبي (صلى الله عليه واله): ((مَن يقمْ ليلةَ القدرِ إيمانًا واحتسابًا غُفر له ما تقدّم من ذنبه))**[٥] .

- **حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه** : اعترض أبو حيّان على هذه القاعدة ورد على الزمخشري ، ففي **قوله تعالى** : ﴿**وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا**﴾[**الجن : ١١**] ، ذكر أبو حيان أنّ الزمخشري افترض وجود المضاف في(طرائق قددًا) فقال :" أي : كُنّا ذوي مذاهب أو كُنّا في اختلاف أحوالنا مثل الطرائق المختلفة أو كُنّا طرائق مختلفة ... أو كانت طرائقنا قددًا ، على حذف

(١) البحر المحيط : ٤/ ٤٨١-٤٨٢ .

(٢) كتاب شعر أبي زبيد الطائي : ٥٢ ، ينظر : المقتضب : ٢/ ٥٨ ، شرح الكافية الشافية : ١٥٨٤/٣ ، البحر المحيط : ٤٨١/٤-٤٨٢ .

(٣) شعر قعنب بن أمُّ صاحب : ٥٠ ، شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٥٨٦ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٥٦٨ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

المضاف الذي هو الطرائق ، واقامة الضمير المضاف إليه مقامه"[١] ، وأكد ذلك بقول الشاعر[٢]: **(بحر الكامل)**

لَدُن بهزّ الكفّ يَعْسَلُ متنه فِيْه كَمَا عَسَلَ الْطَرِيقِ الثّعلبُ

وعلّق أبو حيّان على ذلك بكون هذه الحالة لا تتحقق إلَّا في الضرورة بقوله :" وفي تقديره الأولين حذف المضاف من طرائق وإقامة المضاف إليه مقامه ؛ إذ حذف ذوي ومثل ، وأمّا التقدير الثالث : وهو أن ينتصب على اسقاط في فلا يجوز إلَّا في الضرورة"[٣] .

د- **ما وصفه بأنّه (لا يجوز) وهو وارد في القرآن الكريم :**

من تطبيقاته :

- **نيابة المصدر المؤول عن ظرف الزمان** : منع أبو حيان حذف المضاف مع المصدر المؤول في **قوله تعالى:** ﴿**وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ**﴾**[غافر:٢٨]** ، وقد ردَّ رأي الزمخشري في ذلك ، إذ فقال الزمخشري :" ولك أن تقدر مضافًا محذوفًا ، أي : وقت أن تقول ، والمعنى : أتقتلونه ساعة سمعتم منه هذا القول من غير رؤية ولا فكر في أمره"[٤] ، ولم يرتضِ أبو حيّان هذا التقدير في المصدر المؤول وسار على رأي الجمهور في صحته في الصريح بقوله :" وهذا الذي أجازه من تقدير المضاف المحذوف ، الذي هو وقت لا يجوز ، تقول : جئتُ صياحَ الديك ، أي وقت صياح

(١) الكشاف : ٨/٢٢٧-٢٢٨ .
(٢) خزانة الأدب في لب لباب العرب : ٣/٨٣ .
(٣) البحر المحيط : ٨/٣٤٣-٣٤٤.
(٤) الكشاف : ٥/ ٣٤٢-٣٤٣ .

الديك ، ولا أجيء أن يصيحَ الديكُ نص على ذلك النحاة ، فشرط ذلك أن يكون المصدر مصرحًا به لا مقدرًا و (أن تقول) ليس مصدرًا مصرحًا به"[١] .

- **مجيء معمول المصدر المنحل ، والفعل متقدمًا عليه** : جعل أبو حيان حالة التقديم هذه غير جائزة ، في **قوله تعالى** :﴿ **فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي**﴾**[يوسف:٨٠]** ، ونقل أبو حيّان هذا الرأي من كلام الزمخشري الذي جعل (ما) في (ما فرطتم) مصدرية بقوله :" وأن تكون مصدرية على أنّ محل المصدر الرفع على الابتداء ، وخبره الظرف وهو (من قبل) ، ومعناه : ووقع من قبلكم تفريطكم في يوسف"[٢] ، فردّ أبو حيّان ذلك بقوله : "وأمّا تقدير الزمخشري وتفريطكم من قبل يوسف فلا يجوز ؛ لأنّه تقديم معمول المصدر المنحل لحرف مصدري والفعل عليه ، وهو لا يجوز"[٣] .

- **مجيء لام الجحود محذوفة وإظهار (أن) الناصبة** :

بيّن أبو حيّان رفضه لحذف لام الجحود وهو يتناول قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [يونس : ٣٧] ، والرأي عنده أنَّ (أنْ) المضمرة برزت وظهرت بعد حذف (لام الجحود) ، بقوله :" ويزعم بعض النحويين أنّ (أنْ) هذه هي مضمرة بعد لام الجحود، في قولك : ما كان زيد ليفعل ، وأنّه لما حذفت اللام أظهرت (أنْ) ، وأن اللام وأن يتعاقبان "[٤] ، وقد رفض أبو حيان هذا الرأي ، وذهب إلى عدم جواز حذف اللام ؛ لعدم التعاقب الحاصل بينهما بقوله :" والصحيح أنّهما لا

(١) البحر المحيط : ٦/ ٣٩٣.
(٢) الكشاف : ٣/٣١٣ .
(٣) البحر المحيط : ٥/ ٣٣١ .
(٤) المصدر نفسه : ٥/ ١٥٨ .

يتعاقبان ، وأنّه لا يجوز حذف اللام ، وإظهار (أنْ) إذا لم يقع دليل على ذلك ، وعلى زعم هذا الزعم لا يكون (أن يفترى) خبراً لكان ، بل الخبر محذوف ، و(أن يفترى) معمول لذلك الخبر ، بعد إسقاط اللام"[1] .

وأبو حيان يطلب دليلًا على ذلك ، والدليل أمامه وهو نص قرآني بيّنه النحويون ، بجواز الحذف وظهور (أنْ) الناصبة .

هـ- **ما وصفه بأنّه (لا يقاس عليه) وهو وارد في القرآن الكريم :**

من تطبيقاته :

- **وقوع المصدر حالًا** : جعل أبو حيّان وقوع المصدر حالًا لا يقاس عليه ، في شرحه قوله تعالى : ﴿**وَلا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلا أَنْ يَخَافَا أَلا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ** ﴾**[البقرة :٢٢٩]** ، وبيّن موقع (أن يَخافا) ؛ فقال :" قيل في موضع نصب على الحال ، التقدير: إلَّا خائفين ، فيكون إنشاء من الأول ، كأنّه قيل : فلا يحلّ لكم أن تأخذوا ممّا آتيتموهنَّ شيئًا في كلّ حال إلاّ في حال الخوف أن لا يقيما حدود الله ، وذلك أنّ (أنْ مع الفعل) بتأويل المصدر ، والمصدر في موضع اسم الفاعل ، وهو منصوب على الحال ، وفي اجازته نظر ؛ لأنّ وقوع المصدر حالًا لا ينقاس ، فأحرى ما وقع موقعه وهو (أن والفعل)"[2].
- **النصب بعد الفاء في جواب الترجي** : ذكر الزمخشري في تفسير **قوله تعالى** :﴿**وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى**﴾**[غافر: ٣٦-٣٧]** ، أنّ (فأطَّلعَ) واقعة في جواب

(١) البحر المحيط : ٥/ ١٥٨ .
(٢) المصدر نفسه : ٢/ ٢٠٦ .

الترجي ؛ لأنّه جعله مشابهًا للتمني[١] ، ولكنّ أبا حيّان منع ذلك ، وجعله شيئًا لا يقاس عليه وإنّه من كلام الكوفيين بقوله :" وأمّا النصب بعد الفاء في جواب الترجي فشيء أجازه الكوفيون ، ومنعه البصريون ... ومَن نصب توهم أنّ الفعل المرفوع الواقع خبرًا كان منصوبًا بـ (أن) ، والعطف على التوهم كثير وإن كان لا يقاس"[٢].

و- **ما وصفه بأنّه (فاسد) وهو وارد في القرآن الكريم** :

من تطبيقاته :

- **مجيء الحال مجرورًا بـ (من)** : الغريب في هذه المسألة انّ أبا حيان عندما يذكر قوله تعالى : ﴿**مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾**[البقرة : ١٠٦]** ، جعل (مِن) زائدة في قوله (من آيةٍ) وذكر ما يشبهها ، وهو حذف (مِن) في قوله تعالى :﴿ **وَيَا قَوْمِ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ**﴾**[هود:٦٤]**، ومع ذلك وضع الرآي موضع الفاسد ؛ فقال :" وجوزوا أيضًا أن تكون (مِن) زائدة وآية حالًا ، والمعنى : أيّ شيء ننسخ قليلًا أو كثيرًا ... وهذا فاسد ؛ لأنّ الحال لا يجر"[٣] .

ز- **ما وصفه بأنّه (ليس شيء) وهو وارد في القرآن الكريم** :

ومن تطبيقاته :

- **مجيء (إذ) زائدة وبمعنى (قد)** : قاعدتان نحويتان تعرض لهما أبو حيان الأندلسي في نص قرآني واحد ، ووصفهما أنّهما (ليس بشيء) ، وهما : حذف (إذ) في **قوله تعالى** : ﴿**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ**

(١) الكشاف : ٣٤٨/٥ .
(٢) البحر المحيط : ٤٤٦/٧ .
(٣) المصدر نفسه : ١/ ٥١٣ .

خَلِيفَةً﴾[البقرة :٣٠] ، ومجيء (إذ) بمعنى (قد) ، ففي الأولى نسب زيادة (إذ) لأبي عبيدة (ت ٢١٠هـ) وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)[١] ، أمّا صحة حلول (قد) محل (إذ) ، فقد وصفها أبو حيّان دون التصريح بمن قال بها، مبينًا ذلك بقوله:" وذهب بعضهم إلى أنّها بمعنى (قد) ، والتقدير : وقد قالَ ربُّك ، وهذا ليس بشيء "[٢].

- **مجيء (لا) زائدة في (لولا)** : منع أبو حيّان الزيادة لـ (لا) في (لولا) في تعليقه على **قوله تعالى** : ﴿**وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا لَوْلا نُزِّلَتْ سُورَةٌ فَإِذَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مُحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ﴾[محمد:٢٠]** ، فقال :" وعن أبي مالك (لا) زائدة ، والتقدير : لو نزلت ، وهذا ليس بشيء "[٣].

وقد سعيت جاهدًا أن أجد ترجمة لهذا الرجل فلم استطع ، ولم أجد هذه الكُنية إلاّ عند أبي حيّان ، وإن قصد (ابن مالك) فإننا لم نجد هذا الرأي في كتبه .

- **مجيء الفاعل محذوفًا** : جعل ابن عطية (ت٥٤١هـ) **قوله تعالى** :﴿ **مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾[الجمعة : ٥]** دليلًا على حذف الفاعل في جملة الذم (بئس مثلُ القوم) وقدره " بئس المثلُ مثلُ القومِ ..."[٤].

وقد وصف أبو حيان هذا الرأي بأنّه لا شيء ، وعلّق عليه " وهذا ليس بشيء ؛ لأنَّ فيه حذف الفاعل ، وهو لا يجوز ، والظاهر أنَّ (مثل القوم) فاعل (بئس) و (الذين كفروا) هو المخصوص بالذم على حذف المضاف ، أي : مثل الذين كفروا بآياتِ اللهِ ، أو يكون الذين

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ١/ ٢٨٦ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) المصدر نفسه : ٨/ ٨٠ .
(٤) المحرر الوجيز : ١٨٥٦ .

كذبوا صفة للقوم ، والمخصوص بالذم محذوف ، التقدير: بئس مثل القوم المكذبين مثلهم ، أي : مثل هؤلاء الذين حملوا التوراة"[١].

ح- **ما وصفه بأنّه (بعيد عن الصواب) وهو وارد في القرآن الكريم** :

من تطبيقاته :

- **مجيء الوصف جملة** : جعل أبو حيان قوله (لا ذلول) صفة للبقرة على " أنّه من الوصف المفرد "[٢] ، في **قوله تعالى** : ﴿**قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لا ذَلُولٌ تُثِيرُ الأَرْضَ وَلا تَسْقِي الْحَرْثَ**﴾**[البقرة : ٧١]** ، وجعل القول بوصف الجملة غير صواب بقوله:" ومَن قال هو مِن الوصف بالجملة ، وإنّ التقدير : لا هي ذلول ، فبعيد عن الصواب ، وتثير الأرض صفة لذلول وهي داخلة في حيز النفي"[٣].

ط- **ما وصفه بأنّه (ليس بصحيح) وهو وارد في القرآن الكريم** :

ومن تطبيقاته :

- **وقوع (أنْ) المصدرية بمعنى الظرف** : ذكر أبو حيان عدم صحة مجيء المصدر المؤول (أنْ يُؤذنَ) ظرفًا في تعليقه على **قوله تعالى:**﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ**﴾ **[الأحزاب : ٥٣]** ؛ فبعد أن بيّن رأي الزمخشري القائل :" إلّا أن يؤذن في معنى الظرف ، تقديره : وقت أن يؤذن لكم"[٤]، ردّ أبو حيّان على هذا الرأي بقوله :" فقوله (أنْ يُؤذنَ) في معنى الظرف ، تقديره : وقت أن يُؤذن لكم ، وإنّه أوقع الاستثناء على الوقت فليس بصحيح ، وقد نصوا على أنّ (أنْ) المصدرية لا تكون في معنى الظرف ، تقول :

(١) البحر المحيط : ٨/ ٢٦٤.
(٢) المصدر نفسه : ١/ ٤٢٠
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) الكشاف : ٨٨/٥ .

أجيئك صباحَ الديك وقدوم الحاج ، ولا يجوز أجيئك أن يصيحَ الديك ولا أن يقدم الحاجُ"[١].

ي- **ما وصفه بأنّه (خطأ) وهو وارد في القرآن الكريم** :

ومن تطبيقاته :

- **مجيء الحال من المضاف إليه** : ناقش أبو حيان مجيء الحال من المضاف إليه في (عليهم) في تفسيره **قوله تعالى** : ﴿**صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ**﴾**[الفاتحة : ٧]** ، ومنع مجيء (غير) حالًا من الهاء في (عليهم) ونعته بالخطأ بقوله :" والنصب على الحال من الضمير في (عليهم) ... خطأ؛ لأنّ الحال من المضاف إليه لا يجوز "[٢].

- **مجيء الهمزة مع أداة النفي للتحقيق** : وجّه صاحب الكشاف حرف التنبيه (أَلاَ) الوارد في **قوله تعالى** : ﴿**أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لا يَشْعُرُونَ**﴾**[البقرة : ١٢]** بأنّه مكون من " همزة الاستفهام وحرف النفي ؛ لإعطاء معنى التنبيه على تحقيق ما بعدها "[٣].

وهذا يعني أنّ دخول الهمزة على النفي يفيد التحقيق ، ثم بيّن أنّ الجملة التي أفادت التحقيق " لا تكاد تقع الجملة بعدها إلَّا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم ..."[٤] ، إلّا أنّ أبا حيّان جعل ذلك خطأً بقوله :" ولأنّ ما زعموا من أنّ همزة الاستفهام دخلت على (لا) النافية دلالة على تحقيق ما بعدها إلى آخره خطأ ... وأمّا قوله : لا تكاد تقع الجملة بعدها إلاّ مصدرة بنحو ما يلقى به القسم فغير صحيح ، إلاَ ترى أنّ الجملة بعدها تستفتح بـ

(١) البحر المحيط : ٢٣٧/٧ .
(٢) المصدر نفسه : ١/ ١٩٠.
(٣) الكشاف : ١٨٠/١.
(٤) المصدر نفسه : ١٨٠/١ .

(ربّ) وبـ (ليت) وبـ (فعل أمر) و بـ (النداء) و (حبّذا) ... ولا يتقي بشيء من هذا القسم"[١].

– **مجيء اسم الفعل مضافًا** : وجّه الزجاج (ت ٣١١هـ) لفظ (حسب) على أنّه اسم فعل في **قوله تعالى** :﴿ **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾**[الأنفال : ٦٤]** ، وبيّن أنَّ (مَن) الواردة في النص يمكن أن تكون بالنصب والرّفع " أمّا النصب فعلى تأويل الكاف ، والمعنى : فإنَّ الله يكفيك ويكفي مَن تبعك من المؤمنين ، ومَن رفع فعلى العطف على الله ، والمعنى فإنّ حسبك اللهُ وتُبَّاعك من المؤمنين"[٢] .

ونعت أبو حيّان ذلك بـ(الخطأ) فقال :"فعلى هذا يكون الله فاعلًا لـ (حسبك) ، وعلى هذا التقدير يجوز في (ومَن) أن يكون معطوفًا على الكاف ؛ لأنَّ مفعول باسم الفعل ، لا مجرور؛ لأنَّ اسم الفعل لا يضاف ، إلاَّ أنَّ مذهب الزجاج خطأ ؛ لدخول العوامل على حسبك ، تقول : بحسبِك درْهَمْ ... ولم يثبت كونه اسم فعل في مكان ، فيعتقد فيه أنّه يكون اسم فعل واسمًا غير اسم فعل"[٣] ، واستشهد أبو حيّان **بقوله تعالى:** ﴿**وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ**﴾**[الأنفال : ٦٢]** ليكون دليلًا على ما أراده[٤] .

ك– **<u>ما وصفه بأنّه (مختار غير مختار) وهو وارد في القرآن الكريم</u>** :

ومن أمثلته :

- **وقوع الجملة الابتدائية جوابًا لـ (لو)** : وذلك في **قوله تعالى** : ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**﴾**[البقرة : ١٠٣]** ، وهنا ذهب

(١) البحر المحيط : ١/ ١٩٢ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : ٤٢٣/٢ .
(٣) البحر المحيط : ٥١١/٤ .
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

الأخفش الأوسط إلى جعل جملة (لمثوبة من عند الله) جملة جواب الشرط ، وهي جملة ابتدائية وقعت جوابًا لـ (لو) في قوله :" فليس لقوله (ولو أنّهم أمنوا واتقوا) جواب في اللفظ ، ولكنّه في المعنى يُريدُ : لا تثيبوا ، فقوله (لمثوبة) يدلُّ على (لا تثيبوا) فاستغنى به عن الجواب ، وقوله (لمثوبة) هذه اللام للابتداء"[١] .

إلاَّ أنّ أبا حيان قد رفض ذلك بقوله :" ومختاره غير مختارٍ ؛ لأنّه لم يعهد في لسان العرب وقوع الجملة الابتدائية جوابًا لـ (لو) ، إنّما جاء هذا المختلف في تخريجه ، ولا تثبت القواعد الكلية بالمحتمل ، وليس مثل (سلام عليكم) لثبوت رفع (سلام عليكم) من لسان العرب"[٢] .

ل- **<u>ما وصفه بأنّه يحفظ ويقتصر فيه على السماع ، وهو وارد في القرآن الكريم</u>**

ومن تطبيقاته :

- **مجيء الباء زائدة في خبر(إنَّ)** : وردت الباء حرف جرّ زائد للتوكيد في خبر(إنّ) في **قوله تعالى :﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[الاحقاف:٣٣]** وجاءت زائدة في (بقادرٍ) ، قال أبو حيّان:" قرأ الجمهور (بقادر) اسم فاعل ، والباء زائدة في خبر (إنَّ) ، وحسن زيادتها كون ما قبلها في حيز النفي"[٣] .

وذهب الزجّاج إلى قياسها في حيز النفي ؛ فقال :" دخلت الباء في خبر (إنَّ) بدخول (ألم) في أول الكلام ، ولو قلت : ظننتُ أنَّ زيدًا بقائمٍ لم يجز ، ولو قلت : ما ظننتُ أنَّ

(١) معاني القرآن : ١/ ١٤٩ .
(٢) البحر المحيط : ١/ ٥٠٣-٥٠٤ .
(٣) المصدر نفسه : ٦٧/٨-٦٨.

زيدًا بقائمٍ ، جاز بدخول (ما) ، ودخول (إنَّ) هو "توكيد للكلام في تقدير"[١] ﴿**أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى**﴾**[القيامة:٤٠]** .

وقد رفض أبو حيان القياس على قاعدة قراءة الجمهور ، وجعل مجيئها في مثل هذا الموضع يحفظ ولا يقاس عليه بقوله:" والصحيح قصر ذلك على السماع ، فكأنّه في الآية قال (أليس الله بقادرٍ) ، ألا ترى كيف جاء بك مقررًا لأحياء الموتى لا لرؤيتهم"[٢] .

- **مجي الفعل (دعا) متعديًا إلى مفعولين** : أقرَّ الزمخشري هذه القاعدة في تفسيره **قوله تعالى :**﴿ **قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلا تَجْهَرْ بِصَلاتِكَ وَلا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلا**﴾**[الاسراء:١١٠]**، فقال :" والدعاء بمعنى التسمية ، لا بمعنى النداء ، وهو يتعدى إلى مفعولين ، نقول : دعوت زيدًا ، ثم تترك أحدهما استغناء عنه ، فتقول : دعوت زيدًا"[٣] .

لكنّ أبا حيّان جعل ذلك ممّا يحفظ ولا يقاس عليه ، ويقتصر فيه على السماع بقوله:" ودعوت هذه من الأفعال التي تتعدى إلى اثنين ، ثانيهما بحرف جرّ ، تقول : (دعوت والدي بزيدٍ) ثم تحذف الباء ... وهي أفعال تتعدى إلى واحد ، وإلى أخر بحرف جرّ يحفظ ويقتصر فيها على السمّاع"[٤].

م- **<u>ما وصفه بأنّه (لا أعلم أحدًا ذكره – غير معروف عند النحويين) ، وهو وارد في القرآن الكريم</u>** :

ومن تطبيقاته :

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٤/ ٤٤٧ .
(٢) البحر المحيط : ٨/ ٦٧-٦٨ .
(٣) الكشاف : ٣/ ٥٦٠ .
(٤) البحر المحيط : ٦/٨٦-٨٧.

- **لمّا بمعنى (لم) في المستقبل:** عرض الزمخشري قاعدة مجيء (لمّا) بمعنى (لم) في الدلالة على المستقبل في **قوله تعالى :** ﴿**أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ**﴾**[ال عمران : ١٤٢]** ؛ فقال: " ولمّا بمعنى لم إلّا أنَّ فيه ضربًا من التوقع ، تدل على كذا ، ولمّا تريد ، ولم يفعل ، وأنا أتوقع فعله"[١].

غير أنّ أبا حيان أنكر العلم به ، ولم يسمعه من النحويين ، بقوله :" وهذا الذي قاله في (لمّا) إنّها تدل على توقع الفعل المنهي بها فيما يستقبل لا أعلم أحدًا من النحويين ذكرها ، بل ذكروا أنّك إذا قلت : لمّا يخرج زيدٌ ، دلَّ ذلك على انتفاء الخروج فيما مضى متصلًا نفيه إلى وقت الإخبار ، أمّا أنّها تدلّ على توقعه في المستقبل فلا ، لكنّني وجدت في كلام الفرّاء شيئًا يقارب ما قاله الزمخشري ، قال : لمّا لتعريض الوجود بخلاف لم "[٢].

- **مجيء (حتى) بمعنى (إلّا) :** ذهب إلى هذا الرأي كلٌّ من العكبري (ت ٦١٦هـ)[٣] ، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ)[٤] مستشهدين **بقوله تعالى:** ﴿ **وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا**﴾**[البقرة :١٠٢]** .

أمّا أبو حيّان الاندلسي فذهب إلى أنّ (حتى) هنا " حرف غاية ، والمعنى انتفاء تعليمهما أو إعلامهما على اختلاف القول في يعلمان"[٥] ، فردّ قولي العكبري وابن مالك بقوله :" لا أعلم أحدًا من المتقدمين ذكره ، وقد ذكره ابن مالك في التسهيل "[٦] ، فكيف ينكر ينكر العلم بهذا الرأي ؛ وقد ذكره اثنان من النحويين قبله .

---

(١) الكشاف : ٦٣٤/١.

(٢) البحر المحيط : ٣/ ٧٣ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٩٩ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ٤/ ٢٤ .

(٥) البحر المحيط : ٤٩٩/١.

(٦) المصدر نفسه : ١/ ٤٩٩.

- **مجيء (حاشا) للتنزيه والبراءة** :_ من القواعد التي ذكرها الزمخشري في تفسيره قوله تعالى :﴿ **وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلا مَلَكٌ كَرِيمٌ** ﴾**[يوسف : ٣١]** فقال :" حاشا كلمة تفيد معنى التنزيه في الاستثناء ، تقول : أساء القوم حاشى زيد "(١) .

وكان جواب أبي حيّان عليه بقوله :" وما ذكره أنّها تفيد معنى التنزيه في باب الاستثناء غير معروف عند النحويين"(٢) .

ن- **<u>ما وصفه (المنع) ، وهو وارد في القرآن الكريم</u>** :

ومن أمثلته:

- **مجيء حالين متتاليين بدون عطف** : يرى محمود بن حمزة الكرماني(ت٥٣١هـ) صحة مجيء حالين متتاليين بدون حرف عطف بينهما ، وكان الشاهد على كلامه **قوله تعالى:** ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا قَيِّمًا لِيُنْذِرَ بأسًا شديدًا**﴾**[الكهف:١-٢]** ، وقد وجّه الكرماني (قيمًا) الواردة في النص القرآني على ثلاثة أوجه بقوله :" أحدهما أن يجعل (قيمًا) حالًا من الهاء في له ، أي ولم يجعل له حالة استقامة عوجًا ، والثاني : أن يجعل (ولم يجعل له) في محل نصب حالًا عن الكتاب ، وقيمًا حال عن الهاء أو حالًا بعد حال عن الكتاب ، والثالث: أن يجعل الجملة حالًا من ضمير الفاعل (أنزل) ، أي : أنزله غير جاعلٍ فيه عوجًا، وقيمًا حال من الهاء أو من المفعول "(٣) .

---

(١) الكشاف : ٣/ ٢٧٩.
(٢) المصدر نفسه : ٥/ ٣٠٠ .
(٣) غرائب التفسير وعجائب التأويل ، للكرماني : ٢/٦٤٦-٦٤٧ .

وقد رفض أبو حيان هذا الرأي ؛ فقال :" هذا على مذهب من يجيز تعدد حالين من ذي حالٍ واحد بغير عطف ، وكثير من أصحابنا على منع ذلك"[١].

والأولى القول بجوز مجيء حالين متتابعين بدون حرف العطف لورود نصوص قرآنية تؤيد هذا الرأي .

س- **ما وصفه بأنّه (غريب) ، وهو وارد في القرآن الكريم** :

ومن أمثلته :

- **مجيء اللام بمعنى الباء** : نقل أبو حيّان في حديثه عن **قوله تعالى** :﴿**وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾**[الانام : ٧١]** رأيًا ذهب إلى جعل اللام في (لنسلّم) بمعنى (بأن نسلّم) إلاّ أنّه جعل هذا الرأي غريبًا بقوله " وقيل اللام بمعنى الباء ، كأنّه قيل : وأمرنا بأن نسلَّم ، ومجيء اللام بمعنى الباء قول غريب"[٢] ، وهنا يصف قاعدة دليلها نص قرآني بالغرابة ، وهو غريب منه .
- **مجيء (أم) بمعنى (الهمزة) الاستفهامية** : مجيء (أم) استفهامية ، وقد سبقت بكلام قبلها لم يرتضِه أبو حيّان ، وكان ذلك حين عرض رأي ابن عطية في تفسير **قوله تعالى** : :﴿**أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ**﴾**[البقرة : ١٣٣]** ، وقال هو ينقل كلام ابن عطيه :" قال لهم على جهة التقريع والتوبيخ : أشهدتم يعقوب وعلمتم بما أوصى فتدّعون عن علمٍ ، أي : لم تشهدوا بل أنتم تفترون ، و(أم) تكون بمعنى (ألف) الاستفهام في صدر الكلام لغة يمانية "[٣] .

---

(١) البحر المحيط : ٩٤/٦ .

(٢) المصدر نفسه : ١٦٣/٤

(٣) المصدر نفسه : ١/ ٥٧٢ .

فعلق أبو حيان على هذا الرأي بقوله :" ولم أقف لأحدٍ من النحويين على أنَّ (أم) يستفهم بها في وسط كلام قد تقدم صدره ، وهذا منه"[١] .

واستشهد أبو حيان بنص قرآني آخر ، وهو ﴿ **أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ**﴾**[يونس : ٣٨ ، هود : ١٣ ، السجدة : ٣ ، الأحقاف: ٨]** وعلّق عليه بأنّه غريب ، أي : القول بأنّ (أم) استفهامية ، بقوله :" (أم يقولون افتراه) ، وهذا أيضًا قول غريب"[٢] .

والقول بمجيء (أم) استفهامية رأي قد قال به الطبري في تعليقه على **قوله تعالى :** ﴿ **أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ**﴾ **[البقرة : ١٣٣]** ، فقال وهو يفسر النص القرآني : " يعني تعالى ذكره... أكنتم شهداء ، ولكنّه استفهم بـ (أم) إذا كان استفهامًا على كلام قد سبقه "[٣] ، واستشهد بنص قرآني آخر[٤] ، وهو **قوله تعالى :** ﴿**أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ لِتُنْذِرَ قَوْمًا مَا أَتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ**﴾**[السجدة : ٣]** ، وبعد بيان ذلك قال :" وكذلك تفعل العرب في كلّ استفهام ابتدائه بعد كلام قد سبقه ، تستفهم بـ (أم) "[٥] .

ع- **<u>ما وصفه بأنّه (وهم) وهو وارد في القرآن الكريم :</u>**

ومن أمثلته **مجيء (حتى) للإبتداء أو الغاية المجردة** ، فقد ذهب ابن عطيه إلى أنّ (حتى) يحتمل فيها الغاية المجردة ، ودليله **قوله تعالى :** ﴿**حتى إذا جاء أحدهم الموت قال رب ارجعون** ﴾**[المؤمنون : ٩٩]** ، فقال : " حتى في هذا الموضع حرف ابتداء ،

(١) البحر المحيط : ١/ ٥٧٢ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، للطبري : ٢/٥٨٥ .
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

ويحتمل أن تكون غاية مجردة بتقدير كلام محذوف ، والأول أبيّن ؛ لأنَّ ما بعدها هو المعنى به ، والمقصود ذكره"[١].

وجعل أبو حيان هذا الرأي وهمًا من ابن عطية ، فقال :" فتوهم ابن عطية أنّ (حتى) إذا كانت حرف ابتداء لا تكون غاية ، وهي إذا كانت حرف ابتداء لا تفارقها الغاية ، ولم يبين الكلام المحذوف المقدر ... والذي يظهر لي أنَّ قبلها جملة محذوفة تكون (حتى) غاية لها يدل عليها ما قبلها ، والتقدير : فلا أكون كالكفار الذين تهزهم الشياطين ويحضروهم حتى إذا جاء أحدهم الموت"[٢] .

ف- **<u>ما وصفه بأنّه (تأباه قواعد النحو) ، وهو وارد في القرآن الكريم</u>** :

- **مجيء (حيث) ليس ظرفًا** : ذكر أبو حيان أنّ الحوفي (ت ٤٣٠هـ) وهو يوجّه (حيث) في **قوله تعالى** : ﴿**وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ**﴾**[الأنعام:١٢٤]** ، بأنّه :" لا يمكن اقرارها على الظرفية هنا ...؛ لأنّه تعالى لا يكون في مكان أعلم ؛ لأنّه لا يعمل في المفعولات ، فيكون العامل فيه فعل دلَّ عليه (أعلم)"[٣] .

وإلى هذا الرأي ذهب ابن عطيه ؛ إذ قدّره بقوله :" يعلم حيث "[٤] ، وعلى هذا النهج سار أبو البقاء العكبري(ت ٦١٦هـ) مؤكدًا هذا الرأي بقوله :" حيث هنا مفعول به والفاعل محذوف ، والتقدير : يعلم موضع رسالاته ، وليس ظرفًا ؛ لأنّه يصير التقدير: يعلمُ في هذا المكان كذا كذا ، وليس المعنى عليه"[٥].

---

(١) المحرر الوجيز : ١٣٣٩ .
(٢) البحر المحيط : ٣٨٧/٦ .
(٣) المصدر نفسه : ٤/ ٢١٨-٢١٩ ، لم أجد هذا الرأي في (البرهان في علوم القرآن) .
(٤) المحرر الوجيز : ٦٦٠ .
(٥) التبيان في اعراب القرآن : ٥٣٧/١ .

ورفض أبو حيّان هذا الرأي ، وجعله من القواعد التي يأباها النحو بقوله :" وما قاله من أنّه مفعول به على السعة أو مفعول به على غير السعة تأباه قواعد النحو ؛ لأنّ النحاة نصوا على أنّ (حيث) من الظروف التي لا تتصرف ، ونصوا على أنَّ الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون إلاَّ متصرفًا ، وإن كان الأمر كذلك امتنع نصب (حيث) على المفعول به ، لا على السعة ولا على غيرها"[١].

ص- **<u>ما وصفه بأنّه (ليس بجيد) ، وهو وارد في القرآن الكريم</u>** :

ومن أمثلته :

- **مجيء الباء بمعنى (من)** : مثل **قوله تعالى:﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ﴾[الاعراف:٥٧]** ، **وقوله تعالى ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾[الأنسان:٦]** ، ولكنّ أبا حيان في النصين جعل مجيئها بهذا الشكل ليس بجيد ، فهو يعلق على النص الأول بقوله : "والباء بمعنى مِن ، أي فأنزلنا منه الماء ... وهذا ليس بجيد ؛ لأنّه تضمين للحروف"[٢] ، وعلّق على النص الثاني بتعليقتين الأولى : رفضها ، وجعل القول بأنّها بمعنى (مِن) بعيد [٣] ، أمّا التعليقة الثانية فإنّه جعلها للإلصاق بقوله :" وفي الشرب بها ، أي يمزج شربهم بها أتي بالباء الدالة على الإلصاق ، والمعنى يشرب عباد الله بها خمرًا ، كما تقول : شربتُ الماء بالعسل ، أو ضمّن يشرب معنى يروي فعدّي بالباء "[٤] .

---

(١) البحر المحيط : ٤/ ٢١٨-٢١٩ .

(٢) المصدر نفسه : ٤/ ٣٢١.

(٣) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(٤) المصدر نفسه : ٣٨٧/٨ .

ق- **ما وصفه بأنّه (بعيد عن الصواب) وهو وارد في القرآن الكريم :**

ومن أمثلته **مجيء (إذا) مضافة إلى الابتداء والخبر** : جعل أبو حيّان إضافة (إذا) إلى المبتدأ والخبر بعيدًا عن الصواب ؛ وذلك في شرحه **قوله تعالى:**﴿**وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ**﴾**[الزمر: ٤٥]**، إذ ذكر أنّ الحوفي يرى أنّ جملة (إذا هم يستبشرون) مضافة إلى المبتدأ والخبر ، و(إذا) مكررة للتوكيد ، وحذف ما تضاف إليه ، والتقدير : إذا كان ذلك هم يستبشرون ، فيكون (هم يستبشرون) العامل في (إذا) المعنى : إذا كان ذلك استبشروا[١] .

فعلق أبو حيّان على ذلك الرأي بقوله :" وأمّا قول الحوفي فبعيد جداً عن الصواب ؛ إذ جعل (إذا) مضافة إلى الابتداء ، والخبر ، ثم قال (وإذا) مكررة للتوكيد ، وحذف ما تضاف إليه ، فكيف تكون مضافة إلى الابتداء والخبر الذي (هم يستبشرون)"[٢] .

ر- **ما وصفه بأنّه (مردود – ركيك) ، وهو وارد في القران الكريم :**

- **مجيء المصدر مضاف إلى مفعوله** : بيّن الزمخشري في حديثه عن قوله تعالى:﴿**وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾**[الاعراف : ١٤٧]** ، أنّ إضافة (لقاء) إلى الآخرة هي مِن إضافة المصدر إلى المفعول به ، أي : ولقائهم الآخرة ومشاهدتهم أحوالها ، ومِن إضافة المصدر إلى الظرف ، بمعنى ولقاء ما وعد الله تعالى في الآخرة [٣] .

وعلّق أبو حيّان على رأي الزمخشري بقوله :" ولا يجيز جلّةُ النحويين إضافة المصدر إلى الظرف ، فإنّ اتسع في العامل جاز أن ينصب الظرف نصب المفعول به ، وجاز إذ

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ٧/ ٤١٤ .
(٢) المصدر نفسه : ٧/ ٤١٤ – ٤١٥ .
(٣) الكشاف : ٥٠٩/٢ .

ذاك أن يضاف مصدره إلى ذلك الظرف المتسع في عامله ، وأجاز بعض النحويين أن تكون الإضافة على تقدير (في)"[١] .

أمّا رأي أبي حيّان في ذلك فقد نعته بأنّه مذهب مردود بقوله :" وهو مذهب مردود في علم النحو"[٢] .

- **مجيء (لمّا) بمعنى (إلّا):** نقل أبو حيّان أراء عدّة في هذه القاعدة ، ومن بعدها صرّح برأيه ، وكان الشاهد الذي دعاه لهذا التحليل هو **قوله تعالى** : ﴿**.وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ**﴾**[يس : ٣٢]** ، وارتأينا أن نرجع إلى مصادر هذه الآراء ، وكان في مقدمة هذه الأراء هو رأي الكسائي الذي أنكر سماعه (لمّا) مشددة ، وهذا ما قاله أبو حيان :" وكان الكسائي ينفي هذا القول ، ويقول : لا أعرف جهة (لَمَّا) بالتشديد في القراءة "[٣] ، وهذا الرأي غريب من الكسائي ، ألم يكن القرآن هو قراءة قرآنية ؟ فهل لم يسمعها الكسائي أو لم يقرأها في القرآن !

وذكر الفرّاء قراءة التشديد وعدم التشديد في (لمّا)، وذهب إلى قراءة التشديد ، وجعلها صوابًا فقال :" شددها الأعمش وعاصم ، وقد خففها قومٌ كثير ، منهم مَن قُرّاء أهل المدينة ، وبلغني أنّ عليّا (عليه السلام) خففها ، وهو الوجه (لمّا) بمنزلة (إلاَّ) ، مع (إنْ) خاصة فتكون في مذهبها بمنزلة (إنّما) إذا وضعت في معنى (إلاَّ) ، كأنّها لما ضُمت إليها (ما) فصارت جميعًا(استثناء) ... ونرى أنَّ قول العرب (إلاَّ) إنّما جمعوا بين (إنْ) التي تكون جحدًا وضمّوا إليها (لا) فصارا حرفًا واحدًا ..."[٤] .

وتابعه الرازي في مفاتيحه بقوله :" (إنَّ كلًّ لمّا) في (إن) وجهان ، أحدهما : أنّها مخففة من الثقيلة ، واللام في (لمّا) فارقة بينها وبين النافية ، و (ما) زائدة مؤكدة في

(١) البحر المحيط : ٤/ ٣٨٩ .
(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(٣) معاني القرآن ، للفرّاء : ٢/ ٣٧٦- ٣٧٧ ، ينظر : البحر المحيط : ٧/ ٣١٩ .
(٤) معاني القرآن : ٢/ ٣٧٦-٣٧٧ .

المعنى ، والقراءة حينئذٍ بالتخفيف في (لما) ، وثانيهما : إنّها نافية و (لمّا) بمعنى (إلاَّ)"[١] .

والملاحظ من رأي الرازي أنّه قد ارتضى أن تكون (لمّا) المشددة بمعنى (إلاَّ) ، ونسب الرأي إلى سيبويه ، فقد قال سيبويه : " يقال نشدتك بالله لمّا فعلت ، بمعنى (إلاَّ فعلت)"[٢] ، وذكر الرازي أيضًا أنّ القراءة " حينئذٍ بالتشديد في (لمّا) ... وفي قول سيبويه (لمّا) بمعنى (إلاَّ) معنى مناسب ، وهو أنَّ (لمّا) كأنّها حرفا نفي جميعًا ، وهما (لم) و (لا) ، فأكد النفي ، ولهذا يقال في جواب (مَن قال) (قد فعل) (لمّا يفعل) ، وفي جواب (مَن) قال : فعل لم يفعل ، كأنهما حرفا نفي (إنْ) و (لا) فاستعمل أحدهما مكان الاخر"[٣] .

ولتيقن الرازي من هذا الأمر أيّده بقراءة أُبي بن كعب[٤] فقد قرأها هكذا ﴿**وَإِنْ كُلٌّ إِلاَّ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ**﴾**[يس : ٣٢]** .

وهذه الآراء ذكرها أبو حيّان وبيّن رفضه لهذه القاعدة ، فقال وهو يحاجج الرازي في رأيه :" وهذا أخذه من قول الفرّاء في (إلّا) في الاستثناء أنّها مركبة من (إنْ) و (لا) ، إلاّ أنَّ الفرّاء جعل (إنْ) مخففة من الثقيلة و (ما) زائدة ، أي : إنْ كلٌّ لجميع ، وهذا على مذهب البصريين ، وأمّا الكوفيون فـ(إنْ) عندهم نافية ، واللام بمعنى (إلَّا) و (ما) زائدة ، و(لمّا) المشددة بمعنى (إلاَّ) حرف نفي ، وهو قول مردود عند النحاة ركيك من تركب منه وزارد تحريفًا أرك منه"[٥] .

---

(١) مفاتيح الغيب : ٢٦/ ٦٤-٦٥ .
(٢) الكتاب : ٢٢/٣.
(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(٤) ينظر : مفاتيح الغيب : ٢٦/ ٦٤-٦٥ ، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، أحمد بن محمد البنا: ٤٠٠/٣.
(٥) البحر المحيط : ٧/ ٣١٩ .

ش- <u>ما وصفه بانه (دعوى لا يقوم عليها برهان ودليل)</u> وهو وارد في القران الكريم :

ومن أمثلته : **تقديم المفعول والمجرور المقدم للدلالة على الاختصاص** : ذهب الزمخشري إلى أنَّ (عليكم) في **قوله تعالى:﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[البقرة : ١٤٣]** ، تقدمت وأفادت الاختصاص بقوله : " فإن قلت : لِمَ أخرّت صلة الشهادة أولًا وقدّمت آخرًا ؟ قلت : لأنَّ الغرض في الأول إثبات شهادتهم على الاسم ، وفي الآخر اختصاصهم بكون الرسول شهيدًا عليهم "[١] .

ولكنّ أبا حيّان لم يرتضِ هذا الغرض ، وجعل ذلك الأمر دعوى لا يقوم عليها برهان بقوله :" عليكم شهيدًا : فتقدمه من باب الاتساع في الكلام للفصاحة ، ولأنَّ شهيدًا أشبه بالفواصل والمقاطع من قوله (عليكم) ، فكان قوله شهيدًا تمام الجملة ومقطعها دون عليكم ، وما ذهب إليه الزمخشري ... فهو مذهب أنّ تقديم المفعول والمجرور يدل على الاختصاص دعوى لا يقوم عليها برهان"[٢] .

وعلل ذلك بأنّه " جعلهم وسطًا بكونهم شهداء وتأخر التعليل بشهادة الرسول ، لأنّه كذلك يقع ، ألا ترى أنّهم يشهدون على الاسم ثم يشهد الرسول عليه ..."[٣] .

<u>ثانيًا – مصطلحات الرفض في حديثه عن الوجوه الإعرابيّة :</u>

استعمل أبو حيان الأندلسي بعض المصطلحات الدالة على الرفض في حديثه عن الوجوه الإعرابيّة لبعض ألفاظ القرآن الكريم ، وهذه المصطلحات هي (**ضعيف – فاسد – خطأ – ذهول عن القاعدة النحوية – ليس بجيد – قبيح – ليس بشيء – لم يقم عليه دليل من كلام العرب**) ، فهو يتناول آراء مختلفة ، ومن ثُمَّ يبيّن رفضه بالمصطلح نفسه

(١) الكشاف : ١/ ٣٣٩ .
(٢) البحر المحيط : ١/ ٥٩٦ .
(٣) المصدر نفسه : ١/ ٥٩٦ .

التي استعان به في رفضه لبعض القواعد النحويّة ، والملاحظ في الوجوه الإعرابية أنّه استعمل أكثر من مصطلح في رفضه الوجه الإعرابي .

ومن ذلك ما يأتي :

أ – <u>ما وصفه بأنّه (ضعيف)</u> :

من تطبيقاته :

- عرض أبو حيان اعراب اسم الاستفهام (ماذا) في **قوله تعالى:** ﴿ **يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ**﴾**[المائدة :١٠٩]** وبدأ برأي أبي البقاء العكبري الذي وجّه إعرابه على أنّه مفعول به للفعل أجبتم [١] ، وفيه حرف جرّ زائد محذوف ، ورأى أبو حيّان أن (ماذا) اسم واحد غير متجزأ ، وضعفّ أن يكون (ذا) بمعنى الذي ، وعلّق أبو حيّان على رأي العكبري بقوله :" وما ذكره أبو البقاء أضعف ؛ لأنّه لا ينقاس حذف حرف الجر ، إنّما سمع في ألفاظ مخصوصة "[٢] .
- **انتصاب الظرف على الحال** : عرض أبو حيّان رأيّا جاء فيه الظرف (بين) حالًا في قوله تعالى : ﴿وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[البقرة : ١٨٨] بقوله :" وقيل : انتصاب (بينكم) على الحال من (أموالكم) فيعلق بمحذوف ، أي : كائنة بينكم ، وهو ضعيف ، والباء في (بالباطل) للسبب ، وهي تتعلق بـ (تأكلوا) وجوزوا أن تكون (بالباطل) حالًا من الأموال ، وأن تكون حالًا من الفاعل ..."[٣] .

---

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٤٧٠ .
(٢) البحر المحيط : ٤/ ٥٣ .
(٣) المصدر نفسه : ٣/ ٦ .

ب- **ما وصفه بأنّه (فاسد) :**

ومن أمثلته أنّ أبا حيّان وضّح في تفسيره قوله تعالى تطبيقاته في تفسير **قوله تعالى :** ﴿ **وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا**﴾ **[الإنسان : ٢٠]** ، أنّ " (ثَمَّ) ظرف العامل فيه (رأيت) و(قيل التقدير : وإذا رأيت ما ثم فحذف (ما)"[١] ، وهذا الرأي في حقيقته لابن عطيه[٢] ، وقد وصفه بأنّه رأي فاسد فقال :" وهذا فاسد ؛ لأنّه من حيث جعله معمولًا لـ (رأيت) لا يكون صلة لما ؛ لأنَّ العامل فيه إذ ذاك محذوف ، أي : ما استقر ثَمَّ"[٣] .

ج – ما وصفه بأنّه (خطأ – ذهول عن القاعدة النحوية) :

ومن تطبيقاته :

- إنّ أبا حيان تحدث عن مفردة (أكابر) وإعرابها في **قوله تعالى:**﴿ **وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا**﴾ **[الأنعام : ١٢٣]** ؛ فذكر أنّ (جعلنا) جاءت بمعنى (صيّرنا) ؛ لذلك وقع (أكابر مجرميها) مفعولاً أولاً لها ، و(في كلِّ قريةٍ) مفعولاً ثانياً لها[٤].

إلاّ أنّ أبا حيّان كعادته توسع في الوجوه الإعرابية ؛ فعرض رأي العكبري الذي وجّه (أكابر) على أنّها مفعول به أول ، و(في كلِّ قريةٍ) المفعول الثاني ، وجعل (مُجرميها) بدلاً من (أكابر) ، وجوز أنّ تكون (في) ظرفاً ، ومجرميها المفعول الأول ، وأكابر المفعول الثاني ، وجوز إضافة مجرميها إلى أكابر ، و(في كلّ) المفعول الثاني[٥] .

(١) البحر المحيط : ٨/ ٣٩١-٣٩٢ .
(٢) ينظر : المحرر الوجيز : ١٩٣١.
(٣) البحر المحيط : ٨/ ٣٩١-٣٩٢ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٤/ ٢١٧
(٥) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٥٣٦ .

أمّا ابن عطية ، فجعل في الكلام تقديمًا وتأخيرًا ، أي جعل (مجرميها) مفعول أولًا و (أكابر) مفعول ثانيًا ، أي جعلنا مجرميها أكابر ، واحتمل أن يكون (أكابر) هو المفعول الأول ، و(مجرميها) مضاف إليه ، أمّا المفعول الثاني فجملة (في كلِّ قريةٍ)[١].

وبعد أنّ عرض أبو حيّان هذه الآراء قال :" وما أجازاه خطأ وذهول عن قاعدة نحوية ، وهو أنّ أفعل التفضيل إذا كان بـ (مِن) ملفوظاً بها أو مقدرة ، أو مضافة إلى نكرة ، كان مفرداً مذكراً دائماً سواء كان لمذكر أو مؤنث ، مفرد ، مثنى ، أو مجموع ، فإذا أنث أو ثني أو جمع طابق ما هو له في ذلك"[٢] .

- لأبي حيّان توجيه في إعراب (إيّاي) في قوله تعالى : ﴿وَقَالَ اللَّهُ لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾[النحل : ٥١] ، فقال : " انتصب(إيّاي) بفعل محذوف مقدّر التأخير عنه ، يدل عليه (فارهبون) وتقديره (إيّاي ارهبوا)"[٣].

وعرض أبو حيان رأي ابن عطية في اعراب (إيّاي) بقوله :" فإيّاي منصوب بفعل مضمر تقديره (فارهبوا إيّاي فارهبون)"[٤] .

إلّا أنَّ أبا حيان لم يقبل رأي ابن عطية ووصفه بذهول عن القاعدة النحوية ، وعلّل ذلك بقوله :" ذهول عن القاعدة في النحو أنّه إذا كان المفعول ضميرًا منفصلًا ، والفعل متعديًا إلى واحد هو الضمير ، وجب تأخير الفعل كقولك (إيّاك نعبد) ، ولا يجوز أن يتقدم إلَّا في الضرورة "[٥].

(١) ينظر : المحرر الوجيز : ٦٦٠
(٢) البحر المحيط : ٤/ ٢١٧ .
(٣) المصدر نفسه : ٥/ ٤٨٥ .
(٤) المحرر الوجيز : ١٠٩٩. ينظر : البحر المحيط : ٥/ ٤٨٥ .
(٥) البحر المحيط : ٥/ ٤٨٥ .

د- <u>ما وصفه بانه (ليس جيد – قبيح – ليس بشيء)</u> :

ومن تطبيقاته :

- **<u>الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور : في قوله</u> تعالى :** ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إلا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾**[البقرة : ١٠٢]** ، وجّه النحويون لفظ (بضارّين) بحذف النون بقولهم :" وخرّج ذلك بوجهين ، أحدهما : أنّها حذفت تخفيفًا ، وأنّ كان اسم الفاعل صلة الألف واللام ، والثاني : أنّ حذفها لأصل الإضافة إلى (أحد) ، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور "[١] .

وقدّم النحويون لذلك شاهدًا من الشعر العربي ، وهو قول الشاعر عمّرة الخثعمية[٢] :

هما أخوا في الحرب من لا أخا له إذا خافَ يوما نَبْوَةً فدعاهما (البحر الطويل)

وعلّق أبو حيّان على ذلك بأنّه اختيار الزمخشري ، ثُم استشكل ذلك ؛ " لأنَّ أحدًا مجرورًا بـ (مِن) فكيف يمكن أن يعتقد فيه أنّه مجرور بالإضافة ، فقال : فإن قلت : كيف يضاف إلى أحدٍ وهو مجرور بـ (من) ، ، قلت : جعل الجار جزاء من المجرور"[٣] .

وبعد أن نقل كلام الزمخشري ، رفض أبو حيان هذا الرأي ونعته بأنّه ليس بجيد بقوله :" وهذا التخريج ليس بجيد ؛ لأنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور من ضرائر الشعر ، وأقبح من ذلك أن لا يكون ثم مضاف إليه ؛ لأنّه مشغول بعامل فهو المؤثر فيه لا الإضافة ، وأمّا جعل حرف الجرّ جزءًا من المجرور ، فهذا ليس بشيء ؛ لأنّه مؤثر فيه ، وجزء الشيء لا يؤثر في الشيء ...."[٤]

---

(١) البحر المحيط : ١/ ٥٠١ .
(٢) شرح ديوان حماسة أبي تمام ، للمرزوقي : ٢/ ١٠٨٣ .
(٣) البحر المحيط : ١/ ٥٠١ ، الكشاف : ١/ ٣٠٦ .
(٤) البحر المحيط ١/ ٥٠١.

ثالثًا – استعمال مصطلحات القبول في عرض المسائل النحويّة :

استعمل أبو حيّان بعض المصطلحات دليلًا على قبوله بعض المسائل النحويّة ، وتناولها بسعة داخل التراكيب ، وكانت المصطلحات التي استعان بها في قبوله بعض المسائل النحويّة ، هي (**ما يجوز عندي ويحتمل – والأولى عندي – الصحيح المنصور – الأقرب للصواب – إلى هذا أذهب – فصيح – المختار ما قدمناه – الذي نختاره – الأحسن – المنصور في العربية**) ، ويمكن دراسة هذه المصطلحات بالشكل الآتي :

أ- ما وصفه بأنّه (ما يجوز عندي ويحتمل) :

ومن تطبيقاته التي أوردها في كتابه هي :

- ثمة رأي تبناه المفضل بن سلمة الملقب بأبي طالب النحوي (ت ٢٩١هـ) بأنّ النصب في (غشاوة) في **قوله تعالى:﴿ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم﴾[البقرة : ٧]** ، جاء على حذف حرف الجرّ ، وجعل أبو حيّان هذا الرأي ضعيفًا ووجّه بقوله:" ونصبها على حذف حرف الجرّ ، أي : بغشاوة وهو ضعيف ، ويحتمل عندي أنّ يكون اسماً وضع موضع مصدر من معنى ختم؛ لأنّ معنى ختم غشى وستر "[1] .
- **مجيء (مع) بمعنى (على)** : جعل أبو حيان الأندلسي (مع) في **قوله تعالى: ﴿ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[الأعراف :١٥٧]** ، فجعل (مع) بمعنى على ، وتكون الجملة : أي أنزل عليه ، أو على حذف مضاف ، ومعناها : أنزل مع نبوته ، وقال :" ويجوز عندي أنّ يكون (معه) ظرفاً في موضع الحال ، فالعامل فيه محذوف ، تقديره : أنزلَ كائناً معه "[2] .

([1]) البحر المحيط : ٤/ ١٧٧ .
([2]) المصدر نفسه : ٤/ ٤٠٣ .

ب- ما وصفه بأنّه (والأولى عندي) :

ومن تطبيقاته في تفسير البحر المحيط :

- **مجيء (حقًا) مصدرًا** : عرض ابو حيّان التوجيهات الإعرابية لمفردة (حقًا) في **قوله تعالى :﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾[البقرة : ١٨٠]** ، وذكر قول الزمخشري وابن عطية ، بقوله : " انتصب (حقًا) على أنّه مصدر مؤكد لمضمون الجملة ، أي : حقّ ذلك حقًا ، قاله ابن عطية والزمخشري ، وهذا تأباه القواعد النحوية ؛ لأنَّ ظاهر قوله على المتقين إذن يتعلق (على) بحقٍ أو يكون في موضع الصفة له ، وكلا التقديرين يخرجه عن التأكيد"[١].

وعرض آراء اخرى لم يصرح بقائلها ، فقال :" وجّوز المعربون أن يكون نعتًا لمصدر محذوف ، إمّا المصدر من (كتب عليهم) ، أي : كتابًا حقًا ، وإمّا المصدر من الوصية ، أي : إيصاء حقًا ، وأبعد مَن ذهب إلى أنّه منصوب بـ (المتقين) وأنّ التقدير (على المتقين حقًا ... ؛ لأنّه غير المتبادر إلى الذهن ، ولتقدمه على عامله الموصول ، والأولى عندي أن يكون مصدرًا من معنى (كتب) ؛ لأنَّ معنى (كتبتُ الوصية) ، أي : وجبتْ وحقت ، فانتصابه على أنّه مصدر على غير الصدر..."[٢] .

ج- ما وصفه بأنّه (الصحيح المنصور) :

ومن تطبيقاته :

- **امتناع إعمال الفعل المتصلة به الفاء الواقعة بجواب الشرط** : عرض أبو حيان رأي الزمخشري والحوفي في تفسير **قوله تعالى:﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ،وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ، فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾**

(١) البحر المحيط : ٢/ ٢٦ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

[الناس : ١-٢-٣] بقوله : " (إذا) منصوب بـ (سبّح) ، وهو لما يستقبل ، والإعلام بذلك قبل كونه من أعلام النبوة ، وكذا قال الحوفي ، ولا يصح إعمال (فسبّح) في (إذا لأجل الفاء في جواب الشرط ، لا يتسلط الفعل الذي بعدها على اسم الشرط فلا تعمل فيه ، بل العامل في (إذا) الفعل الذي بعدها على الصحيح المنصور في علم العربية"[١] .

د- **ما وصفه بأنّه (الأقرب للصواب) وهو وارد في القرآن الكريم :**

ومن تطبيقاته : **مجيء (ما) مصدرية** : عرض أبو حيان توجيهات إعراب (ما) في **قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ﴾ [الأنعام ٦]** ، فقال :" (ما) في قوله (ما لم نمكن لكم) جوّزوا في إعرابها أن تكون بمعنى (الذي) ، ويكون التقدير : التمكين الذي نمكن لكم ، فحذفت المنعوت وأقيم النعت مقامه ، ويكون الضمير العائد على (ما) محذوفًا ، أي : مالم نمكنه لكم ، وهذا لا يجوز " لأنَّ (ما) بمعنى (الذي) لا يكون للمعارف ... وجوّزوا أيضًا أن يكون نكرة صفة لمصدر محذوف تقديره : تمكينًا لم نمكنه لكم) ، وهذا ايضًا لا يجوز ؛ لأنَّ (ما) النكرة الصفة لا يجوز حذف موصوفها ... "[٢] .

وبيّن أنّ الرأيين أجازهما الحوفي " وأجاز أبو البقاء أن يكون (ما) مفعولًا به بـ (تمكن) على المعنى ؛ لأنَّ المعنى (أعطيناهم ما لم نُعطِيكُم) ... وأجاز أيضًا أن تكون (ما) مصدرية ، والزمان محذوف ... وأجاز أيضًا أن تكون نكرة موصوفة بالجملة المنفية بعدها ، أي : شيئًا لم نمكنه لكم ، وحذف العائد من الصفة وهذا أقرب للصواب"[٣] .

---

(١) البحر المحيط : ٨/ ٥٢٤ .
(٢) المصدر نفسه : ٤/ ٨١.
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

هـ- **ما وصفه بأنّه (إلى هذا أذهب) :**

ومن أمثلته أنّه **يجوز للعامل أن يعمل في حالين** : في **قوله تعالى:**﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾**[البقرة : ١٥]** تعرض أبو حيان لإعراب الجملة الفعليّة (يعمهون) ؛ فقال :" (يعمهون) جملة في موضع الحال نصب على الحال ، أمّا من الضمير في (يمدهم) ، وإمّا من الضمير في (طغيانهم) ؛ لأنّه مصدر مضاف للفاعل ، وفي طغيانهم يحتمل أن يكون متعلقًا بـ (يمدهم) ، ويحتمل أن يكون متعلقًا بمحذوف ...، وهذا الذي ذهب إليه يحتاج إلى تقييد ، وهو أن تكون الحالان لذي حالٍ واحدة ... في إجازة ذلك خلاف ... وذهب قوم إلى أنّه يجوز للعامل أن يعمل في حالين لذي حالٍ واحدة ، وإلى هذا أذهبُ ؛ لأنَّ الفعل الصادر من فاعل أو الواقع بمفعول يستحيل وقوعه في زمانين ، وفي مكانين"[١] .

و- **ما وصفه بأنّه (فصيح) :**

ومن تطبيقاته :**مجيء جواب (لو) بدون (لام)** : جاء جواب الشرط في قوله تعالى :﴿ فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ﴾[الاعراف : ١٥٥] بدون (لام) ، وجعله أبو حيان فصيحًا بقوله :" ومفعول (شئت) محذوف تقديره (لو شئت إهلاكنا)، وجواب (لو) (أهلكتم) ، وأتى دون (لام) ، وهو فصيح ، لكنّه باللام أكثر... ولا يحفظ جاء بغير (اللام) في القرآن إلاّ هذا ..."[٢] .

ز- **ما وصفه بأنّه (المختار ما قدمناه - الذي نختاره) :**

ومن تطبيقات هذا المصطلح :

- **مجيء البدل مجرورًا بإعادة حرف الجر :** في قوله تعالى ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا

(١) البحر المحيط : ١/ ٢٠٤ .
(٢) المصدر نفسه : ٤/ ٣٩٨ .

وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾[البقرة : ٦١] قال أبو حيّان :" (مِن بقلها) هذا بدل من قوله (ممّا تُنبت الأرض) على إعادة حرف الجرّ ، وهو فصيح في الكلام ، أعني أن يعاد حرف الجر في البدل ، فـ (مِن) هذه تبعيضية كـ (هي) في (ممّا تبت الأرض) ... والمختار ماقدمنا"(١) .

- وضّح أبو حيان ما تحتمله جملة (الذين تابوا) في **قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[النور:٥]** من وجوه إعرابية ، فتناول أراء جملة الاستثناء (الذين تابعوا) بحسب دلالة الآية ، فقال : "هذا الاستثناء يعقب جملاً ثلاثة ، جملة الأمر بالجلد ... وجملة النفي عن قبول شهادتهم أبداً ، ... وجملة الحكم بالفسق ، أو هو راجع إلى الجملة الأخيرة وهي الثالثة ، وهو الحكم بفسقهم ... فاختار ابن مالك أن يعود إلى الجمل كلّها كالشرط ، واختار المهاباذي (ت ٤٧١هـ) أن يعود إلى الجملة الأخيرة ، وهو الذي نختاره "(٢) .

ح- ما وصفه بـ (الأحسن) :

- ذكر أبو حيان أنّه اختار أحسن الوجوه التي قيلت في إعراب (ذلك) في كلامه عن **قوله تعالى : ﴿ ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك﴾[آل عمران : ٤٤]** ؛ فقال :" والكاف في (ذلك) و(إليك) خطاب للنبي (صلى الله عليه واله) ، والأحسن في الإعراب أن يكون (ذلك) مبتدأ و(مِن أنباء الغيب) خبره ، وأن يكون (نوحيه) جملة مستأنفة ، ويكون الضمير في (نوحيه) عائداً على الغيب ، أي : شأننّا أنّنا نوحي إليك الغيب ونعلمك به "(٣) .
- بيّن أبو حيّان الأوجه الإعرابية لبعض الألفاظ الواردة في **قوله تعالى : ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا**

(١) البحر المحيط : ١/ ٣٩٥ .
(٢) المصدر نفسه : ٦ / ٣٩٨ .
(٣) المصدر نفسه : ٢/ ٤٧٩ .

بِأَحْسَنِهَا سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾[الأعراف : ١٤٥] ، فذكر أنّ بعضهم يرى أنّ مفردة (أحسنها) هي صلة ، وقال بضعف هذا الرأي ، وعلّله أنّ الأسماء لا تزاد ، وانجزم (يأخذوا) على جواب الأمر ، وأول (أمر قومك) ؛ بسبب تحقق الالتزام من هذا الأمر ، فتعلّق (بأحسنها) بـ (يأخذوا) على إعمال الثاني ؛ والسبب أنّ (أحسنها) مقتضى لقوله (وأمر) و (يأخذوا) ، ووضّح احتمال أن يكون (يأخذوا) مجزوماً على إضمار لام الأمر ، أي (ليأخذوا) ، وهذا رأي الكسائي في ذلك ، وحذف مفعوله لأجل فهم المعنى ، واحتمل أن يكون الباء في (بأحسنها) زائدة ، وبعد هذا العرض للوجوه الإعرابية اختار أبو حيّان الرأي الأول ، وجعله الأحسن[١] .

رابعًا – تنزيه القرآن من بعض الوجوه الاعرابية :

طرق أبو حيّان الأندلسي وجوهاً إعرابيةً نعتها بنعوت مختلفة كلّها تصب في باب تنزيه القرآن منها ، ومنها (**لا يليق مثله بالقرآن – يحمل القرآن على أحسن الوجوه – لا ينبغي حمل القرآن على القلة – لا يأتي القرآن على الشيء النادر – التعسف لا يليق بالقرآن – لا يجوز نعت القرآن بالضعيف**) ، ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

أ- ما وصفه بأنّ (لا يليق مثله بالقرآن) وهو وارد في القرآن الكريم :

ومن تطبيقاته أنّه قال في كلامه عن **قوله تعالى:** ﴿ **أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة :٥]** بأنّ :" أولئك المتقدمة ، واولئك المتأخرة ، والواو مقحمة ، وهذا الأخير إعراب منكر لا يليق مثله بالقرآن ، والمختار في الإعراب الجرّ على النعت ، والقطع إمّا للنصب وإمّا للرفع ، وهذه الصفة جاءت للمدح"[٢] .

ب- ما وصفه بأنّه (يحمل القرآن على أحسن الوجوه) :

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ٤/ ٣٨٧ .
(٢) المصدر نفسه : ١/ ١٦٤ .

ومن أمثلة ذلك أنّه في حديثه عن **قوله تعالى:** ﴿ **يا أَيُّها الْمُزَّمِّلُ قُمِ اللَّيْل إِلاّ قلِيلا نِصْفهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قلِيلا أَوْ زِدْ عليْهِ ورتِّلِ القرآن ترْتِيلا**﴾**[المزمل :١-٤]** تناول الوجوه الإعرابية لكلمة (نصفه) ، وقال :" ويجوز أبدلت (نصفه) من (قليلاً) ، وفسرته به أن تجعل (قليلاً) الثاني بمعنى نصف النصف ، وهو الربع ، كأنّه قيل وانقص منه قليلاً نصفه وتجعل المزيد على هذا القليل ، أعني الربع نصف الربع ... فيجوز أن تجعل الزيادة ، لكونها مطلقة تتمة الثلث"[١] .

وفي كلامه إشارة إلى الزمخشري ، وبعد ذلك نعت هذه الوجوه الإعرابية والتوجهات بقوله :" بل لا يجوز أن يحمل إلاّ أحسن الوجوه التي تأتي في كلام العرب"[٢] .

ج-**<u>ما وصفه بأنّه (لا ينبغي حمل القرآن على القلة)</u>** :

ومن تطبيقاته أنّه في تعليقه على **قوله تعالى:** ﴿**وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَٰنِ عَهْدًا**﴾ **[مريم :٨٦-٨٧]** نقل رأي الزمخشري بأنّ (الواو) في (لا يملكون) علامة للجمع كالتي في أكلوني البراغيث ، والفاعل من (أتّخذ) ؛ لأنّه في معنى الجمع[٣] .

وعلّق ابو حيّان على هذا الرأي بقوله :" ولا ينبغي حمل القرآن على هذه اللغة القليلة مع وضوح جعل الضمير (الواو) خبراً "[٤] .

د- **<u>ما وصفه بأنّه (لا يأتي القرآن على الشيء النادر) :</u>**

ومن تطبيقاته أنّ أبا حيان رفض إطلاق صفة الندرة على بعض الوجوه الإعرابية ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا

(١) البحر المحيط : ٨/ ٣٥٣- ٣٥٤ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) ينظر : الكشاف : ٤/ ٥٦ .
(٤) البحر المحيط : ٦/ ٢٠٤ .

عَظِيمًا﴾ [النساء : ٢٧] ؛ فوجّه أبو حيّان (الواو) في جملة (ويريد الذين) على أنّها عاطفة[١] .

ونقل رأي الراغب بقوله :" أن تكون الواو للحال ، لا للعطف، قال : يريد التوبة عليكم ، وفي حال ما تريدون أن تميلوا ... وتأخيره في الجملة الثانية ليبين أنّ الثاني ليس على العطف "[٢] .

وعلّق على هذا الرأي بقوله :" وهذا ليس بجيد ؛ لأنّ إرادته تعالى التوبة علينا ليست مقيّدة بإرادة غيره ؛ ولأنّ المضارع باشرته الواو ، وذلك لا يجوز ، وقد جاء منه شيء نادر ، يؤول على إضمار مبتدأ قبله لا يحمل القرآن عليه ، ولاسيّما إذا كان الكلام محملًا صحيحًا فصيحًا ، فحمله على النادر تعسف لا يجوز "[٣] .

هـ – <u>ما وصفه بأنّه (التعسف لا يليق بالقرآن):</u>

ومن تطبيقاته أنّ أبا حيان بيّن في كلامه عن **قوله تعالى:** ﴿ **وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِهِ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا**﴾**[الأعراف : ٨٦]** ، أنّ (من آمن) مفعول لـ(تصدون)على إعمال الثاني ، ومفعول (توعدون) ضمير محذوف ، والضمير المتصل بـ (به) عائد على (سبيل الله) ، أو عائد على (الله)[٤] .

وقال الزمخشري: " فإنّ قلت : إلامَ يرجع الضمير في (آمن به) ؟ قلت : إلى (كلّ صراط) ، تقديره : توعدون مَن آمن به وتصدون عنه"[٥] ، فوضع الظاهر الذي هو سبيل الله موضع الضمير ، ووصف أبو حيان هذا الرأي بالتعسف وإنّه لا يليق مثل هذا بالقرآن

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ٣/ ٢٣٦ .
(٢) المصدر نفسه : ٣/ ٢٣٦ – ٢٣٧ .
(٣) المصدر نفسه : ٣/ ٢٣٧ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٤/ ٣٤١ .
(٥) الكشاف : ٢/ ٤٧٣ .

الكريم بقوله :" وهذا تعسف في الإعراب لا يليق بأنّ يحمل القرآن عليه ؛ لمّا فيه من التقديم والتأخير ، ووضع الظاهر موضع المضمر من غير حاجة إلى ذلك "[1] .

خامسًا – ما سكت عنه أبو حيّان ولم يعلّق عليه :

ثمّة مسائل نحوية تحدث عنها أبو حيان الأندلسي ، ولم يبدِ رأيه فيها ، ولم يعلّق عليها، وهذا يشعرنا بموافقته على هذا الرأي ؛ لأنّه ليس من طبيعته السكوت ، وعدم الرد والتعليق بالقبول أو الرفض ، ومن ذلك :

- **مجيء (اللام) للاختصاص أو بمعنى (على)** : وردت اللام في (لتقرأه) ، وجاءت بمعنى (على) في قوله تعالى : ﴿ **قُلْ آمِنُوا بِهِ أَوْ لا تُؤْمِنُوا إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ سُجَّدًا**﴾ **:[الاسراء : ١٠٧]** ، وهذا الرأي للزمخشري فقد قال ما نصه :" فإن قلت : حرف الاستعلاء ظاهر المعنى إذا قلت : خرّ على وجهه وعلى ذقنه ، فما معنى اللام في (خرّ لذقنه) ... قلت : معناه جعل نفسه ووجه للخرور واختصه به ؛ لأنَّ اللام للاختصاص ، وقيل : اللام بمعنى على"[2] .
- **مجيء (في) بمعنى (الباء)** : فقد عرض أبو حيّان رأيًا لمجيء (في) بمعنى (الباء) في كلامه عن **قوله تعالى :**﴿**أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلا بِالْحَقِّ**﴾**[الروم : ٨]** . إلاّ أنّه لم ينسب الرأي إلى صاحبه ، وسكت عن تأييده ورفضه بقوله : " فيكون (في) بمعنى (الباء) ... كأنّه قال (أولم يتفكروا بقلوبهم فيعلموا "[3] .

---

(1) البحر المحيط : ٤/ ٣٤١ .
(٢) الكشاف : ٣/ ٥٦٠ .
(٣) البحر المحيط : ٧/ ١٥٩ .

سادسًا – المصادر التي أفاد منها في عرضه المسائل النحويّة :

كانت طريقته في ذكر المصادر التي أفاد منها في عرض القواعد النحوية على ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول – ذكرُ الأعلام من غير كتبهم : ويمكن أن نتلمس هذا الاتجاه عند أبي حيان في ذكره :

أ– علماء اللغة والنحو :

ذكر أبو حيّان في عرض قواعده النحويّة الكثير من علماء النحو ؛ فاستعان بآراء الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ)[١] ،وسيبويه(ت١٨٠هـ)[٢]، ويونس بن حبيب(ت١٨٢هـ)[٣] ، والكسائي (ت١٨٩هـ)[٤] ، ومحمد بن المستنير الملقب بقطرب (ت٢٠٦هـ)[٥] ، والفرّاء (ت٢٠٧هـ)[٦] ، وأبي عبيدة(ت ٢٠٩هـ)[٧] ، والأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)[٨] ، والمبّرد (ت ٢٨٦هـ)[٩] ، وثعلب (ت٢٩١هـ)[١٠] ، وأبي اسحاق الزجّاج (ت٣١١هـ)[١١] ، وابن السراج (ت ٣١٦هـ)[١٢] ، وأبي بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ)[١٣] ، والزجاجي (ت ٣٤٠هـ)[١٤] ، وأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)[١٥] ، وابن جني

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ٥/ ٤٤ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٣/ ٧٢ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه: ٦/ ٣٨٩ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٦/ ٣٠١ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٢/ ١٥٤ .
(٧) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٨) ينظر : المصدر نفسه : ٣/ ٧٢ .
(٩) ينظر : المصدر نفسه : ٦/ ٢٨٣ .
(١٠) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٧٨ .
(١١) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ١٤٩ ، ٥/ ١٤٩ .
(١٢) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ١٤٨ .
(١٣) ينظر : المصدر نفسه : ٤/ ٨١ .
(١٤) ينظر المصدر نفسه : ٥/ ٦٥.
(١٥) ينظر : المصدر نفسه: ٦/ ٣٠٢ .

(ت ٣٩٢هـ)[١] ، وأحمد بن عبدالله المهاباذي الضرير (ت ٥٠٠هـ) ، وهو من طلاب عبد القاهر الجرجاني ، وله كتاب شرح اللمع لابن جني[٢] ، وأبي منصور الجواليقي (ت٥٤٠هـ)[٣] ، وأبي اسحاق إبراهيم بن ملكون الحضرمي الأشبيلي (ت ٥٨٤هـ)[٤] ، وقد وقد وصفه السيوطي (ت ٩١١هـ) في بغيته إنّه " أستاذ نحوي جليل ... وألف شرح الحماسة و النّكت على تبصرة العميري"[٥] ، وأبي القاسم السُهيلي (ت ٥٨١هـ)[٦] ، وابن خروف (ت ٦٠٩هـ)[٧] ، وأبي العباس أحمد بن علي بن الحاج (ت٦٤٧هـ) ، وهو من تلاميذ الأستاذ أبي علي الشلوبين (ت ٦٥٤هـ)[٨] ، وكذلك ذكر العكبري وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)[٩] ، وابن مالك (ت٦٧٢هـ)[١٠] ، وابن هشام الأنصاري(ت ٧٦٢هـ)[١١] .

ب- العلماء القرّاء :

شُحن كتاب البحر المحيط بالقراءات القرآنية ، فلم نجد نصاً قرآنيًا تناوله أبو حيّان إلاّ وتطرق لقراءته القرآنية ، وذكر توجيهها ؛ ولهذا ذكر الكثير من القرّاء ، مثل : ابن عباس (ت ٦٨هـ) ، وقالون (ت ١١٧هـ)[١٢] ، زيد بن علي (ت ١٢٢هـ)[١٣] ، وابن محيص (ت ١٢٣هـ) ، و الإمام جعفر الصادق (ت ١٤٨هـ)[١٤] ، وابن جريح

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ٥/ ١٥ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٦/ ٣٩٨ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٤/ ٣٤١ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٣/ ١١٧ .
(٥) ينظر : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : ١/ ٤٣١ .
(٦) ينظر : البحر المحيط : ٦/ ٣٠٠ .
(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٦/ ٣٠٣ .
(٨) ينظر : المصدر نفسه : ٦/ ٢٧٩ .
(٩) ينظر : المصدر نفسه : ٥/ ٤٧ .
(١٠) ينظر : المصدر نفسه : ٥/ ١٥ .
(١١) ينظر : المصدر نفسه : ٦/ ٣٠٣ .
(١٢) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ١٦٩ .
(١٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢٧١/٥ .
(١٤) المصدر نفسه : ٢٦٨/٥

(ت ١٥٠هـ)[١]، وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)[٢] ، أبي حيوة (ت١٥٨هـ) ، وأبي وأبي جعفر الرّواسي (ت ١٨٧هـ)[٣] ، وابن الجارود (ت ٣٠٧هـ) ، وابن مقسم (ت ٣٥٤هـ)[٤] ، وأبي جعفر الطباع الأندلسي (٧٠٨هـ)[٥] .

ج- المفسرون :

ليس بغريب على أبي حيّان أنّ يجنح لرسم ملامح تفسير النص القرآني ، والغوص في معالمه وهو يذكر المفسرين ، الذين ذكر آراءهم ، وعلّق عليها بالقبول أو الرفض ، وقد ركز على مجموعة منهم وانتفع من آرائهم ، ومنهم مقاتل (ت ١٥٠هـ) صاحب التفسير[٦] ، وأبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)[٧] ، وأبو مسلم الأصبهاني (٣٢٢هـ) ، وقد بحثت عن تفسيره ، ، فلم أجد له أثراً سوى ما جمع منه وهو قليل ، فكان عنوانه (جامع التأويل لمحكم التنزيل) ، ووضع بعد جمع نصوص منه تحت تسمية (مُلتقط جامع التأويل ومحكم التنزيل) ، واهتّم بجمعه سعيد الأنصاري[٨] ، وأبو سليمان الدمشقي[٩] ، ولم يعرف تاريخاً معيناً لوفاته لكنْ قيل إنّه كان حياً في سنة (٣٥١هـ) ، وله كتاب في التفسير اسمه (مجتبى التفسير) وقيل المهذب في التفسير ، والذي أميل إليه أنهما بمضمون واحد واختلفت التسمية[١٠] ، ولم أعثر على تفسيره مطبوعًا أو مخطوطًا، والحوفي(٤٣٠هـ)[١١] ، وكان باسم (البرهان في علوم القرآن) ، وقد بحثت عنه فلم أجد فيه إلاّ سورة يوسف مفسرة بتحقيق

(١) البحر المحيط : ١/ ٧١
(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٤/ ٢٣٣ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢/ ٤٤٩ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٦/ ٣٠٣ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ١٦٠ .
(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٢/ ٥٠٥ ، ٤/ ٣٨٣ .
(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٥/ ١٨٣ – ٢٩٧ .
(٨) ينظر : المصدر نفسه : ٣/٧٢ ، ٥/١٢٨ .
(٩) ينظر : المصدر نفسه : ٦/ ٢٩٥ .
(١٠) ينظر : طبقات المفسرون ، الداوودي : ٢/ ١٦٤ .
(١١) ينظر : البحر المحيط : ٤/ ٣٩٠ ، ٦/ ٢٨٣ .

إبراهيم عناني عطية عناني ، وكذلك ذكر أبا جعفر الطوسي (ت ٤٦٠هـ)[١] ، وأبي بكر البغوي(ت٥١٠هـ)[٢] ، والزمخشري (٥٣٨هـ)[٣] ، وابن عطية (ت ٥٤١هـ)[٤] .

د- الفقهاء وعلماء الدين :

من الفقهاء وعلماء الدين الذين ذكرهم أبو حيان : أبو جعفر الزهري(ت ١٢٤هـ)[٥] ، والنقاش الماتريدي (ت ٣٣٣هـ)[٦] ، وأبو نصر القشيري (ت ٣٧٨هـ)[٧] ، والقاضي أبو أبو بكر بن الطيب (ت ٤٠٣هـ)[٨] ، وأبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)[٩] ، والسجاوندي (ت ٦٠٠هـ)[١٠] ، و علي بن سليمان (ت ٧٠٣هـ) الملقب بالقرطبي[١١] ، وكمال الدين الزملكاني(٧٢٧هـ)[١٢] .

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ٣/ ١٢٥ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه: ٢/ ٤٦٤ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٥/ ٧ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٤٨٩ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢٩٢/٦
(٦) ينظر : المصدر نفسه : ١١٥/٣
(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٢٤٩/٤
(٨) ينظر : المصدر نفسه : ٣٨٣/٤
(٩) ينظر : المصدر نفسه : ١٢٨/٥
(١٠) ينظر : المصدر نفسه :٥ /٢٤٣.
(١١) ينظر : المصدر نفسه : ١٢٨/٥
(١٢) ينظر : المصدر نفسه : ٣/ ٧٤ .

هـ- علماء البلاغة :

ومنهم الداوودي (ت ٤٠٢هـ)[١] ، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)[٢] ، وأحمد بن بن ناصر الداودي الأسدي المسيلي الطرابلسي السهيلي (ت ٥٠٨)[٣] .

و- علماء المعجمات :

مثل : الجوهري (ت ٣٩٣هـ)[٤]، وابن فارس (ت ٣٩٥هـ)[٥] ، و الراغب الأصبهاني الأصبهاني (ت ٥٠٢هـ)[٦] .

الاتجاه الثاني - ذكرُ الكتاب دون مؤلفه :

حين يتناول أبو حيان الجانب التفسيري للنصوص القرآنية ، فواحدة من طرقه أنّه كان يذكر الكتاب من دون ذكر اسم المؤلف ، مثل : تفسير المحرر الوجيز لابن عطيه[٧] ، وكتاب القول الفصل في أحكام الفصل ، لم استرشد له ولا إلى مؤلفه[٨] ، وكتاب المنتخب ، وبحثت فلم أجد له أثرًا ، ولم أصل إلى مؤلفه[٩] ، وكتاب رصف المباني في حروف المعاني للمالقي (ت ٧٠٢هـ)[١٠] ، كتاب اللوامح[١١] ، ولم أجد هذا الكتاب ، وهو لأبي الفضل عبد الرحمن العجلي الرازي المقرئ النحوي (ت ٤٥٤ هـ) ، وقيل إنّه كتاب في القراءات[١٢]، و كتاب صحيح مسلم[١] ، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري

(١) البحر المحيط : ٢/ ١٦٤.
(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٣٧/٢.
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٣٠٠/٦ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٥/ ٤٧.
(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٥/ ٤٧.
(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٨٨/١ .
(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٤٩٣/٣ .
(٨) ينظر : المصدر نفسه : ٣٥٩/٨ .
(٩) ينظر : المصدر نفسه : ١٥٤/٢ .
(١٠) ينظر : المصدر نفسه : ١٩٢/١ .
(١١) ينظر : المصدر نفسه : ٣٠٤/١ – ١٧١، ٣٩٠/٧ .
(١٢) ينظر : علوم القرآن بين البرهان والاتقان ، حازم حيدر : ٣٥٩ .

النيسابوري (ت ٨٨٥هـ) ، وصحيح البخاري (ت ٢٥٦هـ)[٢] ، وكتاب إنباه الرواة[٣] لكمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٤٦هـ) ، وشرح التسهيل[٤] لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، ولسان العرب[٥] لابن منظور(ت ٧١١هـ) .

الاتجاه الثالث – ذكر الكتاب ومؤلفه :

من الكتب التي ذكرها مع مؤلفيها هي : كتاب لغات القرآن ، وكذلك معاني القرآن ، للفرّاء (ت ٢٠٧هـ)[٦] ، وكتاب الحجة لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)[٧] ، وكتاب (التنبيه) لأبي إسحاق الشيرازي (ت ٣٩٣هـ) "[٨] ، وكذلك كتاب بحر الملاحم في التام المخاصم ، لعلي بن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩هـ)[٩] ، ويطلق عليه (الاكسير في التفسير) ، وكتاب الاقناع لابن الباذش(ت ٥٢٨هـ) ، وكتاب قلائد العقيان ومحاسن الأعيان ، لأبي نصر الفتح بن خاقان الأشبيلي (ت ٥٢٨هـ)[١٠] .

وذكر كتب الزمخشري (٥٣٨هـ) وهنَّ (الفائق في لغات الحديث ، ومختلف الأسماء ومؤتلفها ، وربيع الأبرار ، والرائض في الفرائض ، والمفصل)[١١] ، وكذلك كتاب الموضح ، لنصر بن علي بن محمد الشيرازي (ت ٥٦٥هـ)[١٢] ، وهو كتاب في وجوه القراءات وعللها، وكتاب نهاية التأويل في أسرار التنزيل ، لكمال الدين عبد الواحد

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ٢٩٧/٥
(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٧/٣
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٩١-٩٢ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢٩٩/٦.
(٥) ينظر : المصدر نفسه :٣٣٨./٢.
(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٢٠٣/٣ ، ٢/ ٨٧ .
(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٢١٥/٥
(٨) المصدر نفسه : ١/ ٢٣٧ .
(٩) ينظر : المصدر نفسه : ٨١/٦.
(١٠) المصدر نفسه : ١/ ١١٢ .
(١١) المصدر نفسه : ١/ ١١٢ .
(١٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٣١/٢.

الانصاري(ت ٧٢٧هـ)[١] ، وهو كتاب مخطوط ، وكتاب رصف المعاني للمالقي (ت ٧٠٢هـ)[٢] ، وكتاب المحصول لفخر الدين للرازي (ت ٦٠٦هـ)[٣] .

سابعًا – <u>عدم التكرار للقاعدة النحوية أو الوجه الإعرابي :</u>

هنالك أكثر من إشارة من قبل أبي حيان تشير إلى أنَّ من منهجيته في الدراسة النحويّة هي عدم التكرار ؛ فهو يبيّن في بعض الأحيان أنّ هذه القاعدة ذكرت في موضع كذا ، فلا يحتاج إلى إعادتها ومن عباراته (تقدم الكلام عنه) ، و(تقدم تفسير هذه الجملة) وغيرها[٤].

ثامنًا – <u>وظّف لغات العرب في بيان الوجوه الإعرابية :</u>

استعان ابو حيان في تفسيره وهو يبين الوجوه الاعرابية والقواعد النحوية بلغات القبائل العربيّة المتعددة ، منها ما صرّح بتسميتها، مثل : لغة حي من النخع[٥] ، ولغة تميم[٦] ، ولغة أهل الاندلس ولغة أهل الحجاز[٧] ، ولغة هذيل ، ولغة بني دبير[٨] ، ولغة هذيل[٩] ، ، ولغة قريش[١٠]، و لغة بني مالك[١١] ، ولغة أهل اليمن[١٢]، ومنها ما لم يصرح بها ،

(١) ينظر : البحر المحيط : ٣/ ٢٩٦-٢٩٧ .
(٢) المصدر نفسه : ٤٤٨/٢ - ١٩١/١ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٥٦٢/١.
(٤) ينظر : المصدر نفسه :١/ ١٠١، ٤/ ٣٩٣، ٥/ ٣١٠ ، ٦/ ٢٩٣ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٣٨٣/٥.
(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٣١٠/٥.
(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٣٨٨/٤ .
(٨) ينظر : المصدر نفسه : ١٩١/١ ، ٥/ ٧ .
(٩) ينظر : المصدر نفسه : ٣٠٧/٥.
(١٠) ينظر : المصدر نفسه : ٣٧٧/٦ .
(١١) ينظر : المصدر نفسه : ٣٧/٨ .
(١٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢٨٠/٦ .

فيشير أنّها لغة لبعض العرب ، أو هي لغة ، او هي لغتان[١] ، أو قوله لغة غير مشهورة ، ولغة فاشية[٢] .

تاسعًا – **يُحيل بعض الآراء إلى مؤلفاته والكتب الأخرى** :

كثيرٌ من القواعد النحوية التي وردت في البحر المحيط أشار إلى أنّها وردت في كتبه من دون أن يفصل القول بها ، أو إنّه يشير إلى أنّها في كتب النحو الأخرى من دون أن يذكرها ، ومن العبارات التي استعملها في ذلك (وقد أوردناه في شرح التسهيل من تأليفنا، ذكرناه في كتاب التكميل ، وتقرير هذا في كتب النحو ، القاعدة مستوحاة في علم النحو ، وله باب معقود في كتب النحو، وقد تكلمنا عن هذه المسألة في كتاب منهج السالك من تأليفنا فيطالع هناك[٣] .

عاشرًا – توظيف القراءات القرآنية :

لا يخفى على القارئ أنّ أبا حيان اهتم بالقراءات القرآنية في كتابه (البحر المحيط) سواء في مجال الأصوات والصرف أم على صعيد النحو والإعراب والدلالة وكانت أساسًا في تفسيره ، ونجده عند عرضها ينسبها إلى أصحابها كما في قوله (قراءة قالون ، قراءة عزيز ، قراءة الحلواني ، قراءة زيد بن علي ، وغيرها)[٤]، وفي أحيان أخرى ينعتها بصفة من الصفات ، مثل قوله : (قراءة ضعيفة ، قراءة ضرورة ، جاءت القراءة على لغة العرب ، قراءة إعرابية ، القراءات جاءت على لغة العرب قياسها وشاذها ، قراءة شاذة)[٥] .

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ٣٨٤/٥ ـ ٣/ ١٢ ، ٦/ ٣٩١ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢/ ٤٧٥، ٦/ ٣٨٩، ٨/ ٤٠٥ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢١٣/١- ٤٥١- ٥٠٤ ، ١٦٠/١ ، ١/ ١٨١،١/ ٤٥٦، ٣/ ١١٠ ، ١٥/٥ ١٥/٥ ، ٤٤٩/٥، ٦/ ٢٧٥، ١١/٧.
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ١٥١ – ١٧٥، ٣/ ٧٤- ٧٧ - ١٢٧ ، ٥/ ٢٨٦- ٢٨٧، ٧/ ٣٢١، ٨/ ٨/ ٤٨٩ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ١٦٠ – ١٦٧- ٤/ ١٩٦، ٦/ ٣٠٧ ، ٤٤٨/٧.

الحادي عشر – بيان معاني المفردات الواردة في داخل التراكيب :

وهذا الأمر مستمر به في تفسيره النصوص القرآنية كلّها وشواهده واضحة للعيان .

الثاني عشر – موقفه من آراء المدرستين البصرية والكوفية :

اتّجه أبو حيّان في تأييد القاعدة النحوية أو رفضها اتجاهًا بصريًّا في كثير من الأحيان ، وهذا لا يعني أنّه لم يؤيد في بعض القواعد المدرسة الكوفية ، ولكن نزعته كانت بصرية ، ولو أنّه في تصريحات له يحاول الابتعاد عمّن ينسبه إلى المدرسة البصرية ، كما في قوله : " ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممّن خالفهم ، فكم حكم ثابت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ، وإنما يعرف ذلك من له استجار في علم العربية ، لا أصحاب الكنانيس والمستغلون بضروب العلم ، الأخذون من المصحف دون الشيوخ "[1] .

وقد أشار إلى آراء المدرستين ترجيحه أو رفضه للقاعدة النحويّة أو الوجه الإعرابي ، ومن مصطلحاته التي ذكر بها جمهور النحويين ويبيّن اتجاهه النحوي ومنها (ليس مذهب البصريين ، إنما قد سمع من لسان العرب والذي عليه أصحابنا انه غير مسموع ، صححه أصحابنا ، لا يجوز عند البصريين ، خلاف مذهب سيبويه ، وهذا على طريقة البصريين ، وهو قول كوفي لا يجوز عند البصريين ، وكلام سيبويه هو الصحيح ، مذهب الجمهور ، أصحابنا المتأخرون ، مذهب البصرة ، وايّ نظرٍ في هذا وقد نص سيبويه عليه ، وقد أباه اصحابنا وتأولوا ما استدل به ، وذكر اصحابنا، وكيف يكون أحسن وهو شيء لا يقول به

(١) البحر المحيط : ١١٧/٣ ، ٣/ ١٦٧ .

البصريون وفساده مذكور في علم النحو)[1] ، والواضح من كلامه وتأييده لسيبويه أنّ قول سيبويه هو الحكم الفصل عنده ، وأنّ فكره بصري ، وقد ذكر الكوفيين في أكثر من مكان[2].

الثالث عشر – لم يعتمد القرآن الكريم منهجًا أساسيًّا في تقعيد القاعدة النحويّة :

وهذا الأمر أثبته الباحث في فصول هذه الأطروحة ، فوجد أنّ أبا حيّان في كثير من الأحيان يرفض القاعدة النحويّة التي اعتمدت على نص قرآني ، حين تأتي متعارضة مع القواعد التقليدية ، ولم يكتفِ بذلك بل اعتمد النص الشعري بديلًا عن النص القرآني في تلك المخالفة.

الرابع عشر – ورود التكلف عنده في بعض المواضع والتبسيط في مواضع أخرى :

التكلف حصل عند أبي حيان حين نراه أحيانًا يرفض الاعتماد على النص القرآني في إثبات القاعدة النحويّة ، وذهب إلى ما ذهب إليه أصحابه من تأويل النصوص القرآنية بوجوه متعددة ، لكي يثبتوا صحة القاعدة التي أقروها في كتبهم ، وتسبب هذا التكلف في ضياع بعض القواعد النحوية التي استندت على دليل واضح ؛ لأنّ القرآن جاء مصححًا لكلّ شيء ، بما فيها القاعدة النحوية ، بل زاد على ما فات النحويون منها .

وعلى الرغم من أنّ الباحث لمس صور التكلف عند أبي حيان ، فإنَّ أبا حيان قد صرّح بعدم تكلفه بقوله : " أن تكون عادتنا في إعراب القرآن لا نسلك فيه إلا الحمل على أحسن الوجوه ، وأبعدها عن التكلف ، وأسوغها في لسان العرب ، ولسنا كمن جعل كلام الله تعالى كشعر امرئ القيس وشعر الأعشى بحمله جميع ما يحتمله اللفظ من وجوه الاحتمالات ،

(١) ينظر : البحر المحيط : ١/ ٩١- ١٦٧- ١٨٠- ١٨٧ - ٢٩١– ٣٩٥، ٣/ ١١٠ – ١٣١، ٤/ ٢٠١- ٣٨٦ – ٣٩٦، ٦/ ٣٩- ٢٨٠- ٢٨٥- ٣٠٥- ٣٠٦- ٣١١- ٣٤٩ ،٦ / ٣٤٩ ، ٧/ ١٦- ٤٤٦، ٣٠٥/٨.

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٤/ ٣٩٦ ، ٦/ ٣١٠- ٢٨٥ ، ١٧٨/٨ .

فكما إنّ كلام الله من أفصح كلام فكذلك ينبغي أن يحمل على أفصح الوجوه"[١] ، وقوله في مكان آخر : "وهذا قول متكلف وهو مخالف للظاهر"[٢] ، وقوله : "وهذا تأويل بعيد جدا"[٣] .

وكلام أبي حيان محجوج فيه بأمور عدّة ، منها : أنّه رفض النصوص الشعريّة التي جاءت مؤيدة للنص القرآني إذا كانت متعارضة مع قواعد جمهور النحويين ؟! ، ومنها رفض جعل كلام الله المصدر الأول في وضع قواعد النحو .

السادس عشر – <u>نعت العلماء بصفات تليق بهم مرة ، ومرة آخرى لا تليق بهم :</u>

نرى أبا حيّان في تفسيره البحر المحيط حين يذكر آراء العلماء فيصفهم بصفات ، جاءت بعضها في باب المدح ، وفي البعض الآخر تدخل في باب الذم ، أمّا صفات المدح التي منحها للشخصيات العلمية في كتابه ومنها : أنّه قد ذكر الكسائي في أكثر من مكان، ونعته بأكثر من صفة ، فمرة قال عنه :" إنَّ الكسائي ... وهو أمام نحو وسامع لغة"[٤] ، وفي موضع آخر قال عنه : " وهو إمام الكوفيين"[٥] ، وذكر أبو علي الشلوبين بأنّه أستاذه[٦]، وذكر الباقلاني ونعته بأنّه من علماء الكلام[٧] ، وكذلك وصف ابن عصفور بالأستاذ[٨].

ولو انتقلنا إلى حالة ذمه العلماء ، لوجدنا أنّ أبا حيان ركز على الزمخشري وابن عطية ، والملاحظ أنّه على امتداد كتابه البحر المحيط لا تخلو قاعدة نحوية أو وجهٌ اعرابيٌ إلَّا وذكرهم وردّ عليهم ، أمّا الزمخشري فقد عرض طروحاته في كلّ نص قرآني وردّ عليه ، ومن الردود السلبية التي قالها عن الزمخشري قوله :" وهذا الرجل كثير التبجح بكتاب

(١) البحر المحيط : ١/ ١٥٩ .
(٢) المصدر نفسه : ١/ ٤٣٢ .
(٣) المصدر نفسه : ١/ ٤٣ .
(٤) المصدر نفسه : ١٨٢/١ .
(٥) المصدر نفسه : ١ /٥٥٧.
(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٢٧٩/٦.
(٧) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٥٧٦ .
(٨) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٤٥٦ .

سيبويه ، وكم من نصٍ في كتاب سيبويه عمى بصره وبصيرته"[١] ، ولم يقف عند هذا الحد بل ذكر كتابًا ألفه الحجاج يوسف بن معزور يذكر به أغلاط الزمخشري وما جهله من نصوص كتاب سيبويه[٢] ، وقد بحثت عن هذا الكتاب ، ولم اعثر عليه لا مطبوعًا ولا مخطوطًا .

وكنتُ شديدَ الاستغراب من كثرة تعرضه للزمخشري على طول مدة كتابة الأطروحة ، وأنا أسأل كثيرًا لماذا يوجّه أبو حيّان سهامه النقدية إلى الزمخشري ؟ فلا تكاد صفحة من صفحات كتابه إلا وذكره ، وكان جواب الدكتور عبّاس علي إسماعيل أنّ السبب هو شدّة إعجابه به ، إلّا أنّني لا أملك دليلًا على ذلك ، حتى عثرت على عبارة تشير إلى ذلك وهو شدة إعجابه به ، فقال :" وما أوسع خيال هذا الرجل ، فإنّه يجوز ما يقرب وما يبعد ، والقرآن لا ينبغي بل لا يجوز أن يحمل إلاّ على أحسن الوجوه التي تأتي في كلام العرب"[٣] ، والدهشة على سعة خياله واضحة في قوله .

ووجّه سهام النقد أيضًا إلى ابن عطية في مواضع متعددة ، منها : قوله :" وهذا وأمثاله دليل على ضعفه في العربية "[٤] ، وقوله :" هذا ما ذهب إليه أبو محمد هو قول الضعفاء في صناعة الإعراب"[٥] ، وقوله في توجيه إعرابي لابن عطية :" وهذه أعاريب مَن لم يُمعن النظر في النحو"[٦] ، وقوله في موضع آخر :" وهذا وأمثاله دليل على ضعفه في علم العربية "[٧]، وجعله في موضع آخر غير ممعن النظر في كتاب سيبويه وكلامه بقوله :" وهذا كلام مَن لم يمعن النظر في كتاب سيبويه"[٨] .

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ٨/ ٢٩٨ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٨/ ٢٩٨ .
(٣) المصدر نفسه : ٨/ ٣٥٤.
(٤) المصدر نفسه : ٧/ ٣١٨ .
(٥) المصدر نفسه : ١/ ٤٢١ .
(٦) المصدر نفسه : ٤٥٦ .
(٧) المصدر نفسه : ٧/ ٣١٨ .
(٨) المصدر نفسه : ٤٧٨/٢.

وعلى الرغم من كلمات الذّم التي قالها أبو حيان بحق الزمخشري وابن عطية فإنّه مدحهم مدحًا كبيرًا ، ومدح فكرهم وقلمهم ومدح تفسيرهما بقوله :" وهذا أبو القاسم ... الزمخشري ، وأبو محمد ... ابن عطية ... أجلَّ من صنف في علم التفسير ، وأفضل من تعرّض للتنقيح فيه والتحرير ، وقد اشتهرا ولا كاشتهار الشمس ، وخُلدا في الأحياء وإن هدأ في الرمس ، وكلامهما فيه يدلُّ على تقدمهما في علوم من منثور ومنظوم ، ومنقول ومفهوم ، وتقلب في فنون الأدب ، وتمكن من علمي المعاني والإعراب"[١] .

ومن ردوده غير الايجابية كان رده على أبي اسحاق الشيرازي (ت ٣٩٣هـ) وهو من الفقهاء كان لديه كتاب (التنبيه) في نقد الشيعة والرد عليهم ، فقال :" وهذا حديث من قصر في العربية ، وتطاول إلى الكلام فيها بغير معرفة وعدل عن حمل اللفظ على معناه الصحيح وتركيبه الفصيح"[٢] .

ووجّه سهام النقد أيضًا إلى ورش (ت ١٩٧هـ) أحد أصحاب القراءات القرآنية بقوله :" وقراءة ورش صحيحة النقل لا تدفع باختيار المذاهب ، ولكن عادة هذا الرجل إساءة الأدب على أهل الأداء ونقلة القرآن "[٣] .

ووجّه نقده إلى المعربين للقرآن من دون ذكر اسم أحدهم فقال : " وقد خبط بعض المعربين "[٤] ، أي في توجيهات الإعراب ، وكذلك مدح وذم في آنٍ واحد أشخاصًا لم يبح بأسمائهم وهو من جميل ما كتب ، فقال :" وكان بعض من شيوخنا من له تحقّق بالمعقول وتصرف في كثير من المنقول إذا أراد أن يكتب فقرة فصيحة أتى لبعض تلامذته وكلّفه أن ينشأها له ، وكان بعض شيوخنا ممّن له التبحر في علم لغة العرب إذا سقط من بيت الشعر كلمة أو ربع البيت ، وكان المعين بدون ما أسقط لا يدرك ما أسقط من ذلك ، وأين هذا في

(١) البحر المحيط : ١/ ١٩٢ .
(٢) المصدر نفسه : ١/ ٥٠٩ .
(٣) المصدر نفسه : ١/ ١٧٥ .
(٤) المصدر نفسه : ٢/ ١٠١ .

إدراك من آخر إذا حركت له مسكنًا أو سكنت له مُحركًا في بيت أدرك ذلك بالطبع ، وقال: إنّ هذا البيت مكسور ، ويدرك ذلك في أشعار العرب الفصحاء إذا كان فيه زُحاف ما ، وإن كان جائزًا في كلام العرب"[١] .

وكذلك نقل كلام عن أستاذه (أبو جعفر) ، وهو أَحْمد بن إِبْرَاهِيم بن الزبير ابْن كَعْب الْعَلامَة أَبُو جَعْفَر الأندلسي(ت ٧٠٨هـ) ، وهو يذم بعض الأساتذة في زمانه من دون أن يحدد أسماءهم فقال :" وحكى لنا أستاذنا أبو جعفر ... عن بعض مَن كان له معرفة بالعلوم القديمة ومعرفة بكثير من العلوم الاسلامية أنّه كان يقول : يا أبا جعفر لا أدرك فرقًا بين القرآن وبين غيره من الكلام ، فهذا الرجل وأمثاله من علماء المسلمين يكون من طائفة الذين يقولون بأنّ الاعجاز وقع بالصرفة"[٢] .

ونلحظ أنّ أبا حيان نقل نقد كلام بعض المصنفين لابن عربي ، ومن أخذ منه ، فقال :" قال بعض المصنفين ردًا عليه : اتبع الرازي في ذلك أكثر المفسرين بجهله ، وجهلهم بلسان العرب"[٣] .

السابع عشر – <u>توجيه بعض القواعد والوجوه الإعرابية على وفق منهج عقائدي</u> :

هنالك اتجاه سعى إليه أبو حيان في بيان القاعدة النحوية أو الوجه الإعرابي ، وهو رفضها ونسبتها إلى قائلها على وفق منهج عقائدي . وهذا حصل بنسبة كبيرة مع الزمخشري ، كما في قوله " على طريقة المعتزلة "[٤] ، أو قوله " على طريق الاعتزال"[٥] ، وقوله :" دسيسة الاعتزال"[٦] ، أو قوله : " انظر إلى جعجعة الألفاظ وكثرتها ، وتحميل لفظ القرآن ما

(١) البحر المحيط : ١/ ١١٠ .
(٢) المصدر نفسه : ١/ ١١٠ .
(٣) المصدر نفسه : ٣/ ١٠٨ .
(٤) المصدر نفسه : ٤/٣٨٥-٤/٤٠٠ .
(٥) المصدر نفسه : ٥/ ٢٧٣ .
(٦) المصدر نفسه : ١/٥٤٥.

ما لا يدل، ودس مذهب الاعتزال"[1] ، وقوله :" ودس مذهب الاعتزال في غضون هذه الألفاظ الطويلة دسًّا خفيًّا"[2] .

(١) البحر المحيط : ٢٢٤/٣.
(٢) المصدر نفسه : ٢٢/٣.

الفصل الأول:

ما وصفه أبو حيّان الأندلسي بالضعف والقلّة ، وهو وارد في القرآن الكريم.

القسم الأول : ما وصفه أبو حيّان الأندلسي بالضعف، وهو وارد في القرآن الكريم .

١- مجيء الحال من المضاف إليه .

٢- مجيء (إلى) بمعنى (الباء).

٣- مجيء (في) زائدة .

٤- مجي (مِن) بمعنى (عند) و (بَعدَ) .

٥- دخول (الواو) على الجملة الموصوف بها؛ لتأكيد لصوقها بالصفة .

٦- مجيء (إلّا) بمعنى بَعدَ .

٧- مجيء (إلّا) زائدة .

٨- مجيء (إنْ) بمعنى (إذْ) .

٩- مجيء (لمّا) زائدة .

١٠- قيام (الواو) مقام (إلّا) .

١١- مجيء عطف البيان من النكرة .

القسم الثاني : ما وصفه أبو حيّان الأندلسي بالقلّة، وهو وارد في القرآن الكريم .

١- إضافة الأعداد (٣- ١٠) إلى اسم الجمع واسم الجنس الجمعي.

٢- مجيء جعلَ بمعنى سمّى .

٣- حذف أداة النداء مع اسم الإشارة .

٤- مجيء (إنْ) بمعنى لو .

الفصل الأول:

ما وصفه أبو حيّان الأندلسي بالضعف والقلّة ، وهو وارد في القرآن الكريم.

ثمّة تراكيب جمليّة وردت في القرآن الكريم ، ولكنّ أبا حيّان الأندلسي رفضها ؛ لأنّها خالفت آراء جمهور النحويين وقواعدهم ، واتّخذ طرقًا شتّى للتعبير عن عدم قبولها، ومن ذلك وصفه إيّاها بالضعف تارة ، وبالقلّة تارة أخرى.

القسم الأول : ما وصفه أبوحيّان الأندلسي بالضعف ، وهو وارد في القرآن الكريم .

من المصطلحات التي استعان بها أبو حيّان في تفسيره البحر المحيط مصطلح (الضعيف)، وقد استعمله في وصف حالات قواعديّة ، أو مسائل نحويّة، وافق فيها جمهور النحويين ، على الرغم وجود النص القرآني الذي يؤيد تلك القاعدة . ويمكن دراسة تلك المسائل النحويّة بالشكل الآتي :

١- مجيء الحال من المضاف إليه

تفنن جمهور النحويين في رفض هذه المسألة ؛ فقد اتخذوا في عدم القول بها أشكالًا مختلفة ، هي :

الأول : موقف الإهمال وعدم التعليق على النصوص سوآء كانت قرآنية أم شعرية ، بل أنّهم لم يذكروها في كتبهم .

الثاني : موقف الرفض المطلق لمجيء الحال من المضاف إليه ، وذهبوا إلى تأويل النصوص جميعها بما يلائم ذوقهم النحوي الرافض للقاعدة .

الثالث : موقف الناعت لهذا التقعيد بالقلة ، والندرة ، والضعف .

الرابع : الرأي الذي لم يتقبل القاعدة إلّا بشرط ارتضاه لنفسه ، وسار عليه .

أمّا الأول : من هذه المواقف ، فإنّنا لا نطيل الوقوف عنده ؛ لأنّهم سكتوا ولم يعلقوا على المفردات التي وقعت حالًا ، فضلًا عن السكوت في تحديد صاحب الحال[١] .

أمّا الثاني : فقد رفضوه وأولوا النصوص القائلة به بتأويلات تناسب أذواقهم النحوية ، وكان من أصحاب هذا الرأي الفرّاء الذي عرض النص القرآني، وهو قوله : ﴿ **قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ** ﴾**[آل عمران : ٩٥]** ، وجعل (حنيفًا) منصوبًا بفعل مقدر ، فأصبحت الجملة عنده (أعني مِلّة إبراهيم حنيفًا)[٢] .

ولم يأتِ مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) بشيء جديد ، إذ لجأ إلى التأويل . فهو رضيَ أن تكون (حنيفًا) الواردة في النص القرآني حالًا ، إلّا أنّه لم يقل أن صاحب الحال مضافًا إليه بقوله :" لأنّ معنى بل نتبع مِلّة إبراهيم ، وقيل : انتصب على إضمار أعني ، إذ لا تقع الحال من المضاف إليه "[٣] ، اي : أنّه قدّر فعلًا محذوفًا ، فاصبح المعنى : أعني مِلّة إبراهيم .

وارتضى المنتجب الهمذاني (ت ٦٤٣هـ) ، قبول قاعدة مجيء الحال من المضاف إليه في **قوله تعالى** :﴿ **إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا**﴾ **النساء : ١٤٠]** ذكر أنَّ : " جميعًا حال من المنافقين والكافرين "[٤] .

ولم يغير السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) من منهجيته في عرض الآراء ، والسعي إلى الرفض ومواكبة جمهور النحويين ، في إنكار هذه القاعدة[٥] .

(١) ينظر : مشكل اعراب القرآن : ١/ ٧٣ ، الفريد في إعراب القرآن المجيد : ٢/ ٣٦١.
(٢) ينظر : معاني القرآن : ١/ ٨٣ .
(٣) مشكل إعراب القرآن : ١/ ٧٣ .
(٤) الفريد في إعراب القرآن المجيد : ٢/ ٣٦١ .
(٥) ينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٣٦ –٣٧ .

وصرّح السيوطي (ت ٩١١هـ) بالرفض بقوله :" وحق صاحب الحال ألّا يكون مجرورًا بالإضافة ، كما لا يكون صاحب الخبر ؛ لأنّ المضاف إليه مُكمل للمضاف ، وواقع منه موقع التنوين"[١] ، وقيدوا مجيئه من المضاف إليه بقولهم :" فإن كان المضاف بمعنى الفعل حَسُنَ جَعلُ المضاف إليه صاحب حال ... في المعنى فاعل أو مفعول ، نحو قوله تعالى : ﴿ **إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ**﴾**[المائدة : ٤٨] ، وعرفتَ زيدٍ مَسرعًا**"[٢] .

أمّا الموقف الثالث : فهو وصفهم هذه المسألة بالقلّة والندرة ، والعزة والضعف ، فهو قبول للقاعدة لكن بالهمس لا بالتصريح ، وهذا ما نفهمه من قولهم في مناقشة النصوص القرآنية والشعرية الواردة في تلك القاعدة ، وممّن نحا هذا المنحى ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) في أماليه ، فذهب إلى القلة ، ومن اللطيف في الأمر أنّه ذكر منها ثلاثة نصوص قرآنية ، وهذا إن دلَّ على شيء ، فهو التوافق الحاصل بين النص القرآني وكلام العرب ، تحت باب أنّ كلّ ما وُجد في القرآن من تراكيب قرآنية ، وجد ما يوافقها ويطابقها من كلام العرب ، ومنها النص الشعري الذي علّق عليه ، وهو قول الشاعر المُسيّب بن عامر[٣]:

كسيفِ الفِرِنْد العَضْبِ أَخلصَ صَقْلُهُ تُراوِحُه أيّدي الرِّجال قيامًا (بحر طويل)

فوقعت مفردة (قيَامًا) موقع الحال ، من المضاف إليه (الرِجال) ، فقال :" والحال من المضاف إليه قليل "[٤] .

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٤/ ٢٤ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) خزانة الأدب ولب لباب العرب : ٣/ ١٦٣ .
(٤) أمالي ابن الشجري : ١/ ٢٤-٢٥.

وكذلك قول النابغة الجُعديَ[١]: **(بحر المتقارب)**

كأنّ حَوَمِيَهُ مُدبرًا خُضِبْنَ وإن كانَ لم يُخْضَبِ

فـ (مدبرًا) حال من المضاف إليه (الهاء) في (حَوَمِيَهُ) ، وهذا عنده قليل[٢] .

ونسب بيتًا شعريًا ثالثًا إلى غيره ، في أنّه استشهد به على نصب الحال من المضاف إليه ، وهو قول الشاعر تأبطَ شرًا[٣] : **(بحر الطويل)**

سَلَبَتُ سلاحي بَائسًا وَشَتَمَتْنِي فَيَا خَيْرَ مَسْلوُبٍ وَ يَا شَرَّ سَالِبِ

فالحال (بائسًا) جاءت من صاحبه ضمير الياء في سلاحي ، إلّا أنَّ ابن الشجري لم يرتضِ ذلك ، وجعل الحال منصوبًا من مفعول (سلبتُ) بقوله : " ولكنّه عندي حال من مفعول (سلبتُ) المحذوف ، والتقدير : سلبتني مَنْوِيّ ... وإنّما وجب العدول عن نصب (بائس) على الحال من الياء التي في (سلاحي) لما ذكرته لك مِن عزّة حال المضاف إليه ، فإذا وجدتَ مندوحة عنه وجب تركه"[٤] .

إلّا أنّ ابن الشجري ، في توجيه (حنيفًا) الواردة في النص القرآني ، جعله حالًا من (المِلة) لا من (إبراهيم) ؛ ليتخلص من مجيئها حالًا من المضاف إليه ، وعلل ذلك بأنَّ " المِلّة في معنى الدِّين في قوله تعالى : ﴿ **دِينًا قِيَمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا**﴾ **[الأنعام : ١٦١]** ، فإذا جعلت (حنيفًا) حالًا من (المِلة) ، فالناصب له هو الناصب للملّة وتقديره : بل نتبع مِلّة إبراهيم حنيفًا ، وإنّما أضمر (نتّبع) ؛ لأنّ ما حكاه الله عنهم من قولهم : ﴿**وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**﴾**[البقرة : ١٣٥]** ، معناه : اليهودية أو النّصرانية ، فقال لنبيه قل بل نتبع مِلةَ

(١) ديوان النابغة الجُعدي : ٣٥ .
(٢) ينظر : أمالي ابن الشجري : ٣/ ٩٦ .
(٣) ديوان تأبط شرًا وأخباره : ٦٢ .
(٤) أمالي ابن الشجري : ٢٥/١ .

إبراهيم حنيفًا ، وإنّما ضَعُفَ مجيء الحال من المضاف إليه ؛ لأنّ العامل في الحال يقتضي أن يكون هو العامل في ذي الحال"[١] .

وعندما شرح عبد الله ابن بري (ت ٥٨٢هـ) الإيضاح علّق على بيتين من الشعر عدّهما الفارسي من أمثلة مجيء الحال من المضاف إليه ، فقدّم للبيت الأول تفسيرين ، الأول : مجيْ الحال من المضمر وهو الوجه الذي ارتضاه ، والثاني : مجيئه من المضاف إليه، ونعته بالبعد ، وهذا الأمر تجسد في قول الشاعر الأعشى[٢]: **(بحر الطويل)**

أرى رَجُلًا مِنهم أسيفًا كأنّما يَضُمُّ إلى كَشحَيْه كَفًا مُخضَبًا

فرجّح أن يكون (كَفًّا) حالًا من الضمير في (يَضُمُّ) ، واستبعد أن يكون من (الهاء) في (كَشْحَيْه) ، وعلل ذلك بأنّ " الحال لا يعمل فيها إلّا فعل أو معنى فعل ، وتقدير ذلك في المضاف إليه بعيد "[٣] .

وارتضى ابن برّي هذه القاعدة بشرط أن يكون المضاف بمعنى الفعل ، في نص شعري آخر ، وهو قول النابغة الذبياني[٤] : **(بحر البسيط)**

قالتْ بَنو عامرٍ خَالُوا بَنِي أسَدٍ يَا بُؤسَ لِلْجَهَلِ ضَرَّارًا لأقْوَامِ

إذ ذكر أنّه نصب (ضرارًا) على " الحال من الجهل ؛ لأنّه فيه معنى (بئس الجهل) في هذه الحال ، وليس كلّ مضافٍ يتصيد فيه معنى الفعل"[٥] .

---

(١) أمالي ابن الشجري : ١/ ٢٥-٢٦ ، ٩٦/٣ .

(٢) ديوان الاعشى : ١١٥ .

(٣) شرح شواهد الإيضاح : ٤٥٧-٤٥٨ .

(٤) ديوان النابغة الذبياني : ٨٢ .

(٥) شرح شواهد التوضيح : ٤٥٩ .

وذهب العكبري (ت ٦١٦هـ) إلى ضعف هذا الرأي وقلته ، وهو يذكر أكثر من نص قرآني على ذلك ففي معالجته ، **قوله تعالى :** ﴿**قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**﴾ **[آل عمران : ٩٥]** ، قال : " حنيفًا حال من إبراهيم ، والحال من المضاف إليه ضعيف في القياس ، قليل في الاستعمال ؛ وسبب ذلك أنّ الحال لا بد لها من عامل فيها ، والعامل فيها هو العامل في صاحبها ، ولا يصح أن يعمل المضاف في مثل هذا في الحال"[١] ، فهو بذلك أدخل صاحب الحال من المضاف إليه في باب الضعف والقلة ، ولجأ إلى تأويل النص القرآني بما لا يتعارض مع آراء جمهور النحويين .

وفي نص آخر ذكره ، ولم ينعته بشيء ممّا نعته سابقًا ، وهذا يدلّ على أنّه اعتمد على القول في قلته على النص السابق ، وكان هذا في **قوله تعالى :**﴿**إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ**﴾**[المائدة : ٤٨]** ، فجميعًا حال من (الكاف) ، وهي ضمير الجر الواقع في (مرجعكم) ، فقال في (جميعًا) إنّه " حال من الضمير المجرور ، وفي العامل وجهان ، أحدهما : المصدر المضاف ؛ لأنّه في تقدير (إليه) ترجعون جميعًا ، والضمير المجرور في المعنى ، أو قائم مقام الفاعل ، والثاني : فيه الاستقراء الذي ارتفع به مرجعكم ، أو الضمير الذي في الجار "[٢] .

وكان الأولى بالعكبري جوازه من دون التأويل للنص القرآني ، وبخاصة مع توافر أكثر من نص قرآني على ذلك .

وكذلك رفض العكبري هذه القاعدة ، وعلّل رفضه في نص قرآني جديد ، والنص القرآني هو **قوله تعالى :** ﴿ **وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا**﴾**[النساء : ٩٣]** ، فبيّن عدم صحة مجيء الحال (خالدًا) من الضمير (الهاء) في (فجزاؤه) ، بقوله:" ولا

(١) التبيان في إعراب القرآن : ١/١٢٠.

(٢) المصدر نفسه : ١/٤٤١.

يجوز أن يكون حالًا من الهاء لوجهين : أحدهما : أنّه حال من المضاف إليه ، والثاني : أنّه فصل بين صاحب الحال والحال بخبر المبتدأ"[١] .

الموقف الرابع : اشترط ابن مالك لقبول مجيء الحال من المضاف إليه شرطًا ، وهو أن يكون الحال جزءًا من صاحبه ، وعرض ابن مالك ذلك بقوله :" قلت إلَّا أن يكون المضاف جزءه أو كجزئه ، فأشرت بكون المضاف جزء ما أضيف إليه"[٢] ، وقدم لذلك نصوصًا من القرآن الكريم ، وهي **قوله تعالى** :﴿**وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ**﴾ **[الحجر : ٤٧]** ، وكذلك **قوله تعالى** : ﴿**ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**﴾**[النحل : ١٢٣]** ، وعلق عليهما بقوله :" وإنّما حسن جعل الذي أضيف إليه جزؤه أو كجزئه صاحب الحال ؛ لأنّه قد يستغنى به عن المضاف ، ألا ترى أنّه لو قيل في الكلام : نزعنا ما فيهم من غلٍ إخوانًا ، واتبع إبراهيم حنيفًا لحسنُ ، بخلاف الذي يضاف إليه ما ليس بمعنى الفعل ، وما ليس جزءًا ولا كجزء فإنّه لا سبيل إلى جعله صاحب لو قلت : ضربتُ غلامَ هندٍ جالسةً أو نحو ذلك لم يجز بلا خلاف"[٣] .

وتابعه على ذلك الرضي (ت ٦٨٦هـ) إذ أجاز مجيء الحال من المضاف إليه بشرط أن يكون المضاف عاملًا في الحال إلّا أنّه جعله قليلًا ، وممّا استشهد به نصان من القرآن الكريم ، أحدهما استعمله الكثرة الكاثرة من النحويين وأوّلوه ، وهو **قوله تعالى:** ﴿ **فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا**﴾**[آل عمران : ٩٥]** ، والنص الثاني **قوله تعالى** :﴿ **وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ**﴾ **[الحجر : ٦٦]** ، فجعل نصب الحال (مصبحين) من (هؤلاء) قليل ، فقال :" هو حال عن هؤلاء المضاف إليه ؛ لأنَّ دابر الشيء : أصله ، فكأنّه قال يقطع دابرُ هؤلاءِ"[٤] ، وكذلك ذهب إلى الاتجاه نفسه في قوله تعالى : ﴿ قَالَ

(١) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٣٨١.
(٢) شرح التسهيل : ٢/ ٣٤٢ .
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٨ –٩ .

النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا﴾[الأنعام : ١٢٨] ، فضعف كون (خالدين) من الكاف في (مثواكم) ، وجعلها حالٌ من الفاعل أو المفعول[١] .

وذكر ابن الربيع الأشبيلي (ت ٦٨٨هـ)عند وقوفه على قول الأعشى[٢]:(**بحر الطويل)**

أرضى رَجُلًا مِنهم أسيفًا كأنّما يَضُمُّ إلى كَشحَيْه كَفًا مُخضَبًا

إلّا أنّه (مُخضبًا) يجوز أن يكون حالًا من الضمير في يضمُّ ، ويجوز أن يكون حالًا من الهاء في كشحيّه ، وعنده أنَّ الوجوه كلَّها صحيحة ، لا اعتراض عليها إلّا قوله : حالًا من الهاء ، فإنّ الهاء مخفوضة بالكشح ، والفاعل في الحال هو العامل في صاحب الحال ، وليس الكشح معنى الفعل ، ولا بدّ للحال من فعل أو معنى الفعل ... والجواب : أنّ جعل (مخضبًا) حالًا من الهاء فهو في تقدير : يضمّ إليه ؛ لأنّه إذا ضمَّ إلى كشحه فقد ضمّه إليه "[٣] ، فالاعتراض والرفض منه واضحان ، والتأويل أشد بروزًا في قوله .

لكنّ العجيب في الأمر أنّه عندما يصرح برأي أبي علي الفارسي الذي ارتضى مجيء الحال من المضاف إليه ، نراه يقبل قوله ، ويبرر عدم الاعتراض عليه بقوله :" وكيفما كان الأمر فإنّ الاعتراض على أبي علي الفارسي ساقط "[٤] ، وهذا دفاع عن رأي الفارسي وقبول به .

والأغرب من ذلك أنّه يصرح أنّه لا مناص من أحد الرأيين ، أمّا رأي التأويل والرفض ، وأمّا رأي الفارسي ، وذهب إلى تضعف رأي الفارسي بقوله :" لابدَّ فيه من أحد التأويلين

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٩/٢.
(٢) ديوان الاعشى : ١١٥ .
(٣) البسيط في شرح الجمل : ٥٣٠/١-٥٣١ .
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

المذكورين ، ومن الناس من أجاز الحال من المضاف إليه مُطلقًا ، وليس بقوي ، وما ذكرته هو المعول عليه"[١] .

ومن النحويين مَن تأمل في هذه المسألة كثيرًا فكانت عصارى تفكيره لتكون فكرًا نحويًّا له ، وهذا ما نجده عن أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) فصدح بصوته في وقت الإهمال والسكوت والاغفال عندما تناول نصًا شعريًا في ذلك وهو قول الأعشى[٢] : **(بحر الطويل)**

أرى رَجُلًا مِنهم أسيفًا كأنّما يَضُمُّ إلى كَشحَيْه كَفًا مُخضَبًا

إذ بيّن أنَّ (مُخضبًا) وقعت حالًا عند جميع النحويين ، ولا خلاف في ذلك ، إلاّ أنَّ الخلاف وقع في صاحب الحال ، فنلحظ أنَّ الفارسي جعلها حالًا من ثلاثة أشياء ، ارتضاها جميعًا ، ومنها مجيئها من المضاف إليه ، وهذا واضح من قوله في (مُخضبًا) " صفة لرجل منكور ، وإن شئت جعلته حالًا من الضمير المرفوع في الفعل (يَضمُّ) ، أو مجرور في قوله إلى كشحيّه ؛ لأنّها في معنى الرجل المنكور"[٣] .

وتابعه الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) على ذلك ، ففي **قوله تعالى** : ﴿ **أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا**))[**الحجرات : ١٢]** ، جعل (ميتًا) حالًا ، وصاحبَه أحدَ أمرين ، كلاهما مرضيّ عنده ، وهما كونه من (لحمَ) أو من (أخيه) الواقعة مضافًا إليه[٤] .

وعلى أيّ حالٍ إنّ النحويين السابقين ذكروا أحدَ عشر موضعًا في القرآن الكريم ورد فيه الحال من المضاف إليه ، وكان لأبي حيّان ثلاثة مواقف منها ، وهي :

---

(١)البسيط في شرح الجمل : ١/ ٥٣٠-٥٣١.

(٢) ديوان الاعشى : ١١٥ .

(٣) الايضاح العضدي : ١٣٥ .

(٤) ينظر : الكشاف : ٥/ ٥٨٤ .

أحدها : الإهمال وعدم الذكر مطلقًا ، فلم يُشر إلى الحال فيها فضلًا على عدم الإشارة إلى صاحبه ، وتلك النصوص هي ، **قوله تعالى** : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا**﴾ **[النساء : ١٤]** ، **وقوله تعالى** :﴿ **إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا**﴾ **[المائدة : ٤٨]** ، **وقوله تعالى** : ﴿ **إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا**﴾ **[المائدة : ١٠٥]** ، **وقوله تعالى** :﴿ **قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا**﴾**[الأنعام : ١٢٨]** ، **وقوله تعالى** : ﴿**إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا**﴾ **[يونس : ٤]** ، **وقوله تعالى** : ﴿**إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ فِتْنَةً لَهُمْ**﴾**[القمر : ٢٧]** ، **وقوله تعالى** : ﴿ **جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا**﴾ **[الحديد : ١٢]** ،**وقوله تعالى** : ﴿ **جَزَاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا** ﴾**[البينة : ٨]** ، فالأحوال في هذه النصوص لم يتعرض لها أبو حيّان وهي (جميعًا) [١] ، و (خالدين)[٢] ، و(فتنة)[٣] .

والمورد الثاني : ذهب فيه إلى التأويل ، واتخذ عنده منحيين ، الأول : جعل صاحب الحال فيها الضمير المستكن ، كما في **قوله تعالى** : ﴿ **وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا**﴾ **[النساء : ٩٣]** ، فرأى أنَّ مؤمنًا حال ، وصاحبه " الضمير المستكن في يقتل ، والمعنى متعمدًا قتله "[٤] ، وكذلك نحى ذلك المنحى في **قوله تعالى** : ﴿**وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ**﴾**[الحجر : ٦٦]** ، فقال : " مصبحين حال من الضمير المستكن في مقطوع على المعنى "[٥] .

---

(١) ينظر: البحر المحيط : ٣/ ٣٩٠ –٣٩١ ، ٥/ ١٢٨–١٢٩ ،

(٢) ينظر : المصدر نفسه: ٤/٢٤٨–٢٥٠ ، ٨/٢٢٠ ، ٨/٤٩٥ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٨/١٧٩ .

(٤) المصدر نفسه : ٣/ ٣٤٠ .

(٥) المصدر نفسه : ٥/ ٤٤٩ .

والثاني : أخرجه عن الحال ، وجعله في باب المدح ، كما فعل في **قوله تعالى** : ﴿ **وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ**﴾**[الحجر : ٤٧]** ، فقال : " وقد قررنا ذلك ، لا يجوز مجيء الحال من المضاف ، وما استدلوا به له تأويل غير ما ذكروا ، فتأويله هنا أنّه منصوب على المدح ، والتقدير : أمدحُ إخوانًا لما يمكن أن يكون نعتًا للضمير لقطع إعرابه نصبًا على المدح "(١) .

وخرجّ النص بتخريج آخر اعتمد فيه التقييد بالشروط ليكون من المضاف إليه ، وجعل عدم انطباقها من الندرة في وجوده ، فقال :" ونصب (إخوانًا) على الحال ، وهي من الضمير ، والحال من المضاف إليه إذا لم يكن معمولًا لما أضيف على سبيل الرفع أو النصب تندر ، فكذلك قال بعضهم إنّه إذا كان المضاف جزءًا من المضاف إليه كهذا ؛ لأنّ الصدور بعض ما أضيف إليه وكالجزء "(٢) .

وسلك الاتجاه نفسه في تأويل (حنيفًا)(٣) في قوله تعالى : ﴿ **أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا**﴾**[النحل : ١٢٣]** .

أمّا المورد الثالث فذهب فيه إلى تضعف هذا الرأي ، فجعل (ميتًا) حالًا من (أخيه) المجرور داخل في باب الضعف ، وكان ذلك أثناء رده على الزمخشري الذي يرى صحة مجيء الحال من المضاف إليه في قوله تعالى : ﴿**أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ**﴾**[الحجرات : ١٢]** ، فقال : " أجاز الزمخشري أن ينتصب عن الأخ ، وهو ضعيف ؛ لأنّ المجرور بالإضافة لا يجي الحال منه ، إلّا إذا كان له موضع من الإعراب "(٤) .

---

(١) البحر المحيط : ٥/ ٤٤٥ .

(٢) المصدر نفسه : ٥/ ٤٤٥ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٥/ ٥٣٠ .

(٤) المصدر نفسه : ٨/ ١١٤ .

والذي يلحظ على منهجية أبي حيّان إتباعه سيبويه وما أسس من قواعد في الغالبية العظمى من آرائه ، وهذا يجعلنا نقف عند مقولة سيبويه في مصطلح الضعيف ، فهو يقول :" ضعيف جائز ، وضعيف غير مقيس "[١] .

فالذي يفهم من كلام سيبويه يوجد نوع من القواعد ينعت بالضعيف ولا يقاس عليه ، فيا ترى أين يقف أبو حيان من كلام سيبويه ، أقصد بالضعيف ما يقاس عليه أمْ قصد الآخر؟! .

ونستشف من كلام أبي حيّان أنّه أسس نماذج من القواعد النحوية ، وقاس عليها ، فما انسجم مع منواله في التأسيس فهو مطّرد ومقبول عنده ، وما خالفه وصفه بنعوت مختلفة ، ومنها الضعيف .

ولم يقف الحال في تأسيس قاعدة مجيء الحال من المضاف إليه على نصوص القرآن فحسب بل وردت لهذه المسألة أمثلة من كلام العرب ، وهذا يدل ويقوي صحة مجيء الحال من المضاف إليه ، وهنا يمكن القول إنّه لابد أن تؤسس قاعدة تضاف إلى قواعد الحال ، وهو صحة مجيئه من المضاف إليه من دون قيد أو شرط .

٢- مجيء إلى بمعنى الباء

وقف جمهور النحويين من وضع حرف محل حرف آخر موقف الرافض ، وسعوا إلى جعل كلّ حرف له معنى خاص به ، ولا يمكن استبداله بغيره من حيث المعنى ، ومنها (إلى) ؛ فجعلوا معناها لانتهاء الغاية ، وهذا ما صرّحَ به زعيم المدرسة البصرية سيبويه بقوله :" وأمّا (إلى) فمنتهى لابتداء الغاية "[٢] .

(١) الكتاب : ١/ ٢١٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٣/ ٧٨ .

ولم يتوقف المبرد (ت ٢٨٥هـ) في مقتضبه من تأييد سيبويه فيما ذهب إليه فقال :" وأمّا إلى فإنّما للمنتهى ألا ترى أنّك تقول : ذهبتُ إلى زيدٍ "[١] .

وواكب هذا الرأي مجموعة كبيرة من النحويين والمفسرين الذين ذكروا أنواع (إلى) ، ولم يذكروا من أنواعها مجيئها بمعنى الباء ، ومنهم ابن السرّاج (ت ٣١٦هـ)[٢] ، الرّماني (ت ٣٨٤هـ)[٣] ، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)[٤] .

أمّا المفسرون فأكثرهم لم يغادر رأي المدرسة البصرية بثبوت (إلى) بمعناه الأصلي وهو انتهاء الغاية ، وهذا ما صرح به السمرقندي (ت ٣٨٥هـ) في أثناء تفسيره **قوله تعالى :﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾[البقرة : ١٤]** ، فقال :" يعني إلى كهنتهم ، ويقال : إذا خلوا إلى شياطينهم ، يعني إلى رؤسائهم في الضلالة"[٥] .

واتّجه الاتجاه نفسه عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، الذي أيّد رأي البصريين فيما ذهبوا إليه[٦] .

بل إنَّ من المفسرين من جعل علّة المنع منع البصريين له ، وهذا غريب منهم ، فهل ما يأباه الخليل وسيبويه يمنع من دون الحجة النحوية الدقيقة ؟! ، ومنهم ابن عطيه (ت ٥٤٢هـ) فإنّه منع مجيء (إلى) بمعنى (الباء) ، وحجته رأي الخليل وسيبويه ، إلّا أنّ منعه كان خجولًا ، فوصف الحالة بالضعف ، وكأنّه أراد أن يقول يصح أن تكون على

(١) المقتضب : ٤/ ١٣٩ .
(٢) ينظر : الأصول في النحو : ١/ ٣٦٦ .
(٣) ينظر : معاني الحروف : ١٥٨-١٥٩ .
(٤) ينظر : اللمع في العربية : ٥٩-٦١ .
(٥) تفسير السمرقندي : ٩٧/١ .
(٦) درج الدرر في تفسير الآي والسور : ١/ ١٠٩

تلك الحالة ولكن بضعف ، فيقول :" قال قوم (إلى) بمعنى (الباء) ، إذ حروف المعاني يبدل بعضها بعض ، وهذا ضعيف يأباه الخليل وسيبويه وغيرهما"[١] .

وتابعه في ذلك المنع من غير ضعف القرطبي (ت ٦٧١هـ) الذي قال :" وقال قوم (إلى) بمعنى (الباء) ، وهذا يأباه الخليل وسيبويه ، وقيل المعنى : وإذ خلوا من المؤمنين إلى شياطينهم ، فـ (إلى) على بابها "[٢] ، وهذه من الطرق المباشرة للرفض .

وثمّة طريقة اتّبعت في الرفض ، وهو ما ذهب إليه مجموعة من المفسرين عند تناول النص القرآني ؛ فتطرقوا إلى دلالة لفظ الشياطين ولم يلتفتوا إلى معنى (إلى) ، ومنهم ابن أبي زمنين (ت ٣٩٩هـ)[٣] ، الذي ذكر دلالة الشياطين من غير أن يتطرق إلى معنى (إلى) [٤] ، وكان اتّجاه السيوطي (ت ٩١١هـ) موافقًا له الذي ذكر أنّ معنى الشياطين هو هو رؤساء القوم وكبراؤهم[٥] .

ولم يكن منهج السعدي (ت ١٣٧٦هـ) بعيدًا عن ذلك في تفسيره ، فقال :" فإذا خلوا إلى شياطينهم ، أي رؤسائهم وكبرائهم في الشر "[٦] ، وواضح منه أنّه لم يلتفت إلى دلالة الحرف (إلى) ، بل وجّه أنظاره لمعنى (شياطينهم) ، وتبعهم محمد تقي النقوي في تفسيره[٧] .

(١) المحرر الوجيز : ١/ ٩٦

(٢) تفسير القرطبي : ٢٠٧/١ .

(٣) ينظر : تفسير ابن أبي زمين : ١/ ١٢٣.

(٤) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(٥) ينظر : الدّر المنثور في التفسير المأثور : ٧٨/١ .

(٦) تفسير السعدي : ١/ ٤٣ .

(٧) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : ١/ ١٥٣-١٥٤ .

فجمهور النحويين يرون أنّ (إلى) لها معنًى أصيل واحد ، وهو انتهاء الغاية ، وأخذه أخذ المسلمات ، وإلّا لو اقتضت معنى آخر لذكروه .

وكان رأي الدكتور فاضل السامرائي واضحًا في مسألة التناوب بين الحروف، فهو قد ذكر أنّ إبقاء الحرف على أصله من حيث المعنى هو كلام القدماء ، بقوله :" ولسنا نذهب مذهب من يجعل نيابة الحروف عن بعضها هي الأصل ، وإن الحرف الواحد يقع بمعنى عدّة حروف بصورة مطّردة ... والصواب أنّ كثيرًا منه أو أكثره خارج التضمين"(١) .

والذي يمكن أن أقوله إنّ الدكتور السامرائي قد مسك العصا من النصف ، فأرضى الطرفين ؛ إذ بيّن عدم شمول كلَّ الحروف بالتضمين بحروف اخرى ، وساير الموافقين بالتناوب الكلي بأن بعضها وليس كلها داخلًا ضمن التضمين .

ومنهم من ارتضى فكرة التناوب ، ولكنّه رفض القاعدة بسبب عدم ملاءمة (الباء) في سياق النص ، وهو اختيار الأصفهاني ؛ فذكر أنّ كونها بمعنى (مع) في النص القرآني : ﴿ **وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ**﴾**[البقرة : ١٤]** ، وهذا يعني أنّه أرتضى فكرة التناوب بالحروف إلّا أنّه يرى أنّها بمعنى (مع) ، وقال :" **وخلا فلان بفلانٍ ، صار معه في خلاء** "(٢) .

وكذلك سار في الاتجاه نفسه أبو القاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)(٣) ، وتابعهم ابن هشام النحوي (ت ٧٦٢هـ)(٤) .

وهناك فئة قبلت مجيء (إلى) بمعنى (الباء) في النص القرآني وهو **قوله تعالى** : ﴿ **وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ**﴾**[البقرة : ١٤]** ، فكان على رأسهم الأخفش (ت ٢١٥هـ) ، الذي وضحّ صحة مجيئها بمعنى الباء بقوله :" فإنّك تقول خلوتُ إلى فلان في حاجة ، كما

(١) معاني النحو : ٣/ ١٠-١١ .
(٢) تفسير الراغب الأصفهاني : ١/ ١٠٢ .
(٣) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني : ٣٨٥-٣٨٩ .
(٤) مغني اللبيب في كتب الأعاريب : ١/ ٤٨٩- ٥٠٠ .

تقول خلوت بفلان ، إلّا أنّ خلوت بفلان له معنيان ، أحدهما هذا ، والاخر سخرت به "[١] ، واراد من احدهما هذا ، أي : الاختلاء بالشخص لحاجة ما ، وبذلك وجّه دلالة الخلو بالانفراد والسخرية .

ولم يخالف الزجّاج (ت ٣١١هـ) الأخفش بما قاله ، الذي ارتضى أن تكون بمعنى (الباء) إلّا أنّه اضاف له معنًا جديدًا وهو (مع) . إلّا أنّه لم ينفِ الأصل ، فأجاز المعاني الثلاثة بقوله :" ويقال خلوت إليه ومع ، ويقال خلوت به ... ويصلح أن يكون خلوت به ، سخرت منه "[٢] .

وأعلن السمعاني في (ت ٤٨٩هـ) تفسيره مجيء (إلى) بمعنى (الباء) ، ولم يجعل احتمالًا أخرَ معها ، بقوله : " وإذا خلوا إلى شياطينهم ، أي : بشياطينهم ؛ لأنّ الصلات يقوم بعضها مقام البعض"[٣] .

ونجد البغوي (ت ٥١٦هـ) في تفسيره ذكر أنّ (إلى) في النص القرآني جاءت لمعنيين ، معنى (الباء) ، ومعنى (مع) فيكون معنى الآية (خلوا بشياطينهم) أو (خلوا مع شياطينهم)[٤] .

وعلى هذا المنوال سار الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في ذكر المعاني الثلاثة ، وصمت عن الترجيح ، فاختار خلوت بفلان ، وخلوت إليه ، وانفردت معه ، كلّها ملائمة لسياق النص[٥] .

---

(١) معاني القرآن : ١/ ٥١ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٨٨
(٣) تفسير السمعاني : ١/ ٥٠ .
(٤) ينظر : تفسير البغوي : ١/ ٦٧ .
(٥) ينظر : الكشاف : ١/١٨٣ .

وعلى النهج نفسه سار الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) في تفسيره بقوله :" وخلوت بفلان ، وخلوت إليه "[١] .

وكان علاء الدين البغدادي (ت ٧٢٥هـ) ، قد وجّه النص بقبول معانٍ متعددة دون أن يرجح كسابقيه بقوله : قيل بمعنى الباء : إلى شياطينهم ، وقيل بمعنى (مع) ، أي : مع شياطينهم "[٢] .

واستحسن ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) أن تكون (الباء) في الآية الكريمة السابقة بمعنى (إلى) ، غير أنّه ارتضى لها معنًا آخر، وهو (مع) إلّا أنّه اختار الأول ؛ وعلته في ذلك ؛ كون (خلا) بمعنى أنصرفَ ، فقال : " ومنهم من قال (إلى) بمعنى (مع) ، والأول أحسنُ"[٣] .

ومن النحويين المحدثين من رفض مجي (إلى) بمعنى (الباء) ، لكن طريقتهم في الرفض اختلفت ، فاعتمدوا على توجيه دلالة (خلا) بمعنى (انصرف) ، وهذا الأمر لم يكن جديدًا ، بل هو رفض بطريقة غير مباشرة ، فكانوا كسابقيهم الذين ذكروا معاني (إلى) خالية من معنى (الباء) ، وهذا ما قال به القدماء ، فإنّهم عندما يفسروا قوله تعالى :﴿ **وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ**﴾ **[البقرة : ١٤]** ، يذهبون إلى أنّ معنى (خلوا) جاءت بمعنى (انصرفوا) . فاصبح المعنى : خلوا إلى شياطينهم ، أي : انصرفوا إليها ، وهذا يعني أنّهم التفتوا إلى معنى اللفظ داخل التركيب القرآني ، ولم يعتنوا بمعنى (إلى) ، ويمكن القول على سبيل الحقيقة إنّ المحدثين لم يكونوا سوى ناقلين لما صرح به القدماء ، ومن الذين ذهبوا إلى هذا المذهب

(١) تفسير جوامع الجامع : ١/ ٧٥

(٢) لباب التأويل في معاني التنزيل : ١/ ٢٨ .

(٣) تفسير ابن كثير : ١/ ١٨٢ .

مصطفى الغلاييني في كتابه جامع الدروس العربية[١] ، ومأمون عموش في تفسيره المأمون[٢] .

وكان الشيخ محمد علي الدّرة مربكًا في قوله ؛ إذ ذكر مجيئها بمعنى الباء بقوله " خلوت بفلان وإليه "[٣] في بداية حديثه ، وبعدها قال إنّ (خلوا) كانت بمعنى انصرفوا ، وعلل صحة مجيء (إلى) على الأصل بقوله إذا خلوا إلى شياطينهم : " إذا انصرفوا إليه ؛ ولذا صحّ وصل الفعل بـ (إلى) ، وكان حقه أن يوصل بالباء ، فيقال : خلوا بشياطينهم "[٤]

وعلى هذا النهج . أي : بمعنى انصرف ، وإنّ (إلى) بمعناه الأصلي ، سار صاحب تفسير المنتخب[٥] ، والتفسير المبين[٦] .

وعندما نقف وقفة المتأمل على رأي أبي حيّان ، نراه لم يخرج عن رأي جمهور النحويين والعلة التي اعتمد عليها في القول بعدم التناوب هي : كيف يمكن مخالفة ما قاله الخليل وسيبويه ، ومن هنا وصف هذا التناوب بأنّه ضعيف : " وقيل إلى بمنعى الباء ؛ لأنّ حروف الجرّ ينوب بعضها عن بعض ، وهذا ضعيف ، إذ نيابة الحرف عن الحرف لا يقول بها الخليل وسيبويه" [٧] ، وذلك عند وقوفه على قوله تعالى : ﴿**وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ**﴾**[البقرة : ١٤]** ، وكان الأولى بأبي حيّان ، وهو العالم الحاذق أن يتأمل في رأيه ، ويبحث عن ما يؤيد ذلك ،

(١) ينظر جامع الدروس العربية :١/ ١٧٣-١٧٥ .
(٢) ينظر تفسير المأمون : ١/ ١٣٢ .
(٣) تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه :١/٥٤
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٥) ينظر: المنتخب في تفسير القرآن ، لجنة من العلماء : ٥
(٦) ينظر: التفسير المبين ، لعبد الرحمن حسن النفيسة : ١/ ١٠٧
(٧) البحر المحيط : ١/ ٢٠١ .

ويقدم حجة نحويّة مقنعة ، لا أن يكون مسايرًا لغيره في ابداء رأيه ، ولنا على أبي حيّان وقفتان :

الأولى منهما : كيف له أنْ ينعت قاعدة تولدت من نص قرآني بالضعف ؟ فمن فمه أدينه ، إذ أفصح في مكان آخر من كتابه بعدم صحة إطلاق الضعف على القرآن ، بقوله " وهذا ضعيف ، لا يسوغ مثله في القرآن"[١] .

أمّا الوقفة الثانية : إنّه أشار صراحة بأنّه لا يساير البصريين بل يعتمد على الحجة القاطعة ، وقال :" ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ، ولا غيرهم ممّن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت برأي البصريين لم ينقله الكوفيون من له استجار في علم العربية .... "[٢] ، فلماذا التعبد إذً برأي الخليل وسيبويه ؟! .

ولعله وبحسب كلامه قد تكون هذه القاعدة ممّا فات البصريين ذكرها ، أو غفلوا عنها ، فلماذا لم يذهب أبو حيّان إلى التأييد المطلق لها ، ولا سيمّا أنّها وردت في القرآن بنص صريح وواضح في سياقاته ، فلو كان من قول الشعراء أو من الأمثلة المصنوعة لكان فيه تبرير لمعنى الضعف ، إلّا أن القرآن كما صرّح أبو حيّان خالٍ من الضعف .

ومن هنا لابّد من الالتفات إلى معنى جديد من معاني (إلى) ، وهو القول بمجيئها بمعنى (الباء) ولا سيمّا أنّنا رأينا خلال متابعة آراء النحويين والمفسرين أنّ نسبة منهم مُعتدًا بها ذهبوا إلى قبوله ، وإن لم يجزموا به في النص القرآني ، ومنهم من هرب من التصريح به ، فذهب إلى توجيه دلالة ما دخلت عليه ، وبذلك نقترح أن تصحح القاعدة ، والقبول بصحة مجيء (إلى) بمعنى حرف الجرّ (الباء) .

---

(١) البحر المحيط : ٣/ ٥٢٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٣/ ١٦٧ .

٣- مجيء (في) زائدة :

تناول النحويون معاني حرف الجرّ(في)[١] ، إلاَّ أنني حين رجعت إلى كتب النحويين المتقدمين ، ومنهم سيبويه ، والفرّاء ، والأخفش ، وكذلك المحدثون لم أجد مَن تطرق إلى مجي (في) زائدة ، فهي من المسائل التي لم يُعن بها بالدراسة والتحليل .

والظاهر أنّ " مذهب سيبويه والمحققين من أهل البصرة أنّ (في) لا تكون إلاّ للظرفية حقيقة أو مجازا ، وما أوهم ذلك ردّ بالتأويل إليه"[٢] .

ولعلّ أول إشارة إلى هذه المسألة قد وردت عند أبي علي الفارسي في تعليقته على نص شعري للشاعر سُوَيْد بن أبي كاهل[٣] :

أنا أبو سعدٍ إذا اللّيْلُ دَجا تخالُ في سَوَادِهِ يَرَنْدَجا

فكانت في البيت الشعري (في) زائدة ، أي : (تخال سواده) ، وزيادتها في هذه الحالة ضرورة[٤] .

ووصف ابن عصفور مجيء (في) بهذا المعنى بالقلة والندور ، وجمعها مع أداتين أخرين هما (الكاف – على) فقال :" وزيادة هذه الأحرف الثلاثة مِن القلة والندور ، بحيث لا يجوز القياس عليها عند أحدٍ من النحويين"[٥] .

(١) ينظر : معاني الحروف ، للرماني : ٩٦ ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٢/ ٥١٣- ٥٢١ .
(٢) الجنى الداني في حروف ، للمرادي : ٢٥٢-٢٥٣ .
(٣) خزانة الأدب ولب لباب العرب :٥٣٧/٢ .
(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٤/ ١٩٤.
(٥) ضرائر الشعر : ٦٦-٦٧ .

ولم يكن الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ) في تفسيره إلا عارضًا لكلا الرأيين ، الزيادة والتأويل ، ولم يصدر منه ترجيحًا لأحدهما[١] .

أمّا العكبري (ت ٦١٦هـ) فإنّه عند ذِكر قوله تعالى :﴿ **وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي** ﴾ **[الأحقاف : ١٥]** ، فعزف عن القول بالزيادة ، وجنح نحو الظرفية بقوله : " (في) هنا ظرف ، أي اجعل الإصلاح فيهم"[٢] .

وقد اعتدنا على ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) أن يتحفنا برأيه بمثل هكذا مسائل تحتاج إلى تأمل ووقفة جادة منه ، إلا أنّ كتبَه قد خلت من معنى الزيادة لـ (في) ، ونقل عنه جواز الزيادة بعوض ، كما في قولنا : ضربتُ فيمن رغبتُ ، وأصل الجملة هو : ضربتُ مَن رغبت فيه ، وهذه الإجازة لمجي (في) زائدة بالعوض منبثقة من القياس ، وهو الحمل على الظاهر[٣] .

والملاحظ أنّ البيضاوي (ت٦٨٥هـ) نَظّرَ لشيء وطبق ما يخالفه ، فحين وقف على الآية الكريمة:﴿**وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي**﴾**[الأحقاف : ١٥]** ، حللّها بقوله :" واجعل لي الصلاح ساريًا في ذريتي ، راسخًا فيهم"[٤] ، وبعد أن أوَّل النص القرآني ، استشهد بشاهد شعري ، يجوز فيه حذف (في) لكونها زائدة ، وهو قول الشاعر ذي الرمّة[٥]:

(بحر الطويل)

وإنْ تَعتذِرْ بالمحلِ عَنْ ذِي ضُروعِها إلى الضَيفِ يَجْرَحْ فِي عَراقِيبها نَصْلِيْ

(١) ينظر : مفاتيح الغيب : ٢٠/ ٢١٧ .
(٢) التبيان في إعراب القرآن : ١١٥٦ .
(٣) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٢/ ٥٧ .
(٤) تفسير البيضاوي : ٥/ ١١٤ .
(٥) ديوان ذي الرمة : ١٥٧ .

أي : **يَجْرَحْ عَراقِيبها نَصْلِيْ**[١] ، فجوز حذف (في) ، لكونها زائدة ، هذا ما قصده ، إلا أنّه لم يبرز رأيه صراحة في ذلك .

أمّا السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) في تفسيره الدر المصون فإنّه ذكر أنَّ (في) تأتي زائدة ، وقدّم أدلة على زيادتها من القرآن الكريم وكلام العرب ، إلّا أنّه أنكرها ، ومن ذلك قوله وهو يوضح النص القرآني :﴿ **وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَّكَّرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلا نُفُورًا** ﴾ **[الإسراء: ٤١]** ، بأنّ " حرف الجرّ (في) مزيدة فيه ، أي : ولقد صرّفنا هذا القرآن "[٢] .

واستشهد بنص قرآني آخر وهو **قوله تعالى:**﴿ **وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي**﴾ **[الأحقاف : ١٥]** ، أي : وأصلح لي ذريتي ، وهذا دليل على زيادتها[٣] .

ولم يقف عند هذا الحد بل قوّى القاعدة بنص شعري ، كدليل من كلام العرب ، وهو قول الشاعر ذي الرّمة[٤] : **(بحر الطويل)**

وإن تعتذِرْ بالمحلِ من ذي ضُروعها إلى الضيفِ يَجْرَحْ في عَراقِيبها نَصْلِيْ

والمعنى (بجْرَحُ عَراقِيبها)[٥] ، وفي نهاية المطاف صرّحَ بأنَّ جمهور النحويين يرفضون هذا الرأي فقال:" وَرُدَّ هذا بأنّ (في) لا تزاد وما ذكر متأول "[٦] .

---

(١) ينظر : تفسير البيضاوي : ٥/ ١١٤ .
(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٧/ ٣٥٨-٣٥٩
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) ديوان ذي الرمة : ١٥٧ .
(٥) ينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٧/ ٣٥٩
(٦) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

أمّا تأويله لـ (أصلح لي في ذريتي) فقال : " أصلح يتعدى بنفسه لقوله تعالى : ﴿ **وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ**﴾ **[الأنبياء : ٩٠]** ، وإنّما تعدى بـ (في) لتضمنه معنى الُطف بي في ذريّتي ، أو لأنّه جَعَل الذرّية ظرفًا للصلاح "[١] .

وقد قاسَ[٢] مجيء (في) زائدة في **قوله تعالى** :﴿ **وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ**﴾**[الاسراء : ٨٩] ، على قوله تعالى** : ﴿**وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ**﴾**[القرقان: ٥٠] .**

وعندما تحدث ابن هشام (ت ٧٦١هـ) عن معاني حرف الجرّ (في) ، فإنّه جعل الزيادة على وفق مفهومين ، أحدهما الزيادة بعوض ، كما واضح من قوله : " التعويض : وهي الزائدة عوضًا من آخره ، كقولك : ضربتُ فيمن رغبتَ ، أصله : ضربتُ مَن رغبتَ فيه "[٣] ، ووقف من ذلك وقفة المتأمل بقوله :" وفيه نظر "[٤] ، ويعني عدم التسليم بهذا الرأي ولم يرفضه .

والمفهوم الثاني : هو الزيادة للتوكيد لغير تعويض محلها ، واستشهد بدليل قرآني على ذلك ، وهو قوله تعالى : ﴿ **وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ**﴾**[** هود : ٤١] ، قائلًا :" أجازه بعضهم"[٥] ، أي : المعنى اركبوها[٦] .

وذكر السيّوطي (ت٩١١هـ) ثلاثة آراء في زيادة (في) ، الأول منها : صحة الزيادة بالاختيار ، مستشهدًا على ذلك بقوله تعالى :﴿ **وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ** ﴾ **[** هود : ٤١] ، والمعنى : اركبوها ، وثانيهما : المنع المطلق ، والثالث تزاد للضرورة

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٦٦٩/٩ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٧/ ٣٥٩ .
(٣) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : ٢/ ٥٧
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٢/ ٥٧ ، الجنى الداني في حروف المعاني : ٢٥٢ .

الشعرية ، لا بالاختيار[١] ، إلاّ أنّه وقف على التل ينظر للآراء من دون أن يبدي رأيه فيها .

أمّا محمد علي الدرّة فإنّه تناول (في) في نصين احدهما ذكرها بالزيادة بقوله : (قيل) ، وذكر بجانبها رأيًا آخر يبتعد عن الزيادة ، وذلك في **قوله تعالى** : ﴿ **وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ** ﴾**[هود : ٤١]** ، فقال :" اركبوا فيها : وقيل : (في) زائدة ، والضمير (ها) مفعول به ، والتقدير : اركبوها ... اركبوا فيها في محل نصب مقول القول"[٢] .

أمّا في **قوله تعالى** :﴿**فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا**﴾**[الكهف : ٧١]** ، فقال : " في السفينة متعلقان بما قبلها ، والجملة الفعلية في محل جرّ بالإضافة"[٣] ، ولم يعلن زيادتها في هذا النص .

ومن المفسرين من وقف بجانب زيادة (في) ، ومنهم الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) الذي عرض الرآي القائل بزيادة (في) ، وذلك في تعليقه على قوله تعالى :﴿ **وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ**﴾ **[هود : ٤١]** ، فقال :" وقيل : إنّ الفائدة في زيادة (في) أنّه أمرهم بأن يركبوا في جوف السفينة ، لا على ظهرها ، وقيل إنّها زيدت لرعاية جانب المحلية في السفينة "[٤] .

والمراد من ذلك أنّ استعمال (في) هنا لغرض التوكيد ، وهو بيان وإشارة من نبي الله نوح (عليه السلام) للدخول فيها ، فلو لم تكن لقصد الركوب على ظاهرها ، فهي توكيد منه على ذلك .

---

(١) ينظر :همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٤/ ١٩٤

(٢) تفسير القرآن الكريم واعرابه وبيانه : ٤/ ٤٣٩-٤٤٠ .

(٣) المصدر نفسه : ٥/ ٥١٤ .

(٤) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية وعلم التفسير : ٢/ ٦٩٦

واللطيف في الأمر أنّ الشوكاني بعد الانتهاء من تعليله للزيادة ، أكّد ما ذهب إليه بنصين من القرآن ، هما : ﴿**فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ** ﴾ **[العنكبوت : ٦٥]** ، أي : فإذا رَكِبوا الفُلكَ ، وقوله تعالى :﴿**فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ** ﴾ **[الكهف : ٧١]** ، أي : حتى إذا رَكِبَا السَّفِينة من دون حرف الجرّ (في)[١] .

أمّا أبو حيّان فقد ذكر الزيادة في ثلاثة موضع ، فالأول منها : كان عند تفسير **قوله تعالى** : ﴿ **وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَّكَّرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلا نُفُورًا** ﴾**[الإسراء: ٤١]** ، ونعت القاعدة بالضعف بقوله (في) " زائدة ، أي : صّرفنا هذا القرآن ... وهذا ضعيف ؛ لأنّ (في) لا تزاد"[٢] ، وبيّن أنَّ تلك الزيادة نلحضها أيضًا في **قوله تعالى** :﴿**وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي**﴾ **[الأحقاف : ١٥]** ، أي : يكون المعنى (وأصلح لي ذريتي)[٣] .

وفي قوله تعالى : ﴿ **وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ**﴾ **[هود : ٤١]** ، ذهب أبو حيّان إلى تضمن (أركبوا فيها) معنى آخر بقوله :" اركبوا فيها لتضمنه معنى صيروا فيها ، أو معنى ادخلوا فيها ، وقيل : التقدير اركبوا الماء فيها ، وقيل (في) زائدة للتوكيد ، أي اركبوها"[٤] ، فذكر زيادة بجانب تضمين التركيب معنى آخر ووضعه تحت لفظة (قيل) ، ولم يعلق عليها بالرفض أو القبول ؛ لأنّه نعتها بالضعف في موضع سابق .

وزيادة على النصوص القرآنية التي توضح زيادة حرّف الجر (في) ، ووجود ما يسند هذه القاعدة من كلام العرب الشعري ، نجد أنّ الحديث النبوي كان سائرًا في تأييد النص القرآني وكذلك الشعري ، وهو قول الرسول (صلى الله عليه واله وسلم : **(أنَّ النبيَّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ "أرخَّص لِرُعاةِ الإبلِ في البيتوتةِ عن مِنى يرمون يومَ النحرِ ثم يَرْمُونَ الْغدِ**

(١) ينظر : فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية وعلم التفسير : ٦٩٥/٢ .
(٢) البحر المحيط : ٦/ ٣٦
(٣) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) المصدر نفسه : ٥/ ٢٢٥ .

ليومَينِ ثم يرمُون يومَ النفْرِ)[١] ، ففي قوله :(في البيتوتة عن منى) ، جاءت (في) زائدة ، والتقدير : أي : أرخصَ لرُعاة الأبل البيتوتة بمنى[٢] ، لذلك يتحتم زيادة هذه القاعدة على القواعد النحوية لأجل سعة القاعدة وشموليتها باعتمادها على النصوص القرآنية .

٤- <u>مجيء (مِن) بمعنى (عند و بعد):</u>

ذكر النحويون أنّ لأداة الجرّ (مِن) معانٍ عدّة ، هي : ابتداء الغاية ، والتبعيض ، وبيان الجنس ، وزائدة ، وبمعنى الباء ، وعلى ، وعن ، وإلى ، ولم يذكروا أنّها تأتي بمعنى (بعد) ، ولا بمعنى (عند)[٣] .

وأَعْلَنَ الزمخشري بأنّها بمعنى بدلُ في قوله تعالى : ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلا أَوْلادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ**﴾**[آل عمران :١٠]** ، فذكر أنّ المعنى في (مِن الله) هو بدل رحمة الله أو بدل الحق[٤] .

وأكّد موقفه نفسَه في قوله تعالى : ﴿**الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ**﴾ **[قريش : ٤]** ، فـ (مِن جوع – مِن خوفٍ) كانت بمعنى البدل[٥] .

والغريب أنّ ابن مالك تناول تناوب (مِن) مع بعض الحروف ، وخرّجها على وفق دلالات عدّة ، إلّا أنّه لم يلتفت إلى مجيئها بمعنى (عند) ولا بمعنى (بعد) ، حتى بإشارة أو نسبة لأحد العلماء ، وهو الملتفت إلى دقائق الأمور[٦] .

---

(١) بلوغ المرام من أدلة الاحكام ، للعسقلاني : ٢٩٧ .

(٢) ينظر : حروف المعاني وتوجيهها في كتاب بلوغ المرام ، لبكاري مكامي : ١٩٥ .

(٣) ينظر : حروف المعاني للزجاجي : ٥٠ ، الأزهية في علم الحروف : ٢٢٤-٢٢٦ ، معاني الحروف للرماني : ٩٧-٩٨ .

(٤) ينظر : الكشاف : ١/ ٥٣٠ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٤٣٨/٨ .

(٦) ينظر: شرح التسهيل : ٣/ ١٣—١٤٣ .

وكان الزركشي (ت ٧٩٤هـ) في **قوله تعالى** :﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلا أَوْلادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ**﴾**[آل عمران :١٠]** ، موافقًا رأي الزمخشري ، ولم يزد عليه، إلّا إنّه في نص آخر ، وهو **قوله تعالى** :﴿**الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ**﴾**[قريش : ٤]** ، عدّها تعليلية(١) .

وقد كان لقاعدة مجيء (مِن) بمعنى (عند) ظهور في كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة ، الذي أثبت صحة مجيئها بهذا المعنى في نصين قرآنيين ، أحدهما **قوله تعالى** : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلا أَوْلادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ**﴾ **[آل عمران :١٠]** ، فسّر الآية بقوله " يعني : عند الله"(٢).

والآخر **قوله تعالى** :﴿ **الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ**﴾**[قريش : ٤]** ، فجاءت بمعنى أطعمهم عند جوع و أمنهم عند خوف(٣) .

ولم يبقَ الرأي الذي يقول بصحة مجيء (من) بمعنى (بعد) مسكوتًا عنه عند النحويين بل أشار إليه عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، فعندما تناول **قوله تعالى** : ﴿**الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ** ﴾**[قريش : ٤]** ، احتمل فيها وجهين ، أحدهما التعليل ، والآخر بمعنى (بعد) ، فقال :" (مِن) لنقلهم إلى حالة الشبع من حالة الجوع ، وقيل (مِن) هنا مكان بعد "(٤) .

وثمة وعي ونباهة تحسب للمُحدثين من مفسرين أو نحويين . ويمكن القول ، والحق يقال مِن المفسرين من جدّد بالقواعد النحوية والتفت إليها ، وكشف النقاب عنها ، ومنهم صاحب تفسير حدائق الروح الذي جزم بكونها بمعنى (بعد) من دون احتمال آخر معها ، في

(١) البرهان في علوم القرآن : ٤/ ٤١٩ .
(٢) مجاز القرآن : ٨٧/١ .
(٣) ينظر : حروف المعاني : ٨٤ ، البحر المحيط : ٤٠٥/٢ .
(٤) درج الدرر في تفسير الآي والسور : ١٧٦٦/٤ .

تفسير النص القرآني السابق ، بقوله : " مِن جوعٍ : أي : مِنْ بعد جوعٍ شديد كانوا فيه قبلها بحمل المِيرة من البلاد النائية في البرد والحر"[١] .

وكان للعلامة الدُّرّة وقفة على هذه المسألة ، وجاءت مفرداته واضحة جليّة بقوله : " الذي أطعمهم من جوعٍ ، أي : بعد جوع ، وأمنهم من خوفٍ ، أي : بعد خوف[٢] .

أمّا أبو حيّان فذهب فيها مذهبين ، أحدهما : أنّها للتبعيض في قوله : " والتبعيض وهو الذي قررناه "[٣] ، وذلك في **قوله تعالى :﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلا أَوْلادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ﴾[آل عمران :١٠]** ، وفي النص الثاني **قوله تعالى :﴿ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾[قريش : ٤]** ، قال : " مِن بمعنى (عند) قاله أبو عبيدة ... قال : معناه عند جوعٍ وعند خوفٍ ، وكون (مِن) بمعنى عند ضعيف جدًا"[٤] ، وجاءت (مِن) بحسب رأي أبي حيان في هذا النص للتعليل ، بقوله : " (مِن) للتعليل ، أي : لأجل الجوع ، وأمنهم من خوفٍ ، أي : مِن الجذام"[٥] .

وكان الأولى بجمهور النحويين ، ومن تابعهم كأبي حيّان أن يجنحوا إلى القول بصحة مجيء(مِن) بمعنى (بعد) وبمعنى (عند) وعدم اللجوء إلى التأويل .

(١) تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن : ٣٥٥/٣٢ .
(٢) تفسير القرأن الكريم وإعرابه وبيانه :٧٣٦/١٠ .
(٣) البحر المحيط : ٢/ ٤٠٥ .
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٥) المصدر نفسه : ٨/ ٥١٦ .

٥- دخول (الواو) على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بالصفة :

أقرّ جمهور النحويين بصحة مجيء الواو مع جملة الحال ، ومنعوها في غيرها ، كما في دخولها على الموصوف ، واتّخذ الرفض عندهم أشكالًا متعدّدة ، فمنها عدم الجواز ، ومنها نعتها بالشذوذ والضعف(١) .

وبيّن أبو جعفر النّحاس (ت ٣٣٨هـ) أنّ حذف (الواو) ليس دليلًا على خروج الجملة عن الحال ، وذلك عند تفسير قوله تعالى :﴿ **وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ**﴾**[الحجر : ٤]** ، فقال : إنّ جملة (ولها كتاب معلوم) " في موضع الحال، وفي غير القرآن يجوز حذف الواو ، ودلَّ بهذا على أنَّ كلّ مُهلك ومقتول فبأجله"(٢) ، فهو لا يجيز وقوع (الواو) زائدة

وذكر ابن هشام في مغنيه أنَّ مانع الوصفية :" أمران : أحدهما ... اقتران الجملة بـ (إلاّ) إذ لا يجوز التفريغ في الصفات ... والثاني ... وهو اقترانها بالواو"(٣) .

وقد نفى ابن هشام خروج الواو لهذا المعنى ،وعدّها واو الحال في نصوص قرآنية ، منها قوله تعالى :﴿ **وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ**﴾**[البقرة : ٢١٦]** ، وقوله تعالى :﴿ **وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلا قَلِيلٌ**﴾**[الكهف :٢٢]** ، وقوله تعالى :﴿ **أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا**﴾**[البقرة :٢٥٩]** ، وقوله تعالى : ﴿ **وَمَا أَهْلَكْنَا**

(١) ينظر : الأزهية في علم الحروف ، للهروي : ٣٣٦ ، شرح التسهيل : ٢/ ٣٠٢-٣٠٣ ، شرح الكافية : ١٠٢/٢ ، تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : ١/ ٥٠١ .

(٢) إعراب القرآن : ٣٧٧/٢ .

(٣) مغني اللبيب في كتب الأعاريب : ٤/ ٤٠٠-٤٠١ .

مِنْ قَرْيَةٍ إِلا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾[الحجر : ٤] ، ففي جمل (وهو خير لكم – وثامنهم كلبهم – وهي خاوية) كلّها على رأي الجمهور هي (واو) الحال(١).

والمسوغ الذي بينّه ابن هشام لمجيء الحال من النكرة في هذه النصوص أمران " أحدهما خاص بها ، وهو تقدّم النفي ، والثاني عام في تقييد الآيات ، وهو امتناع الوصفية إذ الحال متى امتنع كونها صفة جارٍ مجيئها من النكرة"(٢) .

وهنالك رأي نظر للنصوص القرآنية نظرة المتأمل والمتدبر ، بعيدًا عن التعصب والعبودية لآراء الآخرين ؛ فذهب إلى صحة مجيء الواو مقحمة بين الصفة وموصوفها ، ومنهم الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) ، الذي تناول نصّين قرآنيين بالمقابلة واستنتج منها قاعدة واعية ، والنصّان هما قوله تعالى : ﴿ **وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر : ٤]** ، وقوله تعالى :﴿ **وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾ [الشعراء : ٢٠٨]** ، والملاحظ ورود (الواو) في (وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ) ، وعدم ورودها في (لَهَا مُنْذِرُونَ) ، فقال : " لو لم يكن فيه الواو كان صوابًا"(٣) ، وتابعه ابن خيران (ت ٣٢٠ هـ)(٤) ، وعلى نهج الفرّاء سار ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ؛ إذ أجاز مجيء (الواو) لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف(٥) .

وتابع مكي بن ابي طالب (ت ٤٣٧هـ) هذا الرأي ، وهو يبيّن تفسير قوله تعالى :﴿ **وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾[الحجر : ٤]** ، فذهب إلى جواز حذف الفاء ، الذي يؤيد رأي وقوعها قبل الصفة بقوله :" كتابٌ : مبتدأ ، و(لها) خبر ،

(١) ينظر : مغني اللبيب في كتب الأعاريب : ٤/ ٣٩٨–٣٩٩ .
(٢) المصدر نفسه : ٤/ ٤٠٠ .
(٣) معاني القرآن : ٢/ ٨٢ .
(٤) ينظر : تفسير القرآن الكريم وإعرابه :٥٠١/١ .
(٥) ينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٣٨٩/٢ .

والجملة في موضع نعت للقرية ، ويجوز حذف (الواو) مِن (ولها) لو كان في الكلام"[١] .

وكلا النصّين السابقين ذكرهما الهروي (ت ٤١٥ هـ) في أزهيته وجعل (الواو) زائدة[٢] ، إلاّ أنَّ الغريب في رأيه أنّه جعل دخول (الواو) على قوله (ولها كتاب معلوم) شاذًا ، وقيدها بـ (لمّا – حتى) بقوله :" الواو لا تقحم إلاّ مع (لمّا – حتى) ولا تقحم مع غيرها إلاّ في الشاذ"[٣] .

ونجد الزمخشري يتحفنا دومًا بقواعد تؤيد النصوص القرآنية ، ويوقف زحف البصريين ليوسع في القاعدة ، وهذا ما نجده في تأييده قاعدة مجي الواو لإلصاق الصفة بالموصوف ، وذلك في تفسير قوله تعالى :﴿ **وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إلا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ**﴾ **[الحجر : ٤]** ، وجعل النّص الأخر مناظرًا له ، وهو : **قوله تعالى :﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إلا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾[الشعراء:٢٠٨]** ، فقال :" وإنّما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف"[٤] .

وفي جملة (إلّا لها منذرون) نجد أنّ (الواو) قد عزلت عن (إلّا) ، ولم تعزل في سابقتها ، وهو دليل الزيادة لها " وإذا زيدت فالتأكيد وصل الصفة بالموصوف ..."[٥] .

وذكر الزمخشري نصًا قرآنيًا آخرَ لإثبات هذه القاعدة ، وهو قوله تعالى :﴿**سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ**﴾ **[الكهف : ٢٢]** ، أوضح أن الواو الداخلة على جملة (وثامنهم كلبهم) هي

(١) مشكل اعراب القرآن : ١/ ٤١٠ .
(٢) ينظر : الأزهية في علم الحروف : ٢٣٨-٢٣٩ .
(٣) المصدر نفسه : ٣٣٦ .
(٤) الكشاف : ٣٩٨/٣ .
(٥) المصدر نفسه : ٤/ ٤١٨ .

الواو " التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة كما تدخل على الواقعة حالًا عن المعرفة"[١] .

وصرّح الخطيب الموزعي (ت :٨٢٥هـ) حين تناول النصّين السابقين بأنّ هذه(الواو) لا تكون للحال ، وأقرّ بما ذهب به الفرّاء ومن أيّده ؛ لانَّ واو " الحال لا يحسن سقوطها ، فلا تقول جئتك الشمس طالعة ... بخلاف هذه فإنّ لك أن تسقطها والمعنى باقٍ مستقيم"[٢] .

ومن الذين أخذوا بهذا الرآي أيضًا عصام الديّن القنوي (ت ١١٩٥ هـ) في حاشيته[٣].

أمّا العكبري (ت ٦١٦هـ) فقد تناول كلَّ النصوص السابقة ، وأجاز الوجهين ، وهو الحالية من النكرة ، و الصفة لشيء ، إلا أنّه في تعليقه على (و ثامنهم كلبهم) رجّح دخول الواو على الصفة بقوله : " لأنّ صفة لنكرة جاز أن تدخلها الواو ، وهذا هو الصحيح في ادخال الواو في (ثامنهم)"[٤] .

وسار أبو حيّان الأندلسي على نهج الذين منعوا مجي الواو لإلصاق الصفة بالموصوف ، وهو يواكب الجمهور بذلك ؛ بل وصف رأي المخالفين لآراء جمهور النحويين بصفات عدّة ، منها : منها الضعيف ، ومنها شيء لا يعرفه النحويون ، كما في قوله : " وهو ضعيف ؛ لأنّ الواو في النعوت إنّما تكون للعطف ... وكون الواو تدخل على الجملة الواقعة صفة دالة على لصوق الصفة بالموصوف وعلى ثبوت اتصاله بها شيء لا يعرفه النحويون ... والقياس ألّا تتوسط الواو بينهما"[٥] ، فقد وصف رفضه بنعوت

(١) الكشاف: ٣/ ٥٧٦-٥٧٧ .
(٢) مصابيح المغاني في حروف المعاني : ٥٣٢ .
(٣) ينظر : حاشية القنوي : ١١/ ١٢٠
(٤) التبيان في إعراب القرآن : ٨٤٣ .
(٥) البحر المحيط : ١٥٢/٢ ، ١١٠/٦ .

متعددة ، وهي : الضعف ، وعدم معرفة النحويون بتلك القاعدة ، وخروجها عن القياس ، وغير معهود في كلام النحويين .

وهذا الوصف من أبي حيّان كان لنصوص قرآنية ، وهي قوله تعالى: ﴿ **وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ** ﴾[**البقرة : ٢١٦**] ، فعلّق على جملة (وهو خير لكم) بقوله هي :" حال من قوله شيئًا ، وهو نكرة ، والحال من النكرة أقل من الحال من المعرفة ، وجوزوا أن تكون الجملة في موضع الصفة ، قالوا : وساغ دخول الواو لمّا كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالًا ، وهو ضعيف ؛ لأنّ الواو في النعوت إنّما تكون للعطف في نحو : **مررتُ برجلٍ عالمٍ وكريمٍ** ، وهنا لم يتقدم ما يعطف عليه ، ودعوى زيادة (الواو) بعيدة ، فلا يجوز أن تقع الجملة صفة"(١) .

فهو أنكر القاعدة ، ووصفها بالضعف ، وقدح بقاعدة أخرى للوصول إلى هدفه ، وهو مجيء الحال من النكرة ، وجعلها قليلة ، فهدم أصلًا نحويًا قال به الجمهور ليضعف غيره .

وفي نص قرآني آخر وهو قوله تعالى :﴿ **أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ** ﴾[**البقرة : ٢٥٩**] ، جعل أبو حيّان جملة (وهي خاوية) في موضع الحال بقوله :" وهذه الجملة في موضع الحال من الفاعل الذي في (مرَّ) أو على (القرية) ، والحال من النكرة إذا تأخرت تثقل ، وقيل : الجملة في موضع الصفة لـ (القرية) ، ويبعد هذا القول الواو"(٢) .

(١) البحر المحيط : ١٥٢/٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٢/ ٣٠٢ .

وهنا أكّد صحة مجيء الحال من النكرة ووصفه بالثقل ، وكذلك نعت مجئ (الواو) مقحمة بالبعيد ، وفي العبارة حذف ، فلا يستقيم المعنى في قولهم (ويبعد هذا القول) ، والصحيح (ويبعد هذا القول في الواو) فتسقيم الجملة بوجود (في) .

وفي نص آخر ، أخرج أبو حيّان مجيء الواو مقحمة من القياس النحوي ، وجعل هذا الرأي ليس بشيء ، وهو يرد على رأي الزمخشري في **قوله تعالى :** ﴿ **وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ**﴾**[الحجر : ٤]** ، فقال :" والواو في (ولها) واو الحال ، وقال بعضهم : مقحمة ، أي زائدة ، وليس بشيء ... والقياس أن لا تتوسط (الواو) بينهما "[١] ، أي : أنّه تتوسط (الواو) بين (إلّا) والصفة .

والغريب أنّ أبا حيّان يذكر مثالين قرآنيين ، أحدهما بتوسط (الواو) ، والآخر بعدمه ، وهذا دليل على صحة مجيء (الواو) مقحمة ، فهو يذكر قراءة لابن أبي عبلة بإسقاطها[٢]، فتكون الآتين بالشكل الآتي : (وما أهلكنا من قرية إلَّا ولها كتاب معلوم – وما أهلكنا من قرية (إلاَّ لها كتاب معلوم) ، فهو يذكر التقابل في الحذف وعدمه .

ووصف الرأي الذي قال بصحة مجيء (الواو) مقحمة بأنّه " لا نعلم أحدًا قاله من النحويين ، وهو مبني على أنَّ ما بعد (إلَّا) يجوز أن يكون صفة ..."[٣] .

وغنيّ عن البيان أنَّ الموازنة بين قوله تعالى :﴿ **وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلا لَهَا مُنْذِرُونَ**﴾ **[الشعراء : ٢٠٨]** ، وقوله تعالى :﴿ **وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ**﴾ **[الحجر : ٤]** ، يؤيد صحة مجيء (الواو) زائدة ؛ ففي النص الأول وقعت جملة (لها منذرون) صفة بعد (إلَّا) ، وقد سقطت منها (الواو) ، وفي الثاني وقعت جملة (ولها كتابٌ معلوم) بعد (إلَّا) مع عدم سقوط (الواو) ، وهذا إشارة إلى صحة مجي

(١) البحر المحيط : ٥/ ٤٣٤ .
(٢) ينظر : البحر المحيط : ٥/ ٤٣٤، معجم القراءات القرآنية : ٤/ ٥٣٥.
(٣) المصدر نفسه : ٥/ ٤٣٤ .

(الواو) مقحمة ، إذا ما عرفنا أنّ النص القرآني يقدم نماذج ، ويثبتها بالتقابل ، وهو تفسير القرآن بالقرآن .

وقد بيّن أبو حيّان ذلك بعد أن نقل كلام الزمخشري بقوله : " قال الزمخشري :فإن قلت : كيف عزلت (الواو) عن الجملة بعد (إلّا) ، ولم تعزل عنها في قوله (... إلاَّ ولها كتاب معلوم) قلت : الأصل عزل (الواو) ؛ لأنَّ الجملة صفة قرية ، وإذا زيدت فلتأكيد وصل الصفة بالموصوف "[١] ، وعلق على رأي الزمخشري بقوله :" ولو قدرنا (لها منذرون) جملة لم يجز أن تجيء صفة بعد (إلّا) ، ومذهب الجمهور : أنّه لا تجيء الصفة بعد (إلَّا) معتمدة على أداة الاستثناء ... فلو كانت الجملة في موضع الصفة للنكرة لورد المفرد بعد (إلاَّ) صفة لها ... وأمّا كون (الواو) تزاد لتأكيد وصل الصفة بالموصوف فغير معهود في كلام النحويين"[٢].

وهاهنا يقف الباحث وقفة تأمل وتفكر في قول أبي حيّان ، فهل لازال ابو حيّان يقول لا نعلم أحدًا يقول بذلك من النحويين ؟! وقد سبقه العديد منهم ، أو إنّه يعدُّ النص الذي حذفت منه الواو دليلًا على عدم صحة لحوقها بالصفة ، وأمام كلّ ذلك ما مقدار الضعف الذي وصفه أبو حيّان ، فإن كان من باب الكثرة الكاثرة ، فهنالك أكثر من نصّ قرآني جعله النحويون دليلًا على صحة القاعدة ، فإن قصد بالضعف هو إلحاق النادر بالكثير ، من باب كثرة دخول الواو على الجمل الحالية وقلتها في وقوعها بين الصفة والموصوف ، فهذا يعني جواز وقوعها ، فلماذا لم يؤسس له كقاعدة .

ونحن نتعجب من الجمهور ومن أيّدهم كأبي حيّان الذين يقرون بأنّ الجمل بعد النكرات صفات ، فأين ذهبت هذه القاعدة في تلك النصوص ، فلماذا لم يطبقوا هذا الإقرار عمليًا .

---

(١) البحر المحيط : ٧/ ٤٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٢/٧.

ونحن نقف أمّام أبي حيّان ونساله أنّ جمهور النحويين ينظرون إلى القرآن وكلام العرب بعين واحدة ، فما رأيه بالشواهد الشعرية التي روتها الكتب النحوية ، التي تؤيد القاعدة ، ولكنّها أُولَت ؛ لتطابق رأي الجمهور .

وزيادة على ما تمّ إقراره من الشواهد القرآنية ، هناك ما يؤكده من كلام العرب الشعري ، وهو قول الشاعر قيس بن الملوح[١]: **(البحر الطويل)**

مَضَى زَمَنٌ والناسُ يَسْتَشفُعوُن بي فَهَل لِي إلى لَيْلَى الغَداةَ شفيعُ ؟

فجاءت الجملة الاسمية المتصدرة بالواو (والناسُ يستشفعون بي) : في محل رفع صفة لـ (زمن) ، ولكنّ محمّد محمّد حسن الشرَّاب شرح الشاهد الشعري على رأي جمهور النحويين ، فذكر أنَّ جملة (والناس يستشفعون بي) " في محل نصب حال من (زمنٍ) وهو نكرة ، وكان الواجب أن تكون صفة على القاعدة إنّ الجمل بعد النكرات صفات ، والمعارض في ذلك الواو ، فإنّها لا تعترض بين الموصوف والصفة"[٢] .

وكذلك قراءة ابن أبي عبلة في قوله تعالى : ﴿**وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ**﴾ **[الحجر : ٤]** ، إذ قرأ جمهور القرّاء بإثبات الواو ، وجملة لها كتابٌ صفة لقرية ، ودخلت الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف[٣] ، وقرأ ابن أبي عبلة (إلَّا لها كتاب معلوم) بحذف الواو ، والجملة الاسمية صفة لقرية [٤] .

فالعارض الذي هدّم قاعدة الجمل بعد النكرات صفات هي (الواو) ، فانظر نقض أبي حيّان قاعدة متعارفًا عليها ومشهورة ، فنقض رأي القرآن ولم يجرأ على نقض رأي الجمهور في ذلك.

---

(١) ديوان قيس بن الملوح : ٢٨ .

(٢) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ، لمحمد محمد حسن الشُراب:٨٤/٢ .

(٣) ينظر : الكشاف : ٣/ ٣٩٨ .

(٤) ينظر : البحر المحيط : ٥/ ٤٣٤ ، معجم القراءات القرآنية ، عبد اللطيف الخطيب : ٥٣٥/٤ .

وبذلك يمكن أن نؤسس قاعدة معتمدة على من قال بذلك ، ودليلنا الشاهد القرآني ويسنده الشاهد الشعري ، وكذلك القراءة القرآنية ، وهذا يكفي دليلًا عليها .

٦- مجيء (إلّا) بمعنى بَعْدَ :

من المسائل التي سكت عنها جمهور النحويين ، ابتداءً بسيبويه ومرورًا بالفرّاء والاخفش وابن عصفور وغيرهم ، مجيء (إلّا) بمعنى (بعد) ، فلم يكن لهذه القاعدة النحوية نصيب في دراستهم وتحليلهم ، فلم يذكروها عند ذكر معاني (إلَّا) .

وممّن صرّحَ بمجيء (إلّا) بمعنى (بعد) المرادي (ت ٧٤٩هـ) في جناه الداني ، وقدّم ثلاثة نصوص قرآنية حجة لِمن قال به ، وهي ، قوله تعالى: ﴿ **لِئَلا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إلا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ** ﴾**[البقرة : ١٥٠]** ، وكذلك في قوله تعالى :﴿ **وَلا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إلا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلا**﴾ **[النساء : ٢٢]**، وقوله تعالى :﴿ **وَلا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إلا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلا**﴾**[النساء : ٢٢]** ، ووصف مجيء (إلّا) بهذا المعنى بأنّه غريب ، فقال :" ومِن أغرب ما قيل في (إلّا) أنّها قد تكون بمعنى (بَعْدَ)"[١] ، فأيّ غرابة يا ترى من قاعدة دليلها القرآن الكريم ، الذي يفترض أن يكون المصدر الأول لتقعيد القواعد النحويّة .

وكان للسمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) رأي لم يختلف عن سابقَيه ، فذكر معاني (إلّا) في تفسيره النصوص القرآنية السابقة ، ونعت الرأي القائل بمجيء (إلّا) بمعنى (بعد) بالرأي الفاسد والضعيف ، فقال: " وهذا افسد الأقوال ، وإنّما ذكرته لغرض التنبيه على ضعفه"[٢] .

(١) الجنى الداني في حروف المعاني : ٥٢١.

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٧٩/٢ .

ولم يكن أبو حيّان مخالفًا لرأي جمهور النحويين في هذه المسألة ، ففي حديثه عن قوله تعالى :﴿ **لِئَلا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ**﴾**[البقرة : ١٥٠]** ، رفضها ونعتها بالضعف ، ووصف مَن قال بها بلفظ (الزعم) ، وكأنّه يستغرب ذلك الأمر ويبيّن حداثته .

وقدّم نصّين قرآنيين آخرين لذا الزعم ، وهما قوله تعالى :﴿ **وَلا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلا**﴾ **[النساء : ٢٢]** ، وقوله :﴿ **لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلا الْمَوْتَةَ الأُولَى وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ** ﴾**[الدخان : ٥٦]** ، وقد علّق على هذين النصيّن بقوله : " وأضعف من هذا مَن زعِم أنّ (ألَّا) بمعنى بَعْدَ ... ولولا أنّ بعض المفسرين ذكر هذين القولين ما ذكرتهما لضعفهما"[١] .

فماذا أراد أبو حيّان بالضعف ؟! ، فالنعت بالضعف لقاعدة تؤيدها ثلاثة نصوص قرآنية ، يجعلنا نقف وقفة المتعجب لهذا الوصف منه .

وقد صرّح به ابو هلال العسكري أنّ الضعف نقصان في القوة ، أي إنّ درجة القوة غير عالية ، بل فيها نقص[٢] ، فهل هذا يعني عدم وجود الكمال في النص القرآني ، حتى يتهم بذلك الضعف! .

وذكر اصحاب المعجمات اللغوية أنّ الضعف خلاف القوة ، وهو الضعف بالرأي ، وهذا يدل على أنّ هناك جانبًا قويًا أراد أبو حيّان أن يصرح به ، وهو ما بنى عليه جمهور النحويين قواعدهم وهو كلام العرب ، والملاحظ أنّ الضَّعْف و الضعَيف كلاهما بمعنى واحد عند البصريين ، وهو ضعف الرأي[٣] .

---

(١) البحر المحيط : ١/ ٦١٦ .

(٢) ينظر : الفروق اللغوية : ٣٣ .

(٣) ينظر : لسان العرب ، لابن منظور ، فصل الضاد المعجمة ، مادة : ضعفَ : ٢٠٣/٩ .

ورأي السيّوطي أنّ درجة الضعف في الرأي لا تصل إلى درجة الفصاحة في القول ، فقال :" الضعيف ما أنحط عن درجة الفصيح"[١] .

وخلاصة القول في ذلك أنّ ما صدر من النحويين من حكم وضع تحت مسمى الضعيف ، لقاعدة نحوية تؤيدها نصوص قرآنية ، إنّما كان ذلك لقاعدة نحوية يرفضها أصحاب النحو لمخالفتها أقيستهم ، ودفاعًا عن قواعدهم التي وضعوها.

ومن هنا يضع النحو القرآني تأسيسًا جديدًا لقاعدة نحوية يرفضها أصحاب النحو التقليدي ، وهو صحة مجيء (إلَّا) بمعنى (بَعْدَ) .

٧- مجيء (إلّا) زائدة :

الأصل في (إلّا) وقوعها أداة استثناء ، هذا ما لم يغادره جمهور النحويين ، وأَوّلوا النصوص القرآنية أو الشعرية التي جاءت لغير هذا المعنى[٢] .

وأثبت ذلك سيبويه في كتابه ، فلم يتحدث عن معنى مغاير لها ، فقال في تعليقته على قول ذي الرّمة [٣] : **(بحر الطويل)**

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُ إلاَّ مَنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا

فقال ما نصه :" فإنْ شئت كان على لا ينفك نرمي بها أو على الإبتداء"[٤] .

(١) المزهر في علوم اللغة ، السيّوطي : ١/ ١٦٩ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : ١/ ٢٣٢ ، شرح التسهيل : ٢/ ٢٦٨ ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ١/ ٤٧٥-٤٧٦ ، أوضح المسالك : ١/ ١٩٦ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٢/ ٢٠٣-٢٠٤ .

(٣) ديوان ذي الرمة : ٥٨٤ ، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية : ١/ ٤١١ ، الشاهد (١٥٥) .

(٤) الكتاب : ٣/ ٤٨ .

وعلى هذا النحو سار الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) ، الذي قدّم بيتًا شعريًا ، جعل فيه (إلّا) استثنائية ، وهو قول الشاعر[١] : **(بحر الطويل)**

فكلُّهم حاشاك إلّا وجدته كعين الكذوب جهدها واحتفالها

ولم يخالف المفسرون سيبويه ، بل جاءت أقولهم على منواله ، ودافعوا عن رأيه بقوة ، ولم يحتملوا غير رأيه في **قوله تعالى :﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لا يَسْمَعُ إِلا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَعْقِلُونَ﴾[البقرة :١٧١]** ، شيئًا آخر ، ومنهم ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)[٢] ، والزمخشري [٣] ، والفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ) في مفاتيحه[٤]، وكذلك أبو السعود (ت ٩٨٢هـ)[٥] ، ووافقهم الهرري في حدائقه[٦] ، و محمد علي طه الدّرة في تفسيره[٧] ، وبعض علماء العربية القدماء أجازوا مجيء (إلّا) زائده ، مثل الأصمعي (ت ٢١٦هـ) كما روي عنه[٨] ، و المازني(ت ٢٤٩هـ)[٩]، وأبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥هـ)[١٠] والسيرافي (ت ٣٨٦هـ)[١١] ، وابن جني(ت٣٩٢هـ)[١]، والواحدي (ت ٤٦٨هـ)[٢] .

---

(١) ينظر : معاني القرآن : ١/١٤٠ .

(٢) ينظر : تفسير القرآن العظيم : ١/ ٢٨٢ .

(٣) ينظر : الكشاف : ١/ ٣٠٢ .

(٤) ينظر : مفاتيح الغيب :٥/٨ .

(٥) ينظر : ارشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم : ١/ ٣٠٢ .

(٦) ينظر : حدائق الروح والريحان : ٣/ ١١١.

(٧) ينظر : تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : ١/ ٣٩٢ .

(٨) ينظر : الحلبيات ، للفارسي : ٢٧٨ ، البحر المحيط : ١/ ٦٥٨ ، ، الجنى الداني في حروف المعاني : ٥١٠ .

(٩) ينظر : ضرائر الشعر ، لابن عصفور : ٧٥ .

(١٠) ينظر : شرح التسهيل : ٢/ ٢٦٨ .

(١١) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

واعتمد القائلون بهذا الرأي على نصّ من القرآن الكريم ، وهو قوله تعالى :﴿ **وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لا يَسْمَعُ إِلا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَعْقِلُونَ**﴾ **[البقرة :١٧١]** ، ونصوص من الشعر العربي ، فذهب المازني (ت ٢٤٧هـ) إلى صحة مجيء (إلّا) زائدة بالاعتماد على قول الشاعر[٣] : **(بحر الطويل)**

أَرَى الدَّهرَ إلاَّ مُجُنونًا بِأَهْلِه وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إلاَّ مُعذبًا

إذ المراد " أرى الدهرَ مجنونًا بأهله"[٤] ، وكذلك بيّن هذه المسألة بنص شعري آخر، وهو قول الشاعر[٥] : **(بحر بسيط)**

مَا زَالَ مُذْ وَجَفْتَ فِي كلِّ هَاجَرةٍ بَالأَشْعَثِ الْوَرد إلّا وَهُو مَهْمُومُ

وأراد من ذلك " هو مهموم ، فزاد (إلّا) والواو في خبر (زَالَ) "[٦] ، ومثله ، قول الشاعر[٧] : **(بحر الطويل)**

وكلُّهم حَاشَاكَ إلّا وَجَدتَه كَعَين الْكَذوبِ جَهدها واحتفالها

إذ أراد منها : " وكلّهم حاشاك وجدته "[٨] ، وكذلك قول ذي الرمة[٩]: **(بحر الطويل)**

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُ إلاَّ مَنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا

---

(١) ينظر : المحتسب : ١/ ٣٢٨-٣٢٩ .

(٢) ينظر : البسيط : ٣/٤٩٤ .

(٣) شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية : ١/ ١٣٧ .

(٤) ضرائر الشعر : ٧٥

(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(٦) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(٧) خزانة الأدب ولب لباب العرب : ٩/ ٢٥١ ، الشاهد (٧٦٣) .

(٨) ضرائر الشعر : ٧٥-٧٦ .

(٩) ديوان ذي الرّمة : ٥٨٤، ضرائر الشعر : ٧٥-٧٦ .

والملاحظ أنّ ابن عصفور عندما عرض حجج أبي عثمان المازني ، صرّح باحتمال زيادتها وعدم زيادتها ، فقال : " وهذه الأبيات كلُّها تحتمل (إلّا) أن تكون غير زائدة ، إلاَ البيت الأول فإنّها لا تكون فيه زائدة ، وذلك بأنْ تجعل (زال) وتنفك (تامتين) وتكون (إلّا) إذ ذاك داخلة في الحال"[١] .

ويبدو لي أنّ احتمال عدم زيادتها في البيت الأول غير دقيق ؛ فزيادتها واضحة ؛ إذ بعد حذفها يبقى المعنى مستقيمًا (أرى الدهرَ منجنونًا بأهلهِ) .

وأعلن ابن جني (ت ٣٩٢هـ) انبثاق قاعدة جديدة ، إلّا أنّه جعل القاعدة مؤيدة بقراءة قرآنية ، وهي قراءة ابن مسعود والأعمش ، قوله تعالى :﴿**وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**﴾**[هود :١١١]** ، بجعل (إنْ) مخففة من الثقيلة و (إلّا) زائدة . فقد قُرئت هكذا : ﴿ **إِنْ كُلٌّ إِلَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ربك** ﴾[٢] .

وقد أثبت ذلك بنصّين ، هما قول الشاعر[٣]: **(بحر الطويل)**

أَرَى الدَّهرَ إلاَّ مُنْجُنونًا بِأَهْلِه وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إلاَّ مُعذبًا

وقول ذي الرّمة[٤]: **(بحر الطويل)**

(

حراجيج ما تنفك إلّا مناخةً على الخسفِ أو نرمي بها بلدًا قفرًا

وأراد فيهما : أرى الدهرَ منجنونًا – ما تنفك مناخةً[٥] .

---

(١) ضرائر الشعر : ٧٥-٧٦ .
(٢) ينظر : المحتسب : ١/ ٣٢٨ .
(٣) ينظر: المصدر نفسه : ٣٢٨-٣٢٩ .
(٤) ديوان ذي الرمة : ٥٨٤ .
(٥) ينظر : المحتسب :١/ ٣٢٨- ٢٣٩ .

واختار الواحدي (ت ٤٦٨هـ) في بسيطه طريقة إسقاطها من النص الشعري وخلوه منها ؛ ليبين زيادتها ، ففي كلامه عن قول الشاعر: **(بحر الطويل)**

هم القوم إلّا حيثُ سلّوا سُيُوفهم وَضَحّوا بِلَحم مِن مُحِلّ ومُحْرِمِ

قال : " معناها هنا السقوط ... هم القوم سلّوا سيوفهم"[١] .

وممّا تقدم يمكن القول إنّ النحويين في كتبهم كانت نقاشاتهم في هذه المسألة منحصرة في نص شعري واحد ، وندر اعتمادهم على النص القرآني الوارد في تقعيد هذه القاعدة .

ومن هنا قالوا : بعدم صحة مجي (إلّا) زائدة ، أخذ هذا الرفض عندهم أشكالًا عدّة ، منها : أنّ الشاعر ذي الرمّة أخطأ ، وهذا ما ذهب إليه أبو عبد الله المرزباني (ت ٣٨٤ هـ) ، عندما نقل نصًا عن الأصمعي مسموعًا عن أبي عمرو بن العلاء ، بقوله :" ما نقل عن الأصمعي ، قال : سمعتُ أبا عمرو بن العلاء يقول : أخطأ ذو الرمة في قوله .... في إدخاله (إلّا) بعد قوله (ما تنفك) ، وكذلك قال الصولي (ت ٣٣٦هـ) ، وسمعت أحمد بن يحيى (ت٢٩١هـ) يقول : لا يدخل مع ما ينفك وما يزال (إلّا) ؛ لأنّ (ما) مع هذه الحروف خبر وليست بجحد ، و (ألَا) هو الشخص"[٢] .

ومنها : إنكار أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) هذه المسألة وهو يعلّق على ما أجازه الأصمعي ، فقال :" فالذي ذهب إليه الأصمعي في ذلك أن يكون (مناخةً) خبرًا ، وتكون (إلاّ) داخلة عليه (يريد زائدة) ؛ لأنّه ثبّت إلّا مناخة ، فيكون هذا التأويل من حلّة الأناخة[٣] .

---

(١) البسيط : ٤٩٤/٣ .

(٢) الموشح في مآخذ العُلماء على الشعراء :٢١٦-٢١٧ .

(٣) الحلبيات : ٢٧٨ .

ولم يفارق العكبري (ت ٦١٦هـ) أصحابه في نظرتهم لهذه المسألة ؛ إذ وصفها بالضعف ، وهي موافقة خجولة ، ورجّح كونها استثنائية ، فقال في تعليقته على الآية الكريمة :﴿ **لا يَسْمَعُ إِلا دُعَاءً** ﴾ **[البقرة :١٧١]** بقوله: "وقيل (إلّا) زائدة ؛ لأنّ المعنى (لا يسمع دعاءُ) وهو ضعيف ، والمعنى بما لا يسمع إلّا صوتًا"(١) .

وأصيب أبو القاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) بالغرابة من تلك القاعدة ، عندما نعتها بالغرابة ، ولم يكتفِ بذلك ، بل رافقت صفة الغرابة صفة الضعف ، بقوله :" هذا قسم غريب ... أي : ما تنفك مناخة ، و(إلّا) زائدة ؛ لأنّ مازال وأخواتها لا تدخل (إلّا) على خبرها ؛ لأنّ نفيها إيجاب ، فلا وجه لدخول (إلّا) ، وهذا قول ضعيف ، فإنّ (إلّا) لم يثبت زيادتها"(٢) .

وخرّج البيت الشعري الذي وردت فيه (إلّا) زائدة على وجهين " أحدهما : أنّ (تنفك) تامة ، وهي مطاوع (فكّهُ) إذا خلّصه أو فَضّلَه ، و (مناخة) حال ، والثاني : أنّها ناقصة ، والخبر قوله (على الخسف)، و(مناخة) حال من الضمير المستكن في الجار"(٣) .

ولم يأتِ ابن هشام بجديد ؛ فقد عرض آراء القبول والرفض ، وصرّح بالرفض في تخريجاته على بيتين من الشعر ، أحدهما : **(بحر الطويل)**

أرى الدهرَ إلّا منجنونًا بأهلهِ وما صاحب الحاجات إلّا مُعذبًا

(١) التبيان في إعراب القرآن : ١٠٩ .
(٢) الجنى الداني في حروف المعاني : ٥٢١ .
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

فكانت تعليقته عليه بقوله :" وإنّما المحفوظ و(ما الدهر) ، ثم إنّ ثبتت روايته، فتخرّج على أنّ (أرى) جواب قسم مقدّر ، وحذفت (لا) ... ودلّ على ذلك الاستثناء المفرغ"[١] .

أمّا النص الشعري الثاني ، فهو قول الشاعر : **(بحر الطويل)**

حراجيج ما تنفك إلّا مناخةً على الخسفِ أو نرمي بها بلدًا قفرًا

فلم يكن تعليقه مبتكرًا ، وإنّما نقل ابن هشام ما ذكره الأصمعي ، وسمعه عن أبي عمرو بن العلاء في تخطئة ذي الرّمة ، وبيّن أنّ (ألّا) بالتنوين ، وقصد منها الشخص أو أن تكون (تنفك) تامة[٢] .

أمّا من أيّد الرأيين ولم يرجح أحدهما على الأخر فهو الطبري في تفسيره ، وهذا ما فُهم من كلامه ، وهو يفسر **قوله تعالى :﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لا يَسْمَعُ إِلا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة :١٧١]** ، فجعل الذي ينعق مشبهًا بالبعير والحمار ، فيسمع الصوت ولا يفهمه أو يفهمه ، وذكر أنّها أداة استثناء ، و من الممكن أن تكون زائدة[٣] .

ولم يسهّل ابن مالك علينا الأمر في تسهيله ، ويجزم بأحد الأمرين ، بل وقف على التل ، وعرض الرأيين ، ولم يرجح أحدهما على الآخر[٤] .

وحقُ علينا أن نقف وقفة المستغرب المبهور ، من رأي أبي حيّان الأندلسي الذي رفض مجيء (إلّا) زائدة ونعتها بالضعف ، ويمكن ألّا نسمي ذلك رفضًا ، بل هي موافقة خجولة ، تضعف النص القرآني ، وتقوي النص الشعري ، وإن كان في نهاية الأمر يساوي

(١) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : ١/ ٤٧٥-٤٧٦ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) تفسير الطبري : ٣/ ٤٤-٤٩ .
(٤) ينظر: شرح التسهيل : ٢٦٨/٢

بين النص القرآني والبيت الشعري ؛ فهو عندما وقف عند قوله تعالى : ﴿ **وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لا يَسْمَعُ إِلا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَعْقِلُونَ**﴾ **[البقرة :١٧١]** ، قال :" وذهب بعضهم إلى أنّه ليس استثناء مفرغًا ، وإنّ (إلّا) زائدة ... والتقدير : بما لا يسمع دعاء ولا نداء ، وهذا ضعيف ؛ لأنّ القول بزيادة (إلّا) قولُ بلا دليلٍ "[١] .

ويؤاخذ على هذا التصريح أنّه يصرح بعدم وجود الدليل ، وهو يعرض نصًا قرآنيًا عليه ، بل يؤيده بنص شعري ، والأدهى من ذلك أنّه يذكر النص القرآني والشعري ، ويجعلهما على مستوى واحد ، فعندما يستشهد ببيت من الشعر جعل فيه (إلّا) زائدة ، وقال عنه رأي ضعيف ، والبيت الشعري هو :

حراجيج ما تنفك إلّا مناخةً على الخسفِ أو نرمي بها بلدًا قفرًا[٢]

فهذه القاعدة يؤيدها نصٌ قرآني، ومؤيدة بخمسة ابيات من كلام العرب ، ومع ذلك لا تزال في نظر أبي حيّان ضعيفة .

٨- مجيء (إن) بمعنى (إذْ)

ذهب جمهور النحويين إلى عدم القول بصحة مجيء(إنْ) بمعنى (إذْ) ، حتى إنّهم أوَّلوا النصوص القرآنية ، والشعرية ، والنثرية بما ينطبق مع ما أسسوا له من قواعد ، فأصبحوا كالكتلة الواحدة ، يأخذ لاحقهم بما صرّحَ به سابقهم .

وعرض أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) رأي البصريين في هذه المسألة بقوله :" وذهب البصريون إلى أنّها لا تقع بمعنى (إذْ) ... فاجتمعوا بأن قالوا : أجمعنا على أنّ الأصل في (إنْ) أن تكون شرطًا ، والأصل في (إذْ) أن تكون ظرفًا ، والأصل

(١) البحر المحيط : ١/ ٦٥٧ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٦٥٧ .

في كلّ حرفٍ أن يكون دالًا على ما وضع له في الأصل ، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال ، ومَن عدل عن الأصل بقي مرتهنًا بإقامة الدليل ، ولا دليل على ما ذهبوا إليه "[١] .

وهنا يبيّن أبو البركات الانباري الالتزام والتمسك بالأصل ، واعتماد الدليل ، فما يقول : إذا تعدّدت الأدلة من القرآن الكريم ، وكلام العرب والحديث النبوي على مجيء (إن) بمعنى (إذ)!.

ويَنْضم المالقي (ت ٧٠٢هـ) إلى كتلة سيبويه بقوله :" والصحيح مذهب سيبويه لخواص الحرفية فيها ، ولم يقم دليل على القطع بإسميتها كما في باب الجزاء فاعلمه"[٢] .

والملاحظ على المالقي أنّه أيّد سيبويه ، لعدم تضمنها معنى (إذ) وبقائها على الشرطية بقوله :" فكذلك جعلها سيبويه في الحرفية كـ (إنْ) المتفق عليها ، وغير سيبويه يجعلها ظرفًا على أصلها في غير باب الجزاء ، ويُضمنّها معنى (إنْ) ، كما يفعل بـ (متى – أين) ونحوها من الظروف في الجزاء "[٣] .

ولم يؤيد المرادي (ت ٧٤٩هـ) رأيًا معينًا ، بل وقف على التل عارضًا الآراء ، وبين رفض جمهور النحويين لهذا التقعيد بقوله :" ومنع ذلك البصريون ، وتأولوا هذه الشواهد على أنّها مصدرية "[٤] ، ومثله فعل ابن هشام ؛ إذ ذكر أنَّ الكوفيين أجازوا أن تكون (إنْ) بمعنى (إذ) نحو **قوله تعالى** :﴿**لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ**﴾ **[الفتح : ٢٧]** وعبّر عن رأي البصريين بقوله عن آية المشيئة " بأنّه

(١)الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٥١٨ –٥٢٠ ، المسألة : ٨٨ .

(٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني : ١٤٩ .

(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني : ٢٢٣.

تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل ، أو بأنّ أصل ذلك الشرط ، ثم صار يذكر للتبرك أو أنّ المعنى (لتدخُلنّ جميعًا إن شاء الله أن لا يموت أحدٌ قبل الدخول "[١] .

أمّا الزركشي (ت ٧٩٤هـ) فقال في بيان رأي البصريين في النص القرآني نفسه بقوله :" فالاستثناء مع تحقيق الدخول تأدبًا بأدب الله في المشيئة ، والاستثناء من الداخلين ، لا من الرؤيا ؛ لأنّه كان بين الرؤيا وتصديقها سَنَة ، ومات بينهم خلق كثير ، فكأنّه قال : كلّكُم إن شاء الله"[٢] .

فهو حدث مستقبلي تنبأ به الرسول (صلى الله عليه واله) بدخولهم جميعًا ، فكيف مات خلق كثير ، كما يقول الزركشي ، فالدخول الكلي لهم غير متحقق ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ورود التناقض في حديث ابن هشام والزركشي ، فابن هشام يوجّه النص على أنّه لا يموت أحدُ قبل الدخول إلى مكة محلّقين رؤوسهم ، وهو يقين ، لا شك فيه ، والزركشي يذهب إلى عدم تحقق الأمر بموت خلق كثير !

وفي نص قرآني آخر وهو **قوله تعالى:**﴿ **وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ**﴾ **[المائدة : ٥٧]** ، علّق جمهور البصريين على هذا النص بأنَّ (إنْ) بقيت في موقع الشرط بقولهم : " بأنّه شرط جيء به للتهيج والألهاب كما تقول لابنك : **إن كنت ابني فلا تفعل كذا** "[٣] .

وزاد الزركشي أنّ مجيئها للشرط هو من باب " النكتة ، ومن خطاب التهييج نحو : **إنْ كنت ولدي فأطعمني**"[٤] .

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ١/ ١٥٢-١٥٥ .
(٢) البرهان في علوم القرآن : ٤/ ٢٩١ .
(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ١/ ١٥٤ .
(٤) البرهان في علوم القرآن : ٤/ ٢١٩ .

وذكر الزّبيدي(ت ٨٠٢هـ) في ائتلافه تعليل جمهور النحويين بخصوص رفضهم لرفضهم هذه القاعدة بقوله :" وذهب البصريون إلى أنّها لا تكون بمعناها ؛ لأنّ الأصل في (إنْ) الشرطية ، وفي (إذْ) الظرفية ، والأصل في كلّ حرف أن يدل على ما وضع له في الأصل..."[١] .

وأراد بقوله هذا أنّ جمهور النحويين رفضوا التضمين في معاني الأدوات ، أي : رفضوا أن تكون (إنْ) متضمنة لمعنى (إذ) ، وأنكروا النصوص التي استشهد القائلون بها ، وقدّموا حجّتهم بعدم كونها حجة في مجيء (إنْ) بمعنى (إذْ) ، والسبب في ذلك :" لأنّ (إنْ) شرطّية ، وقد تستعمل العرب الشرط مع عدم الشك جريًا على العادة في إخراج الكلام مخرج الشك ، وإن لم يكن ثمَّ شك "[٢] .

ومن النصوص التي جاءت بها (إنْ) بمعنى (إذْ) وأوّلها الجمهور قوله تعالى : ﴿ **لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ**﴾**[البقرة : [الفتح : ٢٧]** ، فقالوا :" يحتمل أنّه استثناء وقع على دخول آمنين "[٣] .

والذي يلاحظ على الزبيدي بعد أن عرض الآراء ختمها بقوله " وشواهده كثيرة"[٤] ، أي : الشواهد على مجيء (إنْ) بمعنى (إذ) كثيرة ، ولكنّه لم يصرح بتأييد القاعدة على الرغم من كثرة أدلتها، وهذا غريب منه ! .

وفي الاتجاه نفسه سار الأوازعي (ت ٨٢٥هـ) ، فانضمّ إلى تحالف البصريين ، ولم يزد شيئًا ، فقد بصم برأيهم ومتابعتهم فيه[١] .

---

(١) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : ١٥٤-١٥٥ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) المصدر نفسه : ١٥٥.
(٤) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : ١٥٤-١٥٥ .

وصرّح السيّوطي (ت ٩١١هـ) برفض قاعدة مجيء (إنْ) بمعنى (إذ) علنًا ، وعلّق على نصين من النصوص القرآنية ، وهما قوله تعالى : ﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ**﴾ **[المائدة : ٥٧]** ، **وقوله تعالى :**﴿ **لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ** ﴾**[الفتح : ٢٧]** ، فقال : " ولا ترد إنْ بمعنى إذْ ... ؛ إذ لا يصحّ هنا بمعنى (إذ) وهو الشك ، وأجيب في الأولى شرط جيء بها للتهييج ، وفي الثانية : لتعليم العباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل ، أو إنّ أصله الشرط ، ثمّ صار يذكر للتبرك"[٢] ، وقول السيوطي ليس بجديد ؛ فقد تناوله قبله ابن هشام ، وكأنّه هنا ينقل من رأيه من دون زيادة عليه .

وممّن تمسك برأي البصريين من المحدثين الدكتور عبّاس حسن ، الذي أورد نصوصًا عديدة من القرآن الكريم وردت فيها (إنْ) ، مثل قوله تعالى : ﴿ **فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى**﴾ **[الأعلى : ٩]** ، وعلّق عليه بقوله :" وإن لم تنفع ، وقيل (إنْ) في المثال بمعنى قد ، كما قيل أنّها بمعنى (إذ) التعليلية ، أي : تبين علّة ما قبلها"[٣] .

ونصان آخران تناولهما عبّاس حسن ، وهما قوله تعالى :﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ** ﴾ **[المائدة : ٥٧]** ، **وقوله تعالى :** ﴿ **لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ**﴾ **[البقرة : [الفتح : ٢٧]** ، وبعد أن عرض النصوص رفض أن تكون (إن) بمعنى (إذ) بقوله : " إنّ التعليق غير صحيح في الأمثلة المذكورة ؛ لأنّ التعليق يقتضي ترتيب أمر على أمر ، فالأمر الثاني المُسبب ، يكون غير متحقق ولا حاصل وقت الكلام ، إذ لو كان متحققًا حاصلًا وقت الكلام لم يكن هنالك وقت للتعليق ، في حين : الأيمان وعدمه في الآية الأولى معلوم قطعًا لله الذي لا يخفى عليه شيء ، أو هو كائن أو

---

(١) ينظر : مصابيح المغاني في حروف المعاني : ٧٣ .

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٣/ ٣٢٠ .

(٣) النحو الوافي : ٤/ ٤٣٥ .

سيكون في المستقبل ، فهو محقق الوجود وقت الكلام ، وكذلك مشيئته في الآية الثانية معلومة له حين أخبرهم بدخول المسجد الحرام إن شاء الله ...وأجيب هنا بأنّ كلمة (إنْ) قد يؤتى بها للشرط المتحقق لنكتة بلاغية كالتهييج مثلًا "[١] .

ولعل الرأي الذي قطع هذا النزاع ، وكان خاليًا من التكلف والتعقيد والقريب للفكر والعقل ما قاله مقاتل بن سليمان (ت ١٥٠هـ) وكذلك أبو عبيدة (ت : ٢١٠هـ) من أنّ (إنْ) تأتي بمعنى (إذ) إلّا أننا لم نجد لهما نصًا يذكر في كتبهما ، بل ذكر رأيهما أبو حيّان في تفسيره[٢] .

وتابعهما على ذلك الفرّاء الذي تناول هذا الأمر في **قوله تعالى :** ﴿**أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ**﴾**[الزخرف : ٥]** ، فالفرّاء لم تعنيه تغير حركة (إنْ) سواء بفتح الهمزة أو كسرة ، فكلاهما بمعنى (إذْ) ، وبيّن تلك القاعدة من القراءتين ، فقال : " قرأ الأعمش (إن كنتم) بالكسر ، وقرأ عاصم والحسن (أَن كنتم) بفتح (أَن) ، كأنّهم أرادوا شيئًا ماضيًا ، وأنت تقول في الكلام : **أأسبَّك أن حرمتني ، تريد إذ حرمتني ، وتكسر إن أردت أأسبَّك إن حرمتني**"[٣] .

ولم ينحصر الرأي عند هؤلاء ، بل تناقلته الأقلام التي تهدف إلى كشف القواعد التي غُيبت ، وسعت هذه الأقلام لإبراز القواعد النحوية وفق مفهوم واضح ، بعيد عن التكلف والتعقيد ، وهذا ما قام به الهروي (ت ٤١٥هـ) الذي جمع ستة نصوص قرآنيّة أكد فيها صحة مجي (إنْ) بمعنى (إذْ) ، فقال عند ذكر معاني (إنْ) :" والوجه السادس : تكون

(١) النحو الوافي :٤/ ٤٣٥ .
(٢) ينظر : البحر المحيط : ٢/ ٢٧٨ ، ٨/١٠٠ .
(٣) معاني القرآن : ٣/ ٢٧ .

(إنْ) بمعنى إذ . وإن شئت بمعنى (لأنّ) وبمعنى (مِن أجل) كقولك : **كلمني زيدٌ إن قام عمرو ، يريد إذ قام عمرو...**"[١].

وطبق كلامه النظري على النصوص التي اختارها ، وهي قوله تعالى : ﴿**وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا**﴾**[المائدة : ٢]** ، أي جاءت (أَن صدوكم) بمعنى (إذْ صدوكم) ، وكذلك قوله تعالى : ﴿**وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ**﴾ **[ص : ٤]** ، وقصد فيها (إذْ جَاءَهم) ، وقوله تعالى : ﴿ **أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ** ﴾**[البقرة : ٢٥٨]** ، ومعناه : إذ قال إبراهيم ، وقوله تعالى : ﴿ **إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا أَنْ كُنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾**[الشعراء : ٥١]** ، ومعناه : إذ كنّا أول المسلمين .

ولم تقف القاعدة عند النصوص القرآنية بل تعدتها إلى كلام العرب ، والأحاديث النبوية الشريفة ، وهذا ما يؤكد صحتها ، فما جاء في القرآن الكريم أيّده النصوص الشعرية والنثرية .

ومن تلك الأبيات الشعرية قول الفرزدق[٢] : **(بحر الطويل)**

أتَغْضَبُ إنْ أُذْنَا قُتيبةَ حُزَّتا جِهَارًا ولم تَغْضَبِ لِقتل ابن حَازمِ

ففي هذا البيت الشعري وردت (إنْ) في قول الشاعر (إن أُذْنَا) ، وقال عنه البصريون :" لا حجة فيه ؛ لأنّ فيه حرف شرط لا بمعنى إذْ..."[٣] .

(١) الأزهية في علم الحروف : ٧١ .
(٢) ديوان الفرزدق : ٦١٤ .
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٢١ ، المسألة : ٨٨ .

وعلّق عليه ابن هشام ، وبيّن أنّه محمول على وجهتين " أحدهما : أن يكون على إقامة السبب مقام المسبب ، والأصل : أتغضبُ إن افتخر مُفتخِرٌ بسبب حَزه أذني قتيبة ، إذ الافتخار بذلك يكون سببًا للغضب ومسببًا للحز ، والثاني : أن يكون معنى التسبيب ، أي : أتغضبُ إنْ تبيّن في المستقبل أنّ أُذني قتيبةَ حُزتَا فيما مضى"[١] .

ومن الشواهد الشعرية التي جاءت بها (إنْ) بمعنى (إذ) قول جميل بن معمر[٢]:

أجِئْكَ أَن سَكَنْتَ جِبال جِسْمي وأنْ نَاسَبتَ بَثْنَةَ مِنْ قَريبِ (بحر الوافر)

يريد إذ سكنت ، وإذ ناسبت[٣] .

وثمة بيت شعري آخر تناوله صاحب الإنصاف ، ووجه فيه مجيء (إنْ) بمعنى (إذ) ، على رأي الكوفيين هو قول الشاعر المسيب بن عَلَس[٤]: **(بحر الكامل)**

وَسَمعْتَ حَلْفَتَها التي حَلَفتْ إن كانَ سَمْعُكَ غيرَ ذي وَقر

ومحل الشاهد هنا عند الكوفيين أنّ (إنْ) جاءت بمعنى (إذ) ؛ لأنَّ " المراد عندهم سمعت حلفتها ؛ لأنّ سمعك سليم غير ذي وقرا ، والذي دعاهم إلى هذا أنّ الأصل في الشرط أن يكون مستقبلًا ؛ لأنّ القصد تعليق الجواب عليه ، وتعليق الشيء لا يكون على شيء مضى ؛ لأنّه حينئذٍ لا فائدة في تعليق وجود الجواب عليه ، وإنّما يكون التعليق فيما يأتي من الزمان ، فلمّا وجدوا (إنْ) تدخل على الماضي قالوا : إنّه لا يرد بها التعليق

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/ ١٥٥-١٥٦ .
(٢) ديوان جميل بن معمر : ١٩ .
(٣) ينظر الأزهية : ٧٣ .
(٤) ديوان المسيب بن علس : ٤٣ .

حينئذٍ ، وإنّما يراد بها التعليل"[١] ، ثم خلص إلى القول : إن لا حجة للكوفيين في هذا البيت ؛ " لأنّ (إنْ) فيه حرف شرط لا بمعنى إذ"[٢] .

وكان للحديث النبوي تأييده لهذه القاعدة ، ونحن نجد بين طيات تراكيبه هذا المعنى المتضمن مجي (إنْ) بمعنى (إذ) ، وقد تناوله كثيرٌ من النحويين سواء مَن رفض هذه القاعدة أم رضي بها ، والحديث هو قول رسول الله (صلى الله عليه واله) : " سلامٌ عليكم أهل دار قومٍ مؤمنين ، وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون"[٣] .

والمعنى : أي إذ شاء الله بكم لاحقون ، لأنّه لا يجوز الشك في اللحوق بهم[٤] .

وكانت هنالك قراءات واعية للنحويين المحدثين ، وهم يسعون إلى منهجية تجديدية واصلاحية لقواعد النحو العربي ، فبدأوا التخلص من التعقيد والتأويل ، ومنهم الدكتور محمد محيي الدين عبد الحميد، الذي يقدم حجج عقلية وواعية لصحة مجيء (إن) بمعنى (إذْ) فيقول :" وممّا يؤيدهم أنّك تجد (إنْ) فيما ذكروه من الآيات الكريمة والأبيات الشعرية لم يذكر بعدها جواب ، وإنّ الآيات قد قرئ في كلّ منها بكسر همزة (إنْ) وقرئ بفتحها ، وكذلك الأبيات التي رووها ، تروى بكسر الهمزة وبفتحها ، وهذه الأشياء الثلاثة : فعل بعدها ماضيًا . وعدم ذكر الجواب ، ورواية فتح الهمزة ، وكلها يمنع أن تكون (إنْ) شرطية ، وقد تمحل البصريون في كلّ واحدٍ من هذه الأمثلة ، أمّا مضي الفعل فزعموا أنّه وإن كان ماضيًا في اللفظ مستقبل في المعنى ؛ لأنّه سبب لما أريد التعليق عليه ، أو لأنّ المراد : أن يتبين

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٥١٨ ، المسألة : ٨٨.
(٢) المصدر نفسه : ٢/ ٥١٩ ، المسألة : ٨٨ .
(٣) ينظر : صحيح مسلم :١/ ١٥١، ٣/٦٣ .
(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥١٩ ، ائتلاف النصرة ، الزبيدي : ١٥٤-١٥٥ ، النحو الوافي : ٤/٤٣٥ . ينظر أسلوب إذ في ضوء الدراسات النحوية والقرآنية ، للدكتور عبد العال سالم مُكرم : ٦٧ .

كذا ، وأمّا مع عدم ذكر الجواب ، فقد ادعوا أنّه محذوف ودلالة الكلام عليه ، وهو مراد ، وأمّا فتح الهمزة فقد أنكروا وروده"[١] .

وقد كان للدكتور عبد العال سالم مُكرم التفاتة أغنت الحديث عن تلك المسالة ، وهو يؤيد رأي مجيء (إنْ) بمعنى (إذْ) بقوله :" وفي رأيي أنّ منهج الكوفيين مجرّد من التعقيد خال من التأويل ، سليم من التقديرات ، فما المانع أن تكون (إنْ) بمعنى (إذْ) ؟ وهذا أمر معترف به في أساليب اللغة العربية ، فالحروف تحمل معنى الحروف ، والأفعال أيضًا تحل معنى الأفعال ، وهذا باب واسع فتحه على مصراعيه ابن جني في كتابه الخصائص وهو باب التضمين"[٢] .

وكان رد الدكتور عبد العال سالم مُكرم على كلام البصريين في التمسك بالأصل بقوله :" أيّ أصلٍ هذا الذي يتمسك به البصريون ؟ إنّ أساليب القول تختلف وتتباين بحسب اختلاف المواقف وتباين الأحوال ، فلكل موقف أسلوب ، ولكّل حالة تركيب ، ولَوْ لَوَيْنَا أعناق البصريين نحو البلاغة ومواقفها وأحوالها ومقاماتها ، لعرفوا أنّهم ما كان يجب أن يتمسكوا بهذه القوانين الصارمة ؛ لأنّ الأساليب العربية كما قلت مرتبطة بالموقف ، مرتبطة بالهدف ، مرتبطة بالمقام ، ولكّل مقام مقال"[٣] .

وبعد كلّ هذه الأدلة من القرآن وكلام العرب شعرًا ونثرًا ، أقف بين يدي الفكر النحوي الذي خلفه أبو حيّان وقفة المتحير أمام تضعيفه قاعدة مجيء (إنْ) بمعنى (إذْ) ، ووصف مَن قال بها أنّه يزعم ، مع أنّه قدّم أربعة نصوص من القرآن الكريم تبيّن صحة هذه القاعدة .

---

(١) الإنتصاف من الإنصاف : ٢/ ٥١٩ ، المسألة : ٨٨ .

(٢) أسلوب إذ في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية : ٧٨ .

(٣) المصدر نفسه : ٧٨-٧٩ .

ففي قوله تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ**﴾**[البقرة : ١٧٢]** ، كان موضع الشاهد هو (إنْ كُنتم) ، فصرّح ابو حيّان أنّ من يقول بمجيء (أنْ) بمعنى (إذْ) فرأيه ضعيف ، وهذا ما نقرأه بقوله :" مَن ذهب إلى أنّ معناها (إذْ) فقوله ضعيف ، وهو قول كوفي ، ولا يراد بالشرط هنا إلّا التثبيت والهمز للنفوس"[١] .

وفي نص قرآني آخر ، وهو قوله تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ**﴾**[البقرة : ٢٧٨]** ، كان موضع الشاهد (إن كنتم مؤمنين) ، وفي رفضه هذه القاعدة زاد أبو حيّان على صفة الضعف صفتين آخرتين ، هما أنّه رأي مردود ، وكذلك عدم ثبوته في اللغة ، فيقول :" وقيل (إنْ) بمعنى (إذ) قاله مقاتل بن سليمان ، وهو قول لبعض النحويين أنّ (إنْ) تكون بمعنى (إذْ) وهو ضعيف مردود ، ولا يثبت في اللغة"[٢] .

فإذا كان الرأي مردودًا ، فلماذا نجد النحويين قد صرحوا به وجعلوا دليلهم من القرآن الكريم ما يقارب أكثر من عشرة نصوص قرآنية ، وكيف لم يثبت في اللغة ، وكلام العرب يشهد على وجوده ، فضلًا على نصوص القرآن والحديث الشريف ، فكان على أبي حيّان أن يكون أكثر تأملًا ودقة في اصدار قراره ، وهو العالم المتبصر والناظر إلى آراء سابقيه بسعة فكر .

وكذلك كان رأيه في قوله تعالى : ﴿ **وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾ **[البقرة : ٢٣]** ، فقال في موضع الشاهد " ولا تكون بمعنى (إذ) خلافًا لزاعمه"[٣] ،

(١) البحر المحيط : ١/ ٦٥٩-٦٦٠ .
(٢) المصدر نفسه : ٢/٢٧٨.
(٣) البحر المحيط : ١/ ٢٤٢ .

وإقراره بالزعم ، يؤكد لنا أنّ الرأي الذي قيل هو رأي جديد لم تسمعه الاذن من قبل ، ولم يصدق به جمهور النحويين .

وكذلك **قوله تعالى :** ﴿ **لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ**﴾**[الفتح : ٢٧]** ، ونسب الرأي في هذه الآية إلى أبي عبيدة ، وذكر معها الحديث النبوي الشريف ، وهو قول رسول الله (صلى الله عليه واله) : **(سلامُ عليكم أهل دار قومٍ مؤمنين ، وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون)**[١] .

نستنتج ممّا تقدّم من النصوص القرآنية والشعرية والنثرية ليس هنالك مِن ضيّرٍ في مجيء (إنْ) بمعنى (إذ) ، وأزيدُ هنا أنّ من الممكن أن تأتي (أنْ) مفتوحة الهمزة بمعنى (إذْ) وقد ورد ذلك في نصوص من القرآن الكريم .

٩- وقوع (لمّا) زائدة

سكت النحويون عن مجيء (لمّا) زائدة ، وهو غفلة منهم واستقراء ناقص ، فلم يذكر النحويون زيادتها عندما تناولوا (لمّا) ، بل لم يخرجوها عن واحدة من ثلاث معانٍ ، وهي الجازمة لفعل واحد ، والشرطية ، وبمعنى (إلّا)[٢] .

وثمة رأي قال به أبو عثمان المازني (ت ٢٤٠ هـ) ، وتابعه عليه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ، بقراءة (إنّ) و (لمّا) مشددتين ، **في قوله تعالى :**﴿ **وَإِنَّ كُلا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**﴾**[هود : ١١١]** ، فذهبا إلى كون (لمّا) هنا زائدة ، وقدّما رأيًا جديدًا غاب عن الساحة النحويّة ، ولم يقل به أحد قبلهما ، وهذا الرأي

(١) المصدر نفسه : ٨/ ١٠٠ .

(٢) الكتاب : ٤/ ٢٤٣ ، معاني الحروف : ١٣٢- ١٣٣ .

يمكن أن نسميه عصفًا ذهنيًا من قبل أبي عثمان المازني و ابن جني ، وتأملًا واسعًا منهما ، ونقل هذا الرأي أبو حيّان[١] .

ولم أجد ذلك في كتب ابن جني ، وهذا ليس بغريب على المازني الذي وصفه الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي بأّنه طوع القراءة " لمسائل النحو ... وجاءت بعض تخريجاته نتيجة لنظرته من زاوية اختصاصه النحوي"[٢] .

أمّا أبو حيّان الأندلسي ، فقد وصف هذا الرأي بأنّه ضعيف ، والملاحظ أنّ الرأي الذي نقله أبو حيّان ، كان معتمدًا على رأي سابق عليه ، وهو مجيء (إلّا) زائدة ؛ لذلك منع مجيء (إلّا) زائدة ، وكذلك (لمّا) ، فضعّف الأمرين بقوله : " وروي عن المازني ، وقال ابن جني وغيره : تقع (إلّا) زائدة فلا يبعد أن تقع (لمّا) زائدة ، وهذا وجه ضعيف بني على وجه ضعيف في (إلَّا)[٣] .

وقد اتّخذ أبو حيّان الرأي القائل بمجيئها جازمة ، وأول النص القرآني بقوله :" لمّا هي الجازمة حذف فعلها المجزوم ؛ لدلالة المعنى عليه ، كما حذفوه في قولهم : قاربتُ المدينة ولمّا ، يريدون ولمّا أدخلها"[٤].

وإذا أردنا أن نحلل النص القرآني السابق فحذف (لمّا) ؛ لكونها زائدة ، فإنّ الصياغة النحوية لا يختل فيه لو قلنا (إنّ كلًا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) ، ثم إنّ أبا حيّان لم يبيّن لنا سبب تضعيفه هذه القاعدة ، والظاهر أنّه لم يرد أن يخرج عن رأي سابقيه الذين لم يذكروها ، فقرر أن يضعفها حين برزت للوجود ، ولا يوجد سببٌ يدعو إلى رفض القاعدة من

(١) ينظر : المحتسب : ١/ ٣٢٨ .
(٢) أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو : ٢٤٤ .
(٣) البحر المحيط : ٢٦٧/٥ .
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

دون تبربر نحوي ، ومن هنا اقترح إثبات قاعدة مجي (لمّا) زائدة ؛ لورود الدليل الصريح من القرآن الكريم بذلك .

١٠- قيام (الواو) مقام (إلّا)

لم تغفل كتب النحويين الحديث عن تناول أنواع أداة الاستثناء (إلّا) في موضوع الاستثناء ، ووجهوا النصوص القرآنية والنصوص الشعرية على وفق رؤيتهم لهذه الأنواع[١] ، إلّا أنّهم أنكروا أو أغفلوا القول : بمجيء (الواو) بمعنى (إلّا) العاطفة ؛ فزعيم المدرسة البصرية سيبويه غفل عنها ولم يذكرها من ضمن الأنواع[٢] ، والملفت للنظر في ذلك أنّ إشارة ابن يعيش إلى أنّه قال بها في كلامه عن نص شعري لم يكن دقيقًا ؛ لأنّ سيبويه تحدث عن مجيء (إلّا) بمعنى (غير) ، في النص الشعري ، وهو قول الشاعر[٣] :

وَكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوُه لَعَمْرُ أبيكَ إلَا الفَرْقَدَانِ (بحر الوافر)

أي : إنّ المراد من ذلك (غيرَ الفرقدين)[٤] .

ورفض جمهور النحويين مثل هذا الأمر ، ومنهم الزجاج (ت ٣١١ هـ) فجعل (إلّا) بمعنى(لكن) ، في تفسيره قوله تعالى : ﴿ **لِئَلا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إلا الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾ **[البقرة : ١٥٠]** ، فقال :" والقول عندي أنّ المعنى في هذا واضح : المعنى لئلا يكون

(١) ينظر التبيان في إعراب القرآن : ١٢٨ ، الجواهر الحسان في تفسير القرآن ، للثعالبي :٣٣٢/١ ، تفسير الخازن ، لعلاء الدين البغدادي : ٩١/١ ، اعراب القرآن وبيانه : ٢١٣/١.

(٢) ينظر : الكتاب : ٢/ ٣٣٤ .

(٣) ديوان عمرو بن معد يكرب : ١٧٨ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣٣٤/٢ ، شرح المفصل : ٧٣/٢ .

للناس حجة إلّا مَن ظلم باحتجاجه فيما قد وضح له "[١] ، وقد وجدنا أن ابا حيّان ذكر أنّ الزجاج قال بخطأ هذه القاعدة بقوله :" هذا خطأ عند حذاق النحويين"[٢] .

وبيّن صاحب الإنصاف أبو البركات بن الأنباري (ت : ٥٧٧هـ) ، أنّ جمهور النحويين لا يقولون بصحة مجي (إلّا) بمعنى الواو[٣] .

وعلى المنوال نفسه ، وفي تفسير الآية نفسها ، رفض ابن مالك في هذا التركيب القرآني مجيء (إلّا) بمعنى (الواو) العاطفة ، بقوله : " ولا يلزم كون (إلّا) بمعنى (الواو) في شيء من هذه المواضع ؛ لإمكان الاستثناء فيها ، وإمكانه في الآية بأن يكون التقدير : (إلّا ظلم الذين ظلموا وعنادهم) ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، كما تقول : لا بكاءَ في الدار إلّا مَن لا يحزن) ، ويجوز كون (إلّا) بمعنى (لكنْ) ، والذين مبتدأ"[٤] .

ولم يكتفِ ابن مالك بذلك الأنكار ، بل حمّل نصًا قرآنيًا آخر على هذا المعنى ، وهو قوله تعالى : ﴿**إلا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ** ﴾ **[النمل : ١١]** ، فرأى أنَّ (إلّا) جاءت بمعنى لكن[٥] .

ونجد البعلي (ت ٧٠٩هـ) قد رفض القاعدة بشكل آخر ؛ فذهب إلى تَجْمِيد النصوص الصحيحة التي وردت عن العرب بإثبات تلك القاعدة ، وجَعَلَها خارج القياس ، فقال :" لا تكون الواو بمعنى (إلّا) ، وما صحَّ منه عن العرب يحفظ ولا يُقاس عليه"[٦] ، وبيّن في

(١) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٢٢٥ -٢٢٦ .
(٢) البحر المحيط : ١/ ٦١٦ .
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٢١٦ ، المسالة : ٣٥ .
(٤) شرح التسهيل : ٣/ ٣٤٥-٣٤٦ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل : ٣/ ٣٤٥-٣٤٦ .
(٦) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر : ٢/ ٤٨٨ .

كلامه عن **قوله تعالى** :﴿ **لا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلا مَنْ ظُلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا**﴾**[النساء : ١٤٨]** ، بأنَّ (إلّا) بمعنى (لكنْ)[١] .

ورفع المرادي (ت : ٧٤٩هـ) راية المناصرة للجمهور في رأيهم ، بقوله : إنّ (إلّا) " التي بمعنى الواو ، هذا قسمُ نفاه الجمهور ... ولا حجّة فيما استدلوا عليه "[٢] ، أي : إنَّ النصوص القرآنية والشعرية إن وقع الاستدلال بها فلا تعدُّ حجة في تقعيد تلك القاعدة .

ولم يقف النحويون عند باب المواكبة لرأي جمهور النحويين في هذه المسألة ، بل ذكرت بطون الكتب رأيًا مغيبًا لم يلقَ العناية من الباحثين لإبرازه للوجود ، والتعليق عليه ليكون رأيًا بجانب الآراء الأخرى ، ولعلَّ أول ظهور علني لهذه القاعدة في الكتب النحوية كانت على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت ١٧٠هـ) في كتابه الجمل ، حين تناول أنواع (إلّا) ، فلم ينكرها ، بل أثبتها بنصّ قرآني ونصّ شعري ، أمّا النصّ القرآني فهو قوله تعالى :﴿ **لِئَلا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلا الَّذِينَ ظَلَمُوا** ﴾**[البقرة : ١٥٠]** ، فجعل (الواو) محل (إلّا) ، والمعنى : والذين ظلموا ، وأمّا النص الشعري فهو قول الشاعر عمرو بن معدي يكرب الزَبيدي:[٣]: **(بحر الوافر)**

وَكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوُه لَعَمْرُ أبيِكَ إلَا الفَرْقَدَانِ

أي : لَعَمْرُ أبيِكَ والفَرْقَدَانِ[٤] .

وذكر الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) هذا الرأي ، وهو يفسر **قوله تعالى** :﴿ **لِئَلا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلا الَّذِينَ ظَلَمُوا** ﴾**[البقرة : ١٥٠]** ، وكان الرأي ليونس بن حبيب النحوي (ت ١٨٢هـ) ؛ إذ نقل الأخفش الأوسط حادثة عن يونس بن حبيب بأنّه صرّحَ

(١) ينظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر : ٢/ ٤٨٨

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني : ٥١٠-٥١١ .

(٣) شعر عمرو بن معدي يكرب الزبيدي : ١٧٨.

(٤) ينظر : الجمل في النحو : ٣٠٠ .

بهذه القاعدة ، بقوله :" وَزَعِمَ يونس أنّه سمِع اعرابيًا فصيحًا ، يقول : **(ما أشتكى شيئًا إلّا خيرًا)** ، وذلك أنّه قيل لَه : (كيف تجُدك ؟ وتكون (إلّا) بمعنى الواو ، نحو قول الشاعر المُخبَّل السّعدي[1] : **(بحر السريع)**

وَأَرى لَهـا داراً بِـأَغـدَرَةِ الـ سـيـدانِ لَم يَـدرَس لَهـا رَسـمُ

إِلّا رَمـاداً هـامِـداً دَفَـعَـت عَـنـهُ الرِيـاحَ خَـوالِدٌ سُـحـمُ

أراد : أرى لها دَارًا وَرَمادًا"[2] .

ولم يرفض الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) مجيء (إلّا) بمعنى (الواو) ، إلّا أنّه قيّدها بقيد ؛ فقال:" ولم أجد العربية تحتمل ما قالوا ؛ لأنّي لا أجيز (قام الناسُ إلّا عبدَ الله) ، وهو قائم ، إنّما الاستثناء أن يخرج الاسم بعد (إلّا) من معنى الأسماء قبل (إلّا)"[3] ، واشترط لمجيء(إلّا) بمعنى (الواو) أن تكون (إلّا) مسبوقة بغيرها ، فتكون الثانية عاطلة ، وهذا ما نلاحظه من قوله :" وقد أراه جائزًا أن تقول : عليك ألف سوى ألفٍ آخر ، فإن وصفت(إلّا) في هذا الموضع طلت وكانت (إلّا) في التأويل ما قالوا ، فأمّا مجردة بقد استثنى قليلًا من كثيرها فلا ، ولكن مثله ممّا يكون في معنى (إلّا) كمعنى الواو ، وليست بها ، **كقوله تعالى :** ﴿**وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ** ﴾**[هود :١٠٨]** ، هو إذ بيّن أنَّ (إلّا) لا يحتمل أن تكون بمنزلة (الواو) ، ولكن بمنزلة (سوى) ، فإذا كانت (سوى) في موضع (إلّا) صلحت بمعنى (الواو) ؛ لأنّك تقول : عندي مال كثير سوى هذا "[4] .

---

(١) المخبّل السعدي حياته وما تبقى من شعره ، حاتم الضامن : ١٣٠ .

(٢) معاني القرآن : ١/ ١٦٢ .

(٣) المصدر نفسه : ٢/ ٢٨٧ .

(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

وكشف أبو عبيدة بن المثنى (ت ٢١٠هـ) النقاب عن وجه الحقيقة بتصريحه علنًا بتبني هذه القاعدة ، في كتابه مجاز القرآن عندما ذكر صحة قيام (الواو) العاطفة محل (إلّا) ، وهو يعطي حلّة جديدة بنفي الاستثناء في قوله تعالى : ﴿ **لِئَلا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إلا الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾**[البقرة : ١٥٠]** ، فصرح أنّ " موضع (إلّا) هاهنا ليس بموضع استثناء ، إنّما هو (واو) المولاة ، ومجازها: لئلا يكون للناس عليكم حجة وللذين ظلموا "[١] .

ولم يقف عند النص القرآني . بل أثبت أنّ كلَّ ما ورد في القرآن يوجد ما يناظره من كلام العرب ، بنصين من النصوص الشعرية أحدهما كان للشاعر الأعشى وهو يقول[٢] .

إلّا كَخَارجةَ المكلّفِ نَفْسَهُ وابنيْ قَبِيصةَ أنْ أغيبَ وَيَشْهَدَا (البحر الكامل)

وأراد من ذلك : وخارجة [٣].

والآخر قول عنز بن دَجانة المازني[٤]: **(بحر الكامل)**

مَنْ كَانَ أسرعَ في تَفرقِ فَالَجٍ فلبُونُه جربتْ معا وأغدت

إلّا كناشرةَ الّذي ضيّعتُم كالغصنِ فِي غُلَوائِهِ المُتَنبّتُ

وأراد من ذلك عند الاستبدال : وناشرة[٥] .

(١) مجاز القرآن : ٢/٦٠-٦١ .
(٢) ديوان الأعشى الكبير : ٢٣٤ .
(٣) ينظر : مجاز القرآن : ٢/ ٦٠- ٦١ .
(٤) خزانة الأدب ولب لباب العرب : ٦/٣٦٢ .
(٥) ينظر : مجاز القرآن : ٢/٦٠-٦١

وبيّن النحويون أنّ الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) أيضًا قال بهذا الرأي[١] ، إلّا أنّنا تفحصنا هذا الرأي في كتابه معاني القرآن فلم نجد ذلك ، وجدنا ما يخالفه ذلك ، فإنّه جعل (إلّا) بمعنى (لكن) ، وهو يوافق الجمهور بذلك[٢] .

ونجد بعض النحويين والمفسرين يقف موقف الحياد وعدم الجزم ، فعرضوا رأي الجمهور ومَن خالفهم م دون أن يحدّدوا رأيًا بعينه ، ومنهم الهروي (ت : ٤١٥هـ)[٣] ، والطوسي (ت٤٦٠هـ) في تبيانه[٤] ، وابن هشام النحوي(ت ٧٦١هـ)[٥] ، والسيّوطي (ت ٩١١هـ) [٦] ، وابن عاشور[٧] .

أمّا ابو حيّان فقد تناول القاعدة ، مرة باللفظ المطلق في ارتشافه بقوله : " ولا تكون بمعنى الواو "[٨] ، أي : لا تكون (إلّا) بمعنى (الواو) ، ومرة أخرى في بحره المحيط ، ووصفها بالضعف وعدم وجود الدليل عليها ، وأثبت الاستثناء في النص القرآني ، فقال: " وإثبات (إلّا) بمعنى الواو لا يقوم عليه دليل ، والاستثناء فيما ادّعى سائغ فيه .. وأضعف من هذا ... "[٩] .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٤٩٧-١٤٩٨ ، شرح التسهيل : ٢/ ١٩١، ٣/ ٣٤٥-٣٤٦ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٢٠٣/٢.

(٢) ينظر : معاني القرآن : ١/ ١٦٢ ، ٢/ ٤٦٤ .

(٣) ينظر : الأزهيّة في علم الحروف : ١٧٣-١٧٤ .

(٤) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٢٧/٢-٢٨

(٥) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ١/ ٤٧٣-٤٧٤ .

(٦) ينظر :همع الهوامع في جمع الجوامع : ٢/ ٢٠٣ .

(٧) ينظر : التحرير والتنوير : ٢/ ٤٧ .

(٨) ارتشاف الضرب : ١٤٩٧-١٤٩٨ .

(٩) البحر المحيط : ١/ ٦١٦ .

أمّا في المرة الثالثة ، فقد نقل رأي الجمهور ، وبيّن أنّ الاستثناء الواقع استثناء منقطعُ في **قوله تعالى** :﴿ **وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ**﴾**[النساء : ٩٢]** ، إذ قال :" والذي يظهر أنّ قوله (إلّا خطأً) استثناء منقطع ، وهو رأي الجمهور ، والمعنى : لكنْ المؤمن قد يقتل المؤمن خطأً "[١] .

ونقل ابو حيّان رأي حبيب بن يونس عن أبي عبيدة في تفسير قوله تعالى : ﴿ **وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً** ﴾**[النساء : ٩٢]** ،إذ سُئل يونس عنها فقال :" ليس له أن يقتله عمدًا ولا خطأ ، ولكنه أقام (إلّا) مقام (الواو)"[٢] .

هنا نقف وقفة المتأمل أمام رأي أبي حيّان وسلاحنا الدليل ، فذهب أبو حيّان بوصف هذه القاعدة بثلاث اتجاهات ، احداهما : التأييد للبصريين بالقول بالاستثناء ، ومجي (إلّا) بمعنى لكن[٣] .

والثاني منها : أنّه نسب لها الضعف[٤] ، والثالث أنّه نسبها إلى أبي عبيدة بن المثنى بلفظ الزعم ، ووصفه أنّه ضعيف في النحو[٥] .

ورَدَنا عليه على وفق محورين :

الأول منها : إنّ من قال بالقاعدة ، قدّم أدلة عليها ، ولم يكن رأيهم جزافًا ، وكان الرد بنصوص قرآنية عدّة ، فلم يكن نصًّا واحدًا ، زيادةً على ذلك اتجهوا إلى كلام العرب وعضّدوا القاعدة بنصوص شعرية تؤيد القاعدة ، فما حجة أبي حيان بعد ذلك ، فإن كان يؤمن أنَّ القرآن أساس في تقعيد القاعدة فالدليل أمامه ، وإن كان يجعل كلام العرب مقدمًا

(١) البحر المحيط : ٣/ ٣٣٤ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٦١٦ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

على القرآن ، ففي كلام العرب ما يؤيد هذه القاعدة ، وإن كان ينظر إلى الأصلين بعين واحدة ، فكلاهما مؤيد بالدليل ، فلا حجة له بإنكار القاعدة .

والثاني : وصف الرأي الذي قال به أبو عبيدة بلفظ الزعم ، وكذلك وصفه بأنّه ضعيف في النحو ، وبحسب رأيي أنّ أبا حيّان عندما يرفض رأيًا يصف صاحبه بالضعف وغيره ، وهذا ما رأيناه في أكثر من موضع ، زيادة على ذلك أنَّ مصطلح (الزعم) لم يقف عند دلالة معينة ، فجاءت للشك ، والكفالة ، وعدم فهم الرأي ، والضمان ، والطمع ، والقول ، وادّعاء الرأي[١] .

ومن النحويين والمفسرين من بيّن ذلك المصطلح ، مثل السيرافي الذي فسّره بقوله :" قولٌ يقترن به اعتقاد صحّ أو لم يصح "[٢] ، وابن عطيه الذي بيّنه :" قول لا دليل على فساده ولا صحته ودركه على قائله"[٣] .

وهذا يعني أنّه مصطلح عرفي يفهم من السيّاق ، واختلف في بيان دلالته ، والأرجح عندي ما قاله الدكتور عبّاس علي اسماعيل ، وهو الرأي الجديد الذي قال به مَن وصف بهذا الوصف[٤] ، أي تأسيس جديد ، والرفض له يكون من السامع له ، أما في نظر قائله فهو شيء جديد غير قابل للخطأ .

ومن هنا نقترح اعتماد هذه القاعدة في الدرس الأكاديمي وهي صحة مجيء (الواو) قائمة مقام (إلّا) ، وهذا ما أثبتته النصوص القرآنية وكلام العرب .

(١) ينظر : أساس البلاغة ، للزمخشري ، مادة : زفت : ١/ ٤١٥ ، تاج العروس ، مادة ، زعم : ٣١٤/٣٢ .

(٢) شرح السيرافي : ١/ ٤٥٣ .

(٣) التذييل والتكميل ، لأبي حيان : ٦/ ٢٤ .

(٤) محاضرات النحو القرآني ، للدكتور عبّاس علي إسماعيل ، ٢٠٢٠م ، مدونتي .

١١-مجيء عطف البيان من النكرة

اتفق جمهور النحويين على منع مجيء عطف البيان من النكرة، وساروا نحو البدلية إذا كان العطف من النكرة ، ومنعوا ذلك في تطبيقاتهم على النصوص القرآنية[١] ، ودافعوا عن رأيهم بشدّة .

وتصدى الفرّاء (٢٠٧هـ) لإيقاف فكرة التبعية لسيبويه ورفاقه بتحليل وتقعيد جديد للقاعدة النحوية ، وهي صحة التخالف بين المعطوف والمعطوف عليه في عطف البيان ، وقد صرّح علماء النحو بنسبة القول بالتخالف إليه[٢] .

وسار على نهجه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ونقلوا تبنيه لقاعدة التخالف في تفسيره **قوله تعالى :** ﴿ **فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ**﴾**[سبأ : ١٦]** ، بقوله " وأحسن ما فيه عطف البيان "[٣] ، أي : إنّ (أُكُلٍ خَمْطٍ) النكرة وقعت عطف بيان ، مبتعدًا في ذلك قاعدة الجمهور بوجوب كونها معرفة ولا تصح المخالفة .

وتابعهم في تبني هذا الرأي ابن جني (ت ٣٩٢هـ)[٤] ، وفي هذا الطريق سار الزمخشري في تفسيره الكشاف ، وهو يفسر **قوله تعالى :** ﴿ **فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا**﴾ **[آل عمران : ٩٧]** ، بقوله :" مقام إبراهيم عطف بيان لقوله (آياتٌ بينات) ، فإن قلت : كيف صح بيان الجماعة بالواحد ، قلت له وجهان ، أحدهما : أن يجعل وحده بمنزلة آيات كثيرة لظهور شأنه وقوة دلالته على قدرة الله وبنوة إبراهيم من تأثيره

---

(١) ينظر: شرح التسهيل : ٣٢٦/٣ ،همع الهوامع في جمع الجوامع : ٢/ ٢٧٣ ، حاشية الصبان : ٣/ ١٢٦.

(٢) ينظر شرح التسهيل : ٣/ ٣٢٥

(٣) البحر المحيط : ٢٦٠/٧-٢٦١

(٤) ينظر : شرح الصبان : ٣، ١٢٦

في حجر صلد ، كما في **قوله تعالى** :﴿ **إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً**﴾**[النحل : ١٢٠]** ، والثاني اشتماله على آيات ..."[١] .

وأيّد ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) في تفسيره صحة مجيء عطف البيان من النكرة في تفسير **قوله تعالى** : ﴿**هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ**﴾**[المائدة : ٩٥]** ، بتنوين (كفارةُ) ، والرفع لـ (طعامُ) ، واستشهد بكلام أبي علي الفارسي بعطف (طعام) على (الكفارة) عطف بيان ، ونسب هذه القراءة إلى ابن كثير وعاصم وأبي عمرو وحمزة والكسائي ، أمّا القراءة الثانية فهي لنافع وابن عامر ، فقد قرأ هكذا (كفّارةٌ طعامِ مساكين) ، أي : يجعل (طعام) مضاف إليه ، وجعل هذه القراءة للبدلية[٢] ، وهذا يعني أنَّ القراءة الأولى كانت مطابقة للمصحف الشريف ، وهي تأييد لصحة مجيء عطف البيان من النكرة[٣] .

أمّا ابن مالك فكان قوله واضحًا ووافيًا بصحة مجي عطف البيان من النكرات ؛ إذ أيّد نقله مجيء عطف البيان من النكرة ؛ فقال:" وعلى تقدير صحة النقل ، فالدليل أولى بالانقياد إليه ، والاعتماد عليه ؛ وذلك أنّ الحاجة داعية إليه في المعرفتين ، فهي في النكرتين أشد ؛ لأنّ النكرة يلزمها الإبهام ؛ فهي أحوج إلى ما يبيّنها من المعرفة ، فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مقتضى الدليل"[٤] .

([١]) الكشاف : ٥٨٦/١ .

(٢) الحجة في علل القراءات السبع : ٢/ ٤٣٧-٤٣٨ .

([٣]) ينظر : زاد المسير في علم التفسير : ٤٠٨ .

([٤]) شرح التسهيل : ٣٢٦/٣ .

ومثل ابن مالك لمجيء عطف البيان من النكرة ، وفق سياقات ، **بقوله تعالى :** ﴿ **يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لا شَرْقِيَّةٍ وَلا غَرْبِيَّةٍ**﴾**[النور : ٣٥]** ، فجعل (زيتونة) عطف بيان من شجرة ، وكلاهما نكرة ، وهو استشهاد بعطف النكرة من النكرة[١] .

ومن المأثور العربي النثري قدّم ابن مالك في كافيته ، نصّا يمثل عطف النكرة من النكرة وهو(**اكْسُنِي ثوبًا قميصًا**) وهو من عطف (قميصًا) النكرة على (ثوبًا) وهو النكرة[٢] .

وذكر الصبان أنّ عطف البيان من النكرة قد قال به بعض علماء العربية القدماء ، ومنهم الفارسي وابن جني ، وذهب إلى تأييد ما ذهبوا إليه بنصين من القرآن هما **قوله تعالى :**﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ** ﴾**[المائدة : ٩٥]** ، **وقوله تعالى :**﴿**مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ**﴾ **[إبراهيم : ١٦]** ، فجعلوا (طعام مسكين) و (ماءٍ صديد) عطف بيان[٣] .

ومن المفسرين مَن وقف على التل ، أي عرض الآراء التي قال بها الفريقان ، الرافض والمؤيد لهذه المسألة ، ولم يرجح أي الرأيين أصوب ، مثل البيضاوي في تفسيره[٤] ، والسمين الحلبي في درّه[٥] .

أمّا أبو حيّان الأندلسي فقد تابع رأي جمهور البصريين ، وسار في منواله ، ودافع عنه دفاعًا منقطع النظير ، وهذا ما نجده في ردّه على أراء النحويين في هذا الباب ، بل صرّح برفضه لآراء النحويين الذين ذهبوا مذهبًا مخالفًا للبصريين في توجهاتهم ، ففي النص

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣/ ١١٩٣

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣/ ١١٩٣ .

(٣) ينظر : حاشية الصبان : ٣/ ١٢٦ –١٢٧ .

(٤) ينظر : أنوار التنزيل واسرار التأويل : ٢/٢٩ – ١٤٤/٢

(٥) ينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٧/ ٨٠ ، ٤٠٨/٨ .

القرآني: ﴿ **ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ** ﴾**[ال عمران : ١٥٤]** ، كان هنالك ثلاثة توجيهات إعرابية قال بها النحويون ، ورفضهما أبو حيّان ، وعلل لها ، وهي[١] :

١- أن يكون نعاسًا عطف بيان ، ومنعه ابو حيّان مسايرة لرفض الجمهور له ، بكونه نكرة عطف على نكرة .

٢- وجهوا (نعاسًا) على أنّه مفعولًا لأجله ، ووصفه أبو حيّان بالضعف ؛ وعلّله باختلال شرط من شروط اتحاد الفاعل ، ففاعل (الأنزل) مخالف لفاعل (النعاس) ، فالأول خاص بالله تعالى ، والثاني خاص بالبشر .

٣- وهو ما قال به الزمخشري ، وهو كون (نعاسًا) مفعولًا به للفعل (أنزل) ، ولفظ (أمنة) حال ، والتقدير : نعاسًا ذا أمنةٍ ؛ " لأنّ النعاسَ ليس هو الأمن أو حال من المجرور على تقدير ذو أمنة ، ووصف هذا الرأي بالأضعف بالموازنة مع الرأي الثاني .

ورجح الرأي القائل بكون (نعاسًا) بدلًا من (أمنة) ، تحت باب عدم صحة كونه عطف بيان ؛ لكونه نكرة .

وفي نص قرآني آخر أبرز أبو حيّان رفضه لعطف البيان في المعرفة وكون معطوفه نكرة ، كما في **قوله تعالى :** ﴿ **فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا**﴾ **[آل عمران : ٩٧]** ، فمنع كون(مقام إبراهيم) عطف بيان من (آيات بينات) ، ووصف هذا الرأي بأنّه مخالف لرأي المدرستين ، البصرية والكوفية[٢] .

ووجّه (مقام إبراهيم) توجيهين إعرابيين ، كلاهما مبني على التأويل ، وهما[٣] :"

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ٣/ ٩٢-٩٣ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ٣/١٠

(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

١- الأولى والأصوب عنده في إعراب (مقام إبراهيم) أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، تقديره أحدهما أي : تلك الآيات البينات مقام إبراهيم .

٢- أو مبتدأ محذوف تقديره : منها ، أي : (من الآيات البينات مقام إبراهيم) .

ولم يقتصر رفض أبي حيّان هذه المسألة على هذين النصيين ، بل تابع ذلك في نصين آخرين[١] ، وهما **قوله تعالى : ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لا شَرْقِيَّةٍ وَلا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ﴾ [النور : ٣٥] ، وقوله : ﴿ فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ ﴾ [سبأ : ١٦]** .

وبعد هذا العرض للمؤيدين لقاعدة مجيء عطف البيان من النكرة ، كيف يمكن لأبي حيّان أن يصف مثل هذا التأييد بخمسة نصوص من القرآن ، ونصوص من المأثور العربي بالضعف ، ويمكن القول : إنّ أبا حيّان لم يستقرأ الواقع النحوي ؛ لأنّ تعليقاته على هذه القاعدة ذكرت في أربعة مواضع في بحره المحيط ؛ ففي أول ذكر ردّ على الزمخشري جعله عطف البيان من المعرفة ومعطوفها نكرة لأنّ (آيات) نكرة و(مقام إبراهيم) معرفة ، ولا يجوز التخالف في عطف البيان ، وأمّا قوله مخالف لإجماع الكوفيين والبصريين ، فلا يلتفت إليه[٢] ، فكيف يكون هذا الرأي يخالف الإجماع وقد عرض أبو حيّان رأي أبي علي الفارسي الذي يجيز عطف البيان من المعرفة والمعطوف عليه نكرة[٣] .

وقد عرض أبو حيّان نصين من كلام العرب النثري ، تؤيد مجيء النكرة من النكرة في عطف البيان ولم يعتنِ بهما ، بل انكرهما ، وهما **(ثوبُ خزٌّ) و(بابٌ ساجُ)**[٤] .

(١) ينظر : البحر المحيط : ٦/ ٤١٨-٤١٩ ، ٢٥٩/٧ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٠/٣
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٤٢٠/٦ .
(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٤/ ١٩٤٣ .

وبذلك يمكن اقتراح تعديل القاعدة التي رسم حدودها جمهور النحويين بشيء من السعة والذهاب إلى صحة عطف البيان من النكرة ، مع كون المعطوف نكرة أيضًا ، وكذلك يمكن القول بصحة مجيء عطف البيان سواء اختلف المعطوفان أو اتفقا .

القسم الثاني : ما وصفه أبو حيّان بالقلة وهو وارد في القرآن الكريم

أشار أبو حيان في أثناء تناوله للقاعدة النحوية إلى أراء المخالفين لجمهور النحويين ، ووصف بعض هذه القواعد المخالفة بصفة القلّة ، على الرغم من أنّها استندت إلى شواهد من القرآن الكريم ، وكذلك شواهد من كلام العرب شعرًا ونثرًا ، ومن ذلك المسائل الآتية :

١- اضافة الأعداد من (٣- ١٠) إلى اسم الجمع واسم الجنس الجمعي .

تناول جمهور النحويين نصوصًا قرآنية تبيّن إضافة الأعداد (٣ – ١٠) إلى بعده اسم جنس أو اسم جمع ، وهذه النصوص قوله تعالى : **قوله تعالى :** ﴿**قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ**﴾ **[البقرة : ٢٦٠]** ، فوردت الإضافة بـ (مِن) ، وفي نص قرآني آخر وردت بدون (مِن) ، وهو **قوله تعالى:** ﴿ **وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ**﴾ **[النمل : ٤٨]** .

ووقف الجمهور حيال النص القرآني الثاني ، موقف المانع ، وقدّروا حرف الجر (مِن) فيه ، أي : تسعة مِن رهطٍ ، وكان زعيم هذا التأسيس سيبويه ، بقوله : " له خمس من الأبل ذكور ، وخمس من الغنم ذكور "[١] .

والأصل في ذلك هو (خمس أبلٍ و خمس غنم) ، وذكر أبو حيّان أنّ سيبويه جعله من القواعد التي لا يقاس عليها[٢] .

---

(١) الكتاب : ٣/ ٥٦٢ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ٧/ ٨٠

وواكبه في المنع المبرد (ت ٢٨٥هـ)[١] ، الذي جعل الحكم بدون (مِن) خارجًا عن القيّاس وموقوفًا على ما سمع ، وعدّه رأيًا غير مشهور[٢] ، وهذا غريب منه ، فإذا كان النص القرآني خارج القياس العربي ، ورأيه لم يكن مشهورًا ، فهل قاعدة من يصيب ويخطأ هي القياس وهي المشهورة ؟! .

ورفض الاخفش الاوسط قاعدة إضافة اسم الجمع واسم الجنس إلى الأعداد بدون (مِن)[٣] ، ونقل أبو حيّان عن الأخفش بأنَّ هذه الإضافة عنده خارجة عن القياس[٤] ، وأنّ ما ورد من ذلك يوضع عنده في باب الندور[٥] ، وكذلك بكونه باطلا[٦] .

وحكى أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) رايًا قال به أبو عثمان المازني (ت ٢٤٧هـ) ، وهو يعتمد التفصيل بين دلالة القلّة والكثرة ، فقال :" أضافوا إلى رهطٍ ونفرٍ ، ولم يضيفوا إلى قومٍ ؛ لأنّه يكون للقليل والكثير ، ولا إلى بشرٍ ؛ لأنّه يكون للكثير ، ووهّم الفارسي أبا عثمان في قوله : إنّ بشرًا للكثير ، وهو يقع على الواحد والجمع ، والفصل المتفق ، الفصل بـ (مِن) ، تقول ثلاثة قومٍ وثلاثة من الخيل ، وإن كان جمع تصحيح ، وتعيّن لكون المفرد لم يجمع إلاّ هذا الجمع تعيّنت الإضافة[٧] .

ونقل ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) والسلسيلي (٧٧٠هـ) في شفائه أنّ أبا حاتم السجساتي (ت ٢٥٥هـ) و السيرافي (ت ٣٦٨هـ) قد ذهبوا مذهب سيبويه[٨].

---

(١) ينظر : المقتضب : ٢/ ١٨٤ .

(٢) ينظر المقتضب : ١٨٤/٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٣/ ٣٠١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن : ٢/ ٤٤٦ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٤٦-٧٤٧ .

(٥) ينظر : البحر المحيط : ٧/ ٨٠

(٦) ينظر : شرح الرضي : ٢/ ٣٠١

(٧) المسائل الحلبيات : ١/ ٣١١-٣١٢ .

(٨) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل : ٢/ ٧٣ ، شفاء العليل ، للسلسيلي : ٢/ ٥٦٣ ،

وذهب ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) إلى موافقة الجمهور في رأيهم بقوله : " والباب ألّا يضاف إلى اسم الجمع إلّا بمِن ، فيقال : ثلاث من الأبل"[١] .

ووصف ابن مالك النص القرآني الخالي من (مِن) بأنّه نادر بقوله :" وإن كان المفسِّر اسم جنس أو جمع فصل بـ (مِن) " وإن ندر مضافًا إليه لم يقس عليه ، ويُغنى عن تمييز العدد إضافته إلى غيره "[٢] ، و جعل ذلك موقوفًا على السماع[٣] .

واختار الرضي الاسترابادي (ت ٦٨٤هـ) ليجسد رفضه مصطلحي الكراهية والقلة، لإضافة العدد بدون (مِن) بقوله :" والأكثر أنّه إذا كان المفسر أحدهما فصل بـ (مِن) نحو (ثلاثة من الخيل ، وخمس من التمر) ، وإن كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكرِه إضافة العدد إليهما بعدما تمهد من إضافته إلى الجمع ..."[٤] .

وفسّر الشهاب (ت ١٠٦٩ هـ) في حاشيته رأي الجمهور ، وأيّدهم في عدم صحة إضافة العدد إلى اسم الجنس والجمع من دون فاصل بـ (مِن) فقال :" إنّ العدد يضاف لتمييزه إذا كان جمع قلة فيما دون العشرة ، فإذا ذكر بعده اسم الجمع ،فالقياس جرّه بـ (مِن) كخمسة من القوم ... فإضافته إليه كما هنا نادرة ، ولذا صرحوا بأنّه لا يقال ثلاثة قوم ؛ لكنّه لمّا كان بمعنى جمع القلة أجرى مجراه ... ورهط اسم جمع ، وفصله بـ (مِن) هو الفصيح "[٥] .

إلّا أنّ العقل النحوي لم يبقَ جامدًا ، ومنقادًا ، من دون تأمل وحرية رأي ، ففتحت ملفات هذه المسألة عند بعض المفسرين والنحويين ، ومنهم الواحدي (ت ٤٦٨هـ) الذي يظهر من

(١) شرح جمل الزجاجي : ٢/ ١٣٨-١٣٩ .
(٢) شرح التسهيل : ١١٦ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢/ ٣٩٧ .
(٤) شرح الرضي على الكافية : ٣/ ٣٠١ .
(٥) حاشية الشهاب على شرح البيضاوي : ٥٠/٧

كلامه أنّه ارتضَى مجي تمييز العدد في حالة كونه اسمًا للجنس أو جمع بدون (مِن) ، أي (تسعة رهطٍ) ، بقوله :" ولا واحد للرهط في لفظه ؛ فلذلك قيل تسعة رهطٍ ، والمراد به تسعة رجل وليس المراد به : رهط تسعة على أن يجمع الرهط فيبلغوا خمسين أو قدره"(١) .

وكذلك ابن هشام (ت ٧٦١هـ) يؤيد إضافة العدد إلى اسم الجنس واسم الجمع ، سواء بوجود (مِن) أو بغيرها ، وبيّن رأيه بالاستشهاد بنصين قرآنيين ، وهما ، **قوله تعالى :** ﴿**وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ**﴾**[النمل : ٤٨]** ، **وقوله تعالى :** ﴿ **قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ**﴾**[البقرة : ٢٦٠]** ، ولم يكتفِ بذلك بل جسد قبوله بهذا الرأي بحديث نبوي ، وهو **قوله (صلى الله عليه واله): (ليس فيما دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صدَقَةٌ)** ، ونص شعري من كلام العرب ، وهو قول الشاعر(٢):

ثلاثةُ أنفسٍ وثلاث ذَوْدٍ لقد جارَ الزّمانِ على عيالي

والظاهر من كلام ابن عاشور على هذه المسألة أنّه يرى صحة هذا النوع من الإضافة من غير تأويل بـ (مِن) ، بقوله :" والرهط : العدد من الناس حوالي العشرة ، وهو مثل النفر ، وإضافة نفسه إليه من إضافة الجزء إلى اسم الكل على التوسع ، وهو إضافة كثيرة في الكلام العربي(٣) .

وعبّر الفيومي (ت ١٣٦٨هـ) عن رأيه في هذه المسألة ، فقال :" ويحتمل عندي أنّه قد وقع أحد الجمعين موضع الآخر أتساعًا لفهم المعنى ... وذهب بعضهم إلى أنّ مُميّز الثلاثة إلى العشرة يجوز أن يكون جمع كثرة من غير تأويل ، فيقال خمسة كلابٍ وستة عبيدٍ"(٤) .

(١) التفسير البسيط ، للواحدي : ٣/٢٦٠ .
(٢) خزانة الأدب ولب لباب العرب : ٧/ ٣٦٧ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣/ ٢٤٥-٢٤٦.
(٣) التحرير والتنوير : ٢٨٢/١٩ .
(٤) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، مادة : ق رم ، ٢/ ٥٠٠ .

ونقف وقفة تأمل على رأي أبي حيّان الأندلسي ، الذي تناول نصين قرآنيين وعلّق عليها؛ أحدهما: **قوله تعالى :﴿ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾[البقرة : ٢٦٠]** ، وتعليقته على النص غريبة جدًا ؛ فهو يصف حالة الإضافة بوجود (مِن) الأفصح ، وهذا يعني إنْ وردت من دون (مِن) فهي فصيحة ، وهي أدنى مرتبة من الأولى ومن ثم تكون الإضافة لاسم الجمع نادرة ، موقوفة على السماع ، فقال :" وجاء على الأفصح في اسم الجنس في العدد حيث فصل بـ (مِنْ)على أنّ الإضافة لاسم الجمع نادرة لا يقاس عليها ، ونص بعضهم على أنّ اسم الجمع لما لا يعقل مؤنث ، وكلا القولين غير صواب"[١] .

وفي وقفة على **قوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ﴾ [النمل : ٤٨]** ، وصف هذه الإضافة بالقلّة ، فقال : " وهو مع ذلك قليل "[٢] .

وهذا غريب من أبي حيّان ، من جهات عدة ، فمرة يصف النصوص القرآنية بالقلّة ، وهو في مورد آخر ينفي أن يكون في القرآن قلّة[٣] ، فكيف تُرفض قاعدة ، وعليها نص قرآني ، وليس فقط ذلك ، بل ورد ذلك من كلام العرب الذي يعدّ أحد أركان تأصيل القاعدة النحوية وهو قول الشاعر :

ثلاثة أنفسٍ وثلاث ذَودٍ لقد جار الزمان على عيالي[٤]

ولم يقف الحال عند هذا الحدِّ من الأدلة ، بل ورد في الحديث النبوي ما يؤيد ذلك ، وهو قوله(صلى الله عليه واله) : " **ليس فيما دون خمس أواقٍ من الورق صدقة ، وليس**

(١) البحر المحيط : ٢/ ٣١٠ .
(٢) المصدر نفسه : ٨٠/٧ .
(٣) المصدر نفسه : ٦/ ٤٢ .
(٤) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣/ ٢٤٥-٢٤٦ .

فيها دون ذلك خمس ذودٍ من الأبل صدقة ، وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة "[1] .

فيفترض على أهل النحو أن لا يصدر منهم مثل ذلك ؛ فلا يجوز أن يقدّروا (من) محذوفة بين المضاف والمضاف إليه .

ومن هنا ينبغي أن تعدل هذه القاعدة ، وتصبح جواز اضافة العدد إلى اسم الجنس أو اسم الجمع سواء وردت (من) أو لم ترد ، ولا سيّما أنَّ أمثلة هذه القاعدة قد وردت في القرآن الكريم وكلام العرب والحديث النبوي ، فلا نجد ضيرًا في القول بذلك .

٢- مجيء (جعل) بمعنى سمّى

سعى جمهور النحويين إلى وضع منهجية شمولية تنطوي تحتها القواعد النحوية ، إلّا أنّ الملفت للنظر أنّهم فاتهم مجموعة من القواعد ؛ بسبب استقرائهم الناقص في تقعيد قواعدهم ، فغفل الجمهور عن ذكر قاعدة مجيء (جعل) بمعنى (سمّى) ، وهذا ما نجده في كلام سيبويه ومن تبعه من أنصاره ، فقد بيّنوا معاني الفعل (جعل) بـ (صيّر ، اعتقد ، أوجد ، أوجب ، ألقى ، المقاربة ، أسقط ، هب ، تبيّن ، الحكم ، أرسلَ وغيرها، ولم يكن معنى (سمّى) منها[2] .

(١) صحيح النسائي : ٢٤٧٢ .

(٢) ينظر: الكتاب : ١٥٦/١ – ١٥٩، معاني القرآن ، للفراء : ٤٥/٢١ ، معاني القرآن ، للأخفش : ٤٧٥/١-٤٧٩، ارتشاف الضرب ، لأبي حيان : ٤/ ٢٠٩٩ ، المساعد : ١/ ٣٥٦، همع الهوامع : ٢٢١/١ ، التصريح على التوضيح : للازهري : ٣٥٧/١ .

وتابعهم في ذلك نسبة كبيرة من مفسري القرآن ، في تفسيرهم **قوله تعالى :** ﴿ **وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ**﴾ **[الزخرف : ١٩]** ، وكانت ردوهم خارج معنى التسمية(١) .

وقد ورد (جعل) بمعنى (سمّى) عند أصحاب المعاجم اللغوية ، وهذا ما ذكره ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، وتابعه عليه الرغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) ، وسار على نهجهم الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) في تاج العروس(٢) .

أمّا النحويون فلم نجد أحدًا قال بذلك ، وإنّما كان للمفسرين دورهم في إبراز هذه القاعدة ، فلم يكونوا عيالًا على النحويين في هذا الأمر، ومن هؤلاء الثعلبي في تفسيره ، ففي تفسيره **قوله تعالى : ((إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ))[الزخرف : ٣]** ، ذكر أنَّ لفظ (الجَعل) بمعنى (التسمية)، أي : سمّى القرآن عربيًا(٣) .

وتابعه النيسابوري (ت ٤٣١) ، الذي عرض في تفسيره سبعة عشر وجهًا ، تبيّن معاني (جعل) ، وكان منها أن يكون بمعنى (سمّى) ، وقدّم نصوصًا قرآنية جديدة في تأييد هذه القاعدة(٤) ، منها قوله تعالى :﴿ **إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ** ﴾ **[الزخرف : ٣]** ، **وقوله تعالى** :﴿ **إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ**﴾ **[القصص : ٧]** ، و **قوله تعالى :** ﴿ **وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ**﴾**[الزخرف : ١٩]** .

---

(١) ينظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن : ٥٤٥/٢٠ ، بحر العلوم ، للسمرقندي : ٥١٠/٢ ،الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٥٧٩/٩ .

(٢) ينظر : مجمل اللغة ، لابن فارس : ١٩١/١، باب : الجيم والعين ، مفردات غريب القرآن ، للراغب الاصفهاني : ٢٤٤ ، تاج العروس ، للفيروز ابادي : ٢٠٦/٢٨ ، مادة : ج – ع –ل .

(٣) ينظر : الكشف والبيان : ٨/ ٣٢٧ .

(٤) وجوه القرآن : ١٦٨–١٧٠

وكان لصاحب تفسير النكت والعيون طريقة في عرض القاعدة ، وتأييدها بالاعتماد على النص القرآني ، فبيّن أنّ المراد من (جعل) هو التسمية ، وانطلق من **قوله تعالى :﴿وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾[الزخرف : ١٩]** ، فقال :" إنّه سماهم عباده على وجه التكريم"[١] .

واقتفى الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في كشافه نهج من سبقه في القول بهذه القاعدة ، وذلك في شرحه **قوله تعالى :** ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ الْمَلائِكَةَ تَسْمِيَةَ الأُنْثَى** ﴾**[النجم : ٢٧]** ، فقال :" لأنّهم إذا قالوا الملائكة بنات الله ، فقد سمّوا كل واحد منهم بنتًا ، وهي تسمية الأنثى "[٢] .

وكانت دلالة (جعل) على التسمّية من محتويات صاحب كتاب بصائر ذوي التمييز ، وذكر لها ثلاثة عشر معنًى ، إلاّ أنّه طبقها على نص قرآني جديد ، وهو **قوله تعالى :** ﴿ **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ))[البقرة : ١٣٤]** ، فذكر أنّه أراد ذلك سميناهم أمَةً وسطًا[٣] .

أمّا أبو حيّان في تفسيره فقد تابع الجمهور في تأويلاته ، فرفض مجيء (جعل) بمعنى (سمّى) ، ونعت مجيء (جعل) بهذا المعنى بالقليل"[٤]، وذلك عند وقوفه على **قوله تعالى : ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلا سَائِبَةٍ وَلا وَصِيلَةٍ وَلا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لا يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة : ١٠٣] .**

(١) النكت والعيون ، الماوردي : ٥/ ٢٢٠

(٢) المصدر نفسه : ٥/٦٤٤ .

(٣) ينظر : بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ، الفيروزابادي : ٢/٣٨٤ .

(٤) ينظر : البحر المحيط : ٤/٣٨-٣٩ .

والقول الحق أنّ عدم التأويل يكفينا ؛ للتعقيد والابتعاد عن التكلف[١] وخاصة حين يكون الاسلوب واضحًا وتؤيده الشواهد الفصيحة .

فكيف يمكن أن توصف مثل هذه القاعة بالقلّة ، على قول أبي حيّان في أثناء رفضه لها بقوله " الحمل على ما سمع أولى من إثبات معنى لم يثبت في لسان العرب "[٢] ، وهذا منه غريب ، أليس القرآن من لسان العرب ، وهو من السماع ؟! .

لذا كان الأولى أن تدخل هذه القاعة ضمن حدود معاني (جعل) عند النحويين ؛ لورودها في النصوص القرآنية وقول المفسرين بها ، وهنا نلاحظ أنّ المفسرين كانت لهم سطوة في ابتكار القواعد النحوية وإثباتها.

٣- حذف أداة النداء مع اسم الاشارة

أسس النحويون لقاعدة امتناع حذف أداة النداء (يا) ، في مواضع مخصوصة في كلام العرب ومن تلك المواضع عدم جواز حذفها مع اسم الإشارة ؛ حتى لا يلتبس بغيره في أثناء الخطاب[٣] .

وصفةُ القبح كانت حاضرة في كلام ابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، وهو يرسم معالم هذه المسألة ، وجوز ذلك في الشعر ، وأنكره في النص القرآني ، بقوله :" فإن جاء في الشعر فهو جائز ، ... وإنّما قبح إسقاط حرف النداء من هذا ؛ لأنّهما يكونان نعتًا لأيّ ، فلا يجمع عليها حذف المنعوت وحرفُ النداء"[٤] .

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه ، لمهدي المخزومي : ٣١٣ .
(٢) البحر المحيط : ٤/ ٣٨-٣٩ .
(٣) ينظر : المقتضب : ٢/ ٢٥٨ ، ٢/ ١٠٤١ شرح الجمل: ٢/ ٨٩ ، توجيه اللمع ، لابن الخباز : ٣٢٠ ، شرح المفصل :٣٤٣/١ ، شرح الكافية : ١/ ١٦٠.
(٤) الأصول في النحو : ١/ ٣٠٤ .

إلاّ أنّ المثير للانتباه أنّ أصحابه المؤيدين لرأيه زادوا عليه في الوصف ، فنعتوا تلك الحالة بنعوت مختلفة ، فهذا أبو بركات الانباري (ت٥٧٧هـ) وصف ذلك الحذف بالضعف ، وعدم القبول [١] .

ولم يكن ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) بمنأى عند تلك الأوصاف ، فلم يكتفِ بعدم الصحة ، بل زاد وصفين على ذلك ، أحدهما : نَعَتَه باللحن في كتابه المقرب[٢] ،

ونجده في شرح الجمل قد وصف حذف (يا) النداء من اسم الاشارة بالضرورة ، كما في قوله : " وكذلك لا يجوز : هذا ، وأنت تريد : يا هذا ؛ لأنّ الأصل : يا أيُّهذا الرّجلُ ... ولا يجوز هذا في ضرورة الشعر ؛ لأنّ فيه إبهامًا يمنع من ذلك"[٣] .

ونجد السيوطي والصبّان قد نقلا الشذوذ والضرورة عن الأوائل في تأويل النصوص القرآنية ، فارتضيا قولهم وتعبدا برأيهم[٤] .

وعللوا عدم قبولهم حذف أداة النداء مع اسم الاشارة بأنَّ نداء اسم الاشارة " يدلّ على اقتران اسم الإشارة بحرف النداء ، وفي غير النداء يدل على الإشارة المطلقة ، فلو حذف منه حرف النداء لالتبس النداء بغيره ، فالإشارة تقع مع من المخاطب إلى غير المخاطب ، فإذا ناديت بإشارة المخاطب فلابد من (يا) ؛ ليعلم المخاطب أنّك تشير إليه"[٥] .

---

(١) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١٠٣/١ .

(٢) ينظر : المقرب : ٢٤٤ .

(٣) شرح الجمل : ٢ / ١٦٨.

(٤) ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي : ٤/ ٣٤ ، حاشية الصبان على الأشموني ، للصبان : ٣/ ٢٠٢ .

(٥) شرح الجمل : ٢/ ٨٩ ، شرح المفصل : ٣٤٣/١ ، شرح الكافية : ١/ ١٦٠ ، شرح الفية ابن معيطٍ : ٢/ ١٠٤١ ، توجيه اللمع : ٣٢٠

وثمة رأي جدير بالاهتمام عارض كل رأي جمهور النحويين ، ونسب هذا الرأي للفرّاء ، ووافقه عليه الزجاج ، ومفاد هذا الرأي القائل بصحة حذف حرف النداء (الياء) مع اسم الإشارة [١] .

وأمّا النص القرآني الذي يُعدّ عند الفرّاء دليلًا على صحة هذا الحذف وكذلك من تابعه، قوله تعالى :﴿ **هَا أَنْتُمْ هَؤُلاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ** ﴾**[آل عمران : ٦٦]** ، غير أنّ المتعبدين برأي جمهور النحويين تأوّله تأويلات عدّة ، منها أنّ (هؤلاء) خبرًا للمبتدأ ، (حاججتم) جملة حالية[٢] .

ومن الشواهد الدالة على هذا الحذف من كلام العرب قول الشاعر ذي الرّمة[٣] :

إذا هَمَلَتْ عَيْني قَالَ صاحبي بِمِثْلِكِ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ (بحر الطويل)

فهنا اسم الإشارة (هذا) حذف منه حرف النداء ، فاصبح (ياهذا)[٤] .

ومثله قول الشاعر[٥] : **(البحر البسيط)**

إنّ الأُولَى وُصِفُوا قَوْمِيْ لَهَم فبهم هذا اعتصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مخذولًا

والبنية العميقة : يا هذا .

(١) ينظر : البحر المحيط : ١/ ٤٥٨ .

(٢) ينظر البحر المحيط : ٢/ ٥١١ . الوجيز في تفسير القرآن العزيز ، ١٢٢/١، تفسير غرائب القرآن ورغائب الفقران : ٢/ ١٨١ ،

(٣) ديوان ذي الرّمة : ٦٤٦ .

(٤) ينظر :شرح الكافية الشافية : ١٢٩١/٣ ، شرح التسهيل : ٣٨٧/٣ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٣/ ٢٧٢ ، مغني اللبيب من كتب الاعاريب : ٢/ ٦٤١ ،همع الهوامع في شرح جمع الجوامع :٤/ ٣٣ .

(٥) شواهد التوضيح : ٢١١ ، شرح التسهيل ٣٨٦/٣ ، البحر المحيط : ٢/ ٤٨٦ ، التذييل والتكميل : ١٨٦/٤ .

و كذلك قول الشاعر[١] : **(الطويل)**

ذِي دَعِي اللّومَ فِي العَطاءِ فإنّ الـ سلومَ يُغري الكِرامَ بالأجزال

أي : يا ذي .

ومثله قول آخر[٢] : **(البحر الخفيف)**

ذَا ارعَواءَ فَلَيس بَعْدَ إشْتِعالِ الرَّ أس شيبًا إلى الصّبَا مِن سَبيلِ

وتقدير الكلام : يا هذا .

و وقال الشاعر[٣] : **(بحر الكامل)**

لا يَغرَّنّكُم أولَاءِ مِنَ القَو مِ جُنوحٌ للسِلْم فَهو خِداعُ

وأصل الكلام : يا أولاء .

وثمة بيت للمتنبي ، ذكره الرافضون على أنّه شاهد لمجيء حرف النداء محذوفًا مع اسم الاشارة ، وقد نعتوه باللحن[٤] ، وهو قول المتنبي[٥] : **(بحر الكامل)**

هذي بَرَزتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسًا ثُمَّ أَنْشَبَتِ وما شِفتِ نَسِيسَا

وأصل الكلام : يا هذي .

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٣/ ٣٨٦ ، التذييل والتكميل : ١٨٦/٤

(٢) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية : ٤/ ١٧٠٩، (الشاهد ٩٣٥) .

(٣) ينظر شرح التسهيل : ٣/ ٣٨٧ ، البحر المحيط : ٢/ ٤٨٦ ، التذييل والتكميل : ١٨٦/٤ ، شواهد التوضيح :٢١١ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٤٨٥/٢ .

(٤) شرح الجمل : ١٨٦ ، المقرب : ٢٤٤ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٣/ ١٠٥٥.

(٥) ديوان المتنبي : ٥٨ .

ومن النحويين الذين أيدوا الفرّاء في مسعاه ، وسعَوْا إلى تقديم مرونة في بعض قواعد النحو، ودقوا مسمارًا لولادة قاعدة جديدة ؛ الزّجاج كما نُقل عن ابي حيّان في تفسيره[١] ، وابن مالك في تسهيله[٢] ، وإلى هذا الرأي انتصر السلسيلي (ت ٧٧٤هـ) ، فقال بجواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة [٣] .

ومن المؤيدين لهذا الرأي أيضًا علاء الدين الخازن الذي صرح في تفسير النصّين القرآنيين بقوله :" يعني يا هؤلاء "[٤] ، ومثله فعل الهرري عند شرحه **قوله تعالى** : ﴿**هَا أَنْتُمْ هَؤُلاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ**﴾**[آل عمران : ٦٦]** ، بقوله : " هؤلاء اسم اشارة ... حذف منه حرف النداء"[٥] .

وهنالك اتجاه آخر لم يحالفه الحظ في الترجيح ، بل وقف على التل ، فلم ينصر الجمهور ، ولا مَن خالفهم ، ومنهم ، الثعلبي في تفسيره ، فعرض الرأيين وصمت[٦] ، وكذلك فعل غيره من العلماء[٧] .

---

(١) البحر المحيط : ١/ ٤٥٨ .

(٢) شرح التسهيل : ٣٨٦/٤

(٣) ينظر شفاء العليل في ايضاح التسهيل : ٨٠٣ .

(٤) لباب التأويل في معاني التنزيل : ٥٨/١ ، ٢٥٦/١ .

(٥) تفسير حدائق الروح والريحان : ٣٦٦/٤ .

(٦) الكشف والبيان : ١/ ٢٧٣

(٧) درج الدرر :٢٢١/١ ، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير: ١/ ٢٢٥-٢٢٦ ٢٢٦ ، الفريد في اعراب القرآن المجيد: ٣١٤/١-٣١٥ ، ضياء الفرقان في تفسير القرآن ، النقوي :٨٥/١-٨٦.

وقد وصف أبو حيّان هذا الرأي بأنّه من أمثلته قليلة ، وهذا وصفه كان على كلام العرب ، بعد أن منعه في النصوص القرآنية ، ونجد ذلك قوله :" و لا يجوز حذف حرف النداء ... على مذهب البصريين ... وقد جاء في الشعر ، وهو قليل"[١] .

وبيّن رأيه في مكان أخر بقوله :" أجازوا أن يكون المنادى هؤلاء ، وحذف حرف النداء ، ولا يجوز حذف حرف النداء من المشار إليه على مذهب البصريين ... وقد جاء في الشعر حذفه وهو قليل "[٢] ،

ونسب الرأي للفرّاء بقوله :" وذهب بعض المعربين أنّ (هؤلاء) منادى محذوف منه حرف النداء ... ونقل جوازه عن الفرّاء ، وخرّج عليه الزّجاج وغيره جنوحًا إلى مذهب الفرّاء"[٣] .

وهذا يعني أنّ مفهوم القلّة أخرج القاعدة النحويّة التي قال بها القرآن الكريم عن ميدان التطبيق المشهور ، ومعنى ذلك أنّ القرآن الكريم لم يكن المصدر الأول في تقعيد القاعدة النحوية؟! ، وهنا كان الدكتور عبّاس علي إسماعيل على حقٍ حين ذكر بأنّ القرآن لم يكن المصدر الأول عندهم ، بل إنّهم نظروا له ولكلام العرب بعين واحدة ، ثم طبقوا عليه نظريتهم المشهورة ، وهي الاعتماد على الكثير المطّرد من القرآن الكريم وكلام العرب[٤] .

واللطيف في الأمر أنّ ما ذهب إليه أبو حيّان بوصف كلّ الأدلة التي ذكرت على قاعدة الفرّاء بالقلّة مثير للجدل ، فهل من شرط المقيس عليه الكثرة ؟ ، فقد يقاس على القليل ، ويمتنع عن الكثير لمخالفته القياس[٥] ، وهل القياس هو كلام من يخطئ ويصيب أو كلام

(١) البحر المحيط : ٢/ ٤٨٦ .
(٢) ينظر: المصدر نفسه : ١/ ٤٥٨ ، ٣/ ١٣٦ .
(٣) المصدر نفسه : ١/ ٤٥٨ .
(٤) محاضرات مادة النحو القرآني ، للدكتور عبّاس علي إسماعيل ، للعام الدراسي ٢٠١٩- ٢٠٢٠م .
(٥) ينظر : الاصباح في شرح الاقتراح : ١٨٩ .

مَن لا يدخله الخطأ والوهم ، وهذا ما صرح به الدكتور الفجال :" فإن قاس الإنسان على جميع ما جاء أيضًا صحيحًا في القياس مقبولًا فلا لوم عليه"[١] .

و قد كان يونس بن حبيب يجيز القياس على القليل ، بشرط أن يكون منقولًا عن الفصحاء[٢] ، فكيف به إذا كان المقيس عليه الكلام الأفصح ، وهو القرآن الكريم الذي لا يختلف فيه اثنان في أنّه أفصح كلام ، وما نعته أبو حيّان بالقلّة ، وردت بحقه نصوص قرآنية ، منها قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ** ﴾ **[البقرة : ٨٥]** ، وهذا النص القرآني أوّله الجمهور ومن تابعهم بجعل (أنتم) مبتدأ ، وخبره الجملة الفعلية (تقتلون أنفسكم) ، أمّا (هؤلاء) فهو معترض بين المبتدأ وخبره[٣] .

ومن هنا نقترح على الأكاديميين القول بجواز حرف النداء مع اسم الاشارة وجواز ذكره .

٤- مجيء (إن) بمعنى (لو)

لم تتحدث كتب النحو المتقدّمة عن مجيء (إنْ) بمعنى (لو) ، وجاءت العناية بهذه المسألة – في أكثر – في كتب معاني القرآن وتفسيره[٤] .

ولعلّ أول إشارة إلى المسألة جاءت في كتاب معاني القرآن للفرّاء ، إذ ذكر عند معالجته **قوله تعالى :** ﴿**وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ**﴾**[البقرة : ١٤٥]** ، بأنَّ (إنْ) جاءت بمعنى (لو) ، " و (لو) في المعنى ماضية ، و (لئن) مستقبلة ،

---

(١) الاصباح في شرح الاقتراح :١٩٠.

(٢) ينظر: ، تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، النيسابوري : ٣٢٧/١ ، تاريخ النحو العربي ، لمحمد الحلواني : ٩٣ .

(٣) ينظر : جوامع الجامع ، للطبرسي : ٢٩٦/١ ، البيان في غريب اعراب القرآن : ١/ ١٠٣ ، تفسير حدائق الروح والريحان في روابي القرآن : ٦٣/٢.

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١/ ٢٢٣ ، المحرّر الوجيز : ١/ ١٧٦ ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٢/ ٦٤-٦٥.

ولكنّ الفعل ظهر فيهما بفعل ، فأجيبتنا بجواب واحد ، وشُبّهت كلّ واحدة بصاحبتها ... وإذا أُجيبت (لو) بجواب (لئن) ، فالذي قلتُ لك من لفظ فعليهما بالمضيّ"[١] .

واستشهد على صحة مجيء (إن) بمعنى (لو)[٢] ، بنص قرآني آخر ، وهو **قوله تعالى :** ﴿ **وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ**﴾**[الروم :٥١]** .

ويرى البصريون أنّ (إنْ) الشرطية باقية على معناها ، وقد اجتمع الشرط والقسم ، والقسم هو السابق ، وعلى هذا يكون قوله (ما تّبعوا) جواب قسم ، وجواب الشرط محذوف دلّ عليه جواب القسم[٣] ، فمعنى (لئن) عندهم غير معنى (لو) ؛ لأنَّ (لو) تأتي حرف امتناع لامتناع ، " تقول : لو أتيتني لأكرمتُك ، أي : لم تأتني فلم أكرمك ، ومعنى (إنْ) و (لئن) يقع الشيء فيهما لوقوع غيره في المستقبل ،، تقول : إن تأتني أُكْرِمك ، فالإكرام يقع بوقوع الاتيان"[٤] .

وعلى الخطى نفسها سار الرضي (ت: ٦٨٨هـ) في رأيه[٥] ، وتابعه البيضاوي (ت : ٦٩١) بهذا الرأي[٦] ، وكذلك وافق ابن عرفة (ت : ٨٠٤٣هـ) على هذا الرأي[٧] ، ، وقال بذلك المرادي (ت : ٧٤٩هـ) في الجنى الداني[٨] .

وثمة نص قرآني أخر جعل فيه الفرّاء (لئن) بمعنى (لو) وهو قوله تعالى : ﴿**وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا**﴾**[فاطر : ٤١]**[١] ؛ إذ ذكر أنَّ (لئن زالتا) بمنزلة قوله : ولو زالتا ، و (إن) هنا بمعنى (ما) النافية[٢] .

---

(١) معاني القرآن : ١/ ٨٤ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٤٥٤/٢، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ١/ ١٦٤ .
(٤) معاني القرآن وإعرابه : ١/ ٢٢٤ .
(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤/ ٤٥٤- ٤٥٥.
(٦) ينظر : تفسير البيضاوي : ٢/ ١٢٣ .
(٧) ينظر : تفسير ابن عرفة : ٢، ١٠٦ .
(٨) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني : ٦٧-٦٨ .

وختم الأخفش الأوسط (ت : ٢١٥هـ) على قول الفرّاء بختم القبول لما ذهب إليه ، مستشهدًا بالنصوص القرآنية التي استشهد بها الفرّاء[٣] .

ووصف العكبري رأي الفرّاء بأنّه بعيد عن الحقيقة " لأنَّ (إن) للمستقبل ، و (لو) للماضي ، ورأى أنَّ (ما تبعوا) صيغته ماضيه ، جاءت بمعنى المستقبل ، ودخلت (ما) حملًا على لفظ الماضي ، وحذفت الفاء في الجواب ؛ لأنّ فعل الشرط ماضٍ"[٤] .

وقد أجاز ابن مالك (ت : ٦٧٢هـ) مجي (إن) بمعنى (لو) ، وذكر أنّها إذا أهملت بطل عملها ؛ فقد قال " وقد تهمل (إن) حملًا على (لو)"[٥]

وعندما نقف على رأي أبي حيّان (ت : ٧٤٥هـ) فإنّنا نقف على رفضٍ لنصوص قرآنية صريحة وواضحة لا تقبل التأويل ، ففي قوله تعالى : ﴿ **لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ**﴾**[المائدة : ٢٨]** ، جعل جواب للقسم لا للشرط ، وقال :" ولو كان جوابًا للشرط لكان بالفاء ، فإنّه إذا كان جواب الشرط منفيًا بـ (ما) فلابّد من الفاء"[٦] .

والملاحظ على أبي حيّان أنّه وصف رأي الفرّاء ومن تابعه في رأيه بصحة مجيء (إنْ) بمعنى (لو) بالقليل بقوله :" إنْ لم تكن (إنْ) بمعنى (لو) لا يصح جوابها مصدرا بـ (ما) ؛ لأنّه لابد من وجود الفاء في (ما) ، وجعل الجواب للشرط ، لا للقسم وجعل جواب القسم محذوف وليس جواب الشرط ، واستعمال إن بمعنى لو قليل"[٧] ، وهنا

---

(١) ينظر : معاني القرآن : ٣٧٠/٢
(٢) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) ينظر : معاني القرآن : ١/ ١٦١ .
(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١٢٥/١ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل : ٤/ ٨٢ .
(٦) البحر المحيط : ٣٧٧/٣ .
(٧) المصدر نفسه : ١/ ٦٠٤-٦٠٥ .

رفض أبو حيان الأمرين ، أولهما مجيء الجواب للشرط وقيده للقسم ، والثاني مجيء إن بمعنى لو .

ونهج أبو حيّان منهج الجمهور في ذلك فجعل الجواب للقسم ، وقدّر الفعل الماضي بالمضارع ، وذلك في أثناء توضيحه قوله تعالى : ﴿ **وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ**﴾**[البقرة : ١٤٥]** ، فقال : " (ما تبعوا) لم تدخله الفاء ، وجواب الشرط محذوف ؛ لدلالة جواب القسم عليه ، والفعل الماضي منفي بـ (ما) وهو مستقبل المعنى ، أي (ما يتبعون قبلتك) ؛ لأنّ الشرط قيد في الجملة ، والشرط مستقبل ، فوجب أن يكون مضمون الجملة مستقبلًا ، ضرورة أنّ المستقبل لا يكون شرطًا في الماضي "[١] .

ولم يكتفِ أبو حيان بتأويل هذا النص القرآني ، بل أردفه بنص آخر سار فيه على نفس التأويل والتقدير للجواب[٢] ، وهو قوله تعالى : ﴿ **وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ** ﴾**[الروم : ٥١]**

والذي يمكن ملاحظته أنّ أبا حيّان الأندلسي قد رفض الرأي الذي يبتعد عن التأويل ولا يجنح إلى التقدير ووصفه بالقلة ، لم يوسع من القاعدة النحوية ؛ إذ لم يقل بصحة مجيْ جواب الشرط من الجملة المنفية بـ (ما) سواء وقع بعدها جملة فعلية أو اسمية ، وأنكر مجيء إن بمعنى (لو) ، الذي لو قبلها لأبعدنا عن التأويل والتقدير .

وفي نص قرآني آخر وهو قوله تعالى: ﴿ **وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ**﴾**[البقرة : ١٤٥]** ذكر أبو حيّان أنّه اجتمع قسم وشرط ، وكان القسم متقدم ، والشرط متأخر فكان الجواب للقسم ، وهو قوله (ما تبعوا) ولو كان جوابًا للشرط لدخلت

(١) البحر المحيط : ١/ ٦٠٤-٦٠٥.
(٢) المصدر نفسه : ٧/ ١٧٤ .

عليه الفاء الرابطة ، فجواب الشرط محذوف دلّ عليه جواب القسم ، وخلص أبو حيّان إلى القول بأنَّ مجيء (إنْ) بمعنى (لو) قليل في الكلام[١] .

وفي نص قرآني آخر ، وهو قوله : ﴿ **وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ائْتُوا بِآبَائِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾ **[الجاثية : ٢٥]** ، أنكر كون (مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ) جوابًا للشرط ، بل أثبته للقسم تحت باب عدم اقترانه بالفاء[٢] .

وهذا السيّوطي يؤكد على هذا المبنى ، وهو أنّ القليل قد يكون هو الأصح بقوله :" وليس في شرط المقيس عليه الكثرة ، فقد يقاس على القليل لموافقته القياس ، ويمتنع الكثير لمخالفته له"[٣] .

وليس قول الدكتورة خديجة الحديثي في شأن القليل مجانبًا للحقيقة ، فكيف يمكن أن يوصف الشيء بالقليل وقد تكلمت به كلّ القبائل ، فلو تكلمت به كلّ القبائل لأصبح مستعملًا مشهورًا ، ولابد من أن يكون القياس عليه ، وفق مفهوم الأشهر والأفشى[٤] .

وكذلك ما نقله الدكتور الحلواني بأنّ يونس جعل القليل قياسًا ، واشترط أن يكون منقولًا عن الفصحاء[٥] ، وهل القرآن لا يُعد فصيحًا فقد ثبت عند الجميع أنّه الأفصح ؟! .

وهذا يعني أنّ أبا حيان وافق جمهور النحويين ، ووصف النص القرآني بالقليل وفق هذا المفهوم الذي أطلقه النحويون على الظواهر اللغوية التي خالفت المشهور من الشواهد اللغوية ، التي بنى عليها النحويون قواعدهم ، وهو أكثر من النادر وأقل من المطرد .

(١) البحر المحيط : ١/ ٦٠٤-٦٠٥ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٣/ ٤٧٧ .
(٣) الاقتراح في علم أصول النحو : ١٨٩ .
(٤) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : ١٤٦
(٥) ينظر : تاريخ النحو العربي : ٩٣ .

ويكفي في ذلك ما أسسه الفرّاء اعتمادًا على النص القرآني ، وبذلك صحّ مجي جواب الشرط من الجملة الفعلية والاسمية المتصدرة بحرف النفي (ما) ، وصحة مجي (إنْ) بمعنى (لو) ، في جواب واحد لكليهما.

وخلاصة القول في هذه المسالة أنَّ من يرى أنّ (إن) شرطية وليست بمعنى (لو) فمن الطبيعي ان يتحدث عن وجوب اقتران جواب الشرط بالفاء ؛ إنّ (ما) نافية ، وكلُّ جواب شرط يبدأ بـ (ما) النافية يجب اقترانه بالفاء . أمّا مَن يرى أنّ (إنْ) الشرطية جاءت بمعنى (لو) الشرطية ، لا يتحدث عن اقتران جواب الشرط بالفاء لعلمه أنّه جواب (لو) ، أّما أنْ يكون جملة مثبتة أو أنْ يكون جملة منفية . فاذا كان جملة مثبتة يجب أنْ يسبق جوابه بـ (اللام) التي يسمونها اللام الواقعة في جواب لو ، نحو قوله تعالى : ﴿ **لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ**﴾ **[الأنبياء : ٢٢]** ، أمّا إذا كان الجواب يبدأ بنفي فلا يحتاج إلى وجود هذه اللام ، نحو قولك : لو جاء خالدٌ ما ذهب محمدٌ .

وبذلك لابد من القول بتعديل القاعدة النحوية التي رفضت من جمهور النحويين ، لتكون القول صحة مجيء (إن) بمعنى (لو) ، إذا أمكن وقوع (لو) مكان (إنْ) .

الفصل الثاني :

ما وصفه أبو حيان بأنّه ضرورة وشاذّ ، وهو وارد في القرآن الكريم.

١- مجيء خبر الفعل الناقص محذوفًا .

٢- حذف المصدر ، وإبقاء معموله .

٣- العطف على الضمير المستكن من دون ضمير أو فاصل .

٤- الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالظرف والحال .

٥- حذف (أنْ) الناصبة، وإبقاء الفعل المضارع بعدها منصوبًا .

٦- حذف لام الطلب الجازمة ، وإبقاء عملها .

٧- عدم اقتران جواب الشرط بالفاء في المواضع التي نصّ النحويون على اقترانها به

٨- إثبات ألف (ما) الاستفهاميّة مع دخول حرف الجرّ عليها .

الفصل الثاني :

ما وصفه أبو حيان بأنّه ضرورة وشاذّ ، وهو وارد في القرآن الكريم.

الضرورة في اللغة اسم مصدر من الفعل (أضطّر) والمصدر منه الاضطرار والاضطرار الاحتياج إلى الشيء ، يقال : رجلٌ ذو ضرورة ، أي : ذو حاجة[١]، وقد تناوله النحويون والمفسرون تحت تسمية ضرورة الشعر ، إلّا أنّ الملفت للانتباه أنّهم أطلقوا ذلك على القرآن ، مع كونهم رافضين انطباقه على القرآن الكريم[٢] ، إذ جعلوا ذلك من الألفاظ البعيدة ، ولا يجوز إطلاقها على القرآن الكريم ، ولابد مِن أن يكون رأيه على أصح الوجوه[٣] .

وقد تمسّك النحويون بما أسسوا من قواعد ، ولم يقبلوا بغيرها ، ومن هنا وصفوا التي أسست على وفق التراكيب القرآنية بالضرورة ؛ أي إنّهم جعلوا الشعر العربي مقدمًا على القرآن الكريم ، وهذا يعني أنّ التراكيب القرآنية التي تولدت منها قواعد نحوية لا تنطبق مع مسلكهم جعلوها من خواص القرآن ، ونلحظ عند أبي حيّان أنّ نسبة معتدًا بها من القواعد النحوية بين الضرورة والشاذّ ، لذلك بُوب هذا الفصل تحت عنوان الضرورة والشاذ .

ويمكن دراسة المسائل النحويّة التي أدخلها أبو حيان في باب الضرورة والشذوذ على الوجه الآتي :

١-مجيء خبر الفعل الناقص محذوفًا

منع جمهور النحويين حذف خبر الفعل الناقص مثل (برح) و كان ، والفعل (برح) يكون بمعنيين ، أحدهما : بمعنى (لا أزال) ، فهي تحتاج إلى خبر ، وإن كانت بمعنى

---

(١) ينظر : لسان العرب ، مادة : ض ر ر : ٤/ ٤٨٣

(٢) ينظر : شرح الكتاب ، للسيرافي : ١٩٩/١، الدر المصون في علوم الكتاب : ٣٢٢/٣ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس : ٣٠٧/١ ، الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز ، للهروي : ٢٤٧ .

(لا أزول) فهي تامة ، والذي يمكن ملاحظته أنّ النحويين والمفسرين في رفضهم مجيء خبر (لا أبرح) محذوفًا نهجوا في ذلك أكثر من منهج ، **الأول منهما** : صرّحوا بمنع حذف الخبر في الفعل (لا أبرح) ، ونعتوا حذفه بالضرورة والقبح والفساد ، أو جعلوه بمعنى (لا أزول) ، **أمّا الثاني** فإنّهم قيّدوا حذف الخبر في غير (لا أبرح) ، و**الثالث** : جعلوا (لا أبرح) بمعنى (لا أذهب – لا انتقل – لا أغادر) ، وأصبحت عدهم تامة لا تحتاج إلى خبر .

أمّا الأول فقد تبناه مجموعة من النحويين ، منهم إسماعيل بن مقرئ (ت ٢٦٤هـ) ؛ فرأى أنّ (لا أبرح) بمعنى (لا أزول) ، ونسبها إلى قبيلة كندة بقوله :" (لا أبرحُ) يعني (لا أزول) بلغة كندة[١] .

وقد رفض المبرّد (ت ٢٨٦هـ) حذف خبر كان ، وجعله قبيحًا ، ففي ذكره قوله تعالى :﴿ **فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا** ﴾**[مريم : ٢٩]** ، واحتمل وجهين ، الأول منهما ، قال فيه :" كيف تكلم من كان في المهد صبيا ، إنّما معنى كان هاهنا للتوليد فكأنّ التقدير .. كيف تكلم من هو في المهد صبيًّا ، ونصب صبيًّا على الحال ، ولولا ذلك لم يكن عيسى (عليه السلام) بائنًا من الناس ، ولا دلَّ الكلام على أنّه في المهد ؛ لأنّك تقول للرجل : كانَ فلانٌ في المهدِ صبيًا فهذا ما لا ينفعك منه أحد أنّه قد كان كذا ، ثم انتقل ، وإنّما المعنى كيف نكلمه وهو الساعة كذا"[٢] .

والوجه الآخر في جواز الرفع في قولك : **(إنّ زيدًا أكان منطلقٌ)** على إضمار المفعول في (كان) وهو قبيح ، كأنّك قلت : إنّ زيدًا كأنّه منطلق ، وقبحه من وجهين ، أحدهما : حذف هذه الهاء كقولك : إنّ زيدًا ضربَ عمرو ، وليس هذا من مواضع حذفها ، وقبحها من الجهة الأخرى : أنّك تجعل (منطلقًا) هو الاسم ، وهو نكرة ، وتجعل الخبر

---

(١) اللغات في القرآن الكريم : ٣٥ .
(٢) المقتضب : ٤/ ١١٧ .

الضمير ، وهو المعرفة فلو كان :(**إنّ زيدًا كان أخوك**) كان أسهل ، وهو ذلك قبيح لحذف الهاء"[١] .

وصرّح ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بعدم جواز حذف الخبر ، سواء في(لا أبرح) أو في احدى أخواتها ، وكان ذلك في تعليقته على قول الشاعر أبي صخر[٢] :

وَلَو أنّهُم قَالُوا لَقَدْ كُنْتُ مرةً عَرَفْتَ وَلَمْ أنْكُرْ جَوَابَ الْمُجَاوُبِ

إذ قال : " أراد كُنتُ تُجيبَهنَّ فكيف تنهانا ، إذا استضعف من جهة السماع استضعف عن طريق القياس جميعًا حذف الخبر (كان) ، وقلّما مرَّ بي منه ، ووجه ضعفه من قبل القياس أنّ خبر (كان) إنّما لزمها ليفاد منه الحدث المحترم منه ، ألا ترى أنّك إذا قلت (كان زيدٌ قائمًا) فإنّك استفدت الحدث الذي هو القيام ، من قائم لا مِن (كان) ، وكان وخبرها جميعًا يفيدان الفعل مجردًا بنفسه ، فكما لا يجوز انفكاك الفعل من دلالة الحدث إلاّ هذه الأفعال التي لزمتها أخبارها أعواضًا ممَا جردت منه من أحداثها ، أعني كان واخواتها من نحو : أصبح وأمسى وبقية الباب ، فكذلك لا يحسن حذف خبر (كان) لما ذكرت لك ، وليس كذلك خبر المبتدأ ؛ لأنّه لم يؤت به عوضًا مِن حذف مخترم فيلزم في أحد الأزمنة ، وهي المثل التي يسميها النحويون الأمثال فهذا وجه امتناع حذف خبر(كان) وأخواتها من طريق القياس ، فإنّ جاء فيها شيء من ذلك فهو لأمرين ، أحدهما : أنّه في الأصل خبر المبتدأ ، وقد ساغ واطرد حذف خبره ، والآخر : أنّه قد شابه المفعول بانتصابه بعد المرفوع ، والمفعول شائع حذفه"[٣] .

أمّا ابن عصفور (ت ٣٧٧هـ) فقد كان رفضه متصفًا بالفساد لهذا الرأي ، ورأى من يقول به من النحويين يتمتع بصفة التنظير ؛ فقد قال فيتعليقته على قوله تعالى : ﴿**وَإِذْ قَالَ**

---

(١)المقتضب : ٤ /١١٧-١١٨.
(٢) التمام في تفسير أشعار هذيل ممّا أغفله أبو سعيد السكري : ١٧١ .
(٣)التّمام في أشعار هُذيل مما أغفله أبو سعيد السكري : ١٧١.

مُوسَى لِفَتَاهُ لا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾[الكهف : ٦٠]

ما نصّه : " وزعم بعض نظار النحويين أنّ (ما برح) تدل على نفس انتقال الفاعل عن مكانه ، فإذا قلت (ما برح زيدٌ) فمعناه عنده ما انتقل زيدٌ عن المكان الذي كان فيه ، واستدل على ذلك بأنّ (برح) مشتق من البراح الذي هو اسم مكان ، فكأنّك إذا قلت (ما برح زيدٌ) أردتَ : ما زال زيدٌ عن البراح الذي كان فيه ، وهذا الذي ذهب إليه فاسد"[١] ، وجعل دليله على ذلك الفساد هو النص القرآني السابق بقوله : "بدل ... ألا ترى أنّ من المحال أن يريد : لا أزال عن مكاني حتى أبلغ مجمع البحرين ؛ لأنّه معلوم أنّه ما دام في مكانه لا يبلغ مجمع البحرين ، فدّل ذلك على أنّ (براح) بمعنى زال ، وأنّها غير مشتقة من البراح الذي هو المكان"[٢] .

وجعل ابن عصفور في موضع آخر حذف خبر الفعل الناقص مقصورًا على الشعر ، وأدخله في باب الضرورات ، وبيّن رأيه ، وهو يتناول قول الشاعر حارثة بن بدر الغذاني[٣] : **(بحر الكامل)**

لهفي عليك للهفة خائفٍ يبغي جوارك حين ليس مجير

وبيّن أنَّ الشاعر أراد: " ليس في الدنيا مجير"[٤] .

وفي نص شعري آخر وهو قول الشاعر عمرو بن الأهتم[٥] : **(بحر الوافر)**

فإنْ قَصَدوُا الْحَقِ حَقَّ فَاقْصْده وإنْ جاروا فجر حتى يصيروا

ذكر أنّه أراد منه :" حتى يصيروا لك تبعًا"[٦] .

---

(١) شرح الجمل : ٤٠٩/١ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) ضرائر الشعر : ١٨٢ ، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية : ١/ ٤٦٥ .
(٤) ضرائر الشعر : ١٨٢ .
(٥) شعر الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم ، لسعود محمود عبد الجابر : ٧٤ .
(٦) ضرائر الشعر : ١٨٢ .

وقال في تعليقته على حذف خبر الفعل الناقص بقوله : " حذف الخبر في باب كان لدلالة المعنى عليه ... وإنّما لم يجز حذفه إلاّ في الضرورة ؛ لأنّه عوض عمّا اخترم منها مِن الدلالة على الحدث فلزم ذلك"[1] .

ويمكن ملاحظة أمرين من كلام ابن عصفور ، الأول منهما : أنّه ذكر خبر كان ، وكانت تطبيقاته على (ليس وصار) ، وهذا يعني أنّه شمل في عدم جواز حذف الخبر محلّ الأفعال الناقصة ، والثاني : علّل ابن عصفور الحذف لدلالة المعنى عليه ، فهل دلالة المعنى تتم في الشعر ولا تتم في القرآن؟!.

وبعد أن عرض السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) ثلاثة وجوه بيّن عدم استحسانه للحذف ، فقال : " لا أبرح فيها وجهان ، أحدهما : أن تكون ناقصة فتحتاج إلى خبر ، والثاني : أن تكون تامة فلا تحتاج إليه ، فإن كانت الناقصة ففيها تخريجان ، أحدهما : أن يكون الخبر محذوفًا للدلالة عليه ، تقديره (لا أبرحُ أسيرُ حتى أبلغ) إلاّ أنّ حذف الخبر في الباب نصّ بعض النحويين على أنّه لا يجوز ، ولو بدليل إلّا في الضرورة ... والثاني أنّ في الكلام حذف مضاف تقديره : لا يبرح مسيري حتى أبلغ ثم حذف (مسير) ، وأقيمت الياء مُقامه ، فانقلبت مرفوعة مستترة بعد أن كانت مخفوضة المحل بارزة ، ويبقى (حتى أبلغ) على حاله هو الخبر) ... ووجه أخر وهو أن يكون المعنى (لا يبرح مسيري حتى أبلغ) على أنّ (حتى أبلغ) هو الخبر، فلمّا حذف المضاف أُقيم المضاف إليه مقامه وهو ضمير المتكلم ، فانقلب من ضمير الغائب إلى لفظ المتكلم وهو وجه لطيف"[2] .

ومن النحويين مَن جوّز الحذف ولكن قيّده بالفعل الناقص (كان أو ليس) ، ورفضه في الأفعال الأخرى ، ونهج هذا المنهج ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ؛ فجعل الحذف في خبر (ليس) " لإفادتها النفي أيضًا اختصت من بين أخواتها بجواز الاختصار على اسمها دون

([1]) ضرائر الشعر : ١٨٢ .
([2])الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٥١٧/٧- ٥١٨ .

قرينة زائدة على كون الاسم نكرة تامة ؛ لأنّه بذلك يشبه اسم (لا) فيجوز أن يساويه في الاستغناء به عن الخبر"[١] .

واستشهد على كلامه بقول الشاعر عبد الرحمن بن حسان الانصاري[٢]:**(بحر الوافر)**

ألا يَالَيْلُ وَيْحَك بَبِيِّنا فأمَّا الْجُودُ مِنْكَ فَلَيْس جُودٌ

فأراد بذلك :" فليس منك الجودُ أو ليس جود"[٣] .

ومثله قول الشاعر[٤]: **(بحر الطويل)**

يَبْتَسِمُ وَخَلْتُم أنَّه لَيْسَ نَاصِرُ فَبَؤاتُم مِنْ نَصْرِنَا مَعْقِلُ

ويدخل في هذا الباب عند ابن مالك قول الشاعر[٥]: **(بحر الطويل)**

فَأَطْعَمْنَا مِنْ لَحْمِها وسنامِها شِواءً وَخَيْرُ الْخَيرِ مَا كَانَ عَاجِلُهُ

وهو كما قال ابن مالك : " من حذف الضمير المتصل خبرًا لـ (كان) ... أراد : وخيرَ الخير الذي كان عاجلةً"[٦] .

ومثله أيضًا قول الشاعر[٧]: **(بحر الطويل)**

أخٌ مخلصٌ وافٍ صبورٌ محافظٌ عَلَى الْوِدّ وَالْعَهدِ الْذِي كَانَ مَالِكُ

---

(١) شرح التسهيل : ١/٣٥٨-٣٥٩

(٢) ديوان عبد الرحمن بن حسان الانصاري : ٢١ .

(٣) شرح التسهيل : ١/ ٣٥٨- ٣٥٩ .

(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٨٦- ٨٧ ، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية : ٢/ ٣٦٢ .

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٨٦-٨٧ .

(٧) شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية : ٢/ ١٩٩.

وقصد منه " الذي كانَه مالك والذي وصلته مبتدأ وقد أخبر عنه بخمسة أخبار متقدمة"[١] .

ومثله كذلك قول الشاعر :

شهدتُ دلائل حجة لم أحصها أنّ المفضل لن يزال عتيقُ

إذ قال ابن مالك :" في الاكتفاء بنية الخبر عن لفظه ... أراد : لن يزله"[٢] .

ولم يكتفِ ابن مالك بالنصوص الشعرية ، بل ذكر أنّ ذلك موجود في النثر أيضًا ، ومنه قول عائشة في باب المَحضّب " إنّما كان متنزلٌ ينزله النبي"[٣] .

ووجّه ابن مالك أدلته بقوله : " فيه ثلاث أوجه : **أحدهما** : أن تجعل (ما) بمعنى الذي ، واسم كان ضمير يعود على (المحضب) مسبوق بكلام ذكر فيه المحصب ... ثم حذف خبر (كان) ؛ لأنّه ضمير متصل ، كما يُحذف المفعول به إذا كان ضميرًا متصلًا ، ويستغنى بنيته ... **الوجه الثاني** : أن تكون (ما) كافة ومكفوفة ، ويكون منزل (اسم كان) وخبرها ضمير عائد على (المحضب) ، فحذف الضمير ، واكتفى بنيته على نحو ما تقرر في الوجه الأول"[٤] .

وكذلك دليل حديثي آخر وهو " **أليس ذو حجة** "[٥] بعد قوله "(**أي شهر هذا ؟**) ، أي: أي: أليس ذو الحجة"[٦] .

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٨٦- ٨٧ ..

(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(٣) صحيح البخاري : ٢/ ٢١١ .

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٨٦ .

(٥) صحيح البخاري : ٢/ ٢١١.

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٨٦ .

والملاحظ أنّ ابن مالك قيّد الحذف بـ (ليس) في كتابه شرح التسهيل ، إلاّ أنّه في كتابه شرح التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح قد تناول (كان ، ليس ، زال) ، وهذا يدل على أنّه أطلق القاعدة على الأفعال الناقصة كلّها، وهذا ما تدلُّ عليه الأمثلة المعروضة .

والأولى من هذا التقييد هو الأطلاق لحذف الخبر في (كان وأخواتها) ؛ لأنّه يمكن أن تكون هذه الاشعار التي اختصت بـ (كان – ليس) هي نماذج تصدق على كل الأفعال الناقصة ، وليس على الفعلين فقط .

ولم يكن للسيوطي (ت ٩١٨هـ) رأيًا في ذلك ، بل نقل رأي جمهورين النحويين وذهابهم إلى أنّ ذلك يدخل في باب الضرورة في أثناء تعليقته على (ليس الطيبُ إلاّ المسكَ)[١] ، ونُقل عن الفرّاء أنّه ذهب هذا المذهب في (ليس) ، إذ ذكر على لسانه :" يجوز في ليس خاصة أن يقول : ليس أحدٌ ؛ لأنّ الكلام قد يتوهم تمامه بليس أو نكرة كقوله (ما من أحد)"[٢] .

ولا يرى بعض الدارسين المحدثين من ضير في صحة مجيء (برحَ) فعلًا تامًا ، ومنهم أحمد بن محمد الخراط الذي قال :" أبرح : فعل مضارع بمعنى أغادر"[٣] ، أي : هو فعل تام لا يحتاج إلى خبر .

وكذلك الدكتور عبّاس حسن بقوله :" صحة وقوع برح تامة دون زال مثل قوله (لا أبرح) ، أي : لا أذهب ولا انتقل"[٤] .

---

(١) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٨٦ .
(٢) همع الهوامع في جمع الجوامع : ٨٥/٢ .
(٣) المجتبى من مشكل إعراب القرآن : ٦٥٢/٢ .
(٤) النحو الوافي : ١/ ٥٦٤.

وعلى الرغم من الإصرار الحاصل من جمهور النحويين على منع حذف خبر الفعل الناقص (برح) ، بشتى مصطلحات المنع فأنّه وجدت نسبة كبيرة من النحويين والمفسرين لم يذهبوا إلى ما ذهب إليه الجمهور ، فجوزوا حذف خبر الفعل الناقص (برح) ، مثل الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) الذي ذهب إلى إنّ معنى (لا أبرح) هو (لا أزال) ، واحتاج الفعل إلى الخبر ، والخبر محذوف، وذلك في حديثه عن **قوله تعالى :﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾[الكهف : ٦٠]** ، فقال " يريد : لا أزال حتى أبلغ ، لم يرد : لا أبرح مكاني"[١] ، وتابعه على ذلك أبو عبيدة (ت ٢١٠هـ) في مجازه ، إذ ذكر أنّ في كلامه عن قول الشاعر خداش بن زهير العامري[٢]:

وأبْرَح مَا أَدَامَ اللهُ رَهْطِي بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا

بأنَّ لا أبرح معناه لا أزال[٣] .

وذكر أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) الرأيين ، ورجح المعنى الذي تنطبق عليه قاعدة حذف الخبر ، فبيّن أنّ معنى (لا أبرح) ليس هو (ما أزول) ، بل هو ما أزالُ ، بقوله :" لا أبرح ، أي : لا أزال ، وليس معناه : لا أزول "[٤] .

ولم يكن الفارسي (ت ٣٧٧هـ) مقلدًا في الدليل النحوي ، بل قدّم نصًا قرآنيًا جديدًا للقول بصحة حذف الخبر وهو **قوله تعالى :** ﴿ **فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى﴾[البقرة : ٢٨٢]** ، إذ قال:" فإن قلت : من أيّ الضربين تكون (كان) المضمرة من قوله ، هل تحتمل أن تكون الناصبة للخبر أو تكون تامة ؟ فالقول في ذلك : إنّ كلَّ واحد منهما يجوز أن يقدر إضمارها

---

(١) معاني القرآن : ٢/ ١٥٣.

(٢) شعر خداش بن زهير العامري : ٤٢ .

(٣) ينظر : مجاز القرآن : ١/ ٣١٦ .

(٤) معاني القرآن : ٢٦٣/٤ .

فإذا أضمرت التي تقتضي الخبر كان تقدير إضمار الخبر : ممّن تشهدون رجلٌ وامرأتان ، وإنّما جاز إضمار هذه ، وإن كان قد قال : لا يجوز عبد الله المقتول ، وأنت تريد (كان عبد الله المقتول) ؛لأنّ ذكرها قد تقدم ، فتكون هذه إذا أضمرتها لتقدم الذكر بمنزلة المظهرة ويجوز أن تتعلق (أنّ تضل) في قوله (أن تضل أحدهما) بشيء ثالث وهو أنّ تضمر خبر المبتدأ الذي هو رجلٌ وأمرتان يشهدون فيكون (يشهدون) خبر المبتدأ"[١] .

وذكر ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) في أماليه مثالًا يبين صحة حذف خبر الفعل الناقص ، بقوله :" ومثال حذف خبر كان ، أن يقول لك : مَن كان في الدار ؟ فتقول : كان أبوك ، فتحذف الظرف ويقول : مَن كان قائمًا ؟ فتقول : كان حموك ، فتحذف قائم"[٢] ، وهذا الحذف الذي افترضه في مثاله كان حذفًا لخبر (لا أزال) التي جاءت معنى لـ (لا أبرح) .

ولم يكن المفسرون عيال على علماء النحو ، بل كان لهم موقف في الكثير من المسائل النحوية التي رفضها جمهور النحويين ، ووقفوا منها وقفة المتأمل الفاحص لها ، وهذا يدل على أنّ المفسرين كانت لهم آراء نحويّة تخالف القوالب الثابتة التي أقرّها جمهور النحويين ، فابن عبّاس (ت : ٦٨هـ) مثلًا أشار إلى جواز حذف خبر الفعل الناقص (برح) وهو يفسر **قوله تعالى :** ﴿**وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا**﴾**[الكهف : ٦٠]** فبين أنّها جاءت بمعنى (لا أزال) ، فقال : " لا أزال أمضي "[٣] ، ويمكن أن يقال : إنّ هذا الرأي قد أسس له قبل سيبويه بزمن ليس بقليل .

---

(١) الحجة في القراءات السبع : ٢١٩/٢ .
(٢) أمالي ابن الشجري : ٢/ ٦٣ .
(٣) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ، لمجد الدين الفيروزابادي : ٣١٥ .

وقد صرّح الكرماني (ت ٥٠٥هـ) بالحذف لخبر الفعل الناقص بقوله :" لا أبرح : أي لا أزال ، والخبر محذوف . أي لا أبوح ماشيًا"[١] .

وللزمخشري (ت ٥٣٨هـ) وقفة عند النص القرآني ، وهو **قوله تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾[الكهف:٦٠]** ، وكان له رأيان في المسألة ، الأول منهما قد ذهب مذهب صحة حذف الخبر ، والثاني : جعل (لا أبرحُ بمعنى لا أفارق) المتعدية إلى مفعولين ؛ فقد قال " فإن قلت (لا أبرح) إن كان بمعنى (لا أزول) من بَرِحَ المكان فقد دَلَّ على الإقامة لا على السفر ، وإن كان بمعنى (لا أزال) فلابد من الخبر ، قلت : هو بمعنى (لا أزال) ، وقد حذف الخبر ؛ لأنّ الحال والكلام معًا يدلان عليه ، أمّا الحال فلأنّها كانت حال السفر ، وأمّا الكلام فلأنّ قوله (حتى أبلغ مجمع البحرين) غاية مضروبة تستدعي ما هي غاية له ، فلا بدَّ أن يكون المعنى (لا يبرح مسيري حتى أبلغ) ، على أنّ (حتى أبلغ) هو الخبر ، فلمّا حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه ، وهو ضمير المتكلم ، فانقلب الفعل عن ضمير الغائب إلى لفظة المتكلم وهو وجه لطيف"[٢] ، وبيّن أنّه " يجوز أن يكون المعنى (لا أبرح) ما أنا عليه ، بمعنى الزمُ المسيرَ والطلب ولا أتركه ولا أفارقه حتى أبلغ كما تقول : لا أبرح المكان"[٣] .

وتأمل ابن عطية (ت ٥٤١هـ) في النص القرآني ، ووافق على مجيء خبر الفعل الناقص (برح) محذوفًا ، وأيّد كلامه زيادةً على النص القرآني بيت من الشعر يثبت ذلك ، فقال :" لا أبرح السير ، أي لا أزال"[٤] ، ثم قال مؤكدًا رأيه :" وإنّما قال هذه المقالة وهو سائر[٥] .

---

(١)غرائب التفسير وعجائب التأويل ، لمحمد بن حمزة الكرماني : ٦٦٤/١.
(٢)الكشاف : ٥٩٦/٣ .
(٣)المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) المحرر الوجيز : ٢/ ١٢٠١ .
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

ومن هذا قول الفرزدق[١] : **(بحر الطويل)**

فَمَا بَرِحُوا حَتى تَهَادَتْ نِسَاؤُهم بِبَطْحَاءِ ذِي قَارٍ عِيَابَ اللَّطَائِمِ

وفي الاتجاه نفسه سار النيسابوري(ت ٥٥٣هـ) في تأييده لقاعدة الحذف فصرح بقوله :" لا أبرح : لا أزال أمشي"[٢] .

وذهب جمال الديّن ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) في تذكرة الأريب إلى أنّ معنى (لا أبرح) هو (لا أزال) ، وهو احتياج الفعل إلى الخبر والخبر محذوف[٣] .

ورفض أبو الفرج البغدادي (ت ٥٩٧هـ) أن يكون معنى (لا أبرح) في النص القرآني السابق بمعنى (لا أزول) ، ليكون تامًا ، وذكر أنّه فعل ناقص يحتاج إلى خبر، ، وخبره محذوف ؛ فقال :" لا أبرح : لا أزال ، وليس المراد به : لا أزول ؛ لأنّه إذا لم يُزل لم يقطع أرضًا فهو مثل قولك : ما برحت أناظر عبد الله ، أي : ما زلت"[٤] ، وأكد ما ذهب إليه بنص شعري ، وهو قول الشاعر:

إذا أنت لم تبرح تؤدي أمانةً وتحمل أخرى أفرحتك الودائع

وبيّن أنَّ المعنى :" لا أزال أسير حتى أبلغ مجمع البحرين"[٥] .

وكشف البيضاوي (ت ٦٩١هـ) أنّ دلالة الفعل في داخل النص يفصح عن الحاجة لحذف الخبر لكونه الجملة دالة على السفر بقوله :" لا أبرح : أي لا أزال أسير ، فحذف الخبر لدلالة حاله وهو السفر "[٦] .

---

(١) ديوان الفرزدق : ٥٤٣ .
(٢)ايجاز البيان في معاني القرآن ، للنيسابوري : ٥٢٧ ، باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن ، للنيسابوري : ٨٦٩/٢ .
(٣) تذكرة الأريب في تفسير الغريب : ٢١٦ .
(٤) زاد المسير في علم التفسير : ٨٦٠ .
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٦) تفسير البيضاوي : ٢٨٦/٣ .

ووافق أبو البركات النسفي (ت ٧١٠هـ) في تفسيره ما ذهب إليه البيضاوي ؛ فقال : " لا أبرحُ : لا أزالُ ، وقد حذف الخبر لدلالة الحال والكلام عليه ، أمّا الأولى فلأنّها كانت حال السفر ، وأمّا الثانية فلأنّ قوله (حتى أبلغ مجمع البحرين) غاية مضروبة تستدعي ما هي غاية له ، فلابد أن يكون المعنى : لا أبرحُ أسيرُ حتى أبلغ مجمع البحرين"[١] .

وقد أخذ بهذا الرأي علاء الدين البغدادي(ت ٧٢٥هـ)[٢] ، والثعالبي (ت ٨٧٥هـ)[٣] وكذلك الأيجي الشيرازي(ت ٩٠٥هـ)[٤] .

ورأى الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ) قلة حذف الخبر في جملة الفعل (لا أبرح) ، وهذا يعني موافقته للرأي ، فقال : " لا أبرح ، مِن برح الناقص ، كزال يزال ، أي : لا أزالُ أسيرُ فحذف الخبر اعتمادًا على قرينة الحال ، إذا كان ذلك عند التوجه إلى السفر ، واتكالًا على ما يعقبه من قوله (حتى أبلغ) ... وحذف الخبر فيها قليل"[٥] ، ولم يكتفِ بالنص القرآني القرآني بل أيّده ببيت للفرزدق[٦] : **(بحر الطويل)**

فَمَا بَرِحُوا حَتَّى تَهَادَتْ نِساؤهُم بِبَطْحَاءِ ذِي قَار عياب اللطائم

فإذا كان الألوسي قد جعل النص القرآني وكلام العرب شاهدًا لما ذهب إليه ، فما الداعي للقول بالقلة ، وقد اشتملت القاعدة على أسس الاستدلال النحوي ، وهما القرآن والشعر العربي ؟! .

---

(١) مدارك التنزيل وحقائق التأويل : ٦٤٤/٢ .
(٢) لباب التأويل في معالم التنزيل : ٣/ ١٧٠ .
(٣) الجواهر الحسان في تفسير القرآن : ٥٣٣/٣ .
(٤) جامع البيان في تفسير القرآن : ٤٥٠/٢ .
(٥) روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني : ١٥/ ٣١١-٣١٢ .
(٦) ديوان الفرزدق : ٥٤٣ .

ووافق على انطباق هذه القاعدة على النص القرآني ، وذهب إلى جواز الحذف معتمدًا على دلالة (لا أبرح) كلٌّ من أبي الطيب البخاري (ت ١٣٠٧هـ)[١] ، وكذلك محمد بن عمر الجاوي (ت ١٣١٦هـ)[٢] .

وعلى الرغم من كثرة الجازمين بهذا الرأي ، إلاّ أنني وجدت من يرتضي الأمرين ؛ جواز حذف الخبر في داخل النص القرآني وكذلك تقدير وجوده ، وهذا إنْ دلَّ على شيء إنّما يدل على قبولهم هذا الرأي ، وارتضائهم الجزم به ، ومن الذين تبنى الرأيين العكبري (ت ٦١٦هـ) فقال : (لا أبرح : فيها وجهان ، أحدهما : هي الناقصة وفي اسمها وخبرها وجهان ، أحدهما خبرها محذوف ، أي : لا أبرح أسير ، والثاني : الخبر(حتى أبلغ) ، والتقدير : لا أبرح سيري ، ثم حذف الاسم ، وجعل ضمير المتكلم عوضًا منه فأسند الفعل إلى المتكلم ، والوجه الآخر هي التامة ، والمفعول محذوف ، أي : لا أفارق السير حتى أبلغ ، كقولك : لا أبرح المكان ، أي : لا أفارق "[٣] ، ومثله فعل زكريا الانصاري (ت ٩٢٦هـ) بقوله :" قيل : لا أبرح : هنا ناقصة وخبرها محذوف ، أي لا أبرح أسير ، وقيل : الخبر (حتى أبلغ) وقيل تامة "[٤] .

وعلى السياق نفسه اتجه أبو السعود (ت ٩٨٢هـ) قائلًا : " لا أبرح : من برح الناقص كزال يزال ، أي : لا أزال أسير ، فحذف الخبر اعتمادًا على قرينة الحال إذا كان عند التوجه إلى السفر واتكالًا على ما يعقبه من قوله (حتى أبلغ) ... ، ويجوز أن يكون أصل الكلام لا يبرح سيري حاصًا حتى أبلغ ، فيحذف المضاف ، ويقام المضاف إليه مقامه ، فينقلب الضمير البارز المجرور المحل مرفوعًا مستكنًا ، والفعل من صيغة الغيبة إلى المتكلم ،

(١) فتح البيان في مقاصد القرآن ، لأبي الطيب البخاري : ٧٥/٨
(٢) مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد : ٦٥٤/١ .
(٣) التبيان في إعراب القرآن : ٥٤٢/٢ .
(٤) إعراب القرآن العظيم : ٣٧٦.

ويجوز أن يكون من برح التام كزال يزول ، أي : لا أفارق ما أنا بصدد حتى أبلغ مجمع البحرين"[١] .

ومن المفسرين الذين اتجهوا هذا الاتجاه أيضًا محمود الصافي بقوله :" لا أبرح بمعنى أترك ، أو أغادر فتحتاج إلى مفعول ، وهو مقدر لا أبرح سيري أو مهمتي حتى أبلغ ، ويجوز أن يكون الفعل الناقص ضميره محذوف تقديره سائر"[٢] ، وكذلك الدكتور الطنطاوي الذي قال في شأن (لا أبرح) في الآية القرآنية " لا أبرح ، لا أزال سائرًا ... ويحتمل أنّها تامة فلا تستدعي خبرًا بمعنى لا أزول"[٣] .

وإذا توقفنا عند أبي حيّان الأندلسي ، وهو يفسّر الآية الكريمة وهي قوله تعالى :﴿**وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ**﴾**[الكهف:٦٠]** ، فإنّنا نراه يرفض حذف خبر الفعل الناقص (لا أبرح) ، وذلك في ردّه على ابن عطيه والزمخشري اللذين ذهبا مذهبًا مخالفًا له ، فرد على ابن عطيه بقوله :" وهذا الذي ذكره فيه حذف خبر(لا أبرح) ، وهي من أخوات كان ، ونصَّ أصحابنا على أنّ حذف خبر كان واخواتها لا يجوز ، وإنْ دلَّ الدليل على حذفه إلا ما جاء في الشعر "[٤] ، واستشهد على حذفه للضرورة الشعريّة بقول الشاعر حارثة بن بدر الغذاني[٥]: **(بحر الكامل)**

لهفي عليك للهفة من خائفٍ يبقى جوارك حين ليس مُجيرُ

وعلق عليه بقوله : " أي : حين ليس في الدنيا"[٦] .

---

(١) تفسير أبو السعود : ٥٣٥/٣
(٢) الجدول إعراب القرآن وصرفه وبيانه : ١٥/ ٢١٧ .
(٣) تفسير الوسيط : ١٤/ ١١٢ .
(٤) البحر المحيط : ١٣٥/٦ .
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها ، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية : ١/ ٤٦٥ .
(٦) البحر المحيط : ٦/ ١٣٥ .

وعلّق على رأي الزمخشري القائل بحذف الخبر ، ونعت كلامه بأنّه (خلط بين أمرين) ؛ فقال :" وهما وجهان خلطهما الزمخشري ، أمّا الأول : فجعل الفعل مسندًا إلى المتكلم لفظًا وتقديرًا ، وجعل الخبر محذوفًا ... و(حتى أبلغ) فضلة متعلقة بالخبر المحذوف ، وجعله (لا أبرح) هو (حتى أبلغ) فهو عمدة ، إذ أصله خبر للمبتدأ ؛ لأنّه ضمير أبرح "[1] .

ولنا على كلام أبي حيان بعض التساؤلات ، وهي :

١-ذكر ابو حيان أنّ رفاقه ذهبوا إلى عدم جواز حذف خبر كان ، ولعلَّ أبا حيّان قد غفل أنّه في موضع آخر ذكر عكس ذلك ونسبه لأصحابه ، في أكثر من نص قرآني ، وهذه النصوص هي **قوله تعالى** : ﴿ **وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ** ﴾**[البقرة : ١٤٣]** ، **وقوله تعالى** : ﴿**مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ** ﴾ **[ال عمران:١٧٩]** ، **وقوله تعالى** : ﴿ **وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ** ﴾**[ال عمران : ١٧٩]** ، ففي هذه النصوص ذكر أبو حيان حذف خبر الفعل الناقص في حديثه عن لام الجحود ، ونسب الحذف إلى اصحابه بقوله :" ومذهب البصريين إنّ خبر كان محذوف ، وإنّ النصب بعد اللام بأن مضمرة واجبة الإضمار"[2] .

٢-بيّن أبو حيّان في رده على ابن عطيه أنّ حذف خبر كان واخواتها لا يجوز وإنْ دلَّ الدليل على حذفه ، وهذا عجيب من أبي حيّان ، فاين الموضوعية في طرح المسألة ؟ وأين العلمية وهو يرفض المسألة مع وجود الدليل عليها .

٣- أنّ أبا حيّان أعرب عن رفض الجمهور حذف خبر الفعل الناقص (كان) ، والحديث في النص القرآني على أحدى أخواتها وهي (أبرح) ، فإن قصد أنّ الحذف عدم جواز يشمل (كان واخواتها) ، التي منها الفعل (برح) فهو مردود في الرأي الذي نقله عن جمهور النحويين بجواز حذف خبر الفعل الناقص كان .

([1]) البحر المحيط : ٦/ ١٣٥ .
([2]) المصدر نفسه : ٣/ ١٣١ .

وفي ختام هذه المسألة ولكثرة القائلين بصحة حذف خبر الفعل الناقص ، وتوفر الدليل النقلي الذي اعتمده النحويون ، وهو القرآن الكريم ، وكلام العرب ، والحديث النبوي الشريف ، أرى أنَّ ما ذهب إليه أبو حيان لا دليل عليه ، وإنّما هو إصرار من غير دليل ، ومن هنا أقترح اعتماد قاعدة صحة القول بحذف خبر الفعل الناقص .

٢-<u>حذف المصدر وإبقاء معموله</u>

أنكر جمهور النحويين صحة حذف المصدر وإبقاء معموله ، وَعدَّ ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) من باب الضرورة ، بل زاد عليها صفة القبح ، وعدم القياس عليه ، وأوَّل النصوص القرآنية والشعرية الواقع فيها الحذف بتأويلات ، فمن تلك النصوص القرآنية **قوله تعالى :﴿ وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا ﴾[الجن : ١١] ، وقوله تعالى : ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[الأنعام :٩٤]** ، فقال : " والتقدير : ومن دون ذلك – ولقد تقطع ما بينكم ، و (ما – مَن) عندهم موصولتان ، والآيتان واشباههما عند البصريين على تقدير موصوف محذوف"[١] .

ومثّل لحذف المصدر وإبقاء معموله بنص شعري وهو قول جرير[٢] : **(بحر البسيط)**

هَلْ تَذْكِرَنَّ إلَى الْدّيرَينِ هَجْرَتَكُمْ ومَسْحَكُم صُلْبَكُم رَخْمانُ قُرْبَانَا

فقال:" يريدُ تذكرَنّ مسحكم صلبكم ، وقولكم : بأرض قربانا كأنّه عيرهم اللكنة التي في النصارى ، فحذف المصدر وهو قولكم ، وهو من قبيل الموصولات وأبقى صلته وهو (يا أرض قربا) ؛ لأنّه في موض مفعول به"[٣] ، وذلك عنده يدخل في باب الضرورة .

---

(١) ضرائر الشعر : ١٨٢

(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها ، شرح الشواهد الشعرية في آمّات النحوية : ٣/ ٢٢٦ .

(٣) ضرائر الشعر : ١٨٢ .

وأعرب الرضي (ت ٦٨٦هـ) على عدم جواز حذف المصدر وإبقاء معموله ، وقيده بشرط وجود الدليل القوي عليه ، بقوله :" لا يجوز حذف المصدر وإبقاء معموله ؛ لأنّه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وإبقاء البعض إلاّ أن يدل دليل قوي عليه فيكون كالمذكور ... ويجوز إعماله مضمرًا مع قيام الدليل عليه ..."[١] .

وكان المرادي (ت ٧٤٩هـ) نقالًا للرأي ، وأشار إلى المنع عندما تناول شروط إعمال المصدر ، وجعل عمله في الصريح ، دون المضمر وعلّل ذلك بـ " عدم حروف الفعل "[٢] .

ووصف السمين الحلبي حذف المصدر وإبقاء معموله بأنّه كلام خارج عن الفصاحة ، وذلك في تفسيره **لقوله تعالى :﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الاعراف : ١٥٤]** ، وبيّن موضع اللام في (لِرَبِّهِمْ) ، وقدّم لها أربع علل ، فقال :" أحدهما : أنّ اللام مقوية للفعل ... والثاني : أنّ اللام لام العلة وهو على هذا فمفعول يرهبون محذوف تقديره : يرهبون عقابه لأجله ... الثالث : أنّها متعلقة بمصدر محذوف ، تقديره : الذين هم رهبتهم لربهم ... الرابع : أنّها متعلقة بفعل مقدّر أيضًا تقديره : يخشون لربهم ... "[٣] .

وما يخص هذه المسألة هو الرأي الثالث من آراء التي قيلت في نوع اللام ، وقد قال عنه :" وهذا غير جارٍ على قواعد البصريين ؛ لأنّه يلزم منه حذف المصدر وإبقاء معموله ، وهو ممتنع إلاّ في الشعر وأيضًا فهو تقدير مُخرج للكلام عن وجه الفصاحة"[٤] .

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٣/ ٤٠٦ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك : ٢/ ٨٤٢ .
(٣) المصدر نفسه : ٥/٤٧٢-٤٧٣.
(٤) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

وما يدعو للغرابة أنّ الرأي طبقه بعض النحويين ، وقالوا به ، وجعلوا دليلهم النص القرآني ، فيأتِ السمين ، ويصف ما انطبق عليه النص القرآني بأنّه ضرورة ، وأنّه خارج عن فصاحة الكلام ، وهذا غريب منه ، بل جعله مخالف لرأي البصريين وكأنّ البصريين لا يقع الوهم في استقرائهم وقولهم وحكمهم .

ولم يأتِ السيوطي (ت ٩١١هـ) بجديد بل كان سائرًا وتابعًا لغيره من البصريين ، فهو يوافقهم في قولهم ؛ إذ يرى أنّ حذف المصدر لا يصح بقوله :" ولا يحذف المصدر باقيًا معموله في الأصح ؛ لأنَّه موصول والموصول لا يحذف ، وقيل يجوز لدليل ؛ لأنّه كالمنطوق كما يحذف المضاف لدليل ويبقى عمله في المضاف إليه "[١] .

والذي يفهم من قول السيوطي ؛ إنّه ذكر رأيين ، أحدهما : القول بالمنع ، والآخر القول بالجواز ، إلاّ أنّه جعل المنع هو الأصح ، وقدّم للمنع نصًا قرآنيًا ، وهو **قوله تعالى :** ﴿ **هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ**﴾[**المائدة : ١١٢**] ، وعلّق عليها بقوله :" أي سؤال ربّك ؛ إذ لا يصح تعليق الاستطاعة بغير فعل المستطيع"[٢].

وذهب الصبان (ت ١٢٠٦هـ) في حاشية إلى مسايرة البصريين فيما ذهبوا اليه ، وبيّن عدم إعمال المصدر المضمر ، ونسب الإعمال إلى الكوفيين ، بقوله :" فلو اضمر لم يعمل خلافًا للكوفيين "[٣] .

وكان المبرّد من القائلين بصحة الحذف ، تحققه في النصوص القرآنية والشعرية ، وقد بيّن المبرد (ت ٢٨٦هـ) حين ذكر **قوله تعالى :**﴿ **وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ**﴾[**الاعراف : ١٥٤**] ، فجعل

([١])همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٥/ ٧١ .
([٢])المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
([٣])حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢/ ٤٣٢ .

اللام المتصلة في (لربهم) متعلقة بشيء محذوف وهو المصدر فقال :" إنّ اللام متعلقة بمصدر محذوف ، والتقدير : الذي هم رهبتهم لربهم[١] .

أمّا أبو حيّان فقد أمضى رأي البصريين بوصفهم حالة الحذف للمصدر وابقاء معموله ضرورة ، وذلك عندما تناول **قوله تعالى :** ﴿**وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ**﴾**[الاعرف : ١٥٤]** فنقل رأي الفرّاء بجواز هذه الحالة ، وبعدها علّق على رأيه ذاكرًا رأي جمهور النحويين بقوله :" وهذا على طريقة البصريين لا يتمشى ؛ لأنَّ فيه حذف المصدر وإبقاء معموله ، وهذا لا يجوز عندهم إلاَّ في الشعر "[٢] .

وبعد أن ذكر رأيهم ، بيّن موافقته لذلك تلميحًا لا تصريحًا ويفهم ذلك من عباراته بقوله :" وأيضًا فهذا التقدير يخرج الكلام عن الفصاحة "[٣] .

فيفهم من قوله (أيضًا) ، أنّه يرى زيادة على قول البصريين بالضرورة أنَّ فيه خروج الكلام في حالة الحذف والتقدير عن صفة الفصاحة .

ويكفي أن نعطي للقاعدة بعدًا آخر ، فما دام يوجد من يجوزها ويؤسس لها بنص قرآني فيفترض أن تكون هذه القاعدة من ضمن القواعد النحوية التي ثبت بدليل قرآني ؛ لأنَّ القرآن يفترض أن يكون المصدر الرئيسي لتقعيد القاعدة النحوية .

٣-<u>العطف على الضمير المستكن دون ضمير أو فاصل</u>

استقرى جمهور النحويين النصوص القرآنية استقراء غير تامٍ ، وهذا ما ظهر جليًا ، وهم يؤسسون لقاعدة العطف على الضمير المستكن ، الذي اشترطوا أن يكون هنالك فاصل ، وذهبوا مذاهب شتى من أنواع الرفض ؛ فقد ذهب زعيم البصريين سيبويه إلى قبح عدم وجود

---

(١) المقتضب : ٢/ ١٠١ .
(٢) البحر المحيط : ٤/ ٣٩٦ .
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

الفاصل ، ولم يستحسنه ، بقوله :" كما لم يَحسنْ اذهبْ وزيدٌ حتى تقول اذهبْ أنت وزيدٌ"[١] ، فجعل الفاصل (أنت) عند عطف (زيدُ) على الضمير في (اذهب) ، وكذلك الزّجاج (ت ٣١١هـ) استقبح حالة العطف بعدم وجود الفاصل في عند تفسيره **لقوله تعالى :﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ، وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى﴾[النجم : ٦-٧]** ، فقال :" قال أهل اللغة هو هنا يعني به النبي (صلى الله عليه واله) ، المعنى : فاستوى جبريل والنبي بالأفق الأعلى ، وهذا عند أهل اللغة لا يجوز مثله إلاّ في الشعر ، إلاَّ أن يكون مثل قولك : استويتُ أنا وزيدٌ ، ويستقبحون استويتُ وزيدٌ ، وإنّما المعنى استوى جبريل ، وهو بالأفق الأعلى على صورته الحقيقية ؛ لأنّه كان يتمثل للنبي (صلى الله عليه واله) إذا هبط عليه بالوحي في صورة رجلٍ ، فأحبَّ رسول الله أن يراه على حقيقته ، فاستوى في أفق المشرق ، فملأ الأفق ، فالمعنى – والله أعلم – فاستوى جبريل في الأفق الاعلى على صورته"[٢] .

ولم يبتعد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) كثيرًا عن رأي سيبويه في رفضه قاعدة عدم وجود الفاصل ، واكّد وجوب وجود الفاصل في حديثه عن قوله تعالى : ﴿ **وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلا** ﴾**[البقرة : ٣٥]** ، قال : وأمّا متصلة فلا يتأتى أنْ يُعطفَ ويُعطفَ عليه ، خلا أنّه يشترط في مرفوعه أن يؤكَّد بالمنفصل ، تقول : اذهب أنتَ وزيدٌ ، وذهبوا هم وقومك ، وخرجنا نحن وبنو تميم"[٣] .

وبيّن أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) أنّ البصريين جوّزوا عدم وجود الفاصل في حالة العطف على الضمير المستكن ، إلاّ إنّهم قيدوا ذلك في باب الشعر ؛ لأنّه ضرورة وقبيح " واجمعوا على أنّه إذا كان هنالك توكيد أو فصل فإنّه يجوز معه العطف من غير قبح"[٤] .

---

(١) شرح كتاب : ٢/ ١٧٦ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٧٠/٥ .
(٣) المفصل في اللغة العربية : ١٢٥ .
(٤) الانصاف في مسائل الخلاف : ٣٨٨-٣٩٠ ، مسألة : ٦٦ .

وحجة جمهور النحويين في تحقق هذا القبح والضرورة " إنّه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل ، وذلك لأنّه لا يخلو : إمّا أنْ يكون مقدرًا في الفعل أو ملفوظًا ، فإن كان مقدرًا فيه نحو : (**قامَ وزيدٌ**) ، فكأنّه عَطَفَ اسمًا على فعل ، وإن كان ملفوظًا به نحو (**ثمتُ وزيدٌ**) ، فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل ، فلو جوَّزنا العطف عليه لكان ايضًا بمنزلة عطف الاسم على الفعل ، وذلك لا يجوز "[1] .

وفي الحقيقة أنّ هناك نصوصًا قرآنية وشعرية تؤيد صحة العطف بعدم وجود الفاصل ، ولكنّ جمهور النحويين لم يقبلوها ، فمن القرآن الكريم **قوله تعالى** :﴿ **ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ، وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى**﴾[**النجم** : ٦-٧] ، وكانت حجتهم في عدم عطف (هو) على الضمير المستكن في (اسْتَوَى) قولهم : إنّ الواو " واو الحال ، لا واو العطف ، والمراد به جبريل وحده ، والمعنى أنّ جبريل وحده استوى بالقوة في حالة كونه بالأفق ، وقيل : فاستوى على صورته التي خُلقَ عليها في حالة كونه بالأفق ، وإنّما قبل ذلك يأتي النبي (صلى الله عليه واله) في صورة رجل"[2] .

ومن كلام العرب قول الشاعر أبو الهدى الصيادي[3]: **(البحر الخفيف)**

قُلتُ إذ أَقبَلَت وَزُهرٌ تَهادى كَنِعاجِ المَلا تَعَسَّفنَ رَملا

وكذلك قول أخر[4]: **(بحر الكامل)**

وَرَجَا الأخِيطلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وأبٌ لَهُ لِيَنالَا

ففي النص الأول عطف (زُهرٌ) على الضمير المستكن في (أَقبَلَ) ، وفي النص الثاني عطف (أبٌ) على الضمير المستكن في (يَكُنْ) ، ولكنّهم جعلوا هذا العطف من

([1])الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٨٨-٣٩٠ ، المسألة ٦٦ .
([2])المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
([3])الفيض المحمدي ، أبو الهدى الصيادي : ٤٨ .
([4])الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية : ٢/٢٥٤ ، الشاهد : ١٢٩ .

الشاذ والضرورة بقولهم :" فمن الشاذ الذي لا يؤخذ به ، ولا يُقاس عليه ، على أنّنا نقول : إنّما جاء هاهنا لضرورة الشعر ، والعطفُ على الضمير المتصل في ضرورة الشعر عندنا جائز ، فلا يكون لكم فيه حجة ، وتشبيهكم له بالضمير المنصوب المتصل فلا وجه له بحالٍ ؛ لأنّ الضمير المنصوب المتصل ، وإنْ كان في اللفظ في صورة الاتصال ، فهو في النية في تقدير الانفصال ، بخلاف الضمير المرفوع المتصل ؛ لأنّه في اللفظ والتقدير بصفة الاتصال"[١] .

ووافق ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) جمهور النحويين فيما ذهبوا إليه ، ووصف عدم ورود الفاصل من القبح . إلاّ أنّه اشترط في صحة ذلك طول الكلام ، فقال :" ولو قلت : زيدٌ قامَ وعمرو ، بعطف عمرو على الضمير المستكن في الفعل لم يجز ، وَلَكانَ قبيحًا إلاَّ أن يطول الكلام ويقع فصل ، فحينئذٍ يجوز العطف ، ويكون طول الكلام والفاصل سادًا مسدَّ التأكيد[٢] .

واحتجّ لإثبات رأيه بنصين من القرآن الكريم ، وهما **قوله تعالى** :﴿ **فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ**﴾[**يونس : ٧١**] ، **وقوله تعالى** :﴿**سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا**﴾[**الأنعام : ١٤٨**] ، برفع (شركاءُ) " في قراءة بعضهم ، فإنّه عطف (شركاء) على الضمير المرفوع في (أَجْمِعُوا) ، حين طال الكلام بالمفعول ... وعطف (الأباء) على المضمر المرفوع حين فصل بين حرف العطف والمعطوف بحرف النفي وهو (لا)"[٣] .

وعلى الرغم من الشرط الذي قيد فيه ابن يعيش نفسه بصحة العطف مع عدم الفاصل في حال طول الكلام فإنّني أرى أنّ تحليله النصين يدخل في قاعدة وجود الفاصل وهو

---

(١)الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٨٨-٣٩٠ ، المسألة ٦٦ .
(٢) شرح المفصل : ٢٨٠/٢ .
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(أمركم – وحرف النفي) ، فلا أهمية لقيده ، ما دام تحقق الفصل ، سواء بالضمير أم بغيره .

ولم يغادر ابن يعيش جعل عدم الفصل من الضرورات في هذه القاعدة من خلال توجيه البيت الشعري[١]: **(البحر الخفيف)**

قُلتُ إذ أَقبَلَت وَزُهرٌ تَهادى كَنِعاجِ المَلا تَعَسَّفنَ رَملا

بقوله :" الشاهد هو عطف (زُهرٌ) على المضمر المستكن في الفعل ضرورة"[٢] .

وجعل الأشموني (ت ٩٢٩هـ) تحقق العطف مع عدم وجود الفاصل أمرًا فاشيًا وضعيفًا ، وقدّم نصًا قرآنيًا على وجود الضمير وفاصل آخر ، وهو **قوله تعالى :﴿وعلمتم ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون﴾[الأنعام : ٩١]** ، وقال :" وبلا فاصلٍ في النّظم فَاشيّا وَضَعْفَه اعْتَقِد "[٣] .

ورفض محمد علي الدُّرّة عدم مجيء الفاصل عند العطف على الضمير المستتر في إعرابه النص القرآني بقوله : " فاستوى : الفاء حرف عطفٍ ، واستوى : فعل ماضٍ ، والفاعل يعود إلى (شديد القوى) ، والواو واو الحال ، و(هو) مبتدأ ، بالأفق : متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ وهو ... في محل نصب حال من فاعل (استوى) المستتر والرابط الواو والضمير"[٤] ، والذي نستشفه من كلام الدُّرّة أنّه نفى العطف من أصله ، وجعل الواو حالية .

رأينا النصوص القرآنية والشعرية التي تم عرضها أنّها مخالفة لوجهة النظر البصرية ، والسبب ذلك أنّ النحويين وقعوا بين أمرين ، كلاهما تعيس ، أحدهما أنّهم نظروا إلى

---

(١) الفيض المحمدي ، لأبي الهدى الصيادي : ٤٨ .
(٢) شرح المفصل : ٢/ ٢٨٠ .
(٣) شرح الأشموني : ٥٣٥/٤ .
(٤) إعراب القرآن الكريم ، ٩/ ٣١٤-٣١٥ .

النصوص بعد تقعيد قواعدهم وأصولهم ممّا جعلها عاجزة عن استيعاب ما خالفها من النصوص التي جاءت متعارضة مع هذه القواعد ، والثاني : إهمالهم تلك النصوص وتفضيل غيرها عليها سواء أكان نصًا قرآنيًا أم نصًا شعريًا ، ولا سيمّا إذا ما عرفنا أنّ البصريين اعتمدوا في استقرائهم على النصوص المشهورة وأهملوا غيرها .

وهنالك نحويون ومفسرون ساروا نحو قبول الرأي الذي رفضه جمهور النحويين وأبو حيّان ، وذهبوا إلى عدم التأويل ، فالفرّاء (ت ٢٠٧هـ) مثلًا ذهب إلى قبول الرأيين ، سواء كان بالفصل أو عدمه ، وجعل العطف بدون الفصل جائزًا ومع الفصل حَسِنٌ ، وهو يفسر **قوله تعالى :﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ، وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى﴾[النجم : ٦-٧]** ، بقوله :" وأكثر العرب أن يقولوا : استوى هو وأبوه ، ولا يكادون يقولون استوى وأبوه ، وهو جائز ؛ لأنّ في الفعل مضمرًا[١] .

وقوى ما ذهب إليه ببيت من الشعر بيّن فيه جواز العطف على الضمير المستتر ، وهو قول الشاعر[٢]:

ألمْ ترَ أنَّ النَبْعَ يُصْلَبُ عُوْده ولا يستوي والخروعُ المتقصف

إذ عطف (الخروعُ) على الضمير المستتر في الفعل المضارع (يستوي) ، أي : يقع الاستواء عليه وعلى الخروع[٣] .

أمّا وجود الفاصل الذي استحسنه الفرّاء فقد بيّنه في حديثه عن **قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾[النمل : ٦٧]** ، فقال : " فرَّد الأباء على

(١) معاني القرآن : ٣/ ٩٥ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

المضمر في (كُنّا) إلاّ أنّه حسِنٌ ؛ لما حيلَ بينهما بالتراب ، والكلام : أئذا كُنَّا ترابًا نحن وأباؤنا"[١] .

أمّا ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) الذي تناول النص القرآني السابق فجعل الاستتار عائدًا على الرسول (صلى الله عليه واله) ، و الضمير المنفصل (هو) عائدًا على جبريل ، وبذلك عطف الضمير (هو) على موضع الضمير المستتر[٢] .

ونستشف من كلام أبو العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ) قبوله بصحة العطف مع عدم وجود الفاصل ، وذلك في توضيحه النص القرآني السابق بقوله :" بأعلى الأفق وهو جبريل (عليه السلام) ، واستوى هو ومحمد (صلى الله عليه واله) بالأفق الاعلى ، بأعلى المواضع"[٣] ، أي : جعل الضمير (هو) يعود على جبريل (عليه السلام) والضمير المستكن في الفعل (استوى) يعود على الرسول الأكرم (صلى الله عليه واله) وبذلك صح عطف (هو) على الضمير المستكن .

ونجد ابن جني (ت ٣٩٢هـ) تناول مسألة الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه في حديثه عن تناول التقديم والتأخير للخبر على المبتدأ في قول الشاعر[٤] :

أَلَا يَا نَخْلَةً فِي ذَاتِ عِرقٍ بَرُودَ الظّلّ شَاعَكُم الْسَلامُ

وبيّن رأي النحويين بأنّ هنالك تقديمًا في قوله (عليك السلامُ) ، إلاّ أنّ ابن جني كان له رأي مخالف في التركيب ، فقال " إلّا عندي فيه وجهًا لا تقديم فيه ولا تأخير من قبل العطف ، وهو أنْ أن يكون (رحمة الله) معطوفًا على الضمير في (عليك) ؛ وذلك أنَّ (السلام) مرفوع بالابتداء وخبر مقدم عليه وهو (عليك) ، ففيه إذًا ضمير منه مرفوع بالظرف ، فإذا اعطفت (رحمة الله) عليه ذهب عنك مكروه التقديم ، لكن فيه العطف على

(١) معاني القرآن : ٩٥/٣ .
(٢) ينظر : تفسير غريب القرآن ، لابن قتيبة : ٤٢٧ .
(٣) معاني القرآن : ١٩٩ .
(٤) شعر الاحوص الانصاري : ٢٣٩ .

المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له ، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه"[١] .

والملاحظ على ابن جني أنّه تناول البيت الشعري باختلاف عن ما ورد في الديوان فروي البيت بالشكل الآتي[٢]:

أَلَا يَا نَخْلَةً فِي ذَاتِ عِرقٍ عَرُودَ علَيْكِ وَرَحْمَة الله السلامُ

وأكد ابن جني في تعليقته على **قوله تعالى :** ﴿ **ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ، وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى**﴾ **[النجم : ٦-٧]** ، فقال :" إنّ (هو) معطوف على الضمير في (استوى)"[٣] .

وأردف النص القرآني بدليل من كلام العرب وهو قول الشاعر[٤]: **(البحر الخفيف)**

قُلتُ إذ أَقبَلَت وَزُهرٌ تَهادى كَنِعاجِ المَلا تَعَسَّفنَ رَملا

فعطف (زُهرٌ) على الضمير في مفردة (أقبلتْ) وهو من باب العطف على الضمير المستكن .

واتفق عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) مع القائلين بصحة عطف الضمير (هو) على الضمير المستتر من دون وجود فاصل وآية ذلك أنّه أشار إلى أنّ الضمير منفصل عائد على جبريل (عليه السلام)[٥] .

أمّا النيسابوري (ت ٥٥٠هـ) فذهب إلى أنّ الحذف حَسِنٌ ، غير أنّه جعل عدم الحذف هو الظاهر في النص القرآني ؛ إذ يبين أنّ الاستواء كان للنبي (صلى الله عليه واله) و (هو) عائدة على جبريل (عليه السلام) فقال :" أي : استوى جبريل ومحمد (عليهما

---

(١) الخصائص : ٣٨٦/٢ .
(٢) الخصائص : ٣٨٦/٢ .
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٥) ينظر : درج الدرر في تفسير الآي والسور : ٥٤٧/٤ .

السلام) بالأفق الأعلى وحَسُنَ الحذفُ لئلا يتكرر هو ... وقيل : إنّ (وهو بالأفق) جبريل ، وهذا القول أظهر[١] .

وأردف النص القرآني بكلام العرب ، وهو قول الشاعر[٢] :

ألمْ ترَ أنَّ النَبْعَ يُصْلَبُ عُوْده ولا يستوي والخروعُ المتقصف

إذ ذكر أنّ في النص عطف (الخروعُ) المرفوع على الضمير المستتر في (يستوي) ، فقال :" اي : لا يستوي هو والخروعُ"[٣] .

والظاهر من كلام صاحب تفسير الخازن في توضيحه النص القرآني أنّه قصد من استوى (جبريل) ، والضمير (هو) أراد منه رسول الله (صلى الله عليه واله) ، وإن كان الملاحظ على ذلك أنّه حصل استبدال بين المُستوي ، والضمير ، لأنّ ما أشار اليه المفسرون أنّ الاستواء حصل من الرسول (صلى الله عليه واله) ، والضمير يعود على جبريل (عليه السلام) ، ولكنّ الدلالة وإن تغيرت الدلالة أنّ العطف حاصل للضمير الظاهر على الضمير المستتر[٤] .

وذهب صاحب تفسير ضياء الفرقان إلى المعنى نفسه ؛ إذ بيّن أنّ العطف بالضمير المنفصل على الضمير المستتر حَسِنُ حين أشار إلى الضمير (هو) بقوله :" وقيل إنّه معطوف على الضمير في استوى وحَسُنَ ذلك ؛ كي لا يتكرر (هو)"[٥] .

وقدّم محمد محيي الدين عبد الحميد بيتًا شعريًا يؤيد صحة العطف الحاصل على الضمير المستكن وهو قول الشاعر[٦]:

---

(١) باهر القرآن في معاني مشكلات القرآن : ٣/ ١٣٩٢.
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) ينظر : تفسير الخازن : ٢٠٣ .
(٥) تفسير ضياء الفرقان في تفسير القرآن : ٢٩٠/١٦ .
(٦) شرح ديوان الحماسة لابي تمام : ١/ ٢٢٦ .

فَلَسْتُ بِنَازِلٍ إِلَّا أَلَمَتْ بِرَحْلِي أَو خَيالتِها الكَذوب

وتحقق هذا العطف بالحرف (أو) فعطف (خيالتها) على الضمير المستكن في الفعل (ألمَتْ) ، ووجّه نقده لجمهور النحويين في عدم قبول تلك النصوص ، ولا سيمّا القرآنية منها، ونقدهم على اشتراط طول الكلام لتحقق العطف بقوله :" فقد زعموا أنّ الكلام قد طال بذكر (إلّا) ولو أنّ ذكرها جاء بعد حرف العطف وهو (الواو) ، فلذلك ساغ ترك التوكيد بالضمير المنفصل ، وهو كلام لا يقتضي العجب منه ، أن يجحدوا في كلام الله تعالى وهو أوضح الكلام وأدقه رعاية للصحيح البالغ الغاية دليلًا يشهد لخصومهم فيمتحلون ويتعللون"[1] .

وإذا ذهبنا نستطلع رأي أبي حيان في هذه المسألة نجده يسير في الاتجاه الذي سار عليه جمهور النحويين ، وقد أشار أبو حيان الأندلسي إلى هذه المسألة في آيتين من آيات القرآن الكريم ، أحدهما **قوله تعالى** : ﴿**وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ**﴾**[البقرة : ٣٥]** ، وفيه قال:" وزوجُك : معطوف على الضمير المستكن ، وحَسنَ العطف عليه تأكيده بـ (أنت) ، ولا يجوز عند البصريين العطف عليه دون تأكيد أو فصل يقوم مقام التوكيد ، أو فصل بـ (لا) بين حرف العطف والمعطوف عليه ، وما سوى ذلك ضرورة وشاذ"[2] .

وثمة نص قرآني آخر علق عليه أبو حيان ، وهو **قوله تعالى** :﴿ **ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ، وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى**﴾**[النجم : ٦-٧]** ، وبيّن رأي الجمهور ، ونسب صحة عدم الفصل إلى الكوفيين بقوله :" وعلى قول الجمهور (فاستوى) أي جبريل في الجو و(هو بالأفق الأعلى) لله تعالى على معنى العظمة والقدرة والسلطان ... فاستوى جبريل وقوله : (وهو)

([1]) مغني اللبيب من كتب الاعاريب : ١/ ٣٨٩ .
([2]) البحر المحيط : ١/ ٣٠٦-٣٠٧ .

يعني محمدًا ، وفي هذا التأويل العطف على الضمير من غير فصل وهو مذهب الكوفيين"[١] .

والغريب أنّ أبا حيان جعل مذهب الكوفيين في الأخذ بظاهر الآية بأنّه تأويل ، وكأنّ التأويل صدر منهم لا من البصريين ، وهذا أمر فيه إجحاف بحق الرأي الكوفي ، الذين ذكروا أنّ الضمير في (استوى) يعود على رسول الله (صلى الله عليه واله) ، و(هو) يعود على جبريل ، فعطف جبريل على موضع الرفع في الضمير المستتر ، وفي الحقيقة أنّ التأويل قد حصل من البصريين الذين افترضوا فاصلًا بعد الضمير المستتر .

وبعد هذا عرض الأدلة القائلة بجواز العطف على الضمير المستكن بدون تحقق الفاصل ، بأي نوع من الأنواع يتحتم علينا القول بذلك ، ولا سيمّا أنّ هذه الحالة وردت في النصوص القرآنية والنصوص الشعرية ، ومن هنا يمكن القول : إنّ ما سار عليه نحويو الكوفة هو الأرجح والعلة التي دعتنا إلى ذلك أنّهم احتجوا " بأن قالوا : الدليل على أنّه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إنّه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب"[٢] .

وهذا رأي وجيه وسديد ، فقول القرآن حجة ، وكان على جمهور النحويين أن يتأنوا في أحكامهم ، فكما اعتمدوا على تأسيس قاعدة وجود الفاصل في النص القرآني ، والنص الشعري ، كان الأرجح جعل النصوص القرآنية القائلة بعدم وجود الفاصل حجة أيضًا .

ومن هنا ندعو إلى تعديل القاعدة ، لتكون أشمل وأكمل ، وهي صحة العطف على الضمير المستكن سواء أوجد الفاصل أم لم يوجد .

---

(١) البحر المحيط : ٨/ ١٥٥ .
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف :١/ ٣٨٨-٣٩٠ ، المسألة : ٦٦ .

٤-**الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالظرف والحال**

يرى النحويون عدم صحة الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالظرف والحال ، وعبّروا عن هذا الرفض بعبارات شتى ، ومن هؤلاء الكسائي (ت ١٨٩هـ) الذي قال بمنع الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف أو بالحال[١] .

أمّا أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) فلم يمنع الفصل فقط ، بل ذهب إلى قبحه وفحشه لقوله :" لا يكون الظرف قد فصل بين حرف العطف والمعطوف ، وهذا لا يجوز في الكلام"[٢] ، ومنع توجيه النص القرآني على وجود الفاصل (شبه الجملة) الواقع موقع الحال أو (وراء) الواقعة موقع الظرف ، فقال :" ومن ثم لا يحمل قوله تعالى ... على الجرّ ؛ لأنّه يلزم فيه الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالظرف الذي هو (وراء) ، ومن جعل (يعقوب) في موضع نصب، ففيه بعض القبح أيضًا ؛ لأنّه فصل بين العاطف والمعطوف عليه بالظرف ، وإنْ كان الأول أفحش ؛ لأنّه يقوم حرف العطف فيه مقام حرف جارّ ، فإذا كان الوجهان غير منفكين من القبح فالأحسن الرفع في (يعقوب) ليكون عطف جملة على جملة"[٣] .

وقدّم الفارسي الاحتمالات الممكنة في قراءة في لفظ (يعقوب) وهي " أن يكون (يعقوب) في موضع جرّ ، والتقدير (فبشرناه بإسحاق ويعقوب) ، والثانية : أن يكون محمولًا على موضع الجار والمجرور ، والثالثة : أن يحمل على فعل مضمر ، والتقدير فبشرناه بإسحاق ووهبنا له يعقوب"[٤] .

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٤٥/٢-٣٤٦ .
(٢) البصريات :لأبي علي الفارسي : ٧٧٤-٧٧٥ ، المسالة :١٠٩ .
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) الحجة في القراءات السبع : ٤١٢/٣ .

وعلّل الفارسي حالة المنع والقبح في شبه الجملة الواقعة حالًا بقوله :" ولو قال مررتُ بزيدٍ قائمًا ، فجعل الحال من المجرور لم يجز التقديم عند سيبويه ؛ لانّ الجار هو الموصل للفعل ، فكما قبح التقديم عنده لضعف الجار والعامل ، كذلك الجار في العاطف ، مثل الجار في أنّه يشترك في الفعل كما يوصل الجار بالفعل ، وليس نفس الفعل العامل الموضعين جميعًا ، وإذا كان كذلك قبح الفصل بالظرف في العطف على الموضع "[1] .

وكذلك ابن جني (ت ٣٢٢هـ) رفض أن يكون الفاصل الظرف والحال بين المعطوف والمعطوف عليه ، ففي تعليقته على القراءة القرآنية **لقوله تعالى :﴿ وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾[هود : ٧١]**[2]، والنص الشعري وهو قول الأعشى[3]:

يَوْمَا تَرَاهَا كَشَبَه أَرْدِيةُ الـ عَصْبِ وَيَوْمًا أَدِيمَهَا نَغْلَا (بحر الطويل)

استحسن النص الشعري على القراءة القرآنية ، وعلّق على البيت الشعري ، وذكر أنّ فيه فصلًا بالظرف بين حرف العطف والمعطوف المنصوب من قبله وهو (ها) من (تراها) فقال :" أسهل من قراءة من قرأ **(فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ)** ، إذ جعلت يعقوب في موضع جر وعليه تلقاه اليوم من أنّه مجرور الوضع ، وإن كانت الآية أصعب مأخذًا من قبل أنّ حرف العطف منها الذي هو (الواو) ناب عن الجار الذي هو الباء في قوله (بإسحاق) وأقوى أقوال حرف العطف أن يكون في قوة العامل قبله ... والجار لا يجوز فصله عن مجروره ، وهو في الآية قد دخل بين الواو ويعقوب قوله (من وراء اسحاق) والفصل بين الجار والمجرور لا يجوز وهو أقبح من بين المضاف والمضاف إليه "[4] .

([1])الحجة في القراءات السبع : ٤١٢/٣ .
([2]) معجم القراءات القرآنية : ٤/ ١٠١.
([3]) ديوان الاعشى : ٢٣٣ .
([4]) الخصائص : ٣٩٥/٢

وذهب الرضي (ت ٦٦٨هـ) إلى تفصيل المسألة بقوله :" وأمّا الفصل بالظرف أو غيره بين العاطف المرفوع أو المنصوب فمختلف فيه ... وذلك إن لم يكن الفاصل معطوفًا ، بل يكون معمولًا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع أو المنصوب الذي بعده ، نحو : ضربَ زيدٌ وعمرًا بكرًا ... "[١] .

واستشهد الرضي فيما ذهب إليه في الفصل بالظرف بقول الشاعر[٢] : **(بحر الطويل)**

أَتَعرِفُ أمْ لا رَسْمَ دَارٍ مُعَطَّلًا مِنْ الْعَامِ يَغْشَاهُ وَمَنْ عَامٍ

قَطَارٌ وَثَارَاتٍ خَرِيقٌ كَأنّهَا مُضَلّةٌ بَوٍّ فِيْ رَعِيلٍ تَعَجَّيلَا

والفاصل هو (من العام) وهو ظرف زمان ، فجاء فاصلًا بين العاطف والمعطوف ، وهو عنده ممتنع[٣]؛ إذ قال في ذلك :" فإن كان الفاصل أيضًا معطوفًا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب ، وفي عدم جوازه في المجرور نحو : جاءني أمسِ عمرٌو واليومُ زيدٌ ، وضربَ زيدٌ عمرًا وبكُم خالدًا ، ولا يجوز (مررتُ اليومَ بزيدٍ وأمسِ عمرٌو) كما لا يجوز : مررتُ بزيدٍ وأمسِ خالد"[٤] .

والملاحظ من قول الرضي أنّه منع الفاصل إن كان مجرورًا ، لكنه في مثاله الأول لم يرد الفاصل (اليوم) مجرورًا ، بل كان ظرفًا ، وكذلك في المثال الثالث ، فإنّ (أمس) لم يكن مجرورًا كما هو واضح ، إذن ما ينطبق عليه كلام الرضي هو المثال الثاني ، إذ وقعت (بكم) جارًّا ومجرورًا ، وكانت معترضة بين العاطف والمعطوف ، والذي يمكن أن نقوله : إنّ الرضي لم يمنع في عبارته أن يكون الفاصل ظرفه .

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٢/٣٤٥-٣٤٦.
(٢) خزانة الأدب ولبّ لباب العرب : ٥/ ١٣١ ، الشاهد :٣٥٤ .
(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢/٣٤٥-٣٤٦
(٤) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

أمّا ابن هشام (ت ٧٦٢هـ) فوازن بين أن يكون الفاصل الحال أو الظرف ، فمنعه في الظرف ، واستغرب من أن يكون الفاصل حالًا ! ، واعتمد في قوله على رأي أبي عليّ الفارسي وكان تعليقته على القراءة السابقة بأنّ " الظرف كان صفة لازمة ، ثم قدّم عليه فانتصب على الحال ، وهذا يلزم الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال ، وأبو علي لا يجيزه بالظرف ، فما الظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به"[١]، وصرّح بمنع أن يكون الفاصل بين العاطف والمعطوف هو الظرف بقوله: " الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف وهو ممتنع"[٢] .

وانبرى مجموعة من العلماء المتأخرين إلى القول بصحة الفاصل بين العاطف والمعطوف في كونه ظرفًا أو حالًا ، ولم يقيدوه بشرط من الشروط ، وكان في طليعتهم الزمخشري(ت ٥١٨هـ) إذ أثبت صحة الفصل بالظرف بشاهدين ، أحدهما : قراءة قوله تعالى : ﴿**وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ** ﴾**[هود : ٧١] فقال** :" وقرئ يعقوب بالنصب ، كأنّه قيل : ووهبنا لها اسحاق ومن وراء اسحاق يعقوب "[٣] ، فقال : " وعلى ذلك ينصب يعقوب بالحمل على موضع (اسحاق)"[٤] ، والدليل الثاني كان من كلام العرب الشعري ، وهو قول الشاعر الأحوص الرّياحي[٥]:

مشائم لَيْسُوا مُصْلِحينَ عَشِيرةً وَلَا نَاعِبٍ إلّا بَيْنٍ غُرابُها

فقال : " أي : ولا بناعب ... على توهم وجود الباء في (مصلحين)"[٦] .

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٦٢٢/٢ .
(٢) المصدر نفسه : ١/ ٤١٨ .
(٣) الكشاف : ٢١٦/٣ .
(٤) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .
(٥) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب :٤/ ١٥٨ ، الشاهد : ٢٧٨ .
(٦) الكشاف : ٢١٦/٣.

وسار العكبري (ت ٦١٦هـ) في الاتّجاه الذي سار عليه الزمخشري ، ولكن أثبت صحة وقوع الحال فاصلًا بين المعطوف والمعطوف عليه بنص قرآني جديد وهو قوله تعالى :﴿ **أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ**﴾**[التوبة : ١٧]** ، فوقعت شبه الجملة (في النار) التي موضعها من الإعراب حالًا فاصلًا بين المعطوف (هم خالدون) وبين المعطوف عليه (أعمالهم)[١] .

وفي توجيه نص قرآني آخر وجهه العكبري ، كان غريبًا بعض الشيء ، وهو **قوله تعالى :** ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلا يَهْتَدُونَ**﴾**[البقرة : ١٧٠]** إذ قدّم احتمالين لشبه الجملة (عليه) أحدهما متعلقة بالحال ، والغريب عدم وجود حرف عطف ، إلّا أنّ العكبري جعل (اللام) في (أَلْفَيْنَا) بمعنى (الواو) ، بعد أن جعل (ألفى) بمعنى وَجَد ، فقال :" وألفينا : وجدنا المتعدية إلى مفعول واحد ، وقد تكون متعدية إلى مفعولين مثل وجدت ، وهي ها هنا تحتمل الأمرين ، والمفعول الأول (آباءنا) و(عليه) إمّا حال أو مفعول به ثانٍ ، ولام ألفينا واو ، لأن الأصل فيما جهل من اللامات أن يكون واوًا)[٢] .

وفي نص قرآني آخر ، وهو **قوله تعالى :** ﴿ **أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلا نَصِيرٍ**﴾**[البقرة : ١٠٧]** ذكر أنَّ : " (من دون) في موضع نصب على الحال من (ولي) أو من نصير ، والتقدير من ولي دون الله ، فلما تقدم وصفُ النكرة عليها انتصب على الحال"[٣] .

ولابن مالك وقفة تأمل واضحة في هذه المسألة . إذ نجده قال بصحة وجود الفاصل ، إلاّ أنّه قيده بشروط ، في رده على أبي علي الفارسي بقوله :" وليس كما زعم ، بل الفصل بين

---

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٦٣٩/٢ .
(٢) التبيان في إعراب القرآن :١ / ١٣٩-١٤٠
(٣) المصدر نفسه : ١٠٤/١

العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور جائز في الاختيار إن لم يكن المعطوف فعلًا ولا اسمًا ولا مجرورًا وهو في القرآن كثير"[١] .

واستشهد على ذلك بنصوص قرآنية ، منها **قوله تعالى** : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا** ﴾**[النساء : ٥٨]** ، فجعل الفاصل (وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ) ، فأصبح الفعل (أنْ حكموا) المنصوب بـ (أن) معطوفًا على (أن تؤدوا)[٢] .

وكذلك **قوله تعالى** ﴿ **ربنا أتنا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة** ﴾**[البقرة :٢٠١]** ، وهنا عطفت (حسنة) الثانية على الأولى ، وكان الفاصل (في الأخرة) وهو شبه جملة من الجار والمجرور[٣] ، وهذا غريب من ابن مالك ؛ فهو اشترط أن لا يكون المعطوف اسمًا ، وهنا ورد المعطوف اسمًا وهو (حسنة) ! وهذا يعني أنّه اجاز أن يكون الفاصل شبه جملة من الجار والمجرور .

ومن النص القرآني الثالث تحدث عن الفصل بالظرف ، وهو **قوله تعالى** :﴿ **وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لا يُبْصِرُونَ**﴾**[يس:٩]** ، فذكر أنّه (سدًا) الثانية على الأولى ، فكان الفاصل شبه الجملة الظرفية (ومِن خلفهم) ، وهنا يُجيز أن يكون الفاصل ظرفًا[٤] .

ومع اهتمام ابن مالك بالمعطوف ، وجعله الأساس في جواز حصول الفصل بينه وبين المعطوف عليه ، إلاّ أنّه تناول الظرف ، ولم يتناول الحال في كونه فاصلًا ، أمّا الفصل بشبه الجملة من الجار والمجرور فهذا له بابه .

---

(١) شرح التسهيل : ٣٨٣/٣.
(٢) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

وكان لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) شرطٌ يخالف فيه ابن مالك ، فهو قيّده بالأداة العاملة للعطف ، وبيّن موافقته على كون الفاصل ظرفًا ، ولكن لابد من أن يكون أزيد من حرفٍ ، أمّا غيره فلم يصرح بصحته ، فقال :" ولا يجوز الفصل بين حرف العطف والمعطوف إلاّ بالقسم أو بالظرف أو المجرور بشرط أن يكون حرف العطف على أزيد من حرفٍ "[١] .

والذي يمكن أن نسجله على قول ابن عصفور أمورًا عديدة منها : الأول أنّه جوّز أن يكون الفاصل ظرفًا ، ولم يذكر الحال ، والثاني : أنّ الظرف الفاصل يكون في ضرورة الشعر إذا جاء حرف عطف واحد ، والثالث : إذا اجتمع الواو والفاء في جملة فإن حرف العطف يعدُّ واحدًا وعلل ذلك بقوله :" لكون الواو والفاء على حرفٍ واحدٍ فيشتد افتقارها فكرهوا الفصل لذلك"[٢] .

وقدّم ابن عصفور دليلًا على حرف العطف الواحد في داخل النص الذي يخرج فيه الفصل للضرورة وهو قول الشاعر الأعشى[٣] : **(بحر المنسرح)**

يَوْمًا تَرَاها كَشِبهِ أَرْدِيَةِ الـ عَصْبِ وَيَوْمًا أَدِيمَها نَغِلًا

فالفاصل الظرف (يَومًا) وحرف العطف (الواو)[٤] .

وجعل ناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) القول بالفصل أقرب وأولى من غيره من التأويلات ، وكان ذلك عندما ردّ على أبي حيّان في تعليقه على شاهد قرآني ، وهو **قوله تعالى :** ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا** ﴾**[النساء : ٥٨]** فقال :" ولا شك أنّ تقدير محذوف خلاف الأصل ، والقول بالفصل أقرب وأولى "[٥] .

---

(١) المقرب : ٣١٢ .
(٢) شرح جمل الزجاجي : ٣٠٨/١
(٣) ديوان الاعشى : ٢٣٣
(٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٣٠٨/١.
(٥) تمهيد القواعد : ٥٩٨/٣ .

واستشهد على ذلك بقول الاعشى[١]: **(بحر المنسرح)**

يَوْمًا تَرَاها كَشِبهِ أَرْدِيَةِ الـ عَصْبِ وَيَوْمًا أَدِيمَها نَغِلًا

فجعل الظرف (يومًا) فاصلًا بين المعطوف والمعطوف عليه بدون قيدٍ أو شرط[٢] .

ومن المحدثين الذين ارتضوا هذه القاعدة هو الدكتور عبّاس حسن ، إذ قبلها بشرط أنْ يكون العاطف هو (الواو) لا غيرها ، فقال : " جواز الفصل بينها وبين معطوفها بظرف أو جار ومجرور "[٣] .

وقدّم على ما ذهب إليه مثالين ، هما قولهم **(أينعت حديقتان حديقةٌ أمام البيت وخلفه حديقة)** و**قوله تعالى :﴿ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لا يُبْصِرُونَ﴾[يس:٩]** ، واعدَّ الدكتور عبّاس حسن (خَلَفه) في المثال الأول ظرفًا فاصلًا بين (حديقة الثانية والأولى السابقة عليها ، أمّا في النص القرآني فعدّ (من خلفهم) شبه جملة من الجار والمجرور ، وهنا يمكن القول إنّه جوّز الفصل بالظرف ، ولم يتطرق إلى الحال[٤].

وذهب إلى أنّ الأخذ بهذا الرأي ، وهو تحقق الفصل بالظرف حين يكون العاطف (الواو) هو الأنسب والأفضل من المنع ، وذلك بقوله :" والأخذ بهذا الرأي في (الواو) أنسب من الأخذ برأي آخر يمتنع الفصل مطلقًا في غير ضرورة القريبة بين المعارف وحروف العطف (الواو والفاء) ، أما غير هذين الحرفين من أدوات العطف فالرأيان متفقان على جواز الفصل بالظرف أو بالجار مع مجروره "[٥] .

---

(١) ديوان الاعشى : ٢٣٣ .
(٢) تمهيد القواعد : ٥٩٨/٣ .
(٣) النحو الوافي : ٣/ ٥٦٧-٥٦٨ .
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٥) المصدر نفسه : ٥٦٨/٣-٥٦٩ .

ومنع وجود الفاصل مهما كان في حالة كون العاطف هو الفاء بقوله :" من أحكام الفاء إنّها لا تنفصل من معطوفها بفاصل اختيارا فلابد من اتصالها في غير ضرورة الشعرية ... والراي الذي يمنع الفصل في غير ضرورة شعرية هو الصحيح إذا كانت أداة العطف هي (الفاء) والاقتصار على الواجب"[١] .

فالملاحظ أنّه جوّز الفصل في (الواو) ومنع في غيرها ، سواء كان الفاصل شبه جملة أو ظرف ، بقوله :" لا يجوز الفصل بين الفاء ومعطوفها إلا في الضرورة الشعرية ... ويصح الفصل بين غيرها ومعطوفه بالظرف والجار والمجرور "[٢] .

وعرض الدكتور عبد الخالق عضيمة لنا نصين من القرآن الكريم ، بيّن في كليهما صحة مجيء الحال فاصلًا ، وهما **قوله تعالى** : ﴿ **فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا**﴾ **[البقرة : ٢٠٠]** فقال :" أَشَدَّ : حال نعت نكرة تقدم عليها وفصل بين العاطف والمعطوف بالحال ؛ لأنّها شبيه بالظرف"[٣] .

وكذلك **قوله تعالى** :﴿ **أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ**﴾**[التوبة : ١٧]** ، فجعل (في النار) شبه الجملة واقعة موقع الحال[٤] .

ونحن بدورنا نعرض الأدلة القائلة بصحة الفصل بالحال والظرف بين المعطوف والمعطوف عليه على أبي حيّان الأندلسي ، وهو بدوره يجيب على النصوص القرآنية وغير القرآنية التي أثبتها النحويون ، وتدل على صحة هذا الفصل .

---

(١) النحو الوافي : ٣ / ٥٧٥ .
(٢) المصدر نفسه : ٦٥٧/٣.
(٣) دراسات لأساليب القرآن الكريم : ٥٥٣/٣.
(٤) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

وحين نعرض النصوص القرآنية الستة على تفسير البحر المحيط لأبي حيان ،نجد أنّه رفضها جميعًا ، وكان في رفضه غير مستقر فمرة يصفها بالضرورة ، ومرة وصفها بالضعف وعدم القياس ، وهذا غريب منه .

ففي قوله تعالى : ﴿ ربنا اجعلنا مسلمين ومن ذريتنا أمة مسلمة لك ﴾[البقرة :١٢٨] ، جاء الفاصل (من ذريتنا) ، الواقع حالًا ، ولكن أبا حيّان منعه ، بل جعله بعيدًا ، وضرورة بقوله وهو يرد على رأي العكبري :" وأجاز أبو البقاء أن يكون المفعول الأول في (أمةً) و (من ذريتنا) حال و(مسلمة) المفعول الثاني ، وكان الأصل (أجعل أمةً من ذريتنا مسلّمةً) قال : قالوا : في الأصل على أمةٍ ، وقد فصل بينهما قوله (من ذريتنا) وهو جائز ، لأنّه من جملة الكلام المعطوف بالظرف"[١] .

ونقل لنا كلام المجيزين لذلك ، وهو قول الشاعر[٢]: **(بحر المنسرح)**

يومًا تراها كشبه أردية الـ صعب ويومًا أديمها نغلا

وعلق عليه بقوله :" من الضروريات ، فالفصل بالحال أبعد من الفصل بالظرف ، فصار نظير ضربتُ ومتجردة المرأة تريد والمرأة متجردة ، وينبغي أن يختص جواز هذا بالضرورة"[٣] .

وفي النص الثاني وهو **قوله تعالى :** ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا** ﴾ **[النساء : ٥٨]** رفض مجيء الظرف واقعًا بين المعطوف والمعطوف عليه ، وجعل ذلك ليس من آيات الفصل بقوله :" وليس من هذه الآيات ؛ لأنّ حرف الجر يتعلق في هذه الآيات بالعامل المعطوف ، والظرف هنا ظاهره أنّه منصوب بـ (أنْ تحكموا) ولا يمكن

---

(١) البحر المحيط : ١/ ٥٦٠ .
(٢) ديوان الاعشى : ٢٣٣ .
(٣) البحر المحيط : ١/ ٥٦٠ .

ذلك ؛ لأنّ الفعل في صلة (أنْ) ولا يمكن أنْه ينتصب بالناصب لـ (أن تحكموا) ؛ لأنّ الأمر ليس واقعًا وقت الحكم ، وقد خرّجه على هذا بعضهم"[١] .

أمّا في **قوله تعالى** ﴿**فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا** ﴾**[البقرة : ٢٠٠]** فقد وجّه أبو حيان الحال (أشَدَّ) معطوفًا على الحال في (كذكركم) وهو الكاف ، وهو من عطف الحال على الحال ، وجعل مسألة كون الحال فاصلًا من الآراء الضعيفة في هذه التراكيب القرآنية ، كما في قوله :" يكون (أو أشَدَّ) معطوفًا على محل الكاف حالًا معطوفة على حال "[٢] .

وبيّن الشروط التي سار عليها جمهور النحويين في نوع الفاصل ، ومنها القسم والظرف والمجرور ، وبيّن أنّ ذلك ليس منها بقوله : إنّ الحال في الجملة هو مفعول به في المعنى :" فهي شبيه بالحرف ، فيجوز فيها ما جاز في الظرف ، وهذا أولى ... ولا يخفى ما في هذه الأوجه من ضعف ، فينبغي أنْ ينزه القرآن عنها "[٣] ، والغريب في قول أبي حيّان طلبه بتنزيه القرآن عن الضعف في مثل هذه المسائل ، وهو ينعت القاعدة الواردة في القرآن بالضعف !

ولم يكتفِ أبو حيّان بنعت القاعدة الواردة بالقرآن بالضعف ، بل زاد في تضعيف الرأي القائل بالضرورة ، وذلك في **قوله تعالى** :﴿ **وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ**﴾**[البقرة : ٢٠١]** ، وهنا عطف جملة (في الآخرة حسنة) على (في الدنيا حسنة) والعاطف الواو ، وهو من باب عطف شيء على شيء ، وصرح بأنّ ما قِيل إنّه فصل ، فإنّه ليس منه بقوله :" وليس هذا من الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف والمجرور كما ظنّ بعضهم "[٤] .

([١])البحر المحيط : ١/ ٥٦٠ .
([٢]) المصدر نفسه : ١٢/٢ .
([٣]) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
([٤]) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

ومسك الختام في بيان رأي أبي حيان في هذه المسألة يخصّ **قوله تعالى :﴿ وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾[هود : ٧١]** ، فنراه يرفض منع جعل الظرف (من وراء) فاصلًا ، بل جعل القول به ضعيف ، وإن انطبق ، فيكون مكانه الشعر ، لكونه ضرورة ، ولا يقاس عليه في النثر[١] .

والملاحظ بعد هذا العرض التفصيلي لآراء أبي حيان في قاعدة الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالظرف أم بالحال ، نجد أبا حيّان كان مُربكًا في القول بهذه القاعدة أو منعها ، وهذا ما كان واضحًا وصفها لصفات : الضعف والضرورة وخارج القياس ، مع وجود النصوص القرآنية وغير القرآنية التي تؤيدها ، ومن هنا اقترح إعادة النظر وتصحيح هذه القاعدة .

٥-حذف (أنْ)الناصبة ، وإبقاء الفعل المضارع بعدها منصوبًا

الأدوات الناصبة للفعل المضارع على نوعين ، أدوات تنصب الفعل المضارع بنفسها ، وهي (أن ، لن ، كي ، إذن) ، وأدوات يأتي بعدها الفعل المضارع منصوبًا ، ولكنّها على رأي جمهور النحويين لا تنصب الفعل المضارع بنفسها بل بغيرها وهي (واو المعية ، لام الجحود ، لام التعليل ، حتى أو ، فاء السببية) فيصفون هذه الأفعال بأنّها منصوبة بـ (أنْ) مضمرة وجوبًا بعدها[٢].

ومعنى ذلك أنّ جمهور النحويين يرون عدم جواز حذف (أنْ) المصدرية وإبقاء ما بعدها منصوبًا إلّا بعد حتى ، ولام التعليل ، ولام الجحود ، واو المعية وفاء السببية ، وأو

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ٥/٢٤٤ .

(٢) ينظر : شرح التصريح : ٢/ ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٧١- ٣٧٣، ٣٧٥، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٢/٢٨١، ٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٣-٣٠٤، ٣١١.

التي بمعنى إلى أو إلّا[١] ، وما جاء من الأفعال المضارعة منصوبة بأن المضمرة في غير هذه المواضع أدخله في باب الشذوذ[٢] .

وتأسيسًا على ذلك أجازوا حذف (أنْ) الناصبة ، وبقاء الفعل بعدها منصوبًا ، وما جاء من ذلك عن العرب يحفظ ولا يقاس عليه[٣] .

وذهب قائد الكتلة البصريّة سيبويه إلى عدم جواز حذف (أنْ) المصدرية ، وبقاء الفعل بعدها منصوبًا ، قال سيبويه :" **وتقولُ : مُرْهُ يَحفِرْها ، وقل له يَقُلْ ذاك ... ولو قلتُ : مُرْهُ يَحفرُها** على الابتداء كان جيدًا ، وقد جاء رفعه على شيء قليل في الكلام ، **على مُرْهُ أن يَحْفُرُها** ، فإذا لم يذكروا أنْ ، جعلوا المعنى بمنزلته في عَسَينا تَفْعَلُ ، وهو في الكلام قليلٌ ، لا يكادون يتكلمون به ، فإذا تكلموا به فالفعل كأنّه في موضع اسم منصوب ، كأنّه قال : **عسى زيدٌ قائلًا** ، ثم وضع يقول في موضعه "[٤] .

فسيبويه يرى أنَّ الفعل المضارع لا يبقى منصوبًا في حال حذف أداة النصب (أنْ) فإذا جاء بعد طلب فالأجود عنده الجزم ، ويجوز الرفع على قلّة نحو قوله **تعالى** :﴿ **قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ**﴾**[الزمر : ٦٤]** ، فرفع الفعل (أعْبُدُ) لحذف أداة النصب (أنْ)[٥] ، ومثله قول الشاعر طرفة بن العبد[٦]:

ألا أيُّهذا الزاجِري أحضُر الوَغَى وأنْ أشْهَدَ اللّذات هَلْ أنْتَ مُخلدِي (البحر الطويل)

---

(١) ينظر : الكتاب : ٣/ ٢٥ ، المقتضب : ٢/ ٣٢-٣٣، شرح التسهيل : ٢٢/٤.
(٢) ينظر : شرح التصريح : ٢/ ٣٩١، شرح الأشموني : ٣/ ٥٧٣.
(٣) ينظر : المقتضب : ٨٢/٢، شرح الكافية الشافية : ٢/ ١٣٤، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٢٨٩/٢ ، شرح الأشموني : ٣/ ٥٧٣.
(٤) الكتاب : ٣/ ٩٩.
(٥) ينظر : الكتاب : ٣/ ٩٩.
(٦) ديوان طرفة بن العبد : ٢٥ .

والشاهد في البيت الشعري هو الفعل (أحضُرُ) الذي رفع بسبب حذف (أنْ) الناصبة ، والتقدير : (أن أحضُرَ) .

وقد وجّه جمهور النحويين قراءة (أحضرُ) في البيت الشعري بالرفع بقولهم :" فالرواية عندنا على الرفع ، وهي الرواية الصحيحة ، وأمّا ما رواه بالنصب فلعله رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال (أنْ) مع الحذف ، فلا يكون فيه حجة ، وإن صحت الرواية بالنصب فهو محمول على أنّه توهم ، إنّه أتى بأنْ ، فنصب على طريق الغلط "[١] .

ووافق المبرد (ت ٢٨٥هـ) رأي سيبويه بقوله :" وتقول مُرْهُ يحفُرُها ، ومُرْهُ يَحْفُرْها ... والجزم على وجه واحد ، وهو أجود من الرفع ؛ لأنّه على الجواب كأنّه إن أمرته حفرها ... ويكون على شيء هو قليل في الكلام وذلك أن تريد : **مُرهُ أن يُحفرَها** ، فتحذف (أن) ونرفع الفعل ؛ لأنّ عامله لا يضمر "[٢] .

ونجد أنّ ابن جني (ت ٣٩٢هـ) لم يكتفِ بوصف القاعدة بالقلة ، بل نعتها زيادة على ذلك بالشذوذ ، وهو يعلق على بيت الشاعر جميل بثينة[٣]:

جِزِعْتُ حِذَارِ الْبَيْنِ يومَ تَحَمَّلُوا وَحُقَّ لِمِثْلِي يَا بُثَيْنَةُ يَجْزَعُ (البحر الطويل)

إذ ذكر أنَّ التقدير في هذا البيت (أن يَجزَعَ) ، وقال :" قليل شاذ ، على أنّ حذف (أنْ) قد كُثر في الكلام ، حتى صار كَلَا حذف"[٤] ، بل إنّ ابن جني لم يكتفِ بهذا الوصف ، فنقل كلام جمهور النحويين بقبح هذه الحالة ، وهو يطبقها على **قوله تعالى:** ﴿ **قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ**﴾**[الزمر : ٦٤]** ، فقال :" ألا ترى أنّ أصحابنا استقبحوا نصب أعبدَ "[٥] ، قالوا : لأنّ التقدير ، والمعنى : قل أفغيرَ الله تأمرونّي

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٦٠/٢ ، المسألة : ٧٧ .
(٢) المقتضب : ٨٢/٢ .
(٣) خزانة الأدب ولب لباب العرب : ٨/ ٥٨١.
(٤) سر صناعة الاعراب : ٢٨٨/١-٢٨٩ .
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

أن أعبدَ ، فكأنّ (أنْ) هناك ، وما بعد (أنْ) لا يجوز أنْ يعمل فيما قبلها ؛ لامتناع تقديم العلّة أو شيء منها على الموصول ، ألا تراهم كيف تخيلوا أنّ التقدير : قل أتامرونِّي أن أعبدَ غير الله ، ولولا أنّهم قد أنسوا بحذف (أن) من الكلام وأرادتها لما استقبحوا انتصاب (غير) بـ (أعبدُ)"[١] .

وحسم ابن عصفور(ت ٦٦٩هـ) الأمر ، وذهب إلى ضرورة هذا الحذف وندرته ، واستشهد بالنصوص الشعرية والنثرية التي قال به رفاقه ، من غير القرآن الكريم[٢] .

أمّا ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) فقد عرض حالتين لصحة حذف (أن)[٣] ، ثم أعرب عن مواضع حذف (أنْ) ، وعدّها خارجة عن المواضع المذكورة ، وقدّم نصوصًا عليها ، ومن تلك النصوص قولهم : تسمعُ بالمُعَيْدِيَ خيرٌ مِن أنْ تراه ، وكذلك قول الشاعر طرفة بن العبد[٤] :

آلا أيُّهذا الزاجِري أحضُرُ الوَغَى وأنْ أشْهَدَ اللّذات هَلْ أنْتَ مُخلدِي (بحر الكامل)

وقول الشاعر معاوية بن خليل النصري[٥]: **(بحر البسيط)**

ومَا رَاعَنِي إلاَّ يَسيرُ بُشْرطةٍ وَعَهْدِي بِه قَينًا يَفُشُّ بَكِيرِ

---

(١) سر صناعة الاعراب : ١/٢٨٨-٢٨٩ .

(٢) ينظر : المقرب : ٣٤٦ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل : ٤/ ٤٨ .

(٤) ديوان طرفة بن العبد : ٢٥ .

(٥) شرح التسهيل : ٤/ ٥٠ ، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية : ١/ ٤٦٨.

فوضح أبن مالك حالات التقدير في هذه الشواهد بقوله :" تقديره : أن تسمعَ – وعن أنْ تحضرَ – وإلاّ أنْ يسيرَ ، ولكنهم رفعوا ؛ لأنّهم ألْغَوْا (أنْ) لمّا ضعفت بالحذف على غير القياس "[1] .

وبيّن أنّ هنالك حالة لعدم الالغاء ، واستشهد لها بنص شعري ، وهو قول الشاعر عامِرِ بنِ جُوَيْنٍ الطائي [2]:

لَمْ أَرَ مِثْلَها خُباسَةَ واحِدٍ ونَهْنَهْتُ نَفْسي بعدما كِدْتُ أَفْعَلَه

وعلى الرغم من أنّ كثرة الشواهد التي عرضها ابن مالك بأنّه ذكر ، وهو يعلق على البيت الشعري أعلاه بأنّ ذلك خروج عن القياس بقوله : " وهو قليل لا يُقاس عليه"[3] .

وكان لجمهور النحويين تعليلٌ وتأويل للنص الشعري (أفعلَه) منصوبًا وكان له عندهم وجهان : " أحدهما : أنّه نصب (أفعلَه) على طريق الغلط ... كأنّه توهم أنّه قال : (**كدتُ أنْ أفعلَه**) ؛ لأنّهم قد يستعملوها ، وهو يقصد استعمال الفعل المضارع منصوبًا بعد كاد وفي ضرورة الشعر ... فأمّا في اختيار الكلام فلا يستعمل مع (كاد) ، فلذلك لم يأتِ في قرآن ولا كلام فصيح ، والوجه الثاني : أنّه يكون أراد بقوله (بَعْدَ ما كدتُ أفعلَه) بَعْدْ ما كدتُ أفعلها ، يعني الخصلةُ ، فحذف الألف وألقى فتحة الهاء على ما قبلها"[4].

وبيّن الدماميني (ت ٨٢٨ هـ) المواضع التي اتفق عليها النحويون في حذف (أنْ) ولم يجعل منها ذلك ، وجعل هذه القاعدة شاذة ، واتّخذ هذا النهج في بيان رأيه بالنصوص القرآنية والشعرية التي تناولها ، وفصّل رأيه في قراءة من قرأ **قوله تعالى:** :﴿ **قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ**

([1]) شرح التسهيل : ٤/ ٥٠ .

([2]) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، لزهير عبد المحسن سلطان : ٢٠٤ ، الشاهد : ٢٤١ .

([3]) شرح التسهيل : ٤: ٥٠

([4]) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٤٦١ ، المسألة : ٧٧ .

تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾[الزمر : ٦٤] ، بنصب (أعبدُ)[١] ، بقوله : " وقرئ (أعبدَ) بالنصب ، كما روي (أحضرَ) كذلك ، وانصاب (غيرَ) في الآية على القراءتين يقصد قراءة الرفع والنصب لا يكون بـ (أعبدَ) ؛ لأنّ الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بـ (تأمروني) و (أنْ أعبدَ) بدل اشتمال منه ، أي : تأمروني بغير الله عبادته"[٢] .

وأنكر السيوطي أيضًا نصب الفعل المضارع مع حذف (أنْ) ، وذكر " أنّ حذف (أنْ) ورفع الفعل المضارع بعده يكثر في الشعر ، ويَقِلُ في النثر ، وأن يقتصر فيه على مورد السماع ؛ لأنّه لم يرد منه إلاّ نزر قليل ، فلا ينبغي أن يجعل ذلك قانونًا كليًا يُقاس عليه"[٣] .

وأجاز الكوفيون حذف (أنْ) المصدرية مع نصب الفعل بعدها ، وعدّوا ذلك قياسًا عنهم ، ورَوَوا " خُذ اللصّ قبل يأخذَك ، وأنشدوا قول الشاعر[٤] :

فلَم أرَ مِثلُها خباسَة واحدٍ ونَهنَهت نفسي بعد ما كدت أفعلَه

والتقدير : أنْ أفعله[٥] .

وذهب الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) إلى صحة حذف (أن) وابقاء الفعل مرفوعًا مستشهدًا بقوله تعالى :﴿ **قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾[الزمر : ٦٤]** ، فقال :" الأصل تأمروني أن أعبدُ ، فحذف أن ورفع الفعل ، الّا تراك تقول : أفغير الله تقولون لي : أعبد ، و أفغير الله تقول أعبدُ ، وكذلك أفغير الله تأمروني أن أعبده ، وأفغير الله تأمرونني أن أعبد ، والصحيح صحة هذا الوجه من قراءة من قرأ (أعبد) بالنصب وقرئ تأمرونني

---

(١) القراءة بنصب (أعبد) ، قراءة الحسن البصري ، وقراءة الرفع هي قراءة الجمهور على إضمار (أنْ) : ينظر : إعراب القراءات الشواذ : ٢/ ٤٣١ ، معجم القراءات القرآنية : ١٨٥/٨ .
(٢) شرح الدماميني على مغني اللبيب : ٥١٧/٢-٥١٨ .
(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ١٤٣/٤ .
(٤) ديوان امرئ القيس : ٤٧٢ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل : ٥٠/٤ ، رصف المباني : ١١٣ ، شرح الأشموني : ٣/ ٥٧٢ .

على الأصل ، وتأمروني على إدغام النون أو حذفها) "[1] ، وعزز شاهده القرآني بشاهد من كلام العرب وهو قول الشاعر[2]: **(بحر الطويل)**

آلا أيُّهذا الزاجِري أحضُرُ الوَغَى وأنْ أشْهَدَ اللّذات هَلْ أنْتَ مُخلدِي

والتقدير فيه : أن أحضرَ[3] .

ومن المفسرين المحدثين أبو الطيب النجاري الذي ذكر أكثر من رأي في هذه المسألة وأجاز حذف (أنْ) ، وبقاء عملها ، وذلك في علامة عن قراءة **لقوله تعالى** : ﴿ **وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ**﴾ **[المدثر : ٦]** بقوله :" تستكثرُ بالرفع على أنّه حال ، أي : ولا تمنن حال كونك مستكثرًا ، وقيل على حذف (أنْ) ، والأصل ولا تمنن أن تستكثر ، فلمّا حذفت رفع ... وقرئ تستكثرَ بالنصب على تقدير (أنْ) وبقاء عملها ويؤيدها قراءة ابن مسعود : أنْ تستكثرَ بزيادة (أنْ) ..."[4] .

وممّن أيّد مذهب الكوفيين في هذه المسألة الدكتور عبد العال سالم ؛ إذ ذهب إلى جواز حذف (أنْ) المصدرية مع بقاء الفعل بعدها سواء أكان على الرفع أم على النصب ، وعاب على البصريين رفضهم حذف (أنْ) المصدرية ، وإبقاء عملها ، كما عابَ أنّ ما جاء من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه[5] .

وبعد كلّ الأدلة التي تُؤيّد صحة حذف (أنْ) نقف عند أبي حيّان لنبين رأيه في تلك النصوص القرآنية ، وفي حقيقة الأمر أنّ الأندلسي كان مضطربًا في بيان معالم القاعدة في النص القرآني ، فله في كلّ نص وقفة مخالفة لغيرها ، ففي **قوله تعالى** : ﴿ **وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ**

([1]) الكشاف : ٦/٢٤٣ .
([2]) ديوان طرفة بن العبد : ٢٥ .
([3]) ينظر : الكشاف : ٦/ ٢٤٣ .
([4]) فتح البيان في مقاصد القرآن : ١٤/٤٠٤ .
([5]) ينظر : القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحويّة : ٣١٤ .

بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾[البقرة : ٨٣] ، ذكر في إعراب (لا تعبدون) أوجهًا متعددة ، ما يهمنا منها أربعة وجوه ، وهي :

الوجه الأول : في هذا الوجه رفض تقدير (أنْ) المصدرية قبل الفعل ؛ لأنّ المعنى لا يحتمل ذلك " فلا يجوز الحكم على موضعه برفع ولا بنصب ؛ لأنّك لو قدّرت أخذنا أن نوثق بني إسرائيل أو أنْ يوثقنا بنو إسرائيل لم يصح ، بل لو فرضنا كونه مصدرًا حقيقةً لم يحزْ فيه ذلك ، ألا ترى أنّك لو قلت : أخذتُ علمَ زيدٍ لم ينحل لحرف مصدري والفعل ، لا يقال أخذتُ أن يعلم زيد ، فإذا لم يتقدر المصدر بحرف مصدر والفعل ، ولا كان من ضربا زيدًا لم يعمل على خلاف في هذا الأخير"[١] .

والوجه الثاني : الذي تناوله أبو حيّان في الآية المباركة ، أنّه نفى حالة الحذف التي يمكن أن تتحقق في النص القرآني بل افترض أن يكون جواب القسم محذوفًا ، دلّ عليه قوله (أخذنا ميثاق بني إسرائيل) أي : استلمناهم ، والله لا يعبدون[٢] .

وذكر في الوجه الثالث أنّ الصحيح أنّ حذف (أنْ) المصدرية مقصور على السماع ، من غير المواضع التي يقاس عليها بقوله :" وهذا النوع من إضمار (أنْ) في مثل هذا مختلف فيه ، فمن النحويين من منعه وعلى ذلك متأخرو أصحابنا ... والصحيح قصر ما ورد من ذلك على السماع ، وما كان هكذا فلا ينبغي أن تخرج الآية عليه ؛ لأنّ فيه حذف حرف مصدري وإبقاء صلته في غير المواضع المنقاس عليها"[٣] .

أمّا الوجه الرابع فذهب فيه إلى عدم القياس عليه بقوله :" أن يكون التقدير (أنْ لا تعبدوا) ، فحذف (أنْ) وأرتفع الفعل ، ويكون ذلك في موضع نصب على البدل من قوله

---

(١) البحر المحيط : ١/ ٤٥٠ .
(٢)المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٤٥١/١ .

(ميثاق بني إسرائيل) ،،، الصحيح عدم اقتياس ذلك ، أعني حذف (أنْ) ورفع الفعل ونصبه"[١] .

وفي نص قرآني آخر وهو **قوله تعالى** : :﴿ **وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُحْيِي بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا**﴾**[الروم :٢٤]** ، احتمل أبو حيّان أن تكون (أنْ) الناصبة محذوفة والفعل بعدها مرفوعًا ، وقال " وليس هذا من المواضع التي يحذف منها (أنْ) قياسًا"[٢] . فعلى الرغم من احتماله حذف (أنْ) فإنّه أخرجها من دائرة القياس ؛ لورود حالات ثابتة يصح فيها الحذف وهذه ليست منها .

أمّا **قوله تعالى** : ﴿ **قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ**﴾**[الزمر : ٦٤]** ، فنرى أبا حيان في هذا الموضع القرآني يجيز حذف (أنْ) الناصبة وإبقاء عملها مُستدلًا على ذلك بقراءة من قرأ (أعبدَ) بالنصب ، والتقدير عنده " أغيرَ الله تأمروني أنْ أعبدَ"[٣] .

والنص الرابع الذي تناوله أبو حيّان **قوله تعالى:**﴿ **وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ**﴾**[المدثر:٦]** ، ونلاحظ أنّ أبا حيّان في هذا النص لا يعترف بوجود (أنْ) الناصبة محذوفة البتة ، ويذكر أنّ الفعل (يستكثر) جواب طلب ، والجواب يكون مرفوعًا ومجزومًا ، وكان ذكره هذا هو ردًا على الزمخشري بقوله :" قال الزمخشري : ويجوز في الرفع أن تحذف (أنْ) ويبطل عملها ... وهذا لا يجوز أن يحمل القرآن عليه ؛ لأنّه لا يجوز ذلك إلاّ في الشعر ، ولنا مندوحة عنه مع صحة الحال ، أي : مستكثر"[٤] .

([١]) البحر المحيط : ١/ ٤٥١.
([٢]) المصدر نفسه : ١٦٣/٧ .
([٣]) المصدر نفسه : ٤٢١/٧ .
([٤]) المصدر نفسه : ٣٦٤/٨.

ووثق كلامه في جزم الفعل (يستكثر) باستشهاده بقراءة قرآنية بقوله :" وقرأ الحسن وابن أبي عبلة بجزم الراء ووجهه أنّه بدل من (تمننْ) أي : لا تستكثرْ..."[١] .

وخلاصة القول في ذلك أنَّ ما ذهب إليه من أنّ " أنْ الخفيفة تعمل النصب مع الحذف من غير بدلٍ"[٢] ، هو الصائب من الآراء ؛ لوجود النصوص القرآنية ، وكذلك النصوص الشعرية ووجود قراءتين للنص القرآني ، وهي نصوص قدّمها النحويون القائلون بصحة قاعدة حذف (أنْ) وإبقاء عملها من ذلك استشهادهم بقراءة عبد الله بن مسعود **قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾[البقرة : ٨٣]** ، بنصب الفعل بعد (أنْ) الناصبة بقولهم :" الدليل على أنّه يجوز أعمالها مع الحذف قراءة عبد الله بن مسعود ... فنصب (لا تعبدوا) بـ (أنْ) مقدرة ؛ لأنّ التقدير فيه : أنْ لا تعبدوا إلاّ الله ، فحذف (أنْ) وأعملها مع الحذف ، فدلَّ على إنّها تعم النصب مع الحذف "[٣] .

وتعليل البصريين لعدم صحة الحذف مردود ، ويمكن الزامهم بما الزموا به أنفسهم " فإنّهم يزعمون أنّها " تعمل مع الحذف بعد الفاء ، وفي جواب الأمر ، والنهي ، والنفي ، والاستفهام ، والتمني والعَرضِ ، وكذلك بعد الواو واللام و أو و حتى . فكذلك هاهنا"[٤] .

وتأسيسًا على ما ذكرت من نصوص نثرية وشعرية ، اقترح تعديل القاعدة المشهورة عند النحويين بخصوص (أنْ) الناصبة ، والقول بجواز حذف (أنْ) الناصبة قياسًا ورفع الفعل بعدها وهو الأكثر ويجوز نصب الفعل بعدها .

---

(١) البحر المحيط : ٨/ ٣٦٤ .
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٥٧/٢ ، المسألة : ٧٧ .
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٥٧/٢ ، المسألة : ٧٧ ، ينظر : الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي : ٥٩٠/١.
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٥٧/٢-٤٥٨ ، المسألة : ٧٧ .

٦- حذف لام الطلب الجازمة وإبقاء عملها

لم يقبل جمهور النحويين حذف لام الطلب الداخلة على الفعل المضارع ، وإبقاء أثرها على الفعل وهو الجزم ، وقد تفننوا في نعوت الحذف ؛ فذهب زعيم المدرسة البصرية إلى أنّ مجيئها محذوفة يصدق على الشعر لا على النثر ، فقال : " واعلم أنّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة كأنّهم شبهوها بـ (أنْ) إذا أعملوها مضمرة"[١] ، فوازن بينها وبين (أنْ) المضمرة التي تعمل النصب في الفعل المضارع وإن حذفت .

وقدّم نصوصًا شعريّة على ذلك ، ومنها قول الشاعر[٢]: **(بحر الوافر)**

مُحَمّدُ تَفدِ نفسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خِفتَ من أمْرٍ تَبالَا

وقدّر سيبويه حالة الحذف في الفعل بـ (لِيفدِ)[٣] .

واستشهد بنص شعري آخر على جوازه في الشعر وهو قول متمم بن نويرة[٤]:

(بحر الطويل)

على مثلِ أصحابِ البَعوضة فأخمشي لَكَ الْوَيْل حُرَّ الْوجْهِ أو يَبْكِ مَن بَكَى

وأراد سيبويه من ذلك الشاهد أن يكون التقدير (لِيبكِ)[٥] .

وشاهد شعري آخر يبيّن حالة الحذف وهو قول أُحيحة بن الحلاج[٦]:

فَمَنْ نَالَ الْغِنَى فَلْيَصْطَنَعهُ صَنيِعَة وَيَجْهَدْ كَلَّ جَهدِ

---

(١) الكتاب : ٣/ ٨-٩ .
(٢) خزانة الأدب ولُب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي : ١١/٩ ، الشاهد : ٦٨٠ .
(٣) ينظر : الكتاب :٣/ ٩ ، شرح أبيات سيبويه ، لأبي جعفر النحاس : ٣٣٨ .
(٤) ديوان مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي ، الدكتورة ابتسام مرهون الصفار : ٨٤ .
(٥) ينظر : الكتاب :٩/٣ .
(٦) شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية : ١/ ٣٦٨ ، الشاهد : ٣٢٥ .

والتقدير الكلام عنده (لِيجهدْ)[١] .

وفي الاتجاه نفسه سار الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) إلا أنّه وصف هذه الحالة بالقبح في تعلقيه على البيتين اللذين ذكرهما سيبويه[٢] .

وكان للمبرد (ت ٢٨٥) موقف متشدّد من تلك المسألة ، فلم يرَ حالة اضطرار في النصوص الشعرية التي وجّهها البصريون، بقوله :" والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطرّ ... فلا أرى ذلك على ما قالوا ؛ لأنّ عوامل الأفعال لا تُضمر ، وأضعفها الجازمة ؛ لأنّ الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء"[٣] ، وهو بذلك ينفي وجود حذف للام وبقاء أثرها حتى في حالة الاضطرار .

ووجّه قول مُتمّم بن نويرة [٤]: **(بحر الطويل)**

عَلَى مثلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فأخْمِشي لَكَ الْوَيلِ حُرَّ الْوجْهِ أو يَبْكِ مَن بَكَى

وموضع الشاهد عنده بعدم الاضطرار فيه ، وموضع حمله على المعنى بقوله : " وبيت متمم حمل على المعنى ؛ لأنّه إذا قال (فأخمشي) فهو في موضع (فلتخمشي) فعطف الثاني على الأول"[٥] .

أمّا الشاهد الشعري الذي جعله البصريون شاهدًا لما ذهبوا اليه ، وهو قول الشاعر[٦]:

مُحَمّدُ تَفدِ نفسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خِفتَ من أمْرٍ تَبالَا (بحر الوافر)

---

(١) ينظر : الكتاب :٩/٣ .
(٢) ينظر : معاني القرآن : ١/ ٨٢- ٨٣ .
(٣) المقتضب : ٢/ ١٣٠ -١٣١ .
(٤) ديوان مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي : ٨٤ .
(٥) المقتضب : ٢/ ١٣٠ -١٣١ .
(٦) خزانة الأدب ولُب لباب لسان العرب : ١١/٩ ، الشاهد : ٦٨٠ .

فلم يعد المبرد ذلك دليلًا على صدق دعوى الجمهور في حالة الاضطرار ، وعلّل ذلك بأنّه بيت شعري غير معروف ، فأخرجه من دائرة الاستدلال بتلك القاعدة[١] ، وممّن أخذوا بهذا الرأي أبو جعفر النحاس[٢] .

ورأى ابن السراج (ت ٣١٦هـ) أنّه " إذا لم يكن الأمر للحاضر ، فلابدّ من إدخال اللام ، تقول : **ليقمْ زيدٌ** ، **وتقول : زرْ زيدًا وليزرك** ، إذا كان الأمر لهما معًا ؛ لأنّ زيدًا غائب فلا يكون الأمر له إلاّ بإدخال اللام ، وكذلك إذا **قلت : ضُرِبَ زيدٌ** ، **فاردت الأمر من هذا** ، **قلت : ليُضربْ زيدًا** ؛ لأنّ المأمور ليس بمواجهة ، والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا أضطر"[٣] .

ورفض الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) حذف اللام ، ووصف القائلين به بأنّهم على خطأ وعلّل ذلك أنّ " إعراب الأفعال محمول على إعراب الأسماء ، وعوامل الأفعال باتفاق من الجميع أضعف من عوامل الأسماء"[٤].

أمّا ابن جني (ت ٣٩٢هـ) فقد شدّد من رفضه هذه القاعدة ونعتها بعدم القياس عليها ، ونعتها بالشاذة ، لا يؤخذ بها إلّا في الضرورة ، ولم يقف عند التنظير لذلك بل عرضها عن طريق التمثيل بنصوص قرآنية وشعرية ، فمن النصوص القرآنية التي استشهد بها قوله تعالى ﴿ **وَلا تُؤْمِنُوا إِلا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ**﴾[**آل عمران : ٧٣}** .

---

(١) المقتضب : ٢/ ١٣٠-١٣١ .
(٢) ينظر : شرح أبيات سيبويه : ٢٣/٣ .
(٣) الأصول في النحو : ٢/ ١٧٤- ١٧٥.
(٤) اللامات ، لابي القاسم الزجاجي :٩٤-٩٥ .

فقال في حديثه عن عدم اتصال المضمرة بـ (يُحَاجُّوكُمْ) فقال " واعلم أنّ هذه اللام الجازمة لا تُضمر إلّا في ضرورة الشعر ، كما أنّ حرف الجرّ لا يُحذف إلّا في الضرورة"[١] .

أمّا من كلام العرب فممّا استشهد به قول الشاعر[٢]:

فَتُضْحِي صَرِيعًا مَا تُجِيبُ لِدَعوةٍ وَلَا تُسْمِعُ الْدَاعِي ويُسمعُك مَنْ دَعَا

فقدر اللام التي حذفت للضرورة بـ(وَلْيَسْمَعْك)[٣] .

وشاهد آخر استشهد به ابن جني ، وهو قول الشاعر[٤]:

فَلَا تَسْتَطِلُ مِنْي بَقَائِي وَمُدّتِي وَلَكنْ يَكُنْ لِلْخَيرِ مِنِكَ نَصِيبُ

والتقدير في ذلك : لِيَكُنْ[٥] .

وذكر في كلامه عن قول الشاعر[٦] : **(بحر الرجز)**

مَنْ كَانَ لَا يَزْعَمُ أنّي شَاعِرٌ فيدْنُ مني تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ

بأنّ التقدير في ذلك بعد ارجاع اللام (فلْيَدْنُ)[٧] .

وبيّن رأيه في عدم امتناع اتصال هذه اللام بالفعل بقوله " وكلَّ هذا شاذّ لا يحسنُ القياس عليه فهذه اللام العاملة في الأفعال "[٨] .

---

(١) سر صناعة الإعراب : ٢/ ٣٩٠- ٣٩١ .
(٢) المصدر نفسه : ٢/ ٣٩١، ونسب لعمران بن جطّان ، البغداديات : ٤٦٩.
(٣) ينظر : المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .
(٤) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٦) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٧) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٨) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

ومن أمثلة حذف لام الأمر من الفعل المضارع عند ابن الشجري قول الشاعرقيس بن الملوح :[1]:

يا رَبُّ لا تَسلُبَنّي حُبَّها أَبَداً وَيَرحَمُ اللهُ عَبداً قالَ آمينا (بحر البسيط)

وذهب كما ذهب البصريون إلى الضرورة بقوله : " **ويرحم الله عبدًا قال أمينا**"[2] ، وأراد بالفعل (ولْيرحمْ) ، وما ذكره ابن الشجري مقطعًا من البيت الشعري وليس كاملًا .

ولم يكن ابن هشام (ت ٧٦١هـ) مخالفًا الجمهور في هذه القاعدة ، فقد سايرهم فيما ذهبوا إليه ، إذ أجازها في حالة الضرورة فقط ، بقوله : " والحق أنّ حذفها مختص بالشعر "[3] .

واكتفى المرادي (ت ٧٤٩هـ) بذكر مذهب الجمهور في هذه المسألة ولم يعلق عليه إذ أشار إلى أنَّ مذهب الجمهور " أنّ لام الأمر لا تحذف إلاّ في الشعر"[4] .

وليس غريبًا على الباحث في منهج جمهور النحويين أنَّ يرى أنَّ استقراءهم لم يكن تامًا للشواهد النحوية ؛ فقد فاتهم كثيرًا من الشواهد التي لابد من الوقوف عندها وقفة المتأمل المتفحص لها ، إلاَّ أنّهم يصرون على وصفها بالضرورة ، على الرغم من وجود أمثلة قرآنية تدعمها .

ولم يتوقف التأمل في القاعدة النحوية التي أفرزتها التراكيب القرآنية عند المتقدمين ، بل ولّد الإصرار البصري على التأمل في النص القرآني ، فافرز ذلك وجود رأي يخالف الجمهور ، وهو صحة حذف اللام في النثر فضلًا على الشعر ، ولا ضرورة في الأمر .

([1]) ديوان قيس بن الملوح : ٣١ .
([2]) الأمالي ، لابن الشجري : ١٥٠/٢ .
([3]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٧٣٧/٢.
([4]) توضيح المقاصد والمسالك : ١/ ١٢٦٨

وانطلق هذا الرأي من تفسير مقاتل (ت ١٥٠هـ)، وذلك في تفسيره **قوله تعالى :** ﴿ **فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾**[الأعراف : ٧٣]** ، ففي مفرد (تأكلْ) قال " لقد رأها تأكل في أرض الله خلوًا ، عناها فَلْتأكل كلٌ حيث شاءت "[١] .

وسار الكسائي (ت ١٨٩هـ)على خطى مقاتل في إثبات صحة حذف اللام وإضمارها ، وجعل الأثر قائمًا على الفعل بنص قرآني وهو قوله تعالى : ﴿**قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلانِيَةً**﴾**[إبراهيم : ٣١]** ، فرأى أنَّ (يُقِيمُوا) أسلوب أمر قد حذفت لامه والتقدير (ليُقِيمُوا)[٢] .

أمّا الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ) فقد أحجم عمّا ذهب إليه الجمهور ، وانشق عنهم وكسر حاجز الصمت ؛ فرأى صحة قاعدة جواز حذف اللام وبقاء أثرها ، ولم يلجأ إلى النصوص الشعريّة ، بل أثبت صحة هذه القاعدة عن طريق النصوص القرآنية ، فقدّم ثلاثة نصوصٍ ، اكتفى بالتعليق على الأول منها وجعل الاثنين منطبقتين على الأول ، وهذه النصوص ، **قوله تعالى :**﴿ **فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾ **[الأعراف : ٧٣]** ، فعلق عليها بقوله : " ذرها فَلْتأكل "[٣] ، وكذلك قوله تعالى :﴿ **قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ** ﴾**[الجاثية:١٤]** ، وأراد منها (لِيغفروا) ، **وقوله تعالى :** ﴿ **وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزَغُ بَيْنَهُمْ**﴾**[الاسراء :٥٣]** .

---

(١) تفسير مقاتل بن سليمان : ٢/ ٤٦ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك : ١/ ١٢٦٩
(٣) معاني القرآن : ٧٧/٢ .

وثّمة رأي لأبي عثمان المازني (ت ٢٤٧هـ) في مناظرة نحويّة مع المبرد يبيّن فيها عدم وجود الاضطرار في النثر ، قال : " قال أبو العباس حدثني أبو عثمان قال : جلست في حلقة الفرّاء فسمعته يقول لأصحابه : لا يجوز حذف لام الأمر إلاّ في الشعر وأنشد[١]:

مَنْ كَانَ لَا يَزْعَمُ أنّي شَاعِرُ فَيدْنُ مِنّي تَنْهَه الْمَزاجرُ (بحر الزجر)

وعلّق ابن جني (ت ٣٩٢هـ) على هذه المناظرة النحويّة الحاصلة بين أبي عثمان المازني (ت ٢٤٧هـ) والمبرد ، مؤيدًا رأي المازني في ذلك بقوله : " قد كان يمكن للفراء أن يقول له : إنّ العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة أُنسًا بها واعتيادًا لها وإعدادًا لها لذلك عند الوقت ، لحاجة إليها ألا ترى إلى قوله[٢]:

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنا كُلّه لم أصنع (بحر الرجز)

فرفع للضرورة واو نصب لما كسر الوزن"[٣] .

ولم يكتفِ ابن جني بذلك الشاهد ، بل قدّم شاهدًا آخر ، وجعله من النظائر للسابق بقوله : إنّ ذلك : " له نظائر ، كذلك قال : (**فيدنُ مني**) وهو قادر على أن يقول (**فليدنُ مني**)"[٤] ، وهذا ما تضمنه النص الشعري :

مَن كان لا يزعم أنّي شاعرُ فَيدْنُ مِني تنهه المزاجر (بحر الزجر)

---

(١) الشعر والشعراء : لابن قتيبة : ١٠٠ .
(٢) ديوان أبي النجم العجلي : ٦ .
(٣)معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ١٦٢.
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

قال فقلت له : لِمَ جاز في الشعر ولم يجز في الكلام ؟ فقال : لأنّ الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف ، قال : فقلت : وما الذي اضطرّه هنا ، وهو يمكنه أن يقول : فليدنُ مني ؟ قال : فسأل عني ، فقيل له : المازني ، فأوسع لي"[1] .

وجعل ثعلب (ت ٢٩١هـ) حذف اللام وبقاء أثرها الإعرابي على ما بعدها من باب الجودة ، مستشهدًا ببيتين من الأبيات التي استدل بها الجمهور، وهما قول الشاعر:

فَلَا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمُدّتِي وَلَكنْ يَكُنْ لِلْخَيرِ مِنكَ نَصِيبُ

فقال : " أراد : لتكن ، وظهور اللام أجود"[2] .

وأكد رأيه في بيت آخر ، وهو قول الشاعر[3]: **(بحر الكامل)**

فَقُلْتُ : أدْعِي وأدْعُ فإنّ أنْدَى لِصوتٍ أنْ يُنادِي دَاعِيَانِ

و ذكر أنَّ المراد ولأتدعُ[4] ، ونلحظ أنّ ثعلبًا كان ثعلبًا ، وهو يستعين بالنصوص الشعرية التي أدخلها جمهور النحويين في باب الضرورة ، و كأنّه أراد أن يقول ما دام العرب قالت به فهو منطبق على الشعر والنثر .

وأجاز الزجاج (ت ٣١١هـ) حذف لام الأمر من الفعل في سعة الكلام ؛ فقال : " ويقيمون جزم على جواب الأمر ، وفيه غير وجه . أجودها أن يكون مبنيًا ؛ لأنّه في موضع الأمر ، وجائز أن يكون مجزومًا بمعنى اللام أنّها سقطت ؛ لأنّ الأمر قد دَلَّ على الغائب بـ (قُلْ) ، تقول : **قل لزيدٍ لِيضربْ عمرًا** ، وإن شئت قلت : **قل لزيدٍ يضربْ عمرًا** ... وفيها

---

(١) الخصائص : ٣/٣٠٣-٣٠٤ .
(٢) مجالس ثعلب : ٢/٤٥٦
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها ، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحويّة : ٣/ ٢٢٠ .
(٤) ينظر : مجالس ثعلب : ٢/ ٤٥٦ .

وجه ثالث على جواب الأمر"[١] ، وبين هذا الرأي في تعليقته على قوله تعالى :﴿**قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلانِيَةً** ﴾ **[إبراهيم : ٣١]** .

وحسم الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) الأمرَ في هذه المسألة ، بعد أن عرض رأي سيبويه فيها ؛ فقدّم نصًا قرآنيًا على وجود هذه الحالة في القرآن ، وهو **قوله تعالى :** ﴿**قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا** ﴾**[الكهف : ٦٤]** ، فقال : " وأجود من هذا الاستشهاد بخط المصحف وقراءة مَن قرأ "[٢] .

فهو بذلك يشير إلى النص القرآني ، وكأنّه أراد أن يرد على رأي سيبويه ، بنص قرآني وهو أولى من النصوص الشعرية . فكأنّ ما ورد في القرآن يكفي دليلًا على صحة مجيء اللام مع الفعل مضمرة في النثر .

وقسّم ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) إضمار اللام وبقاء أثرها على الفعل على ثلاثة أقسام وهي : الكثير المطّرد ، والقليل الجائز ، والقليل المخصوص ؛ فقال :" حذف لأم الأمر وبقاء عمله وهو على ثلاثة أضرب : كثير مطّرد ، وقليل مخصوص بالاضطرار ... وقليلٌ جائز في الاختيار"[٣].

واستشهد على هذه الحالات بنصوص قرآنية وشعرية ، فأمّا النوع الأول : المطّرد الكثير فقدّم له نصًا قرآنيًا ، وهو **قوله تعالى :**﴿ **قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلانِيَةً**﴾**[إبراهيم : ٣١]** ، فقال : " أي : (لِيقيموا) فحذف اللام ؛ لأنّه بعد (قل)"[٤] .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ١٦٢ .
(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٢/ ٣٠٩-٣١٠ .
(٣) شرح الكافية الشافية :١٥٦٩/٣
(٤) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

وذكر من الرجز قول منظور بن مرثد الأسدي[١]: **(بحر الرجز)**

قلتُ لبوّابٍ لديهِ دارُها تئذنْ فإنّي حمؤُها وجارُها

وذكر أنّه أراد :" لِتئذنْ ، فحذف اللام وأبقى عملها ، وليس مضطرًا ؛ لتمكنه من أن يقول (إئذنْ) ، وليس لقائلٍ أن يقول : هذا من تسكين المتحرك على أن يكون الفعل مستحقًا للرفع فسَكن اضطرارًا ؛ لأنّ الراجز لو قصدَ الرفع لتوصل إليه مستغنيًا عن الفاء ، فكان يقول : تِيذَنُ إنّي حَمُوها وَجَارَها ، وإذا لم يستغنِ عن الفاء واللام والجزم مُرادان"[٢] .

أمّا القسم الأخير من أقسامه فكان منطويًا في القليل المخصوص بالاضطرار ، وشاهده عليه قول الشاعر[٣] :

فَلَا تَسْتَطِلُ مِنّي بَقَائِي وَمُدّتِي وَلَكنْ يَكُنْ لِلْخَيرِ مِنكَ نَصِيب

وهذا القسم اشترط فيه شرطًا فقال : " والقليل المخصوص بالاضطرار ، الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بغيرها ... وأراد : وَلْيكنْ ، فحذف اللام مضطرًا وابقى عملها"[٤] .

وكان دور السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) دور العارض لهذه الآراء ؛ وذلك بتعليقته على النص القرآني السابق ذكره ، وقد ذكر منها جواز الحذف وإبقاء الأثر ، وهي بإيجاز :" أحدهما : أن (يقيموا) مجزوم بلام الأمر محذوفة تقديره (لِيقيموا) فحذفت وبقي عملها ... الثاني : أن (يقيموا) مجزوم على جواب (قل) ... والثالث : أنّه مجزوم على جواب المقولِ المحذوف تقديره : قل لعبادي : أقيموا وانفقوا ... الرابع : أنّ التقدير : أنْ تقل لهم : أقيموا يُقيموا ... الخامس :... أن يكون يقيموا جواب الأمر الذي يعطينا معناه قوله

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٥٧٠ ، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية : ١/ ٤٦٦ ، الشاهد : ٢٢٩ .

(٢) شرح الكافية الشافية :٣/١٥٧٠ .

(٣) شرح الكافية الشافية :٣/١٥٧٠ ، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية : ١/ ١٥١ .

(٤) شرح الكافية الشافية :٣/١٥٧٠.

(قل) ؛ وذلك أن تجعل قوله (قل) في هذه الآية بمعنى (بلّغ وأدِّ الشريعة)... السادس : ... الأمر معه شرط مقدر ، تقول : اطعْ اللهَ يدخلك الجنة ، والفرق بين هذا وما قبله أنّ ما قبله ضمّن فيه هذا . فقدر فعل الشرط بعد فعل الأمر من غير تضمين ... والسابع : أنّه مضارع صُرف عن الأمر إلى الخبر ومعناه(أقيموا)[1] .

وقد ردّ السمين الحلبي الرأيين الثالث والسابع ، وسكت عن الآراء الأخرى التي من ضمنها الرأي القائل بحذف اللام وإبقاء عملها ، وهذا يدلُّ على أنّه قبل الرأي ولم يجزم به ، فعده صحيحًا من آراء عديدة .

ومن العجيب ، ونحن نقف على رأي أبي حيّان مع توفر هذه الشواهد النحوية أن نجده يقول بالضرورة ، وهو القائل في بيان جوهر القرآن وحقيقته :" وينبغي أن يحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب ، أنّ كلام الله تعالى أفصح الكلام فلا يجوز فيه جميع ما يجوزه النحاة ... من سلوك التقادير البعيدة والتراكيب القلقة والمجازات المعقدة"[2] .

والذي يمكن أن نلمسه أنّ أبا حيان الأندلسي في النسبة الغالبة من توجهاته النحوية يميل إلى الجانب البصري ، بل يذكر بصورة متكرّرة تبنيه رأي سيبويه القائل :" ولا يُحمل على الاضطرار والشاذ إذا كان له وجه جيد"[3] ، فلِمَ لم يتبيّن هذا الرأي في المسألة مع أنّ لها وجهًا جيدًا .

ففي تفسير قوله تعالى : ﴿ **أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ** ﴾**[ال عمران : ٧٣]** ، ذكر حذف اللام في الفعل (يُحَاجُّوكُمْ) ثم نعت الحالة بالضرورة بقوله :" ويكون قوله (أو يُحَاجُّوكُمْ) بمعنى

([1]) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٧/١٠٤-١٠٦ .
([2]) البحر المحيط : ١/ ١٠٣ .
([3]) الكتاب : ٢/ ١٦٤ .

(فليحاجكم) فإنّهم يغلبونكم ... وفيه الجزم بلام الأمر وهي محذوفة ، ولا يجوز ذلك على مذهب البصريين إلّا في الضرورة "[1] .

فكيف يمكن أن يكون الوجه الجيد كما قال سيبويه ! وقد وردت ستة نصوص قرآنية تبين صحة حذف لام الطلب وابقاء عملها قائمًا في الفعل ، والغريب أنّ أبا حيّان يصرّ على موقفه في إدخال هذه الحالة في باب الاضطرار في بيانه النصوص القرآنية التي أشار إليها القائلون بصحة هذه القاعدة .

ففي **قوله تعالى:**﴿ **قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلانِيَةً**﴾**[إبراهيم : ٣١]** قال : " يقيموا مجزم على جواب الأمر "[2] .

وكذلك **في قوله تعالى :** ﴿ **وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزَغُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلإِنْسَانِ عَدُوًّا مُبِينًا**﴾**[الاسراء: ٥٣]** ، قال : " وانجزم (يقولوا) على أنّه جواب الأمر الذي هو (قل) ... وهو صحيح المعنى على تقدير أن يكون (عبادي) يراد به المؤمنون ؛ لأنّهم لمسارعتهم لامتثال أمر الله تعالى بنفس ما يقول لهم ، ذلك قالوا التي هي أحسن"[3] ، **وفي قوله تعالى :** ﴿ **فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾**[الأعراف : ٧٣]** قال :" تأكل جزم على جواب الأمر "[4] .

فنجده في النصوص أعلاه لم يتطرق لحالة الحذف بل عزاها إلى كون الفعل جوابًا للأمر.

أمّا في كلامه عن **قوله تعالى :** ﴿ **قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا** ﴾ **[الكهف : ٦٤]** ، جعل أبو حيّان حذف (الياء) في (نَبْغِ) بسبب الوقف متابعة لرسم المصحف ، بقوله : " نبغِ : بغير ياء في الوصل وإثباتها أحسن وهي قراءة أبي عمرو

(1) البحر المحيط : ٢/ ٥١٩ .
(2) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(3) المصدر نفسه : ٤٧/٦ .
(4) المصدر نفسه : ٤/ ٣٣١ .

والكسائي ونافع ، وأمّا الوقف فالأكثر فيه طرح الياء إتباعًا لرسم المصحف ، وأثبتها في الحالتين ابن كثير "[1] .

وهذا التصريح غريب منه ، فهل إنّ اسقاط الحرف في رسم المصحف ليس عليه دليل ، بل إنّ أبا حيان جعل رسم المصحف هو الدليل على الاسقاط والطرح .

ولم يكن الدليل مقتصرًا على الجانب القرآني . بل تعداه إلى النصوص الشعريّة التي أثبتت صحة الإضمار في لام الطلب .

وكان الأولى بأبي حيّان أن يقول بصحة القاعدة النحويّة ؛ لسعة الأدلة على مصداقيتها سواء أفي النص القرآني أم الشعري ، ومن هنا يقترح الباحث أن تعدل هذه القاعدة ، وهي صحة الإضمار للام الأمر وبقاء أثرها على ما بعدها .

٧- عدم اقتران جواب الشرط بالفاء في المواضع التي نصَّ النحويون على اقترانها به .

ويشتمل العنوان على مسألتين جمعت تحت عنوان واحد ، من باب أنّ كلتا المسألتين تخصّ جملة جواب الشرط ، وهما : **وقوع جواب الشرط جملة اسميّة ولم يقترن بالفاء ، ووقوع جملة جواب الشرط جملة فعليّة مسبوقة بطلب (استفهام) ولم يقترن بالفاء .**

لقد رسم جمهور النحويين حدودًا لجواب الجملة الشرطية ، وحددوا مسارها ، فإن لم تتحقق تلك الحدود (الشروط) فإنّ الكلام لا يصلح أن يكون جوابًا ، ووجوب اقتران بالفاء ، ومن تلك وقوع جملة جواب الشرط ، الجملة الاسمية ، مثل **قوله تعالى :** ﴿**وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلا كَاشِفَ لَهُ إِلا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴾ **[الأنعام : ١٧]** ، والجملة المتصدرة بـ (إنَّ) ، نحو : إن تتوكل على الله فإنّك تنجح في حياتك ، وكذا إن تصدرت الجملة بـ (لا) النافية للجنس ، وجعلوا منه **قوله تعالى :**﴿ **إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلا غَالِبَ لَكُمْ**﴾**[آل عمران : ١٦٠]** ، وكذلك اقترانها بالفعل الجامد ، **كقوله**

([1]) البحر المحيط : ٦/ ١٣٩ .

تعالى :﴿ إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدً ، فعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ﴾[الكهف :٣٩-٤٠] ، أو تصدر جواب الشرط بـ (قد) **كقوله تعالى : ﴿قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾[يوسف : ٧٧]** ، وكذلك اقتران جواب الشرط بـ (ما) النافية نحو **قوله تعالى :﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[الاعراف : ١٣٢]** ، ومنها أن يقترن الجواب بـ (لن) ، **كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾[أل عمران : ١١٥]** ، وكذلك من شروطها اقتران جواب الشرط بالسين ، نحو **قوله تعالى :﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلا الْمَلائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾[النساء : ١٧٢]** ، واقتران جواب الشرط بـ (سوف) **كقوله تعالى : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[التوبة : ٢٨]** ، ومنها تصدر جواب الشرط بـ (كأنّما) والدليل عليه **قوله تعالى:﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة : ٣٢]** .

وكذلك تصدر جواب الشرط بـ (رُبَّ) نحو قولنا : إنْ تجيء فربّما أجيء ، وكذلك أن يبدأ جواب الشرط بأداة شرط **كقوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ﴾[الأنعام : ٣٥]** ، وكذلك إن كانت الجملة الشرطية تبدأ بـ (أمّا) فينبغي وجوبًا اقتران الجواب بالفاء ، **كقوله تعالى:﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ﴾ [الضحى : ٩]** ، كل هذه الشروط لا تتحقق إلاّ باقتران الفاء في جوابها[1] .

(1) ينظر : شرح التسهيل : ٧٦/٤ ، شرح الرضي على الكافية : ١١٠/٤-١١١، الجنى الداني : ٦٧ ، جامع الدروس العربية : ١٩١/٢-١٩٢ ، إعراب القرآن الكريم وبيانه : ٢١٢/٣-٢١٣.

أ – وقوع جواب الشرط جملة اسمية ولم يقترن بالفاء

اتفق جمهور النحويين على أنّ جواب الشرط إن كان جملة اسمية وجب اقترانها بـ (الفاء) ، وذهب قائد الاتجاه البصري سيبويه ، في حديثه مع الخليل إلى جعل مثل هذه الحالة لا تتحقق إلاّ في كلام العرب الشعري ، فقال سيبويه :" وسألته عن قوله : **إن تأتني أنا كريم ، فقال : لا يكون هذا إلاَّ أن يضطرَ شاعرٌ ، مِن قِبَل : إنَّ أنا كريمٌ كلامًا** مبتدأ ... فكرهوا أن يكون هذا جوابًا ، حيث لم يُشبه الفاء ، وقد قاله الشاعر مُضطرًا يُشَبِّه بما بتكلم به من الفعل"[١] .

وأراد بذلك أنّ الجملة الاسمية (أنا كريم) لا يصح أن تكون جوابًا للشرط ، لعدم اقترانها بالفاء ، والصحيح ، حسب قياسه أن نقول (فأنا كريمٌ)[٢]، وعندما حصر ذلك بالشعر ، كان شاهده الشعري عليه قول حسّان بن ثابت[٣] : **(بحر البسيط)**

مَنْ يَفعَلْ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها والشرُّ بالشرِّ عند الله مَثَّلانِ

ومثله قول الشاعر :[٤] :

بَنِي ثُعَلٍ لا تَنْكِعُوا العِنْزَ شُربَها بَنِي ثُعلٍ مَنْ يَنكعْ العِنزَ ظالمٌ

وصرّح المبرّد (ت ٢١٠هـ) بوجوب تقدير (الفاء) في جواب الشرط ، في علامة عن قول الشاعر حسّان بن ثابت[٥] : **(بحر البسيط)**

مَنْ يَفعَلْ الحَسَناتِ يَشْكُرُها والشرُّ بالشرِّ عند الله مَثَّلان

([١]) الكتاب : ٣/ ٦٤-٦٥ .
([٢]) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
([٣]) ديوان حسان : ٧٨ .
([٤]) الكتاب : ٣/ ٦٤-٦٥ ، الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية : ٣/ ٩٢ ، الشاهد : ٢١٩ ، ينظر : الكتاب : ٣/٦٤-٦٥ .
([٥]) ديوان حسان : ٧٨ .

فقال : "فلا اختلاف بين النحويين في أنّه على إرادة الفاء ؛ لأنَّ التقديم فيه لا يصلح"[١] .

ونُقل عن الفرّاء أنّه صرّح بالضرورة في هذه الحالة ، وجاء في همع الهوامع : " قال ابو حيّان في محفوظي قديمًا أنَّ المبرد منع من حذف الفاء في الضرورة"[٢] ، بل جعل رواية البيت في شطره الأول هي[٣] :

مَنْ يَفعَلْ الخيرَ فالرَّحمن يَشكره والشرُّ بالشرِّ عند الله مَثَلان

إلاَّ أنّه لم يطعن بالرواية الأولى ولم يجعل تأثيرًا لها ، فقال : "وهذا ليس بشيء ؛ لأنّه على تقدير صحة الرّواية لا يُطعن ذلك في الرواية الأخرى"[٤] .

وأفصح الزجاج (ت ٣١١هـ) في توضيحه **قوله تعالى** :﴿ **وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ**﴾ **[الأنعام : ١٢١]** ، عن قبوله تجرد جواب الشرط في الجملة الإسمية من (الفاء) ، وقال :" هذه الآية فيها دليل أنَّ كلَّ مَن أحلَّ شيئًا ممَا حَرَّم الله عليه أو حَرَّم شيئًا ممّا أحلَّ الله له فهو مشرك لو أحلَّ مُحل الميتة في غير اضطرار أو أحلَّ الزنا ؛ لكان مُشركًا بإجماع الأمة ، وإنّما سمي مُشركًا ؛ لأنّه اتبع غير الله فأشرك بالله غيره"[٥] .

وذهب الباقولي (٥٤٣هـ) في توضيح جواب الجملة الشرطية **في قوله تعالى** : ﴿**وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ**﴾**[الشورى : ٣٧]** ؛ إذ ذكر أنَّ الجملة الأسمية (هُمْ يَغْفِرُونَ) وقعت جوابًا للشرط ، وجاءت خالية من الاقتران بالفاء ، إلاّ أنّه لم يرضَ أن تكون الجملة الاسمية جوابًا للجملة الاسمية إلاّ في احتمال واحد

---

(١) المقتضب : ٢/ ٧٠ .
(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٤/ ٣٢٣-٣٢٤ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤)المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٥) معاني القرآن واعرابه : ٢/ ٢٨٧ .

من ثلاثة احتمالات ، **فكان الأول** من احتمالاته : هو أن يكون الضمير (هم) توكيدًا للضمير المتصل في (غَضبوا) ، و(يغفرون) هو جواب الشرط ، **والثاني** : أن تكون جملة (هم يغفرون) جوابًا للشرط والفاء مضمرة ، والثالث : أن تكون جملة (هم يغفرون) وصفًا للمنصوب قبله ، و (يغفرون) جواب أداة الشرط (إذا)[١] .

وبيّن الهمذاني (ت ٦٤٣هـ) في حديثه عن **قوله تعالى** : ﴿ **وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ** ﴾**[الأنعام : ١٢١]** ، أنَّ (الفاء) التي لم ترد مقترنة بالجملة الاسمية كانت قراءة لأهل المدينة ، وهو الوارد في رسم المصحف الشريف ، أمّا القراءات الأخرى فكانت بالفاء ، إذ قال قوله " وفي مصاحف أهل المدينة بغير الفاء وفيما عداها بالفاء"[٢] .

والذي يفهم من قول الهمذاني ؛ إنَّ قراءة أهل المدينة عدم دخول الفاء على الجملة الاسمية ، وإنّها لابد أن تقدر لورودها في قراءات أخرى ، والذي يثبت أنّه ذهب لذلك الرأي تقديره الفاء لتكون (فالله يشكرها) الواردة في قول الشاعر حسّان بن ثابت[٣] :

مَنْ يَفعَلْ الحَسَناتِ الله يَشْكُرُها والشرُّ بالشرِّ عند الله مَثَلان (بحر البسيط)

أمّا تعليقته الخاص **بقوله تعالى** : ﴿**وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ**﴾**[الشورى : ٣٧]** ، فإنّه لم يجزم برفضه أو قبوله هذا الرأي ، بل كان عارضًا للآراء ، وهذا ما وجدناه في قوله :" و(هم) يجوز أن يكون توكيدًا للضمير في (غضبوا) ، و(يغفرون) جواب (إذا)، وأن يكون مبتدأ و (يغفرون) خبره ، والجملة جواب (إذا) ، وقيل : الفاء مضمرة ، والتقدير (فهم) ، وقيل : (هم) مرفوع بمضمر ، تقديره : اغفروا ، ثم حذف لدلالة (يغفرون) عليه ، وهو من التعسف"[٤] .

---

(١) ينظر : كشف المشكلات وإيضاح المعضلات : ٢/ ١٢٠٠- ١٢٠١ .
(٢) الفريد في إعراب القرآن المجيد : ٥٣٢/٥.
(٣) ديوان حسان : ٧٨.
(٤) الفريد في إعراب القرآن المجيد : ٥٣٢/٥-٥٣٦ .

ورأى في كلامه عن **قوله تعالى :﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشورى : ٣٩]** أنَّ الجملة الفعلية (ينتصرون) جوابٌ للشرط ، و الضمير المنفصل (هم) نعتٌ لضمير النصب في (أصابهم)[١] .

وهو بحسب هذا الرأي أن تكون الجملة الفعليّة غير المقترنة بـ (الفاء) جوابًا للشرط ، وانكر نعت أن تكون الجملة الاسميّة جوابًا للشرط .

ورأى ابن عصفور أنّ حذف الفاء من الجملة الإسمية الواقعة جوابًا بشرط مخصوص بالشعر ، وعبّر عن هذا المعنى بقوله : " لا يجوز حذف الفاء إلّا لضرورة"[٢] .

واتجه بعض المفسرين إلى رفض عدم اقتران جواب الشرط بالفاء ؛ إن كان جملة اسميّة ، إذ وجّهوا النصوص القرآنية التي تحقّق فيها الجواب الفاقد لـ (الفاء) بأنّها أجوبة للقسم لا الشرط ، ومنهم الطوسي في تفسيره (ت ٦٤٠هـ) في تفسير **قوله تعالى :﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[الأنعام : ١٢١]** بقوله :" والتقدير في (إنّكم) (فإنّكم) ؛ لأنَّ جواب الشرط لا يكون بـ (إنْ) بلا (فاء) ، وإنّما يكون ذلك جواب قسم"[٣] .

ولم يخالف السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) سابِقَيه في جعل الجملة الاسمية الفاقدة لاتصالها بالفاء ظاهرًا أو مقدرًا خارجة عن جواب الشرط ، إذ بيّن وهو يفسر الجملة الاسمية (إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) الواردة في النص القرآني السابق بأنّ : (الأصل) في (فإنّكم) بـ (الفاء) ؛ " لأنّها جملة اسمية ، ثم حذفت الفاء ؛ لكون فعل الشرط بلفظ المُضي ، وهذا ليس بشيء ، فإنَّ القسم مقدر قبل الشرط"[٤]، وقد اخذ بهذا الرأي بعض الدراسين المحدثين مثل الأستاذ محيي الدين الدرويش ، الذي علل عدم اقتران الفاء في الجملة الاسمية في **قوله تعالى : :﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[الأنعام : ١٢١]** ، بأنّ الجملة الاسمية

---

(١) ينظر : الفريد في إعراب القرآن المجيد : ٥/ ٥٣٦ .
(٢) شرح جمل الزجاجي : ٢/ ٣١٥ .
(٣) التبيان في تفسير القرآن : ٤/ ٢٥٨ .
(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ١٣٢/٥-١٣٣ .

(إنّكم لمشركون) واقعة جوابًا للقسم ؛ لأنَّ " لام التوطئة للقسم مقدّرة قبل (إنْ) الشرطية ؛ لذلك أجيب القسم المقدر بقوله (إنّكم لمشركون) وحذف جواب الشرط لسد جواب القسم مسده"[١] .

وأصرّ الدكتور عبد الخالق عضيمة على نفي مجيء جواب الشرط جملة اسمية عارية من الفاء ، جعل (إنّكم لمشركون) جملة قسم ، فقال :" ولا حجة فيه ؛ لأنَّ الأول يجوز أن يكون جواب قسم ، والتقدير : والله إن أطعتموهم ، والجزاء محذوف سد مسده جواب القسم"[٢].

ومن النحويين المحدثين الذي اتّجه للقول بالضرورة لحذف الفاء في الجملة الاسمية الواقعة جوابًا للشرط الدكتور محمد خيري الحلواني . مستشهدًا بقول الشاعر[٣] :

مَنْ يَفعَلْ الحَسَناتِ الله يَشْكُرُها والشرُّ بالشرِّ عند الله مَثَلان

قائلًا :" وقد تحذف الفاء من جملة الجواب مع استيفائها الشروط لضرورة الشعر ...والتقدير : فالله يشكرها"[٤] .

وعلى الرغم من كثرة مَن بيّن حالة وجوب اقتران الفاء في جواب جملة الشرط الاسمية إلاَّ أنّنا نجد في مقابل ذلك مَن حمل راية الجواز ، وأثبتها بنصوص قرآنية وشعرية ، وممّن ذهب هذا المذهب ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ففي كلامه عن قراءة قرآنية **لقوله تعالى :﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾[البقرة :٢٢٠]** ، بيّن أنّ الآية قُرئت هكذا (قلْ أصلحْ إليهم خير) ، وذكر أنّ مفردة (خيرٌ) هي خبر لمبتدأ محذوف مع الفاء ، وقدر المحذوف بـ (فذلك خيرٌ) ؛ فقال هو :" خبر

---

(١) إعراب القرآن وبيانه : ٣/ ٢١٠ .
(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ج٣ /ق١ / ٢٣٤ .
(٣) ديوان حسان : ٧٨ .
(٤) الواضح في النحو : ١٠٧ .

مرفوع ؛ لأنّه خبر مبتدأ محذوف ، أي : أصلِحْ إليهم فذلك خيرٌ ، وإذا جاز حذف هذه الفاء مع مبتدئها في الشرط الصحيح"[١] .

ويمكن أن نوضح العبارة الأخيرة لابن جني بأنّه أجاز حذف الفاء مع مبتدأها في الشرط ، بدليل أنّه أردف هذه العبارة بمفردة (صحيح) ، ولعله أراد من ذلك أنَّ الحذف هو الصحيح ، وبذلك يمكن أن نقول إنّ الحذف الجائز كان مقصوده .

والذي يجعلنا نقول بذلك إثباته هذا الأمر بنص شعري وهو قول الشاعر[٢] :

بَنِي ثُعَلٍ لا تَنْكِعوُا العِنْزَ شُربَها بَنِي ثُعلٍ مَنْ يَنكعْ العِنزَ ظالمٌ

فقال : " أي : فهو ظالمٌ ، كان حذف الفاء هنا ، وإنّما الكلام بمعنى الشرط لا بصريح لفظه أجدر وأحرى بالجواز"[٣] .

وقَبْلَ ابن جني ذهب السمرقندي (ت ٣٧٥هـ) هذا المذهب ، ولكن بنص قرآني ، وهو ابن جني فيما ذهب إليه ولكن بنص قرآني ، وهو **يفسر قوله تعالى:﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[الأنعام: ١٢١]** ، والذي يفهم من شرحه للآية بجواز الحذف من دون تقدير بقوله :" وإن أطعتموهم ، يعني في أكل الميتة واستحلاله (إنّكم لمشركون) مثلهم ، ففي الآية دليل أنَّ مَن استحلَّ شيئًا ممَا حرّم الله تعالى صار مشركًا..."[٤] .

وسار على نهج السمرقندي الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) الذي طالما وجدناه متأملًا بالنص القرآني ، فلم نجد تفسيرًا لرأي نحوي إلاّ ورأيه حاضرًا فيه ، فقد تناول **قوله تعالى : ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾[الشورى : ٣٧]** ونهج به نهجًا تفسيريًا قادنا إلى معرفة رأيه من سياق كلامه ؛ فقال :" (هم يغفرون) ، أي : هم الأخصاء بالغفران في حال الغضب ،

---

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح : ١/ ١٢٢ .
(٢) الكتاب : ١/ ٤٣٦ ، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية : ٣/ ٩٢ ، الشاهد : ٢١٩ .
(٣) المحتسب في تبيين شواذ القراءات والايضاح : ١/ ١٢٢.
(٤) تفسير السمرقندي : ١/ ٥١٠ .

لا يقول الغضب أحلامهم ، كما يقول حلول الناس ، والمجيء بهم وإبقائه مبتدأ وإسناد (يغفرون) إليه لهذه الفائدة"[١] .

وأكّد ما ذهب إليه بالحذف الوارد في (هم ينتصرون) ، الذي نصّ عليه **قوله تعالى :** ﴿**وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ**﴾**[الشورى : ٣٩]** فجعل هذا الأمر مطابقًا لما ورد في النص السابق[٢] .

وحذا القرطبي (٦٧١هـ) حذو الزمخشري في توضيح القاعدة وبيانها بتفسير النص القرآني إلاَّ أنّه استعان بنص آخر ، وهو **قوله تعالى :**﴿ **وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ**﴾**[الأنعام: ١٢١]** ، فقال :" إن أطعتم ، أي : في تحليل المِيتة (إنّكم لمشركون) ، فدّلت الآية على أنَّ مَن استحل شيئًا ممّا حرم الله تعالى صار به مُشركًا ، وقد حرّم الله سبحانه المِيتة نصًا ، فإذا قبلَ تحليلها من غيره فقد أشرك"[٣] .

ونجد العكبري (ت ٦١٦هـ) قد صرَّح أنَّ الجملة الاسمية (هم يغفرون) واقعة جوابًا لجملة لـ (إذا) ، وبيّن رأيًا آخر تحت عبارة (قيل) ، وهذا يدل على تبنيه الرأي الأول دون الثاني فقال :" و (هم) مبتدأ و (يغفرون) الخبر ، والجملة جواب (إذا) وقيل : (هم) مرفوع بفعل محذوف تقديره (غفروا) ، فحُذف الفعل لدلالة (يغفرون) عليه"[٤] .

وأوقف ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) حالة الزحف المستمر من النحويين في اتّباع المنهج البصري ، والقول بقول زعيم المدرسة ؛ إذ لم يرَ من ضير في حذف الفاء مع جواب الشرط الاسمية ، بل إنّه أنكر حالة الضرورة وتخصيصها بالشعر ، وأعلن تحققها في القراءات القرآنية ، وكذلك الحديث النبوية الشريف ، ومع أعلان تأييده لصحة هذا الحذف إلاَّ أنّه بيّن أنَّ الحذف في الشعر أولى ، فقال:" والنحويون لا يعترفون بمثل هذا الحذف في غير

---

(١) الكشاف : ٥/ ٤١٣ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) تفسير القرطبي : ١٧/٩ .
(٤) التبيان في إعراب القرآن : ٣٤٠ .

الشعر ، أعني حذف فاء الجواب إذا كانت الجملة اسمية ... وقد ثبت في هذين الحديثين ، فبطل تخصصه بالشعر لكن الشعر أولى "[١] .

ورأى أنَّ الصدود عن هذا الرأي بمنزلة صدود عن الحقيقة ، وأعلن وجوده في غير الشعر على قلة بقوله :" ومن خصَّ هذا الحذف بالشعر صادٍ عن الحقيقة ، وضيق حيث لا تضييق بل هو في غير الشعر قليل ، وهو فيه كثير"[٢] .

والذي عرضه ابن مالك من الأدلة كانت على ثلاثة أنواعٍ ، **أحدها** : من النصوص القرآنية وهو **قوله تعالى** : ﴿**وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ**﴾**[البقرة :٢٢٠]** فقد روى طاووس أنّها قُرئت ﴿ **وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ أَصْلِحْ لَهُمْ خَيْرٌ**﴾[٣] ، وقال معلقًا عليها :" أي أصلِحْ إليهم فهو خير"[٤] .

والثاني : أثبته بكلام العرب الشعري ببيتين من الشعر أحدهما قول الشاعر[٥] :

بَنِي ثُعَلٍ لا تَنْكِعوُا العِنْزَ شُربَها بَنِي ثُعلٍ مَنْ يَنكعْ العِنزَ ظالم

وبيّن ابن مالك أنّ هنالك محذوفًا ، وهو المبتدأ والفاء ، والتقدير (فهو ظالمٌ) ، وأراد أنْ يوضح من ذلك أنّ حذف الفاء مع المبتدأ غير مختصٍ بالشعر ، فقال :" فحذف الفاء وحدها أولى بالجواز وإن لا يختص بالشعر ، فلو قيل في الكلام : إنْ استعنت أنت مُعان"[٦] .

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ١٩٣ .
(٢) المصدر نفسه : ١٩٢ .
(٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح : ١٢٢/١ .
(٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ١٩٣ .
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها ، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية : ٣/ ٩٢ ، الشاهد : ٢١٩ .
(٦) شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح : ١٩٣.

وكذلك استشهد بقول الشاعر[١] :

مَنْ يَفعَلْ الحَسَناتِ الله يَشْكُرُها والشرُّ بالشرِّ عند الله مَثَّلان

وذكر : أنّ حذف الفاء في (الله يشكرها) ليست من باب الضرورة ، فجعل النص الشعري دليلًا على قوله :" إلاَّ أنّه لم أجده مستعملًا والمبتدأ مذكور إلاّ في الشعر[٢] .

والثالث : من الحديث النبوي الشريف ، هو قول الرسول الاكرم (صلى الله عليه واله) لأُبي بن كعب : (**إنّك إن تركتَ ورثتك أغنياء خيرٌ مِن أن تذرهم عالة**)[٣] ، وأصل الكلام : " إنَّ الأصل : إنْ تركتَ ورثتك أغنياء فهو خير[٤] ، وخلص ابن مالك إلى القول : إنّ النحويين قد زعموا أنّ ذلك :" مخصوص بالضرورة ، وليس مخصوصًا بها ، بل يكثر استعماله في الشعر ويقلُ في غيره"[٥] ، أي في النثر ، ومنه القرآن الكريم .

وكان للبيضاوي (ت ٦٩١هـ) القناعات نفسها في جواز حذف (الفاء) واتبع سابقيِه في بيان ذلك في جملة (هم يغفرون) الواردة في **قوله تعالى** :﴿**وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ**﴾[**الشورى** : ٣٧] ، إذ شرح النص بقوله :" وبناء (يغفرون) على ضميرهم خبرًا للدلالة على أنّهم الأخصّاء بالمغفرة حال الغضب"[٦] .

وقد وقف أبو حيان الأندلسي على النصوص التي ذكرها النحويون وخرّجها تخريجات بعيدة عن القاعدة ، ومن الانصاف القول إنّ أبا حيان لم يكن متأنيًا في حكمه في جعل الحذف من الضرورة ؛ إذ الضرورة لا مكان لها في القرآن الكريم ، فقد ذكرت ثلاثة نصوص

---

(١) شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح : ١٩٣ ، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية : ٣/ ٢٥٠ .
(٢) ينظر : شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح : ١٩٣ .
(٣) صحيح البخاري ، ٦/ ٤٣٨ ، حديث : ١٢٩٥ .
(٤) شواهد التوضيح والتصريح لمشكلات الجامع الصحيح : ١٩٣ .
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٦) أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ٥/ ٨٣ .

قرآنية مع قراءة واحدة بالفحص والتأمل ، وكلّها أجازت وقوع الجملة الاسمية جوابًا للشرط غير مقترنة بالفاء .

وقد ذكر أبو حيّان نصوصًا قرآنيّة تناول فيها جواب الشرط جملة اسمية غير مقترنة بالفاء، وقد ذهب فيهما مذاهب متعدّدة ، كلُّها تصب في حالة الرفض ، لعدم مجيء الجملة الاسمية جوابًا للشرط غير مقترنة بالفاء . ويمكن عرض آرائه بالشكل الآتي:

الرأي الأول : ذهب إلى أنّ الجملة الاسمية لا تأتي مفارقة للفاء ، ظاهرة أو مقدرة ، وعكس ذلك يكون ضرورة ، واستشهد على ذلك بنصوص من القرآن ، أحدهما : **قوله تعالى :﴿وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾[الشورى : ٣٧]** ، فعلق على الجملة الاسمية (هُم يغفرون) بقوله :" وهي جملة اسمية من مبتدأ وخبر معطوفة على (يجتنبون) جواب (إذا) ... لأنّ الجملة لو كانت جواب (إذا) لكانت بالفاء ... ولا يجوز حذف الفاء إلّا إن ورد في الشعر "[١] .

والنص الثاني : قوله تعالى :﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[الأنعام: ١٢١] فجملة (إنّكم مشركون) التي حذفت فيها الفاء على تقدير أبي حيّان يعد من الضرورة بقوله :" وهذا الحذف من الضرائر فلا يكون في القرآن ، وإنّما الجواب محذوف و (إنّكم لمشركون) جواب قسم محذوف ، والتقدير : واللهِ إنْ أطعتموهم "[٢] .

والنص الثالث **وله تعالى :﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾[ق: ٣]** ، فذكر أنّ في جملة (ذلك رجعٌ بعيدٌ) يمتنع جواز عدم اقتران الفاء ولابدَّ من تقديرها ، وقال :" وقصره أصحابنا على الشعر في الضرورة "[٣] .

---

(١) البحر المحيط : ٧/ ٤٤٩ .
(٢) المصدر نفسه : ٤/ ٢١٥ .
(٣) المصدر نفسه : ٨/١٢٠ .

والرأي الثاني : ذكر فيه نصًا قرآنيًا أنكر فيه أن تكون الجملة الاسمية جوابًا للشرط هروبًا من عدم اقترانها بالفاء؛ فبيّن أنّ جواب الشرط محذوف دون أن ينعته بالضرورة ، وهو **قوله تعالى :﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[يس : ٤٥]** ، ففي (لَعلَّكم تُرحمون) قال : " وجواب إذا محذوف يدلُّ عليه ما بعده"[١] .

والرأي الثالث : قدّر فيه الفاء محذوفة ، وذلك في تعليقه على **قوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾[البقرة : ١٨٠]** ، فجملة (الوصية للوالدين) حسب قوله :" يكون رفعها بالابتداء بتقدير فعلية الوصية ، أو بتقدير الفاء فقط ، كأنّه قال فالوصية للوالدين ..."[٢] .

وأهمل أبو حيّان الحديث عن جواب الجملة الشرطية في قوله تعالى : ﴿ **كَلا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ، وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ ... إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾[القيامة :٢٥-٣٠]** ؛ فجملة (إلى ربّك المساق) لم يعلق عليها[٣] .

وبعد هذا العرض للنصوص القرآنية مع ما يؤيدها من كلام العرب من الشعر ، وقراءة قرآنية ، ينبغي القول ، إنّ إقحام الفاء من أبي حيّان في نصوص قرآنية لم ترد فيها تقديرًا لا طائل منه ، فالحكيم أعلم بذلك عند عدم ذكرها ، فإن شاء وضعها أو حذفها ، والملاحظ أنّ الفاء الداخلة على الجملة الاسمية صرّح بها الله تعالى في نصوص قرآنية ، ومنها **قوله تعالى :﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلا كَاشِفَ لَهُ إِلا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[الأنعام : ١٧]** ، وصرح بعدمها ، وهذا يدل على أنّ اقترانها بالجملة الاسمية جائزٌ لا واجبٌ ، والغريب أنّ أبا حيّان ذكر النموذجين بورودهما في القرآن ، إلاَّ أنّه أصرّ على مواكبة جمهور النحويين فيما ذهبوا إليه ، وهذا يدل على عدم استيفاء النظر منه للنصوص القرآنية الأخرى ، وهذا ما أكّده الدكتور خليل بنيان الحسون الذي رصد هذه

---

(١) البحر المحيط : ٣٢٤/٧ .
(٢) المصدر نفسه : ٣/ ٨٥ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٨/ ٣٨٠-٣٨١ .

الحالة عند النحويين ، وعلّق عليها بقوله :" أقرَّ النحويون أحكامًا على أنّها من المطّرد المستقر في اللغة قبل أن يتهيأ لهم استيفاء النظر فيما جاء في القرآن الكريم بشأنها ، وتقبلها الناس وسلّموا بها ، غير أنَّ المقابلة المتأنية لهذه الأحكام بما ورد في القرآن متمثّلًا لها تظهر عدم اطرادها في القرآن نفسه ؛ إذ نجد فيه الكثير من الشواهد التي تردّها وتنقضها نقضًا"[١] .

والعلة في ذلك إصرارهم على نهجهم التلقائي على الرغم من مخالفة القرآن له " فمَن يدري فلعلهم نظروا فيما جاء مخالفًا لها في القرآن ، فلم يغيروا ما تقرّر لديهم ؛ لأنّهم أثروا أن يقيسوا أحكامهم على نهج تلقائي ، فأثبتوا ما شاء أن يجروه ما تقرر لديهم "[٢] .

وعزز الدكتور خليل بنيان الحسون الأدلة[٣] التي ذكرناها بالتحليل ، وتفحّص أدلة أخرى من القرآن الكريم وهي : قوله تعالى : ﴿**وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ**﴾**[سبأ : ٧]** ، وعلّق على **قوله تعالى** :﴿ **كَلا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ، وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ ... إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ**﴾**[القيامة :٢٥-٣٠]** بأنَّ (إلى ربك المساق) هي جملة اسمية جاءت جوابًا للشرط من دون أن تقترن بـ (الفاء) ، وهذا بحسب رسم المصحف الشريف[٤] .

وتيقنت أن لا أبقى مكتوف الأيدي ، ولا معصوب العينين أمام وفرة النصوص التي نطق بها القرآن الكريم بصحة مجيء الجملة الاسمية غير مقترنة بالفاء واقعة جوابًا للشرط ، ومن هنا أرى أنَّ تغير القاعدة التي اقتصرت على الاقتران في شكليها الظاهر والمقدر ، والقول بصحة وقوع الجملة الاسمية جوابًا للشرط سواء أاقترنت بالفاء أم لم تقترن بها.

---

(١) النحويون والقرآن : ٢٣٤ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) ينظر : المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

ب – وقوع جملة جواب الشرط جملة فعلية مسبوقة بطلب (استفهام) ولم يقترن بالفاء :

وضع جمهور النحويين أسسًا لصحة مجيء جواب الشرط جملة فعلية مسبوقة باستفهام ، إلاّ أنّهم قيّدوا ذلك باقتران الفعل بالفاء ، وهذا ما أسسوا عليه قواعدهم ، واتجهوا في التعامل مع النصوص المخالفة لما ذهبوا إليه بموارد متعددة . فكانت لهم ثلاث اتجاهات :

الأول : قد أهمل تلك النصوص ، ولم يتعرض لها . كما في كتب معاني القرآن[١] ، ومنهم من أهمل القاعدة ، ولم يتناول مجيء جملة الشرط استفهامية[٢] .

والثاني : التصرّيح بالرفض علنًا ، وعدم قبول وقوعه جوابًا للشرط .

والثالث : أنكروا وجود جواب الشرط وجعلوه محذوفًا .

وفي الرأي الثاني أَعلن الصيمري (ت ٤٣٤هـ) أنّ جواب الشرط لابد من أن يكون فعلًا مقترنًا بالفاء ، وإن جاء خلاف ذلك امتنع عدّ التركيب جوابًا للشرط[٣] .

وصرّح الرضي (ت ٦٨٦هـ) رافضًا كون الجملة الطلبية جوابًا للشرط ، وعلّل ذلك بقوله : ولا يكون الشرط جملة طلبية ...؛ لأنَّ أداة الشرط على أن تجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق ..."[٤] .

أمّا الرأي الثالث فقاد حملته ابن جني (ت ٣٢٢هـ) الذي رفض مجيء جواب الشرط متصدرًا باستفهام غير مقرون بالفاء ، وذهب إلى كونه محذوفًا في النصوص التي حملت

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : ٢٩٩/١، معاني القرآن للأخفش : ٣٣٥/١ ـ ٢، ٣٠٩ ، ٤٧١/٢ ـ ٢٦٥/٣ .
(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٢/ ٣١٥-٣١٦ .
(٣) ينظر : التبصرة والتذكرة : ١،٤٠٩.
(٤) شرح الرضي على الكافية : ١٠٩/٤ .

هذا المعنى وحصرها بموارد فقال :" وقد حذف جواب الشرط وأقيمت أشياء مقامه دالة عليه وتلك الاشياء : الأمر – النهي – الاستفهام – التمني والدعاء والعرض"[١] .

وعلى المنوال نفسه اتّجه الطبرسي (ت ٥٦٠هـ) في تفسيره **قوله تعالى:** :﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ**﴾**[يونس :٥٠]** ، فقال : " يكون جواب (إنْ أَتَاكُمْ) محذوفًا ، وتقديره الكلام : أرايتم ماذا يستعجل من العذاب المجرمون إن أتاكم عذابه بياتًا أو نهارًا ؟ أو وقع (إنْ أتاكم) في وسط الكلام موقع الاعتراض ، ومعنى : ماذا يستعجل ههنا الإنكار ، أي : ليس في العذاب شيء يستعجل به ، وجاء في صيغة الاستفهام ؛ لأنّه لا جواب لصاحب يصح له"[٢].

وبيّن الخوارزمي (ت ٦١٧هـ) أنّ الأضمار واجب فيما ذكره السابقون ، وكان الاستفهام منها فقال :" ويضمر الشرط في جواب الاشياء التي تجاب بـ (الفاء) إلاّ في النفي ... وكذلك تقول بالاستفهام : أين بيتك أزورْك ، وفي النهي"[٣] .

وسار ابن الخباز (ت ٦٣٩هـ) في كتابه توجيه اللمع على مسار ابن جني بقوله :" فهذه الاشياء جزمت ؛ لأنّها جواب شرط محذوف دل عليه الكلام المتقدم ، ووجّه دلالته على الشرط وأنَّ الفعل الثاني ضمان بينة الأول ، ألا ترى إنّه إذا قال : أين بيتُك أزورْك ، كان التقدير : إن أعرِفُه أزورْك"[٤] .

وأفصح المنتجب الهمذاني(٦٤٣هـ) في إعرابه النص القرآني عن تقدير جواب الشرط بعد أن كان محذوفًا ، وذلك في **قوله تعالى** : ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ** ﴾**[الأنعام :٤٦]** فقال : (من إله) مَن :

---

(١) اللمع في العربية : ٩٥ .
(٢) مجمع البيان في تفسير القرآن : ٥/ ١٥٠ .
(٣) ترشيح العلل في شرح الجمل : ١٩٢ .
(٤) توجيه اللمع : ٣/ ٣٧٩ .

استفهام في موضع رفع بالابتداء ، وإله خبر ، وغيرُ الله ، ويأتكم كلاهما في موضع رفع على النعت لـ (اله) وجواب (إن) محذوف تقديره (فمَن يأتيكم)[١] .

واعلن السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) رفضه عدم اقتران الفاء في جملة الشرط المتصدرة باستفهام ، وعدّ النصوص التي لا تنطبق عليها القاعدة نصوصًا حذف جوابها وقُدّر ، وقد أشار إلى هذا المعنى في نصين من نصوص القرآن ، وهما ، **قوله تعالى** :﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ** ﴾**]الأنعام :٤٦]** و **قوله تعالى** : ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ**﴾ **[القصص:٧٢]** ، فذهب إلى أنَّ جواب الشرط فيهما محذوف[٢] ، ورأى أنّ حذف الفاء من الجملة الفعلية من الضرورات ، وردَّ على الزمخشري الذي صرّح بقبول القاعدة بعدم صحة ما ذهب إليه ؛ فقال : فلا يصحّ ؛ لأنَّ جواب الشرط إذا كان استفهامًا فلابد من الفاء ... ولا يجوز حذفها إلَّا في الضرورة ، والمثال الذي ذكره هو (**إنْ أتيك ما تُطعمُني** ؟ هو من تمثيله لا من كلام العرب"[٣] ، فإذا كان اعتراض الحلبي على نصّ جعله من تمثيل الزمخشري ، فما رأيه بنصوص من القرآن تصرح بذلك ؟! .

وقد نهج محمد علي طه الدرّة نهج أتباعه من المفسرين القائلين بحذف جواب الشرط في حال عدم اقترانه بالفاء ، وذلك في تفسير **قوله تعالى** : ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ** ﴾**]الأنعام :٤٦]** ، فقال :" وجواب الشرط محذوف دلَّ عليه ما قبله"[٤] ، ووجه الجملة الفعلية (يأتيكم) ثلاثة توجيهات بقوله :"

---

(١) الفريد في إعراب القرآن المجيد : ٢،٥٨٦ .
(٢) ينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٦٣٥/٤، ٦٩١/٨ .
(٣) المصدر نفسه : ٢١٤/٦-٢١٥ .
(٤) تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : ٢٩١/٣ .

والجملة الفعلية في محل رفع خبر ثانٍ للخبر ، أو في محل رفع صفة ثانية لـ (إله) ، أو في محل نصب حال منه بعد وصفه"[1] .

وعلى الرغم من كثرة النحويين الذين أهملوا الحديث عن وقوع جملة جواب الشرط جملة فعلية مسبوقة بطلب (استفهام) ولم يقترن بالفاء ، ولم يعطوها مساحة واسعة من تعليقاتهم ، مع كثرة النصوص القائلة بهذه القاعدة ، فإنّ مجموعة من النحويين والمفسرين انطلقوا يؤكدون صحتها .

وبرزت المسألة عند عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) في سياق تفسير **قوله تعالى :** ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ** ﴾**[الأنعام :٤٦]** فبيّنها بقوله:" فحوى الكلام يدلُ على أنّه جواب الشرط وليس مبتدأ "[2] ، أراد بذلك (مَن الهُ غير الله) .

وكان للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) وقفة جادة في بيان ورود الجواب جملة استفهامية ، وهو يقدم رأيين . أحدهما كان بجواز الحالة ، والآخر جعل الجملة الاستفهامية اعتراضية ، وهو بذلك يجعل أحد الاحتمالين منطبقًا على صحة هذه المسألة ، واستعان لذلك بنصين قرآنيين ، **أحدهما قوله تعالى:**﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ**﴾ **[يونس :٥٠]** ، والآخر **قوله تعالى** ﴿**أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ آلآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ**﴾**[يونس :٥١]** ، فقال :" (ماذا يستعجل المجرمون) جوابًا للشرط ، كقولك : إن أتيك ماذا تُطعمني ؟ ثم تتعلق الجملة بـ (أَرَأَيْتُمْ) ، وأن يكون (أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ) جواب الشرط ، و (ماذا يستعجل به المجرمون) اعتراضًا ..."[3] .

([1]) تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : ٢٩١/٣ .
([2]) درج الدرر في تفسير الآي والسور : ١/ ٦٠٨ .
([3]) تفسير الكشاف : ١٤٩/٣ .

وكان التفات الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ) لهذه المسألة واضحًا ، ولم يجعل للحكم بصحتها شريكًا ، وهو يفسر **قوله تعالى** :﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ**﴾**[يونس :٥٠]** ، فقال : " وأعلم أنَّ قوله (إن أتاكم عذابه بياتًا أو أنهارًا) شرطًا وجوابه : قوله : ماذا يستعجل منه المجرمون ، وهو كذلك : إن أتيتك ماذا تطعمني ؟ يعني : إنْ حصلَ هذا المطلوب فإيّ مقصودٍ تستعجلونه منه"[١] .

وليس بغريب على ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) أن يصرح بقبوله مجيء جواب الشرط طلبًا ؛ فهو لم يقيّد الطلب ، بل نلحظ من تصريحه شموله لكل أنواعه ، وكان إثباته لذلك من كلام العرب ، المتمثل بقول الشاعر[٢]: **(بحر البسيط)**

إنْ تَدْعُ للخيرِ كُنْ إيّاه مُبْتَغِيا وَمَنْ دَعَاك لَهُ احْمدهُ بِمَا فَعَلَا

وعلّق ابن مالك على رأي النحويين في رفض هذه المسألة ونعوتهم لها بقوله :" وإنَّ مَن خصه بالشعر أو بالصورة المعنية من النثر مقصور في فتواه وعاجز عن نصرة دعواه"[٣] .

وعندما أراد البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) أن يفسر النصين القرآنيين ، وهما **قوله تعالى** : ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ**﴾**[يونس :٥٠]** ، **وقوله تعالى** ﴿**أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ آلآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ**﴾**[يونس :٥١٠]** أشار إلى صحة مجيء جواب الشرط استفهامًا ، وقدّم لذلك احتمالين ، **أحدهما** : أنّ " جواب الشرط محذوف ، وهو تندموا على الاستعجال أو تعرفوا خطأه"[٤] .

---

(١) تفسير الرازي : ١١٥/١٧ .
(٢) شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح : ١٩٦ .
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) تفسير البيضاوي : ١١٦/٣ .

أمّا الثاني فإنّ الجملة الاستفهامية هي الجواب بقوله :" ويجوز أن يكون الجواب ، (ماذا) كقولك : إن أتيتك ماذا تعطني ، وتكون الجملة متعلقة بـ (أَرَأَيْتُمْ) ، أو بقوله (أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ) بمعنى : إن أتاكم عذابُه آمنتم به بعد وقواعد حين لا ينفعكم ..."[١] ، وكلا الرأيين سيان في الأخذ به ، فلم يرجح أحدهما على الآخر .

ولم يتوانَ أبو السعود (ت ٩٨٢هـ) بالقول ؛ إنّ جواب الشرط هو الجملة الطلبية (الاستفهامية) ، وإنّه محذوف الفاء ؛ فقال :" وقوله : ماذا يستعجل منه المجرمون جواب للشرط بحذف الفاء ، كما في قولك : إن أتيك ماذا تطعمني ؟ ... فالجملة الشرطية متعلقة بـ (أرايتم) ، والمعنى : أخبروني إن أتاكم عذابه تعالى أي شيء تستعجلون منه سبحانه ، والشيء لا يمكن استعجاله بعد إتيانه... "[٢] .

واستعرض أصحاب كتاب التفصيل في إعراب آيات التنزيل آراء للجملة الاستفهامية (ماذا يستعجل منه المجرمون) ، إلاّ أنَّ أحد هذه الآراء ارتضوه ، **والرأي الأول** : أنّ الجملة الاستفهامية " في محل نصب مفعول به ثانٍ للفعل (أرأَيتم) ، والمفعول الأول محذوف "[٣] ، **والثاني** : أنّها " جواب الشرط لا محل لها "[٤] ، أمَّا الرأي الثالث فجعلوا جواب الشرط (أثم إذا ما وقع أمنتم به)[٥] الوارد في **قوله تعالى** : ﴿**أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ آلآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ**﴾**[يونس :٥١٠]**.

وكان مسك الختام في مَن قال بهذا الرأي وأكده هو الدكتور خليل بنيان الحسون ، الذي أشار إلى النصوص القرآنية التي أوردناها سابقًا ، وزاد عليها نصين قرآنيين ، وهما **قوله تعالى** : ﴿**إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ**﴾**[الزمر : ٣٨]** ، **وقوله تعالى** :﴿ **قُلْ**

---

(١) تفسير البيضاوي : ٣/ ١١٦ .
(٢) تفسير أبي السعود : ٢/ ٦٧٦ .
(٣) التفصيل في إعراب آيات التنزيل : عبد اللطيف محمد الخطيب ، سعد عبد العزيز مصلوح ، رجب حسن العلوش : ١٨١/٧-١٨٢ .
(٤)التفصيل في إعراب آيات التنزيل : ١٨١/٧-١٨٢ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾[فصلت : ٥٢] فجاءت الجمل الاستفهامية (هل هُنَّ كاشفات ضرّه – مَن أضلَّ) جوابًا للشرط غير مقترنة بالفاء[١] .

وإذا وقفنا على رأي أبي حيان الأندلسي ، فإنّ وقفتنا وقفة تعجب ، فعلى الرغم من الكثرة الكاثرة من النصوص القرآنية نرى أبا حيّان يحجم على الرأي الصائب ، ويتمسك برأي البصريين الذي منع مجيء جملة الشرط استفهامية ، وقد بحثنا عن النصوص القرآنية التي تضمنت مجيء الجملة الاستفهامية جوابًا للشرط من دون أن تقترن الفاء بها ، فكان موقف أبي حيان على ثلاثة حالات :

الأول : صرّح علنًا بعدم الجواز ، وتضمنت هذه الحالة نصوصًا من القرآن الكريم ، ومنها قوله تعالى : ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام : ٤٠] ، وقوله تعالى :﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ ﴾[الأنعام : ٤٧]** ، وعلّق أبو حيّان على النصيين بصورة كلية بعد أن نقل رأي الأخفش وجعله من باب الزعم بقوله :" وزعم أبو الحسن أنّ (أتيكم) في هذه الآية بمعنى (أما) ، قال : وتكون أبدًا بعد الشرط وظروف الزمان ، والتقدير : أما إن أتاكم عذابه ، والاستفهام جواب (أرأيت) لا جواب الشرط "[٢] ، وبعد علّق على رأيه قال : " وهذا إخراج لـ (أرأيت) عن مدلولها بالكلية ... واصلاحه بدخول الفاء ، أي : فمن تدعون ؛ لأنّ الجملة الاستفهامية إذا وقعت جوابًا للشرط فلا بدَّ فيها من الفاء"[٣] .

---

(١) ينظر : النحويون والقرآن : ٢٣٧ .
(٢) البحر المحيط : ٤/ ١٣٠ .
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

ولعلّ الأمر الذي يثير الدهشة أنّ أبا حيّان يرى اشتراط دخول الفاء على الجملة ، هو ما تقتضيه قواعد العربية ، وكأنّه يتعامل مع نصوص غير عربية ، فقد أسسوا للقاعدة المخالفة للنص القرآني ، وأرادوا إرغام القرآن عليها تطبيقًا ، وهذا نص قوله :" والذي نذهب إليه ... وهو أنْ يكون محذوفًا لدلالة (أرايتكم) عليه ، وتقديره :(إن أتاكم عذاب الله فأخبروني عنه) فحذف الجواب لدلالة (أخبروني) عليه ، وهذا الذي قدرناه هو الذي تقتضيه قواعد العربية "[1] .

وفي **قوله تعالى** :﴿**أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ آلآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ**﴾ **[يونس : ٥١]** ، تابع رفضه لهذه الحالة وقد رد على الزمخشري ليبين رأيه بقوله :" واما تجويزه أن يكون (أثم إذا ما وقع أمنتم به) جواب الشرط (وماذا يستعجب المجرمون) اعترافًا فلا يصح أيضًا ، لما ذكرناه من أنّ جملة الاستفهام لا تقع جوابًا للشرط إلاَّ ومعها فاء الجواب ..."[2]

الثاني : وسّع أبو حيّان فيه من قاعدة الرفض ، ونعت رفضه بالضرورة ، ونسي أنّ بابها الشعر ؛ وذلك في **قوله تعالى** :﴿**قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيَاتًا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ**﴾**[يونس : ٥٠]** ، وهذا النص أحاله أبو حيّان في التوضيح إلى النصوص السابقة بقوله " وقررناه هناك"[3] ، وجعل الفعل (رأيت) متضمنًا معنى (أخبرني) حتى تكون الجملة الاستفهامية المفعول الثاني للفعل (أخبر) وذكر أنَّ العرب تفعل ذلك بقوله :" إنّ العرب تضمن (أرايت) معنى (أخبرني) ، وإنّها تتعدى إذ ذاك إلى مفعولين ، وإنّ المفعول الثاني أكثر ما يكون جملة استفهامية..."[4] .

([1]) البحر المحيط : ٤/ ١٣١ .
([2]) المصدر نفسه : ٥/ ١٦٥ .
([3]) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .
([4]) المصدر نفسه : ٥/ ١٦٥ .

ولم يكتفِ بهذا الرد، بل ذكر أنّ عدم اقتران الفاء بالجملة الاستفهامية هو ضرورة ، وكان ذلك في ردّه على الزمخشري بقوله :" أما تجويزه أن يكون (ماذا) جوابًا للشرط فلا يصح ؛ لأنَّ جواب الشرط إن كان استفهامًا فلابّد فيه من الفاء ... ولا يجوز حذفها إلاَّ إن كان ضرورة ، والمثال الذي ذكره هو : إن آتيك ماذا تطعمني ، هو من تمثيله لا من كلام العرب"[1] .

أمّا غير هذه النصوص فيوجد كثيرٌ من النصوص القرآنية التي تقع فيها جملة جواب الشرط استفهامية غير متصدرة بـ (الفاء) ، منها **قوله تعالى :** ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ** ﴾**[الأنعام :٤٦]** ، **وقوله تعالى :** ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ** ﴾ **[الانعام : ٤٦]** ، **وقوله تعالى :**﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ** ﴾**[فصلت :٥٢]** ، **وقوله تعالى :** ﴿**قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ** ﴾ **[الملك :٣٠]** **وقوله تعالى :**﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكَنِيَ اللَّهُ وَمَنْ مَعِيَ أَوْ رَحِمَنَا فَمَنْ يُجِيرُ الْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ** ﴾**[الملك :٢٨]** .

والذي يمكن أن نقوله هنا ؛ إنّ القرآن الكريم حمل بين دفتيه نماذج تشريعية أرادها الله تعالى وصاغها على وفق تراكيب عربية ، فما ورد منها فيه ، وغاب عن تأسيس النحويين له ، يُعدّ قصورًا منهم أو تزمتًا في عدم الانصياع له ، ومن صرّح بموافقته النص القرآني بعدم وجود (الفاء) في جملة جواب الشرط لم يكن غافلًا عن القواعد النحوية التي أسست ، وقد منعت ذلك ، وأمّا الذين وافقوا القرآن ؛ فقد قبلوا بتقعيد قاعدة جديدة ، تزاد على القواعد النحوية ، سعيًا لتأسيس نحوًا عربيًا يعتمد في أصوله على المنبع الأول للتقعيد ، وهو القرآن الكريم .

([1]) البحر المحيط : ١٦٥/٥ .

٨-**إثبات ألف (ما) الاستفهامية مع دخول حرف الجرّ عليها**

ذهب جمهور النحويين إلى أنّ ألف (ما) الاستفهامية تحذف عند دخول حرف الجرّ عليها ، وجعلوا إثبات الألف من الباطل ، والضرورة ، والبعد ، وكان في مقدمة الرافضين له زعيم الكتلة البصرية سيبويه بقوله :" وأمّا قولهم : عَلامَهْ وفِيمَهْ ولِمَهْ وَبِمَهْ وحَتَّامَهْ ، فالهاء في هذه الحروف أجود إذا أوقفت ؛ لأنّك حذفت الألف من (ما) فصار أخرهُ كأخِرِ أرمِهْ واعزُهْ "[١] .

وذهب ابن قتيبة الدنيوري (ت ٢٧٦هـ) إلى ذلك بقوله :" " تقول : ادْعُ بمَ شئتَ ، وسلْ عمَّ شئتَ وخذه بمَ شئتَ ، وكن فيمَ شئت ، إذا اردت معنى (سلْ) عن أي شيء نقصت الألف ، وإن أردتَ سلْ عن الذي أحببت أتممتَ الألف فقلت : ادْعُ بما بدا لك ، وسل عمّا أحببتَ وخذه بما أردت ، كل هذه تتم فيه الألف ، إلاَّ (بمَ شئتَ) خاصة فإنّ العرب تنقص الألف منها خاصة فتقول : ادْعُ بمَ شئتَ في المعنيين جميعًا ، واعلم أنَّ الحرف يتصل بـ (ما) اتصالًا لا يتصل بغيرها ، تقول : إذا استفهمت فيمَ ضربت؟ فنقص الألف"[٢].

وبيّن مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) في حديثه عن نوع (ما) في **قوله تعالى :** ﴿ **بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ**﴾**[يس : ٢٧]** ، بأنّ (ما) من الممكن أن تكون مع الفعل الذي بعدها (غَفَرَ) مصدرًا ، أي بمعنى (غفران) ، أو موصولة ، أو استفهامية جاءت لمعنى التعجب ، إلاّ أنّه عدَّ الرأي الثالث ، وهي كونها استفهامية لا يتحقق إلاّ في الشعر ، وجعل إثبات الألف فيها أمرًا بعيدًا ، وذلك بقوله :"" تكون (ما) والفعل مصدرًا ، أي : بغفران ربّي لي ، ويجوز أن تكون بمعنى الذي ، وتحذف الهاء من

([١]) الكتاب : ١٦٤/٤ .
([٢]) ادب الكاتب : ١٧١ .

الصلة ، وتقديره : الذي غفر لي ربّي ، ويجوز أن تكون (ما) استفهامًا ، وفيه معنى التعجب من مغفرة الله له ، تقديره : بأي شيء غفر لي ربّي ، على التقليل لعمله والتعظيم لمغفرة الله له ... وفي كونه استفهامًا بعد لثبات الألف في (ما) وحقها أن تحذف في الاستفهام إذا دخل عليها حرف جرّ ... ولا يحسن إثبات الف (ما) في الاستفهام إلاّ في الشعر فبعُد ذلك "[1] .

وذهب ابن بريّ (٤٩٩هـ) إلى أنّ إثبات الألف في (ما) الاستفهامية كان ضرورة ، في قول الشاعر حسّان بن ثابت[2] : **(بحر الوافر)**

على مَا قَامَ يَشْتُمِنِي لَئيمُ كَخِنزيرٍ تَمَرغَ في رَمَادِ

فقال :" فأثبتَ ألف (ما) ضرورة ، ولم يحذفها فرقًا بين الاستفهام والخبر "[3] .

وكان للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في هذه المسألة رأيان ، ففي الرأي الأول : جعل الحذف للألف في (ما) قليل وشاذ ، بقولين أحدهما في نص قرآني والآخر ما نقله عن المُجبرة ، أمّا النص القرآني ، **فقوله تعالى :** ﴿**قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾**[الأعراف : ١٦]**، وأمّا في حديثه عن المجبرة الذي وصفه بأنّه من الأكاذيب فقال " ماحكوه عن طاووس أنّه كان في المسجد الحرام ، فجاء رجلٌ من كبار الفقهاء يرمي بالقدر ، فجلس إليه ، فقال له طاووس : تقوم أم تُقام ؟ فقام الرجلُ ، فقيل له : أتقولُ هذا لرجلٍ فقيه ؟ فقال : إبليس أفقه منه ، قال : ربّ بما أغويتني ، وهو يقول : أغويني نفسي "[4] .

([1]) مشكل إعراب القرآن : ٦٠٠-٦٠١ .
([2]) ديوان حسّان بن ثابت : ٩٠ .
([3]) شرح شواهد الايضاح ، لأبي علي الفارسي : ٢٧١-٢٧٢ .
([4]) الكشاف : ٢/ ٤٢٩ .

فعلق على (بما أغويتني) بقوله : " وقيل (ما) للاستفهام كأنّه قيل : بأيّ شيء أغويتني ؟ ، ثم أبتدأ لأقعدَنَّ ، وإثبات الألف إذا دخل حرف الجرّ على (ما) الاستفهامية قليل شاذ"[١] .

أمّا الرأي الثاني فهو عند بيان نوع (ما) في (بما غفرَ) الواردة في قوله تعالى:﴿**بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ**﴾**[يس : ٢٧]** فقال :" ويحتمل أن تكون استفهامية ، يعني : بأيّ شيء غفر لي ربي ... إلاّ أنّ قولك (بمَ غفر لي) بطرح الألف أجود ، وإن كان إثباتها جائزًا ، وقد علمت بما صنعت هذا ، أي : بأيّ شيء صنعت ، وبمَ صنعت"[٢] ، فهنا جعل حذف الألف من حالات الجواز ، وهذا يعني أنّ الزمخشري بين أمرين ، إمّا إنّه استدرك في النص الثاني ، وجعل الحذف جائز ، وإمّا إنّه أجاز الحالة في هذا النص دون الآخر .

واستغرب ابن هشام (ت ٧٦٢هـ) من التعارض الحاصل في رأي الزمخشري في هذه المسألة وعدم استقراره على رأي واحد بقوله :" والعجب من الزمخشري إذ جوز كونها استفهامية مع ردّه على من قال في (بما اغويتني) أنَّ المعنى بأيّ شيء أغويتني ، بأنَّ إثبات الألف قليل شاذ ، فأجاز هو وغيره أن تكون بمعنى الذي وهو بعيد ؛ لأنّ إثبات الألف قليل ، وأجاز هو وغيره أن تكون بمعنى الذي ، وهو بعيد ؛ لأنّ الذي غفر له هو الذنوب"[٣] .

ولم يكن رأي العكبري (ت ٦١٦هـ) بمنأى عن رأي سابقيه ؛ إذ بيّن أنّ إبقاء الألف مع دخول حرف الجرّ عليها من الضرورات ، وأنّه أمر بعيد ، وهو يوافق مكي بن أبي طالب فيما ذهب إليه على كون (ما) على ثلاثة أنواع ، فقال : " في ما : ثلاثة أوجه ، أحدهما : مصدرية ، أي يغفر : بغفرانه ، والثاني : بمعنى الذي ، أي بالذي غفره ،

---

(١) الكشاف : ٤٩٢/٢.
(٢) المصدر نفسه : ١٧٢/٥ .
(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ١/ ٣٢٨-٣٢٩-٣٢٩ .

والثالث : استفهام على التعظيم ذكره بعض الناس وهو بعيد ، لأنّ (ما) في الاستفهام ، إذا دخل عليه حرف جرّ حذفت الفها ، وقد جاء بالشعر بغير حذف"[١] .

وجعل ابن جزّي الكلبي (ت ٧٤١هـ) اتصال الألف بـ (ما) عندما تُسبق بحرف جرّ شيئًا باطلًا ، وقد بيّن ذلك من إعرابه آية الإغواء في **قوله تعالى** :﴿**قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ** ﴾**[الأعراف : ١٦]** فقال " الفاء للتعليل ، وهي تتعلق بفعل قسم محذوف ، تقديره أقسم بالله ؛ بسبب إغوائك لي لأغوينَّ بني أدم ، وما : مصدرية ، وقيل استفهامية ، ويبطله ثبوت الألف في (ما) مع حرف الجرّ "[٢] .

وأوجب ابن هشام (ت ٧٦١هـ) عدم حذف الألف من (ما) الاستفهامية في حال دخول حرف الجرّ عليها ، وعلّق على كل النصوص القرآنية والشعرية التي حاولت إثبات عكس رأيه، وبيّن العلة في ذلك بقوله " ويجب حذف الف (ما) الاستفهامية إذا جُرَّتْ ، وإبقاء الفتحة دليلًا نحو : (فيمَ – اللامَ – علامَ –بمَ) ... وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر ... وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام"[٣] .

وبدأ رفضه في حديثه عن قراءة قوله تعالى : ﴿**عَمَّ يَتَساءلوُن**﴾**[النبأ : ١]** ، بعدم " حذف الألف ، أي : (عمّا) وهي قراءة عكرمة وعيسى"[٤] ، ووصفها الندرة ، ورأى أنّه لا يجوز أن تكون القراءة المتواترة على هذا الرأي الضعيف[٥] .

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ٦٦٩ .
(٢) التسهيل لعلوم التنزيل : ١/ ٢٩٧.
(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٤/١٩-٢٠.
(٤) اتحاف فضلاء البشر في القراءآت الأربعة عشر: ٥٦٩ .
(٥) ينظر :مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٤/٢١-٢٣.

ونعت تحقق حالة عدم حذف الألف في كلام العرب بالقلة والضرورة[١]، وذلك في نصيّن شعريين ، هما قول حسّان بن ثابت[٢]: **(بحر الوافر)**

على ما قام يَشْتِمُني لَئيمٌ كخِنْزِير تَمَرّغَ في رَمادِ

وقول شاعر آخر[٣] : **(البحر البسيط)**

أنْ قَدْ قَتَلْنَا بقَتْلاَنَا سَرَاتَكُمُ أهلَ اللواءِ فَفيمَا يكثرُ القِيلُ

وكان أكثر حرصًا على عدم إثبات الرأي القائل بإثبات الألف في حال دخول حرف الجرّ عليها ، في ردّه على الرازي الذي سعى إلى إثبات صحة عدم الحذف في قوله تعالى : ﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ**﴾[آل عمران : ١٥٩] فقال :" وقال جماعة منهم الإمام فخر الدين ... إنّها للاستفهام التعجبي ، أي : فبأيّ رحمةٍ ، ويرّده ثبوت الألف وأنّ خفض رحمة لا يتّجه ؛ لأنّها لا تكون بدلًا من (ما) ؛ إذ المبدل من اسم الاستفهام يجب اقترانه بهمزة الاستفهام نحو (ما صنعتَ خيرًا أم شرًا) ؛ ولأنَّ (ما) النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا تستغني عن الوصف إلاّ في باب التعجب ، ونعم وبئس ، وفي نحو قولهم : (إنّي ممَا أنْ أفعلَ) على خلاف فيهنَّ ... ولا عطف بيان لهذا ؛ ولأنَّ (ما) الاستفهامية لا تُوصف ، وما لا يُوصف كالضمير لا يُعطَف عليه عطف بيان ولا مضافًا إليه ؛ لأنّ أسماء الاستفهام وأسماء الشرط والموصولات لا يضاف منها غير (أيّ) باتفاق"[٤] .

---

(١) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٤/٢١-٢٣.
(٢) ديوان حسان بن ثابت : ٩٠.
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : ٤/٢٥٠٢٦ ، شرح الدماميني على مغني اللبيب : ٢/ ٢١٠ – ٢١١-٢١٢ .

والأَولى من هذا التمحل والرفض بشتى أنواعه أن تكون القاعدة النحويّة أكثر مرونة بحيث تستوعب كلَّ ما يتصل بالواقع اللغوي من ظواهر لغوية ؛ لأنّ قواعد النحويين مستنبطة من نصوص لا قيود مفروضة عليها ، فكلام الله تعالى والحديث النبوي الشريف وكلام العرب في شعره ونثره لابّد من أن يكون أولى بالاتباع لا الأهمال .

وهذا الأمر جعل بعض النحويين يملك وعيًا ثاقبًا في تفحص النصوص القرآنية والشعرية التي تناولت اسم الاستفهام (ما) عندما يسبق بحرفٍ من حروف الجرِّ لبيان حال الألف فيه في حالتي الحذف وعدمه ، فوجدوا أنَّ هنالك نصوصًا من القرآن الكريم والشعر العربي وكلام الرسول الأكرم (صلى الله عليه واله) ، والقراءات القرآنية تشير إلى جواز إبقاء الألف في اسم الاستفهام.

وكان أول من حمل راية الانتقاد للفكر البصري الذي أصرَّ على الحذف هو الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ) عندما أثبت ذلك بنص من القرآن الكريم ، ففي **قوله تعالى:﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ﴾[يس : ٢٧]** ، جعل (ما) على نوعين ، الأَوْلى : أن تكون بمعنى (الذي) ، والثانية استفهامية ، وبيّن أنّ كونها استفهامية قول صائب ، فقال :" وبـ (ما) تكون في موضع (الذي)) ، وتكون (ما) و (غَفَرَ) في موضع مصدر ، ولو جعلت (ما) في معنى (أي) كان صوابًا ، يكون المعنى : ليتهم يَعلمون بأي شيء غفر لي ربّي ، ولو كان كذلك لجاز فيه : (بمَ غفر لي ربّي ، بِنقصان الألف كما تقول : سَل عمَّ شئت"[1] .

ولم يقف الفرّاء في بيان ذلك بإثباته في القرآن ، بل قدّم نصًا شعريًا على ذلك ، وهو قول الشاعر[2]: **(بحر البسيط)**

أنْ قَدْ قَتَلْنَا بقَتْلاَنَا سَرَاتَكُمُ أهلَ اللواءِ فَفيمَا يكثُرُ القِيلُ

([1]) معاني القرآن : ٢/٣٧٤-٣٧٥.
([2]) ديوان كعب بن زهير : ٨٣ ، معاني القرآن : ٢/٣٧٤-٣٧٥ .

أي : (فيما) تكونت من (في) حرف الجرّ و (ما) الاستفهامية التي صحَّ عدم حذف ألفها[١] .

وسار في ركبِ الفرّاءِ الزجاج (ت٣١١هـ) الذي أجاز إبقاء (ما) على شكلها بدون حذف في حال دخول حروف الجرّ عليها ؛ ففي كلامه عن **قوله تعالى:﴿قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾[الأعراف : ١٦]** ، ذكر أنّ هنالك قولين : " قال بعضهم : فبما أظللتني ، وقال بعضهم : فبما دعوتني إلى شيء غويتُ به ، أي غويتهم من أجل آدم "[٢] ، وكلا المعنيين في إبقاء (ما) على حالها .

وأقرَّ أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ) حالة الأثبات للألف في (ما) الاستفهامية في بيت حسّان ابن ثابت القائل[٣] : **(بحر الوافر)**

على ما قام يَشْتِمُني لَئيمٌ كخِنْزِير تَمَرّغَ في رَمادِ

بقوله :" ومن العرب من يثبت الألف ... وإنّما يجوز حذف الألف من (ما) في الاستفهام خاصة إذا اتصلت بخافض"[٤] .

وقبل ابن جني (ت ٣٩٢هـ) عدم الحذف **في قراءة ﴿عمّا يَتساءَلوُن﴾[النبأ : ١]** ، إلاّ أنّه جعلها لغة ضعيفة في مقابل الحذف الكثير ،فقال:" هذا أضعفَ اللغتين ، أعني إثبات الألف في (ما) إذا دخل عليها حرف الجر"[٥] .

وكان الرازي (ت ٦٠٤هـ) من المثبتين لهذا الرأي ، ولكن نصيين قرآنيين جديدين ، هما **قوله تعالى ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[آل عمران : ١٥٩] وقوله تعالى : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾[المؤمنون : ٤٠]** ، وأشار إلى أنّ كثيرًا من النحويين ذهب إلى

---

(١) ينظر : معاني القرآن : ٣٧٥/٢ .
(٢) معاني القرآن واعرابه : ٣٢٤/٢ .
(٣) ديوان حسّان بن ثابت : ٩٠ .
(٤) شرح القصائد السبع الجاهليات : ٢٠٣ .
(٥) المحتسب : ١/ ٣٤٧.

كون (ما) في النصين زائدة للتوكيد ، إلّا أنّه وجّهها توجيه استفهام التعجب وعلل ذلك بقوله :" " ذهب الأكثرون إلى أنَّ (ما) في قوله .... صلة زائدة ، ومثله في القرآن كثير كقوله ... وهنا يجوز أن تكون (ما) استفهامًا للتعجب ، تقديره : فبأيّ رحمةٍ من الله لنت لهم ، ؛ وذلك ؛ لأنّ جنايتهم لما كانت عظيمة ، ثم إنّه ما أظهر البتة تغليظًا في القول ولا خشونة في الكلام علموا أنَّ هذا لا يتأتى إلاَّ بتأكيد رباني وتسديد إلهي ، فكان ذلك موضع التعجب من كمال ذلك التأييد والتسديد، فقيل : فبأيّ رحمةٍ لنتَ لهم ، وهذا هو الأصوب عندي"[١] .

وقد قبل ابن يعيش (ت : ٦٤٣هـ) رأي عدم الحذف ، لكنّه نعته بالقلة ، وهو يضرب أمثلة عديدة على ذلك بقوله : " اعلم أنّ ألف (ما) إذا كانت استفهامًا ، ودخل عليها حرف جارٌّ ، فإنّها تُحذف لفظًا وخطًا ، نحو ذلك : فيمَ ، بمَ ، عَلامَ ... وإنّما حذفوها ؛ لأنّ الاستفهام له صدر الكلام ، ولذلك لا يعمل فيه ما قبله من العوامل اللفظية إلاَّ حروف الجرّ ؛ وذلك لئلا يخرجُ عن حكم الصدر ، وإنّما وجب لحروف الجرّ أن تعمل في أسماء الاستفهام دون غيرها من الحروف لتنزلها ممّا دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم يُحكم عليهما جميعًا بالنصب ؛ ولذلك يُعطف عليها بالنصب وإذا دخل (ما) الاستفهامية حرف جرّ بَعُدَ من الاستفهام حيث عمل فيه ما قبله ، وقربَ من الخبرية ، فحذفوا ألفه للفرق بين الخبر والاستخبار ، فقالوا : فيمَ وعَمَّ ، والأصل (فيّما – عمّا) .... وربما اثبتوها فيه وهو قليل"[٢] ، واستشهد على قلّة ذلك بقول الشاعر[٣] :

على ما قام يَشْتِمُني لَئيمٌ كخِنْزِير تَمَرّغَ في رَمادِ (البحر الوافر)

---

(١) تفسير الرازي : ٩/٦٤-٦٥ .
(٢) شرح المفصل : ٢/ ٤٠٩- ٤١٠ .
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

أمّا ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) فقد أثبت وجودها في الشعر العربي والقراءات القرآنية والحديث النبوي الشريف ، أمّا عن الشعر العربي ، فقدّم نصين ، الأول قول حسان ابن ثابت[١]:

على ما قام يَشْتِمُني لَئيمٌ كخِنْزِير تَمَرّغَ في رَمادٍ (بحر الوافر)

والثاني قول عمر بن أبي ربيعة[٢]: **(بحر الخفيف)**

عجباً ما عجبتُ مما لوَ ابصر تَ خَليلي ما دُونَهُ، لَعَجبْتا

لمقالِ الصفيّ: فيمَا التجني ولما قد جفوتني، وهجرتا؟

وذكر أنّ في نص حسّان كان موضع الشاهد (على ما قامَ) ، وفي بيت عمر بن أبي ربيعة كان موضع الشاهد (فِيَما التجني) وقال :" وفي عدول حسان عن (علامَ يقوم يشتمني) وعدول عمر عن (ولماذا) مع إمكانهما دليل على أنّهما مختاران لا مضطران"[٣] .

وقد نقل في أكثر من مصدر أنّ بيت حسّان بن ثابت قد قُرئ بحذف الألف(فِيمَ يشتمني)[٤] ، ليخرجوا البيت من الاستشهاد به ، إلاَّ أنّ ديوان الشاعر أشار إلى إثبات الألف في (ما) ، ولم تكن فيه ضرورة [٥].

أمّا موضع الشاهد الذي قال به في قراءة قوله تعالى : ﴿عَمَّ يَتَساءلُون﴾[النبأ : ١] ، التي كانت بحسب رسم المصحف بحذف الألف من (ما) الاستفهامية ، وفي قراءة عكرمة

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٢١٧- ٢١٨ .
(٢) ديوان عمر بن أبي ربيعة : ٨٣ .
(٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٢١٧- ٢١٨
(٤) ينظر : شرح شواهد الايضاح لأبي علي الفارسي : ٢٧٢ ، شرح شواهد مغني اللبيب ، للسيوطي : ٧٠٩ .
(٥) ديوان حسّان بن ثابت : ٩٠ .

وعيسى بعدم الحذف ، أي (عَمَّا يتساءلون)[1] . وهذا يدلُّ على صحة قراءتها بالألف (ما) .

وأثبت ابن مالك جواز عدم الحذف للألف في اسم الاستفهام (ما) في الحديث النبوي الشريف في ثلاثة أحاديث ، وهي : قول النبي (صلى الله عليه واله) لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه الصلاة والسلام) : (**بما أهللت؟**)[2] ، وقوله (صلى الله عليه واله) : (**ليأتين على الناس زمان لا يبالي المرُ بما أخذ المال أمن حلالٍ أم من حرامٍ**)[3] .

وقول سهيل بن سعد : (**إنّي لأعرف ممّا عوده**)[4] ، ومثله قوله مع أبي ذر الغفاري : **(يا أبا ذر هل تدري فيما تنتظمان)**[5]

ولم يخالف علاء الدين البغدادي (ت ٧٢٥هـ) في تفسيره الموافقين على هذه القاعدة ففي بيانه دلالة الإغواء في قوله تعالى : **قوله تعالى:﴿قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾[الأعراف : ١٦]** ، قال " يعني فبأي شيء أضللتني ، فعلى هذا تكون (ما) استفهامية ، وتمَّ الكلام عند قوله (أغويتني) ، ثم ابتدأ فقال (لأقعدّنَّ لهم صراطك المستقيم)[6] .

وذهب النيسابوري (ت ٧٢٨هـ) في تفسيره النص القرآني السابق إلى قبول هذا الرأي ، لكنّه جعله من القليل ، مع أنّه قد ورد في نص قرآني ، فقال :" وقال بعضهم :

---

(١) ينظر : المحتسب ، لابن جني : ٢/ ٣٧٤، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٢١٧-٢١٨، التوجيه النحوي في قراءة عيسى بن عمر : ٢٠٧ .
(٢) ينظر : شواهد التصحيح على مشكلات الجامع الصحيح : ٢١٥ ، صحيح البخاري : ٢٠٨٣.
(٣) صحيح البخاري : ١٥٥٩ .
(٤) ينظر : شواهد التصحيح على مشكلات الجامع الصحيح : ٢١٥ ، صحيح البخاري : ١٢٧٨.
(٥) صحيح البخاري : ١٣٢٣.
(٦) لباب التأويل ومعاني التنزيل (تفسير الخازن) : ٢/ ١٨٦ .

(ما) للاستفهام ، كأنّه قيل بأي شيء أغويتني ، ثم ابتدأ فقال :(لأقعدَنَّ) ، ويرد على هذا القول : إنّ إثبات الألف إذا أدخل حرف جر على (ما) استفهامية قليل "[١] .

وحين نقف على رأي أبي حيّان ، فإنّ وقوفنا وقفة المستغرب المتحير ؛ إذ نجده يسير خلف جمهور النحويين ، ويحكم على النص القرآني بالضرورة ، وهذا المسلك في إخراج النص القرآني عن محتواه ، جعل الكلام يطول ويتوسع ، وكلّ ذلك سببه دفاعهم عن قواعدهم مع إقرارهم بأنّ " السماع مقدّم على القياس إلاّ أنّهم يصرفون النظر عن هذا الأمر ، ويحكمون القياس الذي يحكم على النص بالشذوذ أو الرّد أو يتعسفون في تأويل النص"[٢].

وتناول أبو حيّان حالة الحذف للألف في (ما) الاستفهامية ، وفق نصوص القرآن الكريم ، ووجه تلك النصوص على وفق قاعدة الضرورة التي أمَنَ بها في الشعر ، وأنكرها في القرآن ، ونجد ذلك في نصين من القرآن ، أحدهما **قوله تعالى :﴿قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾[الأعراف : ١٦]** ، فقال :" وقيل (ما) استفهامية كأنّه استفهم عن السبب الذي أغواه ، وقال : بأيّ شيء أغويتني ؟ ثم ابتدأ مقسمًا ، فقال : لأقعدَنَّ لهم ، وضعف إثبات الألف في (ما) الاستفهامية ، وذلك شاذ أو ضرورة ، نحو قولهم : عمّا تسأل ؟ فهذا شاذ وضرورة"[٣] .

وذكر في معالجته **قوله تعالى :﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ﴾[يس : ٢٧]** ، فقال : أنّ المشهور " إثبات الألف في (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جرّ مختص بالضرورة"[٤] .

---

(١) تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان : ٣/٢١٠ .
(٢) التقعيد النحوي بين سلطة العقل وكراهات النقل ، عبد القاهر حمداني : :٢٥ .
(٣) البحر المحيط : ٤/ ٢٧٥ .
(٤) المصدر نفسه : ٧/ ٣١٧ .

وقد أكد أبو حيّان هذه الضرورة عندما قدّم نصين من الشعر العربي لإثبات ذلك ، إلاّ أنّ المثير في الأمر أنّه عرض قول حسان بن ثابت وجعله دليلًا على الضرورة ، وهو قوله[١]:

على مَا قَامَ يَشْتُمُني لَئيمٌ كخِنْزِير تَمَرّغَ في رَمادٍ

فذكر أنّ الضرورة دعت إلى إبقاء الألف في (ما) في قوله (على ما قَامَ) ، على حين رأى النص الآخر دليلًا على حذف الألف ، وهو قول الشاعر عمرو بن معد يكرب[٢]:

علامَ تَقُولُ: الرُمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقي إذا أنَا لَمْ أطْعَنْ إذا الخَيلُ كَرّتْ (بحر الطويل)

ولنا أن نسأل ؛ ما هو المقياس الذي اعتمد عليه أبو حيان في جعل الأول ضرورةً ، والثاني قياسًا ، إذا كان البيتان كلاهما من كلام العرب ، فعلينا أن يحكم العقل فنقول : إنّ الحذف وعدمه سيّان في ذلك ، وكلاهما حالة من حالات الجواز ، لا المنع والضرورة على أحدهما دون الآخر ، وما توجيه أبو حيّان إلاّ مناصرة لجمهور النحويين واهمالًا لكل ما ثبت بصحة ذلك .

وهنالك نصان آخران تثبت فيهما الألف من (ما) الاستفهامية ذكرهما أبو حيان ، هما **قوله تعالى:﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[آل عمران : ١٥٩] وقوله تعالى : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾[المؤمنون : ٤٠]** ، وبيّن فيهما الفخر الرازي صحة إثبات الألف في (ما) الاستفهامية[٣] ، ثم إنّ ابن مالك أثبت وجود هذه الظاهرة في الحديث النبوي ، وأثبت غير واحدٍ من علماء العربية القدماء وجود هذه الظاهرة في القراءآت القرآنية وكلام العرب ، ومن هنا نقترح تعدل القاعدة النحوية و القول بجواز حذف ألف (ما) الاستفهامية وإثباتها في حال دخول حرف الجرّ عليها ، ولا يحق للنحويين الحكم على هذه القاعدة

---

(١) البحر المحيط : ٢٧٥/٤ ، ٣١٧/٧ .
(٢) البحر المحيط : ٣١٧/٧ ، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية : ١/ ٢١٩ ، الشاهد :٢٥.
(٣) ينظر : تفسير الرازي : ٦٤/٩-٦٥ .

بالضرورة أو مخالفة القياس كون النص القرآني المصدر السماعي الأعلى والأول الذي لابد من القياس عليه .

الفصل الثالث :

ما وصفه أبوحيان بأنّه (لا يجوز، ليس بشيء ، ولا حجة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم

القسم الأول : **ما وصفه أبو حيان بأنّه لا يجوز ، وهو وارد في القرآن الكريم .**

١- وقوع المسند إليه جملة :

٢- مجي تمييز العدد (اثنا عشر) جمعًا منصوبًا.

٣- مجيء (قعد) بمعنى صار .

٤- حذف فعل الشرط بعد (ما) الشرطيّة .

٥- مجيء (مِنْ) زائدة في الإيجاب والمعرفة .

٦- دخول (الواو) الحاليّة على الفعل المضارع المثبت .

القسم الثاني : ما وصفه أبو حيّان بأنّه(ليس بشيء – لا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

١- مجيء (كاد) زائدة .

٢- مجيء (إلى) بمعنى (مع) .

الفصل الثالث :

ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشيء ،ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

القسم الأول : **ما وصفه أبو حيان بأنّه لا يجوز ، وهو وارد في القرآن الكريم .**

١- وقوع المسند إليه جملة

سوف أدرس تحت هذا العنوان :

أ- **مجيء الفاعل جملة .**

ب-مجيء نائب الفاعل جملة .

أ - مجيء الفاعل جملة

يرى جمهور النحويين أنّ الفاعل إمّا أنْ يأتي اسمًا أو مصدرًا مؤولًا[١] ، ومن هنا يمكن القول : إنّ للنحويين ثلاثة اتّجاهات من مجيء الفاعل جملة ، هي:[٢]

الأول منها : عدم الجواز ، فلا يصح أن يكون الفاعل جملة ، وهذا هو رأي جمهور النحويين.

والثاني : الجواز ، ففي حديثهم عن **قوله تعالى :** ﴿**ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ**﴾**[يوسف : ٣٥]** ، ووجّه القائلون بالجواز هذا النص القرآني بقولهم :"

---

(١) ينظر : معاني القرآن ، للفرّاء : ١١٠/٣ ، التذييل والتكميل : ١٧٣/٦-١٧٤ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٥٢٥/١ .

(٢) ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٥٢٥/١ .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

إنّ الفاعل في الآية ضمير البداء المفهوم من (بَدَا) أو ضمير السّجن المفهوم من الفعل[١] .

والثالث : جوّز مجيء الفاعل جملة ، ولكن قيّده بأفعال القلوب ، وممّن قالوا بهذا الرأي سيبويه في توضيحه الفاعل **قوله تعالى** : ﴿**ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ**﴾**[يوسف : ٣٥]** ؛ فقد قال:" لأنّه موضع ابتداء ، ألا ترى أنّك لو قلت : بدا لهم أيُّهم أفضلُ لحسُن كحسنه في عَلمتُ ، كأنّك قلت : ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا"[٢].

وكان المبرّد (ت ٢٠٧هـ) واحدًا ممّن أنكروا مجيء الفاعل جملة ، وردّ رأي سيبويه القائل بصحة مجيء الفاعل جملة ، وهو يعلق على **قوله تعالى**﴿ **ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ**﴾**[يوسف : ٣٥]** بقوله :" وتفسيره خطأ ؛ لأنّه لم يجعل في (بدا) فاعلًا ، فقد أحال وناقض في قوله : لا يخلو الفعل من فاعل ولكنّه ... على قوله : ثم بدا لهم بدوٌ ، ولكن حذف بدوٌ من الكلام ؛ لأنَّ (بدا) يدل عليه ، ونظيره من كلام العرب من كذّب كان شرًا له ، أي : الكذب وكأنّه ... ثم بدا لهم بدوٌ ، قالوا : ليسجننه ، ولم يذكر قالوا لدلالة الكلام عليه"[٣] .

وبيّن أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) عدم جواز مجيء الفاعل جملة بقوله :" اعلم إنّ الفاعل لا يجوز أن يكون جملة ، ولا يجوز في الجُمل أن تقام مقام الفاعل ، ولا مَقام ما يجري مَجرى الفاعل"[٤] .

---

(١) ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٥٢٥/١ .
(٢) الكتاب : ٣/ ١١٠ .
(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد ، لابن ولاد : ١٨٧ ، (المسألة : ٧٩) .
(٤) المسائل البغداديات : ٥٢٥ .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

وعلّل رفضه بأنّ " الفاعل يُكنَّى عنه فلا يجوز قيامُ الجمل مقامه ؛ لأنّك لو فعلت ذلك للزَمك إضمارها ، وليس لها إضمار ، فإن قلت : أفليستْ الأسماء المضمرة قد قامت مقام الفاعل ، وليست هي ممّا يُكنى عنها وإضمارها ؟ فالقول : إنّ الجملَ ليست أسماء مضمرة ، وإنّما هي مظهرة والمُظهرات إذا أُقيمت مقام الفاعل لزم الكناية عنها وإضمارها ، وذلك لا يجوز في الجمل ، وأيضًا فإنّ عامة الأسماء الفاعلة تُثنَّى وتُجمع ، والجملُ لا تثنى ولا تُجمع ، وأيضًا فإنّ الفاعل عكس المبتدأ ، فلو جاز أن يقوم مقامه الجملة لجاز أن يقومَ مقام المبتدأ ، فكنتَ تُوقع موقعَ الاسم المبتدأ على أنّها محدَّث عنها ثم تُسند الحديث بَعدُ إليها ، إمّا جملة وإمّا مفردًا ، على حَسبِ ما يُسند إلى المبتدأ ، ألاَ ترى أنَّ كلَّ ما صلُحَ أن يكون فاعلًا من الأسماء صَلُحَ أن يكون مبتدأً ، وقد يكون مبتدأً ما لا يكون فاعلًا ... فكذلك لو جاز أن تكون الجملة فاعلة ومرفوعة الموضع ؛ لكونها فاعلة لَصلُحتْ أن تكون مرفوعة الموضع لوقوعِها موقع المبتدأ"[1].

ومن القائلين برفض مجيء الفاعل جملة ابن جني (ت٣٩٢هـ) ، وأدخل ما جاء من ذلك في باب الضرورة ، وذلك عندما أشار إلى قول هشام الذي يجيز مجيء الفاعل جملة ، فقال :" وأجاز هشام : يُسرني تقوم ، وينبغي أن يكون ذلك جائزًا عنده في الشعر لا في النثر ، هذا أولى عندي من أن يكون يرتكبه من غير ضرورة"[2] ، وذكر في حديثه عن قول الشاعر[3]: **(بحر الطويل)**

وَمَا رَاعَنِي إلاّ يَسيرُ بِشْرطةٍ وعَهديَ به قينًا يُعشُ بِكير

([1]) المسائل البغداديات : ٥٢٥-٥٢٧ .

([2]) الخصائص : ٢/ ٤٣٥ .

([3]) خزنة الأدب ولب لباب العرب : ٨/٥٨٠ .

أنّ (يسير) ممكن أن تكون حالًا لـ (راعني) ، والفاعل مضمر[١] .

وقال ابن جني في كتابه التذكرة :" الدلالة على أنَّ الجمل لا تُقامُ مقام الفاعل أنَّ الجمل نكرة ؛ كما أنَّ الأحوال والتمييز نكرة ، وإنّها لا تُعرف ابدًا كما لا يُعرَّف الحال ولا التمييز ابدًا ، فكما لا يُجعلان فاعلين ؛ لأنَّ الفاعل يلزم إضماره وإذا أُضمر تَعرَّف ؛ كذلك الجمل ؛ لأنّها لا تُضمر إذا كانت لا تُعرَّف"[٢] .

وذكر ابن يعيش ، وهو يوضح كلام الزمخشري في مفصله رفضه مجيء الفاعل جملة ، وأشار إلى هذا الرفض في كلامه عن قول من خلال كلام العرب ، فعلق على نصين من الشعر العربي ، وهما قول الشاعر جميل بثينة[٣] : **(بحر الطويل)**

جَزعتُ حِذارَ البيّنِ يوم تحملوا وحقَّ لمثلي يا بُثينة يجزعُ

فقال :" فأسند حقَّ إلى جزع ، وهو فعل ، قيل : إنّ مراده ههنا معنى الفعلين ، والتقدير (أن يسير) و (أن يجزع) ، فالفعل فيهما مسند إلى المصدر المنويّ ، لا إلى الفعل ؛ لأنّ (أنْ) والفعل مصدرًا ، والمراد ما راعني إلّا سيرَه ، وحقّ لمثلي الجزع"[٤] ، وهذا يعني أنّ ابن يعش رفض ما قاله صاحب المفصل ، وذهب أنّ هنالك محذوفًا وهو (أن)، وأصبحت مع الفعل مصدرًا مؤولًا ، وبذلك أراد أن يشير إلى أنّ الفاعل مصدر مؤول لا جملة .

---

(١) ينظر : الخصائص : ٢/ ٤٣٤ .

(٢) مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها :٥٩ .

(٣) ديوان جميل بثينة : ٧٤.

(٤) شرح المفصل : ٣/ ٥-٦

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

وجعل ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) الفاعل اسمًا ، أومصدرًا مؤولًا بقوله :" فالفاعل إذن لا يكون إلاَّ اسمًا ، وأنَّ (أنْ – ما) مع ما بعدهنَّ ، خلافًا لمن أجاز أن يكون الفاعل فعلًا"[١].

ورأى أنّ الفاعل الفعل (بدا) في **قوله تعالى :﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾[يوسف : ٣٥]** ضمير المصدر الدال ؛ إذ قال " يحتمل أن يكون فاعل (بدا) ضمير المصدر الدال عليه ، وهو البَداءُ ، كأنّه قال :بدا بدًا لهم هو ، أي : البداء"[٢] ، ورفض أن يكون (ليسجننّه) .

وعلق على النص الشعري عن طريق التأويل في ابعاد كون (ليسجننه) الجملة الفعلية فاعلًا بقوله " وتكون اللام في (ليسجننه) إمّا جوابًا لقسم محذوف تقديره(والله ليسجننه) ، وإمّا جوابًا لـ (بدا) لهم ؛ لأنّ (بدا) من أفعال القلوب ، وأفعال القلوب قد تجري مجرى القسم ، فتحتاج إلى جواب"[٣] .

وبيّن ابن هشام (ت ٧٦١هـ) أنّ المشهور عند جمهور النحويين عدم جواز مجيء الفاعل جملة ، ونقل نصوصًا من القرآن وكلام العرب الشعري ، وعلّق عليها بعدم الجواز ، مثل **قوله تعالى :﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾[يوسف : ٣٥].**

وكذلك قول الشاعر[٤]: **(بحر الطويل)**

وما راعني إلا يسير بشرطة وعهدي به قينا يسير بكير

---

(١) شرح جمل الزجاجي : ١/ ٩٣-٩٤ .

(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(٤) خزانة الأدب ولب لباب العرب : ٨/ ٥٨٠ .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

ووضّح ذلك بقوله : " ومنع الأكثرون ذلك كلّه ، وأوّلوا ما ورد ممّا يوهمه ، فقالوا : في (بَدَا) ضمير البَداء"[١] .

وكان أكثر تفصيًلا للرفض عندما عرض النصوص القرآنية القائلة بصحة مجيء الفاعل جملة وتعليقه عليهنَّ ، مثل في **قوله تعالى** : ﴿**وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الأَمْثَالَ**﴾ **[إبراهيم : ٤٥]** ، فرفض كون جملة (كيف فعلنا) فاعلًا ، وجعلها من إضمار التبيين[٢] .

وكذلك فصل في حديثه عن **قوله تعالى** :﴿**ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ**﴾**[يوسف : ٣٥]** ؛ " فجعلوا جملة (لَيَسْجُنُنَّهُ) فاعلًا (بَدَا) وجملة (كيف فعلنا بهم) فاعلًا لـ (تبين)"[٣] ، ورأى أنّه لا حجة " لهم في ذلك ، أمّا الآية الأولى فالفاعل فيها مضمر مستتر عائد ، إمّا على مَصْدَر الفعل ، والتقدير : ثم بَدَا لهم بداءٌ ، كما تقول (بَدَا لي رأيٌ) ويؤيد ذلك أنَّ إسناد (بَدا) إلى البَداء قد جاء مُصَرَّحًا به في قول الشاعر الشماخ بن ضرار الذبياني[٤] : **(البحر الطويل)**

لَعَلّك والمَوعودُ حَقٌّ لِقَاؤه بَدَا لَك فِي تِلكَ القلوصِ بَدَاءُ

وإمّا على السَجن بفتح السين المفهوم من قوله (لَيَسْجُنُنَّهُ) ، ويدلُ عليه **قوله تعالى** : ﴿ **قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ**﴾**[يوسف : ٣٣]** ، وكذلك القولُ في الآية الثانية ، أي : وتبين هو، أي : التبيّنُ ، جملة الاستفهام مفسّرة"[٥] .

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٤٩١/٢ .

(٢) ينظر : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ٩١-٩٢ .

(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(٤) ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني : ٤٢٧ .

(٥) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب :٩٢.

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

وتناول الدماميني حدود الفاعل عند جمهور النحويين ، وبيّن رفضهم وقوعه جملة بقوله " وهو المسند إليه سواء كان ظاهرًا نحو : قام زيد أو ضميرًا نحو : الزيدان قاما ، وسواء كان صريحًا ... أو مؤولًا ... هذا مذهب البصريين"[١] .

وكان للمفسرين وقفة عند هذه المسألة ، وذهب بعضهم إلى رفع راية التأييد لجمهور النحويين ، سائرين على خطاهم فيما قالوه ، فصرح الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) عندما تناول تفسير **قوله تعالى ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾[يوسف : ٣٥]** بأنّ فاعل الفعل (بدا) غائب عن النص ، ووقع موقع الاضمار بقوله :" بدا لهم : فاعله مضمر ؛ لدلالة ما يفسره عليه ، وهو (ليسجننه) ، والمعنى : بدا لهم بداءً ، أي : ظهر لهم رأي ليسجننه ، والضمير في (لهم) للعزيز وأهله"[٢] .

وبيّن العكبري (ت ٦١٦هـ) حالات الفاعل في تفسيره النص القرآني السابق ، وكشف عن رفضه مجيء الجملة فاعلًا ، فقال :" في فاعل (بدا) ثلاثة أوجه : أحدها : هو محذوف ، و (ليسجننه) قام مقامه ، أي : بدا لهم السجن ، فحُذف ، واقيمت الجملة مقامه ، وليستْ الجملة فاعلًا ؛ لأنّ الجمل لا تكون كذلك ، والثاني : أنّ الفاعل مضمر ، وهو مصدر (بدا) : بدا لهم بداءٌ ، فأضمر ، والثالث : أنّ الفاعل ما دلَّ عليه الكلام ، أي : بدا لهم رأيٌ ، أي : فأضمر و (حتى) متعلقه"[٣] ، وذكر ثلاثة أسباب تمنع مجيء الفاعل جملة "" أنّ الفاعل كجزء من الفعل ، ولا يمكن جعل الجملة كالجزء لاستقلالها ، والثاني : أنّ الفاعل قد يكون مضمرًا ، ومعرفة بالألف واللام ، واختيار الجملة لا يصح ،

---

(١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني : ٤/٢١٧ .

(٢) الكشاف : ٣/ ٢٨٢ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ٣٧٢ .

والألف واللام لا تدخل عليها ، والثالث : أنّ الجملة قد عمل بعضه في بعض ، فلا يصحّ أن يعمل فيها الفعل ، لا في جملتها ولا في أبعاضها ، إذ لا يمكن تقديرها بالمفرد"[١] .

ولم يبتعد السمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) كثيرًا عن رأي سابقيه من المفسرين، إذ ذكر ، وهو يفسر النص القرآني السابق أنّ " في فاعله أربعة أوجه ، أحسنها أنّه ضمير يعود على (السَجن) بفتح السين ، أي : ظهر لهم حَبسه ، ويدلُّ على ذلك لفظ (السِّجن) في قراءة العامة ... والثاني : أنّ الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل وهو (بدا) ، أي : بدا لهم بداءٌ ... والثالث : أنّ الفاعل مضمرٌ يدلُّ عليه السياق ، أي : بدا لهم رأيٌ ، والرابع : أنّ نفس الجملة من (ليسجننه) هي الفاعل ، وهذا من أصول الكوفيين "[٢] .

ولم يخالف محيي الدين الدرويش رفاقه من المفسرين عند تفسير النص القرآني السابق ، فذهب إلى أنّ الفاعل في النص مضمرٌ بقوله :" وبدا : فعل وفاعله مضمر يفسّره (ليسجننه) ، أي بدا لهم أن يسجنوه "[٣] .

وعلى الرغم من السعة والاستطراد في عرض الأدلة التي توافق مجيء الفعل جملة فإنَّ الدكتور عبد الخالق عضيمة منع ذلك ، وذهب إلى ما يخالفه ، وقد بدأ عضيمة عرض هذه المسألة من سؤال عرضه وهو : هل يكون الفاعل جملة ؟ وبعدها استعرض النصوص القرآنيّة وعرض الآراء التي قيلت فيها ، ومن تلك النصوص :

- **قوله تعالى : ﴿وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الأَمْثَالَ﴾[إبراهيم : ٤٥]** فقال : " وكيف : في موضع نصب بـ (فعلنا) ، ولا يجوز أن يكون فاعل (تبين) لأمرين : أحدهما : أنّ الاستفهام لا

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب :١٥٢/١-١٥٣.

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٦/ ٤٩٤ .

(٣) إعراب القرآن وبيانه : ٥٣٥/١٢ .

يعمل فيما قبله ، والثاني : أنّ كيف لا تكون إلاّ خبرًا أو ظرفًا أو حالًا ، على اختلافهم في ذلك الفاعل مضمر يدل عليه الكلام ، أي وتبين لكم هو ، أي حالهم "[1] ، وهنا أعرب عن رأيه بكون الفاعل مضمرًا .

- ثم **قوله تعالى** : ﴿**أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ أَفَلا يَسْمَعُونَ**﴾**[السجدة : ٢٦]** ، **وقوله تعالى** ﴿ **ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ**﴾**[يوسف : ٣٥]** ، رفض كون (كم أهلكنا) و (ليسجننه) فاعلًا ، فقال :" والصواب خلاف ذلك "[2] ، أي خلاف كون الجملة فاعلًا .

- **قوله تعالى** : ﴿ **ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا**﴾**[الكهف : ١٢]** اعتمد الدكتور عضيمة في رفضه مجيء جملة (لنعلم) فاعلًا للفعل (بعثنا) على حجتين ، الأولى منهما " قرئ (ليعلم) وهو معلق ... ؛ لأنّ ارتفاعه بالابتداء ، لا بالإسناد يعلم إليه ، وفاعل (يعلم) مضمون الجملة .... ولا يجوز على مذهب البصريين وقوع الفاعل ... جملة "[3] .

- **قوله تعالى** ﴿ **ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ**﴾ **[يوسف : ٣٥]** ، وفيه ذكر أنّ :" الفاعل ضمير يفسره ما يدلُّ عليه المعنى ، أي : بدا لهم هو ، أي : رأيٌ أو بداءٌ ، كما قال : بدا لي مِن تلك القلوص بداء ، هكذا

([1]) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ١/ ق٣: ٤٣١-٤٣٢ .

([2]) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

([3]) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

قال النحاة والمفسرون ، إلاّ من أجاز أن تكون الجملة فاعلًا ؛ فإنّه زعم أنَّ (ليسجننه) في موضع فاعل"[١] .

وبعد هذا التفصيل في أربعة نصوص قرآنية أفصح عضيمة عن رأيه بقوله :" والذي أذهب إليه أنّ الفاعل ضمير يعود على (السجن) المفهوم من قوله (ليسجننَّ) أو من قوله : السجن "[٢].

ووقف بعض المفسرين على التل ، فعرضوا الآراء ولم يرجحوا ، ومنهم النحّاس (ت ٣٣٨هـ) الذي توقف عند النص القرآني السابق ليفصل القول فيه ، وكان ناقلًا للآراء ، فعرض رأي سيبويه القائل بصحة مجيئ الفاعل جملة ، وبيّن رأي المبرد في رده عليه ، ثم عرض رأيًا آخر ، وهو القائل إنّ الفاعل مضمرًا[٣] ، وسار الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) على نهجه في العرض وعدم الترجيح ، ولم يخالفه بشيء ممّا قاله[٤] .

ولم يبدِ محمود سليمان ياقوت رأيًا جازمًا في هذا الأمر ، فقد عرض أربعة آراء ، ولم يرجح أحدًا منها ، ويبدو أنّه قبلها جميعًا ؛ وإلاّ لبيّن حالة الرفض والترجيح لأحدها ، إذ بيّن وجوه الفاعل في النص القرآني السابق ، بقوله " الأول أن يكون الفاعل مصدرًا مقدرًا دلَّ عليه (بدا) ، والتقدير (ثمّ بدا بداءً) ، وقد أظهر الشاعر هذا المصدر بقول الشمّاخ بن ضرار الذُبياني:[٥]: **(البحر الطويل)**

لَعَلّك والموعودُ صدقٌ لقاؤه بدا لك في تلك القلوص بداءُ

([١]) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ١/ ق٣: ٤٣١-٤٣٢ .

([٢]) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

([٣]) ينظر : إعراب القرآن : ٢/ ٣٢٩ .

([٤]) ينظر : فتح القدير بين فني الرواية والدراية من علم التفسير : ٣/ ٣٥ .

([٥]) ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني : ٤٢٧ .

الثاني : أن يكون الفاعل مضمرًا تقديره (السجن) ، أي : بدا لهم السجنُ ، وقد دلَّ عليه (ليسجننّه) ، والثالث : أن يكون الفاعل محذوفًا ، وإن لم يكن في اللفظ يقوم مقامه ، وتقديره (ثم بدا لهم رأيٌ) ، والرابع : أن يكون الفاعل جملة (يسجننه) عند من أجاز وقوع الفاعل جملة ، وهم علماء مدرسة الكوفة"[١] .

ولم تكن الأقلام أسيرة لرأي الرافضين مجيء الفاعل جملة ، وتأويلاتهم النصوص القرآنية والشعرية فلم يرَ بعض النحويين من ضيرٍ من وقوع الفاعل جملة ، وفي الحقيقة أنّ بدايات القول بهذا الرأي تعود إلى سيبويه ، غير أنّه لم يصرح به ، وإنّما مثل له بقوله : بدا لهم أيّهم أفضل ، وقال في تقديره : كأنّك قلتَ ظهرَ لهم أهذا أفضلُ أم هذا[٢] .

وكذلك سار على منواله بعض النحويين ، فنسب هذا الرأي إلى الكوفيين ، مثل : الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) وهشام بن معاوية الضرير(ت : ٢٠٩هـ) ، وثعلب (ت ٢٩١هـ) ، وممّن صرّح بهذا الرأي أبو حيّان الأندلسي ؛ إذ جاء في كتابه (التذييل والتكميل) قوله :" وذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين إلى أنّه يجوز أن يسند الفعل للفعل فأجازوا : يُعجبني يَقومُ زيدٌ ، وظهر لي أقامَ زيدٌ أم عمرو"[٣] ، وعرض النصوص التي اعتمدوا عليها في ذلك الأمر ، منها **قوله تعالى :﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾ [يوسف : ٣٥]** ، ونصّان شعريّان من كلام العرب ، وهما قول الشاعر[٤] :

وما راعني ألّا يسيرُ بِشرْطِةٍ وعهدي به قيّنًا يَعيشُ بكيْر (البحر الطويل)

---

(١) إعراب القرآن الكريم :٥/٢٢٥١-٢٢٥٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣/١١٠ ، النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته : ١٠٩ .

(٣) التذييل والتكميل : ٦/١٧٣-١٧٤ .

(٤) خزانة الأدب ولب لباب العرب : ٨/ ٥٨٠ ، ،ينظر : التذييل والتكميل : ٦/ ١٧٣-١٧٤ .

وكذلك قول آخر[١] : **(البحر الطويل)**

فإن كانَ لا يُرضيك حتى تَرُدّني إلى قَطَرِيّ لا إخالكَ راضيًا

وهذا الرأي ليس مطلَقًا ، بل قيّده أصحابه بأفعال القلوب ،وهذا ما صرح به أبو حيّان بقوله :" وذهب الفرّاء وجماعة إلى جواز ذلك بشرط أن يكون العامل فعلًا قلبيًا"[٢] .

ولم يلتزم ابن ولّاد (ت ٣٣٢هـ) الصمت حيال ذلك ، بل سعى جاهدًا إلى أن يؤكد هذا الرأي ، ليكون ردًا على المبرد الذي أشار بخطأ رأي سيبويه ، ففي **قوله تعالى** : ﴿ **ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ**﴾**[يوسف : ٣٥]** قال : " ليسجننه جملة في موضع الفاعل ، وذلك أنّ أفعال العلم وما قاربها في معناه يجوز فيها مثل هذا ، آلا ترى أنّك تقول (قد بدا لي أيّهما أفضلُ) و(وقد بانَ لي زيدٌ أفضلُ أم عمرو ، كقولك : قد بان لي ذلك"[٣] .

وكان للجرجاني (ت ٤٧١هـ) وقفة مؤيدة لهذا الرأي ، وهو يفسر (ثم بدا لي) في النص القرآني السابق فقال:" الفعل منه مسند إلى جملة مركّبة من جواب قسم تقديره : ثمَّ بدا لهم أنْ والله ليسجننه"[٤] .

والملاحظ على ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) أنّه لم يصرح في بيان مجيء الفاعل جملة ، إلاّ أنّه من تطبيقاته عليه بيّن أنّه يصح مجيئه فاعلًا فقال :" يكون اسمًا ... وغير اسم ...."[٥] ،واستشهد[١] لغير الاسم بنص قرآني تبيّن فيه أنّ الفاعل مصدرًا مؤولًا ، **وهو**

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب العرب : ١٠/ ٤٧٩ .

(٢) التذييل والتكميل : ٦/ ١٧٣-١٧٤ .

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد : ١٨٧ .

(٤) درج الدرر في تفسير الآي والسور : ١٣٠/٢ .

(٥) شرح التسهيل : ٢/ ١٠٥ .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

قوله تعالى : ﴿**أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ**﴾**[فصلت : ٥٣]** ، وكذلك بقول الشاعر الفرزدق[٢]:

ما ضرَّ تغلب وائل أهَجوتَها أم بتَّ حيثُ تلاطم الجَران (بحر الكامل)

وعلّق ناظر الجيش على قول ابن مالك (كون الفاعل غير اسم) في قول الشاعر أنّ المقصود منه الجملة الفعلية ، فهو أشار إليه من دون أن يبيّنه ، وجعل (أهجوتها) جملة فعلية واقعة فاعل الفعل (ضرَّ)[٣].

وأجاز الدماميني (ت ٨٢٨هـ) وقوع الجملة فاعلًا مع وجود الاستفهام فيها من دون سائر المعلقات ، على أن يكون الإسناد مضافًا محذوفًا إلى جملة ، فقولهم : ظهر لي أقام زيد ؟ أي جواب قول القائل بذلك[٤] .

والظاهر من كلام الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ) موافقته على هذا الرأي ، فقد عرضه ، ولم يصرّح برفضه ؛ فقال : وهو يبين موقع (ليسجننه) في النص القرآني السابق قيل : "إنّ جملة (ليسجننه) جواب (بدا) ؛ لأنّه من أفعال القلوب ، والعرب تجريها بها مجرى القسم وتتلقاها بما يتلقى به"[٥] .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٢/ ١٠٥ .

(٢) ديوان الفرزدق : ٦٣٩ ، وفي الديون (أم بلت) محل (أم بت) ، و (تناطح) محل (تلاطم) ، و (البحران) محل (الجران) ، شرح التسهيل : ١٠٥/٢

(٣) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ٦/٤-٧ .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ٢١٨/٤ ، النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته : ١١٠ .

(٥) روح المعاني : ١٢/ ٢٣٦.

ولم يقف الآلوسي عند هذا الحد ، بل ذكر نصوصًا قرآنيّة أخرى كان الفاعل فيها مضمون جملة ، مثل **قوله تعالى :﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ﴾[الأنعام : ٦]** ، **وقوله تعالى :﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الأَمْثَالَ﴾[إبراهيم : ٤٥]** ، وعلق عليها بقوله :" أي : كثرةُ إهلاكنا ، وكيفية فعلنا ، وظاهر كلام ابن مالك ... أنّ الفعل في ذلك جملة تأويلها بالمفرد حين قال : وجاز الإسناد في هذا الباب باعتبار التأويل كما جاز في باب المبتدأ ، وجمهور النحاة لا يجوزون ذلك"[١] .

وشمّر الأستاذ سعيد الأفغاني عن ساعديه ليضع بصمة لقلمه وهو يؤيد هذه القاعدة في عرضه أنواع الفاعل ؛ فجعل منهما الجملة ، وأثبت ذلك **بقوله تعالى :﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الأَمْثَالَ﴾[إبراهيم : ٤٥]** ، فقال :" وفاعل (تَبيّن) جملة (كيف فعلنا بهم)"[٢] .

وقد ردّ الدكتور عبد الستار الجواري على المنكرين هذا الرأي ، والذاهبين إلى تأويل **قوله تعالى :﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾[يوسف : ٣٥]** ، فقال : وهذا التأويل ظاهر في التكلف ، وهو خرق ذلك مخالف لقاعدتهم المشهورة أنّ المفسّرَ عينُ تفسيره ، ولو قيل في غير القرآن (ثم بدا لهم أن يسجنوه) مع التسليم باختلاف المعنى لما احتاجوا إلى مثل هذا التعسف في التأويل"[٣] .

ويبدو لي أنّ تقدير الجواري (أن يسجنوه) ذهاب منه إلى عدّ الفاعل مصدرًا مؤولًا ، وهذا لا ينفي قبوله مجيء الفاعل جملة ، بدليل إشادته بكلام الفرّاء ، وجعله قريبًا من

---

(١) روح المعاني : ١٢/ ٢٣٦.

(٢) الموجز في قواعد اللغة العربية : ٢١٨ .

(٣) نحو القرآن :٣٠-٣١.

الصواب بقوله :" لقد كان الفرّاء أقرب إلى الحق وأدنى إلى الصواب وأبعد عن التزام ما لا حاجة إلى الالتزام من التقدير والتأويل المتكلف[١] .

وعندما نقف على رأي أبي حيّان الأندلسي نراه يرفض مجيء الفاعل جملة ؛ إذ جعل الفاعل في **قوله تعالى :﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾ [يوسف : ٣٥]** ضميرًا مستترًا بقوله :" (ثم بدا لهم) أي : ظهر لهم ، والفاعل لـ (بدا) ضمير يفسّره ما يدل عليه لمعنى ، أي : بدا لهم هو ... هكذا قاله النحاة والمفسرون إلاّ مَن أجاز أن تكون الجملة فاعلة فإنّه زعم أنّ قوله (ليسجننه) في موضع الفاعل لـ (بدا) أي : سجنه (حتى حين) ، والرّد على هذا المذهب مذكور في كتب النحو ، والذي أذهب إليه أنّ الفاعل ضمير يعود على السِّجن المفهوم من قوله (ليسجنن) أو مِن قوله (السِّجن) على قراءة الجمهور ، أو (السِّجن) على قراءة مَن فتح السين ، والضمير في (لهم) للعزيز وأهله "[٢] .

وفي كلامه عن **قوله تعالى:﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُم كَيفَ فَعَلنَا بِهِم وَضَرَبنَا لَكُمُ ٱلأَمثَالَ ﴾[إبراهيم :٤٥]** قال: " (وتبيّن) فعلاً ماضياً ، وفاعله مضمر ، يدل عليه الكلام ، أي : وتبين لكم هو ، أي حالهم ، ولا يجوز أن يكون الفاعل (كيف) ؛ لأنّ كيف إنّما تأتي اسم استفهام أو شرط ، وكلاهما لا يعمل فيما قبله ..."[٣] .

---

(١) نحو القرآن :٣٠-٣١.
(٢) البحر المحيط : ٥/ ٣٠٦ – ٣٠٧ .
(٣) المصدر نفسه : ٥/ ٤٢٥ .

ب- مجيء نائب الفاعل جملة :

اتّجه جمهور النحويين في مجيء نائب الفاعل جملة اتجاهات متعددة كلَّها تصب في الرفض ، لكنهم اختلفوا في نعته ، وقد نقل رأيهم كثيرٌ من النحويين ، وهم يخوضون في هذه المسألة ، ومنهم ابن هشام الذي بيّن ذلك ، وهو يفسر قوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُم لَا تُفسِدُواْ فِي ٱلأَرضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحنُ مُصلِحُونَ** ﴾[البقرة : ١١] ؛ فأشار إلى أنّ البصريين يقدرون نائب الفاعل في (قيل) ضمير المصدر ، وجملة النهي مفسّرة لذلك الضمير ، وقيل : الظرف نائب عن الفاعل[١] .

وسار السيّوطي في هذا الركب ، إذ ذكر أنّ الأصح المنع في مجيء نائب الفاعل جملة فقال :" لا يجوز الفاعل ونائبه جملة ... اختلف في الإسناد إلى الجملة على مذاهب أصحها المنع "[٢] .

وأدلى السمين الحلبي بدلوه ، وأفصح عن رأي البصريين قبل أن يذكر رأيه ، وهو يفسر قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ**﴾[النحل:٢٤] ، فقال عن مجيء نائب الفاعل جملة فقال :" والبصريون يأبون ذلك ، ويحملون القائم مقامه ضمير المصدر ؛ لأنّ الجملة لا تكون فاعلة ولا قائمة مقام الفاعل والفاعل محذوف أمّا المؤمنون وأمّا بعضهم ، وأمّا المقسمون "[٣] .

وقد أيّد بعض الدارسين المحدثين ما ذهب إليه جمهور النحويين مِن المنع المطلق ، وهذا ما أكده الدكتور عبّده الراجحي بقوله :" اسم محل الفاعل المحذوف ، ويأخذ أحكامه

---

(١) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٢/ ٤٦٢ .
(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ١/ ٥٢٥ .
(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٢٠٧/٧ .

... ويصير عمّدة، لا يصح الاستغناء عنه ، وحكمه الرفع ، وهو لا يكون جملة ، بل لابد أن يكون كلمة واحدة اسماً صريحاً أو مؤولاً "[١] .

وهناك نحويون آخرون قيّدوا صحة مجيء نائب الفاعل جملة بالتعليق بفعل مِن أفعال القلوب ونسب هذا الرأي لسيبويه بقولهم :" يجوز أن يقع فاعلاً أو نائباً عنه بفعل مِن أفعال القلوب إذا علّق ، نحو : ظَهَرَ لي أقام زيدٌ أم عمرو ؟ وعَلِمَ أقام بكرٌ أو خالدٌ ؟ بخلاف نحو : يَسرني خرج عبدالله ، فلا يجوز ، ونسب هذا لسيبويه"[٢] ، وتبنى هذا الرأي الكوفيون مثل : الفرّاء وهشام بن معاوية الضرير (ت ٢٠٩هـ) وثعلب[٣] . بشرط أن يكون " المسند إليها قلبياً وباقترانها بأداة متعلقة نحو : ظَهَرَ لي أقام زيدٌ ، وعُلم هل قعد عمرٌ "[٤] ، وإلى هذا الرأي ذهب ابن ولّاد[٥] .

وذكر الأستاذ محيي الدين الدرويش في إعرابه **قوله تعالى : ﴿ وإِذَا قِيلَ لَهُم لَا تُفسِدُواْ فِي ٱلأَرضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحنُ مُصلِحُونَ ﴾[البقرة:١١]** ، بأنَّ :" قيل: فعل ماضي مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على الله"[٦] ، فالواضح من كلامه أنّه يرفض مجيء نائب الفاعل جملة .

وعزّز العكبري تأييده هذه المسألة بنص قرآني آخر ، وهو قوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لا**

---

(١) التطبيق النحوي والصرفي ، عبده الراجحي : ١٨٤ .
(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ١/ ٥٢٥ .
(٣) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٢/ ٤٦٢ .
(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٢/ ٤٦٢
(٥)ينظر : الانتصار لسيبويه على المبرّد : ١٧٦ ، المسألة : ٧٩ .
(٦) إعراب القرآن الكريم وبيانه : ١/ ٣٤ .

يَعْلَمُونَ﴾[البقرة : ١٣] فقال :" قوله : وإذا (قيل لهم آمنوا) القائم مقام المفعول هو القول ويفسره آمنوا ؛ لأنّ الأمر والنهي قول"[١] .

وتابعهم في ذلك ابن عصفور ؛ إذ ذكر في تعليقه على قوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُم لَا تُفسِدُواْ فِي ٱلأَرضِ ﴾[البقرة : ١١]** بأنَّ الصواب " أنّ النائب جملة ؛ لأنّها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول ، فكيف انقلبت مفسّرة ؟ والمفعول به متعين للنيابة ، وقولهم الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائباً عنه جوابه إنّ التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات "[٢] .

وأجاز ابن هشام في المغني مجيء نائب الفاعل جملة بشرط اقترانه بأداة استفهام من " دون سائر المعلقات ، أو على أنّ الأسناد على مضاف محذوف ، لا إلى الجملة الأخرى ، ألا ترى أنّ المعنى ظَهَرَ لي جواب أقام زيدٌ ، أي : جواب قول القائل ذلك ؟ وكذلك في (عُلم أقعَدَ أم عمرو) ؛ وذلك لابُدَّ مِن تقديره دفعاً للتناقض إذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي الجهل به "[٣] .

غير أنّه في كتاب سابق على المغني ، وهو كتاب شرح شذور الذهب ذهب إلى المنع المطلق لهذه القاعدة ، فقال عن مجيء الفاعل ونائبه :" إنّهما لا يكونان جملة ، هذا هو المذهب الصحيح ، وزعم قوم إنّ ذلك جائز ... ولا حجة لهم في ذلك "[٤] .

وتابعه على ذلك السمين الحلبي ففي حديثه عن **قوله تعالى:﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُم قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلأَوَّلِينَ ﴾**[النحل:٢٤] قال :" والقائم مقام الفاعل الجملة مِن قوله (ماذا أنزل) ؛ لأنّها المنقولة "[١] .

([١]) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٢٨ .
([٢]) شرح جمل الزجاجي : ١/ ٩٣ .
(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٢/ ٤٦٢
([٤]) شرح شذور الذهب : ٩٣ .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

وكان الدكتور فخر الدين قباوة أوضح مَن فسرّ هذه القاعدة ، وأثبتها بالنصوص القرآنية والشعرية ، وأعلن صراحه صحة مجيء نائب الفاعل جملة بقوله :" إنْ تقع الجملة في محل رفع نائب فاعل ؛ وذلك بأنّ تكون في الأصل واقعة موقع المفعول به ، فإذا بُني الفعل فيها للمفعول ونابت عن فاعله أصبحت في محل رفع "[٢] .

ومِن النصوص القرآنية التي ذهب بها هذا المذهب قوله تعالى: ﴿ **وَقِيلَ ٱلحَمدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلعَٰلَمِينَ** ﴾[الزمر:٧٥] ؛ فجعل النص القرآني موافقاً لمجيء نائب الفاعل جملة[٣] .

ومِن النصوص القرآنية الأخرى التي عدّها شاهداً على مجيء نائب الفاعل جملة قوله تعالى:﴿**وَقِيلَ يَٰٓأَرضُ ٱبلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقلِعِي**[﴾ هود:٤٤] ، وعلّق عليها بقوله :" وإذا كان المقول كلاماً ، لا جملة واحدة ... كان الكلام كلّه في محل رفع نائب فاعل ، والجملة الأولى منه ابتدائية وما بعدها حسب موقعه مِن الكلام "[٤] .

ولم يكتف قباوة عند النص القرآني ، بل أراد أن يبيّن أنّ كلَّ نص قرآني يوجد ما يوافقه مِن كلام العرب ، فأيّده بنصوص شعرية[٥] ، ومنها قول متمم بن نويره[٦] :**(البحر الكامل)**

وكُنّا كَنَدِمَانِي جُذَيْمَة حَقْبَة مِنْ الْسَهَرِ حَتَى قِيلَ لَنْ يَتَصَدَعَا

فجملة مقول القول (لن يَتَصدعا) في محل رفع فاعل .

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٧/ ٢٠٧ .
(٢) إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٥٧ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) المصدر نفسه : ١٥٧ – ١٥٨ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٦) مالك ومُتمم إبنا نويرة اليربوعي : ٣٢ .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

وقول العّجاج[1] : **(بحر الرجز)**

حَتَى إذَا جَنَّ الْظَلامُ واخْتَلَطَ جَاؤوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأيْتَ الْذئبَ قَطْ

وعلّق عليه بقوله :" ومِن هذه الجمل ما يُخفَ أمره ... لأنّ (هل رأيتَ الذئب قط) ليس صفه لـ (مذاق) ؛ وإنّما هو محكي بقول محذوف ، والتقدير : بمذقٍ مقول فيه: هل رأيت ... فالجملة في محل رفع نائب فاعل "[2] .

وكذلك مِن أدلته الشعرية قول القناني[3] : **(بحر الرجز)**

والله مَا لَيْلِي بِنامٍ صَاحِبُه وَلَا مُخَالِط اللّيان جَانِبُه

فأوضح ذلك بقوله :" والتقدير فيه : والله ما ليلي عقولٍ فيه نام صاحبه ، وإذا كان المقول كلاماً لا جملة واحدة ... كان الكلام كلّه في محل رفع نائب فاعل ، والجملة الأولى منه ابتدائية وما بعدها حسب موقعه من الكلام "[4] .

ولم نجد لأبي حيّان تعليلاً لرفضه هذه القاعدة ، وساند جمهور النحويين في رفضه لها ؛ إذ وصفها بعدم الجواز ، وقد أهمل كثيرًا من النصوص القرآنية المؤيدة لهذه القاعة ، ونجده قد علّق على نصٍ قرآني واحدٍ ، وهو قوله تعالى: ﴿ **وإِذَا قِيلَ لَهُم لَا تُفسِدُواْ فِي ٱلأَرضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحنُ مُصلِحُونَ** ﴾[البقرة:١١] فذكر أنّ المفعول الذي لم يسم فاعله ، في فظاهر الكلام " الجملة المصدّرة بحرف النفي وهي (لا تفسدوا في الأرض) إلاّ أنّ ذلك لا يجوز إلاّ على مذهب من أجاز وقوع الفاعل جملة ، وليس من مذهب جمهور النحويين ... وتخريجه

(1) خزانة الأدب ولب لباب العرب : ٢/ ٢٧٩ .
(2) إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٥٧ – ١٥٨ .
(3) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية : ١/ ١٠١.
(4) إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٥٧ – ١٥٨ .

على مذهب جمهور البصريين أنّ المفعول الذي لم يسمَ فاعله هو مضمر ، تقديره : هو ، يفسره سياق الحال"[١] .

أمّا تعليقه على كلام الزمخشري في تفسيره قوله تعالى: ﴿ **وإِذَا قِيلَ لَهُم لَا تُفسِدُواْ فِي ٱلأَرضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحنُ مُصلِحُونَ** ﴾[البقرة:١١] ، فقد قال الزمخشري :" فإنّ قلت : كيف صحَّ أن يسند (قيل) إلى (لا تفسدوا وآمنوا) واسناد الفعل إلى الفعل ممّا لا يصحّ ؟ قلت : الذي لا يصح هو إسناد الفعل إلى معنى الفعل ، وهذا إسناد له إلى لفظه ، كأنّه قيل : وإذا قيل لهم هذا القول ، وهذا الكلام فهو نحو قولك : (ألف) ضرب مِن ثلاثة أحرف[٢] .

وقد رّد أبو حيّان على الزمخشري بقوله :" فلم يجعله من باب الاسناد إلى معنى الجملة ؛ لأنّ ذلك لا يجوز على مذهب جمهور البصريين ، فعدل إلى الإسناد اللفظي، وهو الذي لا يختصّ به الاسم بل يولد في الاسم والفعل والحرف والجملة ، وإذا أمكن الإسناد المعنوي لم يعدل إلى الإسناد اللفظي "[٣] .

ولكثرة النصوص القرآنية التي تؤيد مجيء نائب الفاعل جملة ، نقترح عدّ هذه القاعدة من ضمن النحو العربي .

٢-مجيء تمييز العدد (أثنا عشر) جمعًا.

قَعَّدَ جمهور النحويين قواعد معدود الأعداد ، ومنها معدود الأعداد من (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعون) ، فقرروا أنّ معدود العدد (اثنا عشر) يكون مفردًا

(١) البحر المحيط : ١/ ١٩٦ .
(٢) الكشاف : ١/ ١٨٢ .
(٣) البحر المحيط : ١/ ١٩٦ .

منصوبًا ، ويعرب تميزًا[١] ، نحو **قوله تعالى** : ﴿ **إنّ عدّة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا**﴾[الأعراف : ١٦٠] .

وقد ورد العدد (اثنتيْ عشرة) جمعًا منصوبًا في قوله تعالى **قوله تعالى** : ﴿**وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا**﴾**[الاعراف : ١٦٠]** ، ونلحظ هنا أيضًا أنّ مفرد المعدود (أسباط) جاء مذكرًا مع أنّ العدد مؤنث ، ومن هنا لجأ النحويون كعادتهم إلى التأويل ؛ فذهبوا في ذلك مذاهب شتى ، **فالمذهب الأول** : جعل (أسباطًا) بدلًا من (اثنتَيْ عشرة) ، والتمييز محذوفًا ، ومنهم الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)[٢]، وعلى منواله سار الطبري (ت ٣١٠هـ)[٣]، وأبو جعفر النحّاس(ت ٣٣٨هـ)[٤]، وكذلك مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)[٥]، وابن عطية (ت ٥٤١هـ)[٦]، والطبرسي (ت ٥٤٨هـ)[٧] ، وأبو البركات الأنباري(ت ٥٧٧هـ) [٨]، وأبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)[٩]، والمنتجب الهمذاني (ت ٦٤٣هـ)[١٠] .

---

(١) ينظر : شرح اللمع ، لابن برهان العُكبري : ١٣٩/١ ، التذييل والتكميل . لأبي حيان : ٢٧٢/٩، شرح التصريح على التوضيح : ٤٦١/٢ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٧٣/٤ ، حاشية الخضري : ٢/ ٧٨٢، النحو الوافي : ٥٢٩/٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٣٣٩ .

(٣) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن : ١٠/ ٥٠٢ – ٥٠٣ .

(٤) ينظر: إعراب القرآن: ٢/ ١٥٦ .

(٥) ينظر: مشكل إعراب القران : ١/ ٣٠٣.

(٦) ينظر : المحرر الوجيز : ٤/ ٦٧ .

(٧) مجمع البيان : ٤/ ٧٥٢ .

(٨) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١/ ٣٧٦ .

(٩) ينظر : التبيان في إعراب القرآن :١/ ٥٩٩ .

(١٠) ينظر : الكتاب الفريد : ٣/ ١٤٦ – ١٤٧ .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

ونجد أنّ ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) جعل ذلك في باب الشذوذ ؛ ووجّهه بتوجيه البدل ، بقوله :" والإلزام الشذوذ في جمع التمّيز لا غير ، وإذا جعل بدلًا استقام المعنى ؛ لأنّ في جعلها غير بدلٍ مخالفة لما تقدم من القياس ، فالوجه حمله على ذلك ..."[١] . وسار على نهجه الرضي (ت ٦٨٦هـ) في كافيته[٢] .

وتابعهم في الحذف والبدلية أيضًا ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ)[٣]، والقرطبي (ت ٦٧١هـ)[٤]، وكذلك المرادي (ت ٧٤٩هـ)[٥] ، والسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)[٦]، وناظر وناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)[٧] ، وسار على هذا المنوال الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)[٨]، وابن وابن عادل (ت ٨٨٠هـ) [٩] .

وعلى الرغم من أنّ السيوطي (ت ٩١١هـ) وسع القول في ذلك وذكر أسئلة وأجاب عليها فأنّه لم يخالفهم في بدليته ، وذلك بقوله :" في هذه الآية سؤال آخر أن يُقال : لِمَ قال اثنتَيْ عشرةَ أسباطًا ، ففسر بالجمع ، ولم يقل اثنتَيْ عشرةَ سبطًا ، كما تقول : رأيتُ اثنتي عشرة امرأة ، ولا تقول نساءً ، ولا تفسّر العدد بعد العشرة إلى التسعة والتسعين إلا بواحد بدل على الجنس ، ولا تُفسر بالجمع ؟ والجواب في ذلك : أنّه لمّا قصد الأمم ، ولم يقصد السبّط نفسه لم يجز أن يفسره بالسبّط نفسه ويؤنّث ، ولكنّه جعل الأسباط بدلًا من اثنتي

---

(١) الايضاح في شرح المفصل : ٢/ ٦١٢.

(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٠٣/٣ .

(٣) ينظر : شرح الجمل الزجاجي: ٢/ ١٢٨.

(٤) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٩/ ٣٦٠ .

(٥) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ١٣٢٧ .

(٦) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٥/ ٤٨٤ .

(٧) ينظر : تمهيد القواعد لشرح تسهيل الفوائد : ٢٤٠٢/٥-٢٤٠٣.

(٨) المقاصد الشافية : ٣/ ٥٢٩ .

(٩) ينظر: اللباب في علوم الكتاب : ٩/ ٣٤٩- ٣٥١ .

عشرة ... فهو منصوب على البدل لا على التمييز ، ثم فسّره بالأمم ؛ لأنّه قد طابق اللفظ المعنى "[١] ، وتابعهم على ذلك أيضًا يس بن زيد الدين (ت١٠٦١هـ)[٢].

ومن المحدثين من ساير هذا الرأي ، هو مصطفى الغلاييني[٣] ،ومثله فعل الأستاذ الدرويش[٤]، ومحمود صافي في جدوله[٥] ، والشيخ محمد جواد مغنية [٦]، والشيخ الكرباسي[٧]، الكرباسي[٧]، والدكتور محمود القاضي[٨]، والدكتور محمد سيد طنطاوي[٩].

والمذهب الثاني : قاده علي بن إبراهيم الحوفي (ت ٤٣٠هـ) ؛ إذ إنّه جعل (أسباطًا) نعتًا بقوله :" يجوز أن يكون على الحذف ، والتقدير : اثنتي عشرة فرقة ، وتكون أسباطًا نعتًا لفرقة ، ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه "[١٠] .

وجعل نظيرًا له من باب وصف التمييز المفرد بالجمع بقول عنترة بن شداد[١١] :

فيها اِثنَتانِ وَأَربَعونَ حَلوبَةً سوداً كَخافِيَةِ الغُرابِ الأَسحَمِ (بحر الكامل)

---

(١) الأشباه والنظائر : ٥/١٢٩-١٣٠ .

(٢) ينظر : حاشية يس على شرح قطر الندى: ٣/ ٨٥.

(٣) ينظر : جامع الدروس العربية : ١/ ١١٧-١١٨ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن وبيانه : ٣/ ٦١ .

(٥) ينظر : الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه : ٥/١٠٠

(٦) ينظر : التفسير الكاشف : ٣/ ٤٠٨ .

(٧) ينظر : إعراب القرآن: ٣/ ١٧٧ .

(٨) ينظر : إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : ٣٣٩ .

(٩) ينظر : معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم : ٢١٨ .

(١٠) إعراب القرآن وبيان : ٣/ ٤٧٦ .

(١١) ديوان عنترة بن شداد : ١٢ .

فذكر في البيت الشعري سودًا ولم يقل سوداء[١] ، وفي هذا الرأي من التكلف الواضح في الحذف وجعل المفرد يقوم مقام الجمع .

واتجه مؤلفو كتاب التفصيل إلى الجمع بين الرأيين : النصب على البدل، أو صفة لموصوف محذوف تقديره: قبيلة[٢] ، وكذلك رجّح الدكتور محمد الطيب الإبراهيم في الآية أنّه صفة لموصوف محذوف، تقديره: فرقة، الواقع تمييزاً [٣] .

وثمّة مذهب ثالث نقله البغوي (ت ٥١٦هـ) ذكر فيه أنّ هناك تقديمًا وتأخيرًا في الكلام بقوله: " وجود تقديم وتأخير بقوله :" وقيل : فيه تقديم وتأخير ، تقديرهما : وقطعناهم أسباطًا أممًا اثنتي عشرة "[٤] .

أمّا المذهب الرابع : فممّن تبناه الطاهر بن عاشور ؛ فذكر أنّ (أَسْبَاطًا) حال من الضمير في قطعناهم[٥]، وتابعه على ذلك الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف[٦] .

ولم يمتد زحف جمهور البصريين في هذا الرأي ، فإنّه انصدم برأي رجّح كفة النص القرآني ، وكان الفرّاء واحدًا ممّن أجازوا مجيء معدود العدد (اثنتَيْ عشرة) جمعًا، وهذا ما أراد أن يوصله لنا الفرّاء في بيان مضمون النص القرآني ، وهو **قوله تعالى** : ﴿**وَقَطَّعْنَاهُمُ**

---

(١) ينظر : إعراب القرآن وبيانه : ٣/ ٤٧٦ .

(٢) ينظر: التفصيل في إعراب آيات التنزيل : ٩/ ١٨٧ – ١٨٨ .

(٣) ينظر : إعراب القران الكريم الميسر : ١٧١.

(٤) تفسير البغوي : ٤٩٦.

(٥) ينظر : التحرير والتنوير : ٩/ ١٤٣ .

(٦) ينظر الإعراب الواضح: ٢٨٨.

اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾[الاعراف : ١٦٠] ، فقال :" والسبط ذُكر ؛ لأنّ بعده الأمم ، فذهب التأنيث إلى الاسم ، ولو كان (اثني عشر) لتذكير السبط كان جائزًا "[١] .

وصرّح الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) بتأييده لمجيء مميز هذه الأعداد جمعًا وفقًا للحمل على المعنى بقوله " فإن قلت : مميز ما عدا العشرة مفرد ، فما وجه مجيئه مجموعًا ؟ وهلّا قلت : اثني عشر سبطًا ، قلت : لو قيل ذلك لم يكن تحقيقًا ؛ لأنّ المراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة أسباطًا لا سبط ، فوضع أسباطًا موضع قبيلة ... وأممًا : بدل من اثنتي عشرة ومعناه قطعناهم أممّا "[٢] .

ولابن مالك رأيان في هذه المسألة ، الأول منهما في كتابه شرح التسهيل الذي رفض فيه مجيء تمييز الأعداد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين جمعاً ، وردّ رأي الزمخشري القائل بذلك بقوله :" مفسر ما بين عشرة ومائة واحد منصوب على التمييز ، فيتناول هذا القول أحد عشر واحدى عشرة وتسعة وتسعين وما بينهما... ودلّ قولي بواحدٍ على أنّ جمعه ، وهو تمييز لا يجوز مطلقًا"[٣] .

أمّا في ردّه على الزمخشري فقال :" ولا بأس برأيه في هذا لو ساعده استعمال ، لكنَّ قوله قبيلة أسباط لا سبط مخالف لما يقوله أهل اللغة إنّ السبط في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة من العرب ، فعلى هذا معنى قطعناهم اثنتي عشرة أسباطًا اثنتي عشرة قبيلة ، فأسباط واقع موقع قبائل لا موضع قبيلة ، فلا يصح كونه تمييزًا ، وإنّما هو بدل ، والتمييز محذوف"[٤] ، ولكنّ ابن مالك في كتاب آخر من كتبه استدرك على رأيه ، وصحّح مساره

---

(١) معاني القرآن : ٣٩٧/١.

(٢) الكشاف : ٢/ ٥٢٠-٥٢١.

(٣) شرح التسهيل :٢/ ٣٩٢- ٣٩٣ .

(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

بموافقة مجيء التمييز جمعًا ، وعزاه إلى المعنى والسيّاق بقوله :" وقد يرجح اعتبار المعنى ... فيُذكر (أمم) ترجح حكم التأنيث ، ولولا ذلك لقيل (اثني عشر أسباطًا) ؛ لأنّ السبط مذكر"[١] ، ولم يرَ الفخر الرازي من ضير في مجي التمييز جمعًا[٢] .

ورجّح الدكتور بهجت عبد الواحد صالح النصب على التمييز، بالحمل على المعنى، والمعنى عنده: وقطّعناهم اثنتي عشرة قبيلة[٣] .

ومن المفسرين من جوّز المسألة إلاَّ أنّه لم يجعل الرأي جازمًا بل كانت كلّ الآراءِ عنده مقبولة ، ومنهم الطوسي (ت ٤٦٠هـ) ؛ إذ جعل (أسباطًا) له ثلاثة أوجه : الأول منها : النصب على البدل من قوله تعالى: (اثْنَتَيْ عَشْرَةَ)، والثاني: النصب على التمييز؛ لأنّه أجاز أنْ يكون التمييز جمعًا، أو صفة لموصوف محذوف، وهو فرقة الواقع تمييزًا[٤] ، وعلى خطاه سار الدكتور يوسف بن خلف العيساوي ، فذكر الآراء الثلاثة غير أنّه جعل النصب على البدل راجحًا عنده[٥] .

وكان البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) من القائلين بتعدديّة الرأي في هذه المسألة ؛ فذكر في هذه المسألة رأيين ، هما النصب على البدل، أو النصب على التمييز بالحمل على المعنى؛ إذْ المعنى عنده: وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة[٦] ، وسارَ في هذا الاتجاه ابن جزي الكلبي

---

(١) شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٦٦٣ ، توضيح المقاصد والمسالك : ٣/ ١٣٢٧ .

[٢] ينظر: مفاتيح الغيب : ١٥/ ٣٥ – ٣٦ .

[٣] ينظر : الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل : ٤/ ١١١.

[٤] ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٥/ ٧– ٨ .

[٥] ينظر: ردّ البهتان عن إعراب آيات القرآن : ٨١– ٨٥ .

[٦] ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ٣/ ٣٨ .

(ت ٧٤١هـ)[١]، والشوكاني(ت ١٢٥٠هـ)[٢]، والآلوسي(ت ١٢٧٠هـ)[٣] ، وتابعهم في قبول هذا الرأي أيضًا محمد علي طه الدّرة فجوز النصب على البدل ، وهو الراجح عنده، وأجاز النصب على التمييز[٤].

وذكر السيد محمد حسين الطباطبائي رأيين في هذه المسألة ، هما: النصب على البدل، أو النصب على التمييز فقال: " إنّ أسباطًا في الآية بدل من العدد لا تمييز وإلا لكانوا ستة وثلاثين سبطًا على إرادة أقل الجمع من (أسباطًا) ، وتمييز العدد محذوف للدلالة عليه بقوله: (أسباطًا) ، والتقدير وقطّعناهم اثنتي عشرة فرقة أسباطًا هذا. وربما قيل: إنّه تمييز لكونه بمعنى المفرد والمعنى اثنتي عشرة جماعة مثلًا"[٥] .

وإيجازًا لما تقدم يمكن القول أنّ النحويين والمفسرين اتّهجوا في توجيه مفردة (أسباطًا) اتجاهات أربعة ، هي :

الأول : هو منهج الأغلبية الذي ذهب إلى أنّه بدلٌ من قوله تعالى: (اثْنَتَيْ عَشْرَةَ) .

والثاني : بعضهم ذهب إلى أنّه صفة لموصوف محذوف .

والثالث: ما ذهب إليه ابن عاشور من أنّ (أَسْبَاطًا)، حال من الضمير في قطعناهم .

---

[١] ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل : ١/ ٣٠٥.

[٢] ينظر: فتح القدير: ٢/ ٣٦٤ .

[٣] ينظر: روح المعاني : ٩/ ٨٧- ٨٨ .

[٤] ينظر: تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : ٣/ ٦٤٧ .

[٥] الميزان في تفسير القرآن : ٨/ ٢٩١ ، الفكر النحوي في المنصوبات عند السيد الطباطبائي في الميزان : المنصوبات والأدوات أمثلة : سيف عبد الكريم علي ياسين : ١١٥ .

والرابع : منهج من اتبع النص القرآني بلا تأويلٍ ، واعتمد ظاهر النص القرآني في مجيء تمييز العدد (اثنتي عشرة) جمعًا .

أمّا أبو حيّان الأندلسي فلم يفارق رأي جمهور النحويين ، ووافقهم فيما ذهبوا إليه ، وأعلن صراحة عدم صحة مجيء (أسباطًا) تمييزًا ، وعلّل ذلك بقوله :" لا يجوز أن يكون أسباطًا تمييزًا ؛ لأنّه جمع ، وتمييز هذا النوع لا يكون إلاّ مفردًا"[1] .

وردّ على الزمخشري الذي قبل مجيء التمييز في هذه الحالة جمعًا ، فرأى أنّ ما ذهب إليه الزمخشري " من أنَّ كلّ قبيلة سبطٌ خلاف ما ذكر الناس ، فذكروا أنَّ الأسباط في بني إسرائيل كالقبائل ، وقالوا الأسباط : جمع سبط وهم الفرق"[2] .

وكان الأولى بالنحويين أن يستقرؤوا كلَّ النصوص القرآنية ويقعدوا قواعدهم على أساسها ، فيقولوا : يصحّ مجيء تمييز العدد (اثنتا عشرة) مفردًا أو جمعًا لوروده في القرآن الكريم ، ولا سيّما أنّهم يصرّحون إنّ القرآن الكريم هو المصدر الأول لتقعيد القاعدة القرآنية ، وإن كنتُ لا أرى مصداقية لهذا الأمر .

وثمّة رأي في هذه المسألة قاله الدكتور عبّاس علي إسماعيل ملخصه : أنّ (أسباطًا) في الأصل مجرورة بـ (من) أي : من الأسباط ، ثمّ حذفت مِنْ البيانية، وأل التعريف، وبقي المعدود جمعًا، ولو لم تدخل مِنْ البيانية على المعدود لكان الكلام : وقطّعناهم اثنتي عشرة سبطًا، بمعنى القبيلة؛ لعلمنا أنّ كلّ معدود تدخل عليه (مِن) البيانية يكون جمعًا؛ كقولك: جاء اثنا عشر من الرجال، وحين تحذف (مِنْ) البيانية وأل التعريف، يكون الكلام جاء اثنا عشر رجلًا، واستشهد لذلك الرأي من القرآن الكريم **بقوله تعالى** :﴿ **يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ**

([1]) البحر المحيط : ٤/ ٤٠٥ .

([2]) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ﴾[أل عمران ١٢٥]، فمعدود العدد ألف مع الأعداد ثلاثة إلى عشرة يكون مفردًا، وحين تدخل عليه (من) البيانية يصير جمعًا[١] .

٣-مجيء قَعَدَ بمعنى صَارَ

منع جمهور النحويين أن يأتي (قَعَدَ) بمعنى (صَارَ) ، والغريب في الأمر أنّ زعيم المدرسة البصرية سيبويه أهمل ذكرها[٢] ، ولكنّه أجاز أن يأتي الفعل (جاء) عاملًا عمل الأفعال الناقصة وموافقًا لها من حيث المعنى ، وآية ذلك أنّه جعل (جَاءَ) بمعنى (صَارَ) وقتصرّه على الأمثال ، بقوله :" ومثل قولهم : مَن كانَ أخاكَ ، **قول العرب : ما جاءت حاجتك** ، كأنّه قال : **ما صارت حاجتك** ، ولكنّه أدخل التأنيث على (ما) حيث كانت الحاجة ، كما قال بعض العرب : مَن كانتْ أمَّك ، حيث أوقع (مَن) على المؤنث ، وإنّما صيّر (جاء) بمنزلة (كان) في هذا الحرف وحده ؛ لأنّه بمنزلة المثل"[٣] .

ولم يأتِ ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) بجديد على ما قاله سيبويه ؛ فقد وافقه في عدم الاشارة لمجيء الفعل (قَعَدَ) بمعنى (صَارَ) ، واكتفى بما اكتفى به زعيمهم ، بقوله :" وإنّما استعمالها هنا بمعنى (جاء) ، كما استعملوا (جاء) بمعنى (صار) في قولهم : ما جاءَت حاجتك ، أي : ما صارت حاجتك ؛ ولذلك مصدرُها المصير ، كما قالوا : (المَجيء) ...[٤].

---

(١) محاضرات النحو القرآني ، للدكتور عبّاس علي إسماعيل ، مدونتي .

(٢) ينظر : الكتاب : ١/٥٠-٥٦ .

(٣) الكتاب : ١/ ٥٠-٥١ .

(٤) شرح المفصل : ٣٥٣/٤ .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

وفي الحقيقة أنّ النحويين والمفسرين ذهبوا في هذه المسألة مذهبين، تجسدت فيهما حالتا التقييد للقاعدة :

المذهب الأول : أنّهم قصروا مجيء (قَعَدَ) بمعنى (صار) على الأمثال فقط ، لا غيرها من المسموع ، ومنهم ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) الذي فصل في القول في جعل (قَعَدَ) تامة وناقصة ، وأشار إلى أنّ نقصانها يحقّق كونها بمعنى (صار) بقوله :" وأمّا قعد و جاء فتكونان تامتين وناقصتين ... فإن كانتا ناقصتين كانتا بمعنى (صار) إلاّ أنَّهما لم يستعملا كذلك إلاَّ في المواضع الذي سُمعتا فيه ، وقولهم : **شَحَذا شَفرتَهُ حتى قعدتْ كأنّها حربةٌ** ، أي : صارت[١] .

وتابعه على ذلك الرضي (ت ٦٨٦هـ) في كافيته بقوله :" ومنها قَعَدَ في قول الأعرابي : **أرهف شَفرَتَه حتى قعدت كأنّها حربةٌ** ، أي صارت ... وأمّا (قعدَ) فلا يطّرد ، وإن قلنا بالطرد فإنّما يُطّرد في مثلِ هذا الموضع الذي استعمل فيه أولًا ، يعني قول الأعرابي ، فلا يقال : قعدَ كاتبًا ، بمعنى صار ، بل يقال : قَعَد كأنّه سلطان لكونه مثلُ قعدتْ كأنّها حربةٌ"[٢] .

وتابعه في ذلك الصبان (ت ١٢٠٦هـ) الذي أجاز أن تعمل الأفعال عمل الأفعال، ومنهما الناقصة ، وكانت حجّته في ذلك أمثال العرب بقوله :" مثل صار في العمل ما وافقتها في المعنى من الأفعال وذلك عشرة ... وقعد ... ومن كلام العرب : **أرهفَ شَفرَتَه حتى قعدت كأنّها حربةٌ**"[٣] .

---

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١/ ٤٠٨ ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٧/ ٣٣٣ .
(٢) شرح الرضي على الكافية : ٤/ ١٨٧-١٨٨ .
(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٣٦١/١ .

والمذهب الثاني : أجازها على الندرة ، وهذا مذهب ابن مالك بقوله :" وندر إلحاق جاء وقعد بـ(صار) في قولهم : **ما جاءت حاجتك ؟** وفي قولهم : **أرهفَ شَفرته حتى قعدت كأنّها حربةٌ**"[١].

غير أنّه في كتاب آخر له ، وهو شرح الكافية الشافية تغيّر رأيه ، وذهب إلى تأييد هذا الرأي سائرًا على نهج النحويين السابقين القائلين به ، مع أدلتهم عليه ، وقد علق على ذلك بقوله :" هذه ثانية أفعال مُساوية لـ (صار) معنىً وعملًا[٢] ، أي : إنّ (قعد) مساوية لـ (صار) في المعنى والعمل .

والمذهب الثالث : لم يقيّد القاعدة بل أطلقها ، وقد تبناه الكسائي(ت ١٨٩هـ) ، الذي قال : " **قعد لا يسأل حاجة إلا قضاها** ، بمعنى : صار"[٣] ، وأيّد ما ذهب إليه بكلام العرب ، وهو بيت من الشعر[٤]: **(بحر المنسرح)**

ما يقسمُ اللهُ أقبلَ غيرَ مُبتئسٍ مِنْهُ وأقعدَ كريمًا ناعمَ البالِ

أي : وصار كريمًا ناعمَ البالِ .

ولم تقف القاعدة عند الكسائي ، بل كان لبعض النحويين الكوفيين نصيب في تأييدها ، مثل الفرّاء رأيه (ت ٢٠٧هـ) الذي قال :" **وسمعتُ العربَ تقول : قَعَدَ يشتمني ، وأقبل يشتمني**"[٥] ، وعزز هذا الكلام بالنص الشعري السابق[٦] .

---

(١) شرح التسهيل : ٣٤٧/١-٣٤٨ .
(٢) شرح الكافية الشافية : ١/ ٣٣٨-٣٣٩ .
(٣) شرح التسهيل : ١/ ٣٤٧-٣٤٨ .
(٤) ينظر : شرح التصريح : ٣٤٨/١ .
(٥) معاني القرآن : ٢٧٤/٢.
(٦) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

وبعد ذلك أشار إلى هذه القاعدة بقوله :" يقال لموضع المذاكير : رَكَب و يَقعد كقولك : يصيرُ "[١] ، فجعل الفرّاء مجيء (قَعدَ) بمعنى (صار) من باب الإطّراد[٢] .

وسار على منواله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) الذي تناول مجيء (قعد) بمعنى (صار) ذكرًا ما تناوله السابقين من نصوص تخصّ هذه المسألة[٣] .

ولم يقف الزمخشري في بيان ذلك الأمر في مفصله ، بل وسّع فيه في كشافه ، ففي كلامه عن **قوله تعالى :﴿لا تجعل مع الله إلها آخر فتقعد مذموما مخذولا﴾[الأسراء : ٢٢]** ، قال : " فـ (تقعد) : من قولهم شحذَ الشفرَة حتى قعدت ، كأنّها حربة ، بمعنى : صارت ، يعني : فتصير جامًا على نفسك الذم وما يتبعه من الهلال مِن إلهك ، والخذلان والعجز عن النصرة ممّن جعلته شريكًا له"[٤] .

وذكر الزمخشري نصًا شعريًّا يؤيد ما ذهب إليه ، وهو قول الشاعر مسهر بن عمرو الضبي[٥] : **(بحر البسيط)**

لأصبحَهنَّ ظَالماً حَرباً رِبَاعيةً فَاقعدُ لَها وَدعَنُ عَنْكَ الأظانينا

---

(١) معاني القرآن : ٢/٢٧٤.

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ١/٣٤٧-٣٤٨ ، ارتشاف الضرب : ١/١١٦٥.

(٣) ينظر : المفصل في علوم العربية : ٢٦٤ .

(٤) الكشاف : ٣/٥٠٦ .

(٥) ينظر : أساس البلاغة : ٢/٩٠-٩١.

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

وكان لأصحاب المعجمات اللغوية وقفة في بيان هذا الرأي ؛ فقد صرح الأزهري (ت ٣٧٠هـ) في مُهذبِه بهذا الرأي[١] ، وتابعه في رأيه ابن منظور (ت ٧١١هـ) بقوله:" وقعدتْ الفسيلةُ ، وهي قاعد : صار لها جذعٌ تقعدُ عليه ..."[٢] .

ولم يزد عماد الدين الأيوبي (ت ٧٣٢هـ) شيئًا على الموافقين لمجيء (قعد) بمعنى (صار) ؛ إذ أقرّها ، وقَعَّد لها بالمثل ، والنص القرآني الذي بينه الزمخشري[٣] .

ومثله فعل ابن عادل الدمشقي (ت ٨٨٠هـ) ؛ إذ ارتضى الرأيين ، فأجاز أن تأتي (قعد) على حالها وأصلها ، وأن تكون بمعنى (صار) بقوله :" يجوز أن تكون على بابها ، فينتصب ما بعدها على الحال ، ويجوز أن تكون بمعنى (صار) فينصب على الخبرية"[٤] .

وإذا وقفنا عند آراء المفسرين فلا نجد أنّهم قد ذهبوا مذاهب مخالفة للنحويين ؛ إذ إنّهم أجازوا مجيء (قعد) بمعنى (صير) بدون اعتراض على ذلك ، وممّن ذهب هذا المذهب ، في تفسير قوله **تعالى:﴿لا تجعل مع الله إلها آخر فتقعد مذموما مخذولا﴾ [الأسراء : ٢٢]** ، كلّ من الثعالبي (ت ٨٧٥هـ)[٥] ، ومحمد بن عبد الله الأيجي (ت ٩٠٥هـ)[٦]، ومُجير الدين الحلبي (ت ٩٢٧هـ)[٧] ، و علي بن حسين العاملي

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة ، مادة : ق ع د : ٢٠١/١.
(٢) لسان العرب ، مادة : ق ع د : ٢١٤/١١ .
(٣) ينظر : الكُناش في فني النحو والصرف :٣٧/٢ .
(٤) اللباب في علوم الكتاب : ١٢/ ٢٤٦.
(٥) ينظر : الجواهر الحسان في تفسير القرآن : ٤٦٠/٣.
(٦) ينظر : جامع البيان في تفسير القرآن : ٣٨٣/٢ .
(٧) ينظر : فتح الرحمن في تفسير القرآن : ٩١/٤ .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

(ت ١١٣٥هـ)[١] ، و محمد علي طه الدّرة[٢] ، وعمر سليمان عبد الله الأشقر[٣] ، وقبل هؤلاء ذهب السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) إلى جواز مجيء (قعد) على أصلها، أو بمعنى (صار) بقوله :" يجوز أن تكون على بابها فينتصب ما بعدها على الحال ، ويجوز أن تكون بمعنى (صار) فينتصب على الخبرية"[٤] .

وعلى الرغم من كثرة كلّ هذه الأدلة التي تؤيد مجيء (قَعدَ) بمعنى (صار) فإنّ أبا حيّان قد وقف من هذا الرأي موقف المعارض ، والمانع له ؛ ففي تفسيره النص القرآني : ﴿**لا تجعل مع الله إلها آخر فتقعد مذموما مخذولا**﴾**[الأسراء : ٢٢]** ، رفض رأي الزمخشري القائل بصحة مجيء (قعد) بمعنى (صار) ، مع أنّ ذلك لم يقف على الزمخشري ، بل تناوله كثيرٌ من النحويين والمفسرين ، ولم نلاحظ أحدًا من المفسرين رفضه أو قيده ، فعلق على رأي الزمخشري بقوله:" وما ذهب إليه من استعمال (قعد) بمعنى (فتصير) ، لا يجوز عند أصحابنا ، و(قعد) عندهم بمعنى (صار) مقصورة على المثل"[٥] .

وبيّن أنّ (القعود) في الآية الكريمة ليس بمعنى (التصيير) ، بل إنّ " القعود هنا عبارة عن المكث ، أي فيمكث في الناس مذمومًا مخذولًا ، كما تقول : لمَن سألَ عن حاجة شخصٍ هو قاعد في أسوأ حال ، ومعناه ماكث ومقيم ، وسواء أكان قائمًا أم جالسًا ، وقد يُراد القعود حقيقة ؛ لأنّ من شأن المذموم المخذول أن يقعد حائرًا متفكرًا ، وعبّر عن غالب حاله ، وهو القعود ، وقيل : معنى فـ (تقعد) : فـ (تعجز)"[٦] .

---

(١) ينظر : الوجيز في تفسير القرآن العزيز : ١٩٩/٢.

(٢) ينظر : تفسير القرآن وإعرابه وبيانه : ٣١٩/٥ .

(٣) ينظر : المعاني الحسان في تفسير القرآن : ١٩٠٠/١٥ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل : ١/ ٣٤٧-٣٤٨ ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٣٣٣/٧.

(٥) البحر المحيط : ١٩/٦-٢٠ .

(٦) المصدر نفسه : ٢٠/٦ .

ولم يغير أبو حيّان رأيه ، بل ظلَّ متمسكًا به ، وهذا ما وجدنا في أحد كتبه بقوله " ويقتصر في قعد بمعنى صار على السماع "[١] .

وأرى أنّ أبا حيّان لم يكن بعيد النظر ، ولم يتأنَ في حكمه ، مع وفرة النصوص القرآنية والشعرية والأمثال العربية التي تبيّن صحة مجيء (قعد) بمعنى (صار) ، وكان الأولى به أن يحكم بصحة مجيئها بهذا المعنى ، ولو على أقل تقدير أن يجوز الحالتين : البقاء على الأصل ، أو جعلها بمعنى (صيّر) ، ولو حكم أبو حيّان بذلك لكان أكثر دقة ونباهة في ذلك .

ويبدو لي أنّ من الصحيح أنْ تعدل القاعدة ، فتكون : جواز مجيء (قعدَ) بمعنى (صار) ، ولا سيمّا أنّ مجيء لفظ بمعنى الآخر لم يخرج عن قاعدة الصواب في كلام العرب ، جاء في كتاب الخصائص " أعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وأنّ أحدهما يتعدى بحرف ، والآخر بآخر فإنّ العرب قد تتسع ، فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه ، إيذانًا بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر"[٢] ، أي " إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه"[٣] .

([١]) ارتشاف الضرب : ١١٦٥/١

([٢]) الخصائص : ٢/ ٣٠٩ .

([٣]) معترك الأقران : ٣٠٢/١ .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

٤-حذف فعل الشرط بعد (ما) الشرطيّة

يرى جمهور النحويين أنّ قاعدة حذف فعل الشرط تكون بعد (إنْ) ، فقط بشروط منها : يتحقق الحذف إذا دلّ عليه دليل ، وكذلك حذفه في (إن) وبغيرها قليل ، ويرد الحذف بعد (إلّا) ، أي بعد (إن) المسبوقة بـ (لا) النافية[١] .

وقد ذكر السيرافي (ت ٣٨٥هـ) هذه المسألة في شرحه أبيات سيبويه، وجعلها منحصرة في (إنْ) ، أي حذف فعل الشرط مع الأداة (إنْ) في بيتين من الشعر ، أحدهما قول الشاعرة ليلى الأخيلية[٢] : **(بحر الكامل)**

لَا تَقربنّ الدّهر آل مطرّفٍ إنْ ظالِمًا أبدًا وإنْ مَظلوما

فقال : " إنّه أضمر فعل الشرط بعد (إنْ) ونصب به ظالمًا ، كأنّه قيل : إنْ كنتَ ظالمًا ، وإنْ كنتَ مظلومًا"[٣] .

وفي قول الشاعر النعمان بن المنذر[٤] : **(بحر البسيط)**

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إنْ حَقّاً وإنْ كَذِباً فما اعتذارك من قول إذا قيلا؟

قال :" أنّه نصب (حقًا وكذبًا) بفعل محذوف بعد (إنْ) وحذف الفعل بعدها وهو فعل الشرط"[٥] .

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٦٠٨- ١٦٠٩ ، توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك : ١٢٨٦/٤، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، طاهر سليمان حمودة : ٢٨٤ .

(٢) ديوان ليلى الأخيلية : ١٠٩.

(٣) شرح أبيات سيبويه : ٢٢٧/١ .

(٤) خزانة الأدب في لب لباب العرب : ٤/ ١٠.

(٥) شرح أبيات سيبويه : ٢٣١/١

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

وقد حصر محمد بن الحسن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) الحذف مع (إنْ) فقط ، أمّا مع غيرها من أدوات الشرط فجعله قليلًا ، فقال :" إنْ دلَّ على فعل الشرط دليل فحذفه بدون (إنْ) قليل ، وحذفه معها كثير"[١] ، فالوصف بالقلة مع حذف (إنْ) لا غيرها من أدوات الشرط .

واستشهد على ذلك بقول الشاعر الأحوص الأنصاري[٢]: **(بحر الوافر)**

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

والمراد من ذلك : وإن لا تطلقها يَعْلُ[٣] .

أمّا ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، ففي شرح شذور الذهب جزم على شواذ الحذف بغير (إنْ) أو اقترنها بـ (لا) فقال:" حذف فعل الشرط وحده ... دلالة الدليل عليه ، وكون الشرط واقعًا بعد (إلَّا) ... وقد لا يكون بعد (إلَّا) فيكون شاذًا ... وأكثر ما يكون ذلك مع اقتران الأداة بـ (لا) النافية "[٤] ، فالذي يفهم من كلامه أنّه قد قيّد الحذف بعد (إنْ) بشروط ، فكيف بغير (ما) ، وهذا يدل على منعه ، حذف فعل الشرط مع غير (إنْ) .

---

(١) اللمحة في شرح الملحة : : ٢/٨٨٧-٨٨٨.

(٢) ديوان الأحوص الأنصاري : ٢٣٨ .

(٣) ينظر : اللمحة في شرح الملحة : ٢/ ٨٨٧- ٨٨٨ .

(٤) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ١٨٣ .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

وفي مغني اللبيب ذكر صحة مجيء فعل الشرط محذوفًا في جملة (إنْ) الشرطية على ما ذهب إليه الجمهور في قول الشاعر[1] : **(البحر الطويل)**

إنْ العقلُ في أموالنا لا نضِقْ بها ذِراعًا وإنْ صبرًا فنعرِف للصبر

فقال : " أي : إنْ يكنْ العقلُ "[2] ، فقدّر الفعل المحذوف بـ (يكنْ) .

وجعل حالة الحذف مع (إنْ) قياسًا لحذف الفعل مع (ما) ، مستشهدًا بنص قرآني على ذلك ، إلاّ أنَّ الغريب في الأمر أنّه رجّح كونها الموصولة ، وذلك في **قوله تعالى:﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ﴾[النحل :٥٣]** ؛ فقال : " وقد جوّزت ... على أنّ الأصل : وما يكن ، ثمَّ حذف فعل الشرط ... والأرجح في الآية أنّها موصولة ، والفاء داخلة على الجواب"[3].

وحصر مصطفى الغلاييني الحذف في الجملة الشرطية المتصدرة بـ (إن) ، ولم يذكر غيرها من الأدوات ، وقال بصحة حذف فعل الشرط إذا وقع جواب الشرط بعد طلب بقوله :" وممّا يحذف فيه فعل الشرط أن يقع الجواب بعد الطلب ، نحو : جُد تسدْ ، والتقدير فإنْ تجدْ تَسدْ"[4] .

---

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٤/ ٣٧ ، شرح الشواهد الشعرية في آمات الكتب النحوية : ٤٦٧/١.

(2) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٣٧/٤-٣٨ .

(3) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(4) جامع الدروس العربية : ١٩٣/٢ .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

ووجّه أحمد بن محمد الخرّاط **قوله تعالى:﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ﴾[النحل :٥٣]** على كون (ما) موصولة بمعنى الذي ، أي : الذي بكم من نعمة فمن الله[١] .

وكذلك جعل محمد عبد العزيز النجار حذف فعل الشرط مقصورًا على (إن) المقرونة بـ (لا) مستشهدًا بالنص الشعري السابق، وهو قول الشاعر الأحوص الأنصاري[٢]:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ (بحر الوافر)

فالواو في (وإلاَّ) الواو فيها عاطفة ، وإنْ شرطيّة مدغمة بـ (لا) النافية ، وفعل الشرط محذوف ، لدلالة ما قبله عليه[٣] .

ولم تقف الأقلام الواعية عند حدود كلام جمهور النحويين ؛ إذ كشفت النقاب عن قاعدة جديدة يمكن استعمالها في الكلام ، وهي صحة حذف فعل الشرط مع (ما) الشرطية بدون قيد أو شرط ، وهذا ما أنطلق منه الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) الذي توسّع في هذه القاعدة ، فأجاز مجيء (ما) شرطية ، وقد حذف فعلها في **قوله تعالى : ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ﴾[النحل : ٥٣]** ، فقال :" ما : في معنى جزاء ، ولها فعل مضمر ، كأنّك قلت : ما يكن من نعمة فمن الله ؛ لأنّ الجزاء لا بدَّ له من فعل مجزوم ، إن ظهر فهو جزم ، وإن لم يظهر فهو مضمر ... ولو جعلت (ما بكم) في معنى (الذي) جاز ، وجعلت صلته (بكم) ، و(ما) حينئذٍ في موضع رفع بقوله (فَمِن الله)"[٤] .

---

(١) ينظر : المجتبى من مشكل إعراب القرآن : ٥٨٣/٣ .

(٢) ديوان الأحوص الأنصاري : ٢٣٨ ، ووردت في الأصل (بأهل) و (شقَّ) محل (يعلُ) .

(٣) ينظر : ضياء السالك إلى أوضح المسالك : ٤/ ٥٣

(٤) معاني القرآن : ٢/ ١٠٤-١٠٥ .

وعلى النهج نفسه سار الأخفش الأوسط ، الذي جزم بمشابهتها لـ (إن) ، فقال " لأنّ (ما) بمنزلة (مَن)"[١] .

وذهب الحوفي إلى صحة مجيء الحذف في فعل الشرط ولم يجعله مقصورًا على (إنْ) الشرطية[٢].

والذي يلحظ أنّ ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) جعل الاستغناء عن فعل الشرط واقعًا موقع القلّة على العكس من الجواب بقوله :" والاستغناء عن الشرط وحده أقل من الاستغناء عن الجواب "[٣] ، إلّا أنّه استشهد بكلام العرب الشعري على جواز حذف فعل الشرط مع غير (إنْ) وهو قول الشاعر[٤]:

مَتَى تؤخذوا قَسْرًا بظنّة عَامرٍ ولا يَنْجُ إلاَّ فِي الصّفادِ يَزيدُ (بحر الطويل)

فقال :" أراد متى تثقفوا تؤخذوا "[٥] ، وهو بذلك خرق قاعدة جمهور النحويين الذين حصروا حذف فعل الشرط (إنْ) لا غيرها .

وعلّق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) على هذه المسألة بعد أن استشهد بكلام أبي البركات الأنباري وتناول كلام ابن مالك فقال :" والجواب على الشرط الأول أنّه يمكن أن يكون لم يُراعَ شرط وجود (إنْ) ، بل يجوز عنده قياسًا أن يقال : **مَن يأتني أُكرمه ومَنْ لا فلا**

---

(١) معاني القرآن : ٢/ ٤١٦ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ٤/ ٤٨٠ –٤٨١ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٦٠٨ – ١٦٠٩ .

(٤) المصدر نفسه : ٣/ ١٦٠٩ ، شرح الشواهد الشعرية في آمات الكتب النحوية : ٣٥٦/١ .

(٥) شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٦٠٨ – ١٦٠٩ .

أكرمه ، وكذا في سائر الأدوات ، ولا مانع من هذا في القياس ، وإن كان السماع إنّما ورد بـ (إنْ) فليس في ذلك ما ينفي القياس في غيرها"[١] .

وعلّق على شرط وجود (لا) في جملة (إنْ) بقوله :" إنَّ وجود (لا) مع الأداة قد أعطاه قوة كلامه ؛ لأنّه اشترط فهم المعنى ... وذلك إنَّ (لا) إذا جاءت مع (إنْ) يظهر أنّها لما تقدم إثباته ، وإن كانت كذلك فقد لزم العلمُ بما نفت ، وذلك واقع بعدها ، فلابدَّ فقد صارت (لا) هي الدالة على المحذوف من هذه الجهة ، وبها يفهم معنى الفعل المحذوف ... وأيضًا لا يمنع ذلك دون (لا) إذا فهم المعنى ، مثل إن يقال لك : أتكرمُ زيدًا وإنْ أساء إليك ؟ فتقول : أكرمه إنْ ، وقد جاء هذا عن العرب في شعرهم"[٢] ، ومثّل لذلك بقول الشاعر رؤبة بن العجاج[٣]: **(بحر الرجز)**

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ : وَإِنّ

فحذف فعل الشرط ، والتقدير (وإن كان) ، وعلّق عليه بقوله :" ولكن مثل هذا قليل ، وإنّما يكثر مع (لا)"[٤] .

وجزم محيي الدين الدرويش بصحّة تلك القاعدة بقوله :" ما : شرطية في محل رفع مبتدأ ، وفعل الشرط محذوف ، وبكم متعلقان بفعل الشرط المحذوف، ومِن نعمة : حال من اسم الشرط"[٥] .

---

(١) المقاصد الشافية : ٦/ ١٦٨.

(٢) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

(٣) خزانة الأدب ولب لباب العرب : ١٦/٩ .

(٤) المقاصد الشافية : ٦/ ١٦٩-١٧٠ .

(٥) إعراب القرآن الكريم واعرابه وبيانه : ٣١٨/٥ .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

ولم يرَ من ضير في حذف فعل الشرط مع (مَن) ، كما في قول العرب : ومَن لا يسلّمْ عليك فسلّم عليه ، ومَن لا فلا تعبأ به " أي : ومَن لا يسلّمْ عليك فلا تعبأ به "[١] .

ولم يرَ أيضًا صحة حذف فعل الشرط مع أداة الشرط (متى) مستشهدًا بقول الشاعر[٢]: **(بحر الطويل)**

مَتَى تؤخذوا قَسْرًا بظنّة عَامرٍ ولا يَنْجُ إلاَّ فِي الصّفادِ يَزيدُ

ففعل الشرط بعد (متى) محذوف " أي : متى تثقفوا تؤخذوا ، فحذف الشرط مع انتفاء الأمرين"[٣] .

أمّا الدكتور عبّاس حسن فجعل حذف فعل الشرط مع الأداتين في الأداتين (إن – إذا) كثيرًا ، بقوله :" إلا أنْ كانت أداة الشرط (إن– إذا) فيكثر حذفه بعد كلّ منهما"[٤] ، أمَّا حذفه في غير الأداتين فقد أنكره ، وأدخله في باب القلّة والضرورة إن تحقق ، وما يثبت ذلك قوله :" ومن القليل حذفه بعد أداة غيرهما إلاّ لضرورة الشعر"[٥] ، وهذا يشمل (ما) الشرطية .

أمّا المفسرون فقد ذهب الطبري (ت ٣١٠هـ) في تفسيره إلى جواز الوجهين ، إي صحة حذف فعل الشرط ، وجعل (ما) شرطية أو كونها بمعنى (الذي) ، في تفسيره **قوله**

---

(١) إعراب القرآن الكريم واعرابه وبيانه : ٣١٨/٥ .

(٢) شرح الشواهد الشعرية في آمات الكتب النحوية : ٣٥٦/١

(٣) إعراب القرآن الكريم وبيانه : ٥/ ٣١٨ .

(٤) النحو الوافي : ٤/ ٤٤٦ .

(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

تعالى : ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ﴾[النحل : ٥٣] .

أي إنّه يرى صحة مجيء حذف فعل الشرط بغير (إنْ)[١] .

ارتضى علي بن فضّال المجاشعي (ت ٤٧٩هـ) ؛ حذف فعل الشرط بغير (إنْ) ؛ إذ علّق على قول الشاعر النمر بن نولب[٢]: **(بحر المتقارب)**

فإنَّ الْمَنيّةَ مَنْ يَخْشَهَا فَسَوفَ تُصَادَفُه أيْنَمَا

بقوله :" أي أينما كان وأينما ذهب "[٣] .

وسار القرطبي (ت ٦٧١هـ) مع القائلين بجواز حذف فعل الشرط مع (ما)[٤] .

وأنكر أبو حيّان الأندلسي في حديثه عن **قوله تعالى :﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ﴾[النحل : ٥٣]** ، صحة مجيء (ما) شرطية بقوله : " ما : موصولة ، وصلتها (بكم) ، والعامل فعل الاستقرار ، أي : وما استقر بكم "[٥] .

وعلّل عدم جواز مجيء (ما) في النص القرآني شرطية بقوله :" لأنّه لا يجوز حذفه إلّا بعد (إنْ) وحدها في باب الاشتغال أو متلوة بـ (ما) النافية "[٦] ، حتى إنّه جعله في غير غير (إن) ضرورة بقوله :" وأمّا غير (إنْ) من أدوات الشرط فلا يجوز حذفه إلاّ مدلولًا

---

(١) ينظر : تفسير الطبري : ٢٢٣/١٧ .
(٢) ديوان النمر بن تولب : ١١٦ .
(٣) النكت في القرآن الكريم : ١٢٣ .
(٤) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ٢٢٩/٣ .
(٥) البحر المحيط : ٥/ ٤٨٦- ٤٨٧ .
(٦) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

عليه في باب الاشتغال مخصوصًا بالضرورة"[١] ، مستشهدًا بقوله : أينما الرّيح تُميلها تميل ، والتقدير: " أينما تميلها الريح تميلها تميل "[٢] .

وهنا وقف أبو حيّان موقف المؤيد لرأي جمهور النحويين ، مع وجود نص قرآني أيّده الكثير من النحويين والمفسرين ، وهو **قوله تعالى** : ﴿**وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ**﴾**[النحل : ٥٣]** ، فجعلوه دليلًا على صحة حذف فعل الشرط مع الأداة (ما) .

ثمّ إذا كان هذا الحذف منحصرًا بـ (إنْ) فما بال النصوص الشعرية التي ذكرت غيرها من الأدوات لمثل وهي ، قول الشاعر[٣]: **(البحر الطويل)**

مَتَى تؤخذوا قَسْرًا بظنّة عَامرٍ ولا يَنْجُ إلاَّ فِي الصّفادِ يَزيدُ

إذ المراد منه حذف فعل الشرط بعد (متى) الشرطية ، وقدروه : متى تثقفوا تؤخذوا ، وهذا ما أشار إليه أكثر من واحد من النحويين والمفسرين[٤] .

وأظنّ أنّ ما قدّمناه من أدلّة كافية لتقويم هذه القاعدة وتعديلها ، لتكون صحة حذف فعل الشرط مع أدوات الشرط ، ولا سيمّا مع الأداة (ما) ، وعدم جعل هذا الحذف منحصرًا مع (إنْ) الشرطية .

---

(١) البحر المحيط : ٥/ ٤٨٦- ٤٨٧ .

(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(٣) شرح الشواهد الشعرية في آمات الكتب النحوية : ٣٥٦/١ .

(٤) شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٦٠٨ – ١٦٠٩ ، إعراب القرآن الكريم وبيانه : ٣١٨/٥

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

٥-مجي (مِنْ) زائدة في الإيجاب والمعرفة

رسم جمهور النحويين متبعين راية مرجعهم سيبويه حدودًا لمجيء (مِن) الزائدة ، وقيّدوها بشرطين ، هما : أن تكون مسبوقة بنفي أو شبهه ، وأن تلحقها النكرة ، وعدّوا عكس ذلك اختراقًا للخطوط الحمراء التي وضعها جمهور النحويين ، قال سيبويه عن (مِن) الزائدة : " وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه ، كان الكلام مُستقيمًا ،ولكنّها توكيد بمنزلة (ما) إلّا أنّها تجرّ ، لأنّها حرف إضافة ، وذلك قولك : ما أتاني مِن رجلٍ ، وما رأيتُ مِن أحدٍ ، ولو أخرجت مِن كلّ الكلامِ حَسنًا ، ولكنّه أكد بـ (مِن)"[١] .

وعلى هذا المنوال سار جمهور النحويين خلف رأي سيبويه ، وقد جسّدوا ذلك في كتبهم ، وأوّلوا كلَّ ما يخالف شروطه[٢] .

إلّا أنّ الملفت للانتباه أنّ بعض النحويين قد رفض السير بخطى عمياء خلف آراء جمهور النحويين ، وهو يمثل ركنًا من أركان المدرسة البصرية ، مثل : الأخفش الأوسط الذي ضجّ واعترض على نقصان هذا الرأي وعدم كماليته ، فانشق عن آراء المدرسة البصرية ، وخالف الشرطين كليهما ، فجوّز مجيء (مِنْ) زائدة للتوكيد وهي غير مسبوقة بنفي ، ولم يكن بعدها نكرة ، أي أجاز زيادتها في الأثبات ، ومجيء المعرفة بعدها[٣].

ولم تكن النصوص التي اعتمد عليه ، توضع موضع القلّة ، فقد كانت نصوصًا قرآنية عديدة ، ذكرها في كتابه معاني القرآن ، وعلّق عليها بصحة مجيء (مِن) زائدة ، ففي **قوله تعالى :﴿ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾ [البقرة : ٦١]** ، جاء موضع الشاهد (مِن بقلها) فقد وردت المعرفة بعد (مِن) ،

---

(١) الكتاب : ٢٢٥/٤ .

(٢) ينظر : الأصول : ٣٦٥/١ ، المقتضب : ١٣٧/٤ ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٣٥٤/١ .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١٤٣/٢.

وسبقت بالإيجاب ، فجوّز زيادتها ، وأنكر انحصارها بالنفي والاستفهام والنكرة ، بقوله :" فإن قلت إنّما يكون هذا في النفي والاستفهام ، فقد جاء في غير ذلك"[١] .

ومن النصوص الأخرى قوله تعالى : ﴿**وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**﴾**[البقرة : ٢٧١]** ، فـ(سيئاتكم) معرفة ، وقعت بعد (مِنْ) في كلام مثبت ، فجاز الاستغناء عنها ، ويبقى النص مستقيمًا ، بقوله :" فهذا ليس استفهام أو نفي "[٢] ، وأراد بذلك توجيه الخطاب لجمهور النحويين من أنّ (مِن) هنا لم تسبق بنفي وشبهه ، وكذلك لم تلحق بمعرفة ، ومع ذلك جاءت زائدة .

وفي نص قرآني آخر يثبت به الأخفش زيادة (مِن) مع المعرفة ، وهو **قوله تعالى :** ﴿ **وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ**﴾**[الأنعام : ١٤٦]** ، فالشاهد فيه زيادة (مِن) في (مِنَ الْبَقَر) مع المعرفة في كلام مثبت ؛ إذ يجوز أن يُقال (البقر والغنم حرمنا عليهم)[٣] .

ويدخل في هذا الباب عند الأخفش **قوله تعالى :**﴿**وَتَرَى الْمَلائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ**﴾ **[الزمر : ٧٥]** ، فقال : " فـ (مِن) دخلت هاهنا توكيدًا"[٤] .

---

(١) معاني القرآن : ١٠٥/١ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) ينظر : معاني القرآن : ٣١٦/٢ .
(٤) المصدر نفسه : ٤٩٧/١ .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

وهناك آية قرآنية عدّها الأخفش دليلًا على صحة مجيء (مِن) زائدة مع المعارف ، وهي **قوله تعالى :﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾[الأنعام : ٣٤]** ، وبيّن أنّ هذا التركيب القرآني يشبه قولهم : قد أصابنا من مطرٍ ، وقولهم : قد كان من حديث[١] ، وزيادة (مِن) للتوكيد جعلت النص يخبرنا أنّ نبأ المرسلين كان عند الرسول الأكرم (صلى الله عليه واله) ، لا عند بعض الأنبياء .

وقد أشارت كتب إعراب القرآن إلى العديد من النصوص القرآنيّة التي وجّهها الأخفش الأوسط بزيادة (مِنْ) فيها ، منها **قوله تعالى :﴿ لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلا سَاءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [النحل : ٢٥]** ، أي : لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وأَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ[٢] .

ومنها قوله تعالى :﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الأَمْوَالِ وَالأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة : ١٥٥] ، فأصل الكلام : لنبلونّكم بشيءٍ من الخوف وشيء من الجوع وشيء من نقص الأموال ، فيجوز حذف (مِن) لزيادتها ، ولوجود (مِن) السابقة قرينة عليها[٣] .

ومثله **قوله تعالى :﴿ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾ [إبراهيم : ١٠]** ، فجاءت فيه (مِن) زائدة ، أي : إنّ المعنى : ليغفر لكم ذنوبكم[٤] ، فإنّ الله تعالى يغفر الذنوب جميًعا لا بعضها ، وهذا موافق لرحمته ، وعدله عند تحقق التوبة .

---

(١) ينظر : معاني القرآن : ١/ ٢٩٨ .
(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٣٩٣/٢ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ١٩٢ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

ومثله كذلك **قوله تعالى** :﴿**يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾ **[الأحقاف : ٣١]** ، فخُرّجَت فيه (مِن) زائدة للتوكيد بحسب رأي الأخفش[١] .

ولم يكتفِ ردّ الأخفش الأوسط على جمهور النحويين بالدليل القرآني بل أثبت لهم بكلام العرب مجيئها زائدة على عكس شروطهم ، بقوله : " **وتقول العرب : قد كان مِن حديثٍ ، فَخَلِّ عَنّي حتى أذهب ، يريدون : قد كان حديث**"[٢] ، وكلام العرب أثبت مجيئها في الكلام المثبت ، فلماذا أنكرتم ما أقررتم به ؟! .

وذهب الجرجاني (ت ٤٧١هـ) في دلالة (مِن) إلى معنيين ، أحدهما الزيادة وذلك في **قوله تعالى:** ﴿ **وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى**﴾**[البقرة : ١٢٥]** ؛ إذ ذكر أنّ المعنى : اتّخذوا مقام إبراهيم مصلى ، والاحتمال الثاني : أنْ تكون لابتداء الغاية[٣] .

وكان ردّ عزّ الديّن عبد العزيز (ت ٦٦٠هـ) واضحًا من أنّ المغفور ليس بعض الذنوب ؛ لأنّ " الإسلام يجب ما قبله ، بحيث لا يبقى شيء ، فلا يستقيم المعنى هاهنا إلّا على رأي الأخفش ؛ لأنّ تقدير الكلام عنده: يغفر ذنوبكم ، و(مِن) زائدة"[٤] ، وقد ذكر هذا الكلام في تعليقته على **قوله تعالى:**﴿**يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى**﴾ **[نوح : ٤]** .

ويمكن أن يكون القرآن دليًلا على صحة ما ذهب إليه الأخفش ومَن أيّده ، وذلك لوجود نصوص قرآنية مطابقة للنص السابق ، إذ حذفت منها (مِن) في أصل النص ، وهذا يعدّ

---

(١) ينظر : المفصل في علم العربية : ٢٨٨-٢٨٩ .
(٢) معاني القرآن : ١/ ١٠٥ .
(٣) ينظر : درج الدرر في تفسير الآي والسور : ٢٨٧/١ .
(٤) فوائد في مشكل القرآن :٢٤٧ .

شاهدًا على صحة مجيء (مِن) زائدة ، وهو **قوله تعالى :** ﴿ **يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا**﴾**[الأحزاب : ٧١]** ، **وقوله تعالى :**﴿**قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾ **[آل عمران : ٣١]** ، **وقوله تعالى :**﴿**يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**﴾ **[الصف : ١٢]** .

ففي النص الأول يُصلحُ الله الأعمال للتائبين ، ويرافق ذلك أنّه يغفر ذنوبهم جميعها ، وكذلك النص الثاني الذي يدل على أنّ اتباع النبي (صلى الله عليه وآله) فيه المحبة لله التي يجازيهم عليها بغفران الذنوب ، ويدل النص الثالث على تحقق دخول الجنة ، وقد سبقها غفران الذنوب ، فلابّد من أن يكون الغفران لكلّ الذنوب . فكيف يستحق رضا الله ودخول الجنة ، وعنده بعض الذنوب ، وغفر له الله بعضها .

وزيادتها في الموجب تحققت بحسب رأي الأخفش الأوسط ، في **قوله تعالى :**﴿**يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ**﴾**[الكهف : ٣١]** ، فهنا المعنى (يُحَلَّوْنَ فِيهَا أَسَاوِرَ)[١].

وما يؤيد النص القرآني السابق نص قرآني وردت فيه (مِن) محذوفة ، وهو **قوله تعالى :**﴿ **عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا**﴾ **[الأنسان : ٢١]** ، فقد حذفت (مِن) لزيادتها في (حُلُّوا أَسَاوِرَ)[٢] .

---

(١) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٤١٨/٤ .

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ٨٤٦/٢ .

وكذلك جاءت زائدة في **قوله تعالى** : ﴿**قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ**﴾ **[النور : ٣٠]** ؛ إذ المعنى : يغضوا أبصارهم[١] .

وكذلك في **قوله تعالى** :﴿**وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ**﴾ **[يس : ٢٨]** ، فجاءت (مِن) في (مِن بعده) زائدة بدخولها على المعرفة[٢] .

وجاءت (مِن) زائدة في الكلام المثبت كما في **قوله تعالى** :﴿**وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ**﴾**[الحجر : ١٩]** ؛ فالمعنى : وأثبتنا فيها كلَّ شيء[٣] ، وكذلك **قوله تعالى** : ﴿**حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ**﴾ **[الحجر : ٤٠]** ، أي : احمل فيها كلَّ زوجين أثنين[٤] ، والدليل على زيادة (مِن) في هذه الآية الكريمة هو **قوله تعالى** :﴿**وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَارًا وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ**﴾**[الرعد : ٣]** ؛ إذ الملاحظ عدم وجود (مِن) في النص ، وهو (جعل فيها زوجين اثنين) ، ومثله **قوله تعالى** :﴿**وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا**﴾**[طه : ١١٣]** ، فالمعنى : صرفنا فيه الوعيد[٥] .

و على الرغم من أنّ كتب النحو نسبت هذا الرأي إلى الأخفش ، فإنّ من الأنصاف أنْ نبيّن أن يوجد قبل الأخفش الأوسط من قال به وبيّنه ، وهما : الكسائي (ت ١٨٩هـ) وأبو عبيدة (ت ٢١٠هـ) .

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ٩٦٨/٢ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٣٥٥/١-٣٥٦ .

(٣) ينظر :المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٦٩٨/٢.

(٥) ينظر : المصدر نفسه :٢/ ٩٠٥ .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

فأمّا الكسائي (١٨٩هـ) فلم يبقَ صامتًا ، ولم يتخذ مذهب العزلة والتأييد للجمهور ، بل وجد أنّ هذا الرأي راجحٌ ومطابق للنصوص القرآنية ، فزاد على الأدلة السابقة دليلًا من الحديث النبوي الشريف ، وهو قول رسول (صلى الله عليه واله) : **(إنّ من أشدّ الناس عذابًا يوم القيامة المصورون)**[١] ؛ المعنى : إنّ أشدَّ الناسَ عذابًا يوم القيامة المصورون[٢] .

وأمّا أبو عبيدة فقد ذكر ذلك عندما تناول **قوله تعالى :﴿يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾[إبراهيم : ١٠]** ، فـ (مِن) زائدة ، بقوله : " مجازه ليغفر لكم ذنوبَكم ، وِ(مِن) مِن حروف الزوائد"[٣] .

ولم ينقطع انتشار هذه القاعدة ، بل تناقلتها العقول النيرة ، وبحثت عن أدلة عليها ، غير ما نقلناه ، ولعل من تلك الأقلام التي لا تكتب إلّا بوعي أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) الذي قدّم نصًّا قرآنيًّا جديدًا ، لتقعيد هذه القاعدة ، وهو **قوله تعالى :﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾[النور :٣٤]** ، فجعل الفارسي هذه القاعدة تابعة للأخفش ، مع إشارته أنّه التفت إليها قبل أن يطلع على رأي الأخفش ، فهو بذلك لم يبخس حقه في تقعيدها ، فجاءت زائدة بمعنى : وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ جِبَالٍ فِيهَا بَرَدٌ[٤] .

وأيّد ابن عطيه مجيء (مِن) زائدة على غير الشروط التي اشترطها جمهور النحويين ، وأثبت ذلك بنصين من القرآن الكريم ، الأول منهما أثبته في الإيجاب ، وهو **قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلا كُفُورًا﴾ [الاسراء :**

---

(١) صحيح البخاري ، الحديث (٥٩٥٠) : ١٤٩٥ .
(٢) ينظر : مغني اللبيب : ١/٣٥٥-٣٥٦ .
(٣) مجاز القرآن : ١/ ٣٣٦ .
(٤) ينظر: المسائل البغداديات : ٢٤٢ .

٨٩] ، فبيّن صحة مجيء (مِن) زائدة ، بقوله :" ويجوز أن تكون مؤكدة زائدة ، والتقدير : ولقد صرفنا كلَّ مُثلٍ "[١] .

والثاني : أثبت زيادتها في المعرفة ، كما في **قوله تعالى** : ﴿**وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى**﴾ **[البقرة : ١٢٥]** ، فجاء (مقام إبراهيم) الواقع معرفة مجرورًا بـ (مِن) الزائدة[٢] .

وعندما عرض ابن الدهان (ت ٥٦٩هـ) أنواع (مِن) ذهب إلى صحة رأي الأخفش في مجيئها زائدة ، مخالفةً لقياس جمهور النحويين ، واستشهد على ذلك ببيت شعري انفرد به عن غيره ، فقال " ويدلّ على صحة قول الأخفش ، قول الأسود بن يعفر[٣]:

هَوَى بَهِم مِنْ حُبّهِم وَسَفاهِهم مِنْ الْرِيحِ لَا تُمْرِي سِحَابًا وَلَا قَطرًا (بحر الطويل)

فـ (مِن) في قوله (من الريح) زائدة ، وتقدير الكلام هوى بهم الريحَ .

ووافق عزّ الدين عبد العزيز (ت ٦٦٠هـ) على ما قاله الأخفش ، وهو يعرض ثلاثةَ نصوصٍ قرآنية جديدة ، لم يستشهد به السابقون عليه ، منها **قوله تعالى** :﴿ **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءُوهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ**﴾**[الروم : ٤٧]** ، فقال بزيادة (مِن) ؛ إذ " فلا يستقيم المعنى هاهنا إلّا على رأي الأخفش"[٤] .

---

(١) المحرر الوجيز : ١١٦٦ .

(٢) ينظر : المحرر الوجيز : ١١٦٦ .

(٣) الغرة في شرح اللمع : ٥٥٩/٢ ، التذييل والتكميل : ١/ ١٤٨ .

(٤) فوائد في مشكل القرآن : ٢٨٠ .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

وأكّد ما ذهب إليه بآية أخرى ، وهي **قوله تعالى :﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلا مِنْ قَبْلِكَ﴾ [غافر : ٧٨]** ، فقال " إنّ (مِن) هاهنا لا تفيد إلّا الزيادة في التأكيد "[١] ، مع أنّها مسبوقة بإيجاب ، ومجيء معرفة بعدها .

وكذلك صرّح بزيادتها في **قوله تعالى :﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ [الأنسان :١]** ، فمنع مجيئها مبينة للجنس ، بل قال بزيادتها ، بقوله : " والحين لا يكون إلّا من الدهر ، فليستْ مُبينة للجنس ، فتكون زائدة في الإيجاب"[٢] .

وصرّح ابن مالك بأنّ القول في هذه المسألة ما قاله الأخفش مقدمًا الأدلة التي عرضناها سابقًا من القرآن والحديث النبوي والشعر ، فقال : " اجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرّها المعرفة ، وبقوله أقول لثبوت السماع بذلك نظمًا ونثرًا"[٣] .

أمّا بدر الدين الزركشي(ت ٧٩٤هـ) ، فذكر(مِن) الزائدة في أكثر من موضع ، ففي الموضع الأول : عندما وازن بين نصين من القرآن ، الأول أثبت فيه زيادة (مِن) ، وهو **قوله تعالى : ﴿ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ [فاطر : ٣٣]** جاعلًا التركيب بنحو : (يُحَلَّوْنَ فِيهَا أَسَاوِرَ) مِن غير (مِن) ، فكانت زيادتها صحيحة بقرينة **قوله تعالى :﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾[الأنسان : ٢١]** ، وشاهده (وَحُلُّوا أَسَاوِرَ) مِن غير (مِن)[٤] .

---

(١) فوائد في مشكل القرآن : ٢٨٠ .

(٢) المصدر نفسه : ٢١٠-٢١١ .

(٣) شرح التسهيل : ١٣٨/٣ .

(٤) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٤١٨/٤ .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

أمّا الموضع الثاني : فكان في معرض نقاشه زياتها في **قوله تعالى** : ﴿**لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى**﴾**[إبراهيم : ١٠]** ، فجعل قول الأخفش صحيحًا في أدلة عديدة ، وذلك بقوله :" فيصحّ قول الأخفش ، فالجواب مِن وجوه ، أحدهما : أنّ المراد بغفران الذنوب في الدنيا ؛ لأنّ إغراق قوم نوحٍ عذاب لهم ، وذلك إنّما كان في الدنيا ، مضافًا إلى عذاب الآخرة ، فلو أمنوا لغفر لهم من الذنوب ما استحقوا به الإغراق في الدنيا ، وأمّا غفران الذنب بالأيمان في الآخرة فمعلوم ، والثاني : أنّ الكافر إذا آمن فقد بقى عليه ذنوب ، وهي مظالم العباد ، فثبت التبعيض بالنسبة للكافر ، الثالث : أنّ قوة (ذنوبكم) يشمل الماضية والمستقبلية ، فإنّ الإضافة تفيد العموم ، فقيل (مِن) لتفيد أنّ المغفور الماضي ، وعدم إطماعهم في غفران الذنوب بمجرد الإسلام حتى يجتنبوا المنهيات"[١] .

وكان ليحيى بن زكريا (ت ٩٢٦هـ) التفاتة جميلة عندما جمع ثلاثة نصوص قرآنية ، لم ترد (مِن) في اثنين منها زائدة ، ووردت في الثالث بهذا المعنى ، مع التوافق الحاصل في الآيات ، وبيّن زيادة (مِن) من سؤال سأله عن سبب الحذف في اثنين منها وبقائها في واحدة ، وهذه النصوص هي ، **قوله تعالى** : ﴿**أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ**﴾ **[هود:١٣]** ، فلم ترد (مِن) قبل مفردة (مثله) ، وكذلك في **قوله تعالى** : ﴿**أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ**﴾ **[هود : ٣٨]** ، أمّا في **قوله تعالى:** ﴿ **وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾**[البقرة : ٢٣]** ، فقد وردت (مِن) قبل لفظة (مثله) ، ورأى أنّ (مِن) في هذا النص يحتمل أربعة معانٍ ، هي: التبعيض ، والتبيين ، والابتداء ، وجعل من ضمنها

([١]) البرهان في علوم القرآن : ٤/٤٢٣-٤٢٤ .

الزيادة[١] ، وكان الأَولى به أن يقول بزيادتها لا غير ، لوضوح الزيادة من النصوص القرآنية المفسرة لبعضها البعض .

ومع إنكارهم الواضح لزيادة (مِنْ) في الإيجاب والمعرفة ، إلاّ أنّهم أجازوا دخولها على المعرفة إن كان الفعل فاصلًا بين (كم) والمعرفة ، كما في **قوله تعالى** : ﴿**كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ**﴾**[الأنعام : ٦]** ، فقال العكبري :" يجوز أن يكون(كم) مفعولًا به ، ويكون (مِن قرنٍ) تبينًا لـ (كم) ، ويجوز أن يكون ظرفًا ، و (مِن قرنٍ) مفعول أهلكنا ، و (مِن) زائدة ، أي : كم أزمنةٍ أهلكنا فيها مِن قبلهم قرونًا"[٢] .

وأجاز السيد محمد تقي النقوي (ت ١٤٤٠هـ) مجيء (مِن) زائدة في تفسيره **قوله تعالى** : ﴿**وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى**﴾**[البقرة : ١٢٥]** ، فقال :" يجوز أن يكون مِن للتبعيض ، ويجوز أن تكون بمعنى في ، ويجوز أن تكون زائدة"[٣] .

أمّا مجيء (مِن) الزائدة للتوكيد في فِكر أبي حيّان الأندلسي فكانت على الشروط التي اشترطها النحويون ، مع وجود النصوص القرآنية الدّالة على زيادة في الكلام المثبت، ومجيء المعرفة بعدها ، فكان قياس أبي حيّان رأي الجمهور ، وليس الأدلة ، وهذا ما كان واضحًا ، فهو يتعبد برأي الجمهور لا بالنصوص القرآنية وكلام العرب ، فعلى الرغم من كثرة النصوص القرآنية التي علّق عليها أبو حيّان فلم نجده يصرح بزيادتها ، متابعًا في ذلك رأي جمهور النحويين ، واستعمل في رفضها عبارات (لا يجوز على الصحيح)، و(جاءت

---

(١) ينظر: فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن : ١٨ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ٤٨١/١ .

(٣) ضياء الفرقان في تفسير القرآن : ١/ ٥١٧ .

للتبعيض) ، و(القول بزيادتها ليس مذهب جمهور البصريين) ، و(هذا على رأي الأخفش) ، و(الأظهر كونها تبعيضية) ، أو يصفه بأنّه رأي ضعيف .

أمّا النصوص القرآنية التي تحدث عنها أبو حيّان ، وكانت الجملة السابقة لـ (مِن) موجبة ، فهي **قوله تعالى** : ﴿**وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلا كُفُورًا**﴾ **[الأسراء : ٨٩]** ، فرفض مجئيها زائدة ، وقال إنّه مذهب الكوفيين والأخفش ، فعند زيادة (مِن) يكون " مفعول صرفنا كلَّ مثلٍ ، وهذا التخريج على مذهب الكوفيين ، والأخفش ، لا على مذهب جمهور النحويين"[١] ، وكان الأولى به أن يرد حجتهم في زيادتها ، لا التعريف برأي البصريين والكوفيين والأخفش !

وفي **قوله تعالى** :﴿**وَخَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ**﴾**[يس : ٤٢]** ، قال :" تكون (مِن) للبيان ... وإنْ أريد السفن تكون ... للتبعيض"[٢] .

وجعل زيادتها غير جائزة في **قوله تعالى** : ﴿**فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلا أَبْصَارُهُمْ وَلا أَفْئِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ**﴾**[الأحقاف : ٢٦]** ، فقال : (مِنْ) زيدت في الموجب ، وهذا لا يجوز على الصحيح "[٣] ، أي : إنّ الصحيح عدم جواز كونها زائدة ، فهذا مواكبة لرأي جمهور النحويين ، فإذا كان الصحيح عدم الجواز ، فأينَ يضع أبو حيّان كثرة النصوص ، وأراء النحويين الذين قالوا بزيادتها؟!.

أمّا زيادتها بوقوع المعرفة بعدها ، فقد ورد في أكثر من نص قرآني ، ولكنّ أبا حيّان رفض فيها كونها زائدة ، منها **قوله تعالى** :﴿**يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾**[الأحقاف : ٣١]** ، والشاهد الذي وضحه أبو حيّان

---

(١) البحر المحيط : ٧٧/٦ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٢٤/٧ .

(٣) المصدر نفسه : ٨/ ٦٥ .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

(من ذنوبكم) ، فقال: " مِن للتبعيض ؛ لأنّه لا يغفر بالإيمان ذنوب المظالم ، وقيل : مِن زائدة ؛ لأنّ الإسلام يجب ما قبله ، فلا يبقى معه تبعة"[1] .

وعند استقراء القرآن الكريم نجد أنّ هذا النمط ورد في القرآن بشكلين ، الأول منهما : ورودها بـ (مِن) وهنّ ثلاث آيات ، **قوله تعالى:﴿لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾ [إبراهيم :١٠] ، وقوله تعالى : ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[الأحقاف : ١٠] ، وقوله تعالى : ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾ [نوح :٤] .**

أمّا الآيات التي جاءت على النمط نفسه ، ولم تدخل (مِن) الزائدة على مفردة (ذنوبكم) ، فهي **قوله تعالى :﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [آل عمران : ٣١] ، وقوله تعالى : ﴿يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب : ٧١] ، وقوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾[الصف:١٢] .**

أمّا ما ذهب إليه أبو حيّان من أنّ (مِن) تبعيضية ، في النصوص التي ذكرت فيها (مِن) فمردود من جهتين :

الأولى : أنّنا لم نجد نصًا يبيّن أنّ الله تعالى يغفر بعض الذنوب دون بعض ، بل صرّح عكس ذلك بغفران الذنوب جميعًا ، **بقوله تعالى : ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾**

([1]) البحر المحيط : ٦٧/٨ .

[الزمر : ٥٣] ، والإسلام يجب ما قبله ، أي يغفر كلّ الذنوب بالتوبة ، فتكون هنا (مِن) زائدة ، فلا يستقيم المعنى إلّا بالزيادة"[١].

أمّا الثانية : فورود ثلاثة نصوص قرآنية متطابقة مع النصوص التي وردت فيها (مِن) زائدة ، وكانت خالية من (مِن) فهو دليل على صحة مجيء (مِن) زائدة في المعرفة .

أمّا في **وقوله تعالى :﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾[النور : ٣٠]** ، فجعل أبو حيّان (مِن) للتبعيض[٢] .

ورفض أبو حيّان مجيئها زائدة في المعرفة ، في **قوله تعالى : ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة : ١٢٥]** ؛ إذ قدّم ثلاثة معانٍ لها ، هي : التبعيض ، والزيادة ، ومعنى (في) ، واختار الأول ، بقوله " مِن مقام جوّزوا أن تكون تبعيضية ، وبمعنى (في) ، وزائدة على مذهب الاخفش ، والأظهر الأولى "[٣] .

ويبدو لي أنّ الاختلاف في معنى المقام هو الذي جعل أبو حيان يرى أنّها تبعيضية ، فهو يرى أنّ المقصود بعض من المقام الذي تقام فيه الصلاة ، واختلف في ماهية المقام ، فقيل إنّه " الحرم أو المسجد الحرام ، أو صخرة قام عليها إبراهيم ، حين بنى البيت"[٤] .

فالذين ذهبوا إلى الرأيين الأول والثاني وهو جعلوا (مِنْ) تبعيضية ، ومن ذهب إلى أنّ المكان مقيد بالصخرة فذهب إلى زيادتها ، والرأي الثالث هو ما نذهب إليه ، بأنّ المصلى

---

(١) ينظر : فوائد في مشكل القرآن :٢٤٧ .
(٢) ينظر : البحر المحيط : ٤١١/٦ .
(٣) المصدر نفسه : ١/ ٥٥٢ .
(٤) درج الدرر في الآي والسور : ١/ ٢٨٨ .

محدّد بالصخرة التي جعلها إبراهيم مكان لمصلاه ، فقد يكون هنالك حذف وتقديره (مكان مصلى)، أي مكان صلاة ، فالمقام موضع القيام لأداء الصلاة[١] .

وقد يكون أبو حيان قد ذهب بواحد من المذهبين التي تشير إلى سعة المكان ، فاختار جزءًا منه ؛ ليكون موضعًا للصلاة ، وهو غير محدّد .

وكرّر أبو حيان رفضه مجيء (مِن) للتوكيد عند وقوع المعرفة بعدها ، وجعلها للتبعيض ، وهذا ما حصل في مفردة (أوزارهم) المعرفة الواقعة بعد (مِن) في **قوله تعالى : ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلا سَاءَ مَا يَزِرُونَ﴾[النحل : ٢٥] .**

والذي يمكن أن يفهم من النص القرآني أنّ تعالى لم يقسم الأوزار في الحمل على اثنين الضال والمضل ، ولم يجعل بعض الأوزار على الضالّ والأخرى على المضلّ ، ومن هنا ردّ أبو حيّان رأي الواحدي الذي رفض مجيء (مِن) للتبعيض ، والسبب في رفضه ؛ لأنّه يستلزم تخفيف الأوزار عن الأتباع وذلك غير جائز ... لكنّها للجنس ، أي ليحملوا من جنس أوزارهم الاتباع[٢] .

وهذا يعني أنّ أبا حيّان يذهب إلى بعضيّة (مِن) ؛ إذ جعل المُضل . يحمل بعض أوزار مَن أضله ، لا كلها ، فلو تأملنا النص القرآني لرأينا أنّ الله تعالى قد قيّد حمل الوزر بحالة الإضلال ، فكيف كان ثقل الوزر يحمله المُضل ؛ لأنّه هو من قام بالإضلال ، لا الضال نفسه ، وبذلك يحمل المُضل كلّ أثقال وأوزار الضال ؛ لأنّها حصلت بسببه .

---

(١) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : ١/ ٥١٧ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ٥/٤٧٠ .

وما ذهب إليه أكثر المفسرين من أنّه يحمل بعض الأوزار لضلالته إيّاه ، والوز الآخر يحمله الضال من باب أنّ المضلّ والضالّ شريكان ، هذا يضله ، وهذا يطاوعه في إضلاله ، فيحملان الوز كليهما[١] ، فيه تأمل ووقفة ؛ لأنّ حمل الأوزار من الضال غير المتعمد لضلاله لا يقبله العقل ، وحمل المضل بعض الأوزار وهو متعمدًا لضلالته كذلك غير منطقي .

أمّا **وقوله تعالى :﴿ وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالا مَعَ أَثْقَالِهِمْ وَلَيُسْأَلُنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَمَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [العنكبوت : ١٣]** ، أي : وجود أثقال أخرى يحملونها غير أثقالهم ؛ بسبب ضلالتهم وافترائهم ، وما ذهب إليه الطباطبائي في تفسير قوله (أوزار الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ علمٍ) ، إنّما هو " دلالة على أنّ حملهم لأوزار غيرهم إنّما هو من جهة إضلالهم "[٢] .

وهذا يدلُّ على إنّ (مِن) في النص القرآني السابق هي زائدة للتوكيد ، وعدم صحة مجيئها للتبعيض ، لأنّ السياق يحتم ذلك .

ونعت أبو حيّان قول مَن قال بمجيء(مِن) الزائدة بعدم الجواز بعد أن نقل في حديثه **قوله تعالى :﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾[الأنعام : ٣٤]** ، ونسب أبو حيّان هذا الرأي إلى أبي عليّ الفارسي فقال :" قال الفارسي : هو مِن نبأ ، ومِن زائدة ، أي : ولقد جاءك نبأ المرسلين ، وضعف هذا ؛ لزيادة مِن في الموجب ، وقيل : معرفة ، وهذا لا يجوز إلّا على مذهب الأخفش ؛ ولأنّ المعنى : ليس على العموم ، بل جاء بعض نبئهم لا أنبائهم"[٣] .

---

(١) ينظر : الكشاف : ٤٣٢/٣ .

(٢) تفسير الميزان : ٢٣٠/١٤

(٣) البحر المحيط : ١١٨/٤ .

واستدل أبو حيّان على ضعف مجيء (مِن) زائدة في النص القرآني بحجتين[١]:

الأولى منهما : نحويّة ، وهي : أنّها مسبوقة بجملة مثبتة ، وكذلك مجيء معرفة بعدها ، وهذا الرأي رفضه جمهور النحويين ،وساندهم الأندلسي به ، ورأيه ليس بشيء؛ لوجود نصوص قرآنية أخرى تقول بالزيادة .

والحجة الثانية : عقائدية ، وهو أنّ أنباء الرسل لم تأتِ إلى الرسول كلّها . بل جاءه بعضها ، وأكد هذا الرأي بنص قرآني آخر ، وهو **قوله تعالى** :﴿ **وَرُسُلا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا**﴾**[النساء : ١٦٤]** .

وأراد من ذلك زيادة (مِن) ، أي المعنى فيه : " فإذا بقي قراءته نحو مِن كذا"[٢] .

والملاحظ بعد كلّ أنّ هذه القاعدة انطلقت أدلتها من القرآن الكريم والحديث النبوي، والشعر العربي ، فهل يوجد سبب يدعو إلى رفضها ؟ ، فأجد أنّ تمسك أبي حيّان بهذا الرفض لا مبرر له أبدًا ، فينبغي الخضوع للقاعدة وتأييدها ، ومن هنا اقترح أن تعدّل هذه القاعدة لغناها بالشواهد النحوية ، فتصبح : يجوز زيادة حرف الجرّ (مِن) مطلقًا ، سواء سبق بإجاب أم نفي ، وسواء لحق به نكرة أم معرفة .

٦-دخول (الواو) الحاليّة على الفعل المضارع المثبت غير المقترن بـ (قد)

منع جمهور النحويين دخول (واو) الحال على الجملة في مواضع ذكرتها كتب النحو ، ومن هذه المواضع حين يكون فعلها مضارع غير مقترن بـ (قد)[٣] ، ولجأوا إلى تأويل ما جاء متعارضًا مع قواعدهم التي وضعوها ، والملاحظ أنّ الرافضين لهذا الرأي اتّخذوا طرقًا لهذا الرفض ، وهي :

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ١١٨/٤ .
(٢) شرح أبيات مغني اللبيب : ٣٢٩/٥
(٣) ينظر : شرح التصريح : ١/ ٦١١-٦١٣ .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

الأول منهما : أوّلوا الفعل المضارع على أنّه واقع موقع الخبر ، وهنالك اسم محذوف واقع بعد (الواو) ، ومنهم عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) الذي ذهب إلى معنى كون الجملة مستأنفة أو واقعة موقع الخبر ، بقوله :" فاعلم أنّ كل جملة وقعت حالًا ، ثم امتنعت من الواو ، فذلك لأجل أنّك عمدت إلى الفعل الواقع بعدها في صدرها ، فضممته إلى الفعل الأول في إثبات واحد ، وكلّ جملة جاءت حالًا ثم اقتضت الواو ؛ فذلك لأنّك مستأنف بها خبرًا ، وغيرُ قاصدٍ إلى أن تضمنها إلى الفعل الأول في الإثبات ، وتفسير هذا : أنّك إذا قلت : (جاءني زيدُ يسرعُ) كان بمنزلة قولك : جاءني زيدُا مسرعًا ، في أنّك أثبتَ مجيئًا فيه إسراعٌ ، وتصل أحد المعنيين بالآخر ، وتجعل الكلام خبرًا واحدًا ، وتريد أن تقول : (جاءني كذلك وجاءني بهذه الطريقة)"[١] .

وأيّد ما ذهب إليه بنصين من كلام العرب الشعري ، وهما قول الشاعر علقمة بن عبدة[٢] : **(بحر البسيط)**

وقد عَلَوْتُ قُتُودُ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يومٌ تَجِيءُ به الجَوْزَاءُ مَسْمُومُ

فقال : " كأنّه قال : وقد علوتَ قُتودُ الرَّحل بارزًا للشمس ضاحيًا"[٣] .

وكذلك قول الشاعر[٤] : **(بحر البسيط)**

مَتَى أَرى الصبْحَ قَدْ لاحَتْ مَخَايلُه والليلَ قد مزقتْ عَنْهُ السَّرابيلُ

([١]) دلائل الاعجاز : ٢١٣-٢١٤ .

([٢]) شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل : ٤٨ .

([٣]) دلائل الاعجاز : ٢١٣-٢١٤ .

([٤]) شرح ديوان الحماسة لأبي تمام ، ليحيى بن علي التبريزي : ٢/ ٣٩٢ ، دلائل الاعجاز : ٢١٣-٢١٤.

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

فعلّق عليه بقوله : " لأنّه بمعنى (متى أرى الصبح باديًا لائحًا بيّنًا متجليًّا) ، وعلى هذا القياس ابدأ ، وإذا قلت : جاءني وغلامه يسعى بين يديه ، ورأيتُ زيدًا وسيفه على كَتِفه ، كان المعنى : على أنّك بدأت ، فأثبت المجيء والرؤية ، ثم استأنفت خبرًا ، وابتدأت إثباتًا ثانيًا لسعي الغلام بين يديه ؛ ولكون السيف على كتفِه ، فجيء بـ (الواو) كما جيء بها في قولك : زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو ذاهبٌ ، والعلم حسنٌ والجهل قبيحٌ ، وتسميتها بها(واو الحال) لا يخرجها عن أن تكون مُجتلبة لضمَّ جملة إلى جملة"[١] .

وقدّم الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) نصين قرآنيين ، وذكر أنّ ما بعدها مبتدأ محذوف، والنص الأول قوله تعالى : ﴿ **هَا أَنْتُمْ أُولاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ**﴾ **[ال عمران : ١١٩]** فقال في ذلك :" والواو في (تؤمنون) للحال ، وانتصابها من لا يحبونكم ، أي : لا يحبونكم ، والحال أنّكم تؤمنون بكتابهم كلّه ..."[٢] ، وإلى هذا الرأي ذهب ابن مالك فقد مال إلى تقدير مبتدأ محذوف ، وجعل الجملة الفعلية الواقعة بعد (الواو) خبرًا له بقوله :" وقد تصحب (الواو) المضارع المثبت أو المنفي بـ (لا) ، فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدّر "[٣] .

وجعل **قوله تعالى :**﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا**﴾ **[البقرة : ٩١] ، وقوله تعالى :** ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**﴾ **[الحج : ٢٥]** ، شاهدين على ما ذهب إليه"[٤] .

---

(١) دلائل الاعجاز : ٢١٣-٢١٤ .

(٢) الكشاف : ٦١٦/١ .

(٣) شرح التسهيل : ٢/ ٣٦٧-٣٦٨ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

وصرّح الرضي (ت ٦٨٦هـ) في كافيته ، بأنّ دخول الواو على الفعل المضارع الواقع موقع الحال نادرًا بقوله :" وتجتنب (الواو) عند ذلك إلاّ في نادر الكلام "[١] ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر ابنِ همَّام السَّلوليّ[٢]: **(المتقارب)**

فلمَّا خَشِيتُ أَظافِرَهُمْ نجوتُ وأَرْهنُهُمْ مالِكا

وعلّق عليه بقوله " والأجود أن يجعل (أرهنهم) خبر مبتدأ محذوف لتكون (الواو) داخلة على جملة اسميّة ، وإنّما استحق المضارع الذي لم ينفَ بـ (لم) التجرد عن (الواو) ؛ لشدة شبهه باسم الفاعل ، واسم الفاعل الواقع خبرًا مستغنٍ عنها"[٣] .

أمّا النص القرآني الثاني الذي استشهد به فالزمخشري فهو **قوله تعالى :﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[ال عمران : ١٤٢] ؛** فقال في ذلك :" ويعلم بالرفع على أنّ (الواو) للحال كأنّه قيل : ولمّا تجاهدوا وأنتم صابرون "[٤] ، وتابعه ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) بقوله :" الجملة الواقعة حالًا إن صدّرت بمضارع مثبت لم يجز أن تقترن بالواو ، بل لا ترتبط إلاّ بضمير ... فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أوّل على إضمار مبتدأ بعد (الواو) ، ويكون المضارع خبرًا عن ذلك المبتدأ"[٥] .

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٣٤٢/١.

(٢) دلائل الاعجاز : ٢٠٥/١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ١/ ٣٤٢ .

(٤) الكشاف : ١/ ٦٣٤ .

(٥) شرح ابن عقيل : ٢/ ٢٧٨-٢٨٠

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

وأثبت ابن عقيل ما ذهب إليه بشاهدين ، أحدهما من كلام العرب النثري ، أي من الأمثال ، والآخر شعري ، أمّا المثل فقولهم :" **قمتُ وأصكُّ عينَه**"[١].

أمّا الشعري فهو قول الشاعر ابنِ همَّام السَّلوليّ[٢] : **(بحر المتقارب)**

فلمَّا خَشِيتُ أَظافِرَهُمْ نجوتُ وأَرْهنُهُمْ مالِكا

وعلّق على النصين بقوله :" فـ (أصكُّ ، وأَرْهنُهُمْ) خبران لمبتدأ محذوف والتقدير : وأنا أصُكُّ ، وأنا أَرْهنُهُمْ "[٣] .

وتابعه على هذا أيضًا المظهري (ت ١١٩٥هـ) بقوله : " حتى يصحّ (الواو) للحال ، تقديره : وأنتم تؤمنون"[٤] ، وكذلك لطف الله القنوجي (ت ١٣٠٧هـ) الذي اتفق مع الزمخشري في تقديره[٥].

وسار بعض المفسرين على هذا الأثر ، ومنهم محمد تقي القنوي[٦] ، ومحمد أمين العلوي[٧] ، في تفسير **قوله تعالى :** ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا**﴾**[البقرة : ٩١]** ، فكان تأويلهم هو (وهم يكفرون).

---

(١) لسان العرب : ١٨٩/١٣ .
(٢) دلائل الاعجاز : ١/ ٢٠٥ .
(٣) شرح ابن عقيل : ٢/ ٢٧٩-٢٨٠ .
(٤) التفسير المظهري : ١٢٥/٢ .
(٥) ينظر : فتح البيان في مقاصد القرآن : ٢/ ٣٢١.
(٦) ينظر : ضياء الفرقان في تفسير القرآن : ٤٧٩/١
(٧) ينظر : حدائق الروح والريحان في روابي القرآن : ٢/ ٨٧ .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

الموقف الثاني : بيّن بعض المفسرين أنّ (الواو) الواردة في النص السابق خرجت للعطف ، ومنهم مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)[١] ، و الواحدي (ت ٤٦٨هـ)[٢] ، والكرماني (ت ٥٠٥هـ)[٣] ، والنسفي (ت ٥٣٧هـ)[٤] ، والغزنوي (ت ٥٥٣هـ)[٥] ، وابن هشام (ت ٧٦١هـ)[٦] ، وابن عادل الدمشقي(ت ٨٨٠هـ)[٧] ، والنيسابوري (ت ٩٨٢هـ)[٨] ، أبو السعود (ت ٩٨٢هـ)[٩] ، البروسوي(ت ١١٣٧هـ)[١٠] .

ورأى السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) في حديثه عن **قوله تعالى** : ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا**﴾**[البقرة : ٩١]** ، لأنّ لجملة (وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ) لها وجهان ، احدهما الاستئناف ، والآخر وجود اسم بعد الواو محذوف ، بقوله :" يجوز في هذه الجملة وجهان ، أحدهما : أن تكون استئنافية ، استؤنفت للإخبار بأنّهم (يكفرون بما عدا التوراة) ، فلا محل لها من الإعراب ، والثاني : أن تكون خبرًا لمبتدأ محذوف ؛ أي : وهم يكفرون ، والجملة في محل نصب على الحال ، والعامل فيها قالوا ، أي : قالوا : نؤمن حال كونهم كافرين..."[١١] .

---

(١) ينظر : الهداية إلى بلوغ النهاية : ٢/ ١١٣٧ .
(٢) ينظر : تفسير الواحدي : ٤٩٨/١ .
(٣) ينظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل : ٢٧٠/١ .
(٤) ينظر : تفسير النسفي : ٢٩٦/١ .
(٥) ينظر : باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن : ١/ ٣٢٤ .
(٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٢/ ٤١٦ .
(٧) ينظر : اللباب في علوم الكتاب : ٤٩٦/٥ .
(٨) ينظر : غرائب القرآن ورغائب الفرقان : ٢٦٩/٢ .
(٩) ينظر : تفسير أبي السعود : ٢/ ٩١ .
(١٠) ينظر : روح البيان في تفسير القرآن : ١٠٢/٢ .
(١١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٥١٣/١-٥١٤ .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

ولم يأتِ المكودي (ت ٨٠٧هـ) بجديد في شرحه للألفية ، إذ نقل ما قاله ابن عقيل ، ووافقه في كلّ ما قاله[١] .

الموقف الثالث : حاولوا إثبات صحة رأي جمهور النحويين ؛ إذ رفضوا دخول (الواو) على الفعل المضارع ، ومنهم أبو محمد الحريري (ت ٥٠٦هـ) بقوله :" ولا يجوز إدخال (واو الحال) المقدم ذكرها على الفعل المضارع ... فإن كان مضارعًا لم يخلُ من أن يكون مثبتًا أو منفيًا ، فالمثبت بغير الواو "[٢] .

وصرّح الخوارزمي (ت ٦١٧هـ) بأن المضارع المثبت لا يحتاج إلى الواو ، في بيان كونه حالًا ، بقوله :" وأمّا أنْ يكون مضارعًا مثبتًا فلا حاجة فيه إلى الواو"[٣] ، واستشهد بنصٍ من القرآن الكريم ، وهو **قوله تعالى** : ﴿**وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾**[الأنعام : ١١٠]** ، أي : أراد عدم صحة اقتران (يعمهون) وهو فعل مضارع مجرد من الواو[٤] ، واستشهدوا أيضًا بقول الشاعر شمر الحنفي[٥] : **(بحر الكامل)**

وَلقدْ مررْتُ على اللّئيمِ يسبُّني فمضيْتُ ثُمَّت قُلْتُ لا يعْنيني

وشاهده وجود الفعل المضارع المثبت (يسبُّني) مجردًا من (الواو)[٦] .

ومثله قول علقمة عبده[١]: **(بحر البسيط)**

---

(١) شرح المكودي على الألفية : ١٤١-١٤٢ .
(٢) شرح ملحة الاعراب : ١١١.
(٣) التخمير في صنعة الاعراب : ١/ ٤٤٠- ٤٤١.
(٤) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٥) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٦) التخمير في صنعة الاعراب : ١/ ٤٤٠- ٤٤١.

وقد عَلَوْتُ قُتُودُ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يومٌ تَجِيءُ به الجَوْزَاءُ مَسْمُومُ

فجملة : (يسعفني) الواقعة حالًا جاءت من غير (الواو) .

المذهب الرابع : افترضوا كون الفعل المضارع بمعنى اسم الفاعل وزنًا ولفظًا ، وبتقدير معناه ، وسار في هذا الاتجاه ابن يعيش (ت : ٦٤٣هـ) بقوله :" وقد يقع الفعل موقع الحال إذا كان في معناه ، وكان المراد به الحال المصاحبة للفعل ، تقول : جاء زيدٌ يضحك ، أي : ضاحكًا ، و (ضربتُ زيدًا يركب) ، أي : راكبًا "[٢] .

ومثّل لذلك **بقوله تعالى** : ﴿**فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ**﴾ **[القصص : ٢٥]** ، وعلّق على النص القرآني بقوله : " أي ماشية"[٣] .

ولم يكتفٍ بالنص القرآني بل استشهد بنص شعري و، هو قول الشاعر النابغة الذبياني[٤] : **(البحر الطويل)**

مَتى تَأتِهِ تَعشو إلى ضَوءِ نارِهِ تَجِد خَيرَ نارٍ عِندَها خَيرُ مَوقِدِ

فقال :" والمراد عاشيًا "[٥]

وأجاز أبو العباس البسيلي (ت ٨٣٠هـ) دخول (واو الحال) على المضارع المثبت عند تفسير **قوله تعالى** :﴿ **وَأُدْخِلَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلامٌ**﴾**[إبراهيم : ٢٣]** ، فذكر أنّ (الواو) في

---

(١) شرح ديوان علقمة بن عبده الفحل : ٤٨ .

(٢) شرح المفصل : ٢/ ٢٦-٢٧ .

(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(٤) ديوان النابغة الذبياني : ١٦٠ .

(٥) شرح المفصل : ٢/ ٢٦-٢٧ .

(وأدخل) حالية أو عاطفة بقوله : " الواو إمّا للحال ، وفيه حصول العذاب ... أو للعطف ..."[1] .

وحين نقف عند رأي أبي حيّان ، نجده يتحدث عن نوعين من النصوص القرآنية :

أحدهما : وقوع الفعل المضارع حالًا ، وهو خالٍ من (الواو) ، وجعله النحويون دليلًا على عدم صحة اقتران الفعل المضارع الواقع حالًا بـ (الواو) ، وهي : **قوله تعالى : ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[الأنعام : ١١٠] ، وقوله تعالى :﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ﴾[القصص : ٢٥] .**

والنوع الآخر : نصوص اقترن فيها الفعل المضارع بالواو ، ورفضوا هذا الاقتران ، وهي : **وقوله تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[البقرة : ٩١] ، وقوله تعالى : ﴿ هَا أَنْتُمْ أُولاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾[ال عمران : ١١٩] ، وقوله تعالى : ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[ال عمران : ١٤٢] ، وقوله تعالى :﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الحج : ٢٥] .**

ولم يختلف رأي أبي حيّان الأندلسي في الآيات التي ثبتت فيها (الواو) مع الفعل المضارع ، فإنّه صرّح بعدم كون (الواو) الداخلة على المضارع حاليّة ، وذلك عندما فسّر **قوله تعالى:﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[ال عمران : ١٤٢]** فقال في (ويعلم الصابرين) وهو يرد ما قاله الزمخشري:" ولا يصلح ما قال ؛ لأنّ واو الحال لا تدخل على المضارع ، لا يجوز (جاء

([1]) نكت وتنبيهات في تفسير القرآن في تفسير القرآن المجيد :٢/ ٢٩٢-٢٩٣.

زيدٌ ويضحكُ) ، وأنت تريد جاء زيدٌ يضحكُ ؛ لأنّ المضارع واقع موقع اسم الفاعل ، فكما لا يجوز (جاءَ زيدٌ وضاحكًا) كذلك لا يجوز (جاءَ زيدٌ ويضحكُ) فإنّ أُوّل على أنّ المضارع خبر مبتدأ محذوف أمكن ذلك التقدير : وهو يعلم الصابرين"[١] .

وأمّا في **قوله تعالى** :﴿ **هَا أَنْتُمْ أُولاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ**﴾ **[ال عمران : ١١٩]** ، فإنّه جعل (الواو) في (وتؤمنون) عاطفة ، بقوله :" والواو في (وتؤمنون) للعطف على تحبونهم "[٢] .

وردّ أبو حيّان على الزمخشري ، بأنّ القول إنّ (الواو) حالية فيه خدش في الصناعة النحوية فقال :" وقال الزمخشري : والواو في (وتؤمنون) للحال وانتصابها من (لا يحبونكم) أي : لا يحبونكم ، والحال إنّكم تؤمنون بشيء من كتابكم "[٣] ، فردّ على ذلك بقوله :" وهو حسنُ إلاَّ أنّه فيه من الصناعة النحويّة ما يخدشه ، وهو أنّه جعل (الواو) في (ولا تؤمنون) للحال ، وأنّها منتصبة من (لا يحبونكم) ، والمضارع المثبت إذا وقع حالًا لا تدخل عليه واو الحال"[٤] .

أمّا **وقوله تعالى** : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**﴾ **[الحج : ٢٥]** ، فإنّه نقل أكثر من رأي ؛ فقال :" ويصدون : وقيل هو مضارع أريد به الماضي عطفًا على (كفروا) ، وقيل هو على إضمار مبتدأ ، أي : وهو يصدون) ...

---

(١) البحر المحيط : ٤٣/٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٧٢/٣-٧٣ .

(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

وقيل (الواو) في (ويصدون) زائدة ، وهو خبر إنّ تقديره : (إنّ الذين كفروا يصدون) ... ولا يجيز البصريون زيادة (الواو) ، وإنّما هو قول كوفي مرغوب عنه"[١] .

وعدّ جملة (ويكفرون) الواردة في **قوله تعالى** : ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا**﴾**[البقرة : ٩١]** ، استئنافية أو واقعة موقع الحال بتقدير (وهم يكفرون) ، بقوله :" جملة استؤنفت بها الأخبار ، أو جملة حالية العامل فيها قالوا ، أي : وهم يكفرون "[٢] .

واسترسل أبو حيّان بفكرته بتأويل (الواو) وما دخلت عليه ، عند وقوفه على قول الشاعر عبد اللهبن همَّام السَّلوليّ[٣]: **(المتقارب)**

فلمَّا خَشِيتُ أَظافِرَهُمْ نجوتُ وأَرْهنُهُمْ مالِكا

فالتقدير عنده :" أي : وأنا أرهنهم "[٤] .

ولم يكتفِ أبو حيّان برفض القاعدة ، بل وصفها بالشذوذ ، فحين ذكر المثل العربي : **(قمت وأصك عينَه)** ، قال عنه إنّه " في غاية الشذوذ ، وقد أوّل على إضمار مبتدأ "[٥] .

ونستنتج ممّا تقدم أنّ جمهور النحويين ومعهم أبو حيّان يرفضون مجيء الفعل المضارع مسبوقًا بالواو الحالية ، وعلى الرغم من وجود نصوص قرآنية متعددة تثبت عكس قولهم ، ونصوص شعرية ونثرية من كلام العرب ، فكلّ ذلك يجعلنا نحكم بوضوح مقدار القصور عندهم ، ومن هنا يمكن تأسيس قاعدة : صحة مجيء الجملة الفعلية المثبتة حالًا سواء

---

(١) البحر المحيط : ٥/ ٣٣٦ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٥) المصدر نفسه : ٣/ ٤٣ .

اقترنت بالواو أو لم تقترن ، وهذا يعني أنّ الجمل الفعليّة (يعمهون – تمشي على استحياء) في محل نصب حال وكذلك (ويكفرون – ويعلم الصابرين – ويصدون) جمل فعلية واقعة موقع الحال متصدرة بـ (الواو) .

القسم الثاني ما وصف بأنّه (ليس بشيء – لا حجّة في شيء منه) ، وهو وارد في القرآن الكريم

١-مجيء (كاد) زائدة :

وقف جمهور النحويين من مجيء (كاد) زائدة مواقف متعددة ، منها : عدم الإشارة لها بكونها زائدة ، وهذا ما ذهب إليه سيبويه عندما ذكر أنّها بمعنى (عسى) ، ولم يشر لغير هذا المعنى[١] .

أمّا ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) فأعلن رفضه مجيء (كاد) زائدة ؛ ففي كلامه عن **قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخرَجَ يَدَهُ لَم يَكَد يَرَىٰهَا﴾[النور :٤٠]** قال :" إنّ معناها : لم يرَها ولم يقارب أنْ يراها"[٢] .

وفي **قوله تعالى: ﴿يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾ [ابراهيم :١٧]** قال :" إنّ معناه : لا يسيغه ولا يقارب إساغته"[٣] .

ونقل رأي الأخفش القائل بجواز مجيء (كاد) زائدة ، واستشهد على ذلك **بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخفِيهَا﴾ [طه :١٥]** ،وكذلك قول الشاعر حسان بن ثابت[٤]:

وتكادُ تكسل أنْ تجيء فِراشها في جسم خُزاعَبَة وحُسنُ قوامِ: (بحر الكامل)

---

(١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن : ١/ ٤٥٥ .
(٢) شرح التسهيل : ١/ ٣٩٩ .
(٣) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .
(٤) ديوان حسان بن ثابت : ٢١٤ . الأصل (في لينِ خزعبة) محل (في جسمِ خزاعبة) .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

وبعد أن نقل شواهده على ذلك رفض زيادتها بقوله :(والصحيح إنّها لا تزاد)[1] ،وبدأ يفصل في شواهد الأخفش ، ويحللها بقوله :" وأمّا قوله : (أكاد أخفيها) ، فقيل معناه : إنّ الساعة آتيه أكاد أخفيها ، فلا أقول هي آتيه ، وقيل معناه : أكاد أخفيها عن نفسي ... وأمّا قول حسان فالمعنى فيه : وصف المذكورة بمقاربة الكسل دون حصوله وذلك بيّن"[2] .

أمّا السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) فوصف مجيء (كاد) زائدة للتوكيد بأنّه لا حجة في شيء منه ، وهذا أمرٌ يدعو للغرابة ؛ لأنّه استشهد بنصوص على زيادتها ، وأشار لِمَن قال بها فالأولى أن يقول أرفضُ زيادتها بدلاً من قوله لا حجة في شيء منه .

ومن النصوص القرآنية التي تحدث عنها **قوله تعالى:** ﴿**قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَة لَّا ذَلُول تُثِيرُ ٱلأَرضَ وَلَا تَسقِي ٱلحَرثَ مُسَلَّمَة لَّا شِيَةَ فِيهَا قَالُواْ ٱلـَٰٔنَ جِئتَ بِٱلحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفعَلُون**﴾ **[البقرة :٧١]** ، فبيّن عمل (كاد) في الرفع والنصب للجملة الاسمية دون الإشارة لمعنى آخر بقوله :" كادوا : اسمها وخبرها والكثير في خبرها تجرده مِن (إنْ) "[3] ، وهنا كان حديثه عن خبر (كاد) وتجرده ، وهو اعلام بمجيئها عاملة لا زائدة .

ونلاحظ أنّ إشارته للزيادة في كاد انطلقت من قوله تعالى:﴿ **إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخفِيهَا**﴾ **[طه :١٥]** ، فقال أنّ :" كاد زائدة قال به ابن جبير وأنشده غيره شاهداً عليه ... ولا حجة في شيء منه "[4] .

---

(١) شرح التسهيل : ١/ ٤٠٠ .
(٢) المصدر نفسه : ١/ ٣٩٩ .
(٣) الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون : ١/ ٤٣٤ .
(٤) المصدر نفسه : ٨/ ٢٠ .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

وذكر بعض الأمثلة الشعرية التي استشهد بها مَن قال بزيادتها ، مثل قول الشاعر زيد الخيل الطائي[١] : **(بحر الطويل)**

سَرِيعٌ إلى الهَيْجاءِ شاكٍ سِلاحَهُ فَما إنْ يَكادُ قِرْنُهُ يَتَنَفَّسُ

وكذلك قول الآخر[٢] : **(بحر الطويل)**

وألّا الومَ النفس فيما أصابني وألاّ أكادَ بالذي نِلتُ أيْجَحُ

فالمعنى عند مَن قال بزيادتها (فما أنْ قِرنُه بنفسي) وكذلك (وألّا بالذي نِلت أبْجَحُ)[٣].

ووافق الأستاذ محيي الدين الدرويش رأي جمهور النحويين بعدم زيادتها ، فعندما فسرّ النصوص القرآنية التي وردت فيها (كاد) جعلها عاملة عمل الأفعال الناقصة ، وبيّن أثرها الإعرابي ، وهذا ما وجدناه واضحاً في قوله تعالى: ﴿**فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفعَلُون**﴾**[** البقرة :٧١] ،فقال :" الواو : عاطفة ، وما : نافية ، (كادوا) كاد واسمها ؛ لأنَها مَن أفعال المقاربة العاملة عمل (كان) ، وجملة (يفعلون) خبر (كادوا)"[٤] .

وكذلك ذكر هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخفِيهَا**﴾ **[طه :١٥]** ، فقال في (كاد) :" كاد : فعل مضارع ناقص من أفعال المقاربة ، واسمها مستتر تقديره (أنا) ، وجملة (أخفيها) خبر ، أي : أريد إخفاء وقتّها أو أقرب ..."[٥] .

---

(١) الدرّ المصون في علوم الكتاب : ٢٠/٨.
(٢) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٩/٨- ٢١ .
(٤) إعراب القرآن الكريم وبيانه : ١/ ١٢٤ .
(٥) المصدر نفسه : ٦/ ١٧٠ .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

وعلى الرغم من رفض جمهور النحويين مجيء (كادَ) زائدة فأنّنا وجدنا بين طيّات الكتب من يقول بصحة مجيء (كاد) زائدة للتوكيد ، وكان على رأسهم قطرب (ت٢١٤هـ) ، وتابعه في ذلك الرأي الأخفش (ت٢١٥هـ) ، وأبو حاتم السجستاني (ت٢٤٨هـ)[١] .

وسار أبو بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ) على هذا الرأي ؛ إذ أكّد صحة مجيء (كادَ) زائدة[٢] .

وصرّح ابن جني بصحة حذفها ؛ لأنّها في موقع الزائدة للتوكيد في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخفِيهَا**﴾ **[طه :١٥]** فقال :" وقيل : أكاد هنا زائدة، أي : أخفيها"[٣] .

وأفصح الشريف المرتضى (ت٤٣٦هـ) عن صحة مجيء (كاد) زائدة للتوكيد ، ومثّل لذلك بنصوص قرآنية وشعرية ، أمّا النصوص القرآنية التي اعتمد عليها فقوله تعالى:﴿ **إِذَآ أَخرَجَ يَدَهُۥ لَم يَكَد يَرَىٰهَا**﴾ [النور :٤٠] فقال :" أي : لم يَراها أصلاً "[٤] وجعل دليله على عدم الرؤية لها ، مقدمة النص القرآني: ﴿**أَو كَظُلُمَٰت فِي بَحر لُّجِّيّ يَغشَىٰهُ مَوج مِّن فَوقِهِۦ مَوج مِّن فَوقِهِۦ سَحَاب ظُلُمَٰتُۢ بَعضُهَا فَوقَ بَعضٍ**﴾ [النور :٤٠] وصرّح بتلك الزيادة بقوله :" فـ (يكد) على هذا التأويل زيدت للتوكيد ، والمعنى : إذا أخرج يده لم يراها"[٥] .

وأردف المرتضى دليله القرآني بدليل قرآني آخر يؤكد ما ذهب إليه ، وهو **قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخفِيهَا﴾ [طه :١٥]** فقال :" فيحتمل أن يكون المعنى : أُريدُ أخفيها ؛ لكي تجري كلّ نفسٍ بما تسعى ، ويجوز أنْ تكون زائدة ويكون المعنى : إنّ الساعة آتية أخفيها لتُجزي كلُّ نفسٍ ، وقد قيل في وجه آخر ، وهو أن يتم الكلام عند قوله تعالى

---

(١) ينظر : لسان العرب : ٣/ ٣٨٤ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) المحتسب : ٢/ ٤٨ .
(٤) أمالي المرتضى : ١/ ٣٣١ .
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

(ءَاتِيَةٌ أَكَادُ) ، ويكون المعنى : أكاد أتى بها ، ويقع الابتداء بقوله :(أخفيها لتجزي كلُّ نفسٍ)"[١] .

ولم يقف المرتضى عند حدّ النص القرآني في استشهاده ، مثّل لهذه القاعدة بكلام العرب ليثبتها ، ومن ذلك قول الشاعر[٢] : **(بحر الطويل)**

سريع إلى الهيجاء شاكٍ سلاحه فما إنْ يكاد قَرْنُهُ يتنفس

فقال فيه :" وممّا يشهد لمن جعل لفظة (يكد) زائدة في الآية قول الشاعر .... أي : فما إن يتنفس قَرنه ، ويكاد مزيدة للتوكيد "[٣] ، ويدخل في هذا الباب عنده قول الشاعر حسّان بن ثابت [٤] : **(بحر الكامل)**

وتكادُ تكسل أنْ تجيء فِراشها في جسم خَرعَبَة وحُسنُ قوامِ

إذ المعنى : وتكسل أن تجيء .

ومثله قول الشاعر[٥] : **(بحر الطويل)**

وألّا الومَ النفس فيما أصابني وألاّ أكادَ بالذي نِلتُ أيْجَحُ

فقال فيه :" أي : لا أنجح بالذي نلت ، ولو لم يكن الأمر على هذا لم يكن البيت مدحاً "[٦] .

---

(١) أمالي المرتضى : ١/ ٣٣١ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) ديوان حسان بن ثابت : ٢١٤ ، أمالي المرتضى : ١/ ٣٣١ .
(٥) أمالي المرتضى : ١/ ٣٣١ .
(٦) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

وذكر المرتضى أنّه متى أدخلت العرب على كاد جحداً فقالوا : ما كاد عبدالله يقوم ، ولم يكد عبدالله يقوم كان فيه وجهان : أجودهما : " قام عبدالله بعد الإبطاء "[١] ، وأشار إلى أنّ هذا التركيب موجود في القرآن الكريم ، مثل **قوله تعالى : ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفعَلُون﴾** [البقرة :٧١] فالمعنى :" ذبحوها بعد إبطاء وتأخير ؛ لأنّ وجود البقرة عَسَر عليهم ، وروي أنّهم أصابوها ليتيم لا مالَ له غيرها ، فاشتروها مِن وليّه بملء جلدها ذهباً فقال :(وما كادوا يفعلون) ؛ إمّا لأنّهم لهم يقفوا عليها أو لغلائها وكثرة ثمنها ، والوجه الآخر في قولهم : ما يكاد عبدالله يقوم ، أي : ما يقوم عبدالله ، وتكون لفظة (يكاد) على هذا المعنى مُطرَّحَة لا حكم لها "[٢] .

ولم يرَ ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ضيرًا في مجيء (كادَ) زائدة ، ففي كلامه عن قول الشاعر حسان بن ثابت[٣] : **(بحر الكامل)**

وتكادُ تكسل أنْ تجيء فِراشها في جسم خَرعَبَة وحُسنُ قوامِ

قال :" فإنّه قد قيل إنّ (تكاد) فيه زائدة ، والمراد أنّها تكسل أن تجيء فراشها لدلالها"[٤] ، وفي نهاية النص قال :" تكاد فيه زائدة فاعرفه "[٥] .

ونقل ابن منظور (ت٧١١هـ) رأي الأخفش بزيادتها في قوله تعالى:﴿ **إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخفِيهَا﴾[طه : ١٥]**، و كذلك قوله تعالى : **﴿إِذَآ أَخرَجَ يَدَهُ لَم يَكَد يَرَىٰهَا﴾** [النور :٤٠] ، قال في النصين :" قال الأخفش : معناه أخفيها ... وقال الأخفش في

---

(١) أمالي المرتضى : ١/ ٣٣١ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) ديوان حسّان بن ثابت : ٢١٤ .
(٤) شرح المفصل : ٤/ ٣٧٨ .
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

قوله تعالى ... حمل على المعنى وذلك أنّه لا يراها ذلك، إنّك إذا قلت : كاد يفعل ، إنّما نفي قارب الفعل ولم يفعل على صحة الكلام"[١] .

ثم نقل ابن منظور رأي أبي بكر ابن الأنباري ، وأبي حاتم وقطرب بقوله :" ثم قال أبو بكر الأنباري : وتكون (كاد) صلة الكلام ، أجاز ذلك الأخفش وقطرب وأبو حاتم واحتج قطرب بقول الشاعر[٢] :

سريع إلى الهيجاء شاكٍ سلاحه فما إنْ يكاد قَرْنهُ يتنفس (بحر الطويل)

وذكر أنّ معناها ما يتنفس قِرْنُه "[٣] .

وعلّق على قوله تعالى :(لم يكد يراها) بقوله :" لم يرها ولم يُقارب ذلك"[٤] .

ورأى حين وقف على قول حسان بن ثابت[٥] : **(بحر الكامل)**

وتكادُ تكسل أنْ تجيء فِراشها في جسم خَرعَبَة وحُسنُ قوامِ

بأنّ معناها : وتكسل [٦] .

وكتفى السيوطي (ت٩١١هـ) بنقل رأي الأخفش ، ونعته (بالزعم) في تفسيره **قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخفِيهَا﴾ [طه :١٥]** ، وكذلك بيّن رأي الجمهور بتأويله لذلك ، ومجيئها على معنى (أكاد أخفيها)[٧] .

---

(١) لسان العرب ، ٣/ ٣٨٣ – ٣٨٤ .
(٢) المصدر نفسه : ٣٨٤/٣ .
(٣) المصدر نفسه: ٣/ ٣٨٣ – ٣٨٤ .
(٤) المصدر نفسه : ٣/ ٣٨٤ .
(٥) ديوان حسّان بن ثابت : ٢١٤ .
(٦) ينظر : لسان العرب : ٣/ ٣٨٤ .
(٧) ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ١/ ٤١٥ .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

أمّا أبو حيّان الأندلسي فقد تعرّض لـ (كاد) في ثلاثة نصوص قرآنية ، وقد حكم عليها في أحدهما بـ (عدم صحة رأي الزيادة) لـ (كاد) ، والثاني (عدم حجية مَن يقول بالزيادة) ، أمّا في النص الثالث فقد ذكر لها معنيين ، ورجّح المقاربة والعمل لها .

ففي **قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخفِيهَا﴾ [طه :١٥]** ، أشار إلى معنى الزيادة ونسبها إلى فرقة غير محدّدة بقوله :" وقالت فرقة (أكادُ) زائدة لا دخل لها في المعنى بل الإخبار (إنّ الساعة آتية ، وإنّ اللهَ يخفي وقت إثباتها "[١] .

ونسب أبو حيّان هذا الرأي إلى ابن جبير وجعل استدلاله عليه بقوله تعالى:﴿ **لَم يَكَد يَرَىٰهَا**﴾ [النور :٤٠] ، بقوله :" وروى هذا المعنى عن ابن جبير ، واستدلوا على زيادتها (كاد) بقوله تعالى ..."[٢] .

وأكّد أبو حيّان أنّ مَن ذهب إلى زيادتها استشهد زيادة على النص القرآني بنصين من الشعر العربي ، أحدهما قول زيد الخيل[٣] : **(بحر الطويل)**

سريع إلى الهيجاء شاكٍ سلاحه فما إنْ يكاد قَرْنُهُ يتنفس

أي : فما إن قَرنَه يتنفس .

أمّا الثاني فقول الشاعر[٤] : **(بحر الطويل)**

وألّا الومَ النفس فيما أصابني وألاّ أكادَ بالذي نِلتُ أيْجَحُ

---

(١) البحر المحيط : ٦/ ٢١٨ – ٢١٩ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) شعر زيد الخيل الطائي : ٨٣ ، البحر المحيط : ٦/ ٢١٨ – ٢١٩ .
(٤) ينظر : البحر المحيط : ٦/ ٢١٨ – ٢١٩ .

فعلّق على هذا الرأي بقوله :" ولا حجّة في شيء من هذا "[١] .

وعلّق على النص القرآني السابق مؤكّدًا على معنى المقاربة وعدم القبول بالزيادة بقوله :" و(أكاد) من أفعال المقاربة ، لكنّها مجاز هنا ، ولمّا كانت الآية عبارة عن شدّة إخفاء أمر القيامة ووقتها ، وكان القطع بإتيانها مع جهل الوقت أهيب على النفوس ، بالغ في إبهام وقتها ، فقال (أكاد أخفيها) حتى لا تظهر البتة ، ولكن لابد مِن ظهورها"[٢] .

وفي تعليقه على **قوله تعالى:** ﴿**فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفعَلُون**﴾[البقرة :٧١] ، بيّن حالة الإثبات والنفي الخاصة بكاد ، وذكر أنّ الإثبات فيها يفيد المقاربة ، على عكس النفي فإنّه يفيد نفي الخبر ، فقال :" وكاد في الثبوت تدل على المقاربة ، فإذا قلت : كاد زيدٌ يقوم ، فمعناه مقاربة القيام ولم يلتبس به ، فإذا قلت : ما كاد زيدٌ يقوم ، فمعناه نفي المقاربة ، فهي كغيرها مِن الأفعال وجوباً ونفياً ، وقد ذهب بعض الناس إلى أنّها إذا أثبتت دلتْ على نفي الخبر، وإذا نفت دلت على إثبات الخبر مستدلاً بهذه الآية ، لأنّ قوله تعالى (فذبحوها) يدل على ذلك ، والصحيح القول الأول "[٣] .

أي : إنّ قول الإثبات مع (كاد) يدل على المقاربة هو الرأي الذي رجّحه أبو حيّان في النص القرآني .

أمّا في النص القرآني الثالث ، وهو **قوله تعالى:** ﴿**إِذَآ أَخرَجَ يَدَهُ لَم يَكَد يَرَىٰهَا**﴾ **[النور :٤٠]** فأشار في تعليقته إلى أنّه قد تقدّم الكلام عن (كاد) ، فأغنى عن ذكره بقوله :" وتقدم الكلام في (كاد) إذا دخل عليها حرف نفي مشبعاً في سورة البقرة في قوله تعالى ..."[٤] .

---

(١) البحر المحيط : ٦ / ٢١٨ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) المصدر نفسه : ١/ ٤٣٣ .
(٤) المصدر نفسه : ٦/ ٤٢٤ .

والغريب من أبي حيّان أن يصف قاعدة نحويّة لها أمثلة من القرآن الكريم وكلام العرب وقال بها علماء لهم باعهم في النحو ، بأنّها لا حجة عليها ! ، فيا ترى هل ما ورد مِن نصوص قرآنية لا تعدّ بحجة ؟! ، ومن هنا أقترح تعديل هذه ، والقول بصحة مجيء (كاد) زائدة للتوكيد .

٢-مجيء (إلى) بمعنى (مع) :

اتّجه جمهور النحويين إلى تأويل النصوص التي يتحقق فيها تضمين الحروف بعضها ببعض ، ومنها مجيء (إلى) بمعنى (مع) ، وكان في طليعتهم ابن جني (ت٣٩٢هـ) الذي يرى أنّ الحروف لا تحلّ بعضها في موضع بعض ، ففي **قوله تعالى:﴿مَن أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[آل عمران :٥٢]** ذكر أنّ (إلى) في اللغة ليست بمعنى (مع) ، " ألاّ تراك لا تقول : سرتُ إلى زيد ، وأنت تريد : سرتُ مع زيد ، هذا لا يُعرف في كلامهم ؛ وإنّما جاز هذا التفسير في هذا الموضع ؛ لأنّ النبي (صلى الله عليه واله) إذا كان له أنصار ، فقد انضموا في نصرته إلى الله تعالى ، فكأنّه قال : مَنْ أنصاري منضمين إلى الله ، كما تقول : زيدُ إلى الخير ، وإلى دَعَه وستر ، أي أو إلى هذه الأشياء ومنضم إليها ، فإذا انضم إلى الله فهو معه لا محالة ، فعلى هذا فسرّ المفسرون هذا الموضع "[١] .

وقبل ابن جني رفض الزّجاج (ت٣١٠هـ) فكرة مجيء (إلى) بمعنى (مع) ؛ ففي تعليقه على قوله تعالى: ﴿**إِلَى ٱلمَرَافِقِ**﴾ [المائدة :٦] ، قال:" وقد قال بعض أهل اللغة معناه مع المرافق ، واليدُ المرفق داخل فيها ، فلو كان اغسلوا أيديكم مع المرافق لم تكن في المرافق فائدة، وكانت اليد كلّها يجب أنْ تغسل ، ولكنّه لمّا قيل : إلى المرافق اقتطعت في الغسل مِن حَدِّ المرفق ، والمِرفق في اللغة ما جاوز الأَبرة ، وهو المكان الذي يُرتَفقُ به ،

(١) الخصائص : ٣/ ٢٦٣ .

أي : يتكأ عليه على المرفقة وغيرها ، فالمرافق حَد ما ينتهي إليه في الغسل منها ، وليس يحتاج إلى تأويل (مع)"[١] .

ويلاحظ أنّ هنالك مَن ردّ رأي الزجّاج ولم يتقبله ، ونعت رأيه بعدم الصحة ، وهو الطوسي (ت٤٦٠هـ) بقوله:" وهذا الذي ذكره ليس بصحيح ؛ لأنّا لو خلينا وذلك لقلنا بما قاله ، خرجنا بدليل ، ودليلنا على صحة ما قلناه : اجماع الأمة على أنّه متى بدأ مِن المرافق ، كان وضوؤه صحيحاً ، وإن جعلت غاية ففيه الخلاف"[٢] .

وتابعه على هذا الرأي العكبري (ت٦١٦هـ) ، وهو يفسرّ النص القرآني السابق بقوله : "وإلى : في موضع الحال متعلقة بمحذوف ، وتقديره : مَن أنصاري مضافاً إلى الله ، أو إلى أنصار الله ، وقيل : هي بمعنى (مع) ، وليس بشيء ، فإنّ (إلى) لا تصلح أن تكون بمعنى (مع) ، ولا قياس يعضده "[٣] .

ومثله فعل ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ؛ إذ رفض مجيء (إلى) بمعنى (مع) ، وذلك في كلامه عن **قوله تعالى: ﴿مَن أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران :٥٢]** ، وقوله تعالى: ﴿**وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبٗا كَبِيرٗا**﴾ [النساء : ٢] ، وقوله تعالى: ﴿**فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ**﴾ [المائدة :٦] ، ثم قال " والتحقيق في ذلك أنّ الفعل إذا كان بمعنى آخر ، وكان أحدهما يصل إلى معموله بحرف ، والآخر يصل بآخر ، فإنّ العرب قد تتسع ، وتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأنّ هذا الفعل في موضع ذلك الفعل "[٤] .

([١]) معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ١٥٣ .
([٢]) التبيان في تفسير القرآن : ٣/ ٤٥١ .
([٣]) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٢٦٤ .
([٤]) شرح المفصل : ٤/ ٤٦٤ .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

وبدأ يقدّم رأيّه في كلّ نص من النصوص القرآنية ، ففي **قوله تعالى: ﴿مَن أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ[﴾آل عمران :٥٢]** قال :" لمّا كان معناه : مَن يُضاف في نصري إلى الله، جاز لذلك أن تأتي بـ (إلى) ههنا "[١] .

وذكر في كلامه عن **قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُم إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُم إِنَّهُۥ كَانَ حُوبا كَبِيرا﴾ [النساء : ٢]** ، بأنّه " لمّا كان معنى الأكل ههنا الضم ، والجمع لا حقيقة المضغ والبلع عداه بـ (إلى) ، إذا المعنى : لا تجمعوا أموالهم إلى أموالكم "[٢] .

وفي **قوله تعالى: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُم وَأَيۡدِيَكُم إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾ [المائدة :٦]** قال فيها :"ولو كانت (إلى) بمعنى (مع) لساغ استعمالها في كلّ موضع بمعنى (مع) ، وأنت قلت : سرتُ إلى زيدٍ ، تريد : مع زيدٍ لم يجز ؛ إذا لم يكن معروفاً في الاستعمال "[٣] .

وأنا أقوم بدوري بالتعليق على (إلى المرافق) التي أهملها ، ويمكن أن تكون أوضح النصوص مِن غيرها ، فلو قلنا تحقّق الغسل إلى المرافق ، فهو نهاية اليد ، والمعروف أنّ الغسل يكون من المرفق لا إلى نهايته ، وإذا قلنا : إنّها بمعنى (مع) ، فهذا يعني جعل المرفق من ضمن اليد ، أي (مع المرفق) يتحقق غسل كل يدّ ، وهذا في رأيي أوجه مِن غيره .

ورفض رضي الدّين الاسترابادي (ت ٦٨٦هـ) مجي (إلى) بمعنى (مع) ففي حديثه عن **قوله تعالى ﴿ وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُم إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُم إِنَّهُۥ كَانَ حُوبا كَبِيرا﴾ [النساء :٢]**

---

(١) شرح المفصل : ٤/ ٤٦٤ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

قال :" والتحقيق أنّها بمعنى الانتهاء ، أي تضمونها إلى أموالكم "[١] ، وعلّق على قوله تعالى: ﴿**وَأَيدِيَكُم إِلَى ٱلمَرَافِقِ**﴾ [المائدة :٦] بقوله :" أي : مضافة إلى المرافق"[٢] .

وكذلك علّق على كلام العرب المنقول مِن السابقين بقوله :" والذود إلى الذود أبلٌ ، أي : مضافة إلى الذود "[٣] ، ورأي في كلامه عن قول الشاعر كثير عزة [٤] : **(بحر الطويل)**

وأنتِ الّتي حَبَبْتِ شَغباً إلى بَدا إليّ وأوْطَاني بِلادُ سِوَاهُمَا

بأنّ المعنى مضافة إلى بدا[٥] .

وصرّح ابن هشام بعدم الجواز ، متناولاً النصوص القرآنية السابقة ، وأشار فيها إلى قول الكوفيين وبعض البصريين بالجواز ، وبعدها ذكر نصوصًا من كلام العرب وعلّق عليها بقوله :" وقولهم : الذودُ إلى الذودِ إبلٌ ، والذود : مِن الثلاث إلى العشر ، والمعنى : إذا جُمع القليل إلى مثله صار كثيراً ، ولا يجوز (إلى زيد مال) تريدُ مع زيدٍ مال"[٦] .

وسار السيّوطي في اتّجاه التأويل بعد أن نقل كلام السابقين له بالرفض ، ونسب القبول بهذا الرأي للكوفيين ، وبعض البصريين ، وعلّق على النص السابق بقوله :" وإلى حينئذٍ أبلغ مِن (مع) ؛ لأنّك لو قلت : مَن ينصرني مع فلان لم يدلْ على أنّ فلاناً وحده ينصرك ، وقيل : التقدير : مَن ينصرني حال كوني ذاهباً إلى الله "[٧] .

---

(١) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤/٢٧١-٢٧٢ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) ديوان كثير عزة : ٣٦٣ ، والأصل (شغبي) محل (شغبًا) .
(٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٤/ ٢٧١ – ٢٧٢ .
(٦) مغني اللبيب مِن كتب الأعاريب : ١/ ٤٩١ – ٤٩٢ .
(٧) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٤/ ١٥٤ .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

وظاهرة التأمل في النص القرآني وقعت عند كثير من العلماء ، ففي هذا النص أشار الفرّاء (ت٢٠٧هـ) إلى جواز مجيء (إلى) بمعنى (مع) ، وبيّن أنّ هذا الرأي حسنٌ ، ففي شرحه **قوله تعالى: ﴿مَن أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران :٥٢]** قال :" المفسرون يقولون : مَن أنصاري مع الله ، وهو وجه حسن ، وإنّما يجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضمّمت الشيء إلى الشيء ممّا لم يكن معه "[١] .

ولم يقف الفرّاء عند النص القرآني ، بل أردفه بكلام العرب النثري ، وهو قول العرب:" كقول العرب : إنّ الذود إلى الذود إبل ، أي : إذا ضممت الذود إلى الذود صارت إبلاً ، فإذا كان الشيء مع الشيء لم تصلح مكان مع (إلى) ، ألاّ ترى أنّك تقول : قَدِمَ فلانٌ ومعه مالٌ كثيرٌ ، ولا تقول في هذا الموضع قدِم فلان وإليه مالٌ كثير ، وكذلك تقول : قَدَمَ فلانٌ إلى أهلِهِ ، ولا تقول مع أهله "[٢] ، وزاد على النص القرآني نصاً قرآنياً آخر يعزز رأيه ، وهو قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبٗا كَبِيرٗا**﴾ [النساء : ٢] ، وأراد منه أي : مع أموالكم[٣] .

وأعلن الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) موافقته مجيء (إلى) بمعنى (مع) مؤيداً ما ذهب إليه **قوله تعالى: ﴿ مَن أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران :٥٢]** فقال :" وتكون (إلى) في موضع (مع) : .... كما كانت (مِن) في معنى (على) في قوله تعالى: ﴿**وَنَصَرۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ**﴾ [الأنبياء:٧٧] ، أي : على القوم "[٤] .

([١]) معاني القرآن : ١/ ٢١٨ .
([٢]) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
([٣]) ينظر : المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .
([٤]) المصدر نفسه : ١/ ٥١ .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

وأثبت الطوسي مجيء (إلى) بمعنى (مع) بنصوص قرآنية وأردفها بنصوص شعرية تؤكد هذا المعنى ، فمن النصوص القرآنية التي استشهد بها قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبٗا كَبِيرٗا**﴾ [النساء :٢] ، وكذلك قوله تعالى: ﴿**مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ**﴾ [آل عمران :٥٢] .

وذكر أنّ (إلى) في النصين بمعنى (مع الله) وبمعنى (مع أموالكم)[١] .

أمّا النصوص الشعرية التي استشهد بها فقول الشاعر أمرئ القيس[٢] : **(بحر الطويل)**

لَهُ كَفَلٌ كالدَعْصِ لَبَّدَهُ النَدى إلى حارِكٍ مِثلِ الغَبِيطِ المُذأبِ

وقول النابغة الجعدي[٣] : **(البحر المتقارب)**

ولوح ذراعين في بركةٍ إلى جؤجؤ رهل المنكبِ

وأراد بذلك :(مع حارك ومع جؤجؤ رهل)[٤] .

وقدّ تقبّل ابن سيده (ت٤٥٨هـ) هذا الرأي ، وعرض في ذلك نصين قرآنيين ، هما **قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ﴾ [النساء :٢]** ، وقوله تعالى: ﴿**مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ**﴾ [آل عمران :٥٢] وجعل فيهما (إلى) بمعنى (مع)[٥] .

---

(١) ينظر : التبيان في تفسير القرآن : ٣/ ٤٥٠ – ٤٥١ .
(٢) ديوان امرئ القيس : ٤٧ .
(٣) ديوان النابغة الجعدي : ٣٦ .
(٤) ينظر : التبيان في تفسير القرآن :٣/ ٤٥٠ – ٤٥١ .
(٥) المخصص : ١٤ / ٦٨ .

الفصل الثالث: ما وصفه أبو حيّان بأنّه (لا يجوز، ليس بشي، ولا حجّة في شيء من ذلك)، وهو وارد في القرآن الكريم.

ولم يقف عند النص القرآني بل بيّن صحة هذه القاعدة بكلام العرب الشعري والنثري ، وأمّا الكلام الشعري فهو قول الشاعر يزيد بن مُفَرِغ الحميري[١] : **(البحر الخفيف)**

شدختَ غُرة السّوابق فيهم في وجوه إلى اللحام الجعلة

فذكر أنّ المعنى (مع اللحام)[٢] .

أمّا الكلام النثري الذي اشتشهد به فهو قوله :" يقال : إنّ فلاناً طريفٌ عاقلٌ إلى حسبٍ ثاقبٍ ، أي مع حسبٍ ... وقولهم : الذُّود إلى الذُّودِ إبلٌ ، أي مع الذُّودِ)[٣] .

وفي الاتجاه نفسه سار الجرجاني (ت٤٧١هـ) ، وهو يفصل النص القرآني الخاص بالوضوء فقال :" وإلى بمعنى مع ، والمِرفق اسم لجمع الذراع والعضد"[٤] .

ويُعدّ ابن مالك (ت٦٧٢هـ) من الموسعين لهذه القاعدة ، والمعززين لها بنصوص شعرية زيادة على النصوص القرآنية ، فمن النصوص القرآنية التي استشهد بها قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبٗا كَبِيرٗا**﴾ [النساء : ٢] ، **وقوله تعالى: ﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران :٥٢]** ، وذكر أنّه أراد من ذلك (مع أموالهم) في النص الأول ، و(مع الله) في النص الثاني[٥] .

أمّا النصوص الشعرية التي جعلها دليلاً على هذه القاعدة فهي قول الشاعر[٦] :

برئ الحبُّ جسمي ليلةً بعد ليلةٍ ويوماً إلى يومٍ وشهراً إلى شهرِ (البحر الطويل)

---

(١) المخصص : ١٤/ ٦٨ ، شرح الشواهد الشعرية في آمات الكتب النحوية : ١/ ٣١١.
(٢) ينظر : المخصص : ٤/ ٦٧ – ٦٨
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) درج الدرر في تفسير الآي والسور : ١/ ٦٥٤ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل : ٣/ ١٤١ – ١٤٢ .
(٦) المصدر نفسه : ٣/ ١٤٢ .

أي : يوماً مع يوم وشهراً مع شهرٍ[١] .

وكذلك قول الشاعر[٢] : **(بحر الكامل)**

ولقد لهوتُ إلى كواكبٍ كالدمى بيضُ الوجوه حديثهنَّ رَخيمُ

أي : ولقد لهوت مع كواكبٍ كالدمى[٣] .

ومثله قول الشاعر أكثم بن صيفي[٤] : **(البحر الطويل)**

وأنّ أمرًا قد عاشَ تسعين حجةً إلى مائة لم يسأم العيش جاهلُ

وأراد من ذلك (مع مائة)[٥] .

ومثله قول الشاعر ذي الرّمة :[٦] **(بحر الطويل)**

ستعلمُ أرَ عُذراً بعد عشرين حجةٍ مضت لي وعشرُ قد مضين إلى عشرِ

أي : مع عشر[٧] .

وكان للمالقي (ت٧٠٢هـ) وقفة صريحة وجادة للقول بهذه القاعدة مستشهداً بقوله تعالى: ﴿**وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُم إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُم إِنَّهُۥ كَانَ حُوبا كَبِيرا**﴾ **[النساء : ٢]** ، فقال :" واعلم

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٣/ ١٤١ – ١٤٢ .
(٢) المصدر نفسه : ٣/ ١٤٢ .
(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٣/ ١٤١ – ١٤٢
(٤) أكتم بن صيفي التميمي وإسهاماته الفكرية قبل الاسلام ، إبراهيم محمد علي : ٤.
(٥) ينظر : شرح التسهيل : ٣/ ١٤١ – ١٤٢ .
(٦) ديوان ذي الرمة : ١٢٤ .
(٧) ينظر : شرح التسهيل : ٣/ ١٤١ – ١٤٢ .

أنّ (إلى) إذا دخل ما بعدها فيما قبلها كانت بمعنى (مع) كقولك : اجتمع مالكَ إلى مالِ زيدٍ ، أي (مع) "[1] .

وأشار الطباطبائي إلى مجيء (إلى) بمعنى (مع) ، ونسبه لبعضهم في النصوص القرآنية السابقة ، وبيّن أنّ أصحاب هذا الرأي يثبتون رأيهم بالرواية عن الرسول الأعظم (صلى الله عليه واله) ودهش من ذلك وتعجب فقال :" وربّما ذكر بعضهم أنّ (إلى) في الآية بمعنى (مع) .... وقد استند في ذلك إلى ما ورد في الرواية أنّ النبي (صلى الله عليه واله) كان يغسلها إذا توضأ ، وهو مِن عجيب الجرأة في تفسير كلام الله ؛ فإنّ ما ورد من السنة في ذلك ، أمّا فعل ، والفعل مبهم ذو وجوه فكيف يسوغ أن يحصل بها معنى لفظ من الألفاظ حتى يعدّ ذلك أحد معاني اللفظ؟"[2] .

أمّا عضيمة في دراساته على الأساليب القرآنية ، فقد عرض كلّ النصوص القرآنية التي وضحّها السابقون مِن مفسرين ونحويين ، وجدنا أشارته الواضحة بالرفض من قوله :" هذا لا يُعرف في كلامهم "[3] ، أي مجيء (إلى) بمعنى (مع) ، وقوله :"وليس هذا هو المختار، والصحيح أنّها على بابها لانتهاء الغاية ..."[4] .

أمّا أبو حيّان الأندلسي فقد تناول الرأي في بعض النصوص ولم يشر له في نصوص أخرى ، أمّا النصوص التي تناولها هي قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ**﴾ [البقرة :١٤] ، وقوله تعالى: ﴿**وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ**﴾ [النساء :٢] ، وقوله تعالى: ﴿**مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ**﴾ [آل عمران :٥٢] .

([1]) رصف المباني في شرح حروف المعاني : ١٦٩ .
([2]) الميزان في تفسير القرآن :٥/ ٢٢٥ .
([3]) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ١/ ق١ / ٣٨٠ – ٣٨١ .
([4]) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

وفي كلّ هذه النصوص جعل هذا الرأي لا حجة فيه بقوله :" وزعم قوم منهم النظر بن شميل أنّ (إلى) هنا بمعنى (مع) ، أي : وإذ خلوا مع شياطينهم ، كما زعموا ذلك ..."[1] .

وذكر نصاً شعرياً دليلاً للذين زعموا كما عبّر ، وهو قول الشاعر النابغة الذبياني:[2]

فلا تَتْرُكَنّي بالوَعيد كأنّني إلى الناسِ مَطلّي به الغارُ أجرَبُ (بحر الطويل)

وعلّق على النصوص القرآنية والشعرية التي ذكرها بقوله :" ولا حجة في شيء مِن ذلك "[3] .

ولعلّ ما ذكرته من نصوص قرآنية وغير قرآنية واضحة الدلالة يوجب علينا القول بصحة مجيء (إلى) بمعنى (مع) .

([1]) البحر المحيط : ١/ ٢٠١ .
([2]) ديوان النابغة الذبياني : ٧٣ .
([3]) البحر المحيط : ١/ ٢٠١ .

الفصل الرابع :

ما وافق عليه أبو حيّان ، وما سكت عنه، وهو وارد في القرآن الكريم

القسم الأول : ما وافق عليه أبو حيّان ، وهو وارد في القرآن الكريم

١- جواز حذف الاسم الموصول وإبقاء صلته .
٢- مجيء الحال متقدّما على صاحبه الجارّ والمجرور .
٣- مجيء الحال جامدًا .
٤- وقوع الجملة الماضويّة حالًا من دون أن تتصدر بـ (قد) .
٥- وقوع الجملة بدلًا من المفرد .
٦- مجيء الجملة الخبريّة معطوفة على الجملة الإنشائيّة، أو العكس.
٧- عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ.
٨- مجيء ممّيز (كم) الاستفهاميّة مجرورًا بـ (مِن) .

القسم الثاني : ما سكت عنه أبو حيّان وهو وارد في القرآن الكريم

١- مجيء اسم الإشارة اسمًا موصولًا من دون شرط أو قيد .
٢- مجيء (كلّا) بمعنى (حقًّا) .
٣- مجيء (نفس وعين) توكيدًا لضمير الرفع المتصل من دون ضمير منفصل أو فاصل.
٤- مجيء اللام بمعنى (في) .
٥- مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانيّة .
٦- مجيء (هل) بمعنى (قد).
٧- مجيء (إلّا) بمعنى سواء .
٨- مجيء (أو) بمعنى (الواو).

الفصل الرابع :

ما وافق عليه أبو حيّان ، وما سكت عنه، وهو وارد في القرآن الكريم.

سوف أدرس في هذا الفصل قسمين من المسائل النحويّة التي وردت في القرآن الكريم، وجاءت متعارضة مع آراء جمهور النحويين ، ولكنّ أبا حيّان وافق على قسم منها، واتّخذ مبدأ السكوت في القسم الآخر منها؛ فلم يبدِ رأيه فيها.

القسم الأول : ما وافق عليه أبو حيّان، وهو وارد في القرآن الكريم

يمكن دراسة مسائل مسائل هذا القسم بالشكل الآتي :

١-جواز حذف الاسم الموصول وإبقاء صلته

عرّف النحويون الموصول الاسمي بأنّه الذي لايتمّ معناه إلّا بصلّة ، ولابدّ في جملة الصلة من ضمير يعود إلى الموصول يربطها به[١] ، ومنه (الذي) للمفرد المذكر عاقلاً أو غيره ، و (التي) للمفرد المؤنث كذلك "[٢] .

فكلمة (الذي) و (التي) وأشباههما هي أسماء موصولة ، والاسم الموصول ، غامض مبهم يحتاج دائماً في تعيين مدلوله ، وإيضاح المراد منه إلى أحد شيئين ، إمَّا جملة ، وإمَّا شبهها ، وكلاهما يسمى (صلّة الموصول) ، ولا بدَّ في الجملة من ضمير يعود على اسم الموصول ، أو ما يغنى عن الضمير ، وهذه الصلة هي التي تفيد الموصول الاسمي التعريف[٣] .

---

(١)ينظر : المطالع السعيدة في شرح الفريدة : ١/ ٢٤٣.
(٢)همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ١/ ٢٦٧ .
(٣)ينظر : النحو القرآني في فكر ابن مالك : ١٤٢ .

واختلف النحويون في حذف الموصول الاسمي وعرض صاحب تعليق الفوائد رأيين ، أحدهما للكوفيين ، الذين أجازوا حذف الموصول الاسمي ، والآخر للبصريين الذين منعوا ذلك ، وقد أشار إلى هذا المعنى بقوله " وقد يحذف ما عُلم من موصول اسمي غير الألف واللام ، وهذا مذهب قال به الكوفيون والبغداديون والأخفش ، ومنعه غيره من البصريين"[١] .

وجمهور النحويين منعوا حذف الموصول الاسمي ، وقد وضحّ المبردّ (ت ٢٨٥هـ) ذلك في تفسيره **قوله تعالى : ﴿سْأَلُهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[الرحمن : ٢٩]** ؛ فقال :" فالقول عندنا أنّ (مَن) مشتملة على الجميع ؛ لأنّها تقع للجميع على لفظ واحد ، وقد ذهب هؤلاء القوم إلى أنّ المعنى : ومَن في الأرض ، وليس المعنى عندي كما قالوا "[٢] .

وعلّق على قول حسّان بن ثابت[٣] :

فَمَنْ يَهْجُو رَسولَ اللهِ مِنْكُم وَيَمْدحه ويَنْصره سواءُ

بقوله : إنّما المعنى ومَن يمدحه وينصره ، وليس الأمر عند أهل النظر كذلك ، ولكنّه جعل (مَن) نكرة ، وجعل الفعل وصفًا لها ، ثم أقام في الثانية الوصف مقام الموصوف ، فكأنّه قال : وواحد يمدحه وينصره ؛ لأنّ الوصف يقع في موضع الموصوف إذا كان دالًا عليه"[٤] ، وتابعه على ذلك الزّجاج (ت ٣١٠هـ) ، وهو يفسر **قوله تعالى : ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾[الإنسان : ٢٠]** ، قائلًا : " والعامل في (ثمَّ) معنى رأيت ، المعنى : وإذا رأيتَ ما ثمَّ رأيت نعيمًا ، وهذا غلط ؛ لأنّ (ما) موصولة بقوله (ثمَّ) ...

---

(١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ٢/ ٢٩٨ .
(٢) المقتضب : ٢/ ١٣٥ .
(٣) ديوان حسّان بن ثابت : ٢٠ .
(٤) المقتضب : ١٣٥/٢ .

ولا يجوز اسقاط الموصول وترك الصلة ، ولكن رأيت يتعدى في المعنى إلى ثمّ"[١] ، ومثله فعل الزمخشري إذ قال : " وثَمَّ في موضع النصب على الظرف ، يعني في الجنة ، ومَن قال : معناه : ما ثَمَّ فقد أخطأ ؛ لأنَّ (ثمَّ) صلة لما ، ولا يجوز إسقاط الموصول ، وترك الصلة "[٢] ، وأدخل جمهور النحويين ما جاء فيه حذف الموصول الاسمي وبقاء صلته من كلام العرب ذلك في باب الضرورة "[٣] .

ونظر الفرّاء إلى النص القرآني نظرة المتأمل الفاحص ، ففي كلامه عن **قوله تعالى : ﴿وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [العنكبوت : ٢٢]** أجاز حذف الموصول الاسمي وجعله من المواد الغامضة في العربية بقوله :" يقول القائل وكيف وصفهم أنّهم لا يعجزون في الأرض ولا في السماء ، وليسوا من أهل السمّاء ؟ فالمعنى ... ما أنتم بمعجزين في الأرض ولا مَن في السماء بمعجز ، وهو من غامض العربيّة للضمير الذي لم يظهر في الثاني"[٤] .

ومثلّ لذلك بقول الشاعر حسان بن ثابت[٥]:

فَمَنْ يَهْجُو رَسولَ اللهِ مِنْكُم وَيَمْدحه ويَنْصره سواءُ

ووضحّ ذلك الحذف بقوله :" أراد : ومن ينصره ويمدحه فأضمر (مَن) ، وقد يقع في وَهم السّامع أنّ المدح والنصر لمن هذه الظاهرة ، ومثله : أكرِمْ مَن أتاك ، وأتى أباك ، وأكرم مَن أتاك ، ولم يأتِ زيدًا ، تريد ومَن لم يأتِ زيدًا"[٦] .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٥/ ٢١٦ .
(٢) ينظر : الكشاف : ٢٨٢/٦ .
(٣) ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ١/ ٢٨٩-٢٩٠.
(٤) معاني القرآن : ٢/ ٣١٥ .
(٥) ديوان حسّان بن ثابت : ٢٠ .
(٦) شرح التسهيل : ١/ ٢٣٥ .

وقد أيّد ابن مالك رأي الكوفيين في هذه المسألة ، وكان أكثر توضيحًا من غيره في الحديث عن هذه المسألة فقال " وإذا كان الموصول أسماً أجاز الكوفيون حذفه إذا علم ، وبقولهم في ذلك أقول ، وإن كان ذلك خلاف قول البصريين ، إلّا الأخفش ؛ لأنَّ ذلك ثابت بالقياس والسماع"[١] .

وذكر ابن مالك أنّ حذف الاسم الموصول وإبقاء صلته ورد في القرآن الكريم ، ومن أدلته **قوله تعالى :** ﴿ **وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ**﴾**[العنكبوت : ٤٦]** ؛ **إذ إنّ** تقدير الكلام " بالذي أنزل إلينا وبالذي أنزل إليكم"[٢] ، ليكون مثل **قوله تعالى :** ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ آمِنُواْ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِيَ أَنزَلَ مِن قَبْلُ وَمَن يَكْفُرْ بِاللهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً بَعِيداً** ﴾**[النساء : ١٣٦]** .

وذهب ابن مالك إلى أنّ ذلك قياسًا على حذف (أن) المصدرية ، على الرغم من كونها موصولًا حرفيا قائلًا : " فالقياس على (أنْ) فإنَّ حذفها مكتَفًى بصلتها جائز بإجماع ، مع أنَّ دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه ؛ لأنَّ صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه ، ويميل المذهب إليه ، وفي ذلك مزيد على ما يحصل بالصلة ، وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها . فكان الموصول الاسمي أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفي . وأيضاً فإنَّ الموصول الاسمي كالمضاف ، وصلته كالمضاف إليَّه ، وحذف المضاف إذا علم جائز ، فكذلك ما أشبهه"[٣] .

---

(١) **شرح التسهيل : ١/ ٢٣٥ .**
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

ولم يقف ابن مالك على الشاهد القرآني فحسب بل عضّد رأيه بالحديث النبوي الشريف ، وهو **قول النبي (صلى الله عليه واله) :﴿ مثلُ المهجّر كالذي يُهدي بَدَنَةً ، ثم كالذي يُهدي بقرةً ، ثم كبشاً ، ثم دجاجة ، ثم بيضة ﴾**[١] ، والتقدير ثم كالذي يهدي كبشاً ، ثم كالذي يهدي دجاجة ، ثم كالذي يهدي بيضة[٢] ، وصرّح بأولوية حذف الموصول الاسمي ، وبقاء صلته[٣] .

وكان لكلام العرب وجود في تأييده هذه القاعدة ، مثل قول حسان[٤]:

فوالله ما نلِتمْ ولا نِيلَ منكُم بمُعْتدلٍ وَفقٍ ولا متقارِبِ

والتقدير : ما الذي نلتم وما نيلَ منكم[٥] .

ومنه قول بعض الطائيين[٦] :

ما الذي دَأبَه احتياط وحزم وهواه أطاع يستويان

وأراد الشاعر: والذي هواه أطاع"[٧].

وسار الرضي على نهج ابن مالك في تأييد جواز حذف الموصول الاسمي وإبقاء صلته بقوله " ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس ؛ إذ قد يحذف بعض حروف الكلمة ، وإن **كانت فاءً أو عيناً ... وليس الموصول بألزق منهما** "[٨] .

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ١٣٤.
(٢) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) ديوان حسان بن ثابت : **٢٠** .
(٥) شرح التسهيل : ١/ ٢٣٥ .
(٦) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٧) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٨) شرح الرضي على الكافية : ٣/ ٧١.

وكان للمحدثين رأيهم في هذه القاعدة ، ومنهم الدكتور عبد العال سالم مُكرم ؛ إذ بيّن أنَّ القائلين بهذا الرأي مصيبون ، ومن دلائل صحة رأيهم وجود أمثلة له في القرآن الكريم[١] .

وعند الوقوف على رأي أبي حيّان في هذه المسألة نراه يجيز حذف الموصول الاسمي وإبقاء صلته ؛ ففي حديثه عن **قوله تعالى :** ﴿**وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ**﴾**[البقرة : ١٦٤]** قال:" والذي يتخرج على الآية أنّها على حذف موصول لفهم المعنى المعطوف على (ما) مِن قوله (وما أنزل) ، والتقدير : وما بثّ فيها مِن كلّ دابة ...وحذف الموصول الاسمي غير (أل) عند العرب مَن يذهب إلى اسميتها لفهم المعنى جائز سائغ في كلام العرب ، وإن كان البصريون لا يقيسونه ، فقد قاسه غيرهم"[٢] .

وقدّم نصوصًا قرآنية على ذلك الحذف ، ومثل **قوله تعالى :** ﴿**وَمَا أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ**﴾**[البقرة : ٢٧٠]** ؛ فقال :" وفي قوله (مِن نذر) دلالة على حذف موصول قبل قوله (نذرتم) أو (ما أنذرتم من نذر) ؛ لأنّ (من نذر) تفسير واضح لذلك المحذوف ، وحذف ذلك للعلم به ، ولدلالة (وما أنفقتم) عليه"[٣] .

ومثله **قوله تعالى :** ﴿ **وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ**﴾**[العنكبوت :٤٦]** ، فعلّق عليه بقوله :" أي والذي أنزل إليكم "[٤] .

ولم يكن أبو حيّان في استشهاده على هذه القاعدة مقتصرًا على النص القرآني ، بل إنّه مثل لها بكلام العرب ، ومن النصوص الشعرية التي استشهد بها، قول الشاعر :

مَا الْذي دَأبُه احتياطُ وحزم وهواه أطاع مستويان (بحر الخفيف)

---

(١) ينظر : القرآن وآثره في الدراسات النحوية : ٣١٥.
(٢) البحر المحيط : ١/ ٦٤٠-٦٤١ .
(٣) المصدر نفسه : ١/ ٣٣٥-٣٣٦ .
(٤) المصدر نفسه : ١/ ٦٤٠-٦٤١ .

إذ التقدير والذي هواه أطاع [١] .

ومثله قول حسّان بن ثابت[٢] :

أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء

والمعنى ومَن يمدحه[٣] .

وفي قول عبد الله بن رواحة:

فو الله ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل وفقٍ ولا متقاربٍ

قال :" يريد ما الذي نلتم وما نيل منكم"[٤] .

ومن هنا يمكن القول : بجواز حذف الموصول الاسمي وإبقاء صلته ؛ لوجود أدلة قرآنية وغير قرآنية تؤيد صحة القول بهذه القاعدة .

٢-<u>مجيء الحال متقدّماً على صاحبه الجارّ والمجرور:</u>

منع جمهور النحويين مجيء الحال متقدماً على صاحبه، الجار والمجرور ، ومنعوه وكان في طليعتهم صاحب المقتضب (ت ٢٨٥هـ) الذي بيّن رفضه بقوله :" فإن كان العامل غير فعل ، ولكلّ شيء في معناه لم تتقدّم الحال على العامل ؛ لأنّ هذا الشيء لا يعمل في المفعول ، وذلك قوله : زيدُ في الدار قائماً ، ولا تقل : زيدٌ قائمًا في الدار"[٥] .

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ١/ ٦٤٠-٦٤١ .
(٢) ديوان حسان بن ثابت : ٢٠ .
(٣) ينظر : البحر المحيط : ١/ ٦٤١.
(٤) المصدر نفسه : ١/ ٣٣٥-٣٣٦ .
(٥) المقتضب : ٤/ ١٧٠ .

وجعل الزجّاج (ت٣١١هـ) (كافةً) حالًا من ضمير النصب في (أرسلناك) في تفسيره قوله تعالى: ﴿**وَمَآأَرسَلنَٰكَ إِلَّا كَآفَّة لِّلنَّاسِ بَشِيرا وَنَذِيرا وَلَٰكِنَّ أَكثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعلَمُونَ**﴾ **[سبأ : ٢٨]** بقوله : "معنى كافة الإحاطة في اللغة ، والمعنى أرسلناك جامعاً للناس في الإنذار وابلاغ [١] .

ووصف الزمخشري القول مجيء الحال متقدماً ، وصاحبه جارّ ومجرور بالخطأ ، وعلّل ذلك بقوله :" لأنّ تقدم حال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجارّ ، وكم ترى ممّن يرتكب هذا الخطأ ، ثم لا يقنع به حتى يضم إليه أنّ يجعل اللام بمعنى (إلى) ؛ لأنّه لا يستوي له الخطأ الأول إلاّ بالخطأ الثاني ، فلا بدَّ له من ارتكاب الخطأين"[٢] .

وسار على هذا المنوال العكبري (ت: ٦١٦هـ) الذي علل رفضه لهذه القاعدة بقوله :" لا يجوز تقديم حال على المجرور عليه ؛ لأنّ العامل في الحال كالشيء الواحد ، وتقديمهما على الجارّ يفصل بين الفعل والحرف ؛ ولأنّ حرف الجر لا تصرّف له ، وهذا العامل صاحب الحال ، وليس له معنى يعمل به "[٣] .

وكان ابن كيسان (ت: ٢٩٩هـ) أول من رمى بسهام الخرق لهذه القاعدة ، وتبعه من ذلك بعض النحويين ، مثل : أبي علي الفارسي[٤](ت: ٣٧٧هـ) ، فأبو علي الفارسي مثلًا أيّد صحة هذه القاعدة ، بقوله :" **زيدٌ خيرٌ ما يكون خيرًا منك ، التقدير : زيدٌ خيرٌ منك خيرًا ما يكون** ، فجعل خيرًا ما يكون حالاً من الكاف في منك ، وقدّمها عليه"[٥] ، وأيّد ما ما ذهب أليه بنصيّن هما قول مخبل السعدي[٦] : **(البحر الطويل)**

---

(١) معاني القرآن وإعرابه : ٤/ ٢٥٤ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٢٩١ .
(٤) ينظر : البحر المحيط : ٢٦٩/٧ .
(٥) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٦) شرح ديوان الحماسة : ١/ ١٤٨.

إذا المرءُ أعْيتهُ المروءةُ ناشِئاً فَمطلبُها كَهلاً عليه شديدُ

وقول الشاعر[1] : **(البحر الطويل)**

تسلّيتُ طراً عنكم بعد بينكم بذكركم حتى كأنّكم عندي

وقال :" أي شغفتُ بك مشغوفةً ، وتعرف المنية للمرء غافلاً، وإذا جاز تقدمهما على المجرور والعامل ، فتقدمهما عليه دون العامل أجوز "[2] .

وكان لابن جني وقفة على شاهد شعري بيّن فيه تأييده هذه القاعدة ، وهو قول الشاعر المعلوط بن بدل القريعي[3] : **(البحر الطويل)**

إذا المرءُ أَعيتْهُ المَذاهبُ نَاشِئاً فَمطلبُها كَهْلاً عَليهِ شَديد

فقال :" كَهْلاً حال من الهاء في (عليه) ، تقديره : فَمطلبها عليه كهلاً شديداً، ثم قال : فإنّ قلت : فَهّلا جعلت (كَهْلاً) حالاً من الضمير في المطلب ، قيل : المصدر الخبر لا يضمر فيه الفاعل ، بل يحذف معه حذفاً"[4] .

وعبّر ابن برهان (ت: ٤٥٦هـ) عن رأيه بقوله :" فإذا **قلت : مررتُ بزيدٍ ضاحكاً** ، والحال من التاء صحَّ أن تقول : ضاحكاً مررتُ بزيد ، ومررتُ ضاحكاً بزيدٍ "[5] .

ونحا ابن عطيّة (ت: ٥٤١هـ) في هذا الاتجاه عندما وضّح **قوله تعالى** : ﴿**وَمَآأَرسَلنَٰكَ إِلَّا كَآفَّة لِّلنَّاسِ**﴾[سبأ : ٢٨] فـ " جعل (كافة) منصوبة على الحال بقوله :" والكافة : الجمع الأكمل من الناس ، وهي نصب على الحال وقدّمها للاهتمام "[6] .

([1]) شرح الشواهد الشعرية في آمات الكتب النحويّة : ٣٤١/١.
([2]) البحر المحيط : ٧ / ٢٧٩ .
([3]) خزانة الأدب ولب لباب العرب : ٣/ ٢٠٧ .
([4]) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : ١/ ٣٧٩ .
([5]) شرح اللمع : ١/ ١٣٧ .
([6]) المحرر الوجيز : ١٥٣٩ .

وكان لحيدرة اليمني وقفته ، وهو يقرُّ هذه القاعدة ؛ إذ جعل (كافة) في النص القرآني : ﴿**وَمَآأَرسَلنَٰكَ إِلَّا كَآفَّة لِّلنَّاسِ**﴾[سبأ : ٢٨] حالاً من الناس ، وعلّل ذلك بتعلق اللام بالفعل (أرسلناك)[١] .

ونعت ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) مَن مَنع تقدم الحال على صاحبه المجرور بأنّه شُبهة وتخيلات ، وذهب إلى جواز ذلك بقوله وهو يصف حال النحويين القائلين بعدم الجواز :" وإذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف لم يخبر عند أكثر النحويين ... فيخطّئون مَن يقول : مررتُ قائمةً بهندٍ ، ودليلهم في منع ذلك أنّ تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه ، فحقّه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أنّ يتعدى إليه الواسطة ، لكنّ منع من ذلك خوف إلتباس الحال بالبدل، وإنّ فعلاً واحداً لا يتعدى بحرفٍ واحدٍ إلى شيئين ، فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير ، وبعضهم يعلّل منع تقديم شبه الجملة على الحال المجرور بالإضافة ، وبعضهم يعلّل بأنّ حال المجرور شبيه بحال عمل فيه جرّ مضمن معنى الاستقرار ، نحو : زيدٌ في الدارِ مُتكئاً ، فكما لا يتقدم الحال على حرّف الجرّ في هذا وامثاله لا يتقدم عليه نحو : مررتُ بهندٍ جالسة، وهذه شبه وتخيلات لا تستميل إلاّ نفس مَن لا تثبت له ، بل الصحيح جوازه التقديم"[٢] .

واستند ابن مالك في القول بهذا الرأي إلى السمّاع ، ووضّح ذلك في تعليقته على قوله تعالى: ﴿ **وَمَآأَرسَلنَٰكَ إِلَّا كَآفَّة لِّلنَّاسِ**﴾ [سبأ : ٢٨] ؛ إذ وجّه (كافة) في ثلاثة أقوال ، وهي : " أحدهما : أنّ (كافةً) صفة لإرساله ، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ... والثاني : أنّ كافةً حال من الكاف ... والتاء فيه للمبالغة ، والثالث : أنّ كافة حال من الناس ، والأصل للناسِ كافة ، أي : جميعاً ، وهذا هو الصحيح "[٣] .

---

(١) ينظر : كشف المشكل في النحو : ١/ ٤٨١ – ٤٨٢ ، ينظر : النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته : ٤٤ .
(٢) شرح التسهيل : ٢/ ٣٣٦ – ٣٣٧ .
(٣) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

وإذا ذهبنا نستطلع رأي المفسرين في هذه المسألة نجد نستنطق المفسرين لم نجد الجرجاني (ت: ٤٧١هـ) ذهب إلى كون (كافة) في النص القرآني السابق أنّها حالاً من الكاف في أرسلناك فقال :" أي : إلّا جامعة للناس بالبشارة والهاء في كافة للمبالغة كما هي في النسابة والعلاقة "[١] .

وذكر السمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ) أربعة أوجه حين وقف على النص القرآني السابق وحلّله ، فقد كرّر الآراء الثلاثة السابقة ، وزاد عليها رأياً رابعاً ، وهو أنّ :" كافة مصدر جاء على الفاعلية ، كالعافية والعاقبة، وعلى هذا فوقوعها حالاً إمّا على المبالغة ، وإمّا على حذف مضاف ، أي : ذا كافة للناس[٢] .

ووصف أبو السعود (ت ٩٨٢هـ) استحالة تحقق ذلك بتقديم الحال على صاحبه ، واختار غيره بقوله :" أي : إلاّ ارسالة عامة لهم؛ فإنّها إذا عمتهم ، فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم أو إلّا جامعاً لهم في الإبلاغ ، فهي حال من الكاف والتاء للمبالغة ، ولا سبيل إلى جعلها حالاً من الناس ؛ لاستحالة تقديم الحال على صاحبها المجرور"[٣] .

أمّا السيّد محمد النقوي في تفسيره فذهب إلى كون (كافة) " حالاً من الكاف في (أرسلناك) ، وجعل (الهاء) زائدة للمبالغة ، وللناس متعلق به"[٤] .

وبدأ أبو حيّان بسرد آراء المخالفين لهذا الرأي وكان أول مَن ردّ عليه هو الزجّاج الذي بيّن أنّ (كافة) هي معنى جامع ، والهاء فيه للمبالغة[٥] ، فأجابه أبو حيّان بقوله :" فإنّ اللغة لا تساعد على ذلك ؛ لأنّ (كفّ) ليس بمحفوظ أنّ معنا جمع "[٦] .

---

(١) درج الدرر في تفسير آي والسور : ٢/ ٤٨٤ .
(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٩/ ١٨٥ – ١٨٦ .
(٣) تفسير ابي السعود : ٤/ ٤٥٩ .
(٤) ضياء الفرقان : ١٤ / ١٢٣ .
(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢٥٤/٤.
(٦) البحر المحيط : ٧ / ٢٦٩ .

وكانت انطلاقته الثانية في تثبيت هذا الرأي على الزمخشري القائل إنّ (كافة) حال من الكاف ، فرّد عليه وقال :" وأمّا قول الزمخشري ومَن جعله حالاً ...فذلك مختلف فيه ، ذهب الأكثرون إلى أنّ ذلك لا يجوز ، وذهب أبو علي وابن كيسان وابن برهان ، ومن معاصرينا ابن مالك إلى أنّه يجوز وهو الصحيح "[1] ، وهنا صرّح برأيه وعلّق على رأي الزمخشري بوجود مَن قال به .

ولم يقف أبو حيّان في تسقيط حجج الزمخشري عند هذا الحد ، بل وصف قول الزمخشري في هذه المسألة بالخطأ ؛ فعلّق قائلاً :" وقول الزمخشري وكم ترى ممّن يرتكب هذا الخطأ ... كلامه شنيع ؛ لأنّ قائل ذلك لا يحتاج إلى أن يتأول اللام بمعنى إلى ؛ لأنّ (أرسل) يتعدى بـ (إلى) ويتعدى باللام ... ولو تأول اللام بمعنى إلى لم يكن ذلك خطأ ؛ لأنّ اللام قد جاءت بمعنى إلى ، وإلى قد جاءت بمعنى اللام ، و(أرسل) ممّا جاء متعدياً بها إلى مجرور ...)[2] .

وذكر كلّ ذلك في تعليقته وتفسيره لقوله تعالى: ﴿**وَمَآأَرسَلنَٰكَ إِلَّا كَآفَّة لِّلنَّاسِ**﴾ [سبأ : ٢٨] وقوله تعالى: ﴿ **وَأَرسَلنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولا** ﴾[النساء : ٧٩] ، وكذلك أيّد ما ذهب إليه بنصوص من الشعر اعتمدها النحويون القائلون بذلك .

٣-<u>مجيء الحال جامدًا</u>

أقرّ جمهور النحويين قاعدة مجيء الحال من المشتق ، وذكروا لذلك شروطًا أخرجوها عن دائرة الجامد ، وعلّلوا ذلك ؛ لأنّها صفة ، والصفة لا يمكن أن تكون جامدة[3] .

([1]) البحر المحيط : ٧ / ٢٦٩ .
([2]) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
([3]) ينظر : الغرة في شرح اللمع ، ابن الدهان : ٣٧٦ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٤٦٢/١

وصرّح أبو البقاء العكبري بأحقيّة كون الحال مشتقًا ، فقال :" وإنّما وجب أن تكون مشتقة ؛ لأنّها صفة ، وكل صفة مشتقة ، فإن وقع الحال جامدًا فهو محمول على المعنى ، كقولك : هذا زيدٌ أسدًا ، أي : شجاعًا جريئًا "[١] .

ولم يبتعد ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) عن قول سابقيه ؛ فبيّن أنّ " الحال صفة من جهة المعنى ، ولذلك اشترط فيها ما يشترط في الصفات من الاشتقاق"[٢] ، ومثله فعل ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ؛ فصرّح بكونها مشتقة عندما وضع حدودًا للحال بقوله :" وحقّها أن تكون نكرة متنقلة مشتقة ، وإن يكون صاحبها معرفة ، أو خاصًا ، أو عامّا ، أو مؤخّرًا ، وقد يتخلّفَنَّ"[٣].

ومن النحويين مَن أجاز وقوع الحال الجامدة بشرط أن تكون موصوفة ؛ فأبو جعفر النحاس مثلًا حين تناول **قوله تعالى :﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف : ٢]** ، أوّل الحال الجامدة بالمشتقة ؛ فقال : " نصب قرآن على الحال ، أي مجموعاً ، ويجوز أن يكون موطئة للحال "[٤] .

ولعلّ المراد بالموطئة هي الحال الجامدة الموصوفة [٥] .

وسار أبو البركات الأنباري (ت ٥٥٧هـ) على خطى النحّاس ؛ فبيّن أنّ مفردة (قرآنًا) قد نصبت على الحال من الضمير المتصل في (أنزلناه) ، أي : " أنزلناه مجموعًا ، وعربيًا حال أخرى ، ويجوز أن يكون قرانًا توطئة للحال ، وعربيًا هو الحال "[٦] .

---

(١) اللباب في علل البناء والاعراب : ١/ ٢٨٥ .
(٢) شرح المفصل : ٧/٢ .
(٣) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ١٣٠ .
(٤) إعراب القرآن ، النحاس : ٢/ ٣٠٩ .
(٥) ينظر : شرح كتاب الحدود في النحو : ٢٣٥-٢٣٦ .
(٦) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ٣٢ .

وصرّح ابن الحاجب (ت ٦٣٦هـ) بعدم اشتراط كون الحال مشتقًا بقوله :" وكلُّ ما دلَّ على هيأة صحَّ أن يقع حالاً"[١] ، وأشار إلى أنّ هذا الحدّ للحال ، هو " الحق ، لا حاجة إلى هذا التكلف ؛ لأنَّ الحال المُبيَّن للهيأة كما ذُكر في حدَّه ، وكلُّ ما قام بهذه الفائدة ، فقد حصل فيه المطلوب من الحال ، فلا يُختلف تأويله بالمشتق"[٢] ، وقد ووافقه الرضي (ت ٦٨٦هـ) على ما ذهب إليه ، وردّ على جمهور النحويين قولتهم ، واصفًا تحديده بالمشتق نوع من التكلف والتأويل ، حتن قاموا برد الجامد في تأويلاتهم إلى المشتق [٣] ، وقد أخذ ابن مالك بهذا الرأي ؛ إذ إنّه أغفل الإشارة إلى مصطلح المشتق في وصفه حد الحال بقوله :" وهو مادلَّ على هيأة وصاحبها متضمناً معنى (في) ، غير تابع ولا عمدة ، وحقه النصب"[٤] .

أمَّا الموضوع الثاني الذي أشار إليه ابن مالك فكون الحال جامدة بقوله :" وأكثر ورود الحال منفياً عن الاشتقاق إذا كان وصفاً[٥] ، وقدَّم[٦] لذلك نصوصًا من القرآن الكريم ، وهي وهي **قوله تعالى** : ﴿**فَاتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَاباً فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً** ﴾ **[مريم : ١٧]** .

وفي موطن آخر من مواطن تقعيد القاعدة أشار ابن مالك إلى الحال الجامدة بصورة جليَّة ، بقوله :" تقع جامدة غير مؤولة بالمشتق"[٧] .

---

(١) الكافية في النحو : ٣٢ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٣٢ .
(٤) شرح التسهيل : ٢/ ٣٢١ .
(٥) ينظر شرح التسهيل : ٢/ ٣٢١ .
(٦) ينظر المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٧) شرح التسهيل : ٢/ ٣٢٢ .

وحدَّد ابن مالك لوقوع الحال الجامدة في مواضع متعدّدة ، هي : أن تكون موصوفة ، وقد أطلق عليها ابن مالك (الحال الموطئة) ، أو مقدرًا قبلها مضاف ، أو دالة على المفاعلة ، أو السعر ، أو عدد ، أو الترتيب ، أو الدالة على إصالة الشيء ، أو فرعيته ، أو نوعه ، أو دالة على طور واقع فيه تفصيل[1] .

وأثبت ابن مالك رأيه في بيان مجيء الحال جامدة غير مؤولة بمشتق ، هي :

١-قوله تعالى : ﴿ فانْفروا ثُباتٍ ﴾ [النساء : ٧١] .

٢-قوله تعالى:﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ [النساء : ٨٨] .

٣-قوله تعالى : ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف : ١٤٢] .

٤- قوله تعالى : ﴿هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾[الأعراف : ٧٣] .

٥- قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلآئِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ فَسَجَدُواْ إِلاَّ إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً ﴾ [الإسراء : ٦١] .

٦- قوله تعالى : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ [مريم :١٧] .

وفي النصوص أعلاه نجد أنَّ الحال جاءت جامدة ، وفي بعضها دالة على العدد.

وتابعه على ذلك السيوطي ، ففي بيانه **قوله تعالى :﴿فَاتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَاباً فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً﴾[مريم : ١٧]** ، قال : " ويغني عن الاشتقاق أمور أحدهما الصفة "[2] .

([1]) ينظر : شرح التسهيل : ٢/ ٣٢٢ – ٣٢٤ .

([2])همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ١/ ١٠ .

ولم يتّخذ المفسرون موقف السكوت بل أدلوا بدلوهم اتّجاه مسألة مجيء الحال من الجامد ، وكان للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) وقفة ، وهو يفسر **قوله تعالى** : ﴿**وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلا إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا**﴾**[الاسراء : ٦١]** ، فبيّن أنّ مفردة (طينًا) هي حال ، بقوله : " طينًا : حال إمّا من المفعول ، والعامل فيه (أسجد) على : أأسجدُ له وهو طين ، أي أصله طين أو من الراجع إليه من الصلّة على : أأسجد لمَن كان في وقت خلقه طينًا "[١] .

وذكر السمين الحلبي ، وهو يفسر **قوله تعالى** : ﴿**وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلآئِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ فَسَجَدُواْ إَلاَّ إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً**﴾**[الإسراء : ٦١]** ، وجوهًا متعددة في كلمة (طين) ، كان منها كونه حالًا جامدًا فقال " فيه أوجه عدَّة : أحدها : أنَّه حال من (لِمَنْ) ، فالعامل فيها (أأسجُدُ) أو مِنْ عائد هذا الموصول ، أي : خلقتَهُ طينًا ،فالعامل فيها (خلقتَ) ، وجاز وقوع (الطين) حالاً ، وإن كان جامداً ؛ لدلالتة على الأصالة ، كأنَّه قال متأصّلاً من طين ، والثاني : أنَّه منصوب على اسقاط الخافض ، أي : من طين"[٢] .

وقد أيّد الدارسون المحدثون مجيء الحال من الاسم الجامد فتقبلوه ، بالتفكير والدراية والتأمل ، ومنهم الدكتور عباس حسن ؛ فقد رأى صحة مجيء الحال جامدة ، وغير مؤولة بالمشتق بقوله :" أن تكون الحال جامدة مسبوقة بمشتق أو شبهه ... والنحاة يسمون هذه الحال الموصوفة بالحال الموطئة ، أي : الممهدة لما بعدها ؛ لأنَّها تمهد الذهن وتهيئه لما يجيء بعدها من الصفة التي لها الأهمية الأولى دون الحال "[٣] .

---

(١) الكشاف : ٥٢٩/٣ .
(٢) الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٧/ ٣٧٨ .
(٣) النحو الوافي : ٢/ ٣٧٣ .

أمّا العلامة الدرّة في تفسيره فبيّن أراء متعددة كان من ضمنّها وقوع الحال جامدة ، وذلك في تفسيره **قوله تعالى :** ﴿ **قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ**﴾**[الأعراف : ٧٣]** ، فقال :" آية : حال من (ناقة الله) ، والعامل في الحال اسم الاشارة ، فهي حال متداخلة ... وقيل بدل من (هذه) ... ويجوز اعتبار (لكم) متعلقين بمحذوف خبر ثانٍ للمبتدأ ، والجملة الاسمية (هذه ناقة الله) مفسَّرة لقوله (بيّنة) ، أو هي بدل منها إبدال جملة من مفرد ، وقيل هي مستأنفة"[١].

وكذلك سار على وفق هذا النهج الأستاذ محيي الدين الدرويش ، وأعلن صحة مجيء الحال الجامدة في تفسيره **قوله تعالى :** ﴿**وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلآئِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ فَسَجَدُواْ إَلاَّ إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً** ﴾**[الإسراء : ٦١]** ، بقوله : " (لمن) متعلقان بـ (أسجُدُ) ، وجملة (خلقتَ) صلة ، و (طينًا) حال من الموصول ، والعامل فيه (أأسجُدُ) ، أو من عائد هذا الموصول ، أي : خلقتَهُ طينًا ، فعامل فيه خلقته ، وجاء وقوع (طيناً) / وإن كان جامداً ؛ لدلالته على الأصالة ، كأنَّه قال متأصّلاً من طين "[٢]

وكان لأبي حيّان وقفة واضحة في قبول هذا الرأي ، ففي **قوله تعالى :** ﴿ **قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ**﴾ **[الأعراف :٧٣]** بيّن رأيه بوضوح فقال :" وانتصب (آية) على الحال ، والعامل فيها (ها) بما فيها من معنى التشبيه ، أو اسم الاشارة بما فيه من معنى الإشارة ، أو فعل مضمر تدل عليه الجملة ، كأنّه قيل (انظر إليها في حال كونها آية)[٣] .

وفي **قوله تعالى :** ﴿**وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آلاءَ اللَّهِ وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ**﴾**[الاعراف : ٧٤]** ، أشار أبو حيّان إلى أنّ (بيوتًا) هي حال مقدّرة ، ونقل آراء أخرى فيها تحت تسمية (قيل) ، فلم ينكرها ولم يعلق عليها ، إلاّ أنّه صدّر وقوعها حالًا

---

(١) تفسير القرآن واعرابه وبيانه : ٣/ ٥٤٨ .
(٢) المصدر نفسه : ١٣/ ٨ .
(٣) البحر المحيط : ٤/ ٣٣١ .

على هذه الآراء بقوله :" وانتصب بيوتًا على أنّها حال مقدرة ، إذا لم تكن (الجبال) وقت النحت بيوتًا ... وقيل مفعول به ثانٍ على تضمين (وتنحتون) معنى (وتتخذون) ، وقيل مفعول لـ (تنحتون) ، والجبال نصب على إسقاط (مِن) أي : مِن الجبال"[١] .

وكذلك نهج النهج نفسه في بيان تعدد الآراء ، وكان من ضمنها مجيء الجامد حالًا ، في تعليقته خلال **قوله تعالى** : ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾**[يوسف : ٢]** ، فقال :" وانتصب قرآنًا قيل على البدل من الضمير ، وقيل على الحال الموطئة"[٢] .

ومن هنا تؤسس قاعدة رفضها جمهور النحويين وهي صحة مجيء الحال من الجامد لتضاف إلى القواعد النحوية .

٤-وقوع الجملة الماضويّة حالًا من دون أن تتصدر بـ (قد) :

أسس جمهور النحويين قاعدة وقوع الجملة الماضويّة حالًا ، بأنْ تسبقها (قد) سواء كانت ظاهرة أو مقدرة ، وكان الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) رائد حركة الرفض وحامل راية النحويين في هذه المسألة ؛ فقد علّق على **قوله تعالى** : ﴿**إِلا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ**﴾**[النساء : ٩٠]** فقال : " والمعنى وقد كنتم ، ولولا إضمار (قد) لم يجز مثله في الكلام "[٣] .

ولم يكتفِ الفرّاء بذلك بل أيّد ما ذهب إليه بنص قرآني آخر وأوّله ، وهو **قوله تعالى** : ﴿**وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ**﴾**[يوسف : ٢٧]** بقوله :" والتقدير : فقد كذبت ، وقولك للرجل : أصبحتَ كثرَ مالك ، لا يجوز إلاّ وأنت تريد : قد كثرَ

(١) البحر المحيط : ٤/ ٣٣١.
(٢) المصدر نفسه : ٥/ ٢٧٩ .
(٣) معاني القرآن :١/ ٢٤ .

مالك ؛ لأنّهما جميعًا قد كانا ، فالثاني حال من الأول ، والحالُ لا تكون إلاّ بإضمار (قد) أو إظهارها"[١] .

ووافقه على ذلك ابن السراج (ت ٣١٦هـ) الذي وصف عدم وجود (قد) قبل الفعل بالقبح بقوله :" إنْ (قد) لحقت الفعل الماضي صلح أن يكون حالًا ، نحو : جاء زيدٌ قد ركبَ دابةً ، ولولا (قد) كان قبيحًا "[٢] .

وذهب أبو جعفر النحّاس (ت ٣٣٨هـ) إلى تقدير (قد) قبل الفعل الماضي في **قوله تعالى : ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة : ٢٨]** بقوله " وكنتم أمواتاً ، التقدير (وقد كنتم أمواتاً) ، ثم حذفت (قد)"[٣] .

وأوّل ابن جني (ت ٣٩٢هـ) النص القرآني السابق بقوله :" معناها قد حصرتْ صدوُركم أو مقدّرة بـ (أو جاؤوكم رجالًا أو قومًا حَصِرَتْ صُدورُهم) فـ (حَصِرَتْ صُدورُهم) في موضع نصب ؛ لأنّها صفة حلّت محل موصوف منصوب على الحال"[٤] .

ولم يخالف ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) رأي جمهور النحويين ، فسار على منوالهم وقولهم ، وما يؤكد ذلك قوله :" فإن جئت معه بـ (قد) جاز أن يقع حالًا ؛ لأنّ (قد) تقربه من الحال "[٥] .

ونلحظ أن صاحب كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف قد عرض حجج الرافضين لهذا الرأي ، وأعرب عن تأييده لهم ، ووصف رأي مَن عارض رأي جمهور النحويين في هذه المسألة بأنّه لا حجة فيه [٦] ، ورأى أنّ حجج جمهور النحويين في رفض مجيء الجملة الماضويّة حالًا من دون (قد) ظاهرة أو مقدرة ، جاءت من وجوه عدّة :" الوجه الأول : أن

---

(١) معاني القرآن :١/ ٢٤ .
(٢) الأصول في النحو : ١/ ٢٥٥.
(٣) إعراب القرآن :١/ ٨١ .
(٤) سر صناعة الإعراب : ٢: ٦٤١.
(٥) شرح المفصل :٢٧/٢.
(٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٢٠٦-٢٠٧ .

تكون صفة لقومٍ في أوّل الآية ، وهو قوله (إلّا الذين يَصلون) ، والوجه الثاني : أن تكون صفة لقومٍ مقدّر ، ويكون التقدير : أو جاؤوكم قومًا حَصِرَتْ صُدورُهم ، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالًا بالإجماع ، الوجه الثالث : أن يكون خبرًا بعد خبرٍ ، كأنّه قال : أو جاؤوكم ، ثَمَّ أخبر فقال : حَصِرَتْ صُدورُهم ... يعني أنّها جملة مستأنفة أُخبر بها عن ضيق صدر هؤلاء عن القتال بعد الإخبار عنهم بما تقدّم ، الوجه الرابع : أن يكون محمولًا على الدعاء ، لا على الحال ، كأنه قال : ضيّق الله صدورهم ، كما يقال : جاءني فلانٌ وسّعَ اللهُ رزقه ، وأحسنَ إليَّ غفرَ اللهُ له ، وسَرقَ قطَع الله يدَه ... فاللفظ في ذلك كلّه لفظ الماضي ومعناه الدعاء"[1] ، وبيّن ذلك في حديثه عن قوله تعالى : **قوله تعالى : ﴿إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[النساء : ٩٠]** .

وبيَّن العكبري أنَّ منع النحويين وقوع الفعل الماضي حالاً من غير (قد) يلزم الإجابة عن السؤالين الآتيين :"

أحدهما : أنَّكم أجزتم وقوع الماضي مع (قد) حالاً وبـ (قد) لا يَصيرُ هيأة في الحال، والثاني : أنَّكم جوزتم وقوع المستقبل حالاً ، والمستقبل معدوم في الحال ، كما أنَّ الماضي كذلك"[2] .

ثُمَّ أجاب عن هذين السؤالين بقوله :" أمَّا (قد) فإنَّها تقرب الماضي من الحال ، والقريب من الشيء مجاور له يُعطي حكم المجاور ، وهذا مشهور كثير في أبواب النحو ، فإذا تجرّد عن (قد) لفظاً أو تقديراً تمحَّض بعيداً منقطعاً ، فيبتعد أن يجري مجرى الحال"[3] .

([1]) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٢٠٦-٢٠٧ .
([2]) كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ٣٨٨ .
([3]) المصدر نفسه : ٣٨٧ .

وقد بيّن عبد اللطيف الزبيدي (ت ٨٠٢هـ) ذلك الرفض بقوله : " ذهب البصريون إلى عدم جواز أن يوضع موضع الحال مع تقدير (الآن) أو الساعة ، قلت : ... واجمعوا على جوازه مع (قد) ؛ لأنَّ (قد) تقرب الماضي من الحال"[١] ، وبيّن أنّ جواز مجيء الجملة الماضويّة من غير (قد) رأي قال به الكوفيون ، وقد رفضه وساند جمهور النحويين بقوله :" وأمَّا استدلال الكوفيين بالآية في (حَصِرَتْ) فلا نسلَّم أنَّه حال ، وإنّما هو صفة لـ (قوم) مقدَّر ، أو خبر ثانٍ أو دعاء"[٢] .

وبعد نسبته إليهم قدّم حجة من حججهم **قوله تعالى** : ﴿**إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُواْ قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاء اللّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْاْ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً**﴾**[النساء : ٩٠]** .

ولم يقف هذا الرآي بلا إمعانٍ وتأمل من بعض النحويين ، بل ظلّ يدور مدار النظر والتأمل حتى جاء الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) فوقف على هذه المسألة وقفة فاحصة ومنتجة في تعليقه على **قوله تعالى** : ﴿**إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىَ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُواْ قَوْمَهُمْ** ﴾ **[النساء : ٩٠]**، فقال :"(حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) فَحصرةً اسم ، نصبته الحال ، وحَصِرت فَعلتْ ، وبها نقرأ"[٣].

ومعنى ذلك أنَّ الأخفش لا يرى وجوب مجيء (قد) مع الماضي الواقع حالاً ، فالجملة الماضويّة عنده تقع حالاً ، وتقترن بـ (قد) إن وجدت ، فإن لم توجد فليس هناك داعٍ إلى تقدير (قد)[٤] .

---

(١) ائتلاف النُصرة في آختلاف نُحاة الكوفة والبصرة : ١٢٤.
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) معاني القرآن : ١/ ٢٤٤ .
(٤) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٢/ ٢٣٦-٢٣٧ ، و النشر في القراءات العشر :١/ ١٣١ .

وأيّده ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ما ذهب إليه الأخفش الأوسط واستشهد على ذلك بنصين من القرآن الكريم[١]، وهما **قوله تعالى** : ﴿**وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِ يَعْقُوبَ كَمَا أَتَمَّهَا عَلَى أَبَوَيْكَ مِن قَبْلُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾**[يوسف : ٦]** ، **وقوله تعالى** : ﴿**كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾**[البقرة : ٢٨]** .

وسار ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) على نهج ابن مالك بقوله :" وزعم قومٌ أنَّ الفعل الماضي لفظًا لا يقع حالًا ، وليس قبله (قد) ظاهرة إلا و (قد) قبله مقدّرة ، وهذه دعوى لا تقوم عليها الصحّة ؛ لأنَّ الأصل عدم التقدير ؛ ولأنَّ (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به ؛ إذا لم توجد ، وحق المحذوف المقدّر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه"[٢] .

ولم يرَ بعض الدارسين المحدثين من ضير في وقوع الجملة الفعليّة التي فعلها ماضٍ غير مسبوق بـ (قد) حالاً ، ومن هؤلاء الدكتور أحمد عبد الستار الجواري[٣] ، وكذلك فعل الدكتور أحمد مكي الأنصاري الذي اقترح تعديل قاعدة الجملة الفعليّة الماضويّة المثبتة الواقعة حالاً لتكون : يجوز مجيء الحال جملة فعليّة فعلها ماضٍ مطلقاً سواء أكان مسبوقاً بـ (قد) ، وهو كثير ، أم غير مسبوقة بها ، وهو قليل[٤] .

أمّا أبو حيّان الأندلسي فالملاحظ أنّه قد ذكر هذه المسألة في أكثر من نصٍ قرآني ، فأعلن في حديثه عن **قوله تعالى** : ﴿**كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَا**﴾**[البقرة : ٢٨]** أنّه لابدَّ من تقدير (قد) مع الفعل الماضي

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٢/ ٣٧٣ .
(٢) المساعد على تسهيل الفوائد : ٢/ ٤٧ .
(٣) ينظر : نحو القرآن : ٩٦-٩٨ ، النحو القرآني في فكر ابن مالك : ٨٤ .
(٤) ينظر : نظرية النحو القرآني : ١٢٣ .

(وكنتم) ، وصرّح بذلك بقوله :" ونحن نقول على إضمار (قد) ، كما ذهب إليه أكثر الناس ، أي : وقد كنتم أمواتًا فأحياكم ، والجملة الحالية عندنا فعليّة "[١] .

وسار على المنوال نفسه في **قوله تعالى** : ﴿**قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ**﴾ **[يوسف:٢٦]** ، **وقوله تعالى** : ﴿**وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ**﴾**[يوسف : ٢٧]** ، فقد قيّد جواز مجيء الفعل الماضي حالًا بدون تقدير (قد) أن يكون جامدًا أو يفيد الدعاء ، ويؤيد ذلك قوله :" فصدقت وكذبت ، وهو على إضمار (قد) ، أي : فقد صدقت ، وفقد كذبت ، ولو كان فعلًا جامدًا أو دعاء لم يحتج إلى تقدير (قد)"[٢] .

إلاَّ أنّه في نصين آخرين مع قراءة قرآنية أكد صحة مجيء الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ حالًا من دون تقدير لـ (قد) ، وصرّح بكثرة ذلك في كلام العرب ، ففي شرحه **قوله تعالى** : ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ**﴾**[الحج : ١١]** ، يبين وقوع (انقلب على وجهه) حالًا ، وقال :" ويجوز أن يكون في موضع الحال ولا يحتاج إلى إضمار (قد) ؛ لأنّه كثر وقوع الماضي حالًا في لسان العرب بغير(قد) فساغ القياس عليه"[٣] .

وأكّد ما ذهب إليه في تفسيره **قوله تعالى** : ﴿**وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا** ﴾**[النازعات : ٢٩]** ؛ فجعل (أخرج) جملة حالية من غير أن تقدر بـ (قد) بقوله :" أن يكون أخرج ضحاها بإضمار (قد) ، وبإضمار (قد) قولٌ للبصريين ، ومذهب الكوفيين والأخفش يقع حالًا ، ولا يحتاج إلى إضمار (قد) ، وهو الصحيح ، ففي كلام العرب وقع ذلك كثيرًا"[٤].

([١]) البحر المحيط :١/ ٢٧٥ .
([٢]) المصدر نفسه : ٢٩٧/٥ .
([٣]) المصدر نفسه : ٣٣٠/٦ .
([٤]) المصدر نفسه : ٨/ ٤١٥ .

نستنتج ممّا تقدّم أنّه لا يخلو رأي أبي حيّان واتّجاهه من أمرين كليهما يصب في تأييد هذه القاعدة النحويّة ، وهو صحة مجيء الجملة الماضويّة حالًا ، وعدم حاجتها إلى تقدير (قد) ، فالأمر الأول : أنّه يجوّز حالة الإضمار في بعض النصوص القرآنية لحاجتها إلى التقدير في سياق النص ، وأنّه في مقابل ذلك يجيز مجيئه من دون (قد) لعدم الحاجة إلى التقدير ، والثاني : أنّه أدرك هذه القاعدة النحويّة بعد كثرة النصوص الدالة عليها.

وفي الحقيقة لا يحق لجمهور النحويين إنكار مثل هذه القاعدة لكثرة النصوص المؤيدة لها ، ومنها **قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا قُلْ فَادْرَءُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾[أل عمران : ١٦٨] ، وقوله تعالى : ﴿وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا فانظر كيف كان عاقبة المفسدين﴾[النمل : ١٤]** ، فالفعل الماضي(قعدوا) ، وكذلك (وجحدوا) واقع موقع الحال من دون أن يتصدر بـ (قد) ، وعلّق الجواري على مثل هذه النصوص بأنَّ ما ذهب إليه جمهور النحويين هو الصناعة النحوية ؛ " لأنّ جملة الحال ... لا بدّ عندهم أن تكون بمعنى الحال ، وكون فعلها ماضيًا يناقض ذلك ، وهذا تخليط وخلف من القول كما يقولون ؛ لأنَّ معنى الحال هنا غير معناها هناك في الأفعال ، فهي هنا وصف فضلة منصوب توصف بها الهيأة، ولا مدخل لمعنى الزمن فيها من أيّ جهة "[١] .

ولو أردنا أن نؤكد ما ذهب إليه القرآن بكلام العرب ، لوجدنا من النصوص ما يؤيد هذا القاعدة ، منها قول الشاعر أبو صخر الهذلي[٢]: **(البحر الطويل)**

وإنّي لَتَعروني لِذكراك هَزّةٌ كَمَا انتفضَ العصفورُ بلّلَه القطرُ

فورد الفعل (بللّه) فعلًا ماضيًا من دون الحاجة إلى تقدير (قد) .

---

(١) نحو القرآن : ٩٦- ٩٨

(٢) ديوان أبو صخر الهذلي : ٦٨ .

ومثله قول السموأل [١] : **(بحر الطويل)**

إن كانَ ما بُلِّغتَ عَنّي فَلامَني صَديقي وَحُزَّت مِن يَدَيَّ الأَنامِلُ

وَكَفَّنتُ وَحدي مُنذِراً في ثِيابِهِ وَصادَفَ حَوطاً مِن عَدُوّيَ قاتِلُ

فجاءت الجملة الفعليّة (وَحّزت من يديَّ الأنامل) واقعة في محل نصب حال من دون أن تتصدر بـ (قد) ظاهرةً أو مقدرةً[٢] .

إنّ الإصرار الذي بقي عليه جمهور النحويين في رفض هذه القاعدة كان لإعتمادهم على المصدر الأول لتقعيد القاعدة النحويّة وهو قبائل البادية ، وهذا المصدر " لا يقوم على أساس علمي متين ، فحصر اللغة العربية في سلامة بنائها ، وصحة تراكيبها ، ومتانة إعراباتها في قبائل معينة أمر يجانب الصواب ويبتعد عن الحكمة "[٣] .

وعلى ذلك لابد من تعديل هذه القاعدة ، والقول بصحة مجي الجملة الماضويّة من دون (قد) منصوبة على الحال اعتمادًا على تركيب القرآن الكريم ، وبعض كلام العرب .

٥- وقوع الجملة بدلًا من المفرد

إنَّ الغرض مِن البَدل هو الايضاح ، ورفع الالتباس، وكذلك إزالة التوسع والمجاز[٤]، " والبدل " يقومُ مقام المُبدل مِنه ، وموضوعه على أنَّك تُريد في أوَّل الأمرِ شيئاً ، ثُمَّ تتركه إلى شيء آخر"[٥] ، ويقُصد ببدل الكلّ من الكلّ هو ما اتَّحدا معنىً ، وقد قيل بدل شيء من شيء لوجوده فيما لايطلق .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٢٠٥ ، المسألة : ٣٢ ، ديوان السّموْأل : ١٠٨.
(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٢٠٥ ، المسألة : ٣٢ .
(٣) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : ٩٧ .
(٤) ينظر شرح الجمل في النحو ،عبد القاهر الجرجاني : ٢٦٩ ، ينظر أسرار العربية ، لأبي بركات الأنباري : ٢٩٨ .
(٥) شرح الجمل في النحو : ٢٦٩ .

وظاهرة بدل شيء من شيء أقرّها النحويون فيجوز عندهم إبدال المعرفة من المعرفة والنكرة من النكرة ، والمعرفة من النكرة ، والنكرة من المعرفة ، أمَّا الفعل فلا يستبدل محل الفعل عندهم إلّا إذا كان بمعناه[١] .

وقد رجعت إلى كتب النحويين ، ولم أرَ الكثرة الكاثرة منهم ذكروا إبدال الجملة من المفرد في أثناء كلامهم عن بدل المعرفة من المعرفة ، وبدل النكرة من المعرفة ، وبدل المعرفة من النكرة ، وبدل النكرة من النكرة . ومسألة بدل الجملة من المفرد قد تناولها ابن مالك في كتبه ، وقد أشار بعض النحويين في كتبهم إلى ذلك ؛ إذ بيّنوا أنَّ من قال بذلك ابن مالك ، ولم يردْ في كتب النحويين .

ومعنى ذلك أنَّ جمهور النحويين سكتوا في كتبهم عن هذه المسألة ، فلم نجد أحداً منهم قد تناولها في كتبه إلَّا السيوطي ، الذي ذكر هذه المسألة ، ونسبها إلى ابن جني ، والزمخشري ، وابن مالك ، جاء في كتاب همع الهوامع " قال ابن جني ، والزمخشري ، وابن مالك وتبدَّل الجملة من المفرد"[٢] ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر الفرزدق[٣] :

إلى اللهِ أشكو بالمدينةِ حاجةً وبالشامِ أُخرى كيفَ يلتقيان (البحر الطويل)

وعلّق صاحب همع الهوامع على هذا البيت الشعري ، ويستشف من تعليقه أنّه يرفض هذه المسألة ؛ فقال " فكيف يلتقيان بدل من حاجةٍ وأخرى ، كأنّه قال : أشكو هاتين الحاجتين لتعذرُ التقائهما"[٤] .

---

(١) ينظر : أسرار العربية : ٢٩٨ .
(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٥/ ٢٢١ .
(٣) ديوان الفرزدق : ٥٦ ، شرح الشواهد الشعرية في آمات الكتب النحوية : ٣/ ٢٤٧ .
(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٢٢١/٥.

وقد قال ابن مالك بصحة إبدال الجملة من المفرد[١] ، واستشهد على ما قاله بنصيّن قرآنيين ، وهما قوله تعالى : ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾[فصلت : ٤٣] ، وقوله تعالى: ﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ [الانبياء : ٣] .

وعلّق ابن مالك على النص القرآني الأول بقوله " فإنَّ وما عملت فيه بدل من (ما) وصلتها ، على تقدير : ما يُقالُ لك إلاَّ أنَّ ربَّك لَذو مغفرةٍ ، وذو عقابٍ أليمٌ "[٢] .

وقد علّق السيّوطي على النص القرآني الذي جاء به ابن مالك حجة على هذه المسألة بقوله " والجمهور لم يذكروا ذلك "[٣] .

ولم يكتفِ ابن مالك بالنص القرآني لتعزيز قوة القاعدة التي قال بها ، بل عززها بنص شعري ، وهو قول الشاعر[٤] :

لَقَد أَذْهَلَتْنِي أمُّ سَعْد بكلمةٍ أتصبرُ يوم البَينِ أم لستَ تَصْبرُ ؟

وعلّق على البيت الشعري بقوله " فالجملة الاستفهامية التي بعد (كلمة) بدل منها ؛ لأنَّ الكلمة هنا بمعنى الكلام"[٥] .

ويبدو أنَّ القول بجواز إبدال الجملة من المفرد رأي يعود إلى ابن جني ، إذ ذكر ابن مالك في تعليقه على قول الشاعر[٦]: **(بحر الطويل)**

إلى الله اشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٣/ ٣٤٠ .
(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٥/ ٢٢١ .
(٤) شرح الشواهد الشعرية في آمات الكتب النحوية : ١/ ٤٥٧ .
(٥) شرح التسهيل : : ٣/ ٣٣٩- ٣٤٠ .
(٦) المصدر نفسه : ٣/ ٣٣٩ .

ما نصه " قال أبو الفتح ابن جني : كيف يلتقيان بدل من حاجة ، كأنَّه قال : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذَّر التقائهما"[١] .

وذكر ابن مالك في تعليقه على قوله تعالى : ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾[الأنبياء : ٣] أنّ الزمخشري كان يقول " وهذا الكلام كلّه في محل نصب بدلاً من النجوى"[٢] .

على أنَّ الزمخشري في كشافه ذكر رأيين ، أحدهما: أنّ الجملة الاستفهامية (هل هذا إلّا بشرٌ) في محل نصب بدلاً من (النجوى) ، وهو موافق لما قال به ابن مالك والرأي الاخر يصح أن يتعلق بقالوا مضمراً[٣] .

ولم يكن السمين الحلبي بعيداً عن منهج ذكر الاحتمالات ، فلم يجزم برأي واحدٍ ، فقال " (هل هذا) إلى قوله (تبصرون) ، يجوز في هاتين الجملتين الاستفهاميتين أن يكونا في محل نصب بدلاً من (النجوى) ، ... وأن يكونا في محل نصب على أنهما محكيتان بالنجوى ؛ لأنَّها في معنى القول (وأنتم تبصرون) جملة حاليَّة من فاعل (تأتون)"[٤] .

ومن النحويين الذين وافقوا ابن مالك في ما ذهب إليه هو ابن هشام ، وآية ذلك أنّه وصف جملة (كيف يلتقيان) في البيت الشعري الثاني الذي ذكره ابن مالك بأنّه بدل من قوله (حاجة) ، وقوله (أخرى) ، فيكون فيه إبدال الجملة من المفرد ، وإنَّما صحَّ ذلك ؛ لأنَّ الجملة راجعة بالتأويل إلى المفرد ، وكأنَّه قد قال : " أشكو إلى الله حاجةً بالمدينة وحاجةً بالشام تعذَّر التقائهما"[٥] .

---

(١) شرح الشواهد الشعرية في آمات الكتب النحوية : ٣/ ٣٣٩-٣٤٠ .
(٢) شرح التسهيل : ٣/ ٣٤٠ .
(٣) ينظر الكشاف : ٤/ ١٢٦.
(٤) الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٨/ ١٣٤ .
(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣/ ٤٠٨ .

وعلَّق على **قوله تعالى : أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾[الغاشية : ١٧]**" بقوله " فإنَّ جملة (كيف خلقت) بدل من (الإبل)"[١] .

وممّن سار على وفق منهج التأييد من النحويين المحدثين الدكتور عباس حسن ، الذي أجاز مجيء الجملة بدلًا من المفرد ، واستشهد بالشاهد الشعري نفسه الذي قال به ابن مالك وقدَّم تعليقته عليه ، وبيَّن أنّ سبب هذا الاستبدال أنَّ كيفية الالتقاء هي الحاجة التي يشكو منها ، وصحّ الاستبدال ، لأنّ الجملة بمنزلة المفرد ، ويمكن أن يكون التقدير : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذَّر اجتماعهما ، ولذلك تؤول الجملة بالمفرد حتى يصحّ إعرابها بدلاً[٢] .

ومثله فعل الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد محقق كتاب أوضح المسالك ؛ فلم يرَ من ضيرٍ في إبدال الجملة من المفرد[٣] في **قوله تعالى : ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾[الغاشية : ١٧]، وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاء لَجَعَلَهُ سَاكِناً ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلاً﴾[الفرقان : ٤٥]** ، فالجملة الاستفهامية (كيف مدّ الظلّ) بدل من الاسم قبلها .

وذكر الأستاذ محيي الدين درويش حين وقف على **قوله تعالى :﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾[الانبياء : ٣]** احتمالين هما : أحدهما : أنّ الجملة الاستفهامية (هل هذا إلا بشرٌ) بدل من لفظ (النجوى) ؛ لأنَّها بمنزلة التفسير لها ، والآخر : أنَّه لا يرى مانعاً من أن تكون جملة (هل هذا إلّا بشر) لا محل لها ؛ لأنَّها مفسرة[٤] .

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣/ ٤٠٩ .
(٢) ينظر : النحو الوافي : ٣/ ٦٨٧ .
(٣) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، الهامش : ٣/ ٤٠٩ .
(٤) ينظر : إعراب القرآن وبيانه : ٦/ ١٧.

وقد أجاز أبو حيّان الأندلسي إبدال الجملة الاستفهامية من الاسم المفرد ؛ فقال :" وقد تبدل الجملة ، وفيها استفهام من الاسم الذي قبلها ، كقولهم : عرفتُ زيدًا أبو مَن هو ، على أصح الأقوال"[١] ، وأشار صراحة إلى أنّ جملة (كيف خلقت) في قوله : ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾[الغاشية : ١٧] تعرب بدلًا من الإبل[٢] .

ومن هنا نقترح أن تُزاد قاعدة أخرى لقواعد اللغة العربية وهي صحة وقوع الجملة بدلًا عن المفرد .

٦-مجيء الجملة الخبريّة معطوفة على الجملة الإنشائيّة ، أو العكس

أنكر جمهور النحويين صحة عطف الجملة الخبريّة على الجملة الانشائيّة أو وبالعكس[٣] ، وقاد هذا الإنكار سيبويه بقوله :" واعلم أنّه لا يجوز : **مَن عبدالله وهذا زيدٌ الرجلينِ الصالحينِ** ، رفعت أو نصبت ؛ لأنّك لا تُثني إلّا على مَن أثنيته وعلمته ولا يجوز أن تَخْلِط مَن تَعلم ومَن لا تعلم فتجمعها بمنزلة واحدة ، وإنّما الصفةُ عَلَم فيمن علمتَه"[٤] .

وعلى الرغم من وضوح النص بالإنكار فإنّ بعض النحويين نسب القبول لسيبويه[٥] ؛ فقد فسّروا قول سيبويه بما يخدم توجهاتهم[٦] .

وأَولَ الزمخشري (ت٥٣٨هـ) العطف في **قوله تعالى:﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾**

---

(١) البحر المحيط : ٨/ ٤٥٩ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) ينظر : شرح قصيدة بانت سعاد : ٩١-٩٢، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٣/ ١٩٢ ، شرح الأشموني : ٤/٦٤٧، الأساليب الإنشائية ، عبد السلام محمد هارون : ١١٩ .
(٤) الكتاب : ٢/ ٦٠ .
(٥) البحر المحيط : ١/ ٢٥٢ ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ١/ ٢٠٨ – ٢٠٩ .
(٦) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٥/ ٥١٦-٥١٧ ، موقف ابن هشام مِن مسائل النحو القرآني في مؤلفاته : وعد حامد ياس : ٦٥ .

[**البقرة** :٢٥] ، مِن عطف فعل الأمر على الفعل السابق عليه بقوله :" فإن قلت : علامَ عطف هذا الأمر ، ولم يسبق أمر ولا نهي يصحّ عطفه عليه ؟ قلت : ليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب له مشاكل من أمر أو نهي يعطف عليه ، إنّما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين ، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين ، كما تقول : زيدٌ يعاقبُ بالقيدِ والإرهاقِ ، وبشر عمراً بالعفوِ والإطلاقِ ، ذلك أنّ تقول : هو معطوف على قوله (فاتقوا) كما تقول : يا بني تميم أحذروا عقوبة ما جنيتم وبشرْ يا فلان بني أسد بإحساني إليهم"[١] .

وأعلن ابن هشام (ت٧٦١هـ) صراحةً عن رأيه الرافض لهذه القاعدة في تعليقته على قول الشاعر كعب بن زهير[٢] :

بانَت سُعادُ فَقَلبِي اليَومَ مَتبولُ مُتَيّمٌ إثرها لم يُجزَ مكبولُ

فوجّه الفاء في (فقلبي) على أوجه ثلاثة بقوله :" إحداهما : أن يأتي لمجرد السببية والربط ... إذ لو كانت عاطفة كان ما بعدها شرطًا ، واحتيج إلى جواب ... ؛ لأنّه لا يُعطف الإنشاء على الخبر ، ولا الخبر على الانشاء ، وهذا قول الأكثرين ، وهو الصحيح"[٣] .

وتذكر الكتب النحويّة أنّ هنالك مَن أجاز هذا الرأي ، وأصبح له مؤيدون من بعده ، وكان على رأسهم أبو القاسم أحمد بن عبدالله (ت٤٢٦هـ) أحد تلامذة ابن عصفور ، وهو المعروف بابن الصفار[٤] .

---

(١) الكشاف : ١/ ٢٢٧ – ٢٢٨ .
(٢) ديوان كعب بن زهير : ٦٠.
(٣) شرح قصيدة بانت سعاد ، لابن هشام : ٩١ – ٩٢ .
(٤) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : ٥/ ٥٠٥ .

وقدّم ابن الصفار دليلاً على ما ذهب إليه[١] ، وهو قوله تعالى: **قوله تعالى:﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[البقرة : ٢٥٠]**، وكذلك قوله تعالى: ﴿**وَأُخرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصر مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتح قَرِيب وَبَشِّرِ ٱلمُؤمِنِينَ** ﴾[الصف :١٣] .

ونقل ابن هشام (ت٧٦١هـ) استدلالات ابن الصفار من الشعر العربي بنصوص متعددة وهي[٢] :

وإنْ شفائي عبرةٌ مهراقةُ وهلْ عندَ رسمِ دارسٍ من معُول

فجملة (وهل عند رسم دارسٍ) معطوفة على ما قبلها .

وكذلك قول الشاعر[٣]:

تناغي غزالاً عند باب ابن عامر وَكَحِلْ مآقيك الحسان بإثمد

وعلق ابن هشام على البيتين بقوله :"ولا دليل في هذا ؛ لأنّ الاستفهام مراد به الانكار"[٤] .

وتابعه في الراي السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) ، فقال : " وجاز ذلك ؛ لأنّه مذهب سيبويه هو الصحيح إنّه لا يشترط في عطف الجمل التوافق في المعنى بل تعطف الطلبيّة على الخبريّة وبالعكس"[٥] .

---

(١) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : ٥/ ٥٠٥ .
(٢) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : ٥/ ٥٠٦ ، شرح قصيدة بانت سعاد : ٩١ .
(٣) شرح قصيدة بانت سعاد : ٩٢.
(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٥/ ٥٠٦ .
(٥) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ١/ ٢٠٨ – ٢٠٩ .

ومثله بدر الدين العيني(ت٨٥٥هـ) ، وهو يعلّق على قول الشاعر[١] :

تناغي غزالاً عند باب ابن عامر وكحل مآقيك الحسان بإثمد

فقال العيني : "وظاهر ما قدمنا أنّ هذا البيت ليس له تعلق إلاّ بالبيت المتقدم عليه، وليس فيه أمر أو نهي لا لفظاً ولا معنى فقط ، ولو كان فيه ذلك لكان قوله (وكحل) معطوفاً عليه ، فلما انتفى ما يصلح أن يكون معطوفاً عليه تعين أن يكون معطوفاً على جملة (تناغي) فثبت الاستدلال به على جواز عطف الانشاء على الخبر"[٢] .

وسار الاشموني(ت٩٢٩هـ) على خطى العيني ولم يخالفه طرفة عين ، وبين حصول العطف والآراء التي قيلت فيه ، فقال :" في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال : أحدها : الجواز مطلقاً ... والثاني : المنع مطلقاً و والثالث : لأبي علي يجوز في الواو فقط"[٣] ، وارتضى هذا الرأي ، وهو يعلّق على هذا النص الشعري بقوله :" الشاهد فيه عطف قوله (وكحلٍ) على قوله أولاً (تناغى) ، و(كحل) فعل طلب التكحيل انشاء ، وتناغى اخبار عن حال المخاطب ، فهو عطف الإنشاء على الخبر"[٤] .

ووضع أبو حيّان النحوي الاندلسي بصمته في حديثه عن هذه المسألة ؛ إذ دافع عن هذا الرأي ، وأبرزه بروزاً حقيقياً في اثناء رده على التأويلات التي قالها النحويون من جهة ، وبيان معالم الاستدلال عليه من جهة أخرى .

ففي تعليقه على قوله تعالى: ﴿**وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُم جَنَّٰت تَجرِي مِن تَحتِهَا ٱلأَنهَٰرُ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنهَا مِن ثَمَرَة رِّزقًا قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقنَا مِن قَبلُ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا وَلَهُم فِيهَآ أَزوَٰج مُّطَهَّرَة وَهُم فِيهَا خَٰلِدُونَ**﴾[البقرة :٢٥] ذكر بعض أصول هذه

(١) شرح قصيدة بانت سعاد : ٩١-٩٢، شرح الأشموني : ٤/ ٦٤٧ .
(٢) شرح الأشموني : ٤/ ٦٤٧ .
(٣) المصدر نفسه : ٤/ ٦٤٨ .
(٤) المصدر نفسه : ٤/ ٦٤٧ .

القاعدة بقوله : "وتلخّص من هذا أن عطف الجمل بعضها على بعض ليس من شرطه أن تتفق معاني الجمل ، فعلى هذا يجوز عطف الجمل الخبريّة على الجمل غير الخبريّة "[١] .

ومنع أبو حيّان اشتراط التوافق بين الجملتين بقوله :" وذهب جماعة من النحويين إلى اشتراط اتّفاق المعاني ، والصحيح أن ذلك ليس بشرط "[٢] .

وردّ قولي الزمخشري (ت٥٣٨هـ) والعكبري(ت٦١٦هـ)[٣] ، القائل بأنْ " يكون قوله (وبشر) معطوفاً على قوله (فاتقوا النار) ؛ ليكون عطف أمر على أمر ، قال الزمخشري كما نقول : يا بني تميم احذروا عقوبةَ ما جنيتم ، وبشرْ يا فلان بني أسد بإحسان إليهم ، وهذا الذي ذهبا إليه خطأ ؛ لأنّ قوله (وبشر) أن يكون جواباً ؛ لأنّه أمر بالبشارة مطلقاً لا على تقدير: إنْ لم تفعلوا ، بل أمرَ أن يبشرَ الذين أمنوا أمراً ليس مترتباً على شيء قبله ، وليس قوله : وبشر على إعرابه مثلّ ما مثل به من قوله : فاتْقوا ، فلذلك أمكن فيما مثل به العطف ولم يمكن في وَبشرْ "[٤] .

ولم يكن هذا النص القرآني هو الوحيد الذي حصل فيه هذا النوع من العطف بـل تحقق العطف في أكثر من نص قرآني كما في قوله تعالى: ﴿**وَقَالُواْ حَسبُنَا ٱللَّهُ وَنِعمَ ٱلوَكِيلُ** ﴾ **[آل عمران:١٧٣]** فجملة (نعمَ الوكيلُ) قد عطفت على الجملة الخبرية في (حسبنا الله)[٥] .

وفي **قوله تعالى:** ﴿**وَأُخرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصر مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتح قَرِيب وَبَشِّرِ ٱلمُؤمِنِين** ﴾ **[الصف :١٣]** ، عطف الجملة الإنشائية (وَبَشرْ المؤمنين) على الجملة الخبريّة (وأخرى تحبونها) ، وكذلك في **قوله تعالى:** ﴿ **وَلَو تَرَىٰٓ إِذ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلمَلَٰٓئِكَةُ يَضرِبُونَ**

(١) البحر المحيط : ١/ ٢٥٢ – ٢٥٣ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) المصدر نفسه : ١/ ٢٥٣ .
(٥) ينظر : موقف ابن هشام مِن مسائل النحو القرآني في مؤلفاته : ٣٨ .

وُجُوهَهُم وَأَدبَٰرَهُم وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلحَرِيقِ﴾[الأنفال:٥٠] ؛ فجملة (ذوقوا عذاب الحريق) وهي جملة إنشائية قد عطفت على جملة (يضربون وجوههم) وهي جملة خبرية ، وتحقّق أيضًا عطف الجملة الخبريّة على الإنشائيّة في قوله تعالى: ﴿**يَٰأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلكُفَّارَ وَٱلمُنَٰفِقِينَ وَٱغلُظ عَلَيهِم وَمَأوَىٰهُم جَهَنَّمُ وَبِئسَ ٱلمَصِيرُ**﴾[التوبة:٧٣] ، فجملة (ومأواهم جهنم) عطفت على الجملة الانشائية وهي (جاهد الكفار)[١] .

ممّا سبق رأينا صحة مجيء الجملة الخبريّة معطوفة على الانشائية وبالعكس ؛ لوروده في النص القرآني الكريم ، وهو كتاب العربيّة الأول ، الذي يفترض أن يكون المصدر الأول لتقعيد القاعدة النحويّة .

٧-<u>عطف الاسم الظاهر على الاسم المجرور مِن غير إعادة الجارّ</u>

لم يجزْ جمهور النحويين عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من دون إعادة الجار فجعل سيبويه المنع فيها مطلقاً[٢] ، وكذلك الفرّاء الذي وصف هذه الحالة بالقبح والضرورة ، وهو يفسر قوله تعالى: ﴿**يَٰأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفس وَٰحِدَة وَخَلَقَ مِنهَا زَوجَهَا وَبَثَّ مِنهُمَا رِجَالا كَثِيرا وَنِسَآء وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلأَرحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيكُم رَقِيبا**﴾[النساء:١] فقال : " فنصب الأرحامَ ، يريد واتقوا الأرحامَ أن تقطعوها قال حدثنا الفرّاء قال : حدثني شريك بن عبدالله عن الأعمش عن إبراهيم إنّه خفض الأرحام ، قال : هو كقولهم : باللهِ والرحِم ، وفيه قبح ؛ لأنّ العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كُني عنه "[٣] .

---

(١) ينظر : موقف ابن هشام مِن مسائل النحو القرآني في مؤلفاته : ٣٨ .
(٢) ينظر : الكتاب : ٢/ ٣٨٢ ، شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٣٣٦ ، المطالع السعيدة في شرح الفريدة : ٢/ ٢٤٩ .
(٣) معاني القرآن : ١/ ٢٥٢ – ٢٥٣ .

وقد مثّل الفرّاء لمَن يجيزون ذلك بنص شعري ، وهو قول الشاعر :

تُعَلَّقُ في مثلِ السَّواري سُيُوفنا وما بينها والكَعبِ غُوطُ نفانِفُ

فعطف (الكعب) على الضمير (الهاء) ، وعلّق على ذلك بقوله :"وإنّما يجوز هذا في الشعر لضيقه"[١] .

ومثله فعل الزّجاج بقوله :" فأمّا الجرِّ في الأرحام فخطأ في العربيّة ، لا يجوز إلّا في اضطرار الشعر ، وخطأ أيضًا في أمر الدّين عظيمٌ ... فأمّا العربية فإجماع النحويين أنّه قبيح أنْ ينسق باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الجر إلاّ بإضمار الجار ..."[٢] .

وذهب ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) إلى عدم جواز ذلك ، ووصف وروده في الكلام بأنّه قبيح واستشهد في كلامه عن رأي قول الشاعر عمرو بن معدّ يكرب الزبيدي[٣] : **(البحر البسيط)**

فاليوم قربتَ تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيامِ مِن عجب

ذكر أنّه لا يجوز :" ذلك إلّا في الشعر ... فعطف (الأيام) على المضمر المتصل بالباء؛ وذلك قبيح ، إنّما يجوز في ضرورة الشعر دون حال الاختيار وسعة الكلام"[٤] .

وكان أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) خير مَن فصلّ في هذه المسألة ، ونقل الآراء الرافضة والمؤيدة لهذه القاعدة ، وبيّن رفض البصريين لها وأيّدهم ، وعلّل رفضهم بثلاثة علل ، الأولى منها قوله :" إنّما قلنا إنّه لايجوز ؛ وذلك لأنّ الجارّ مع المجرور بمنزلة شيء واحد ، فإذا عطفت على الضمير المجرور ، والضمير إذا كان مجروراً اتّصل بالجار ، ولم

(١) معاني القرآن : ١/ ٢٥٢ ــ ٢٥٣ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ٦ .
(٣) ديوان عمرو بن معدّ يكرب : ١٩٧ .
(٤) شرح المفصل : ٢/ ٢٨٢ .

ينفصل عنه ، ولهذا لا يكون إلّا متّصلًا بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب فكأنّك قد عطفتَ الاسم على الحرف الجار وعطف الاسم على الحرف لا يجوز"[١] .

أمّا الحجة الأخرى التي تمسك بها الجمهور هو قولهم : "إنّما قلنا ذلك ؛ لأنّ الضمير قد صار عوضاً عن التنوين ؛ فينبغي أنْ لا يجوز العطف عليه ، كما لا يجوز العطف على التنوين ، والدليل على استوائهما أنّهم يقولون (يا غلامُ) فيحذفون كما يحذفون التنوين ، وإنّما اشتبها ؛ لأنّهما على حرف واحد ، وأنّهما يكملان الاسم ، وأنهما لا يُفصل بينهما وبينه بالظرف ؛ وليس كذلك الاسم المظهر"[٢] .

والحجة الثالثة قولهم :"أجمعنا على أنّه لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور ... فكذلك ينبغي أنْ لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور ...؛ لأنّ الأسماء مشتركة في العطف ، فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً ، فلا يجوز أن يكون معطوفاً عليه"[٣] .

ورفض الرضي (ت٦٨٤هـ) كلّ استدلال جاء به النحويون الكوفيون على صحة هذه القاعدة معلقًا على ذلك بقوله :" وأجاز الكوفيون ترك الإعادة في حال السعة مستدلين بالأشعار ، ولا دليل فيها ؛ إذ الضرورة حاملة عليها ، ولا خلاف معها"[٤] .

وعلّق على قراءة حمزة بجرّ الأرحامِ بأنّها ضعيفة ، ورأى أنّ إجازة حمزة الجرّ في (الأرحامِ) ؛ لكونه كوفياً ، فوافق الكوفيين في رأيهم، بقوله :" واجيب بأنّ الباء مقدرة ، وهو ضعيف ؛ لأنّ حرف الجرّ لا يعمل مقدرًا في الاختيار... والظاهر أنّ حمزة جوَّز ذلك بناءً على مذهب الكوفيين؛ لأنّه كوفي ، ولا نسلّم تؤثر القراءات"[٥] .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٣٨٢ ، المسألة : ٦٥ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٣٣٦ .
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

ووافق السيوطي (ت٩١١هـ) رأي الجمهور فيما ذهبوا إليه ، وجعل الرأي المؤيد لهذه المسألة ضعيفًا[١] .

ونسبوا لصالح بن إسحاق الجرمي (ت٢٢٥هـ) القول بجواز العطف دون إعادة حرف الجرّ ، ولكنّه اشترط توكيد الضمير ، كما في قولنا : مررتُ بك أنتَ وزيدٍ[٢] .

وقبل الجرمي هناك مَن قال بهذه القاعدة ، وأيّدها ، وبيّنها بالأدلة القرآنيّة وعضدها بالنصوص الشعرية ، وكلام العرب النثري ، وكان في طليعتهم يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) وتبعه قطرب (ت٢٠٦هـ) اللذين بيّنا صحة القاعدة بكلام العرب النثري وهو قولهم (**ما فيها غيرُه وفرسِه**) ؛ فعطف الاسم الظاهر (فرسه) المجرور على الضمير المجرور الهاء[٣] . ولعلّ أفضلَ من وسّع في أدلة هذه القاعدة أبو البركات الانباري ، عندما عرض آراء الكوفيين ونسب الرأي لهم ، ومن أدلته التي قدّمها قوله تعالى: ﴿**وَيَستَفتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفتِيكُم فِيهِنَّ وَمَا يُتلَىٰ عَلَيكُم فِي ٱلكِتَٰبِ فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا تُؤتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ وَٱلمُستَضعَفِينَ مِنَ ٱلوِلدَٰنِ وَأَن تَقُومُواْ لِليَتَٰمَىٰ بِٱلقِسطِ وَمَا تَفعَلُواْ مِن خَير فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِهِۦ عَلِيما**﴾ [النساء:١٢٧] ، فعلق عليها على لسان الكوفيين ، بقوله :" ما : في موضع خفض ؛ لأنّه عطف على الضمير المخفوض في (فيهنَّ)"[٤] .

وفي قوله تعالى: ﴿**لكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلعِلمِ مِنهُم وَٱلمُؤمِنُونَ يُؤمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبلِكَ وَٱلمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلمُؤتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلمُؤمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱليَومِ ٱلأَٰخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤتِيهِم أَجرًا عَظِيمًا**﴾[النساء:١٦٢] قال على لسان الكوفيين :" فالمقيمين في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك) ، والتقدير فيه : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى

(١) ينظر : المطالع السعيدة في شرح الفريدة : ٢/ ٢٤٨ .
(٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٣٣٦ .
(٣) ينظر : المطالع السعيدة في شرح الفريدة : ٢/ ٢٤٨ .
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٣٧٩ ، المسألة : ٦٥ .

المقيمين الصلاة ... ويجوز أيضاً أن يكون عطفاً على الكاف في (قبلك) ، والتقدير فيه : ومِن قبل المقيمين الصلاة..."[١] .

وبيّن في حديثه عن قوله تعالى: ﴿ **يَسأَلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهرِ ٱلحَرَامِ قِتَال فِيهِ قُل قِتَال فِيهِ كَبِير وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفرُ بِهِۦ وَٱلمَسجِدِ ٱلحَرَامِ وَإِخرَاجُ أَهلِهِۦ مِنهُ أَكبَرُ عِندَ ٱللَّهِ**﴾ [البقرة: ٢١٧] ، أنّ الكوفيين يرون أنّ مفردة (المسجد الحرام) قد عطفت على الضمير المجرور المتصل بـ (الباء)[٢] .

وثمة نصُ رابع قدّمه أبو البركات دليلاً على حجّة الكوفيين ، وهو قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلنَا لَكُم فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّستُم لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ**﴾[الحجر:٢٠] ؛ فقال : " مَن : في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في لكم"[٣] .

ولم يكتفِ بالنصوص القرآنيّة وهو يعرض رأي الكوفيين ، وإنّما ذكر أيضًا نصوصًا من الشعر العربي ، وعلّق عليها على لسان الكوفيين ، ومنها قول الشاعر عمرو بن معد كرب الزبيدي[٤] :

فاليومَ قرّبتَ تهجونا وتَشتُمُنا فاذهب فما بك والأيامِ من عجبِ

فقال على لسان الكوفيين :"الأيامِ : خفض بالعطف على الكاف في (بك) ، والتقدير : وبك وبالأيامِ"[٥] .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٣٧٩ ، المسألة : ٦٥ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) المصدر نفسه : ٢/ ٣٧٩ – ٣٨٠ .
(٤) ديوان عمرو بن معد كرب الزبيدي : ١٩٧ .
(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٣٨٠ ، المسألة : ٦٥ .

وفي قول الشاعر العبّاس بن مرداس[١] : **(البحر الوافر)**

أشدَّ على الكتيبة لا أُبالي أحتفي كان فيها أم سواها

وردت (سواها) مخفوضة ومعطوفة على الضمير الهاء في (فيها)[٢] .

وفي بيت لمسكين الدرامي[٣] : **(البحر الطويل)**

نُعلِّق في مثل السَّواري سُيوفَنَا وما بينها والكعبِ غوطٌ نَفانِفُ

خفضت لفظة (الكعبِ) ؛ بسبب عطفها على الضمير في (بينها) ، والتقدير : وما بينها وبين الكعبِ غوط نفانف [٤] .

وفي قول الشاعر[٥] : **(البحر الكامل)**

هَلّا سَأَلتَ بذي الجَماجمِ عَنْهُمُ وأبي نُعيمٍ ذي اللّواءِ المُحْرِق

عطف الشاعر (أبي نعيمٍ) وخفضها بالعطف على الضمير في (عنهم)[٦] .

وأيّد ابن مالك هذه القاعدة ، وذهب إلى جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المجرور مِن غير إعادة الجار بقوله :" ويعطف على الضمير الجرّ بإعادة الجار ... وتعبير إعادته قليلاً "[٧] ، وهذا يعني أنّه أجاز عدم إعادة الجار ، ولكنّه يراه قليلًا .

---

(١) ديوان العبّاس بن مرداس : ١١٠ .
(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٣٨٠ ، المسألة : ٦٥ .
(٣) ديوان مسكين الدرامي : ٥٣ .
(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٣٨١ ، المسألة : ٦٥ .
(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٣٨١، شرح الشواهد الشعرية في آمات الكتب النحويّة : ١٦٢/٢.
(٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٣٨٢ ، المسألة : ٦٥ ، اللباب في علوم الكتاب : ٤/ ١١. ١١.
(٧) شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ : ٢/ ٦٥٩ .

وكان لابن عادل الدمشقي (ت٨٨٠هـ) وقفة موسعة في عرض الآراء القائلة بهذه القاعدة على الرغم من عدم تأييده لها ، فزاد على النصوص السابقة قول الشاعر[١] :

بِنا أبدأ لا غيرِنَا نُدرك المُنَّى وتُكشف غمّاءُ الخطوبِ الفوادحِ (البحر الطويل)

إذ خفض الشاعر (غيرِنا) المعطوف بأداة العطف (لا) على الضمير المجرور بالباء[٢] .

ومثله قول الشاعر[٣] : **(البحر البسيط)**

لو كانَ لِي وَزُهيرِ ثالثِ وردتْ مِن الحِمَام عِدَانَا شَرَّ مورودِ

فعطف (زهيرِ) ، وهو مجرور على الضمير في (لي) [٤] .

وفي قول الشاعر[٥] : **(البحر الطويل)**

إذا أُوقدوا ناراً للحربِ عَدُوَّهِم فقد خاب مَن يصلى بها وسعيرِها

فجاءت (سعيرها) مجرورة بالعطف على الضمير المتصل بالباء وهو (بها)[٦] .

وكذلك قول الشاعر[٧] :

إذا بنا بل أُنيسَانَ اتْقِتْ فِئةٌ طَلت مؤمنةٌ ممّن يُعاديها

---

(١) ينظر : اللباب في علوم الكتاب : ٤/ ١١، شرح الشواهد الشعرية في آمات الكتب النحوية : ٢٦٩/١ .
(٢) ينظر : اللباب في علوم الكتاب : ٤/ ١١ .
(٣) شرح الشواهد الشعرية في آمات الكتب النحوية : ٣٧٣/١.
(٤) ينظر : اللباب في علوم الكتاب : ٤/ ١٢ .
(٥) شرح الشواهد الشعرية في آمات الكتب النحويّة : ١/ ٥٥٧ .
(٦) ينظر : اللباب في علوم الكتاب : ٤/ ١٢ .
(٧) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

فعطف (أنيسان) على الضمير في (بنا)[١].

ومثله قول شاعر آخر[٢] : **(بحر الرجز)**

آبكَ أيهْ بِيَ أو مُصَدَّرِ مِن حُمرُ الجِلّةِ جَأبِ حَشورِ

فعطف (مُصَدَّرِ) على الضمير المجرور في (بي)[٣] .

أمّا أبو حيّان الأندلسي فكان صريحاً في تأييده لهذه القاعدة ، ورفضه لما سار عليه جمهور النحويين ، في ضوء ما قدّمه من الحجج القرآنيّة المؤيدة بالنصوص الشعرية ؛ للدلالة على صحة مجيء هذه القاعدة في كلام العرب .

ومِن تلك النصوص قوله تعالى: ﴿ **قُل أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱستَمَعَ نَفَر مِّنَ ٱلجِنِّ فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعنَا قُرءَانًا عَجَبا يَهدِيٓ إِلَى ٱلرُّشدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦۖ وَلَن نُّشرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدا**﴾ [الجن:١- ٢] ؛ فقال : "وخرّجت قراءة الفتح على أنّ تلك كلّها معطوفة على الضمير المجرور في (به) مِن قوله (فأمنّا به) ، أي : وبأنّه ... وهذا جائز على مذهب الكوفيين وهو الصحيح "[٤] .

وفي قوله تعالى: ﴿ **يَسـَٔلونَكَ عَنِ ٱلشَّهرِ ٱلحَرَامِ قِتَال فِيهِ قُل قِتَال فِيهِ كَبِير وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفرُ بِهِۦ وَٱلمَسجِدِ ٱلحَرَامِ وَإِخرَاجُ أَهلِهِۦ مِنهُ أَكبَرُ عِندَ ٱللَّهِ**﴾ [البقرة: ٢١٧] ، جزم بصحة العطف وجعله متعينًا بقوله :" عطف (المسجد الحرام) على الضمير في (به) أرجح ، بل هو المتعين ؛ لأنّ وصف الكلام وفصاحة التركيب تقتضي ذلك "[٥] . ومن هنا لابدّ من تعديل هذه القاعدة اعتمادًا على ما صرّح به القرآن الكريم ، والقول بجواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار .

---

(١) ينظر : اللباب في علوم الكتاب : ٤/ ١٢ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) البحر المحيط : ٨/ ٣٤٠ .
(٥) المصدر نفسه : ١/ ١٥٧ .

٨-مجيء مميّز (كم) الاستفهاميّة مجروراً بـ (مِن)

ذهب جمهور النحويين إلى عدم جواز مجيء مميّز (كم) الاستفهاميّة مجروراً بـ (مِن) ، وقد عبّر ابن جني عن رأيهم ؛ فذهب إلى أنّ (كم) الاستفهامية ما بعدها منصوب ولا يجرّ بقوله :" فإذا كانت استفهاماً نصبت النكرة التي تحسن فيها (مِن) على التمييز ، وإن كانت خبرًا جرّت تلك النكرة "[١] .

وعلّق على قول الفرزدق : **(بحر الكامل)**

كم خالةٍ لك يا جرير وعمّة فدعاءَ قد حَلبت عليَّ عشاري

فقال :" وقد يجوز أن يكون مَن نصبها أراد الاستفهام بها ، والاستفهام في هذه الحالة يكون للسخرية والتهكم ؛ لأنّ الفرزدق هنا في معرض هجاء جرير وعمته "[٢] .

وعلى المنوال نفسه سار ابن هشام (ت٧٦١هـ) الذي أشار إلى مجيء تميّزها مفرداً منصوباً بالمغايرة مع الخبرية[٣] .

وفي توجيه اللمع بيّن ابن الخباز (ت٤٧٦هـ) ذلك بقوله :" فإذا كانت استفهامية نصب النكرة بعدها على التمييز ، تقول : كم درهماً مالك ، وكم ذراعاً ثوبك "[٤] .

وفي كلامه عن قول الشاعر[٥]: **(بحر الكامل)**

كم خالةٍ لك يا جرير وعمّة فدعاءَ قد حَلبت عليَّ عشاري

---

(١) اللمع في العربية : ١٠٢ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) ينظر : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ٤٦٥ .
(٤) توجيه اللمع : ٣٩٨ .
(٥) ديوان الفرزدق : ٣١٢ .

ذكر ابن الخباز أنّه يروى " برفع العَمّة ونصبها وجَرّها ، فمن جرّها أو نصبها جَعل (كم) خبراً ... وقد يجوز أن يكون مَن نصبها أراد الاستفهام بها ، ومَن رفع (العمّة) سأل أو أخبر عن الحلبات ، أراد كم حَلبةً ، ورفع عمّة بالابتداء وجعل قوله (قد حلبتَ خبراً عنها) "[١] .

وإلى هذا الرأي ذهب ابن يعيش ؛ فقال :" أعلم إنّ (كم) الاستفهامية لا يكون مميزها إلاّ واحداً منصوباً ، وكم الخبرية تفسر بالواحد والجمع وتضاف إلى مفسرها، وبعض العرب يذهب بـ (كم) في الخبر كما ينصب في الاستفهام "[٢] .

أمّا ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) فقد اتّجه باتجاه نحويي البصرة ، ورأيهم في مميّز (كم) الاستفهاميّة والخبريّة عن طريق مميّزها المفرد المنصوب بالنسبة للاستفهاميّة ، والمجرور بالنسبة للخبريّة[٣] .

وصرّح الرضي (ت٦٨٦هـ) بما صرّح به ابن عصفور بأنّ (كم) الاستفهاميّة يكون مميّزها مفردًا منصوبًا على خلاف الخبرية الذي يكون مجروراً[٤] .

وقيّد جمهور النحويين صحة مجيء مميّز (كم) الاستفهاميّة مجروراً ، بشرط أن تكون (كم) مجرورة ، وهذا ما بينه الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) بقوله :" ولا يجوز جرّ مميّز الاستفهامية إلاّ إذا انجرت هي بحرف جرّ ، نحو : على كم جذعٍ يُبنيَ بيتك ، و(بِكم رجلٍ مررتُ) فيجوز في مثله الجرّ مع النصب ، وذلك المميِّز والمُمَّيز في المعنى شيء واحد "[٥] ، وإلى ذلك أشار ابن هشام ؛ فذكر أنّ ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب أو مخفوض

([١]) توجيه اللمع : ٤٠٠ .
([٢]) شرح المفصل : ٣/ ١٧٥ .
([٣]) ينظر : شرح جمل الزجّاجي : ٢/ ١٤١ .
([٤]) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣/ ١٥٣ .
([٥]) معاني القرآن : ١/ ١٥٤ .

(كم) الاستفهاميّة " المجرورة نحو : (بكم درهم اشتريت) فالنصب على الأصل ، والجرّ بـ (مِن) مضمرة لا بالإضافة "[1] .

على حين نجد من أطلق هذه القاعدة ، ووافق على مجيء مميّز (كم) الاستفهاميّة مجروراً توضيحهم قوله تعالى: ﴿**سَل بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ كَم ءَاتَيۡنَٰهُم مِّن ءَايَةِۭ بَيِّنَةٖ**﴾[البقرة :٢١١] ومن هؤلاء الزمخشري الذي قال :" فإن قلت : كم استفهامية أم خبرية ؟ قلت : تحتمل الأمرين ، ومن الاستفهام فيها للتقرير "[2] ، ولعلّ إشارة الزمخشري بالجواز للوجهين قد أحال النص القرآني بتفسيره بحسب ما يراه المتكلم.

وقبل الزمخشري ذكر عبد القاهر الجرجاني أنّ (كم) في الآية للاستفهمام فقال :" كم : أداة للسؤال عن عدد الشيء وقلته وكثرته "[3] .

ووجّه أبو البقاء (ت٦٦٥هـ) ذلك النص بقوله :" كم آتيناهم : الجملة في موضع نصب ؛ لأنّها المفعول الثاني لـ (سَلْ) ، ولا تعمل (سَلْ) في (كم) ؛ لأنّها استفهام ، وموضع (كم) فيه وجهان ، أحدهما نُصب ؛ لأنّها المفعول الثاني لآتيناهم ... والثاني : هي في موضع رفع بالابتداء ،وآتيناهم خبرها "[4] .

والظاهر مِن كلام أبي البقاء أنّه لم يبيّن فيه مجيء مميّز (كم) مجروراً أو منصوباً ، لكنّه أشار إلى نوع (كم) التي جاء مميزها مجروراً بأنّها استفهامية ، وهذا يكفي .

وكذا رأى الهرري الشافعي الذي احتمل في (كم) وجهين : إمّا الاستفهامية أو الخبرية ولم يبالِ إلى موضع مميزها بقوله :" كم : استفهامية بمعنى : أيّ عددٍ ، أو خبرية بمعنى عدد أكثر ... "[5] .

([1]) شرح شذور الذهب : ٤٦٥ .
([2]) الكشاف : ١/ ٤٢٠ .
([3]) درج الدرر في تفسير الآيّ والسور : ١/ ٣٧٥ .
([4]) التبيان في إعراب القرآن : ١/ ١٧٠ .
([5]) تفسير حدائق الروح والريحان في روابي القرآن : ٣/ ٢٣٩ .

أمّا أبو حيّان الأندلسي فإنّه أعلن تأييده مجيء مميّز (كم) الاستفهاميّة مجروراً بـ (مِن) ، ودليله على ذلك قوله تعالى: ﴿ **سَل بَنِيٓ إِسرَٰٓءِيلَ كَم ءَاتَينَٰهُم مِّن ءَايَةٖ بَيِّنَةٖ**﴾[البقرة :٢١١] فقال :" (مِن آية) تميز لـ (كم) ، ويجوز دخول (مِن) على مميّز (كم) الاستفهامية والخبرية سواء وليها فصل أم فصل بينهما ، والفصل بينهما بجملة وبظرف ومجرور جائز على ما قرّر في النحو "[١] .

وفي قوله تعالى: ﴿ **أَلَم يَرَواْ كَم أَهلَكنَا مِن قَبلِهِم مِّن قَرن مَّكَّنَّٰهُم فِي ٱلأَرضِ**﴾[**الانعام :٦]** ؛ قال أبو حيّان :" والظاهر أنّ قوله : (مكنّاهم) جواباً لسؤال مقدّر كأنّه قيل : ما كان مِن حالهم ؟ ، فقيل : مكناهم في الأرض ، يفهم الاستفهام (مِن قرنٍ) تميز لـ (كم) "[٢] .

والظاهر مِن كلام أبي حيّان في النصين أعلاه إنّه أيّد مجيء مميّز (كم) الاستفهاميّة مجرورًا مخالفًا بذلك جمهور النحويين فيما ذهبوا إليه .

والغريب أنّ الرضي عبّر عن عدم درايته بمن قال بهذا الرأي وكأنّه لم يطلع على تراكيب القرآن الكريم ؛ فقال :" وأمّا مميز (كم) الاستفهامية فلم أعثر عليه مجروراً بـ (مِن) في نظم ولا نثر ولا دلّ على جوازه كتاب مِن كتب النحو ، ولا أدري ما صحته "[٣] .

([١]) البحر المحيط : ٢/ ١٣٦ .
([٢]) البحر المحيط : ٢/ ١٣٦ .
([٣]) شرح الرضي على الكافية : ٣/ ١٥٧ .

القسم الثاني : ما سكت عنه أبو حيّان ، وهو وارد في القرآن الكريم

١-مجيء اسم الإشارة اسمًا موصولاً من دون شرط أو قيد:

قدّر جمهور النحويين أنّ اسم الإشارة (ذا) يأتي اسماً موصولاً ، بشرط أن يكون مع (ما) و (مَن) الاستفهاميتين ، ومنعوا مجيئه بهذا المعنى مع غيرهما[١] ، وقاد هذا الرأي سيبويه بقوله :" وليس يكون كالذي إلّا مع (ما) و (مَن) في الاستفهام ، فيكون (ذا) بمنزلة (الذي) ، ويكون (ما) حرف استفهام ، وإجراؤهم إيّاه مع (ما) بمنزلة اسم واحد ، أمّا اجرائهم (ذا) بمنزلة (الذي) فهو قولك : ماذا رأيتَ ؟ فيقول : متاعٌ حسنٌ ... وأمّا إجراؤهم إيّاه مع (ما) بمنزلة اسم واحد فهو قولك : ماذا رأيتَ ؟ فتقول : خيراً ؛ كأنّك قلت : ما رأيتَ "[٢].

وعلّل أبو البركات الأنباري (ت٥٧٠هـ) رفض جمهور النحويين إطلاق القول بمجيء ألفاظ الإشارة بمعنى الأسماء الموصولة بأنّ الأصل " في هذا ، وما أشبهه مِن أسماء الإشارة أن يكون دالاً على الإشارة ، والذي سائر الأسماء الموصولة ليست في معناها، فينبغي أنْ لا يحمل عليها ، وهذا تمسك بالأصل ، واستصحاب الحال ، وهو مِن جملة الأدلّة المذكورة ، فمن أدعى أمرًا وراء ذلك بقي مُرتهناً بإقامة الدليل ، ولا دليل لهم يدل على ما أدعوه "[٣] .

وردّ على النص القرآني الذي عدّه الكوفيون حجة على صحة مجيء اسم الإشارة اسمًا موصولاً طلقًا ، وهو قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ أَنتُم هَٰٓؤُلَآءِ تَقتُلُونَ أَنفُسَكُم**﴾[البقرة :٨٥] ، فقال :" وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين ... فلا حجة لكم فيه مِن ثلاثة أوجه ، أحدها : أن يكون

(١) ينظر : شرح المفصل : ١/ ٤٣٠ ، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٩٠ – ٥٩١ ، المسألة : ١٠٣.
(٢) الكتاب : ٢/ ٤١٦-٤١٧.
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٥٩٠ – ٥٩١ ، المسألة : ١٠٣ .

(هؤلاء) باقياً على أصله مِن كونه اسم إشارة ، وليس بمعنى (الذي) كما زعمتم ، ويكون في موضع نصب على الاختصاص ، والتقدير فيه : (أعني هؤلاء)[١] .

أمّا الوجه الثاني فأن يكون (هؤلاء) تأكيداً لـ (أنتم) ، والخبر (تقتلون) ، ثم هذا لا يستقيم على أصلكم ، فإنّ (تقتلون) عندكم في موضع نصب ؛ لأنّه خبر التقريب ، وخبر التقريب عندكم منصوب ، كقولهم : (هذا زيدٌ القائمَ) بالنصب ، و (هذا زيدُ قائماً) ، ولو كان صلة لما كان له موضع مِن الإعراب ، وعندنا أنّه يحتمل أن يكون في موضع نصب على الحال ، والوجه الثالث : أن يكون (هؤلاء) منادى مفرداً ، والتقدير فيه :(ثمَّ أنتم يا هؤلاءِ تقتلونَ أنفسَكُم) وتقتلون هو الخبر ، ثم حذف حرف النداء ..."[٢] .

وأمّا ردّه على قوله تعالى: ﴿ **وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يٰمُوسَىٰ** ﴾[طه :١٧] ، فقال :" لا حجة لهم فيه ؛ لأنّ (تلك) معناها الإشارة ، وليست بمعنى (التي) ، والتقدير فيه :(أيّ شيء هذه بيمينك) ، و (تلك) بمعنى (هذه) كما يكون (ذلك) بمعنى (هذا) "[٣] .

وأمّا النص الشعري الذي جُعل دليلًا على صحة مجيء اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول من غير شروط ، وهو قول الشاعر يزيد بن مفرغ الحميري[٤]:

عَدَسْ ما لِعبّادٍ عَلَيْكَ إمارةٌ أمِنْتَ ، وَهذا تَحْمِلينَ طَليقُ

فقال عنه :" فلا حجة لهم فيه ؛ لأنّ (تحملين) في موضع نصب ، كأنّه قال : وهذا محمولًا طليق ، ويحتمل أيضاً أن يكون قد حذف الاسم الموصول للضرورة ، ويكون التقدير : وهذا الذي تحملينَ طليقُ ، وحذف الاسم الموصول يجوز في الضرورة "[٥] .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٥٩٠ – ٥٩١ ، المسألة : ١٠٣ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) ديوان يزيد بمن مفزع : ١٧٠.
(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٥٩٢ ، المسألة : ١٠٣ .

وبعد أن عرض ابن يعيش آراء المدرستين عبّر عن رأيه المساند لرأي جمهور النحويين بقوله :" والصواب ما ذهب إليه أصحابنا ، وما تعلّقوا به لا حجّة فيه"[١] .

وقيّد ابن هشام مجيء اسم الإشارة (ذا) اسماً موصولاً بشرطين أحدهما : أن يتقدم عليها (ما) الاستفهاميّة ، مثل قوله تعالى: ﴿ **مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُم**﴾[النحل :٢٤] ، وتقديره : أي : ما الذي أنزل ربكم ؟ أو (مَن) الاستفهاميّة نحو (مَن ذا لقيتَ)[٢] .

والشرط الثاني الذي اشترطه ابن هشام هو :" أن لا تكون (ذا) ملغاة ، والغاؤها بأنّ تُركب مع (ما) فتصير اسماً واحداً ... "[٣] .

ومِن الدارسين المحدثين الذي سار في مسار جمهور النحويين وأيّد رأيهم الدكتور فخر الدين قباوة ؛ فقال:" وزعم الكوفيون أنّ أسماء الإشارة كلّها قد تكون أسماء موصولة ... والصحيح أنّها أسماء إشارة ليس غير إلّا (ذا) فقد تكون موصولة بعد (ما) الاستفهامية "[٤] ، وذكر – وهو يسترسل بكلامه – نصين قرآنيين ، وهما قوله تعالى:﴿**ثُمَّ أَنتُم هَٰٓؤُلَآءِ تَقتُلُونَ أَنفُسَكُم**﴾[البقرة :٨٥] ، وقوله تعالى: ﴿**وَمَا تِلكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ** ﴾[طه :١٧] .

ولم يرَ الكوفيون من ضيرٍ في صحة مجيء ألفاظ الإشارة أسمًا موصولًا ؛ ففي قولك : هذا قال ذاك زيد مثلًا معناه عندهم : الذي قال ذاك زيد ، وممّا احتجوا به لإثبات صحة رأيهم قوله تعالى : ﴿**ثُمَّ أَنتُم هَٰٓؤُلَآءِ تَقتُلُونَ أَنفُسَكُم**﴾[البقرة :٨٥] ؛ المعنى عندهم : ثم أنتمُ الذين تقتلونَ أنفسَكم ، وأنتم مبتدأ ، وهؤلاء : خبره ، وجملة (تقتلونَ أنفسَكُم) صلة هؤلاء[٥] .

---

(١) شرح المفصل : ١/ ٤٣١ .
(٢) ينظر : شرح شذور الذهب : ٨٣ .
(٣) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٤) إعراب الجمل وأشباه الجمل : ١١٥ .
(٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٥٩٠ – ٥٩١ ، المسألة : ١٠٣ .

وكان في طليعة المؤيدين لهذه المسألة من الكوفيين الفرّاء (ت٢٠٧هـ) في تفسيره قوله تعالى: ﴿ **وَمَا تِلكَ بِيَمِينِكَ يٰمُوسَىٰ** ﴾[طه :١٧] ، فقال :" ومعنى تلك هذه ، وقوله : بيمينك في مذهب صلة لتلك ؛ لأنّ تلك وهذه توصلان كما توصل (الذي) "[١] .

واستشهد مؤكداً رأيه بقول الشاعر يزيد بن مُفرغ الحميري[٢] :

عَدَسْ ما لِعبّادٍ عليكَ إمارةٌ آمِنْتَ وهذا تَحْمِلينَ طَليقُ

أي : تلك تحملين طليقُ[٣] .

وسار الزجاج (ت٣١١هـ) في الاتجاه نفسه ، وهو يبيّن هذه القاعدة في كلامه عن النص القرآني نفسه بقوله :" تلك اسم مبهم يجري مجرى (التي) ، ويوصل كما توصل (التي) ، المعنى : ما التي بيمينك يا موسى "[٤] .

ومثلهم فعل ثعلب ؛ فقد أيّد هذا الرأي بنص قرآني ، وهو قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ أَنتُم هَٰؤُلَآءِ تَقتُلُونَ أَنفُسَكُم**﴾[البقرة :٨٥] بقوله أنّ " هؤلاء بمعنى (الذين) ، والمراد : الذين تقتلون أنفسكم "[٥] .

ونجد الكثرة الكاثرة مِن المفسرين قد أيّد مجيء اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول من دون قيد أو شرط منهم : السمرقندي (ت٣٧٥هـ)[٦] ، ومكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)[٧] ، ت٤٣٧هـ)[٧] ، والنسفي(ت٥٣٧هـ)[٨] ، والزمخشري(ت ٥٣٨هـ)[٩] ، وأبو البقاء العكبري[١٠]

---

(١) معاني القرآن : ٢/ ١٧٧ .
(٢) ديوان يزيد بن مُفزع : ١٧٠.
(٣) معاني القرآن : ٢/ ٦٧٧ .
(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ٣٥٣ ــ ٣٥٤ .
(٥) شرح المفصل : ١/ ٤٣٠ .
(٦) ينظر : بحر العلوم : ٢/ ٣٣٨ .
(٧) ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٨٨/١.
(٨) ينظر : مدارك التنزيل وحقائق التأويل : ٢/ ٦٧٨ .
(٩) ينظر : الكشاف : ٤/ ٧٤ .

العكبري[١] ، ، وأبو السعود (ت٩٨٢هـ)[٢] ، والشوكاني (ت١٢٥٠هـ)[٣] ، وإبراهيم الإبياري الإبياري في موسوعته[٤] .

ومن المحدثين الذين أيّدوا مجيء أسماء الإشارة أسماءً موصولةً من دون قيّد أو شرط الدكتور مهدي المخزومي الذي وصف الكوفيين بأنّهم :" أضافوا إلى الأسماء الموصولة أسماً جديداً هو (ذا) مفردة أو مركبة مع (ما)، ولم يعرف البصريون (ذا) اسماً موصولاً إلاّ مع (ما) في أحد وجهيها "[٥] .

واستشهد بالنصوص القرآنية السابقة والشاهد الشعري ، وأيّد رأي الكوفيين في هذه المسألة بقوله :" إنّ الذهاب بـ (ذا – وذه – وتي) وأخواتهنَّ مذهب الأسماء مقبول ؛ لأنّ الاسماء الموصولة أسماء إشارة أيضاً[٦] ، وله ما يؤيده مِن الدرس الحديث ؛ فقد قال برجستراسر بعد كلامه على أسماء الإشارة :" ونضيف الاسم الموصول ؛ فإنّه في الأصل مِن أسماء الإشارة أيضاً "[٧] .

أمّا أبو حيّان الأندلسي ، فنجده عندما ذكر قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ أَنتُم هَٰٓؤُلَآءِ تَقتُلُونَ أَنفُسَكُم**﴾[البقرة :٨٥] ، وقوله تعالى: ﴿ **وَمَا تِلكَ بِيَمِينِكَ يٰمُوسَىٰ** ﴾[طه :١٧] ، لم يصرّح بالرفض ، ففي النص الأول بيّن عدم جوازه مِن وجهة نظر البصريين ، وبيّن جوازه مِن وجهة نظر الكوفيين ، فقال :" وذهب بعضهم إلى أنّ هؤلاء موصول بمعنى (الذي) ، وهو خبر عن أنتم ، ويكون (تقتلون) صلة لهؤلاء ، وهذا لا يجوز على مذهب البصريين وأجاز ذلك الكوفيون ... "[٨] .

---

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ٨٨٧ ــ ٨٨٨ .
(٢) ينظر : إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم : ٣/ ٦٢١ .
(٣) ينظر : فتح القدير : ٣/ ٤٩٧ .
(٤) ينظر : الموسوعة القرآنية : ٤/ ٢٧٩ .
(٥) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : ٣١٩ .
(٦) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٧) التطور النحوي للغة العربية : ٥٢ .
(٨) البحر المحيط : ١/ ٤٥٩ .

أمّا في النص القرآني الثاني فقد عرض الآراء في هذه المسألة ، ولم يبدِ رأيه فيها بقوله :" ما: استفهام مبتدأ ، و (تلك) خبره ، وبيمينك في موضع الحال ، قال الزمخشري : ويجوز أن تكون (تلك) أسماً موصولاً صلته بيمينك ولم يذكر ابن عطية غيره ، وليس ذلك مذهباً للبصريين وإنّما ذهب إليه الكوفيون ، قالوا : يجوز أن يكون اسم الإشارة موصولاً حيث يقدر بالموصول كأنّه قيل : ما التي بيمينك ، وعلى هذا ، فيكون العامل في المجرور محذوفاً كأنّه قيل : وما التي استقرُتْ بيمينكَ ..."[١] .

فأبو حيّان لم يعلق على هذه المسألة بالرفض أو القبول ، وهذا يجعلنا نقول بأنّه أجاز هذا الرأي ، وإن لم يصرّح به ؛ لأنّ من طبيعة أبو حيّان أن يعلق إذا رفض شيئاً ، ويقدم الحجج المنكرة له .

٢-مجيء (كلّا) بمعنى حقاً

ذكر جمهور النحويين أنّ (كلّا) ليس لها إلّا معنى واحد ، هو حرف جواب يفيد الرّدع والزجرّ ، وهذا ما صرّح به زعماؤهم[٢] .

ويرى عبدالله بن محمد الباهلي أنّ (كلّا) ردّ لما قبلها ، وتكون صلة للكلام بمنزلة أي[٣] ، أي[٣] ، وافقه الفرّاء بقوله :" كلّا : حرف ردّ يكتفي بها كـ (نعم) و(بلى) ، وتكون صلة لما لما بعدها كقولك : (كلّا وربّ الكعبةِ) بمنزلة : أي وربّ الكعبة"[٤] .

وانفرد أبو حاتم السجستاني بمذهب خالف فيه غيره مِن النحويين ؛ فرأى أنّ (كلّا) تأتي بمعنى (ألا) الاستفتاحية ، ولا تأتي بمعنى (حقاً) ، وكذلك لا تأتي بمعنى (أي) و

---

(١) البحر المحيط : ٦/ ٢٢٠ .
(٢) المفردات في غريب القرآن : ٤٤١ ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٣/ ٦٠ – ٦٥ ، الجنى الداني في حروف المعاني : ٥٧٧ ، همع الهوامع في شرح الجوامع : ٤ / ٣٨٥ .
(٣) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني : ٥٧٧ ، البحر المحيط : ٦ / ١٨٦ – ١٨٧ .
(٤) شرح المفصل : ٥/ ٣٢ .

(نعم)[١] ، وسار في هذا الاتجاه ابن هشام بقوله :" وقول ابي حاتم السجستاني عندي أولى مِن قوليهما"[٢] ، وتابعه على ذلك الزجّاج[٣] .

وسلك ابن مالك مسلكاً وسطاً جمع فيه أكثر الآراء بقوله :" كلّا : ردع وزجر ، وقد تكون رداً للكلام الأول وتكون للاستفتاح بمعنى (ألَا)"[٤] .

ونقلت الكتب النحويّة رأياً للكسائي يقول فيه إنّ (كلّا) تكون بمعنى (حقاً)[٥] .

والظاهر أنّ الكسائي اعتمد على نصيّن قرآنيين في ما تبناه مِن رأي ، وهما **قوله تعالى :** ﴿**كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلأَبرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ** ﴾**[المطففين :١٨]** وقوله تعالى: ﴿**كَلَّآ إِنَّهُم عَن رَّبِّهِم يَومَئِذٖ لَّمَحجُوبُونَ** ﴾**[المطففين :١٥]** وقد ردّ عليه ابن هشام بقوله :" وقول الكسائي لا يأتي في النحو "[٦] .

وذكر ابن يعيش أنّ (كلّا) في الكلام تأتي بمعانٍ عدّة ، ومن هذه المعاني مجيؤها بمعنى (حقًّا) فقال :" والحقّ فيها أنّها ردّ للكلام قبلها ، بمعنى (لا) ، وتكون تنبيهاً لـ (ألا) ، وحقاً وعليه الأكثر "[٧] ، أي : إنّها تكون من معانيها (حقاً) ، وجعله الأكثر والأنضج من الآراء، وأشار ابن يعيش إلى أنّ هذا الرأي قد قال به بعض المفسرين ، وذلك في حديثه عن **قوله تعالى:** ﴿**كَلَّآ إِنَّ ٱلإِنسَٰنَ لَيَطغَىٰٓ أَن رَّءَاهُ ٱستَغنَىٰٓ** ﴾**[العلق:٦ –٧]** فقال :" وقال بعض المفسرين في قوله تعالى .... معناه حقاً ، وهذا قريب مِن (ألا)"[٨] .

---

(١) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : ٣/ ٦٠ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها : ٣/ ٦٠ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٤/ ٣٨٥.
(٣) ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٤ / ٣٨٥ .
(٤) شرح التسهيل : ٨/ ٤٣ .
(٥) ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٤/ ٣٨٤ – ٣٨٥ .
(٦) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٣/ ٦٥ .
(٧) شرح المفصل : ٥/ ١٣٢ .
(٨) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

وقد أشارت الكتب النحويّة إلى تبني الفرّاء لهذا الرأي إلاّ أننّا وجدناه قد أشار إلى معنى الردع والتنبيه في كتابه معاني القرآن في حديثه عن **قوله تعالى:** ﴿**كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡفُجَّارِ لَفِي سِجِّين**﴾[المطففين :٧]، وقوله تعالى: ﴿**كَلَّآ إِنَّهُم عَن رَّبِّهِم يَومَئِذ لَّمَحجُوبُونَ** ﴾ [المطففين :١٥] ، فقال على (كلّا) الأولى :" كلّا ردع وتنبيه"[١] ، وعلى الثانية قال :" وقوله كلّا تفسير التي قبلها "[٢] .

أمّا القرطبي في تفسيره فأشار إلى معنى (حقاً) في ثلاثة نصوص قرآنية ، ففي **قوله تعالى:** ﴿**كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡفُجَّارِ لَفِي سِجِّين**﴾**[المطففين :٧]** قال :" قالوا قوم مِن أصل العربية : (كلّا) ردع وتنبيه ، أي : ليس الأثر على ما هم عليه مِن تطفيف الكيل والميزان ، ... وقال الحسن : كلّا : بمعنى حقاً "[٣] ، وفي قوله تعالى: ﴿**كَلَّا بَل رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ يَكسِبُونَ** ﴾[المطففين :١٤] ، فعاد الكلام السابق نفسه بلا تغيير[٤] .

وفي قوله تعالى: ﴿**كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ** ﴾[المدثر:٣٢] ، وقال :" قيل : المعنى حقاً والقمرِ "[٥] .

وارتضى الرّضي هذا المعنى ، في تعليقته على **قوله تعالى:** ﴿**كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ** ﴾**[المدثر:٣٢]، وقوله تعالى:** ﴿**كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ** ﴾ **[العلق:٦ –٧]** ؛ فقال :" وقد تكون (كلّا) بمعنى حقاً ..."[٦] .

أمّا في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ يَطمَعُ أَن أَزِيدَ كَلَّآ إِنَّهُۥ كَانَ لِأَٰيَٰتِنَا عَنِيدا** ﴾**[المدثر :١٥-١٦]** فقد احتمل المعنيين : الرّدع ، ومعنى حقاً فقال :" وقد تحتمل المعنيين ... وإن كانت بمعنى (حقاً) جاز أن يقال : إنّها اسم بُنيت ، لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة لمعناها ؛ لأنّك

---

(١) معاني القرآن : ٥/ ٢٩٨ .
(٢) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .
(٣) تفسير القرطبي : ٢٢ / ١٣٨ – ١٣٩ .
(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢٢ / ١٤٣ .
(٥) المصدر نفسه : ٢١ / ٣٩٠ – ٣٩١ .
(٦) شرح الرضي على الكافية : ٤/ ٤٧٨.

تردع المخاطب عمّا يقوله لضدّه ، لكنّ النحاة حكموا بحرفيتها إذا كانت بمعنى حقاً أيضاً لما فَهِموا مِن أنّ المقصود بتحقيق الجملة كالمقصود بأنّ فلم يُخرجها ذلك عن الحرفية "[1] .

وقد سكت أبو حيّان الأندلسي ، ولم يبدِ رأيه في هذه المسألة ، ولم يرجّح رأيًا معينًا ، فحين وقف على **قوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَنَكتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ ٱلعَذَابِ مَدّا﴾ [مريم :٧٩]** ، وقوله تعالى: ﴿ **كَلَّا سَيَكفُرُونَ بِعِبَادَتِهِم وَيَكُونُونَ عَلَيهِم ضِدًّا** ﴾ [مريم :٨٢] قال :" كلّا : حرف ردع وزجر عند الخليل وسيبويه والأخفش والمبرّد وعامة البصريين ، وذهب الكسائي ونضر بن يوسف وابن واصل وابن الأنباري إلى أنّها بمعنى (حقاً) ، وذهب النضر بن شيمل إلى أنّها حرف تصديق بمعنى (نعم) وقد تستعمل مع القسم ، وذهب عبد الله بن محمد الباهلي إلى أنّ (كلّا) ردّ لما قبلها ... وتكون أيضاً صلّة للكلام بمنزلة :أيْ "[2] .

٣-مجيء (نفس وعين) توكيداً لضمير الرفع المتصل من دون ضمير منفصل أو فاصل :

ذهب جمهور النحويين إلى منع التوكيد بـ (نفس) و(عين) لضمير الرفع المتصل من دون أن يؤكد بضمير منفصل أو وجود فاصل بينهما ، ولم يشترطوا ذلك إلاّ في (نفس – عين) ، فقد أجازوه في غيرهما ، كما في (قوموا أنتم كلّكم) و (قوموا كُلّكم)[3] .

ووصف سيبويه مجيء (نفس) و (عين) توكيدًا على هذه الصورة بالقبح ، ورأى أنّ الحسن فيها هو الإتيان بالضمير المنفصل ، إذا أردنا أن يكون التوكيد بـ (نفس – عين) ، كما في قولنا :(أعملوا أنتم أنفسكم) فقال :" وتقول رويدكم أنتم انفسُكم فيحس الكلام ، كأنّك تقول : افعلوا أنتم أنفسُكم ، فإنّ قلت رويدكم أنفسُكم رفعت ، وفيها قبح ؛ لأنّ قولك :(أفعلوا

(١) شرح الرضي على الكافية : ٤/ ٤٧٨- ٤٧٩ .
(٢) البحر المحيط : ٦/ ١٨٦ – ١٨٧ .
(٣) ينظر : الكتاب : ١/ ٢٤٧ .

أنفسُكم) فيها قبح ، فإنّ قلت : أنتم أنفسُكم حسن الكلام "[1] ، ولا نعرف لماذا لم يلتفت صاحب المدرسة البصريّة إلى القرآن وكيف وردت فيه الحالة التي وصفها بالقبح؟! .

وأعلن ابن جني رفضه لتلك القاعدة المجوزة لتوكيد ضمير الرفع المتصل من دون ضمير منفصل ، وعلّل ذلك بقوله :" وجميع هذه الألفاظ فإنّك تؤكد بها المضمر والمظهر إلاّ (عينه) و(نفسه) ؛ فإنّك لا تؤكد بهما الضمير المرفوع خاصة ؛ لتمكنهما في الأسماء ودخول العوامل عليها بالرفع والنصب والجرّ ، فإذا أردت أن تؤكد بهما الضمير المرفوع أظهرته ... "[2] .

ولم يبتعد ابن يعيش كثيراً عن نعت زعيم المدرسة البصريّة ، فاستبدل القبح بغير حسن ، وهو يصف هذه الحالة بقوله :" وإن أكدت المضمر المرفوع بالنفس والعين لم يحسن حتى تؤكده أولاً بالضمير ، ثم تأتي بـ (النفس) أو (العين) "[3] ، وعلّل عدم قبوله هذا اللون من التوكيد بقوله :" فلمّا لم يكن التأكيد فيهما ظاهراً ، فكان الغالب عليها الاسمية لم يحسن تأكيد المضمر المرفوع بهما ؛ لأنّه يصير لعدم ظهور التأكيد فيها كالنعت ، وعطف البيان قُبح ذلك كما قبح العطف عليه مِن غير تأكيد "[4] .

وذهب ابن مالك إلى جواز ذلك ، ولكنّه وصفه بالضعف ؛ فقال ابن مالك :" وإن أُكّد بهما ضمير رفع متصل والجيد أن يؤكد بهما بعد التوكيد بالضمير المنفصل ، نحو : قاموا هم أنفسُهم ، وقاموا أنفسُهم ، جائز على ضعف "[5] .

([1]) الكتاب : ١/ ٢٤٧ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ٣٣٩ ، شرح الرضي على الكافية : ٣٣٧/٢ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ١٢٢/٢.
([2]) البيان في شرح اللمع : ٢٧٩ .
([3]) شرح المفصل : ٢/ ٢٢٤ .
([4]) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
([5]) شرح التسهيل : ٣/ ٢٨٩ .

ووجدنا الرضي يرفض ويعلل مباشرة ذلك الأمر بقوله :" وذلك لأنّ النفس والعين كثيراً ما يليان العامل ويقعان غير تأكيد ، نحو : طابتْ نفسُ فلانٍ ، ولقيتُ عينه ، فلو لم نؤكد معهما أولاً بالمنفصل لالتبس الفاعل ، إذا كان غائباً أو غائبة بالتأكيد ، نحو : زيدٌ جاءني نفسُه ، وهندٌ جاءتني نفسها ، ثم طُرد الحكم في البواقي مع أنّ الضمائر بارزة ، نحو : ضرْبتَني أنت نفسُك وإن لم يلتبس "[1] .

وكذلك ذهب ابن عصفور إلى رفض هذا الشكل من التوكيد ، بقوله :" لا يجوز توكيده بالنفس والعين إلاّ بعد تأكيده بضمير رفع منفصل ... "[2] .

وسار في الاتجاه نفسه الزمخشري الذي فَصّل القول في التوكيد بضمير الرفع والنصب والجرّ ، فمنع الأول ، وأجاز الآخرين[3] .

وأيّد أكثر المفسرين الرأي الذي تبناه جمهور النحويين ؛ إذ اشترطوا وجود ضمير منفصل بين نفس أو عين ، والضمير المتصل ، وقد أشار إلى هذا المعنى السمين الحلبي ، وهو يفسر **قوله تعالى:** ﴿ **وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ** ﴾[البقرة :٢٢٨] ؛ إذ قال :" وأمّا قول (بأنفُسِهنَّ) فيحتمل وجهين : أحدهما وهو الظاهر ، أن يتعلّق بـ (يتربصْنَ) ، ويكون معنى الباء سببية ، أي : بسبب أنفسهنَّ ، وذكر الأنفس أو الضمير في مثل هذا التركيب واجب ، ولا يجوز أن يؤتى بالضمير المتصل لو قيل في نظيره : الهندات يتربّصنَ بهنّ لم يجز لئلا يتعدى فِعل الضمير المنفصل إلى ضميره المتصل في غير الأبواب الجائز فيها ذلك ، والثاني : أن يكون (بأنفُسِهنَّ) تأكيدًا للضمير المرفوع المتصل ، وهو (النون) ، والباء زائدة للتوكيد ؛ لأنّه يجوز زيادتها في النفس والعين مؤكداً بها ... وعلى هذا فلا تتعلق بشيء لزيادتها "[4] .

([1]) شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٣٣٧ .
([2]) شرح جمل الزجاجي : ١/ ٢٣٩ .
([3]) ينظر : المفصل في علوم العربية : ١١٦ .
([4]) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٢/ ٤٣٧ – ٤٣٨ .

وأعرب عن رأيه بصراحة واضحة بقوله :" لا يقال : لا جائزٌ أن تكون توكيداً للضمير ؛ لأنّه كان يجب أن تُؤكّد بضمير رفع منفصل ؛ لأنّه لا يؤكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين إلاّ بعد تأكيده بالضمير المرفوع المتصل فيُقال : زيدٌ جاء هو نفسُه عينُه ؛ لأن هذا المؤكد خرج عن الأصل "[1] .

وأول أبو السعود قوله تعالى: ﴿ **وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ** ﴾[البقرة :٢٢٨]، بقوله :" بأنفسهنَّ : الباء للتعدية ، أي : يقمْنها ويحمْلَنها على ما تشتهيه ، بل يشقّ عليها من التربّص ... "[2] .

ونجد أنّ الهرري ذكر الآراء كلها من دون أن يرجّح رايًا بعينه ؛ فقال :" الباء في (أنفسهنَّ) يحتمل كونها زائدة في توكيد النون ... ويحتمل كونها للتعدية "[3] .

وإذا أردنا أن نذكر رأي المحدثين في هذه المسألة فإننّا لم نجد أحداً أشار إليها أو وضّحها ، بل إنّهم ساروا في ركاب جمهور النحويين ، فالدكتور عبّاس حسن مثلًا ذهب إلى وجوب وجود الضمير المنفصل أو على أقل احتمال وجود الفاصل حتى يحصل هذا النوع من التوكيد[4] .

وفي الحقيقة نجد أن الإهمال كان واضحًا وصريحًا مِن النحويين والمفسرين ؛ فلم يقرّوا بوجود هذه القاعدة ، حتى يمكن القول : إنّ ابا حيّان أول مَن أشار لها ، وجزم بها من دون ذكر أي احتمال آخر معها ، وهذا ما نجده في تعليقته على نصيّن قرآنيين .

ففي قوله : ﴿ **وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ** ﴾[البقرة :٢٢٨] قال أبو حيّان :" ويجوز هنا أن تكون زائدة للتوكيد ، والمعنى يتربصْنَ أنفسهنَّ ، كما تقول : جاء زيدٌ بنفسِهِ ، وجاء زيدُ بعينِهِ ، أي نفسُه وعينُه ، لا يقال : إنّ التوكيد هنا لا يجوز ؛ لأنّه مِن باب توكيد

(1) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ٤٣٧/٢ .
(2) تفسير أبي السعود : ١/ ٣٥٠ .
(3) تفسير حدائق الروح والريحان في روابي القرآن : ٣/ ٣١٢ – ٣٤٨ .
(4) ينظر : النحو الوافي : ٢/ ٥٢٣ .

الضمير المرفوع المتصل ، وهو النون التي هي ضمير الأناث في تربصْنَ ، وهو يشترط فيه أن يؤكد بضمير منفصل ، وكأنّه يكون التركيب : يتربّصْنَ هنَّ بأنفُسهنَّ ؛ لأنّ هذا التوكيد لمّا جرَّ بالباء خرج عن التبعية ، وفقدت فيه العلّة التي لأجلها امتنع أن يؤكد الضمير المرفوع المتصل ، حتى يؤكد بمنفصل إذا أريد التوكيد ، ونظير جواز هذا ، أحْسِنْ بزيدٍ وأجمل ، والتقدير : أجمل بزيدٍ ، فحذف ... ؛ ولأنّه لمّا جرّ بالباء خرج في الصورة عن الفاعل وصار كالفضلة ، فجاز حذفه "[1] .

وذكر أبو حيّان أنّ الأخفش كان أول من أشار إلى هذه القاعدة فقال :" هذا على أنّ الأخفش ذكر في المسائل جواز ، قاموا أنفسهم ، من غير تأكيد ، وفائدة التأكيد هنا أنّهنَّ يباشرنَ التربص ، وزوال احتمال أنّ غيرَهن تباشر ذلك بهنَّ ، بل هنَّ أنفسهنَّ هنَّ المأمورات بالتربص إذ ذاك أدعى لوقوع الفعل منهنَّ فاحتيج إلى ذلك التأكيد "[2] .

وذكر أبو حيّان في حديثه عن **قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُم وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجا يَتَرَبَّصنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَربَعَةَ أَشهُر وَعَشرا﴾[البقرة :٢٢٨]** ما نصّه :" وأكّد (بأنفسهنَّ) ، فلو مضت عليها مدة العدّة مِن حين الوفاة وقامت على ذلك البينة ... "[3] .

ومِن هنا نحتاج إلى تعديل هذه القاعدة ، والقول بصحة توكيد ضمير الرفع المتصل بـ (النفس – العين) توكيداً معنويًا من دون وجود فاصل أو ضمير توكيد رفع منفصل .

---

(1) البحر المحيط : ٢/ ١٩٦ – ١٩٧ .
(2) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(3) المصدر نفسه : ٢/ ٢٣٤ .

٤-مجيء اللام بمعنى (في)

أنكر جمهور النحويين صحة مجيء اللام متضمنة معنى في[١] ، فالزجّاج يرى أنّ اللام جاءت بمعناها الحقيقي ، ولم يجعلها متضمنة معنى (في) في **قوله تعالى: ﴿يَقُولُ يٰلَيتَنِي قَدَّمتُ لِحَيَاتِي﴾[الفجر :٢٤]** ؛ فقال :" أي لدار الأخرة التي لا موت فيها"[٢].

أمّا المرادي (ت ٧٤٩هـ) فعرض الرأيين ، في نصين قرآنيين ، ففي **قوله تعالى: ﴿يَقُولُ يٰلَيتَنِي قَدَّمتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر :٢٤]**، احتمل أن تكون اللام بمعنى(في) ، وفي **قوله تعالى : ﴿ وَنَضَعُ ٱلمَوَٰزِينَ ٱلقِسطَ لِيَومِ ٱلقِيٰمَةِ فَلَا تُظلَمُ نَفس شَيئا﴾ [الانبياء: ٤٧]** احتمل أنّها بمعنى في يوم القيامة ، إلّا أنّ الملفت للنظر أنّه رجحّ كونها تعليليّة ؛ إذ علّق على النص الأول بقوله :" والظاهر أنّ المعنى : لأجل حياتي ، يعني الحياة الآخرة "[٣] .

ومن النحويين من ذكر الرأيين معًا ولم يرجح ، كما فعل ابن هشام (ت٧٦١هـ) الذي رأى أنّها بمعنى (في) ويجوز أن تكون تعليلية[٤] ، في **قوله تعالى: ﴿لِحَيَاتِي﴾ [الفجر :٢٤]** ، ومثله فعل ابن عادل الدمشقي (ت٨٨٠هـ) ؛ فإنّه عندما فسّر **قوله تعالى: ﴿ لِيَومِ ٱلقِيٰمَةِ﴾ [الانبياء: ٤٧]** عرض كلّ الآراء التي قيلت في معناها ولم يرجح رأيًا بعينه[٥] ، ونحا هذا المنحى الإيجي الشيرازي (ت٩٠٥هـ)[٦] .

---

(١) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ١/ ٦٤٤ ، شرح الاشموني : ٣/ ٢٥١.
(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٥/ ٣٢٤ .
(٣) الجنى الداني في حروف المعاني ك ٩٩ .
(٤) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٣/ ١٧١ – ١٧٢ .
(٥) ينظر : اللباب في علوم الكتاب : ١٣/ ٥١١ .
(٦) ينظر : جامع البيان في آي القرآن : ٣/ ٢٠ .

وبنظرة تأمل من الفرّاء (ت٢٠٧هـ) للنص القرآني:﴿ **وَنَضَعُ ٱلمَوَٰزِينَ ٱلقِسطَ لِيَومِ ٱلقِيَٰمَةِ فَلَا تُظلَمُ نَفس شَيئا**﴾**[الأنبياء: ٤٧]** ، أشار إلى إنّها بمعنى (في) أي : في يوم القيامة[١] ، وتابعه على ذلك ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) كما أشار ابن عادل وأبو حيّان[٢] ، ولكني بحثت في كتبه فلم أجد ذلك المعنى .

وكان لابن مالك (ت٦٧٤هـ) وقفه في الكشف عن هذه القاعدة النحوية ؛ فقد أكد على حجّة مجيء (اللام) بمعنى (في) في نصين من القرآن الكريم ، وهما **قوله تعالى :** ﴿**وَنَضَعُ ٱلمَوَٰزِينَ ٱلقِسطَ لِيَومِ ٱلقِيَٰمَةِ فَلَا تُظلَمُ نَفس شَيئا**﴾**[الأنبياء: ٤٧]**، **وقوله تعالى:** ﴿**لَا يُجَلِّيهَا لِوَقتِهَآ**﴾**[الأعراف :١٨٧]** ؛ **إذ معنى** (ليوم القيامة) وكذلك (لوقتها) أي : في يوم القيامة ، في وقتها[٣] .

وعزّز ما أراد إثباته ببيتين من الشعر ، أحدهما لمسكين الدارمي[٤] : **(بحر الطويل)**

أولئك قوميّ قد مضوا لسبيلهم كما قد مضى من قبل عاد وتبع

والآخر للحكم ابن صخر: **(بحر الطويل)**

وكلُّ أبٍ وابنٍ وإن عُمراً معًا مُقيمَين مَفْقودٌ لوقتٍ وفاقِد

إذ ذكر أنّ المعنى في النصين ، هما : في سبيلهم ، وفي وقتٍ[٥] .

---

(١) ينظر : معاني القرآن : ٢/ ٢٥ ، النحو القرآني في فكر ابن مالك : ٧٩ .
(٢) ينظر : اللباب في علوم الكتاب : ١٣/ ٥١١ ، البحر المحيط : ٦/ ٢٩٤ .
(٣) ينظر : شرح التسهيل : ٣/ ١٤٦ -١٤٧ .
(٤) ديوان مسكين الدارمي : ٥٠ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل : ٣/ ١٤٦ -١٤٧ .

ولم يقف هذا الرأي عند ابن مالك بل وافقه وسار خلفه في حمل رايته الزركشي(ت٧٩٤هـ) الذي تابعه حتى في نصوصه القرآنية[١] .

وذكر الشنقيطي(ت١٣٩٣هـ) في تفسيره (اللام) في **قوله تعالى:﴿ لِيَومِ ٱلقِيٰمَةِ ﴾[الأنبياء: ٤٧]** جميع الأوجه المحتملة ، ومنها مجيئها بمعنى (في) ، ولم يرجح رأيًا بعينه ، بل نسب الرأي إلى الكوفيين[٢] .

وإذا ذهبنا نستطلع رأي الدارسين المحدثين في هذه المسألة نرى أنّ منهم مَن أجازها ، مثل محيي الدين الدرويش الذي قال بهذه القاعدة ، ومثّل لها ؛ فقال : " واللام بمعنى في كقولهم : مضى لسبيله"[٣] ، أي : في سبيله .

ومنهم مَن رفضها مثل الدكتور محمد نديم الفاضل ، الذي يرى أنّ تضمين الأفعال أبلغ في الكلام من تناوب الحروف ، فقال :" والتضمين في الفعل أبلغ لدلالته على معنى الفعلين ، كما قاله أهل هذه الصناعة ، وأبلغ الكلام ما تعدّدت وجوه إفادته فلا تركن إلى تناوب الحروف ، لتسلم من بوائق التعاور ، وتُسلِّم لعظمة الصانع في تضمين أفعالها"[٤] ، وبيّن رفضه مجيء اللام بمعنى في بقوله :" إذا كانت اللام بمعنى في ... فلماذا استبدلها الحكيم الخبير؟ ذلك ما أتحاماه لضعفه ، وإنّما تضمن (وضع) معنى النصب الذي أنَّسني باختياره دون سواه ترشيح سياق الآية له ، ثم تعدي نصب باللام فيما ترشد إليه الأحاديث الصحاح ، وأمر آخر وضع الموازين هو إشعار بنصبها يوم القيامة ، وتمهيد له فليبادر الغافلون المعرضون ... قبل أن يفاجئهم النذير "[٥] ، وذكر ذلك في كلامه عن قوله تعالى :**﴿وَنَضَعُ ٱلمَوٰزِينَ ٱلقِسطَ لِيَومِ ٱلقِيٰمَةِ فَلَا تُظلَمُ نَفس شَيئا﴾[الانبياء: ٤٧]** .

---

(١) ينظر : البرهان في علوم القرآن : ٤/ ٣٤١ .
(٢) ينظر : أضواء البيان : ٤/ ٧٣١ – ٧٣٢ .
(٣) إعراب القرآن الكريم ، وبيانه : ٦/ ٣٢٠ .
(٤) التضمين النحوي : ٢/ ٦٦٧ .
(٥) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

وفي نهاية المطاف وجدنا أنّ أبا حيّان الاندلسي لم يبخل في عرض الآراء القائلة بصحة هذه القاعدة ، والمانعة له ، فنسب الرأي للكوفيين وابن قتيبة وابن مالك ، وذكر الحجج التي قالوا بها ؛ فقال : "وذهب الكوفيون إلى أنّ اللام بمعنى في ، ووافقهم ابن قتيبة من أصحابنا المتأخرين "[1] .

أمّا حججهم ، فهي تنقسم إلى قسمين : الدليل القرآني وهو **قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلمَوَٰزِينَ ٱلقِسطَ لِيَومِ ٱلقِيَٰمَةِ فَلَا تُظلَمُ نَفس شَيئا﴾[الانبياء: ٤٧]** ، وكذلك قوله تعالى:﴿ **لَا يُجَلِّيهَا لِوَقتِهَآ**﴾ [الأعراف :١٨٧] ، وأمّا القسم الآخر فهي النصوص النصوص الشعرية مثل قول مسكين الدارمي[2] :

وكلُّ أبٍ وابنٍ وإن عمراً معًا مُقيمَين مفقودٍ لوقت وفاقد

ولم يقطع أبو حيّان بهذا الرأي ، بل ذكر رأياً آخر يقابله ، وهو أنّ اللام للتعليل بقوله :" وقيل : اللام هنا للتعليل على حذف مضاف ، أي لحساب يوم القيامة ، وشيئاً مفعول ثانٍ أو مصدر "[3] .

والغريب منه أنّه عرض رأي الزمخشري الرافض لذلك الرأي ، وذهب إلى أنّها بمعنى (عند) أو (قد) ، ولم يعلّق عليه[4] ، أي إنّه سكت ، ولم يرجّح رايًا بعينه ؛ وقد يكون ارتضاها بسكوته ، والسكوت في كثير من الأحيان إقرار بالموافقة .

ويرى الباحث أنّه لا ضيرَ من أنْ تكون من معاني اللام مجيؤها بمعنى (في) ؛ فالسيّاق يدلُّ على ذلك .

([1]) البحر المحيط : ٦/ ٢٩٤ .
([2]) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
([3]) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
([4]) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

٥- مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانيّة :

توقف جمهور النحويين في بيان وظيفة (مِن) عند حدود الغاية المكانية، وكان في طليعة من أدلى بدوله في ذلك زعيم المدرسة البصريّة سيبويه . الذي صرّح بمعنى الغاية المكانيّة التي تتمتع بها (مِن) بقوله :" فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ، وذلك قولك : مِن مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا"[١] .

وأعلن أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) أنّ حامل راية منع مجيء (مِن) لابتداء الغاية الزمانيّة هم البصريون ، بقوله :" وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز استعمالها في الزمان"[٢] ، وإلى هذا المعنى أشار ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في شرح المفصل ؛ فذكر أنّ (مِن) " لا تكون عند سيبويه إلاَّ في المكان "[٣] .

وسار ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)في الاتجاه البصري مصرحًا برأيه القائل :" فمن معناها ابتداء الغاية إلى آخره ، وتعرفها بأن يصحّ معها إلى الانتهاء لفظًا وتقديرًا ، كقولك : سرتُ مِن البصرةِ إلى بغدادَ ، وقد يأتي لغرض الابتداء دون أن يقصد إلى انتهاء مخصوص"[٤]

وتابعه المالقي (ت ٧٠٢هـ) على ذلك ، فقال عن (مِن) " أن تكون لابتداء الغاية في المكان ، فهي بمنزلة (مُذ) في الزمان ... و أن تكون لابتداء الغاية وانتهائها"[٥] ، ووضّح أحمد محمد الخراط في شرحه أنَّ القول بمجيئها للغاية الزمانية ليس رأيًا بصريًا بل هو رأي كوفي[٦] .

---

(١) الكتاب : ٤/ ٢٢٤ .
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٣٠٦ ، المسألة : ٥٤ .
(٣) شرح المفصل : ٤/ ٤٥٩
(٤) الإيضاح في شرح المفصل : ٢/ ١٤٢ .
(٥) رصف المباني شرح حدود المعاني : ٣٨٨.
(٦) ينظر : رصف المباني شرح حروف المعاني : ٣٨٨.

والملاحظ أنّ جمهور البصريين قد أُوّلوا كلّ دليل من القرآن الكريم أو من كلام العرب بما يتناسب مع قواعدهم التي وضعوها ، وصرّحوا بذلك بقولهم :" أجمعنا على أنّ (مِن) في المكان نظير (مُذ) في الزمان ؛ لأنّ (مِن) وقعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان ، كما أنَّ (مُذ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان ، ألا ترى أنّك تقول (ما رأيتُهُ مُذ يومُ الجمعةِ) فيكون المعنى أنَّ ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة ، كما تقول (ما سِرتُ مِن بغدادَ) فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذا المكان ، فكما لا يجوز أن تقول (ما سِرتُ مُذ بغدادَ) وكذلك لا يجوز أن تقول (ما رأيتُهُ مِن يومِ الجمعةِ)[١] .

ولم يقفوا عند حدِّ التنظير في رفضهم مجيء (مِن) للغاية الزمانيّة ، بل أوّلوا النصوص التي تؤيد صحة هذه القاعدة ، ومنها **قوله تعالى :﴿ لا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾[التوبة : ١٠٨]** ، فخروج (من) لغاية الزمان في هذا النص في قوله (مِن أوّل يومٍ) مرفوض عندهم بقولهم :" فلا حجةَ لهم فيه ؛ لأنَّ التقدير فيه : مِن تأسيس أول يوم ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مُقامه"[٢].

ومن إنطلاقة مقولة كلّ ما ورد في القرآن الكريم يوجد ما يناظره في كلام العرب ؛ فقد ورد نصٌ شعريٌ يؤيد صحة مجيء (مِن) لابتداء الغاية الزمانيّة ، وكالمعتاد تصدى له جمهور النحويين بالتأويل بما يوافق ما رسموه من قواعدهم ، وهذا النص هو قول الشاعر زهير بن أبي سلمى[٣] : **(بحر الكامل)**

لِمنَ الدّار بقنّة الحجر أقوينَ من حجج ومن دهر

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٣٠٧ ، المسألة : ٥٤ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) ديوان زهير بن أبي سلمى : ٥٤ .

والشاهد فيه (من حجج ومن دهر) ، وقد أنكر البصريون رواية هذا البيت بهذا الشكل وصرّحوا بعدم صحته ، والرواية الصحيحة عندهم (أقوينَ مُذ حجج ومُذ دهر) ، ولجأوا إلى رفض هذه القاعدة على صحة رواية البيت فقالوا :" ولئن سلمنا ما رويتموه (مِن حجج ومن دهرِ) فالتقدير فيه أيضًا : مِن مَرِّ حِجَجٍ ومِن مَرِّ دَهْرِ ... فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مُقامه"[١].

ومن البصريين من نظر إلى النص القرآني نظرة الفاحص المتأمل فبيّن صحة مجيء (مِن) للغاية الزمانية ، مثل الأخفش الأوسط (ت ٢٠٧هـ) في تفسيره **قوله تعالى : ﴿لاَ تَقُمْ فِيهِ أَبَداً لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ وَاللّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ ﴾[التوبة : ١٠٨] ؛ إذ ذكر أنّه** بقوله " يُرِيُد : مُنذُ أوَّل يومٍ ؛ لأنَّ مِن العرب مَن يقول : (لم أره مِنْ يوم كذا ؛ يُريد : مُنذُ وَ(مِنْ أولِ يومِ) ؛ يُريد به : مِنْ أوَّل الأيَّام ؛ كقولك : لقيتُ كُلَّ رَجُلٍ ، تُريدُ بهِ : كُلَّ الرِجالِ "[٢] ، وتابعه على ذلك المُبرَّد وابن درستويه ، فلم يأوّلوا النص القرآني ، بل ذهبوا إلى صحة مجيء (مِن) للغاية الزمانيّة[٣] .

وعندما جاء الدور لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) وضَّح أنّه لا خلاف في كون (مِن) لابتداء الغاية المكانية ، وهو رأي مجمع عليه [٤] ، واستشهد على ذلك **بقوله تعالى ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾[الاسراء : ١] .**

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٣١٠ ، المسألة : ٥٤ .
(٢) معاني القرآن : ١/ ٣٦٥ .
(٣) شرح المفصل : ٤/ ٤٥٩ .
(٤) ينظر : شرح التسهيل : ٣/ ١٣٠ .

وقد بيّن أنّ الخلاف وقع في الغاية الزمانية بقوله :" ومجيؤها لابتداء غاية الزمان مختلف فيه ؛ فبعض النحويين منعوه ، وبعض أجازه "[١] .

وذكر ابن مالك أنّ الرأيين وردا في كلام سيبويه ، أحدهما القول بالمنع والآخر القول بالجواز بقوله " وفي كلام سيبويه تصريح بجوازه وتصريح بمنعه"[٢] ، واستمر يقول " فأمَّا التصريح بجوازه ، فقوله في باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف ، ومن ذلك قول العرب : **مِنْ لدُ شَوْلاً فإلى إيلائِها** ، نصب شوالاً ، لأنَّه أراد زماناً ، والشوال لايكون زماناً ولا مكاناً ، فيجوز فيها الجرّ كقولك : مِنْ لدن صلاة العصر إلى وقت كذا .... فلما أراد الزمان حمل الشول على شيء يحسن أن يكون زماناً ، إذا عمل في الشول ، كأنَّك قلت من لدُ أن كانت شؤالاً إلى ايلائها "[٣] ، وأمّا منع سيبويه مجيء (مِن) لابتداء الغاية في الزمان فقد ورد في باب عدّة ما يكون عليه الكلم ؛ فقال " وأمَّا (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن"[٤] وعلّق ابن مالك على ما قاله سيبويه بقوله " فظاهر هذا الكلام منع استعمال (مِنْ) في المكان ... وأمَّا استعمال (مِنْ) في الزمان فمنعه غير صحيح ، بل الصحيح جوازه لثبوت ذلك في القرآن الكريم والأحاديث والأشعار الفصيحة "[٥] .

وقدَّم ابن مالك[٦] دليله على ما ذكره من القرآن الكريم ، وهو **قوله تعالى : ﴿ لاَ تَقُمْ فِيهِ أَبَداً لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ وَاللّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ﴾[التوبة : ١٠٨] .**

---

(١) شرح التسهيل : ٣/ ١٣١.
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) ينظر : الكتاب : ١/ ٢٦٥ ، شرح التسهيل : ٣/ ١٣١.
(٤) الكتاب : ٤/ ٢٢٤ .
(٥) شرح التسهيل : ٣/ ١٣١.
(٦) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

وامَّا من كلام العرب فمنه قول النابغة الذبياني[1] : (بحر الطويل)

ولا عيبَ فِيهم غيرَ أنَّ سيوفَهم بهنَّ فلولٌ مِن قراعِ الكتائبِ

تُخيرَّنَ مِن أزمانِ يومٍ حليمةٍ إلى اليومِ قد جُرِّبنَ كلَّ التجاربِ

ومنه قول الشاعر[2] :

وكلُّ حسامٍ أخلصته قُيونُه تخيرنَ مِن أزمانِ عادٍ وجرهُمِ

والشاهد في النصين مجيء (مِن) للغاية الزمانية (تخيرَّن مِن أزمانٍ) في النصين .

وقد زاد عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) نصًا قرآنيًا آخر جاءت فيه (مِن) للغاية الزمانية ، وهو **قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾[الجمعة : ٩]** .

أمّا أبو حيّان فإنّه تناول مجيء (مِن) للغاية الزمانية ، إلاّ أنّه لم يعلّق عليه ، ولعلّ سكوته عنه يعدّ موافقة منه ، فليس من طبيعة أبي حيّان السكوت عن رأي لا يرتضيه كما لاحظناه في كثيرٍ من المسائل ، وقد نسب القول بهذا الرأي إلى الكوفيين في تفسّيره **قوله تعالى : ﴿ لا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾[التوبة : ١٠٨]** ، فقال : " ومن هنا دخلت على الزمان ، وبها استدل الكوفيون على أنّ (مِن) لابتداء الغاية في الزمان ، وتأوله البصريون على حذف مضاف ، أي : من تأسيس أول يوم ؛ لأنَّ مذهبهم أنّها لا تجر الأزمان ، وتحقيق ذلك في علم النحو "[3] .

---

(1) ديوان النابغة الذبياني : ٣٢ .
(2) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ١٩١.
(3) البحر المحيط : ٥/ ١٠٢-١٠٣

وقد أحالنا أبو حيّان إلى كتب النحو ، وعندما رجعنا إلى كتابه (ارتشاف الضرب) لم نجد تعليقًا له بالرفض أو القبول ، بل ذكر أنّ أصحابه رفضوا مجيء (مِن) لابتداء الغاية الزمانية[١] .

وفي الحقيقة أنّ إصرار جمهور النحويين على تأويل نصين من القرآن الكريم لا مبرر له ، والأولى الانصياع لهذين النصين . وكذلك لا أرى مسوغًا في تخطئة النص الشعري ، والقول : إنّ الأصل فيه (مُذ حجج – مُذ دهر) بدلًا من (مِن حجج – مِن دهر) ، وقد رجعت إلى ديوان الشاعر زهير بن أبي سلمى ولم أجد البيت ، ولكن وجدته في كتب آخرى اعتنت بالشاهد النحوي الشعري ، وقد أثبتوه بـ (من حجج – مِن دهر)[٢].

وهنا لابد من تصحيح مسار هذه القاعدة النحوية والقول : بجواز وصحة مجيء (مِن) لابتداء الغاية الزمانية كما صحّ مجيئها للغاية المكانية على حدٍّ سواء ، وهذا ما يؤكده الدليل القرآني والشعري .

٦-<u>مجيء (هل) بمعنى (قد)</u>

يرى جمهور النحويين أنّ عمل (هل) مقصورٌ على معنى الاستفهام ، ولم يخرجوا إلى معنًى آخر ، فزعيم المدرسة البصريّة ذكر هذا المعنى لـ (هل) ، ولم يذكر لها معنًى آخر ، وقد صرّح بذلك في موضعين من كتابه ، هما ، قوله :" وهل هي للاستفهام"[٣] ، وقوله :" وكذلك (هل) إنّما تكون بمنزلة (قد) ، ولكنّهم تركوا الألف إذ كانت هل لا تقع (إلّا) في الاستفهام"[٤] .

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٢٠.
(٢) خزانة الأدب ، لعبد القادر البغدادي : ٩/ ٤٣٩-٤٤٠، شرح الشواهد النحوية في آمات الكتب النحوية ، لمحمد الشرّاب : ٤٢٤/١ .
(٣) الكتاب : ٤/ ٢٢٠ .
(٤) المصدر نفسه : ٣/ ١٨٩

وعندما عرض ابن جني هذه المسألة اختار البقاء على كونها للاستفهام ، وهو يفسّر **قوله تعالى: ﴿هَل أَتَىٰ عَلَى ٱلإِنسَٰنِ حِين مِّنَ ٱلدَّهرِ لَم يَكُن شَيئًا مَّذكُورًا ﴾ [الإنسان: ١]** ؛ فقال :" قالوا المعنى قد أتى عليه ذلك ، وقد يمكن عندي أن تكون منتقاة في هذا الوضع على بابها مِن الاستفهام فكأنّه قال ... هل أتى على الإنسان هذا ؟ فلابد مِن جوابه بـ (نعم) ملفوظاً بها أو مقدّرة "[١] .

ووجّه مكي بن أبي طالب النص القرآني ، واستحسن بقاء (هل) على بابها مِن الاستفهام أسوة برفاقه السابقين بقوله :" الأحسن أن تكون (هل) على بابها للاستفهام الذي معناه التقرير ، وإنّما هو تقرير لمَن أنكر البحث ، فلابدّ أن يقول : نعم قد مضى دهر طويل "[٢] .

وحين نقف عند ابن هشام نلحظ أنّه استفاض في عرض هذه المسألة إلاّ أنّه لم يخالف أصحابه السابقين في بقائها على الاستفهام ؛ إذ ذكر أنّها لا تأتي بمعنى قد ، وأنّ هذا الصواب عنه[٣] ، وعلّل ذلك بقوله : " إذ لا متمسّك لمن أثبت ذلك إلاّ أحد ثلاثة أمور"[٤] ، أحدهما بقوله " أحدهما تفسير ابن عبّاس ... ولعلّه إنّما أراد أنّ الاستفهام في الآية للتقرير ، باستفهام الحقيقي "[٥] ، وقول ابن عبّاس واضح لا غبار عليه ، ولا يحتمل التأويل فهو يقول :" هل أتى ... أتى على آدم حين من الدهر أربعون سنة مخلوقاً مصوراً "[٦] ، أمّا الثاني فقول سيبويه :" سيبويه الذي شافه العرب وفهم مقاصدهم ، وقد مضى أنّ سيبويه لم يقل ذلك "[٧] ، أمّا الثالث فذكر أنّ " دخول الهمزة عليها في البيت ، والحرف لا يدخل على مثله في المعنى ، وقد رويت عن السيرافي "

([١]) الخصائص : ٢/ ٤٦٢ .
([٢]) مشكل إعراب القرآن : ٢/ ٧٨٠ .
([٣]) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٤/ ٣٤٠ .
([٤]) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
([٥]) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
([٦]) تنوير المقباس من تفسير ابن عبّاس : ٦٢٧ .
([٧]) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : ٤/ ٣٤٠ .

أنّ الرواية الصحيحة (أم هل) و (أم) هذه منقطعة بمعنى (بل) ، فلا دليل ، وبتقدير ثبوت الرواية فالبيت شاذ"[١] .

وأراد بذلك هو دخول (الهمزة) على هل في قول الشاعر زيد الخيل ، والملاحظ إنّ ديوانه أثبت دخول (الهمزة) لا (أم) ، كما قال ابن هشام ، وهو الشاعر زيد الخيل[٢] :

سائِل فوارِسَ يَرْبوعٍ بِشدَّتنا أهل رَأوَنا بسفح القاعِ ذي الأكمِ (البحر البسيط)

والغريب مِن ابن هشام أنّه بعد أن قدّم ما قدّمه يصرّ على عدم الإقرار بالقاعدة من دون دليل ، فيقول :" وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت نفاذٌ ، فيمكن تخريجه على أنّه مِن الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد"[٣] ، وهل يوجد توكيد لفظي للحرف باختلاف التوكيد والمؤكد شكلاً ؟!

وقد رفض السيّوطي مجيء (هل) بمعنى (قد) ، ونسب هذا الرأي للمفسرين دون النحويين ودعا إلى الأخذ برأي النحويين لا غيرهم بقوله :" وقال : لم يقم على ذلك دليل واضح ، إنّما هو شيء قاله المفسرون في الآية ، وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب ، ولا يرجع إليهم في مثل هذا ، إنّما يرجع في ذلك إلى أئمة النحو واللغة لا إلى المفسرين"[٤] .

ولم يبق هذا القول بأنّ معنى (هل) حبيسًا على المعنى الاستفهامي ، بل وردت أقوال لمفسرين ونحويين أيّدت مجيء هل بمعنى قد ، ولعلّ مقاتل بن سليمان كان في طليعتهم ، ففي حديثه عن **قوله تعالى: ﴿هَل أَتَىٰ عَلَى ٱلإِنسَٰنِ حِين مِّنَ ٱلدَّهرِ لَم يَكُن شَيئا مَّذكُورًا ﴾**

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٤/ ٣٤٠ .
(٢) شعر زيد الخيل الطائي : ١٥٥ .
(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٤/ ٣٤٠ – ٣٤٠ .
(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٤/ ٣٩٤ .

[الإنسان: ١] ذكر أنّ (هل) بمعنى قد أتى[١] : ووافقه جمع كثير مِن المفسرين على هذا الرأي ، ومنهم الزمخشري[٢] ، والهروي[٣] ، والطباطبائي في ميزانه[٤] .

أمّا أصحاب كتب معاني القرآن فإنّهم بصموا بصحة هذه القاعدة ؛ فقال الفرّاء :" معناه قد أتى على الإنسان حينُ مِن الدهر ، و(هل) قد تكون جحدًا وتكون خبرًا ، فهذا مِن الخبر؛ لأنّك تقول : فهل وعظتك ؟ تقرره بأنّك قد أعطيته ، ووعظته والجحد أن تقول : وهل يقدر واحد على مثل هذا "[٥] ، وعلى هذه الخطى سار الزّجاج[٦] .

أمّا النحويون الذي وضحوا هذه المسألة وأقرّوا بها ، فمنهم الكسائي[٧] ، وكذلك المبرّد الذي عرض في مقتضبه معاني (هل) ، وذكر لها موضعين في حديثه عن النص القرآني السابق ، أحدهما : أنّها بمعنى(قد) فقال :" أحدهما أن تكون لقوم يتوقعون الخبر ؟ نحو قولك : هل جاء زيدٌ ؟ فيقول لك : قد جاء "[٨] .

ولم يكن ابن مالك مخالفاً للمؤيدين لهذا الرأي سواء بالشاهد القرآني أو بالشاهد الشعري ، فإنّه اقتفى أثرهم في ذلك الرأي[٩] .

---

(١) ينظر : تفسير مقاتل بن سليمان : ٤/ ٥٢١ .
(٢) الكشاف : ٦/ ٢٧٤ ، المفصّل : ٣٢٦ .
(٣) ينظر : حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن : ٣٠ / ٤٧٥ .
(٤) الميزان : ٢٩ / ١٣١ – ١٣٢ .
(٥) معاني القرآن : ٣/ ٢١٣ .
(٦) معاني القرآن وإعرابه : ٥/ ٢٥٧ .
(٧) المفصل : ٣٢٦ .
(٨) المقتضب : ١/ ١٨١ .
(٩) ينظر : شرح التسهيل : ٤/ ١١٢ .

وأكّد صاحب رصف المباني في حروف المعاني وقوع (هل) بمعنى (قد) [١] ، وجعل دليله النص القرآني السابق ، وعزّز رأيه بقول الشاعر زيد الجبل[٢] :

سائِل فوارِسَ يَرْبوعٍ بِشدَّتنا أهل رأونا بسفح القاعِ ذي الأكمِ

أمّا أبو حيّان الأندلسي فقد عرض الآراء القائلة بأنّ (هل) تأتي لمعنى الاستفهام ، وتأتي بمعنى (قد) إلاّ أنّه لم يصرح أيّ الرأيين هو الأرجح ، فقال :" هل حرف استفهام ، فإن دخلت على الجملة الاسميّة لم يكن تأويله بـ (قد) ؛ لأنّ (قد) مِن خواص الفعل ، فإنْ دخلت على الفعل فالأكثر أن تأتي للاستفهام المحض "[٣] .

وعندما عرض الرأي القائل بصحة مجيء (هل) بمعنى (قد) لم يرفضه أو يؤيده ، بل سكت عنه وبيّن الدليل ، وهو يعلق على البيت الشعري بقوله :" لأنّ الأصل (أهل) فكأنّ الهمزة حذفت واجتزئ بها في الاستفهام"[٤] .

ومن هنا أقترح تصحيح مسار هذه القاعدة ، والقول بصحة مجيء (هل) بمعنى (قد) استنادًا للدليل القرآني .

وحسب ما أراه أن (هل) في هذا النص الأَولى أن توجه توجيّه النفي ، ليكون المعنى (ما أتى على الإنسان حين مِن الدهر) ، ولو أخذنا بهذا الرأي لكان الإثبات هو نفي اليوم الذي لم يكن فيه الإنسان شيئاً مذكوراً ، وهو انتهاء العالم والوقوف بين يديّ الخالق .

---

(١) ينظر : رصف المباني شروح حروف المعاني : ٤٧٠

(٢) شعر زيد الجبل الطائي : ١٥٥ .

(٣) البحر المحيط : ٨ / ٣٨٦ .

(٤) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

٧-مجيء (إلّا) بمعنى (سواء)

ذكر جمهور النحويين معاني (إلّا) وحصروها في الاستثنائية ، وصفة بمنزلة (غير) ، وعاطفة بمنزلة الواو ، وزائدة ، ولم يتناولوا غيرها ، ولم يذكروا مجيء (إلّا) بمعنى سواء[١] .

ويمكن القول إنّ الفرّاء أولّ مَن قال بمجيء (إلّا) بمعى سواء ، وجعل دليله **قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثۡوَىٰكُمۡ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام :١٢٨]** فقال :" (إلّا) بمعنى سواء ، والمعنى سواء ما يشاء مِن زيادة في العذاب "[٢] ، ولم أجده يشير إلى هذا المعنى في كتابه معاني القرآن[٣] .

وكذلك تابعه الزجّاج وأيّده في رأيه مستنداً إلى النص القرآني نفسه[٤] ، وفي الحقيقة بحثت عن ذلك في كتاب الزجّاج فلم أجده[٥] .

أمّا أبو حيّان الأندلسي ، فنجده عندما تناول قوله تعالى: ﴿**قَالَ ٱلنَّارُ مَثۡوَىٰكُمۡ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ**﴾ [الأنعام :١٢٨] ، قال :" وقال الفرّاء (إلاّ) بمعنى سواء ، والمعنى سواء ما يشاء مِن زيادة في العذاب ، ويجيء إلى هذا الزجّاج "[٦] .

وهنا يمكن القول: إنّ جمهور النحويين لو ركزوا على النص القرآني وقعدوا قواعدهم على أساسه لم تفتهم هذه القاعدة ، ومِن هنا نقول يجب زيادة معنى (سواء) على معاني (إلّا)؛ لورود هذا المعنى في النص القرآني .

---

(١) ينظر : معاني الحروف : ١٨٤ – ١٨٦ ، موسوعة معاني الحروف العربية ، علي جاسم سلمان : ١٠ .
(٢) المحرر الوجيز في تفسير القرآن العزيز : ٢/ ٣٤٥ ، البحر المحيط : ٤/ ٢٢٤ ،
(٣) ينظر : معاني القرآن : ١/ ٣٥٤ .
(٤) ينظر : المحرر الوجيز في تفسير القرآن العزيز : ٢/ ٣٤٥ ، البحر المحيط : ٤/ ٢٢٤ .
(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٢/ ٢٩١ .
(٦) البحر المحيط : ٤/ ٢٢٤ .

٨-مجيء (أو) بمعنى (الواو) :

منع جمهور النحويين مجيء (أو) بمعنى الواو ، وَسَعَوا إلى تأويل النصوص القائلة بهذه القاعدة ؛ فقالوا :" الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين ... وكلاهما مخالف لمعنى (أو) ، والأصل في كلّ حرفٍ أنْ لا يدل إلّا على ما وضع له ، ولا يدل على معنى حرف آخر ، فنحن تمسكنا بالأصل ، ومِن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ، ومَن عِدل عن الأصل بقي مُرتهناً بإقامة الدليل ، ولا دليل لهم يدلّ على صحة ما أدعوه "[١] .

وقد ردّ جمهور النحويين على مَن تمسك بهذه القاعدة عن طريق ردّ أدلتهم ، ففي **قوله تعالى: ﴿ وَأَرسَلنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلفٍ أَو يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات :١٤٧]** ، فقالوا :" فلا حجة لهم فيه وذلك مِن وجهين ، أحدهما : أن يكون للتخيير ، والمعنى أنّهم إذ رآهم الرائي تخير في أن يقدرهم مائة ألف أو يزيدون على ذلك ، والوجه الثاني : أن يكون بمعنى الشك ، والمعنى أنّ الرائي إذ رآهم شكّ في عِدتهم لكثرتهم ، أي : إنّ حالهم حالَ مَن شك في عِدتهم لكثرتهم ... "[٢] .

وعلّقوا على قوله تعالى: ﴿ **وَلَا تُطِع مِنهُم ءَاثِمًا أَو كَفُورا ﴾ [الإنسان :٢٤]** ، فقالوا :" فلا حجة لهم فيه ؛ لأنّ (أو) فيها للأباحة ، أي : قد أبحتك كلَّ واحدٍ منهما كيف شئت، كما تقول في الأمر : (جالس الحسن أو ابن سيرين) أي : قد أبحتك مجالسة كلَّ واحد منهما كيف شئت "[٣] .

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٣٩٣ – ٣٩٤ ، المسألة : ٦٧ .
(٢) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٣) المصدر نفسه : ١/ ٣٩٥ .

وتابع بعض المفسرين رأي الجمهور في تفسير قوله تعالى: ﴿ **وَأَرسَلنَٰهُ إِلَىٰ مِأئَةِ أَلفٍ أَو يَزِيدُونَ** ﴾ [الصافات :١٤٧] ومنهم ، عبد القاهر الجرجاني[١] والزمخشري[٢] ، في تفسيرهما .

وثَمة مَن أوقف زحف جمهور النحويين ، فوسع في هذه القاعدة ، فأجاز مجيء (أو) بمعنى (الواو) ، ومنهم أبو عبيدة (ت :٢١١هـ) في تفسيره قوله تعالى:﴿ **وَلَا تُطِع مِنهُم ءَاثِمًا أَو كَفُورا** ﴾ [الإنسان:٢٤] ؛ إذ قال :" ليس ها هنا تخييراً ، أراد أثمًا وكفورًا "[٣] ، وتابعه على ذلك الأخفش (ت:٢١٥هـ) والجرمي والأزهري[٤] ، واستدلوا **بقوله تعالى: ﴿ وَأَرسَلنَٰهُ إِلَىٰ مِأئَةِ أَلفٍ أَو يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات :١٤٧]** ، وقد بحثت في كتاب الأخفش الأوسط عن هذا الرأي فلم أجده .

وأيّد ابن مالك هذا الرأي[٥] ، وأيّد رأيه بذكر نصوص مِن الشعر العربي وهي قول الشاعر عمرو بن معد كرب[٦] : **(البحر الكامل)**

قومٌ إذا سمعوا الصريخَ رأيتَهُم مِن بيّن مُلْحمِ مُهرةَ أو سافعِ

وكذلك قول قطري بن الفجاءةْ:

فظلّتْ وظلّ أصحابي لَديهم غريضُ اللحمِ نِيءٌ أو نضيجُ

(١) ينظر : درج الدرر في تفسير الآيّ والسور : ٤/ ١٤٧٢ .
(٢) ينظر : الكشاف : ٥/ ٢٣١ .
(٣) مجاز القرآن : ٢/ ٢٨٠ .
(٤) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني : ٢٢٩ – ٢٣٠ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٣/ ١٧٤ .
(٥) ينظر : شرح التسهيل : ٣/ ٣٦٤ .
(٦) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

وزاد على كلام العرب الشعري حديثاً نبوياً ، وهو قوله (صلى الله عليه واله) : (اسكنْ فما عليك إلاّ نبي أو صديقٌ أو شهيدٌ) ، وكذلك قول ابن عبّاس :" كُلْ ما شئتَ ، واشرَبْ ما شِئتَ ما أخطاك اثنتان : سرف أو مخيلة "[١] .

وأيّد المرادي ما ذهب إليه ابن مالك بشاهد مِن الشعر العربي ، وهو قول الشاعر[٢] :

جاءَ الخلافةَ أو كانَتْ له قدرًا كما أتى ربّه موسى على قدرِ (البحر البسيط)

وعلّق عليه بقوله :" أراد وكانت ، فأوقع (أو) مكان الواو ؛ لأمن اللبس "[٣] .

وفي الحقيقة أنّ هذا الرأي هو رأي كوفي ، واستشهدوا عليه بنصين مِن القرآن الكريم ، هما **قوله تعالى: ﴿ وَأَرسَلنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلفٍ أَو يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات :١٤٧] ، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِع مِنهُم ءَاثِمًا أَو كَفُورا ﴾ [الإنسان:٢٤]** ، ونصين شعريين آخرين ، أحدهما قول الشاعر[٤] :

بَدَتْ مثلَ قرنِ الشّمسِ في رونقِ الضحى وصورتُها أو أنتِ في العين أملحُ

والثاني قول الشاعر النابغة الذبياني[٥] :

قالتْ : ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامَتِنا أو نصفَه فقدِ

وأراد مِن ذلك : وصورتها وأنتِ في العين أملحُ ، وإلى حمامَتِنا ونصفه فقدِ[٦] .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل : ٣/ ٣٦٤ .
(٢) الجنى الداني في حروف المعاني : ٢٩٩ .
(٣) المصدر نفسه : ٢٩٩ – ٢٣٠ .
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٣٩١ ، المسألة : ٦٧ .
(٥) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(٦) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

أمّا أبو حيّان الأندلسي فقد وقف عند قوله تعالى: ﴿ **وَلَا تُطِع مِنهُم ءَاثِمًا أَو كَفُورا** ﴾ **[الإنسان:٢٤]** ، ونسب الرأي لأبي عبيدة ، وعلّق على هذا الرأي بقوله :" ولمّا كان وصف الكفور مبيناً للموصوف لمجرد الإثم صلح التغاير فحسن العطف "[١] ، والذي نشعر به مِن قول أبي حيّان أنّه ارتضى هذا الرأي تلميحاً لا تصريحاً .

ومِن هنا لا ضيّر في أن نقول بصحة مجيء (أو) بمعنى (الواو) لوجود ما يرفد هذا الرأي مِن النصوص القرآنية ، والحديث النبوي ، وكلام العرب .

(١) البحر المحيط : ٨/ ٣٩٢ .

الخاتمة

الخاتمة

يمكن إيجاز أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الأطروحة بالنقاط الآتية :

- ثبت لي أنّ القرآن الكريم على الرغم من كونه أحد مصادر تقعيد القواعد النحوية، فإنّه لم يكن المصدر الأول الذي اعتمد عليه النحويون في وضع هذه القواعد . وهذا ما أكده الدكتور عبّاس علي إسماعيل بقوله : إنّ النحويين نظروا إلى النصوص القرآنية وكلام العرب بعين واحدة ، ولم يميّزوا في الاستشهاد بينهما ، ثمّ طبقوا على هذين المصدرين نظريتهم المشهورة ، وهي الاعتماد على المطّرد الكثير الغالب من القرآن الكريم ، وكلام العرب ؛ ولهذا أقاموا قواعدهم على الأفشى والأشيع ممّا جاء على هذين المصدرين.
- كان الأولى أن تكون القواعد التي أسّسها جمهور النحويين فيها شيء من المرونة ، بحيث تستوعب كلّ ما يتصل بالواقع اللغوي العربي ؛ لأنَّ النحو قوانين تستنبط من النصوص لا قيود مفروضة عليها ، فكلام العرب فوق كلّ ما وضع من قواعد وضوابط .
- نجد أنّ أبا حيّان في حديثه عن بعض المسائل النحويّة لم ينسب الآراء لأحد من النحويين ، بل يتناولها من دون أن يذكر من قالها ، ومنها (مجيء الباء بمعنى مِن).
- إنّ أبا حيّان في بعض المسائل النحويّة يذكر رأي البصريين ورأي الكوفيين ، ولم يبدِ فيها رأيًا معينًا ، أهو موافق لهذا الرأي أم لا ؟ ، وهذا السكوت وعدم التعليق دليل على الرضا، بيّد أنّه في كثير من المسائل كان يشير إشارات صريحة إلى تأييده أو رفضه لها .

- كان أبو حيان بصري النزعة إلّا أنّه أحيانًا يتخلى عن بصريته ؛ بسبب
- تأمله في آراء المدرستين ، ولاسيّما حين يكون في مواجهة النصّ القرآني ، ثمّ علينا أن لا ننسى تأثير البيئة الأندلسيّة عليه ؛ لأنَّ النحو في الأندلس بشكل عام كوفي ، على أنّهم قالوا عنه : إنّ أبا حيّان في الأندلس كان معارضًا للآراء الكوفيّة ، وكان بصريًا ، وعندما هاجر وترك الأندلس أخذ يتهجّم على آراء سيبويه ، ولا دليل على صحة هذا الكلام ؛ لأنّه بقيت النزعة البصريّة تحيط بفكره ، وآية ذلك كثرة تأييده القواعد التي قال بها جمهور النحويين ومنهم سيبويه ، وتعبده بها كثيرًا ، مع وجود كثيرٍ من النصوص القرآنيّة الظاهرة التي تتعارض مع قواعدهم .

وعلى الرغم من أنّه قد صرّح في بعض المواضع بأنّه ليس متعبدًا بآراء النحويين : البصريين ولا الكوفيين ، فإنّه في حقيقة الأمر لم يستطع أن يتخلّص من تعبده بآراء جمهور النحويين في وقوفه على كثيرٍ من المسائل النحوية ، وذلك واضح من دراستنا مسائل الفصول: الأول ، والثاني والثالث .

- تبيّن لي من هذه الدراسة أنّ النحو غير جامد ، ولم ينتِه ، ولعلّ مَن قال بعكس ذلك قد بالغ ؛ إذ لا يزال فيه جزء غضّ طرّي قابل للنقاش والتعديل والتصحيح، ويمكن الإفادة منه في تعديل بعض القواعد النحويّة ، واستنباط قواعد جديدة تزداد على قواعد النحو المألوف .
- إنّ القرآن الكريم في كثير من تراكيبه يؤيد القواعد النحويّة التي رسم حدودها جمهور النحويين ، وقد جاءت فيه بعض التراكيب التي تتعارض مع هذه القواعد ، ومن هنا ينبغي إعادة النظر في قواعد النحو التقليدي ، وتصحيحها ؛ لتستقيم مع التراكيب التي وردت في القرآن الكريم ، ولاسيّما أنّ لهذه التراكيب أمثلة تؤيدها من كلام العرب ، مع أخذ بنظر الاعتبار أنّ هنالك قواعد نحويّة لم يصرح بها جمهور النحويين وأبو حيان ، مثل : مجيء (لمّا) زائدة ، فمثل هذه القواعد النحويّة يجب اعتمادها ، والأخذ بها ، وزيادتها على القواعد التي وضعها النحويون .

- لم نلاحظ أنّ أبا حيان قد جعل الحديث النبوي شاهدًا على رفضه أو قبوله القاعدة النحويّة ، بل لاحظنا أنّه يهرب من الحديث النبوي، ولا يعلّق عليه ، وهذا ما وجدناه في بعض المسائل النحويّة ، مثل: إضافة الأعداد (٣-١٠) إلى اسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي .
- لم يستقرأ أبو حيان الواقع اللغوي العربي ونصوصه بصورة دقيقة ؛ فقد وجدنا أنّه يقول في أكثر من موضع لم أعرف أحدًا من النحويين قاله ، أو قوله : إنّ هذا الرأي مخالف لإجماع النحويين البصريين والكوفيين ، ومن ذلك ما قاله في مسألة (عطف البيان من المعرفة، والمعطوف عليه نكرة) .
- اتّبع أبو حيّان أكثر من طريقة في عرض الآراء في المسائل النحويّة التي تطرق إليها في تفسيره ؛ إذ نراه أحيانًا يصرّح باسم صاحب الرأي مع كتابه ، وأحيانًا يصرّح باسم صاحب من دون أن يذكر كتابه ، وأحيانًا يصرّح بالكتاب من دون ذكر مؤلفه ، وأحيانًا يذكر الرأي من غير التصريح باسم قائله ولا باسم الكتاب الذي ورد فيه الرأي .
- وظّف أبو حيّان الجانب الدلالي في رفض القاعدة النحويّة ، كما فعل في منعه مجيء (قَعَدَ) بمعنى (صَارَ) ، وكذلك أفاد من القراءات القرآنيّة في شرحه المسائل النحويّة.
- وكان أبو حيّان عندما يرفض رأيًا نحويّا ينعت صاحبه بنعوت مختلفة ، منها الضعف في النحو ، كما حصل مع أبي عبيدة ، وابن عطية والزمخشري .
- كلّ القواعد التي ذكرت لها أدلّة من القرآن الكريم يوجد ما يناظرها من كلام العرب الشعري والنثري ، وهذا يدل على أنّ كلّ ما ورد في القرآن الكريم من تراكيب نحويّة يوجد أمثلة لها من كلام العرب . ومن هنا أرى كلّ من يدعي أنّ تراكيب القرآن الكريم لها خواص تخالف تراكيب كلام العرب قد ذهب بعيدًا ، ولم يكن مصيبًا .

- رفض أبو حيان بعض المسائل النحويّة ، ونعتها بالقلّة والضعف والشذوذ على الرغم من تعدّد النصوص القرآنية المؤيدة لها ؛ لأنّها جاءت متعارضة مع قواعد النحو التقليدي، واتّخذ في رفضه لها مواقف عدة ؛ فمنها ما وصفه بالضعف ، وهي : مجيء الحال من المضاف إليه ، ومجيء (إلى) بمعنى (الباء)، ومجيء (في) زائدة ، ومجي (مِن) بمعنى (عند) و (بَعدَ) ، ودخول (الواو) على الجملة الموصوف بها؛ لتأكيد لصوقها بالصفة ،ومجيء (إلّا) بمعنى بَعدَ ، ومجيء (إلّا) زائدة ، ومجيء (إنْ) بمعنى (إذْ) ، ومجيء (لمّا) زائدة ، وقيام (الواو) مقام (إلّا) ، ومجيء عطف البيان من النكرة . ومنها ما وصفها بالقلّة ، وهي : إضافة الأعداد (٣- ١٠) إلى اسم الجمع واسم الجنس الجمعي، ومجيء جعلَ بمعنى سمّى ، وحذف أداة النداء مع اسم الإشارة ، ومجيء (إنْ) بمعنى لو .

ومنها ما وصفها بأنّها ضرورة والشذوذ ، وهي : مجيء خبر الفعل الناقص محذوفًا ، وحذف المصدر وإبقاء معموله ، والعطف على الضمير المستكن من دون ضمير أو فاصل ، والفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالظرف والحال ، وحذف (أنْ) الناصبة وإبقاء الفعل المضارع بعدها منصوبًا ، وحذف لام الطلب الجازمة وإبقاء عملها ، وعدم اقتران جواب الشرط بالفاء في المواضع التي نصّ النحويون على اقترانها به ، وإثبات ألف (ما) الاستفهاميّة مع دخول حرف الجرّ عليها .

وثمّة مسائل نحويّة وصفها بأنّها لا تجوز ، مع ورودها في القرآن الكريم وهي : وقوع المسند إليه جملة ، ومجيء تمييز العدد (اثنا عشر) جمعًا منصوبًا ، ومجيء الجملة بدلًا من المفرد ، ومجيء (قعد) بمعنى صار ، وحذف فعل الشرط بعد (ما) الشرطيّة ، ومجيء (مِنْ) زائدة في الإيجاب والمعرفة ، ودخول (الواو) الحاليّة على الفعل المضارع المثبت .

وهناك مسائل أُخر وصفها بأنّها (ليست بشيء – لا حجة في شيء من ذلك) مع وجود تراكيب قرآنية تؤيّدها ، وهي: مجيء (كادَ) زائدة ، ومجيء (إلى) بمعنى (مع) .

- هناك مسائل نحويّة جاءت متعارضة مع قواعد جمهور النحويين ، ولكنّ أبا حيّان أيّدها ، ووافق عليها ؛ لأنّ لها أمثلة من القرآن الكريم تؤيّدها ، وهي : جواز حذف الاسم الموصول وإبقاء صلته ، ومجيء الحال متقدمًا على صاحبه الجارّ والمجرور، ومجيء الحال جامدًا ، ووقوع الجملة الماضويّة حالًا من دون أن تتصدر بـ (قد) ، ووقوع الجملة بدلًا من المفرد ، ومجيء الجملة الخبريّة معطوفة على الجملة الإنشائيّة أو العكس ، وعطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ، ومجيء مميّز (كم) الاستفهاميّة مجرورًا بـ (مِن) .

وثمّة تراكيب قرآنيّة تحدّث عنها أبو حيّان من الناحية النحويّة ، وذكر فيها رأي جمهور النحويين ، ورأي المخالفين لهم ، ولكنّه سكت عنها ، ولم يرجّح رأيًا بعينه، وكأنّه قبل الرأيين معًا ، وهي : مجيء اسم الإشارة اسمًا موصولًا من غير شرط أو قيّد ، ومجيء كلّا بمعنى حقّا ، ومجيء (نفس وعين) توكيدًا لضمير الرفع المتصل من دون ضمير منفصل أو فاصل ، ومجيء اللام بمعنى (في) ، وومجيء (من) لابتداء الغاية الزمانيّة ، ، ومجيء (هل) بمعنى (قد) ، ومجيء (إلّا) بمعنى سواء ، ومجيء (أو) بمعنى (الواو).

روافد البحث

روافد البحث

القرآن الكريم

- أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو : رشيد عبد الرحمن العبيدي ، ط١ ، مطبعة سلمان الأعظمي ، بغداد ، ١٩٦٩م .
- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر : شهاب الدين الدمياطي (ت١١١٧هـ) ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م .
- أدب الكاتب لأبي محمد عبدالله الدنيوري (ت٢٧٦هـ) ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٨م .
- ارتشاف الضرب مِن لسان العرب : لأبي حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٨م .
- ارشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبو السعود) : لأبي السعود بن محمد العمادي (ت ٩٨٢هـ) ، تحقيق : عبد القادر أحمد عطا ، مطبعة السعادة ، الرياض ، ١٩٩٧م .
- الإرشاد إلى علم الاعراب : شمس الدين محمد بن أحمد القرشي الكيشي (ت٦٩٥هـ) ، تحقيق : عبدالله علي الحسيني البركاني ، محسن سالم العميري ، ط١ ، جامعة أم القرى ، السعودية ، ١٩٨٧م .
- الأزهية في علم الحروف : علي بن محمد النحوي الهروي (ت٤١٥هـ) ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، ط١ ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٩٩٣م.
- أساس البلاغة ، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م .
- الأساليب الانشائية في النحو العربي : عبد السلام محمد هارون ، ط٥، مطبعة الخانجي ، القاهرة ، ٢٠٠١م .
- أسرار العربية : لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد بهجت البيطار ، ط١ ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٩٩٥م .

- أسلوب (إذ) في ضوء الدراسات النحوية والقرآنية : عبد العال سالم مُكرم ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٨م .
- الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين السيّوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق : عبد العال سالم مُكرم ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٥م .
- الاصباح في شرح الاقتراح : محمود فجّال ، ط١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٩م.
- أصول النحو العربي : محمد خير الحلواني ، ط١ ، الناشر الأطلسي ، الرباط ، ١٩٨٣م .
- الأصول في النحو : لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، ط٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٦م .
- أضواء البيان في إضاح القرآن بالقرآن ، لمحمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ) ، ط١، مجمع الفقه الإسلامي ، جدّة ، ١٩٩٩م .
- إعراب الجمل وأشباه الجمل ، فخر الديّن قباوة ، ط٥ ، دار القلم العربي ، سوريا ، ١٩٨٩م .
- إعراب القرآن ، إسماعيل بن محمد الأصبهاني (ت ٤٣٥هـ)، تحقيق : فائزة بنت عُمر المؤيد ، ط١، مكتبة الملك فهد ، السعودية ، ١٩٩٥م.
- إعراب القران ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ) ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٥م .
- إعراب القرآن العظيم : زكريا الانصاري (ت٩٢٦هـ) ، رسالة ماجستير ، موسى علي موسى مسعود ، إشراف : محمد علي حسنين صبرة ، جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم ، ٢٠٠١م .
- إعراب القران الكريم : محمد الطيّب الإبراهيم ، ط ٤ ، دار النفائس ، بيروت ، ٢٠٠٩م .
- إعراب القران الكريم الميسر ، محمّد الطيب الأبراهيم ، ط٤، دار النفائس ، بيروت ، ٢٠٠٩م .
- إعراب القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم : محمد محمود القاضي ، ط١، دار الصحوة ، القاهرة ، ٢٠١٠م .

- إعراب القرآن وبيانه ، محيي الدين الدرويش ، ط٧ ، دار اليمامة ، دمشق، ١٩٩٩م .
- الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل ، بهجت أعبد الواحد صالح ، ط١، دار الفكر ، الاردن ، ١٩٩٣م .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : لأبي عبدالله الحسين بن أحمد ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) ، ط١ ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٨٥م .
- الاقتراح في أصول النحو : جلال الدّين السيّوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق : عبد الحكيم عطيّة ، ط٢ ، دار البيروتي ، ٢٠٠٦م .
- أكتم بن صيفي التميمي وإسهاماته الفكرية قبل الاسلام ، إبراهيم محمد علي ، مجلة كلية العلوم الاسلامية ، جامعة الموصل ، المجلد السابع ، العدد(١٤-٢) ، ٢٠١٣م .
- أمالي ابن الشجرّي : هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق : محمود محمد الطناحي ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٢م .
- الانتصار لسيبويه على المُبّرد : لأبي العبّاس أحمد بن محمد بن ولاد (ت٣٣٢هـ) ، تحقيق : زُهير عبد المحسن سُلطان ، ط١ ، دار الرسالة ، بيروت، ١٩٩٦م.
- الانتصاف من الانصاف : لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١ ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠٠٧م .
- الانصاف في مسائل الخلاف ، كمال الدين أبي بركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، ط١ ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠٠٧م .
- أنوار التنزيل في اسرار التأويل (تفسير البيضاوي) ، ناصر الدين أبي الخير عبد الله البيضاوي الشيرازي (ت ٦٩١هـ) ، ط١، دار إحياء التراث ، بيروت ، ١٩٩٨م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : لأبي محمد عبدالله جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١هـ) ، ط١ ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠٠٧م .

- ائتلاف النصرة في إختلاف نُحاة الكوفة والبصرة : لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي (ت٨٠٢هـ) ، تحقيق : طارق الجنابي ، ط١ ، مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٧م .
- ايجاز البيان في معاني القرآن : محمود بن أبي الحسن النَّيسابوري (ت٥٥٣هـ) ، تحقيق : حنيف بن حَسَن القاسمي ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، مصر ، ١٩٩٥م .
- الإيضاح العضدي : لأبي علي الفارسيّ (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق : حسن شاذلي فرهود ، ط١ ، جامعة الرياض ، كلية الآداب ، ١٣٨٩هـ .
- الإيضاح في شرح المفصل : لأبي عمرو عثمان بن عمر (ابن الحاجب) (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق : موسى بناي العليلي ، ط١ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٦م .
- باهر القرآن في معاني مشكلات القرآن : محمود بن أبي النيسابوري (ت٥٥٣هـ)، تحقيق : سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي ، ط١ ، جامعة أم القرى ، السعودية ، ١٩٩٨م .
- بحر العلوم (تفسير السمرقندي) لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت٣٧٥هـ)، تحقيق : علي محمد مَعّوض ، عادل أحمد عبد الموجود ، زكريا عبد المجيد النوتي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٣م .
- البحر المحيط : لمحمد بن يوسف ، أبو حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض ، زكريا عبد المجيد النوتي، أحمد النجولي الجمل ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٣م .
- البرهان في علوم القرآن : بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت١٣٤٤هـ)، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١ ، دار التراث ، القاهرة ، ١٩٨٨م.
- البسيط في شرح جُمل الزجّاجي : لأبن أبي الربيع الأشبيلي السّبتي (ت٦٨٨هـ) ، تحقيق : عيّاد بن عبد الثبيتي ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، ١٩٨٦م.
- البسيط في شرح جُمل الزجّاجي : لأبي الحسن عليّ بن مومن ابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م .

- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز : مجد الدّين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت٨١٧هـ) ، تحقيق : محمد عليّ النجار ، ط٣ ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٩٦م .
- بغية الوعاة في طبقات النحويين والنحاة ، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاءه ، مصر ، ١٩٦٤م.
- بلوغ المرام مِن أدلة الأحكام : أحمد بن علي بن حجر العَسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق : ماهر ياسين الفحل ، ط١ ، دار المقبس ، السعودية ، ٢٠١٤م .
- بيان المعاني : ملا حويش آل غازي عبد القادر (ت١٩٩٤م) ، ط١ ، مطبعة الترقي ، ١٣٨٢هـ .
- البيان في شرح اللمع ، لعمر بن إبراهيم الكوفي (ت ٥٣٩هـ) ، تحقيق : علاء الدين حمويّة ، ط١، دار عمّار للطباعة والنشر ، الأردت ، ٢٠٠٢م .
- البيان في غريب إعراب القرآن : أبو البركات بن الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق : طه عبد الحميد طه ، مصطفى السقا ، ط١ ، الهيئة المصرية للكتاب ، مصر ، ١٩٨٠م
- تاج العروس مِن جواهر القاموس : محمّد مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) ، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، الكويت ، ٢٠٠١م .
- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ، محمد المحتار وَلد أباه ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٨م .
- تأويل مشكل إعراب القرآن ، لأبن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) ، تحقيق : أحمد صقر ، دار الفكر ، بيروت ، ط١، ١٩٩٨م .
- تأويلات أهل السنة ، لمحمد بن محمد الماتريدي (ت ٣٣٣هـ) ، تحقيق : مجدي باسلوم ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٥م .
- التبصرة والتذكرة : لأبي محمد عبدالله بن عليّ بن إسحاق الصميري (ت٤٣٦هـ)، تحقيق : فتحي أحمد مصطفى عليُّ الدّين ، ط١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٢م.

- التبيان في إعراب القرآن : لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) ، تحقيق : سعد كريم الفقي ، ط١ ، دار اليقين ، مصر ، ٢٠٠١م .
- التبيان في تفسير القرآن (تفسير الطوسي) ، لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ) ، تحقيق : أحمد حبيب قصير العاملي ، د . ط ، إحياء التراث العربي ، بيروت، ١٩٨٨م .
- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة : لزين الدين بن مظفر بن الوردي (ت٧٤٩هـ) ، تحقيق : عبدالله بن علي الشلال ، ط١ ، مكتبة رشد ، السعودية ، ٢٠٠٨م .
- التحرير والتنوير ، محمد الطاهر بن عاشور ، ط١، الدار التونسية ، ١٩٨٤م .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب : الأعلم الشنتمري (ت٤٤٦هـ) ، تحقيق : الزهير عبد المحسن السلطان ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٤م .
- التخمير في صنعة الإعراب : صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط١ ، دار الغرب الاسلامي ، ١٩٩٠م .
- تذكرة الأديب في تفسير الغريب : لجمال الدين أبي الفرج ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) ، تحقيق : طارق فتحي السيّد ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٤م .
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل : لأبي حيّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق : حسين هنداوي ، ط١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٩٨م .
- ترشيح العلل في شرح الجمل : صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ) ، تحقيق : عادل محسن سالم العميري ، ط١ ، جامعة أم القرى ، السعودية ، ١٩٩٨م .
- التسهيل لعلوم التنزيل : لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جُزي الكلبي (ت٧٤١هـ)، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٥م .
- التضمين النحوي في القرآن الكريم ، محمد نديم فاضل ، ط١، مكتبة دار الزمان ، السعودية ، ١٤٢٦هـ .

- التطبيق النحوي والصرفي ، لعبده الراجحي ، ط١، دار الكتب الجامعية ، مصر ، ١٩٩٢م .
- التطور النحوي للغة العربية لبرجشتراسر ، رمضان عبد التواب ، ط٢، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٤م .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : محمد بن بدر الدين الدماميني (ت٨٢٧هـ) ، تحقيق : محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٣م .
- تفسير ابن أبي زمين : لأبي عبدالله محمد بن أبي زمين (ت٣٩٩هـ) ، تحقيق : أبي عبدالله حسين بن عكاشة ، محمد بن مصطفى الكنز ، ط١ ، مطبعة الفاروق الحديثة ، مصر ، ٢٠٠٢م .
- تفسير ابن عرفة : لأبي عبدالله محمد بن محمد الورغمي (ت٨٠٣هـ) ، تحقيق : جلال السيّوطي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٨م .
- التفسير البسيط : لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت٤٦٨هـ) ، تحقيق : سليمان بن إبراهيم بن محمد الحصين ، ط١ ، مكتبة الملك فهد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، ١٤٣٠هـ .
- تفسير الدّرّ المنثور في التفسير المأثور : لِعبد الرحمن بن الكمال جلال الدّين السيوطي (ت٩١١هـ) ، ط١ ، دار الفكر ، بيروت ، ٢٠١١م .
- تفسير الراغب الأصفهاني : لأبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ) ، تحقيق : محمد عبد العزيز بسيوني ، ط١ ، كلية الآداب ، جامعة طنطا ، ١٩٩٩م .
- تفسير القرآن : لأبي المظفر السمعاني (ت٤٨٩هـ) ، تحقيق : أبي تميم ياسر بن إبراهيم ، ط١ ، دار الوطن ، الرياض ، ١٩٩٧م .
- تفسير القرآن العظيم : إسماعيل بن عمر بن كثير (ت٧٧٤هـ) ، تحقيق : حكمت بن بشير بن ياسين ، ط١ ، دار ابن الجوزي ، السعودية ، ١٤٣١هـ .
- تفسير القرآن العظيم : لعبد الرحمن بن محمد ابن إدريس ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) ، تحقيق : أسعد محمد الطيب ، ط١ ، مركز الدراسات والأبحاث ، مكة ، ١٩٩٧م .

- تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه : محمد علي طّه الدُّرَّة ، ط١ ، دار ابن كثير ، دمشق ، ٢٠٠٩م .
- تفسير القمي : لأبي الحسن علي بن إبراهيم القمي (ت٣٢٩هـ) ، ط١ ، مؤسسة الأمام المهدي ، قم المقدسة ، ١٤٣٥هـ .
- التفسير الكاشف : لمحمد جواد مغنية ، ط٤ ، دار الأنوار ، بيروت ، ١٩٩٧م .
- التفسير المأمون على منهج التنزيل والصحيح المسنون : مأمون حمّوش ، ط١ ، وزارة الاعلام السورية ، دمشق ، ٢٠٠٦م .
- التفسير المبين : لعبد الرحمن بن حسن النفيسة ، ط١ ، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة ، السعودية ، ١٤٢٩هـ .
- التفسير المظهري : محمد ثناء الله المظهري ، تحقيق : غلام نبي التونسي ، ط١، مكتبة الرشدية ، باكستان ، ١٤١٢هـ .
- تفسير الميزان : محمد حسين الطباطبائي ، ط١، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ١٩٩٧م .
- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل): لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي ، تحقيق : زكريا عميرات ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠١٤م .
- تفسير الواحدي (الوسيط في تفسير القرآن المجيد) ، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨هـ) ، تحقيق : عادل أحمد عبد الجواد ، علي محمد معوض ، أحمد محمد صيرة ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٤م .
- التفسير الوسيط للقرآن الكريم : محمد سيد طنطاوي ، ط٢ ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٩٨٧م .
- تفسير جوامع الجامع : لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) ، ط١ ، تحقيق مؤسسة النشر الاسلامي ، قُم ، ١٤٢٣هـ .
- تفسير حدائق الروح والريحان في رواسي علوم القرآن : لمحمد الأمين بن عبدالله الهرري (ت١٤٤١هـ) ، ط١ ، دار طوق النجاة ، بيروت ، ٢٠٠١م .
- تفسير روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني : لأبي الفضل شهاب الدين الآلوسي (ت١٢٧٠هـ) ، ط١ ، دار إحياء التراث ، بيروت ، ١٤١٠

- تفسير زاد المسير في علم التفسير ، لأبي الفتح عبد الرحمن ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) ، ط١، دار ابن حزم ، بيروت ، ٢٠٠٢م .
- تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان : لِنظام الدّين الحسن بن محمّد القمّي النيسابوري (ت هـ) ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٦م .
- تفسير غريب القرآن : لأبي محمّد عبدالله بن قُتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) ، تحقيق : أحمد صفر ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٨م .
- تفسير فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية مِن علم التفسير ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن عميرة ، دار الوفاء، القاهرة ، ١٤١٤هـ .
- تفسير مقاتل بن سليمان : لأبي الحسن مقاتل بن سليمان الأزدي (ت١٥٠هـ) ، تحقيق : عبدالله محمود شحاته ، ط٢ ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، ٢٠٠٢م.
- التفصيل في إعراب آيات التنزيل : عبد اللطيف محمّد الخطيب ، سعد عبد العزيز مصلوح ، رجب حسن العلوش ، ط١ ، مكتبة الخطيب ، الكويت ، ٢٠١٥م .
- التقعيد النّحوي بين سلطة العقل وإكراهات النقل : لعبد القادر حمراني ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، المجلد : ٨ ، العدد : ١ ، جسور المعرفة ، ٢٠٢٢م.
- التمّام في تفسير أشعار هُذيل ممّا أغفله أبو سعيد السكري : لأبي الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : أحمد ناجي القيسي ، خديجة عبد الرزاق الحديثي، أحمد مغلوب ، ط١ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦٢م .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : لِمحب الدّين محمّد بن يوسف (ناظر الجيش) (ت٧٧٨هـ) ، تحقيق : علي محمّد فاخر ، جابر محمّد البراجة ، إبراهيم جمعة العجمي ، جابر السيّد مُبارك ، علي السنوسي محمّد ، محمد راغب نزّال ، ط١ ، دار السلام ، مصر ، ٢٠٠٧م .
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : حسن محمود هنداوي ، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية ، الكويت ، ٢٠٠٩م .

- تنوير المقباس من تفسير ابن عبّاس : لعبدالله بن عبّاس الهاشمي (ت٦٨هـ) ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٣م .
- تهذيب اللغة : لِمحمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ) ، تحقيق : محمّد عوض مرعب ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠١م .
- توجيه اللَّمع : لأحمد بن الحسين بن الخبّاز (ت٦٣٨هـ) ، تحقيق : صابر زكي محمّد دياب ، ط٢ ، دار السلام ، مصر ، ٢٠٠٧م .
- التوجيه النحوي في قراءة عيسى بن عمر : مسلم جواد كاظم ، إشراف : عبّاس علي إسماعيل ، جامعة كربلاء ، كلية العلوم الإسلامية ، ٢٠٢٢م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : لأبي محمّد الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، ط١ ، دار الفكر العربي ، بيروت ، ٢٠٠١م .
- تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن (تفسير السعدي) : عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، ط١، وزارة الشؤون الاسلامية والأوقاف والدعوة ، السعودية، ٢٠٠١م .
- جامع البيان في تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) ، تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي ، ط١، دار هجر ، القاهرة ، ٢٠٠١م .
- جامع البيان في تفسير القرآن : لِمحمّد بن عبد الرحمن الإيجي (ت٩٠٥هـ) ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٤م .
- جامع الدّروس العربيّة : لِمصطفى الغلاييني ، ط٣٠ ، المكتبة العصرية ، بيروت، ١٩٩٤م .
- الجامع لأحكام القرآن : لأبي عبدالله بن محمد القرطبي (ت٦٧١هـ) ، ط٢ ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٣٥.
- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه : لِمحمود صافي ، ط٢ ، دار الرشيد ، بيروت ، ١٩٩٥م .

- الجمل في النحو : لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ) ، تحقيق : خديجة محمّد حسين باكستاني ، إشراف محسن سالم العُميري ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، السعودية ، ١٤٠٨هـ .
- الجُمل في النحو : للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : فخر الدّين قباوة ، ط١، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٥م .
- الجنى الداني في حروف المعاني : لأبي محمّد الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) ، تحقيق : فخر الدّين قباوة ، محمّد نديم فاضل ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٣م .
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن : عبد الرحمن بن محمد الثعالبي (ت٨٧٥هـ)، تحقيق : هلي محمد عوض ، عادل أحمد عبد الموجود ، ط١، دار إحياء التراث، بيروت ، ١٩٩٧م .
- حاشية الخُضري على شرح ابن عقيل : لِمحمّد الخُضري ، ط١ ، دار الفكر ، بيروت ، ٢٠٠٣م .
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي : لأحمد بن محمّد شهاب الدّين الخفاجي، ط١ ، دار صادر ، بيروت ، ١٢٨٣هـ .
- حاشية الصبّان : لمحمّد أبي الفرقان بن علي الصّبّان ، تحقيق : طه عبد الرّؤف سعد ، المكتبة التوقيفية .
- حاشية القُنوي على تفسير البيضاوي : عصام الدّين إسماعيل بن محمّد الحنفي (ت١١٩٥هـ) ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠١م .
- حاشية يس على شرح قطر الندى : ليَسْ بن زين العابدين الحمصي (ت ١٠٦١هـ) ، تحقيق : كريم حبيب كريم الكمولي ، ط١، المؤسسة اللبنانية للكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠١٦م .
- الحجة في عِلل القراءات السّبع : لأبي علي الحسن بن عبد الغفّار الفارسيّ (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمّد معوّض ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٧م .

- حدائق الروح والريحان في روابي القرآن ، لمحمد الأمين عبد الله الهرري ، ط١، دار طوق الحمامة ، بيروت ، ٢٠٠١م .
- الحدائق النّديّة في شرح الفوائد الصّمديّة : علي خان المدني (ت١١٢٠هـ) ، تحقيق : أبو الفضل سجادي ، ط٢ ، مؤسسة ذوي القربى ، قُم ، ١٣٨٨هـ .
- حروف المعاني ، لأبي القاسم عبد الرحمن ابن اسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، ط٢، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٦م .
- حروف المعاني وتوجيهها في كتاب بلوغ المرام : لبكاري مكامي فقيه ، إشراف : محمّد أحمد الشامي ، جامعة أُم درمان الإسلامية ، السودان ، ٢٠١٢م .
- حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (تفسير الكشاف)، لجار الله أبي القاسم محمد بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوّض ، ط١ ، مكتبة العبيكان، الرياض ، ١٩٩٨م .
- الحماسة البصرية ، صدر الدين علي بن أبي الفرج الحسن البصري (ت ٦٥٦هـ) ، تحقيق : عادل سليمان جمال ، ط١، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٩م .
- خزانة الأدب ولُب لُباب لسان العرب : لِعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمّد هارون ، ط٤ ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٩٧م
- الخصائص : لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمّد علي النجار ، ط١ ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ١٩٥٣م .
- الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون : لأحمد بن يوسف (السّمين الحلبي) (ت٧٥٦هـ) ، تحقيق : أحمد محمّد الخيّاط ، ط١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٩٧م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم : لمحمّد عبد الخالق عضيمة ، ط١ ، دار الحديث، القاهرة ، ١٩٩٧م .
- دراسات نقدية في اللغة والنحو ، لكاصد ياسر الزيدي ، ط١، دار اسامة ، عمّان ، ٢٠٠٣م .
- درج الدُّرر في تفسير الآي والسور : لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) ، تحقيق : طلعة صلاح الفرحان ، محمد أديب شكور ، ط١ ، دار الفكر ، بيروت ، ٢٠٠٩م .

- دلائل الإعجاز : لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ) ، تحقيق : محمود محمّد شاكر ، ط١ ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٩٢م .
- ديوان ابن ميادة ، تحقيق : حنا جميل حداد ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٩٨٢م .
- ديوان أبي النجم العجلي : الفضل بن قدامة (ت١٣٠هـ) ، تحقيق : محمّد أديب عبد الواحد جمران ، ط١ ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ٢٠٠٦م .
- ديوان أبي ذؤيب الهذلي ، تحقيق : انطونيوس بطرس ، ط١، دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٣م .
- ديوان أبي صخر الهذلي ، لعبد الجواد الطيب ، ط١، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨١م .
- ديوان الأحوص الأنصاري ، تحقيق : عادل سليمان جمال ، ط٢، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٠م .
- ديوان الأسود بن يعفر النهشلي ، ، تحقيق : نوري حمودي القيسي ، مطبعة الجمهورية ، بغداد ، ١٩٧٠م .
- ديوان الأعشى الكبير : ميمون بن قيس ، ط١، دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٨م .
- ديوان السّموْل ، لأبي عبد الله نفطويه ، تحقيق : واضح الصمد ، ط١، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٦م .
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني ، تحقيق : صلاح الدين الهادي ، ط١، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٦م .
- ديوان العباس بن مرداس السلمي ، تحقيق يحيى الجبوري، ط١، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،١٩٩١م .
- ديوان الفرزدق : تحقيق : علي فاعور ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٧م .
- ديوان المتنبي (ت٣٥٤هـ) ، ط١ ، دار بيروت للطباعة ، بيروت ، ١٩٨٣م .
- ديوان المُسيب بن علس : تحقيق : عبد الرحمن محمّد الوصيفي ، ط١ ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ٢٠٠٣م .

- ديوان النابغة الجعدي ، تحقيق : واضح الصمد ، ط١، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٨م .
- ديوان النابغة الذبياني : تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، ط٣، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٦م .
- ديوان النمر بن تولب العكلي ، تحقيق : محمد نبيل طرفي ، ط١، دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٠م .
- ديوان امرئ القيس ، دار المعارف ، مصر،١٩٨٤م .
- ديوان تأبطَ شراً وأخباره : تحقيق : علي ذو الفقار شاكر ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، ١٩٨٤م .
- ديوان جرير . ط١، دار بيروت للطباعة ، ١٩٨٦م .
- ديوان جرير ، ط١، دار بيروت للطباعة ، بيروت ، ١٩٨٦م .
- ديوان جميل بثينة ، ط١، دار صادر ، بيروت ، ١٩٨٢م .
- ديوان حاتم الطائي: تحقيق : احمد رشاد، ط٣، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م .
- ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري : تحقيق : عبدا مهنّا ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٤م
- ديوان ذي الرّمة : تحقيق : عبد الرحمن المصطاوي ، ط١ ، دار المعرفة ، بيروت، ٢٠٠٦م .
- ديوان زهير بن أبي سلمى : تحقيق : عليّ حسن فاعور ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٨م .
- ديوان طُرفة بن العبد : تحقيق : مهدي محمّد ناصر الدّين ، ط٣ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٢م .
- ديوان عبد الرحمن بن حسّان الأنصاري : تحقيق : سامي مكي العاني ، ط١، مكتبة المعارف ، بغداد ، ١٩٧١م .
- ديوان عبيد الله الرقيات ، تحقيق : محمد يوسف نجم ، ط١، دار صادر ، ٢٠٠٩م .
- ديوان عدي بن زيد العبادي ، تحقيق،محمد جبار المعبد، دار الجمهورية ، بغداد،١٩٦٥م .

- ديوان علقمة بن عبدة الفحل ، ط١، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٩٣م .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة : تحقيق : فايز محمّد ، ط٢ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٩٦م .
- ديوان عمرو بن معدي كرب الزُبيدي : تحقيق : مطاع الطرابيشي ، ط٢ ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٩٨٥م .
- ديوان عنترة بن شداد . ط٢، دار المعرفة ، بيروت ، ٢٠٠٤م .
- ديوان قيس بن المُلوح : تحقيق : يُسرى عبد الغني ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٩م .
- ديوان كثير عزَّة ، تحقيق : إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٧١م .
- ديوان كعب بن زهير ، لأبي سعيد السكري ، تحقيق : مفيد قميحة ، ط١، دار الشواف ، الرياض، ١٩٨٩م .
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري : تحقيق : مجيد طراد ، ط١ ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٧م .
- ديوان ليلى الأخيلية ، ط١، دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٦٧م .
- ديوان مسكين الدارمي ، تحقيق : عبد الله الجبوري ، خليل إبراهيم العطية ، ط١، دار البصري ، بغداد ، ١٩٧٠م .
- ديوان مسكين الدرامي : تحقيق : عبد الله الجبوري ، خليل إبراهيم العطيه ، ط١، مطبعة دار البصري ، بغداد ، ١٩٧٠م .
- ردّ البهتان عن إعراب آيات القرآن : يوسف بن خلف بن محل العيساوي ، ط١، دار ابن الجوزي ، القاهرة ، ١٤٣١هـ .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني : لأحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ) ، تحقيق : أحمد محمّد الخراط ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٣٩٤هـ .
- روح البيان في تفسير القرآن : إسماعيل حقي البروسوي (ت ١١٣٧هـ) ، ط١، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٨م .

- روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني ، لأبي الفضل شهاب الدين الألوسي (ت١٢٧٠هـ) ، ط١، دار احياء التراث ، بيروت ، ١٩٩٧م .
- زاد المسير في علم التفسير : لأبي الفرج جمال الدين الجوزي البغدادي ، ط١ ، دار أبن حزم ، بيروت ، ٢٠٠٢م .
- زهر الأكم في الأمثال والحكم ، الحسن بن مسعود بن محمد اليوسي (ت١١٠٣هـ) ، تحقيق : محمد حجي ، محمد الأخضر ، ط١، دار الثقافة ، المغرب ، ١٩٨١م.
- سر صناعة الإعراب : لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : حسن هنداوي .
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٤م .
- شرح ابن عقيل : لبهاء الدّين عبدالله بن عقيل العُقيلي (ت٧٦٩هـ) ، ط٢٠ ، دار التراث ، القاهرة ، ١٩٨٠م .
- شرح أبيات سيبويه : لأبي جعفر أحمد بن محمّد النحّاس (ت٣٣٨هـ) ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، ط١ ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦م .
- شرح أبيات سيبويه : لأبي محمّد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت٣٨٥هـ) ، تحقيق : محمّد عليّ الريح هاشم ، ط١ ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٩٧٤م .
- شرح أبيات مُغني اللبيب : لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ، تحقيق: عبد العزيز رباح ، أحمد يوسف دقاق ، ط٢ ، دار المأمون للتراث ، بغداد ، ١٩٨٨م .
- شرح أشعار الهذيليين ، لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت ٨٢٧هـ) ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، دار العروبة ، القاهرة ، ١٩٦٥م .
- شرح الأشموني (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، أبو الحسن نور الدين الأشموني (ت ٩٠٠هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١، مطبعة البابجي وأولاده ، مصر ، ١٩٣٩م .
- شرح التحفة الوردية : لزين الدّين أبي حفص عمر بن مظفر الوردي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق : عبدالله عليّ الشلال ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٩٨٩م

- شرح التسهيل : لجمال الدّين ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن السيّد، محمّد بدوي المختون ، ط١ ، دار هجر ، بيروت ، ١٩٩٠م .
- شرح التصريح على التوضيح : لخالد بن عبدالله الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، تحقيق : محمّد باسل عيون السّود ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٠م .
- شرح الجمل في النحو : لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، تحقيق : علي حيدر ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٢م .
- شرح الدماميني على مغني اللبيب : لمحمّد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٨هـ) ، تحقيق : أحمد عزو عناية ، ط١ ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، ٢٠٠٧م .
- شرح الرّضيّ على الكافية : الرّضّي الدّين محمّد بن الحسن الأستر آبادي (ت٦٨٦هـ) ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، ط٢ ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي، ١٩٩٦م .
- شرح الشواهد الشعريّة في أُمَّات الكتب النحويّة : محمد بن محمد حسن شُراب ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ٢٠٠٧م .
- شرح ألفية ابن معط ، جمعة الشوملي ، تحقيق : علي موسى الشوملي ، ط١، مكتبة الخانجي ، الرياض، ١٩٨٥م .
- شرح ألفية ابن معيطٍ ، يحيى بن عبد المعطي (ت ٥٦٤هـ) ، تحقيق : علي موسى الشوملي ، ط١، مكتبة الخريجي ، الرياض، ١٩٨٥م .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : لأبي بكر محمّد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت٣٢٨هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمّد هارون ، ط٥ ، دار المعارف، بيروت ، ١٩٩٧م .
- شرح الكافية الشافية : لجمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، ط١، دار المأمون للتراث ، بغداد ، ١٩٨٢م .
- شرح اللمع ، لابن الدهان : لأبي القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي (ت ٤٥٦هـ) ، تحقيق : فائز الفارس ، ط١، دار الكويت ، ١٩٨٤م .
- شرح المُفصل : لموفق الدّين أبي البقاء بن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، تحقيق : إميل بدع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠١م .

- شرح المكودي : لأبي زيد عبد الرحمن بن عليّ المكودي (ت٨٠٧هـ) ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠٠٥م .
- شرح جُمل الزّجّاجي : لأبي الحسن عليّ بن مؤمن ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق : فوّاز الشعّار ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م .
- شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام ، لأبي زكريا يحيى بن علي بن محمّد التبريزي (ت٥٠٢هـ) ، تحقيق : فريد الشيخ ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٠م.
- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام ، شرح أبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت ٥٧هـ) ، ط١، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩١م .
- شرح ديوان علقمة بن عبده الفحل : تحقيق : أحمد صقر ، ط١، مكتبة المحمودية التجارية ، القاهرة ، ١٩٣٥م .
- شرح سُنن أبي داوود : شهاب الدّين أبي العبّاس بن رسلان المقدمي (ت٨٤٤هـ)، تحقيق : خالد الرَّباط ، ياسر كمال ، أحمد سليمان ، ط١ ، دار الفلاح ، مصر، ٢٠١٦م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : لجمال الدّين أبي محمّد عبدالله بن يوسف ابن هشام (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : محمّد أبو فضل عاشور ، ط١ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠١م .
- شرح شواهد الإيضاح : عبدالله بن بري (ت٥٨٢هـ) ، تحقيق : عبد مصطفى درويش ، محمّد مهدي علام ، ط١ ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٨٥م .
- شرح شواهد المغني : جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، لجنة التراث العربي ، بيروت ، ١٩٨٨م .
- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ : لجمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري ، ط١، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٧م.
- شرح قصيدة بانت سعاد ، جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : عبد الله عبد القادر الطويل ، ط١، المكتبة الاسلامية ، مصر ، ٢٠٢٠م.

- شرح كتاب الحدود في النحو ، لعبد الله بن أحمد الفاهكي (ت ٩٧٢هـ) ، تحقيق : المتولى رمضان أحمد الدميري ، ط١، ١٩٨٨م .
- شرح ملحة الإعراب : لأبي محمّد القاسم بن عليّ الحريري (ت٥١٦هـ) ، تحقيق : فائز فارس ، ط١ ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، الأردن ، ١٩٩١م
- شعر أبي زبيد الطائي : تحقيق : نوري حمودي القيسي ، ط١، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٧م .
- شعر الأحوص الأنصاري : تحقيق : عادل سليمان جمال ، ط٢ ، مطبعة المدني، السعودية ، ١٩٩٠م .
- شعر الزّبرقان بن بدر وعمر بن الأهتم : تحقيق : سعود محمود الجابر ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٤م .
- شعر المقنع الكندي ، تحقيق : أحمد سامي زكي منصور ، جامعة طنطا ، كلية التربية ، مصر ، ٢٠١١م .
- شعر خِداش بن زهير العامري : مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٩٨٦م .
- شعر زيد الخيل الطائي ، تحقيق : أحمد مختار البرزة ، ط١، دار المأمون للتراث ، بيروت ، ١٩٨٨م .
- شعر قعنب بن أمُّ صاحب ، إبراهيم بن سعد الحُقيل ، ط١ ، المنظمة العربية للثقافة والعلوم ، سوريا ، ٢٠١٨م .
- شعر كعب بن زُهير دراسة فنية : لمنصور خالد الرواشدة ، إشراف : عليّ أرشيد المحاسنة ، رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة ، ٢٠٠٦م .
- الشعر والشعراء : لأبي محمّد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢١٣هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، ط١ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٨م .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل : لأبي محمد بن عيسى السلسيلي (ت٧٧٠هـ) ، تحقيق : الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي ، ط١ ، المكتبة الفيصلية ، السعودية ، ١٩٨٦م .

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : جمال الدّين بن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق : طه محسن ، ط١ ، مكتبة ابن تيمية ، السعودية ، ١٤٠٥هـ .
- صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت ٢٥٦هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، ط١ ، دار ابن كثير ، بيروت ،١٩٩١م .
- صحيح النسائي ، أحمد بن شعيب النسائي ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، ط١، مكتبة المعارف ، مصر ، ١٩٩٩م .
- صحيح مسلم ، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٨٧٥هـ) ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩١م .
- صفوة التفاسير : لمحمد علي الصابوني ، ط١، دار القرآن الكريم ، السعودية ، ١٩٩٨م .
- ضرائر الشعر : لأبن عصفور الأشبيلي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق : السيّد إبراهيم محمّد ، ط١ ، دار الأندلس ، القاهرة ، ١٩٨٠م .
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك : لمحمّد عبد العزيز النجار ، ط٣ ، ١٩٧٣م.
- ضياء الفرقان في تفسير القرآن : لِسيّد محمّد تقي النقوي ، ط١ ، دار الكتب الإسلامية ، طهران ، ١٣٩٤هـ .
- طبقات المفسرين ، لمحمد بن علي الداوودي (ت ٩٤٥هـ) ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م .
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : طاهر سليمان حمودة ، ط١ ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ١٩٩٨م .
- علل النحو ، للوراق : لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت ٣٢٥هـ) ، تحقيق : محمد جاسم محمد الدرويش ، ط١، مكتبة الرشد ، الرياض، ١٩٩٩م .
- علوم القرآن بين البرهان والاتقان ، دراسة مقارنة ، ط١، حازم سعيد حيدر، دار الزمان ، السعودية ، ١٤٢٠هـ .

- غرائب التفسير وعجائب التأويل : لبرهان الدّين محمود بن حمزة الكرماني (ت٩٠٥هـ) ، تحقيق : شمران سركال يونس العجلي ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، جدة ، ١٩٨٣م .
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان : لنظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٦م .
- الغُرة في شرح اللمع (مِن أول باب إنّ وأخواتها إلى آخر باب العطف) : لسعيد بن المبارك بن الدهان (ت٥٦٩هـ) ، تحقيق : فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، ط١ ، دار التدمرية ، مصر ، ٢٠١١م .
- غُرر الفوائد ودُرر القلائد (أمالي المرتضى): الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي (ت٤٣٦هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١ ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٥٤م .
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر : لمحمد بن أبي الفتح البعلي (ت٧٠٦هـ) ، تحقيق : ممدوح محمد خسارة .
- فتح البيان في مقاصد القرآن : لأبي الطيب صديق بن حسن القنوجي (ت١٣٠٧هـ) ، تحقيق : عبدالله إبراهيم الأنصاري ، ط١ ، المطبعة العصرية ، بيروت ، ١٩٩٢م .
- فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن ، ليحيى بن زكريا (ت ٩٢٦هـ) ، تحقيق : محمد علي الصابوني ، ط١، دار القرآن الكريم ، بيروت ، ١٩٨٣م .
- فتح الرحمن في تفسير القرآن : لمجير الدين بن محمد العُليمي (ت٩٢٧هـ) ، تحقيق : نور الدين طالب ، ط١ ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر ، ٢٠٠٩م .
- فتح القدير الجامع بين فنيّ الرّواية والدرايّة من علم التفسير: للشوكاني (ت١٢٥٠هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن عميرة ، لجنة التحقيق والبحث العلمي بدار الوفاء .
- فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغني اللبيب: محمد علي طه الدُّرّة، ط١، مطبعة الأندلسي، مصر.

- فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال ، لمحمد علي طه الدرة ، ط٢ ، مكتبة السوادي ، جدة ، ١٩٨٩م .
- الفروق اللغوية : لأبي هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري (ت٣٩٥هـ) ، تحقيق : محمد إبراهيم سليم ، ط١ ، دار العلم والثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٧م .
- الفكر النحوي في المنصوبات عند السيد الطباطبائي في الميزان : المنصوبات والأدوات أمثلة : سيف عبد الكريم علي ياسين ، إشراف الدكتور عبّاس علي إسماعيل ، جامعة كربلاء ، كلية العلوم الاسلامية ، رسالة ماجستير ، ٢٠٢١م .
- فوائد في مُشكل القرآن : عز الدين عبد العزيز عبد السلام ، تحقيق : سيد رضوان علي البدوي ، ط١ ، دار الشروق ، الكويت ، ١٩٦٧م .
- في التطبيق النحوي والصرفي ، عبده الراجحي ، ط١، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٢م .
- في النّحو العربي نقد وتوجيه : مهدي المخزومي ، ط٢ ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٨٦م .
- الفيض المحمدي والمدد الأحمدي : لأبي الهدى السيدي الرفاعي ، ط١ ، مطبعة الجوانب ، دمشق ، ١٩١١م .
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، لعبد العالم سالم مكرم ، الممكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة .
- الكافية في علم النحو ، لجمال الدين عثمان ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق : صالح عبد العظيم الشاعر ، مكتبة الأداب ، القاهرة.
- الكتاب : لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٨م
- كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط١، دار الغرب ، بيروت ، ١٣٩٦هـ .
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ، للمنتجب الهمذاني (ت ٦٤٣هـ) ، تحقيق : محمد نظام الدين الفتيح ، ط١، مكتبة دار الزمان ، السعودية ، ١٤٢٧هـ .

- كتاب اللامات : لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجّاجي (ت٣٣٧هـ) ، تحقيق : مازن المبارك ، ط١ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٥م .
- كتاب شرح أشعار الهذيليين : لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ، تحقيق : عبد الستار أحمد فرّاج ، ط١، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، ١٩٩٥م .
- كتاب شعر أبي زبيد الطائي ، تحقيق : نوري حمودي القيسي ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٧٦م .
- الكشاف ، لمحمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت ٣٥٨هـ) ، تحقيق : مصطفى حسين أحمد ، ط١، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٧م .
- كشف المشكل في النحو : لابن حيدرة اليمني ، ط١، دار الكتاب ، بيروت ، ط١، ١٩٩٨م .
- كشف المشكلات وايضاح المعضلات : لأبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (ت٥٤٣هـ) ، تحقيق : محمد أحمد الدّالي ، ط١ ، مطبعة الصباح ، دمشق ، ١٩٩٤م .
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن (تفسير الثعالبي) ، لأحمد بن محمد الثعلبي (ت ٤٢٧هـ) ، تحقيق : أبو محمد بن عاشور ، ط١، دار احياء التراث ، بيروت ، ٢٠٠٢م .
- الكناش في فني النّحو والصرّف : لعماد الدّين أبي الفداء إسماعيل بن الفضل (ت٧٣٢هـ) ، تحقيق : رياض بن حسن الحوّام ، ط١ ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠٠٤م .
- لباب التأويل في معاني التنزيل (تفسير الخازن) : علاء الدين علي بن محمد البغدادي (ت٧٢٥هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد علي شاهين ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٤م .
- اللباب في علل البناء والإعراب : لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، ط١، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٥م.

- اللباب في علوم الكتاب ، عمر بن علي بن عادل الدمشقي (ت ٨٨٠هـ) ، تحقيق : عادل أحمد عبد الجواد ، علي محمَّد معوّض ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م .
- لسان العرب : لأبي الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم أبن منظور (ت٧١١هـ) ، ط١ ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٧م .
- اللغات في القرآن : لإسماعيل بن عمرو المقرئ (ت هـ) ، تحقيق : صلاح الدّين المنجد ، ط١ ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، ١٩٤٦م .
- اللُمّحة في شرح الملحة : محمّد بن الحسن الصايغ (ت٧٢٠هـ) ، تحقيق : إبراهيم بن سالم الصاعدي ، ط١ ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤٢٤هـ .
- اللُّمع في العربية : لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : سميح أبو مُغلي ، ط١ ، دار مجدلاوي ، عمّان ، ١٩٨٨م .
- ما يجوز للشاعر في الضرورة : للقزاز القيرواني (ت٤١٣هـ) ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، صلاح الدّين الهادي ، ط١ ، مطبعة المدني ، مصر ، ١٩٨١م .
- المأثور في اللغة عن النضر بن شميل في معاجم العربية ، لسان العرب انموذجاً ، يوسف محمود أحمد المناصرة ، إشراف : أحمد أبو دلو ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، كلية الأداب ،الاردن ، ٢٠٠٥م .
- مالك ومُتمم إبنا نويرة اليربوعي : ابتسام مرهون الصفار ، مطبعة الرشاد ، بغداد، ١٩٦٨م .
- مجاز القرآن : لأبي عبيدة مُعَمر بن المثنى التيمي (ت٢١٠هـ) ، تحقيق : محمّد فؤاد سركين ، ط١ ، مطبعة الخانجي ، مصر .
- مجالس ثعلب : لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمّد هارون ، ط١ ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٥٠م .
- المجتبى مِن مشكل إعراب القرآن الكريم : أحمد بن محمّد الخراط ، ط١ ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف ، المدينة المنورة ، ١٤٢٦هـ .
- مجمع البيان في تفسير القرآن : لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت٥٤٨هـ) ، ط١ ، دار العلوم للتحقيق والطباعة ، بيروت ، ٢٠٠٥م .

- مُجمل اللغة : لأحمد بن فارس ، بن زكرياء القزويني (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، ط٢، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٦م .
- محاضرات الدكتور عبّاس علي إسماعيل ، النحو القرآني ، جامعة كربلاء ، كلية العلوم الأسلامية ، ٢٠١٩م .
- المُحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها : لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : علي النّجدي ناصف ، عبد الحليم النجار ، عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط١ ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٩٤م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : لأبي محمد عبد الحق بن عطيه الأندلسي (ت٥٤١هـ) ، ط١ ، دار ابن حزم ، بيروت ، ١٩٩٧م .
- المخبّل السعدي (حياته وما تبقى من شعره) : حاتم الضامن ، الاعدادية المركزية ، بغداد .
- مُختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها : لابي الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : حسين أحمد بو عبّاس ، ط١ ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامي ، الرياض ، ٢٠١٠م .
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع : لأبي عبدالله الحسن بن أحمد بن خالوية (ت٣٧٠هـ) ، ط١ ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .
- المخصّص : لأبي الحسن علي بن إسماعيل (ابن سيده) (ت٤٥٨هـ) ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٧م .
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي) : لأبي البركات عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي (ت٧١٠هـ) ، تحقيق : يوسف علي بديوي ، محيي الدّين ديب مستو ، ط١ ، دار الكلم الطيب ، بيروت ، ١٩٩٨م .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مهدي المخزومي ، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ١٩٥٨م .
- مدونتي : محاضرات الدكتور عبّاس علي إسماعيل ، ٢٠٢٠م .

- مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد : محمّد بن عمر نووي الجاوي (ت١٣١٦هـ) ، تحقيق :محمد أمين الصناوي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٧هـ .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها : لِعبد الرحمن جلال الدّن السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق : محمّد أحمد جاد المولى بك ، محمّد أبو الفضل إبراهيم ، علي محمّد البجاوي ، ط٣ ، دار التراث ، القاهرة ، ١٩٩٩م .
- المُساعد على تسهيل الفوائد : لِبهاء الدّين بن عقيل (ت٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمّد كامل بركات ، ط١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٢م .
- المسائل البصريات : لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق : محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، ط١ ، دار الكتاب ، بيروت ، ١٩٨٥م .
- المسائل الحلبيات : لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق : حسن هنداوي ، ط١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٧م .
- مسائل الخلاف النحوي في كتاب إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش ، فاطمة عبد الحسين صيهود ، إشراف : الدكتور عبّاس علي إسماعيل ، جامعة الكوفة ، كلية التربية للبنات ، ٢٠٢٠م .
- المسائل المشكلة (البغداديات) : لأبي عليّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق : صلاح الدّين عبدالله السينكاوي ، ط١ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٩م .
- مُشكل إعراب القرآن : لأبي محمّد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) ، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٤م .
- مصابيح المغاني في حروف المعاني : لِمحمّد بن علي بن إبراهيم بن الخطيب الموزعي (ت٨٢٥هـ) ، تحقيق : عائض بن نافع بن ضيف العمري ، ط١ ، دار المنار ، بيروت .
- المصباح المُنير في غريب الشرح الكبير : أحمد بن محمّد بن علي الفيومي (ت٧٧٠هـ) ، ط١ ، المكتبة العلمية ، بيروت .
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة : لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : شهاب ياسين حسين ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧م .

- معالم التنزيل (تفسير البغوي) ، لأبي محمد الحسين البغوي (ت٥١٦ هـ) ، ط١ ، دار ابن حزم ، بيروت ، ٢٠٠٢م .
- معاني الحروف : لأبي الحسن علي بن عيسى الرّماني (ت٣٨٤هـ) ، تحقيق : عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي ، ط١ ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٢٥هـ .
- المعاني الحسان في تفسير القرآن : عمر سليمان عبدالله الأشقر ، ط١ ، دار النفائس ، الأردن ، ٢٠١٥م .
- معاني القرآن : لأبي الحسن سعيد بم مسعدة (الأخفش الأوسط) (ت٢١٥هـ) ، تحقيق : هدى محمود قراعة ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٠م .
- معاني القرآن : لأبي العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ) ، تحقيق : شاكر سبع نتيش الأسدي ، ط١ ، الناصرية للمطبوعات التجارية ، العراق ، ٢٠١٠م .
- معاني القرآن : لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ) ، ط٣ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٣م .
- معاني القرآن ، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط) (ت ٢١٥هـ) ، تحقيق : هدى محمود قراعة ، ط١، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٠م .
- معاني القرآن الكريم : لأبي جعفر النّحاس (ت٣٣٨هـ) ، تحقيق : محمّد علي الصابوني ، ط١ ، جامعة أُم القرى مركز إحياء التراث الاسلامي ، مكة المكرمة، ١٩٨٨م .
- معاني القرآن وإعرابه : لأبي إسحاق إبراهيم بن السرّي (الزّجاج) (ت٣١١هـ) ، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٨م .
- معاني النّحو : فاضل صالح السامرائي ، ط٢، شركة الفاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٣م .
- معترك الأقران في إعجاز القرآن ، لأبي الفضل جلال الدين السيوطي(ت ٩١١هـ) ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٨م .
- مُعجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم : محمد سيّد طنطاوي ، ط١ ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٩٧م .

- مُعجم القراءات القرآنية : عبد اللطيف الخطيب ، ط١ ، دار سعد الدين ، دمشق، ٢٠٠٠م .
- مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب : لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : عبد اللطيف محمد الخطيب ، ط١ ، دار الكويت ، الكويت ، ٢٠٠٠م .
- مفاتيح الغيب (تفسير الرازي) ، فخر الدين ضياء الدين عمر الرازي (ت ٦٠٤هـ) ، ط١، دار الفكر ، القاهرة ، ١٩٨١م .
- المفردات في غريب القرآن : لأبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، ط١، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٩٧م.
- المفصل في علم العربية : لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨م) ، تحقيق : فخر صالح قدارة ، ط١ ، دار عمّار ، الأردن ، ٢٠٠٤م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العُقيمين ، مكة المكرمة، ٢٠٠٧م .
- المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفية : بدر الدّين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥هـ) ، تحقيق : علي محمد فاخر ، أحمد محمد توفيق السُوداني ، عبد العزيز محمد فاخر ، ط١ ، دار السلام للطباعة ، مصر ، ٢٠١٠م .
- المقتضب ، للمبرّد : لأبي العبّاس محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، ط١، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٤م .
- المقرّب : لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق : عادل أحمد عبد الجواد ، علي محمد معوّض ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م .
- المنتخب في تفسير القرآن الكريم : لجنة القرآن والسُنة ، ط١ ،المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٩٧م .
- الموجز في قواعد اللغة العربية : سعيد الأفغاني ، ط١ ، دار الفكر للطباعة ، بيروت ، ٢٠٠٣م .

- الموسوعة القرآنية : لإبراهيم الأبياري ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٨٤م .
- موسوعة معاني الحروف العربية ، علي جاسم سلمان ، ط١، دار اسامة للنشر ، عمّان ، ٢٠٠٣م .
- المُوشّح في مأخذ العُلماء على الشعراء : لأبي عبدالله محمّد بن عمران بن موسى المرزباني (ت٣٨٤هـ) ، تحقيق : محمد حسين شمس الدّين ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٥م .
- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، لأبي عبد الله بن محمد المرزباني (ت ٣٨٤هـ) ، ط١، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٩٩م .
- موقف ابن هشام مِن مسائل النحو القرآني في مؤلفاته : وعد حامد ياس ، إشراف : الدكتور عبّاس علي إسماعيل ، جامعة كربلاء ، كلية العلوم الإسلامية ، رسالة ماجستير ، ٢٠٢٠م .
- الميزان في تفسير القرآن : لمحمّد حسين الطباطبائي ، ط١ ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت ، ١٩٩٧م .
- الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز : لأبي عبيد القاسم بن سّلام الهروي (ت٢٢٤هـ) ، تحقيق : محمّد بن صالح المديفر ، مكتبة الرشد ، الريّاض
- نتاج الفكر في النحو : لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمّد معوَّض ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٣م .
- نحو القرآن : أحمد عبد الستار الجواري ، ط١ ، مطبعة المُجمع العلمّي العراقي ، بغداد ، ١٩٧٤م .
- النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته ، زاهد حميد عبيد ، إشراف : عبّاس علي إسماعيل ، جامعة كربلاء ، كلية العلوم الإسلامية ، رسالة ماجستير ، ٢٠١٩م.
- النحو الوافي : عبّاس حسن ، ط٤ ، دار المعارف ، مصر ، ٢٠٠٧م .
- النحويون والقرآن : خليل بنيان الحسون ، ط١ ، مكتبة الرسالة ، الأردن ، ٢٠٠٢م.

- النشر في القراءات العشر ، محمد بن محمد الدمشقي ، تحقيق : علي محمد الضباع ، ط١، المطبعة التجارية الكبرى ، مصر ، ١٩٩٨م .
- نظرية النحو القرآني ، لأحمد مكي الانصاري ، ط١، دار القبلة ، مكة المكرمة ، ١٩٨٤م.
- النكت في القرآن الكريم : لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي (٤٧٩هـ)، تحقيق : عبدالله عبد القادر الطويل ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧١م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبين الخفيّ من لفظهِ وشرح أبياته وغريبه : لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) ، تحقيق : رشيد بلحبيب ، ط١ ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية ، ١٩٩٩م .
- النكت والعيون (تفسير الماوردي) : لأبي الحسن علي بن محمّد بن حبيب الماوردي (ت٤٥٠هـ) ، تحقيق : السيّد عبد المقصود بن عبد الرّحيم ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٧م .
- نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد : لأبي العبّاس البسيلي التونسي (ت٨٣٠هـ) ، ولابن غازي العثماني المكناسي (ت٨٠٣هـ) ، تحقيق : محمّد الطبراني ، ط١ ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ، ٢٠٠٨م .
- الهداية إلى بلوغ النهاية : لأبي محمّد مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : مجموعة مِن الباحثين ، ط١ ، جامعة الشارقة .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ) ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، عبد السلام محمّد هارون ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٢م .
- الواضح في النحو : محمد خيرُ الحلواني ، ط٦ ، دار المأمون للتراث ، بغداد ، ٢٠٠٠م .
- وجوه القرآن : لأبي عبد الرحمن إسماعيل بن أحمد النيسابوري (ت٤٣١هـ) ، تحقيق : نجف عرشي ، ط١ ، مؤسسة الرضويّة المقدسة ، مشهد ، ١٤٣٢هـ.

- الوجيز في تفسير القرآن العزيز : لعلي بن الحُسين بن أبي جامع العاملي (ت١١٣٥هـ) ، تحقيق : مالك الحمودي ، ط١ ، مطبعة نكين ، قم ، ١٤١٧هـ.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد : لعلي بن أحمد الواحدي النيسابوري ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٥م .
- ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن : لأبي عُمر محمد بن عبد الواحد البغدادي (غلام ثعلب) (ت٣٤٥هـ) ، محمد بن يعقوب التركستاني ، ط١ ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، ٢٠٠٢م .

Conclusion

The most important findings of this thesis can be summarized in : the following points

It has proven to me that the Holy Qur'an, although it is one of the sources for establishing grammatical rules, was not the first source on which grammarians relied in establishing these rules. This is what Dr. Abbas Ali Ismail confirmed by saying: The grammarians looked at the Qur'anic texts and the speech of the Arabs with one eye, and did not distinguish in citing between them. Then they applied to these two sources their famous theory, which is to rely on the many constants that predominate from the Holy Qur'an and the speech of the Arabs. That is why they based their bases on the most common and most common of what came from these two sources.

-It would have been better for the rules established by the majority of grammarians to have some flexibility, such that they would accommodate everything related to the Arabic linguistic reality. Because grammar is laws deduced from texts with no restrictions imposed on them, the speech of the Arabs is above all the rules and controls that have been established.

- We find that Abu Hayyan, in his talk about some grammatical issues, did not attribute the opinions to any of the grammarians, but rather dealt with them without mentioning who said them, including (the coming of the ba meaning from.

- In some grammatical issues, Abu Hayyan mentions the opinion of the Basrans and the opinion of the Kufans, but he did not express a specific opinion regarding them. Does he agree with this opinion or not? This silence and lack of comment is evidence of satisfaction, however, on many issues he made clear indications of his support or rejection of them.

Abu Hayyan was visually inclined, but he sometimes abandoned his visual inclination. because of

- His contemplation of the opinions of the two schools, especially when faced with the Qur'anic text. Then we must not forget the influence of the Andalusian environment on him. Because grammar in Andalusia in general is Kufic, even though they said about him: Abu Hayyan in Andalusia was opposed to Kufic opinions, and he was a Basri, and when he migrated and left Andalusia he began attacking the opinions of Sibawayh, and there is no evidence for the validity of this statement; Because the visual tendency continued to surround his thought, and a sign of this is his frequent support of the rules that the majority of grammarians, including Sibawayh, said, and his devotion to them a lot, despite the presence of many apparent Qur'anic texts that contradict their rules.

Although he stated in some places that he was not devoted to the opinions of the grammarians: the Basrans or the Kufans, in reality he could not He gets rid of his worship of the opinions of the majority of grammarians in his consideration of many grammatical issues, and this is clear from our study of the issues of the chapters: the first, the second, and the third .

- It became clear to me from this study that grammar is not static and has not ended, and perhaps those who say the opposite have exaggerated. There is still a fizzy part in it that is subject to discussion, modification and correction, and it can be used to amend some grammatical rules and devise new rules that increase the rules of familiar grammar.

- The Holy Qur'an, in many of its compositions, supports the grammatical rules whose boundaries have been defined by the majority of grammarians, and it contains some compositions that contradict these rules. Hence, the rules of traditional grammar

should be reconsidered and corrected. To be consistent with the structures mentioned in the Holy Qur'an, especially since these structures have examples that support them from the speech of the Arabs, taking into consideration that there are grammatical rules that were not declared by the majority of grammarians and Abu Hayyan, such as: the coming of (lamma) as a superfluous one, so such grammatical rules must be adopted, Adopting them and adding them to the rules established by grammarians.

- We did not notice that Abu Hayyan made the Prophetic Hadith evidence of his rejection or acceptance of the grammatical rule. Rather, we noticed that he evaded the Prophetic Hadith and did not comment on it. This is what we found in some grammatical issues, such as: adding the numbers (3-10) to the plural noun. And the plural gender noun.

- Abu Hayyan did not accurately explore the Arabic linguistic reality and its texts. We found that he said in more than one place: I did not know any grammarian who said this, or his saying: This opinion is contrary to the consensus of the Basra and Kufic grammarians, and from that is what he said in the issue (the conjunction of the statement is part of knowledge, and the conjunction is indefinite).

Abu Hayyan followed more than one method in presenting opinions on the grammatical issues that he addressed in his interpretation. We see him sometimes stating the name of the author of the opinion along with his book, sometimes stating the name of the author without mentioning his book, sometimes stating the book without mentioning its author, and sometimes mentioning the opinion without stating the name of its author or the name of the book in which the opinion was stated.

Abu Hayyan employed the semantic aspect in rejecting the grammatical rule, just as he did in prohibiting the coming of (qād) in the meaning of (ḥaḍ), and he also benefited from Qur'anic readings in his explanation of grammatical issues.

When Abu Hayyan rejected a grammatical opinion, he used to describe its owner with various epithets, including weakness in grammar, as happened with Abu Ubaidah, Ibn Atiyya, and Al-Zamakhshari.

All the rules that were mentioned have evidence from the Holy Qur'an, there is a corresponding counterpart in the poetic and prose speech of the Arabs, and this indicates that all the grammatical structures mentioned in the Holy Qur'an have examples from the speech of the Arabs. Hence, I see that everyone who claims that the structures of the Holy Qur'an have properties that contradict the structures of Arab speech has gone too far, and is not correct.
- Abu Hayyan rejected some grammatical issues, describing them as few, weak, and anomalous, despite the numerous Qur'anic texts supporting them. Because it conflicted with the rules of traditional grammar, and he took several positions in rejecting it. Some of them are what he described as weak, which are: the adverb coming from the genitive case, the coming of (to) meaning (ba), the coming of (in) an addition, the coming of (from) meaning (at) and (after), and the insertion of (waw) into the sentence described by it; To confirm its attachment to the adjective, the appearance of (except) in the meaning of after, the occurrence of (except) as an addition, the appearance of (if) in the meaning of (if), the appearance of (lamma) as an addition, the occurrence of (waw) in place of (except), and the occurrence of the conjunction of the statement from the indefinite noun. Among them are what he described as few, which are: adding the numbers (3-10) to the plural noun and the plural gender noun, the advent of "jala" meaning "named," the deletion of the vocative

article with the demonstrative noun, and the advent of “in” meaning if.

Among them are what he described as a necessity and an anomaly, which are: the presence of the incomplete predicate of the verb deleted, deleting the infinitive and keeping its direct object, conjunction of the accusative pronoun without a pronoun or a separator, separating the conjunction from the conjunction by adverb and adverb, deleting (that) in the accusative case and keeping the present tense verb after it in the accusative case, and deleting the accusative case. He blamed the assertive request and kept its function, and not coupling the response of the condition with the fa in the places that grammarians stipulated that it be coupled with it, and affirming the interrogative alif (ma) with the introduction of the preposition to it.

There are grammatical issues that were described as impermissible, despite their occurrence in the Holy Qur’an, which are: the occurrence of the predicate to it as a sentence, the occurrence of distinguishing the number (twelve) as an accusative plural, the occurrence of the sentence instead of the singular, the occurrence of (qaada) in the meaning of became, and the deletion of the conditional verb after (ma). The conditional, the addition of (from) in the affirmative and the knowledge, and the entry of the present (waw) on the present tense verb.

There are other issues that he described as (nothing - there is no argument for any of that) despite the presence of Qur’anic structures that support them, which are: the coming of (kadah) as an addition, the coming of (to) meaning (with), and the coming of (fa) as an addition.

Conclusion

There are grammatical issues that conflict with the rules of the majority of grammarians, but Abu Hayyan supported and approved them. Because it has examples from the Holy Qur'an that support it, which are: the adverb coming before its possessor, the adverb coming as a solid, the past sentence occurring in the adverb without being preceded by (had), the coming of the declarative sentence in conjunction with the constructional sentence, and the conjunction of the apparent noun with the pronoun in the genitive case without repetition. The neighbor, the distinct advent of the interrogative (how much) is in the genitive case with (from), and the advent of (in) meaning the letter of the answer (yes).

There are Qur'anic structures that Abu Hayyan spoke about from a grammatical standpoint, and in them he mentioned the opinion of the majority of grammarians and the opinion of those who disagreed with them, but he was silent about them, and did not give preference to a specific opinion, as if he accepted two opinions together, which are: the advent of the demonstrative noun as a relative noun, the embedment of the relative adjective, and the advent of (from) to begin the temporal purpose, the coming of the lam meaning (in), the coming of (hal) meaning (may), and the coming of (ella) meaning whether. The coming of (or) meaning (waw).

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Kerbala

College of Islamic Sciences

the department of Arabic language

The opinions of Abu Hayyan Al-Andalusi (d. 745 AH) on the forms of Qur'anic structures in his interpretation of Al-Bahr Al-Muhit, a study in light of the traditional grammar scale.

A thesis submitted to the Council of the College of Islamic Sciences - University of Kerbala, which is one of the requirements for obtaining a doctorate degree in the Arabic language, the language and literature of the Qur'an/grammar.

Submitted by the student

Zahid Hamid Obaid

Supervised by

prof. Dr.. Abbas Ali Ismail

Rajab 1445 **January 2024**